العدد الرابع والثمانون بعد المائة أبريل ٢٠١١

www.siyassa.org.eg

السياسة الدولية

١٨٤

الثورات العربية











الانهيارات المتتالية للنظم السياسية فى المنطقة العربية (ملف العدد)

التهميش الشامل فى تونس، نهاية الإهانة فى مصر، التصدع الداخلى فى اليمن

عسكرة الانتفاضة فى ليبيا، طائفية الاحتجاجات فى البحرين، الصفقة المزدوجة فى الأردن

الانتفاضات العصية فى الجزائر، محاسبة الديمقراطية فى المغرب، الثورات المكبوتة فى سوريا والسعودية

- كيف تدار العلاقات الإقليمية فى المرحلة المقبلة؟ ..... د. محمد عبد السلام
- صفقات السلاح الرئيسية فى المنطقة العربية ...... د. محمد قدرى سعيد
- هل يأتى الحسم من الخارج فى ساحل العاج؟ ..... د. أيمن السيد شبانة
- "الشعبوية" تعود إلى المجتمعات الغربية .. كارن أبو الخير
- السياسة الدفاعية الجديدة فى اليابان ... السيد صدقى عابدين
- بوروندى ترجح "المعادلة الصفرية" داخل حوض النيل ... أيمن عبد الوهاب
- حدود التغير فى السياسة الخارجية البرازيلية .. أمل مختار
- صناديق الثروة السيادية بعد الأزمة المالية .. حسن حجازى

مع العدد [مجانا]

- الملحق الأول "اتجاهات نظرية" حول "مفاهيم الثورات العنيفة" ،يتناول مراحل الثورات، ما بعد الثورات، نظرية الدومينو، نظرية الفوضى، أثر الفراشة، ومتى تهتم الثورة بالسياسة الخارجية؟
- الملحق الثانى "تحولات استراتيجية" بعنوان "إقليم تحت التشكيل" ،يتناول أدوار الجيوش، التيارات الإسلامية، الأجيال الجديدة، الإعلام الرقمى، الإجراءات المسبقة، ووضع إسرائيل الإقليمى.

السياسة الدولية

١٨٤

السنة السابعة
والأربعون
أبريل ٢٠١١

الأهرام

رئيس مجلس الإدارة :

د. عبد المنعم سعيد

السياسة الدولية

دورية علمية
محكمة تصدر
أوائل يناير،
أبريل، يوليو،
أكتوبر
صدر العدد الأول
يوليو ١٩٦٥

أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها ١٩٦٥ - ١٩٩١

دكتور بطرس بطرس غالى

تقديم الموضوعات للنشر

- تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسى والقانون الدولى والتنظيم الدولى والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية

المراسلات

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - مجلة السياسة الدولية .
- تليفون : ٢٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الأهرام ٢٥٧٨٦١٠٠، ٢٥٧٨٦٢٠٠، ٢٥٧٨٦٣٠٠
- فاكس : ٢٥٧٩٢٨٩٩ - ٢٥٧٨٦٨٣٣ e.mail:siyassa@ahram.org.eg.

سعر بيع النسخة :

- داخل مصر: ٢٠ جنيها ، سوريا ٣٣٠ ليرة ، لبنان ١٠٠٠٠ ليرة ، الأردن ٥,٢٥ دينار، الكويت ٢,٥ دينار، السعودية ٣٠ ريالا، تونس ١٠ دينارات، الجزائر ٤٠٠ دينار، المغرب ٧٥ درهما، البحرين ٢,٧٠٠ دينار ، قطر ٣٠ ريالا، الامارات ٢٧ درهما، سلطنة عمان ٢,٧٠٠ ريال، غزة/القدس/الضفة ٦ دولارات، الجمهورية اليمنية ١٠٠٠ ريال ، المملكة المتحدة ٦ جنيهات استرلينية، الولايات المتحدة ٦ دولارات .

الاشتراكات السنوية

داخل مصر ٨٠ جنيها مصريا، فى الدول العربية ٤٠ دولارا أمريكيا، فى الدول الأوروبية والافريقية ٥٠ دولارا أمريكيا وفى باقى دول العالم ٧٠ دولاراً أمريكيا. وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى إدارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة.

الإعلانات

إدارة الإعلانات بمؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية

كيفية الحصول على أعداد المجلة أو المواد المنشورة

النسخة الورقية

تتاح الأعداد الماضية منها بسعر ٥٠ جنيها (خمسون جنيها) للسنة الواحدة - بمركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم - شارع الجلاء - القاهرة

المصغرات الفيلمية

أعداد السياسة الدولية مسجلة على مصغرات فيلمية (ميكروفيلم وميكروفيش). وتتاح السنة الواحدة من المجلة على الميكروفيش بسعر ثابت قدره ١٥٠ جنيها للسنة الواحدة، بمركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم

الاسترجاع الموضوعى

يوجد لدى مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم نظام للاسترجاع الموضوعى من أعداد مجلة السياسة الدولية يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد أو لفترة زمنية محددة نظير أجور رمزية

شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

تتاح السياسة الدولية على شبكة الانترنت على العنوان : http://www.siyassa.org.eg كما يمكن الدخول عليها من خلال موقع مؤسسة الأهرام كما يلى: http://www.ahram.org.eg:
خدمة الانترنت بدون اشتراك على رقم ٠٧٧٧٠٥٠٥ - ٠٩٠٨٠٥٠٥

مطابع
الأهرام التجارية
قليوب - مصر

السياسة الدولية

المحتويات

١٨٤

السنة السابعة والأربعون
العدد الرابع والثمانون بعد المائة
أبريل ٢٠١١

● تقارير:

● كيف يفكر العالم؟ مختارات من الدوريات الأكاديمية العالمية:

لم يعد هناك مجال لأية تحليلات بسيطة، لمدة عام على الأقل، فيما يتعلق بالسياسات الخارجية للدول، تجاه بعضها بعضا، فى المنطقة العربية، أو فى الشرق الأوسط. فقد انفجرت المنطقة من الداخل بصورة بدأت تفرز دولا جديدة، ونظما مغايرة، ومجتمعات مختلفة، على النحو الذى حاول "هذا العدد من السياسة الدولية" أن يقترب منه، للخروج بمؤشرات أولية حول طبيعة "الوحدات" الجديدة التى ستتشكل منها خريطة المنطقة، والتى ستبدأ، عاجلا أو آجلا، فى الالتفات إلى بعضها بعضا، عبر سياسات خارجية، يوجد افتراض بأنها ستمثل غالبا انعكاسا لأوضاع داخلية.

كيف ستدار العلاقات الإقليمية فى المرحلة المقبلة؟

د. محمد عبد السلام

إن الإجابة الأكثر أمنا، من الناحية التحليلية للسؤال المطروح، هى أنه "لا أحد يعرف"، فقد تم الاعتياد، حتى قبل مرحلة الثورات، على الحديث عن حالات السيولة والفترات الانتقالية، ومفترقات الطرق والسنوات الحاسمة، التى يصعب معها تحديد عوامل ثابتة تكفى لبناء تقدير يتماسك لعدة شهور تالية، حتى إن تيارا فى نظرية العلاقات الدولية بدأ يطرح أفكارا حول كيفية التعايش تحليليا مع المتغيرات الدائمة، واكتشاف بعض الثوابت التى يمكن التعويل عيها فى "نموذج السير العشوائى" لتقديم شىء حول "ما بعد" فترات التحول الهائلة.

لقد كان من درسوا العلوم السياسية يفضلون دائما أن يعتقدوا أن السياسة "علم"، وليست شيئا آخر، وأنه يمكن اكتشاف قوانين -استنادا إلى دراسات تجريبية ودراسات حالة- تنطبق على حالات متعددة، إذا بدا أنها تتضمن ملامح متشابهة. لكن ما حدث فى المنطقة العربية تسبب فى صدمة نظرية، فلم يكن أحد قادرا على التنبؤ بما حدث، رغم وجود نظريات "العدوى السياسية" و"نماذج الدومينو". ولم يتصور التيار الرئيسى فى مصر، مثلا، أن ما جرى فى تونس قد يتكرر فى مصر. لكن بعد أن تكرر فى مصر، أصبح هناك يقين بأنه سينتقل إلى الدول الأخرى فى المنطقة، كلها، وحتى إلى ديمقراطيات مستقرة خارج الإقليم.

المحصلة، كما قال د. أسامة الغزالى حرب، خلال لقاء التسليم والتسلم لـ "السياسة الدولية"، قبل يوم واحد من جمعة الغضب فى مصر، وبينما كان النقاش يدور حول ما إذا كان النظام سوف ينهار أم لا، يوم ٢٨ يناير ٢٠١١، "يبدو أن علينا أن نعيد النظر فيما تقوله نظريات العلوم السياسية، فلدينا أوضاع جديدة تتطلب أساليب تفكير غير تقليدية"، وكان رأيه - فيما يشبه الرؤية - أن النظام سوف ينهار، تحت ضغط الثورة الداخلية، حتى لو لم يحدث انشقاق داخل مؤسساته، بخلاف الافتراضات النظرية، وقد حدث. لكن تظل هناك دائما "نقطة استدراك"، فربما كان انشقاقا قد جرى، وبالتالى لا توجد نهاية لعملية التقدير وإعادة التقدير، فلا يوجد حكم نهائى، إلى أن تتحول السياسة إلى تاريخ.

إن الفكرة المركزية التى تقوم عليها الموضوعات التى تتعلق بالثورات العربية، وهى التى تسيطر على هذا العدد، هى أن العلاقة بين الداخل والخارج ستكون من مفاتيح التفكير الرئيسية فى تحليل طبيعة العلاقات الإقليمية فى المرحلة القادمة. فعلى الرغم من أن "الداخل" لم يكن يحدد دائما اتجاهات العلاقات الخارجية، فما يسمى "البيئة الاستراتيجية" قد تفرض على الدولة تخصيص موارد تضعها فى مواجهة معضلة "الخبز أم البنادق". وعلى الرغم من أن المسألة كانت تتوقف على ما تعتبره النخب الحاكمة "الداخل" كمفهوم وأولوية، كما حدث فى حالة مصر بصورة صارخة، فإنه تم افتراض "أن كل السياسات داخلية"، أو ستكون كذلك فى المدى القصير. وهنا، يمكن الإشارة إلى ثلاث نقاط بشأن انعكاسات التحولات الداخلية على العلاقات الإقليمية فى المرحلة المقبلة.

الأولى : إن تحولات رئيسية، من تلك النوعية التى تمارس تأثيراتها فى نمط العلاقات الإقليمية، سواء كان المقصود بها هو المنطقة العربية، أو إقليم الشرق الأوسط، قد بدأت قبل انفجار موجة الثورات الكبرى والاحتجاجات الجماهيرية فى المنطقة العربية، عام ٢٠١١. فقد كانت السمة التقليدية للإقليم هى أنه أكثر مناطق العالم توترا، فهو غير مستقر، ويشهد صراعات سياسية وعسكرية حادة طويلة المدى، وتفجرت على ساحته حروب واضطرابات مسلحة ذات جذور عميقة تاريخيا. وكان من الواضح منذ عام ٢٠٠١ أنه يسير -وفقا لمنطق دراسات الأمن التى تركز على مفهوم الاستقرار- فى اتجاه "سيناريوهات" لحالات أكثر سوءا مما كان معتادا على ساحتها.

لم تكن مشكلة تلك المنطقة تتعلق بعدد حالات الصراع التى تشهدها. فوفقا لمقياس الصراعات الذى يعده "معهد هيدلبرج" فى ألمانيا، جاءت المنطقة، عام ٢٠٠٧ مثلا، فى المرتبة الرابعة من حيث عدد الحالات الصراعية التى شهدتها، بعد المنطقة الآسيوية، وإفريقيا جنوب الصحراء، بل والقارة الأوروبية ذاتها، ولم تكن هناك منطقة تالية لها سوى الأمريكتين. ومع ذلك، فإن التقييمات السائدة فى الإقليم لحالتها ظلت تؤكد أنها الأسوأ من حيث حالة عدم الاستقرار، بل ساد تيار يقرر أنها تنجرف نحو الفوضى.

إن جوهر حالة عدم الاستقرار فى المنطقة كان يتعلق فى الأساس بنوعية الصراعات التى تتفجر على ساحتها. فخلال السنوات العشر الأخيرة، تنامى عدد الصراعات الداخلية بشدة، مقارنة بالصراعات الإقليمية التى تنشب بين الدول، والصراعات الدولية التى تتفجر مع "دول كبرى". كما أصبحت تلك الصراعات أكثر تعقيدا فى أطرافها وقضاياها، وتصاعدت ميول اللجوء إلى القوة المسلحة فى إدارتها، كما أصبحت حدة الصراعات تتصاعد، وطال مداها الزمنى لدرجة أصبحت معها "مزمنة"، ووضح أن معظمها يستعصى على الحل.

فى تلك الفترة، ارتبط نمط العلاقات بين أطراف الإقليم بعدة تحولات هيكلية، كانت تشير إلى "انفجار داخلى" فى المنطقة، أهمها مايلى:

١- **إن فكرة الدولة الموحدة كانت قد بدأت تواجه مشكلة فى بعض الحالات**، لتظهر ترتيبات تتعلق بدول فيدرالية أو كونفيدرالية، أو دول متعددة الاقليات، مع صعود للعامل الثقافى العرقى أو الدينى أو المذهبى، وبالتالى بدأت حالة من تعدد "الأقاليم الجغرافية" داخل الدول فى الاتساع، كما جرى فى حالتى العراق والسودان.

٢- **إن ميراث الدولة المركزية قد بدأ يهتز**، فى ظل عدم قدرة العواصم على السيطرة على مناطق الدولة الجغرافية، أو قطاعات مواطنيها، أو تشكيلاتها الاجتماعية، لتظهر "دول داخل الدول" كحالة لبنان، وفاعلين غير رسميين، مع انقسام السلطة أحيانا (كحالة فلسطين)، وصولا إلى تعبير "الدولة الفاشلة" الذى ارتبط بحالات قائمة كالصومال، أو حالات محتملة (وقتها) مثل اليمن.

٣- **إن مسألة العروبة ذاتها، كانتماء ثقافى، قد بدأت تخضع للنقاش**، فى إطار صياغة بعض الدساتير الجديدة، أو الاتفاق على ترتيبات سياسية مختلفة، أو التداول حول حقوق ثقافية معينة، أو حتى وصف ماهو قائم ديموجرافيا داخل الدول، وتمتد الحالات من المغرب إلى الإمارات العربية.

فى تلك الفترة، كان العامل الخارجى، الدولى أو الإقليمى، إضافة إلى الفاعلين العابرين للحدود، يلعب دورا مؤثرا فى تشكيل خريطة المنطقة العربية تحديدا، مرتبطا بأدوار أطراف كالولايات المتحدة، وإيران، وإثيوبيا وأوغندا والقاعدة، ونشأت محاور (كالاعتدال والممانعة) عابرة للمنطقة، بخلاف ما جرى فى بدايات الفترة التالية، عندما سيطر الداخل فى البداية، قبل أن تجرى تدخلات خارجية فى حالات ليبيا والبحرين.

الثانية : إن معظم الدول العربية قد بدأت تشهد أوضاعا استثنائية فى إدارتها لعلاقاتها الخارجية خلال فترات الثورات، وهو ما يصعب التعويل عليه فى تحليل ما قد يجرى خلال الفترات التالية. فما يتم حاليا هو "توجهات تجريبية"، مؤقتة، إذ اهتزت مراكز السلطة السيادية داخل الدول بشدة، تحت ضغط الاحتجاجات الداخلية، ومنها إدارات السياسة الخارجية، التى طالتها التغييرات، بحيث أصبحت فى حاجة إلى استعادة توازنها قبل أن تحدد توجهاتها، أو تصبح مستعدة لذلك، ووصلت حدة الاهتزازات أحيانا لدرجة بدت معها بعض الدول، وكأنها أصبحت مؤقتا "بدون سياسة خارجية".

إن إدارات السياسة الخارجية كلها قد واجهت مشكلة. فوزارات الخارجية المسئولة عن النشاط الدبلوماسى قد واجهت حالات عدم استقرار إدارى، فى حالات كتونس، وانشقاقات سياسية فى بعض الحالات، مثل ليبيا، ووزارات الدفاع وجدت نفسها فى مواجهة مباشرة مع مهام تتعلق بالحفاظ على كيان الدولة فى مواجهة تحولات داخلية، بعيدة عن الحدود. ولا يعرف أحد ماذا جرى داخل مؤسسات الأمن القومى "المغلقة"، لكن لابد أنها أيضا تعانى توابع الزلازل الداخلية.

فى هذا السياق، فإنه حتى لو لم تهتز تلك المؤسسات، فإنها عادة ما تواجه مجموعة من الإشكاليات التى تحيطها ببيئة تؤدى إلى نتائج محددة، أهمها:

١- **تراجع فكرة "الخارج"**، فالأولويات التى لا يمكن تجنبها، فى إطار حالات عدم الاستقرار الحادة، هى الداخل ثم الداخل ثم الداخل. وفى ظل الضغوط السياسية، والانهيارات الأمنية، والمشكلات الاقتصادية، فإن القدرة على التركيز من جانب صناع القرار القلقين، واتجاهات تخصيص الموارد المتاحة، والحذر من الحركات غير المحسوبة، تدفع فى اتجاه استمرار شلل السياسة الخارجية لفترة تستمر، إلى أن يتم التحول من الثورة إلى الدولة.

٢- **سيطرة المهام الداخلية**، فالثورات ذاتها تدفع فى اتجاه سيطرة تيار جارف من الإشكاليات العاجلة ذات الطابع القانونى غالبا، والتى تمثل حاجة ملحة، فيما يتعلق بأوضاع معاهدات دولية، يطرح تساؤل بشأن مدى الالتزام بها، أو اتفاقات خارجية يوجد تذمر داخلى تجاهها، أوترتيبات قانونية لضبط حركة

الأموال، أو استعادتها من الخارج، والتعامل مع أوضاع رموز النظام المنهار، وحلفائها أو مناوئيها في الإقليم والعالم.

٣- **مأزق التغييرات المتوازية**، فبينما تشهد مصر، على سبيل المثال، تغيرات ثورية حادة، يكون عليها أن تفكر في الكيفية التي يتم بها التعامل مع حالة تقسيم جغرافي متزامنة مع ذلك في السودان، أو اضطرابات مسلحة مزمنة داخل ليبيا، أو حالات "استئساد" في منطقة حوض النيل. وهي سيناريوهات كانت ستعتبر، في الأوقات العادية، تهديدات حقيقية لأمن مصر القومي، تتطلب التفكير في خيارات غير تقليدية، تصل إلى التدخل المباشر، الذي لا يعد خيارا ممكنا في فترات الثورات.

في ظل تلك الأوضاع، تحاول مؤسسات السياسة الخارجية أن تحافظ على بقائها، باعتبارها رموزا لسيادة الدولة، إذا لم تنهر الأوضاع بشكل كامل، مع محاولة القيام بمهامها، بينما تحاول مراعاة حساسيات وتوجهات الأطراف المحركة للثورات، تجاه القضايا التقليدية للعلاقات الخارجية، وتجد نفسها أحيانا في مواقف لا تحسد عليها. فهي تدرك كل الحكم الذائعة من أنها إذا لم تهتم بالعالم، فإن العالم سوف يهتم بها، وأن الضعف يغري بالعدوان، وأن عدم الاستقرار يؤدي إلى تدخلات خارجية أو "اختبارات إرادة" يومية، تتعلق بالمصالح القومية العليا، بينما هي تحاول فقط أن تتوازن في فترة انتقالية، مستخدمة عبارات عامة.

الثالثة: إنه حسب عنوان الكتاب الشهير للأستاذ الراحل محمد سيد أحمد "بعد أن تسكت المدافع"، ستبدأ عوامل هيكلية في التأثير في العلاقات الإقليمية، بصورة تؤدي إلى تحولها تماما في اتجاهات لا يوجد يقين بشأنها، تتعلق بهيكل الدولة وهوية المجتمع وشكل النظام وتأثير القادة ومزاج الجماهير، إضافة إلى ما يحيط بكل دولة، أي "تأثيرات المواقف الخارجية". وهو ما يمكن رصد عدة نقاط حوله:

١- **هيكل الدولة**، فالدول أصلا لم تعد الفاعل الوحيد في النظام الدولي، لكن تم التوافق نظريا على أنها لا تزال الفاعل الأقوى. إلا أن الثورات تؤدي إلى ظهور فاعلين أقوياء تطرح مع وجودهم فكرة "خصخصة السياسة الخارجية"، بحيث قد تظهر "دويلات داخل الدولة"، أو جماعات مصالح داخلية قوية، تفرض، وربما تمارس، توجها خارجيا معينا، بشكل عام، أو تجاه قضية محددة.

كما أن الظاهرة الجماهيرية المرتبطة بالثورات قد تجعل المؤسسات حساسة إزاء توجهات الرأي العام، أو ما هو أعقد الجماهير، بما قد يؤدي إلى شلل للسياسة الخارجية، أو تردد خلال فترات الأزمات التي يهتم خلالها الرأي العام بالسياسة الخارجية، بحيث يتم اللجوء أحيانا إلى الاستشارات الواسعة، أو "الاستفتاءات"، ففكرة الطابع الواحدي أو الرسمي للسياسة الخارجية قد تتأثر.

٢- **هوية المجتمع**، فالثورات تؤدي إلى سيطرة -حسبما يشير أحد موضوعات العدد- ثنائيات حادة، تتعلق بما إذا كان ما سينشأ في النهاية هو دولة مدنية، أم دولة دينية، أم دولة فاشية. وفي كل حالة، ستكون هناك سياسة خارجية، وبالتالي علاقات إقليمية مختلفة. فقد يسيطر التيار المدني الديمقراطي، بما يحمله من ميل لاتساع دائرة صنع قرار السياسة الخارجية، وعدم الميل إلى الصدام مع الأطراف الأخرى، فالديمقراطيات لاتحارب بعضها. وقد يسيطر التيار الديني، بما يحمله من توجهات تتعلق بالتعامل بشكل مختلف مع قوى خارجية مجاورة أو بعيدة. أما سيطرة التيار القومي السلطوي، فإنها تؤدي إلى نتائج غير محسوبة أيضا على ساحة الإقليم، كما حدث خلال فترة الرئيس عبدالناصر في مصر، وفترة حكم صدام حسين في العراق، فقد أتى النظامان إثر ثورات.

٣- **شكل النظام**، ففي حالة إرساء دول مدنية، يفترض أن تصبح قرارات السياسة الخارجية أكثر رشدا، مع تعقيدات تتعلق بشكل النظام السياسي، وماإذا كان رئاسيا يحتفظ لقادة الدولة بدور مؤثر في توجهاتها، أم برلمانيا تتدخل من خلاله الهيئات التشريعية في تحديد توجهات الدولة، من خلال الإقرار والتمويل والنقاش. وقد يتم اتباع نماذج لنظم مزدوجة كالنظام الأمريكي أو النظام الفرنسي.

أما في حالة سيطرة نظم غير مدنية وغير ديمقراطية، فإن السياسة الخارجية قد تجنح إلى إحداث انقلاب في توجهات السياسة الخارجية، أو حتى "تصدير الثورة" بقيم محددة، أو تصدير الأزمات، أو التدخل واسع النطاق في الإقليم. وإن كان ما يبدو، حتى الآن، هو أن التيارات الدينية لديها إدراك نسبي لحقائق موازين القوة الإقليمية أو الدولية. وفي كل الأحوال، فإن الحكومات الجديدة -إذا ما استقر الداخل- قد تتمتع بقوة أكبر على الحركة بحكم "الشرعية"، لكنها ستظل تعمل تحت ضغوط مستمرة، وقد تكون أيضا أكثر عرضة للأخطاء.

٤- **التأثيرات الشخصية**، فقد انتهت، فيما يبدو، عصور الزعماء الذين يحملون ملامح كاريزمية، وتوجهات خاصة، وسيتحول كثير من القادة الجدد إلى مايشبه "رؤساء مجالس إدارات" للدول. لكن المنطقة سوف تنقسم بين قادة وصلوا إلى الحكم بطريقة ديمقراطية إثر ثورات، مع وجود بيروقراطيات مختلفة داخل مؤسسات صنع السياسة حولهم، وقيادات تمكنت من "كتم" الثورات، عبر إجراءات مختلفة، لكنها ستظل تعاني "ملامح نفسية" حادة، تؤثر في القرارات. وفي الحقيقة، فإن هذا العامل تحديدا هو أقلها من حيث القدرة على التنبؤ بتأثيراته. إلا أن الحد الأدنى هو أنه في نهاية عام ٢٠١١، سيكون هناك عدد كبير أو جيل آخر من "القادة الجدد".

يبقى في النهاية أن يتم تأكيد محددات "الموقف" المتعلقة بما يفرزه النظام الإقليمي الذي هو أعقد من مجرد تجميع حاصل سلوكيات أطرافه، والنظام الدولي الذي قد يؤثر في شبكة تفاعلات مرحلة ما بعد الثورات بأكثر مما أثر خلال الثورات ذاتها. فهي تمثل أهمية خاصة في تحليل شكل العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة، وفق أنماط شديدة التعقيد، خاصة عندما تخرج المنطقة من "حالة الأزمة" إلى "نمط التفاعل المعتاد"، بعد أن تكون كل الدول الرئيسية في المنطقة قد مارست كل اختبارات القوة الممكنة ضد بعضها بعضا .. فلنراقب الإقليم ■

دراســـــــات

محركات التغيير فى العالم العربى

د. دينا شحاتة ومريم وحيد

تحاول هذه الدراسة تحديد الأسباب العامة التى أسهمت، على الرغم من التباينات بين دولة عربية وأخرى، فى تفجر الاحتجاجات الشعبية فى عدد من البلدان العربية أخيرا. وترصد الدراسة القوى التى تشارك فى تلك الاحتجاجات ومطالبها، من خلال دراسة حالات عدد من الدول العربية التى شهدت وتشهد تفجر تلك الاحتجاجات. كما تحاول الإجابة على التساؤل حول أسباب نجاح تلك الاحتجاجات فى إحداث تغيير فى بعض الحالات وإعاقتها فى حالات أخرى.

إدارة مرحلة ما بعد الثورة.. حالة مصر

د. محمد صفار

تتناول الدراسة مشكلة صياغة نظرية تفسر الثورات السياسية، مبرزة ضعف الجهد التنظيرى الخاص بمرحلة ما بعد انفجار الثورات، أو ما تسميه المرحلة الانتقالية التى تلى الحدث الرئيسى فى الثورة. وتحاول الدراسة تقديم إطار تحليلى لتلك المرحلة فى حالة الثورة المصرية، والتى بدأت مع تنحى الرئيس السابق حسنى مبارك. وتعرض الدراسة لأهم القوى المؤثرة فى حركة تلك المرحلة، والقضايا التى سيحدد أسلوب التعاطى معها إمكانية وصول تلك الثورة لإحداث تغيير حقيقى، أو حتى الانقلاب عليها من قبل قوى الثورة المضادة.

لماذا تتفكك الدول؟ السودان من "الضعف العام" إلى التقسيم الجغرافى

د. حمدى عبد الرحمن

تناقش الدراسة، من خلال تحليل حالة انقسام السودان إلى دولتين، مظهرا آخر من مظاهر التغيير السياسى فى المنطقة العربية حاليا، ألا وهو: التفكك الجغرافى لبعض الدول. وتحاول الدراسة تحديد العوامل التى أفضت إلى انقسام السودان، وكذلك استشراف التحديات التى ستواجه الدولتين الجديدتين، وصولا إلى طرح المخاطر التى قد تتعرض لها الدولتان، والتى تصل إلى احتمال تفجر الوضع فى دولة الجنوب التى قد تتعرض للانهيار بدورها.

محـركات التغيير فى العالم العربى

■ د.ديــنا شحــاتة* ■ مـــريم وحــيــد*

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

(*) معيدة بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

شهدت المنطقة العربية فى الأشهر الأربعة الماضية ما لم تشهده طيلة عقود طويلة. فبعد أن ظل العالم العربى خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطى المتتابعة -مما دفع البعض إلى الحديث عن وجود استثناء عربى فى هذا المجال أو عن وجود تناقض بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية- بدأ العالم العربى فى الشهور الأخيرة يشهد بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل انتفاضات شعبية بداية فى تونس ومصر، ثم فى ليبيا، والأردن، والبحرين، واليمن، والعراق، وعمان. وأيا كانت أسماء ساحات الاحتجاجات (ميدان التحرير، دوار اللؤلؤة، شارع الحبيب بورقيبة، ساحة التغيير) فالهدف ظل واحدا وهو سقوط الأنظمة السلطوية، سواء كان كليا عن طريق تغيير شامل للنظام، أو جزئيا عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وبالرغم من الاختلافات المهمة بين النظم العربية، خاصة بين النظم الملكية والنظم الجمهورية، وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة، فإن هذه النظم كانت تتفق فى الكثير من السياسات والخصائص، ولذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة إلى حد بعيد. وقد تركزت هذه المطالب على إطلاق الحريات السياسية، وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. تشابهت أيضا استجابة النظم العربية لهذه الثورات بشكل كبير، حيث اتهم الثوار بالخيانة والعمالة، وتم استخدام العنف والترهيب. كما تشابهت تصريحات المسئولين العرب التى أكدت أن كل دولة عربية لها خصوصيتها، مثلما صرح وزير خارجية الجزائر، "مراد مدلسى"، بأن "الجزائر ليست تونس، والجزائر ليست مصر"(١). وسيف الإسلام القذافى الذى أكد أن ليبيا ليست كمصر وتونس، ووزير الخارجية المصرى السابق "أحمد أبوالغيط" الذى قال إن مصر ليست تونس(٢). ولكن على أرض الواقع، فإن ما حدث فى تونس تكرر إلى حد كبير فى مصر، وبدأت تحركات على الطريق نفسه فى ليبيا واليمن، مما قد يشكل بداية نحوالتحول الديمقراطى والحرية والعدالة الاجتماعية. كما بدأت بعض دول الخليج العربى، مثل عمان والبحرين، تشهد حراكا اجتماعيا واسعا ومطالبات بإسقاط النظم الحاكمة.

وسنحاول فى السطور القادمة أن نلقى الضوء أولا: على أهم الدوافع المحركة للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة للثورة، ثانيا: على أهم القوى التى شاركت فى الاحتجاجات، مع الأخذ فى الاعتبار أن تلك الثورات كانت ثورات شعبية، وأن كافة طوائف الشعب شاركت فيها. ثالثا وأخيرا: دراسة حالة أربع دول عربية هى تونس، وليبيا، واليمن، والبحرين.

١) مراد مدلسى: "الجزائر ليست تونس والجزائر ليست مصر":

http://www.tsa-algerie.com/ar/diplomacy/article_.3493html

تاريخ الاطلاع : (١٧ فبراير ٢٠١١)

2) http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/40881/70/13/

تاريخ الاطلاع : (١٧ فبراير ٢٠١١)

أولا- محركات التغيير فى العالم العربى :

أسهمت عدة عوامل فى ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربى، على رأسها أن الشباب (الفئة العمرية بين ١٥ و٢٩ سنة) يشكل أكثر من ثلث سكان العالم العربى بما يعرف بالطفرة الشبابية. وتعانى تلك الفئة أشكالا متعددة من الإقصاء والتمييز جعلتها ساخطة على الأوضاع الراهنة. وبالرغم من الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التى تتمتع بها المنطقة العربية، فإنها شهدت فى العقود الأخيرة خللا كبيرا فى منظومة توزيع الثروة، حيث استأثرت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروة، بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية. وقد تزايدت تلك الظاهرة فى السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، مع التوجه لتبنى آليات السوق والتجارة الحرة، وتراجع الدور الاقتصادى والاجتماعى للدولة. كما تعانى المنطقة العربية القمع، والاستبداد، وغياب الحقوق والحريات، وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، مع تركيز السلطة فى يد نخب ضيقة مرتبطة بالحزب أو الأسرة الحاكمة.

وقد أدت حالة الاختناق السياسى الذى تشهده المنطقة العربية إلى ظهور عدد كبير من الحركات الاحتجاجية، بعضها ذات صبغة سياسية أو اجتماعية، وبعضها ذات صبغة دينية أو عرقية. من ناحية أخرى، فشلت معظم الدول العربية فى تحقيق الاندماج الوطنى بين الجماعات الدينية والعرقية والإثنية المختلفة، وتعرضت معظم الأقليات (أو الأغلبيات المهمشة) فى العالم العربى لمظاهر الإقصاء والتمييز الدينى والثقافى والاجتماعى. وفى السنوات الأخيرة ومع تزايد مظاهر القهر السياسى والاجتماعى فى العديد من الدول العربية، وتصاعد دور قوى إقليمية وخارجية، بدأت هذه الجماعات تتحرك للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية، أو للمطالبة بالانفصال بشكل جزئى أو كامل عن الدولة الأم. وأخيرا، أسهم التدخل الخارجى المتصاعد لقوى إقليمية وخارجية فى الشئون الداخلية للمنطقة العربية فى تعميق حالة الضعف والانقسام التى تشهدها دول المنطقة. وسنتناول هذه العوامل فيما يلى بشئ من التفصيل.

الطفرة الشبابية :

تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث يمثل الشباب فى المرحلة العمرية من ١٥ إلى ٢٩ سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة. وتعانى هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادى واجتماعى وسياسى، جعلتها فى مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له. وتعد البطالة من أهم المشاكل التى يعانيها الشباب فى العالم العربى، حيث ترتفع مستويات البطالة إلى ٢٥٪ بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمى ١٤,٤٪. وتتركز نسب البطالة بشكل كبير فى أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عال، حيث يمثل الشباب المتعلم نحو ٩٥٪ من الشباب المتعطل عن العمل فى العالم العربى. كما ترتفع نسب البطالة بشكل كبير فى أوساط الشابات المتعلمات، حيث تشغل المنطقة العربية موقعا متدنيا بين مناطق العالم من حيث إدماج المرأة فى سوق العمل. يعانى الشباب أيضا تدنى مستويات الأجور، وسوء ظروف العمل، حيث يعمل نحو ٧٢٪ من الشباب فى القطاع غير الرسمى. وقد أثر كل ذلك بالسلب فى الظروف الاجتماعية للشباب فى الوطن العربى، حيث تفشت ظاهرة العنوسة، وتأخر سن الزواج بشكل كبير. ووفقا للتقارير الدولية، فإن أكثر من ٥٠٪ من الذكور فى المرحلة العمرية من ٢٥ إلى ٢٩ لم يسبق لهم الزواج، وهى النسبة الأعلى بين الدول النامية. ومن ناحية أخرى، يعانى الشباب فى العالم العربى إقصاء سياسيا واضحا، حيث أدى غياب الحريات السياسية والمدنية، وضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان إلى انصراف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية(٣).

ولكن فى السنوات الأخيرة، ومع انتشار وسائل الإعلام البديلة وأدوات الاتصال الحديثة، والقنوات الفضائية، مثل قناة الجزيرة، والهواتف المحمولة والإنترنت، بدأ الشباب فى العالم العربى يؤسسون لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التى فرضتها النظم العربية على حريات التعبير والتنظيم. لجأ الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعى وإلى المدونات للتواصل مع بعضهم بعضا، وللتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة، وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت فى كسر حاجز الخوف الذى فرضته النظم العربية على شعوبها لعقود طويلة.

التهميش الاقتصادى والاجتماعى :

بالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التى تتمتع بها دول المنطقة، فإن النظم العربية أخفقت فى تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. لا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعانى الأمية، والبطالة، وتدنى مستويات الدخل، وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق فى الدولة الواحدة فى اتساع مستمر. وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتفشى الفساد بشكل واسع، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسى والاجتماعى، وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع فى العديد من الدول العربية. ومع اتجاه عدد من الدول العربية إلى تبنى سياسات التحرير الاقتصادى واقتصاد السوق فى السنوات الأخيرة، تراجع الدور الاقتصادى والاجتماعى للدول العربية بشكل ملحوظ، مما أثر بالسلب فى قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة. وقد تزايدت بالتالى مظاهر الفقر والتهميش، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل ملحوظ، وشهدت عدة دول عربية تصاعدا فى وتيرة الاحتجاجات العمالية والفئوية المطالبة برفع الأجور، ومحاربة الفساد، والغلاء، وتحسين الظروف المعيشية للعمال.

ومن الملاحظ أن معدلات التنمية البشرية -طبقا لتقرير الأمم المتحدة الإنمائى- لا تعكس الواقع فى عدد من الدول العربية. فالجماهيرية الليبية تأتى فى الموقع ٥٣، وهذا يمثل مستوى مرتفعا فى التنمية البشرية. أما تونس، فتقع فى الموقع ٨١، ومصر فى الموقع ١٠١.

3) Djavad Salehi-Isfahani and Navtej Dhillon, Stalled Youth Transitions in the Middle East: A Framework for Policy Reform, The Middle East Youth Initiative Work Paper, Number 8, October 2008.

وفى هذا الصدد، يقول جلال أمين: "فى (تونس وليبيا)، حدث تحسن فى المؤشرات التى يعلق عليها الصندوق (النقد الدولى) أهمية، ويقيس بها النجاح والفشل، بينما حدث تدهور فى المؤشرات التى يتجنب الصندوق الكلام عنها، ولا يعيرها اهتماما فى توزيع عبارات الثناء أو النقد: معدل نمو الناتج القومى يرتفع، ومعه متوسط الدخل، والاستثمارات الأجنبية تزيد. (حدث هذا فى تونس فى العشرين سنة الماضية، وبدأ يحدث فى مصر منذ ست سنوات). ولكن حدث التدهور الشديد فى ثلاثة أمور لا يحب الصندوق أو المؤسسات المالية الدولية الحديث عنها إلا مضطرة وهى: زيادة البطالة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة انكشاف الاقتصاد أمام المتغيرات العالمية، ومن ثم زيادة تأثره بما يحدث فى الخارج من تقلبات. كانت النتيجة أن تونس، بعد أكثر من عشرين عاما من تطبيق سياسة الصندوق، زاد الناتج القومى فيها بمعدل يفوق ٥٪ سنويا (أى أكثر بنحوالخمس مما حدث فى مصر)، ولكن زاد أيضا معدل البطالة بشدة، فأصبح أكبر من معدل البطالة فى مصر بنحو ٥٠٪ (١٤٪ من إجمالى القوة العاملة بالمقارنة بـ ٩٪ فى مصر، طبقا للإحصاءات الرسمية التى يرجح أنها أقل بكثير من الحقيقة فى الدولتين). كذلك، اتسعت بشدة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فأصبحت أكبر بكثير منها فى مصر (أغنى ١٠٪ من السكان فى مصر يحصلون على ٨ أضعاف ما يحصل عليه أفقر ١٠٪ من السكان، بالمقارنة بـ ١٣ ضعفا فى تونس)، طبقا لإحصاءات الأمم المتحدة عن سنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. والأرجح أن الحقيقة أسوأ هنا أيضا بكثير، إذ إن كثيرا مما يحصل عليه الأغنياء لا يرى ولا يحسب"(٤).

غياب الحريات السياسية :

تتعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة منذ الاحتلال الأمريكى للعراق، لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لتبنى إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدى إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات، وإلى وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة الاعلام. إلا أن الدول العربية لم تستجب لهذه الضغوطات، واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التى لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية. وحتى الدول التى سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية، مثل المغرب والكويت ومصر، فقد اعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع المدنى. وقد أدى امتناع الدول العربية عن تبنى إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة فى العملية السياسية، وإلى ضعف وترهل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى.

كما نتج عن انغلاق المجال السياسى اتجاه المهتمين بالشأن العام، خاصة من أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة، إلى المشاركة من خلال قنوات بديلة، وفى مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية، والتى تحولت إلى أهم فاعل سياسى فى مواجهة النظم المستبدة فى معظم الدول العربية. وفى السنوات الأخيرة، ظهر أيضا العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية، ورفضت تلك الحركات أن تشارك فى المنظومة السياسية التى فرضتها الدولة على معارضيها، وتبنت خطابا يتجاوز مطالب الإصلاحى التدريجى، وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع فى مواجهة النخب الحاكمة. كما لجأ الشباب فى السنوات الأخيرة إلى استخدام الفضاء الإلكترونى، والمواقع الاجتماعية لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركا مهما للتغيير فى العديد من الدول العربية. وظهر فى الآونة الأخيرة نمطان رئيسيان للتغيير فى المنطقة. النمط الأول يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقى أو طائفى أو دينى فى تحدى سلطة الدولة المركزية، وفى الانفصال عنها بشكل كامل، كما حدث فى حالة السودان، أو فى تأسيس مناطق حكم ذاتى لا تخضع لسيادة الدولة المركزية، كما حدث فى حالة الصومال، ولبنان، والعراق، واليمن، وفلسطين. أما النمط الثانى، فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة فى إسقاط النخب الحاكمة، من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق. وقد شهدنا هذا السيناريو أخيرا فى مصر وتونس، وهو مرشح لأن يتكرر فى عدد من الدول العربية، ومنها المغرب والجزائر، وربما بعض دول الخليج. ويبدو لنا أن سيناريو الانتقال التدريجى والمنظم نحو الديمقراطية، الذى طرحه العديد من المحللين فى سنوات سابقة، أصبح غير مطروح، وأن سيناريوهات التغيير من خلال الثورة أو الانفصال هى المطروحة الآن.

تراجع عوامل الاندماج الوطنى :

شهدت الدول العربية فى السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة فى تلك الدول التى تتمتع بقدر عال من التنوع العرقى والدينى والإثنى. وقد نتجت هذه الظاهرة عن عدة عوامل مختلفة، فى مقدمتها قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية، وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها، كما حدث فى حالة الأمازيج فى شمال إفريقيا، أو فى حالة الأكراد والشيعة فى العراق. كما حاولت النخب الحاكمة فى العالم العربى أن تفرض الهوية الثقافية العربية السنية على الجماعات الأخرى من خلال المنظومة التعليمية والإعلامية المهيمنة. وكثيرا ما تعرضت الأقليات العرقية والدينية والإثنية فى العالم العربى إلى ممارسات تمييزية أثرت ليس فقط فى وضعها الثقافى، ولكن أيضا فى وضعها السياسى والاقتصادى، كما حدث فى حالة مسيحيى جنوب السودان، والشيعة فى العراق والخليج ولبنان. وأخيرا، فإن انسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية منعا هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعى وقانونى. وقد دفعت مظاهر التمييز الثقافى والسياسى والاقتصادى بعدد من الجماعات الفرعية فى العديد من الدول العربية إلى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية، والالتفاف حول

٤) جلال أمين، كيف نفسر الثورة التونسية؟

http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=380080

تاريخ الاطلاع (٢١ فبراير ٢٠١١)

هوياتها الفرعية، واتجاهها إلى الانفصال عن الدولة المركزية، وتكوين دول جديدة، كما حدث فى حالة السودان، أو مناطق حكم ذاتى كما نشهد الآن فى العراق. ومن المرجح أن تنتشر هذه الظاهرة فى المنطقة العربية بشكل أوسع فى السنوات القادمة، وقد تشهد المنطقة تفكك عدد من الدول القائمة، وقيام دويلات جديدة تعبر عن تطلاعات الفئات والجماعات التى عانت التهميش والإقصاء لعقود طويلة.

تصاعد دور قوى خارجية وإقليمية :

التطور الأخير الذى أثر بشكل كبير فى استقرار المنظومة السلطوية فى العالم العربى مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين فى السياسات الداخلية لدول المنطقة فى السنوات الأخيرة، فالتدخل الخارجى ليس بجديد على المنطقة العربية، ولكنه كان فى فترات سابقة مرتبطا بالأساس بترسيخ النظام الإقليمى الذى وضعته القوى الاستعمارية فى النصف الأول من القرن العشرين، وبدعم النظم السلطوية الموالية للغرب. ولكن فى السنوات الأخيرة، دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرارالنظام العربى القائم وبالنظم السلطوية فى المنطقة، خاصة تلك التى تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة. وقد تجلى هذا التوجه فى سياق التدخل الأمريكى فى الصومال، والاحتلال الأمريكى فى العراق، ودعم مبادرات الانفصال فى جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس فى قطاع غزة، وحزب الله فى لبنان. وحتى النظم "المعتدلة" تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية، وإطلاق الحريات السياسية والمدنية.

ومن ناحية أخرى، شهدت الفترة الأخيرة تصاعدا فى نفوذ قوى إقليمية صاعدة، مثل إيران وتركيا، بدأت تؤثر بشكل ملحوظ فى مجريات الأمور فى العالم العربى. وبالنسبة لإيران، فقد تولت ريادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية فى المنطقة، وقامت بدعم نظم وحركات راديكالية، مثل نظام الأسد فى سوريا، وحزب الله فى لبنان، وحماس فى فلسطين، والتمرد الحوثى فى اليمن. مما دفع البعض للتحدث عن بدء حرب باردة جديدة فى المنطقة بين المعسكر الراديكالى بريادة إيران وسوريا، والمعسكر المعتدل بريادة مصر والسعودية، والمدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عزز هذا الصراع بين المعسكر المحافظ والمعسكر الراديكالى من نفوذ فاعلين غير اممين مثل حركة حماس وحزب الله فى لبنان والتمرد الحوثى فى اليمن ومن قدرتهم على تحدى السلطة المركزية وعلى تاسيس جماعات فرعية منظمة ومسلحة تمتع بقدر عالى من الاستقلال الذاتى، مما دعا البعض إلى اتهام هذه القوى بتاسيس دولة داخل الدولة.

ثانيا- القوى المحركة للانتفاضات الشعبية :

شاركت أربع قوى رئيسية فى الانتفاضات الشعبية التى شهدتها عدة دول عربية فى الشهور الأخيرة وهى: الحركات الاحتجاجية الشبابية، والأحزاب والقوى السياسية المعارضة، وقوى عمالية ومهنية، وأخيرا قوى ذات أرضية طائفية وقبلية ومناطقية. شهدت الدول التى تتمتع بقدر عال من التجانس السكانى، مثل تونس ومصر، حراكا على أرضية سياسية وطبقية، شاركت فيه قوى شبابية وسياسية ونقابية، بينما شهدت دول تعانى استقطابا طائفيا أو قبليا أو مناطقيا، مثل ليبيا والبحرين واليمن، حراكا أوسع على أرضية مناطقية أو طائفية. ورغم وجود اختلافات مهمة فى طبيعة القوى التى قادت هذه الانتفاضات الشعبية ومثلت قوامها الرئيسى، فإن مطالبها تشابهت إلى حد بعيد. ركز الثوار والمتظاهرون على مطلبين رئيسيين هما الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وغابت المطالب ذات الصبغة الطائفية والمناطقية، وذلك بالرغم من محاولة النظم الحاكمة قولبة هذه الثورات فى إطار طائفى، كما حدث فى اليمن والبحرين، أو فى إطار مناطقى كما حدث فى ليبيا.

وكان الشباب -خاصة المتعلم والمستخدم لتقنيات الاتصال الحديثة- فى مقدمة القوى التى دعت إلى انتفاضات شعبية فى مواجهة الفساد والاستبداد، حيث لعب دورا مهما فى إدارة وقيادة هذه الانتفاضات. وليس من قبيل المصادفة أن تكون واقعة إشعال الشاب محمد بوعزيزى النار فى نفسه هى التى أطلقت الثورة فى تونس والمنطقة العربية، حيث تجسد قصته مأساة فئة واسعة من الشباب المتعلم والمتعطل عن العمل فى العالم العربى.

أما الأحزاب والقوى السياسية، فقد أعلنت تضامنها والتحامها مع الانتفاضات الشعبية، لكن من الملاحظ أنها لعبت دورا تابعا لدور القوى الشعبية الشبابية. فلم تبادر النخب السياسية بالدعوة إلى هذه الانتفاضات الشعبية، بل فى بعض الأحيان تأخرت فى الإعلان عن تأييدها للقوى الشبابية، كما حدث فى الحالة المصرية والحالة التونسية. ولكن مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات وانضمام كتل اجتماعية مهمة إليها، تراجعت الأحزاب عن حذرها، وأعلنت التحاقها بالحراك الشعبى. وقد رأى البعض فى موقف الأحزاب والقوى السياسية محاولة ركوب موجة الاحتجاجات الشعبية، واختطافها لصالح مصالحها الخاصة.

لعبت القوى العمالية والمهنية دورا مهما فى تأييد الثورات الشعبية وتأجيجها. ففى الحالة التونسية، كان لاتحاد الشغل، وهو التنظيم العمالى الوحيد فى تونس، دور رئيسى فى إنجاح الثورة، حيث أعلن فى مرحلة مبكرة عن انضمامه للانتفاضة الشعبية التى اندلعت بشكل عفوى. وقد أسهم انضمام الاتحاد بشكل كبير فى تغيير موازين القوى، وفى تشجيع قوى سياسية ونقابية أخرى، مثل الأحزاب والنقابات المهنية، ومنظمات حقوق الإنسان، على إعلان تأييدها للثورة، مما دفع الجيش التونسى فى النهاية إلى الانشقاق عن الرئيس بن على وإجباره على مغادرة البلاد. وفى الحالة المصرية، كان الحراك العمالى والفئوى الذى شهدته البلاد فى السنوات الخمس الأخيرة من المحركات الرئيسية للثورة، وكان لانضمام قوى عمالية ومهنية دور مهم أيضا فى دفع المؤسسة العسكرية للانشقاق على مبارك، وإرغامه على التنازل عن السلطة.

وفى الدول التى تعانى مظاهر الانقسام القبلى والطائفى، كان لقوى ذات أرضية طائفية أو قبلية أو مناطقية دور مهم فى الحراك الشعبى ضد النظم الحاكمة. ففى اليمن، كان للحراك الجنوبى والتمرد الحوثى دور كبير فى إضعاف الدولة وتحجيم شرعيتها، مما فتح المجال أمام قوى أخرى، مثل الشباب الجامعى وأحزاب التحالف المشترك، للانضمام للقوى المطالبة بإسقاط النظام. وكذلك فى ليبيا، كانت المناطق الشرقية التى تعانى التهميش والاستبعاد أول من تحرك ضد نظام القذافى. وأخيرا فى البحرين، اتخذ

الحراك الشعبى صبغة طائفية، حيث مثلت الطائفة الشيعية (التى تعانى الإقصاء السياسى والاقتصادى والتمييز الثقافى، وذلك بالرغم من أنها تمثل الأغلبية السكانية) القوام الأعظم للحركة الشعبية ضد بنية النظام السلطوية.

ثالثا- دراسات الحالة :

تونس :

كشفت الثورة الشعبية التى اندلعت فى جميع أنحاء تونس عن سقوط النموذج التونسى، وذلك لأربعة أسباب رئيسية هى: النمو غير المتكافئ، ارتفاع معدلات البطالة فى أوساط الشباب المتعلم، غياب الحريات السياسية، وأخيرا الفساد.

فاندلاع الثورة التونسية فى ولاية سيدى بوزيد وانتقالها فيما بعد إلى تالة والقصرين، قبل أن تصل إلى المدن المركزية فى تونس وصفاقس، يعبر بشكل واضح عن أزمة النمو غير المتكافئ، والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف. فقد تركزت ٨٠٪ من الاستثمارات الحكومية والخاصة فى المناطق الساحلية الشمالية والشرقية للبلاد، بينما عانت المحافظات الداخلية فى الغرب والجنوب نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف. ووصلت معدلات البطالة فى ولاية سيدى بوزيد إلى ٣٠٪، مقارنة بالمتوسط الوطنى الذى يتراوح -وفقا للأرقام الرسمية- بين ١٣٪ و١٦٪. شهدت تونس أيضا اتساعا كبيرا فى الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، فى ظل نمو طبقة رأسمالية استحوذت على نصيب الأسد من ثمار عملية التنمية الاقتصادية(٥).

كشفت ثورة الشعب التونسى أيضا عن أزمة البطالة التى يعانيها الشباب المتعلم. يمثل الشباب تحت سن ٣٠ نحو نصف عدد سكان تونس، التى شهدت أيضا توسعا كبيرا فى التعليم الجامعى، حيث ارتفع عدد الخريجين من ٤٠ ألفا إلى ٨٠ ألف خريج خلال السنوات العشر الأخيرة. إلا أن نسبة البطالة ارتفعت بشكل كبير فى أوساط خريجى الجامعات، حيث وصلت إلى ٣٠٪، وتوجد فجوة كبيرة فى تونس بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، مما يحول دون التعامل بفاعلية مع مشكلة البطالة فى تونس.

وعلى الصعيد السياسى، كان النظام السياسى فى تونس من أكثر النظم استبدادا وانغلاقا فى العالم العربى، بينما الشعب التونسى من أكثر الشعوب تجانسا وتعليما وتقدما، مما خلق فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب وحقيقة النظام السياسى. دفع ذلك الشباب التونسى إلى اللجوء إلى العمل الاحتجاجى المباشر، وإلى الانقلاب على النظام السياسى القائم، بدلا من السعى إلى التغيير من خلال قنوات المشاركة الشرعية، مثل الأحزاب والنقابات والانتخابات، التى تحولت إلى هياكل شكلية خاضعة لسيطرة الدولة. كذلك، فإن تراجع المد الإسلامى ساعد على تراجع حالة الاستقطاب، التى استخدمت لتبرير الاستبداد فى مراحل سابقة.

كما كشفت الأحداث عن أزمة فساد النخبة الحاكمة فى تونس، حيث أدى التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة، مع غياب آليات المساءلة والمحاسبة الديمقراطية، إلى تفشى الفساد بشكل واسع، وإلى ظهور طبقة طفيلية استخدمت علاقاتها بالسلطة لتحقيق ثروات طائلة. وقيل إن سبع عائلات مرتبطة بعلاقات قرابة أو مصاهرة بعائلة الرئيس بن على، وفى مقدمتها عائلة زوجته ليلى الطرابلسى، أصبحت تتحكم فى السياسة والاقتصاد. كما ترددت أنباء عن وجود خطط لنقل السلطة فى مرحلة قادمة إلى زوجة أو صهر الرئيس، مما عمق من أزمة شرعية النظام السياسى فى تونس فى السنوات الأخيرة.

فى تصورنا، فإن نجاح الانتفاضة الشعبية التى شهدتها تونس يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية. أولها: وجود ظروف موضوعية مواتية لانتهاء الحقبة السلطوية فى تونس، وفى مقدمة هذه الظروف تمتع تونس بقدر عال من التجانس السكانى، وارتفاع معدلات التعليم والدخل والتنمية البشرية، وتراجع الاستقطاب الأيديولوجى بين الإسلاميين والعلمانيين، وظهور توافق حول الأجندة الديمقراطية بين مختلف القوى السياسية فى تونس.

السبب الثانى الذى ساعد على إنجاح الانتفاضة التونسية هو ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسى فى مواجهة نظام بن على فى الأسابيع الأربعة الأخيرة. فبالرغم من أن الانتفاضة بدأت على أرضية مطلبية من قبل الشباب المتعطل عن العمل، فإن التفاف الأحزاب السياسية، والمنظمات الحقوقية، والاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، والمثقفين، والفنانين حول الشباب وتضامنهم معهم وانضمامهم إلى انتفاضتهم، كل ذلك ساعد على توسيع نطاق الانتفاضة التونسية طبقيا ومناطقيا، مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق.

السبب الثالث، وربما الأهم الذى ساعد على إنجاح الثورة التونسية، هو ظهور انشقاقات داخل النخبة الحاكمة، خاصة بين المجموعة المحيطة بـ "بن على" وأسرته وبين المؤسسة العسكرية، التى رفضت أن تستخدم القوة ضد المتظاهرين. وقيل إن الجيش فى تونس منع أجهزة الشرطة بالقوة من إطلاق النار على المتظاهرين، ولعب دورا مهما فى إجبار بن على على التنحى عن منصبه.

اليمن :

تمثلت مطالب الاحتجاجات الشعبية فى اليمن فى القضاء على الفساد، وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية، والحد من الفقر والبطالة، والإصلاح السياسى، متمثلا فى ضرورة إجهاض سيناريو التوريث. بدأت التظاهرات شبابية فى منتصف يناير ٢٠١١، بالتزامن مع تظاهرات تونس. ولكن سرعان ما واجه الرئيس اليمنى احتجاجات من قوى معارضة أساسية فى اليمن.

ففى يوم ٢٢ فبراير ٢٠١١، انضم مجلس التضامن الوطنى - وهو تكتل سياسى قبلى يقوده الشيخ حسين الأحمر- إلى المعتصمين أمام جامعة صنعاء للمطالبة برحيل الرئيس .وازداد الوضع تفاقما بالنسبة للنظام اليمنى يوم ٢٦ فبراير، بعدما أعلنت قبيلتا حاشد وبكيل - وهما من أهم قبائل اليمن - انضمامهما إلى المظاهرات، احتجاجا على قمع المتظاهرين المسالمين فى صنعاء

5) Country Data Report for Tunisia 1996-2009, World Bank.

وتعز وعدن وسقوط قتلى وجرحى فى المواجهات(٦). وفى تطور لافت وغير مسبوق، أعلن عدد من قبائل مأرب والجوف وصنعاء والبيضاء وذمار الانضمام إلى الاحتجاجات السلمية فى صنعاء، والتى تطالب بإسقاط النظام، من أجل الإسهام فى كبح جماح الاعتداءات التى وصفتها بالهمجية التى تقوم بها أجهزة الأمن وميليشيات الحزب الحاكم ضد المتظاهرين. وقد جاء موقف القبائل - وفقا لبيان صحفى صادر عن "مبادرة قبائل من أجل التغيير" - ردا على الدعوات المناشدة لها بالتدخل للإسهام فى كبح جماح الاعتداءات الهمجية من أجهزة الأمن وميليشيات الحزب الحاكم على المتظاهرين سلميا فى جامعة صنعاء والمدن الأخرى.

وكان من أوائل التكتلات الأساسية التى انضمت إلى الاحتجاجات "مجلس التضامن الوطنى" - وهو تكتل سياسى قبلى - وأيضا حزب الإصلاح الإسلامى المعارض، الذى يقود تكتل "أحزاب اللقاء المشترك"، وهو ائتلاف مكون أساسا من الحزب الاشتراكى، وحزب الإصلاح، وعدة أحزاب صغيرة. اتفقت هذه الأحزاب على معارضة الرئيس اليمنى رغم الاختلافات الأيديولوجية فيما بينها، ورغم وجود اتفاقات مسبقة بين أحزاب اللقاء المشترك والرئيس اليمنى على مزيد من التمثيل لها فى البرلمان فى الفترة السابقة، فإن قرار حزب المؤتمر الحاكم اعتماد تعديلات دستورية تتيح للرئيس اليمنى البقاء مدى الحياة أدى إلى إعلان أحزاب اللقاء المشترك عن مقاطعتها للجلسات البرلمانية و انسحابها من البرلمان(٧).

وهناك اختلاف فى الرؤية بين مختلف الفصائل المعارضة للرئيس اليمنى. فبينما ترى أحزاب اللقاء المشترك ضرورة الحفاظ على وحدة اليمن وترفع شعار "لا للانفصال"، نجد تحرك الجنوب يعمل على الانفصال. ولكن بالرغم من هذا الاختلاف، أكد الفريقان أن هدفهما واحد، وهو سقوط النظام. فقد دعا الرجل الثانى فى قيادة الحراك اليمنى الجنوبى مناصرى الحراك إلى الالتحام بالتظاهرات المطالبة برحيل الرئيس على عبد الله صالح، مقدما بذلك، مرحليا على الأقل، مطلب إسقاط النظام على "فك الارتباط" مع الشمال(٨).

أما الحوثيون فى الشمال - وهى حركة شيعية من أتباع المذهب الزيدى، اعتمدت فى السابق أسلوب النضال المسلح ضد النظام اليمنى - فقد أعلنوا أنهم يؤيدون المظاهرات الشبابية، وسيناضلون معهم بصورة سلمية.

وقد استجاب الرئيس على عبد الله صالح للكثير من مطالب المحتجين، بعد أن أكد أنه لن يترشح هو أو نجله لانتخابات رئاسية قادمة. و لكنه يظل (حتى وقت كتابة هذا المقال) متمسكا بموقفه فى عدم التنحى الآن، وهو المطلب الأساسى للثوار بعد استخدام الحكومة للعنف. كما أعلنت الحكومة عن السير فى إجراء الانتخابات النيابية فى شهر أبريل القادم، بعد توقف عملية الحوار مع المعارضة(٩).

ليبيا :

بدأت الاحتجاجات الليبية بدعوة عدد من الشباب ليوم غضب يوافق السابع عشر من فبراير ٢٠١١ (١٠). وأعلن المؤتمر الوطنى للمعارضة الليبية وناشطون ليبيون انضمامهم ليوم الغضب الليبى، كما أيد الدعوة أيضا المعارضون الليبيون فى المنفى. ثم ساند عدد من القبائل تلك التظاهرات. وسوف يكون دور القبائل فى ليبيا محوريا فى حسم الصراع الدامى الدائر هناك، حيث تزداد أهمية دور القبائل بسبب عدم وجود جيش قوى. ومن ضمن القبائل التى انضمت إلى الاحتجاجات: قبيلة ورفلة (وقد انضمت إلى الاحتجاجات يوم ٢٠ فبراير ٢٠١١ وهى أكبر قبائل ليبيا)، وقبيلة ترهونة، وقبيلة الزوية فى جنوب ليبيا فى المناطق النفطية، وقبائل الطوارق فى الجنوب، وقبيلة الزنتان، وقبيلة بنى وليد، وقبيلة العبيدات، وأخيرا قبيلة المقارحة، وقبيلة أولاد سليمان(١١). وحتى

---

٦) شاهر الأحمد، خريطة الاحتجاجات فى اليمن:

http://www.facebook.com/?ref=home

تاريخ الاطلاع : (١ مارس ٢٠١١)

٧) الصحف اليمنية: اللقاء المشترك يواصل مقاطعته لجلسات البرلمان اليمنى .. واستقالة ٧ نواب لصمت البرلمان عن احتجاجات اليمن:

http://www.youm.7com/News.asp?NewsID=354682&

تاريخ الاطلاع : (١٩ فبراير ٢٠١١)

٨) الحراك الجنوبى يقدم مطلب إسقاط النظام على الانفصال ويلتحم بالتظاهرات:

http://forum.sh3bwah.maktoob.com/t.337973html

تاريخ الاطلاع : (١٤ مارس ٢٠١١)

٩) حزب المؤتمر اليمنى الحاكم يقرر إجراء الانتخابات

http://www.al-shorfa.com/cocoon/meii/xhtml/ar/features/meii/features/main/18/12/2010/feature-02

مارس ٢٠١١) تاريخ الاطلاع: (١٤

١٠) القذافى يتهم ثوار مصر بالعمل لحساب الموساد:

http://zenadanet7.olm.org/t1598-topic

تاريخ الاطلاع: (٩ فبراير ٢٠١١)

١١) عصام بدران، قبائل ليبيا .. عامل حسم المواجهة (خريطة معلوماتية):

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/newsreports/islamic-world/128998-2011-02-21-10-50-.03html

تاريخ الاطلاع: (٢١ فبراير ٢٠١١)

قبيلة القذاذفة، التى ينتمى إليها القذافى، بدأت تشهد انشقاقات واضحة، منها مثلا استقالة أحمد قذاف الدم(١٢). رفعت المظاهرات العلم الليبى المستخدم فى الحقبة الملكية التى امتدت ما بين ١٩٥١ وحتى انقلاب القذافى فى عام ١٩٦٩ . ومن غير المتوقع أن يلعب الجيش الليبى دورا حاسما فى الأحداث، حيث عانى طوال حكم الزعيم القذافى إهمالا، لخوف الأخير من قيامه بانقلابات، ولم يزوده إلا بأسلحة قديمة، ولم يقدم له الذخيرة اللازمة، وركز القذافى على الميليشيات والقوات الخاصة التى تعرف بالكتائب، التى يقودها الموالون له .

لم تتركز الاحتجاجات الليبية فى ساحة واحدة، أو حتى ساحات، ولكن الدولة ككل مثلت ساحة للكر والفر بين العقيد القذافى والثوار. فبعد تحرير بنى غازى من قبل الثوار، تم تشكيل "المجلس الوطنى الانتقالى المؤقت" ليكون الممثل الشرعى للشعب الليبى وواجهة للثورة الشعبية المتواصلة. وسارع الثوار إلى السيطرة على مناطق أخرى فى مدينة الزاوية ومدينة رأس لانوف النفطية ذات الأهمية الشديدة بسبب وجود العديد من آبار النفط بها.

وقد استخدم القذافى والميليشيات التابعة له الأسلحة الثقيلة، والقذف الجوى، والدبابات لمواجهة الثوار ولاستعادة المناطق التى تم تحريرها. كما لجأ القذافى إلى استجلاب مرتزقة من الدول الإفريقية المجاورة من أجل محاربة الثوار. وقد أدت المواجهات بين ميليشيات القذافى والقوى المناهضة له إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى. وقد أدانت الدول الغربية والأمم المتحدة بشدة ما قام به القذافى تجاه المدنيين، وهو ما لم يحدث بالنسبة لأية دولة عربية أخرى شهدت تظاهرات. بل والأكثر من ذلك أن المحكمة الجنائية الدولية أكدت أنها ستخضع الزعيم الليبى للتحقيق بسبب جرائم ارتكبتها قواته(١٣). ومع اعتراف فرنسا بالمجلس الوطنى الانتقالى المؤقت كممثل شرعى للشعب الليبى، وموافقة مجلس الأمن وقادة الغرب على تطبيق الحظر الجوى على ليبيا، بتأييد من جامعة الدول العربية، دخلت القضية الليبية منعطفا آخر. فهناك دعم من الغرب للثوار على حساب القذافى. فانهيار نظام العقيد بات شبه مؤكد، ولكن لم تتضح بعد معالم النظام الذى سيحل محل نظام الجماهيرية الليبية الذى ابتدعه العقيد القذافى، وظل يحكم به البلاد لفترة طويلة.

البحرين :

البحرين دولة ذات أغلبية شيعية، يحكمها نظام سنى يحصل على دعم من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تستضيف البحرين الأسطول الخامس الأمريكى، كما تحصل على دعم من دول الخليج العربى أيضا. وقد اندلعت الاحتجاجات بشكل خاص بين الأغلبية الشيعية لإسقاط الدستور، وإقامة دولة ملكية دستورية، وطالب المحتجون بتغييرات سياسية واقتصادية جذرية، بما فى ذلك إعطاء سلطات أوسع للبرلمان، وكسر سيطرة الملك على المواقع المهمة فى السلطة. وهذه الاحتجاجات ليست بالجديدة، فقد شهدت البحرين فى السنوات السابقة تظاهرات - أقل عددا وتأثيرا بالطبع عن الاحتجاجات الحالية - للمطالبة بعدم تجنيس الوافدين السنة بالجنسية البحرينية. يذكر أن الأغلبية الشيعية فى البحرين، التى تشكل ٧٠٪ من عدد السكان، تشكو منذ فترة طويلة من تمييز النظام الحاكم ضدها، خاصة فيما يتعلق بالتجنيس، والسكن، والوظائف(١٤).

بدأت الاحتجاجات فى البحرين، بعد أن ظهرت دعوات على مواقع تويتر وفيس بوك لتنظيم "يوم غضب" فى المملكة يوم الاثنين ١٤ فبراير ٢٠١١، مستلهمة ثورتى تونس ومصر، وذلك للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية. ثم تطورت المطالب حتى اتخذت المظاهرات بعدا طائفيا بصورة أكبر(١٥).

ومع بداية الاحتجاجات الشبابية، وبعد المواجهات الدامية بين الشرطة والمتظاهرين، انسحب نواب جمعية الوفاق الشيعية من المجلس النيابى، لكن الجمعية لم تنضم إلى تحالف شيعى متشدد يدعو للإطاحة بالملكية وإقامة جمهورية. هذا التحالف - الذى يضم جماعات شيعية أصغر، هى تيار الوفاء الإسلامى، وحركة حق، وحركة أحرار البحرين - رفض الاشتراك فى حوار مع كتل سياسية سنية(١٦).

طالب البعض، وأكثرهم شيعة، بإقالة رئيس الوزراء، وهو أقدم رئيس وزراء فى العالم، كما طالبوا برئيس وزراء شيعى، وقد رفض

١٢) ليبيا : سبع قبائل تنضم للثوار .. واستقالة النائب العام

http://www.masress.com/elbashayer/129870

تاريخ الاطلاع: (٢٥ فبراير ٢٠١١)

١٣) لارتكابهم جرائم حرب بحق مدنيين، المحكمة الجنائية الدولية تقرر إخضاع القذافى وأبنائه للتحقيق

http://elakhbar.akhbarway.com/news.asp?c=2&id=80134

تاريخ الاطلاع: (١٤ مارس ٢٠١١)

١٤) مشاهداتكم وتعليقاتكم: سقوط قتلى وجرحى فى احتجاجات البحرين:

http://newsforums.bbc.co.uk/ws/thread.jspa?forumID=13524

تاريخ الاطلاع: (١٠ مارس ٢٠١١)

١٥) مشاهداتكم وتعليقاتكم: سقوط قتلى وجرحى فى احتجاجات البحرين:

http://newsforums.bbc.co.uk/ws/thread.jspa?forumID=13524

تاريخ الاطلاع : (١٠-٣-٢٠١١)

١٦) سياسيون فى البحرين يسعون لتهدئة التوترات الطائفية:

http://news.egypt.com/arabic/permalink/.916831html

تاريخ الاطلاع: (١٠ مارس ٢٠١١)

سنة البحرين ذلك. وهذا ما أكده تجمع الوحدة الوطنية - الذى يضم أطياف الشارع السنى- بالبحرين، فقد رفض إقالة الحكومة الحالية شرطا لبدء الحوار الوطنى تحت رعاية ولى العهد البحرينى، وهو ما كانت القوى الشيعية قد طالبت به، فى الوقت الذى تواصلت فيه المسيرات المطالبة بإصلاحات سياسية(١٧).

شارك الكثير من الطوائف فى تلك التظاهرات، ومن بينها يسار وسنة، ولكن الأغلبية كانت شيعية. ولمواجهة ادعاءات الحكومة بأنها تظاهرات شيعية مدعومة من الحكومة الإيرانية، فقد هتف المشاركون بهتافات "لا سنية ولا شيعية، فقط بحرينية". كما رددوا هتافات تدعو إلى الوحدة، بينها "إخوان سنة وشيعة هذا الوطن ما نبيعه"، و"لن تخمدوا أنفاسه .. محمد البوفلاسة"، وقد اعتقل هذا المتظاهر السنى بعد إلقائه خطبة فى دوار اللؤلؤة(١٨). وقد تعاملت قوات الشرطة مع ذلك بمنتهى العنف، مما أسفر عن مقتل وإصابة البعض. تطور الأمر بعد ذلك، حيث شارك زهاء ٣٠ ألف بحرينى فى الاحتجاجات، من بينهم سائقو سيارات الإسعاف، الذين شاركوا فى نقل وإسعاف المصابين فى عملية إخلاء دوار اللؤلؤة فى بداية التظاهرات. كما تظاهر المعلمون ممثلين فى (جمعية المعلمين البحرينية). شهدت البحرين أيضا إضرابات عامة فى المدارس والجامعات والعمل، ومسيرة للكتاب والمثقفين والفنانين، كما كانت هناك تظاهرات أمام مبنى البرلمان. ثم أعقب ذلك مسيرات لتأكيد الوحدة بين السنة والشيعة.

فى بداية الاحتجاجات، أعلن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين - فى محاولة لنزع فتيل التوتر - أنه سيمنح كل أسرة بحرينية ألف دينار (٢٦٥٠ دولارا) بمناسبة الذكرى العاشرة لميثاق العمل الوطنى، إلى جانب منح أخرى، والإعلان عن مشاريع خدماتية بمختلف المناطق. وبعد تصاعد الاحتجاجات، تم الإفراج عن عدد كبير من معتقلى الشيعة، وعودة كثير من المعارضين الشيعة إلى البحرين من المنفى، وتم الإعلان عن إسقاط ٢٥٪ من القروض الإسكانية على المواطنين. وبعد مواجهات بين الشرطة والشعب، والتى أسفرت عن الكثير من المصابين والجرحى والقتلى، تمت إقالة وزير الداخلية، كما انتشرت مدرعات الجيش فى شوارع المنامة بعد مقتل أشخاص جراء استعمال قوات الأمن الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطى. كما أقال ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة أربعة وزراء بوصفهم "وزراء تأزيم"(١٩).

اشترطت قوى المعارضة التى يتزعمها الشيعة استجابة الحكومة لأربعة "مبادئ" قبل الدخول فى الحوار الذى دعا إليه العاهل البحرينى، الملك حمد بن عيسى آل خليفة، أهمها إلغاء دستور عام ٢٠٠٢، وانتخاب مجلس تأسيسى يقوم بوضع دستور جديد للبلاد.

وقد تصاعد ميل بعض المجموعات الشبابية إلى المطالبة بـ"إسقاط النظام"، فأصدرت جماعة "شباب ١٤ فبراير" - تاريخ بدء الاحتجاجات - بيانا تضمن المطالبة بإطاحة نظام آل خليفة القمعى. ودعت إلى محاكمة مهاجمى التظاهرات السلمية، وقيام حكومة منتخبة، ونزع الجنسية عن الأجانب الذين حصلوا عليها. وفى دوار اللؤلؤة، ترددت للمرة الأولى شعارات وهتافات تطالب بإلغاء الملكية.

وفى مواجهة هذه الاحتجاجات، طلب ملك البحرين من قوات مجلس التعاون الخليجى التدخل لحفظ الأمن والنظام، ولحماية المؤسسات الاستراتيجية، مثل منشآت النفط والكهرباء والمياه(٢٠)، مما أغضب الشيعة الذين وصفوا هذه الخطوة بأنها بمثابة إعلان حرب(٢١). يؤكد هذا التدخل اتفاق قادة مجلس التعاون الخليجى على ضرورة منع الشيعة البحرينيين من الاستمرار فى مطالبهم، حيث ترى الأنظمة الخليجية أن صعود الشيعة فى البحرين سيكسب إيران مزيدا من النفوذ، وسيهدد منظومة الخليج العربى كلها.

خاتمة :

فى النهاية، فإن تحليل ما جرى عمليا فى الحالات السابقة، التى لم تكتمل "ذروة الثورات" فى بعضها، يشير إلى أنه رغم الاختلافات الكبيرة بين الدول العربية، فإنه يمكن تحديد "محركات مشتركة" للتغيير، وقوى متقاربة فى طبيعتها، أدت إلى تحريك الانتفاضات الشعبية فى المنطقة. ورغم أن تلك الأحكام لا تزال مبكرة، فإنه على الأقل سقطت مقولة "الاستثناء العربى" بالنسبة للمنطقة عموما، وكل دولها تقريبا.

---

١٧) سنة البحرين يرفضون إقالة الحكومة:

http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=400648

تاريخ الاطلاع: (٣ مارس ٢٠١١)

١٨) مظاهرات حاشدة فى البحرين للمطالبة بالتغيير:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/110225/02/2011_bahrain_unrest.shtml

تاريخ الاطلاع: (٢٥ فبراير ٢٠١١)

١٩) مرجع شيعى: الحوار لأجل الحوار مرفوض .. ملك البحرين يقيل أربعة وزراء:

http://www.aljazeera.net/nr/exeres/e6188a0d-d6e6-4ea3-8e86-f6a3bd74ace.7htm

تاريخ الاطلاع: (١٠مارس ٢٠١١)

٢٠) العربية: البحرين طلبت مساعدة مجلس التعاون الخليجى بعد احتجاجات:

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE72D0CB20110314

تاريخ الاطلاع: (١٤ مارس ٢٠١١)

٢١) البحرين طلبت مساعدة مجلس التعاون الخليجى والشيعة غاضبون:

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=29719626

تاريخ الاطلاع: (١٤ مارس ٢٠١١)

إدارة مرحلة ما بعد الثورة .. حالة مصر

■ د. محمد صفار

أستاذ العلوم السياسية المساعد، جامعة القاهرة

رغم أن "الدراما الثورية" لا تزال مستمرة فى المنطقة العربية، فإن لحظة الانفجار لا يمكن بأى حال انتزاعها من سياقها، فقد سبقتها لحظات أو أحداث كانت بمثابة مقدمات للحدث الثورى، وتلتها لحظات أو أحداث تمخضت عن الحدث الثورى وتعد استمرارا له. وتتعلق هذه الدراسة بالمرحلة التالية للحدث الثورى الرئيسى -على الأقل حتى الآن- وتحاول أن تتلمس ملامح تلك المرحلة الانتقالية بكل ما يكتنفها من غموض ناتج عن معاصرة الحدث، من خلال تسكين الحدث المصرى "تحديدا" فى الفضاء الواقع بين التنظير والممارسة.

ولابد فى البدء من الإشارة إلى أمرين متلازمين، أولهما أن الحدث لم يكتمل بعد. فرغم فرار الرئيس فى تونس التى انطلقت منها شرارة التحركات الشعبية الاحتجاجية، وتنحى الرئيس فى مصر التى قدمت نموذجا يرسخ إرادة الشعب فى التغيير، ومع استمرار المواجهات الدامية فى ليبيا بين قوى التغيير والقوات التابعة للحكومة، وتزايد التظاهرات فى اليمن والبحرين والأردن والعراق، فإن الحدث لم يكتمل بعد فى أى من تلك الأقطار أو على المستوى القومى. ونظرا لذلك، يصعب تحديد اتجاه الأحداث أو تقدير تداعياتها، ناهيك عن معرفة طبيعة الحدث ذاته. ويقود ذلك إلى الأمر الثانى، ألا وهو صعوبة تكييف الحدث، أو تلك الدراما، فى أى من الأقطار التى بدأ فيها التغيير أو التى لا تزال تناضل من أجله. فهل نحن إزاء مجرد انتفاضة شعبية انقضت على رأس السلطة؟ خاصة أن ما حدث حتى الآن فى تونس ومصر لا يعدو تغييب رأس النظام وبعض أعوانه مع استمرار هياكل وقواعد وعلاقات النظام ذاته؟، أم أننا أمام ثورة بمعنى الكلمة نشهد بدايتها وستتوالى مراحلها، حتى يتم تغيير ليس فقط النظام السياسى، وإنما أيضا مجمل الترتيبات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية فى المجتمع؟ ويرتبط بذلك أن كافة البدائل لا تزال قائمة - فى هذه اللحظة الراهنة- من الانتقال السلمى للسلطة، فى إطار تحول ديمقراطى منظم، إلى فوضى مجتمعية عارمة تفكك أوصال الدولة، إلى الانقلاب العسكرى والاستيلاء على السلطة، أو حتى إلى إجهاض الثورة وعودة النظام السابق بشكل من الأشكال.

الثورة فى الفكر السياسى الكلاسيكى :

يشى التعريف القديم لعلم السياسة بأنه علم الدولة بوجود موقف محدد إزاء الثورة أو التغيير الثورى، يتعامل معه على أنه نقيض الدولة أو أنه خطر محدق أو مرض، تجدر معالجته إن فشلت أساليب الوقاية فى منعه. ففى كلاسيكيات الفكر السياسى، نجد أفلاطون فى (الجمهورية) يشبه استيلاء الكثرة على الحكم بتمرد البحارة على الربان، حيث يدعى كل منهم حق القيادة، دون أن يتعلم هذا الفن، مع كل ما يصاحب ذلك من تصارع واقتتال، ثم بعد نجاح المتمردين تنفذ المؤن وينحرف مسار السفينة(١). وقد ورث أرسطو هذا الموقف المحافظ نفسه تجاه الثورة من أستاذه. فمع أنه خصص فصلا كاملا من كتاب (السياسة) لتحليل الثورة فى نظم الحكم المختلفة، فهو يبدأ فى تحليل أسباب الثورات، حتى يخلص إلى أساليب الوقاية منها والحفاظ على كيان الدولة. فالثورة لا تزيد عند أرسطو على كونها شرا لابد من الاحتراس من بداياتها، فالأخطاء تكمن دائما فى البدايات التى يؤدى التهاون معها إلى انفلات الأمور(٢).

(*) تم إعداد هذه الدراسة قبل إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية التى تم إقرارها فى مصر يوم ١٩ مارس ٢٠١١ .

1- Plato. The Republic, NY: Dover Publications, 2000, pp. 153-154.

2- Aristotle, Politics, NY: Dover Publications. 2000, pp. 195-196.

ويفسر عالم السياسة ليو شتراوس هذا الموقف المحافظ تجاه التغيير الثورى فى الفكر السياسى الكلاسيكى، داخل التقاليد الفلسفية لهذا الفكر ذاته. إذ تتسم الفلسفة السياسية لأفلاطون وأرسطو بما يسميه اليوتوبية التقليدية التى تشدد على وجود مسافة بين المثال النظرى والواقع العملى، بما يجعل تحقق نظام الحكم الأمثل أمرا يعتمد على مصادفة قد تتحقق وقد لا تتحقق، ولم يكن أحد يؤمن بأنه سوف يتحقق بالفعل. لكن ذلك لا يدفع إلى التخلى عن تصور نظام الحكم الأمثل، بل يجعل الباب مفتوحا من وجهة نظر الفلاسفة أمام إمكانية إدخال إصلاح حقيقى على أى نظام للحكم فى الواقع(٣). وقد استلهم ما عرف بأدب النصيحة فى الفكر الإسلامى، أو مرايا الأمراء فى الفكر الغربى، تلك التقاليد نفسها النافية لإمكانية الحركة السياسية من أجل تحقيق النظام الأمثل فى الواقع، ومن ثم لم يكن هناك سبيل سوى تقديم النصيحة والموعظة لأولى الأمر علّهم يحكمون بصورة أكثر إنسانية(٤).

ولم يكتمل الانقلاب على تقاليد الفلسفة السياسية اليوتوبية، الذى ابتدأه نيقولا ميكافيللى، سوى على يد الفيلسوف الألمانى كارل ماركس الذى سعى إلى تغيير العالم، وليس تأويله كسابقيه من الفلاسفة. فقد طوى ماركس المسافة بين المثال والواقع، حينما أحل العالم البشرى محل العالم الطبيعى، وكذلك الصيرورة التاريخية محل الصيرورة الطبيعية، بما يجعل تحقق النظام الأمثل للحكم ليس من قبيل المصادفة، وإنما هو عملية آلية حتمية، وإن كان يعوق مسارها بعض النوازع البشرية والمصالح الخاصة، يصبح من المشروع استئصالها، ولو بالقوة(٥). وهكذا، أعطى التصور اليوتوبى الحديث لماركس الشرعية للثورة كمنهج للحركة السياسية، بغية تغيير الأوضاع القائمة لإقامة نظام مثالى، سيتحقق حتما فى الواقع.

كان استيعاب ماركس للثورة ومنحه إياها الشرعية كأداة للتغيير السياسى والاجتماعى والاقتصادى، فى إطار فلسفة تاريخية -اجتماعية تطوى المسافة بين المثال والواقع، مما دفعه لأن يكون ناشطا سياسيا، بالإضافة إلى كونه مفكرا. ولذلك، تنامت أفكاره مع الممارسة التى طرحت عليه قضايا وأسئلة متنوعة تتعلق بالحركة البروليتارية وقدم هو لها استجابات مختلفة بحسب الموقف، ولكن فى إطار فلسفته العامة(٦). تنطلق نظرية ماركس عن الثورة من تحليل للأوضاع الطبقية فى المجتمع، حينما يبلغ التناقض مداه بين علاقات ملكية وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج، ويعايش المجتمع حالة استقطاب حادة بين الطبقة الحاكمة للمجتمع بسبب ملكيتها لوسائل الإنتاج، وتلك الطبقة المحكومة التى تشكل أغلبية المجتمع وتتحمل كافة أعباء التناقضات الطبقية، فيتولد فى هذه الطبقة المقهورة وعى بضرورة قيام ثورة جذرية. ويؤكد ماركس ضرورة الثورة، ليس فقط لعدم إمكانية الإطاحة بالطبقة الرأسمالية الحاكمة بأية وسيلة أخرى، ولكن أيضا لأن العمل الثورى هو السبيل الوحيد للطبقة البروليتارية المقهورة، حتى تتطهر من أدران العصور الماضية، وتتهيأ لخلق مجتمع جديد. إذن، ستتولد الثورة عند ماركس من رحم الصراع الطبقى بين البرجوازية والبروليتاريا، وستكون المهمة التاريخية للبروليتاريا هى أن تتحرر من خلال تحطيم كافة الطبقات(٧). وقد اعتبر ماركس استخدام الأساليب السلمية أو العنيفة أثناء الثورة مسألة تتعلق بالاستراتيجية والتكتيكات التى تسعى لتحقيق أهداف الثورة. إذ تحدد الشروط الاجتماعية والتاريخية فى مكان وزمان معينين الأساليب التى يتعين استخدامها، وإن لم يسقط ماركس إمكانية استخدام العنف، لتصوره أن الطبقات الحاكمة لا يتوقع أن تتخلى عن السلطة دون وجود مقاومة مسلحة(٨).

أما مرحلة ما بعد الثورة، فيسوق ماركس حديثه عنها فى إطار مفهوم "ديكتاتورية البروليتاريا"، إذ ستقوم تلك الديكتاتورية فى المرحلة الانتقالية بين هزيمة الرأسمالية وانتصار الاشتراكية، وسيقع على عاتقها تحطيم كافة الطبقات وإقامة مجتمع لا طبقى(٩). ونظرا لأن ماركس لم يورد تعريفا محددا لديكتاتورية البروليتاريا، فإن أفكاره عن مرحلة ما بعد الثورة أو الفترة الانتقالية المؤقتة التى تقوم فيها تلك الديكتاتورية تتسم "بالغموض المفاهيمى". فتذهب بعض التأويلات لأفكار ماركس إلى أن ديكتاتورية البروليتاريا هى مجرد جانب من جوانب المرحلة الانتقالية يستهدف حماية الثورة من معارضة البرجوازية، لكن هناك تأويلات على النقيض من ذلك تجعل المرحلة الانتقالية تتطابق مع ديكتاتورية البروليتاريا، التى سوف تتحكم فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية بعد نجاح الثورة(١٠). وبعيدا عن نطاق ديكتاتورية البروليتاريا، لم يحدد ماركس أيضا سمات أو أدوات هذه الديكتاتورية، فهى لا تشير عنده إلى أبعد من حكم البروليتاريا، ولا يوجد فى كتاباته ما يدل على أن حكم البروليتاريا سيكون من خلال الحزب الواحد الذى يدعى لنفسه الحكم، نيابة عن تلك الطبقة، للقيام بمهامها التاريخية فى مرحلة ما بعد الثورة(١١).

3- Strauss, Leo, What Can We Learn from Political Theory? The Review of Politics, vol. 69, No. 4, Fall 2007, p. 522.

4- Ibid, p. 523.

5- Ibid, p. 526.

6- Singh, Rustam, Status of Violence in Marx's Theory of Violence, vol. 24, No. 4, Jan. 1989, p..9.

7- Ibid., pp. 9-10.

8- Ibid., p. .18

9- Barany, Zoltan, The Volatile Marxian Concept of the Dictatorship of the Proletariat, Studies in East European Thought, vol. 49, No. 1, March 1997, p. 4.

10- Ibid., p. 6.

11- Ibid., p. 7.

ورغم النقلة التى قام بها كارل ماركس فى إطار تقاليد الفلسفة السياسية واستيعابه للثورة كأداة مشروعة للتغيير، فى إطار نظرية اجتماعية وتاريخية شاملة، فإن مرحلة ما بعد الثورة أو المرحلة الانتقالية لم تتضح معالمها فى كتاباته بسبب الغموض والتضارب الذى أحاط بمفهوم ديكتاتورية البروليتاريا لديه. وكان على النظرية الماركسية أن تنتظر مجئ لينين الذى قام بسد الفراغ التنظيرى فيما يتصل بمرحلة ما بعد الثورة. ومع أن لينين ذاته كان يؤكد قبل قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧ أن أوضاع أوروبا تنبئ بضرورة نشوب انتفاضات شعبية تحت قيادة البروليتاريا، فإنه لم يتوقع أن جيله سوف يعيش ليرى مشاهد تلك الثورة(١٢). لكن لينين الذى أخذه نشوب الثورة على حين غرة، وهو فى المنفى، استطاع أن يطوع نظريته ليسبر غور الواقع الثورى المضطرب ويفهم ديناميكيات الثورة، وليجعل من تحليلاته أداة لتحريك هذه الديناميكيات فى الاتجاه الذى يتيح لحزبه الوصول للسلطة، ووضع رؤيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية -فى إطار المفهوم الماركسى السابق لديكتاتورية البروليتاريا- موضع التنفيذ.

نظريات تفسير الثورة فى القرن العشرين :

وفى القرن العشرين، صارت ظاهرة الثورة موضع اهتمام شديد من قبل الباحثين فى مجالى التاريخ والعلوم الإنسانية، الذين قاموا بدراسة التجارب الثورية، ابتداء من الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، باعتبارها نموذجا كلاسيكيا للثورة -بل وعاد البعض إلى دراسة الثورات فى العصور القديمة- انتهاء بالثورات الديمقراطية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، مرورا بالثورة الروسية عام ١٩١٧، والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩.

ونتيجة تراكم هذا الرصيد من الدراسات عن الثورة، قسم الباحثون تلك النظريات أو الجهود التى سعت لتفسير ظاهرة الثورة إلى أربع مراحل أو أجيال متمايزة. يقع الجيل الأول من نظريات الثورة فى الفترة الزمنية بين عامى ١٩٠٠ و١٩٤٠ تقريبا، واتسمت الجهود فيه بالطابع الوصفى، حيث اهتم الدارسون بتحديد المراحل الرئيسية لعملية الثورة أو وصف التغيرات الاجتماعية الناتجة عنها. لكن تلك الدراسات افتقرت إلى العمق النظرى الذى يمكنها من الوصول لفهم واضح لظاهرة الثورة من حيث الأسباب والنتائج(١٣). أما الجيل الثانى من نظريات الثورة، فيقع فى الفترة بين عامى ١٦٤٠ و١٩٧٥ تقريبا، واهتمت الجهود فيه بتطوير أطر نظرية واضحة، تفسر أسباب وتوقيت نشوب الأوضاع الثورية. وتتقاسم جهود هذا الجيل الثانى ثلاثة تقاليد نظرية: التقاليد النفسية المرتبطة بمفهومى الإحباط، والحرمان كأساس لتفسير ظاهرة الثورة، والتقاليد السوسيولوجية المرتبطة بمفهوم عدم التوازن أو الخلل الوظيفى بحسب الإطار البنائى - الوظيفى كمقدمة لحالة الثورة، وتقاليد العلوم السياسية المرتبطة بنظريات التعددية وجماعات المصالح والصراع التى تحاول فهم أسباب الثورة وتكييف طبيعة الحدث الثورى(١٤).

أما الجيل الثالث من نظريات الثورة، ويقع فى الفترة بين عام ١٩٧٥ وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، فتقوم الجهود فيه بالتركيز على منطلقات تحليلية لم تكن موضع اهتمام الجيل الثانى، ومنها التركيز على الدولة كفاعل مستقل، وليس مجرد ساحة للصراع بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة؛ وكذلك أثر الضغوط الدولية السياسية والاقتصادية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المحلية فى إحداث تغييرات اجتماعية واسعة فى المجتمع محل الدراسة؛ والتركيب البنيوى للمجتمعات الفلاحية التى اتسمت محددات مشاركتها فى الثورة بالتعقد والغموض. وهناك درجة تماسك المؤسسة العسكرية، ودرجة وجود عوائق بنيوية على استخدام الأنظمة الحاكمة لتلك المؤسسة فى معالجة الأزمات الداخلية(١٥).

ويعتبر الجيل الرابع من النظريات، الذى بدأت الجهود المنتمية إليه تتلاحق فى أخريات الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، لتواكب اندلاع ثورات فى أوروبا الشرقية وإيران وغيرها من البلدان، محاولة للارتقاء بالجهود السابقة، ولتوليد مداخل واقترابات جديدة لفهم ظاهرة الثورة(١٦). فعلى سبيل المثال، تحاول جهود الجيل الرابع تجاوز ثنائية البنية - الفاعل الشهيرة فى الدراسات الإنسانية من خلال معالجة تلك المسألة بطريقة جديدة تربط قضية الفاعل بمستويين: ذلك المتعلق بالقوى والتحالفات القائمة على أرض الواقع، وذلك المتعلق بالأفكار والثقافة والقيم والمعتقدات التى تحفز تلك القوى أو الفاعلين على الحركة(١٧). وكذلك، ترتقى جهود الجيل الرابع بالدراسات السابقة المتصلة بدور البنية الاجتماعية فى الحدث الثورى عن طريق إبراز تعقد البنية الاجتماعية محل الدراسة بإعادة الاعتبار لأدوار الجماعات الإثنية والعرقية والدينية، بل والنوعية، وبالتالى عدم اختزال البنية الاجتماعية فى التقسيم الطبقى للمجتمع(١٨).

12- Sen, Mohit, Lenin and Revolution, Economic and Political Weekly, vol. 4, No. 31, August 1969, p. 1271.

13- Goldstone, Jack, Review: Theories of Revolution: The Third Generation. World Politics, vol. 32, No. 3, April 1980, pp. 426-427.

لمزيد من التفاصيل:

14- Ibid., pp. 427-430.

لمزيد من التفاصيل:

15- Ibid., pp. 435-437.

16- Foran, John, Theories of Revolutions Revisited: Toward a Fourth Generation, Sociological Theory, vol. 11, No. 1, March 1993, p. 1.

17- Ibid, pp. 6-7.

18- Ibid, p. 8.

وكرد فعل للتركيز الزائد على العوامل الاقتصادية والسياسية فى دراسات الجيل الثالث، تسلط جهود الجيل الرابع الضوء على دور العوامل الثقافية والأيديولوجية فى إحداث التغيير الاجتماعى والسياسى لاستيعاب مفهومى الثقافة والأيديولوجيا فى الأطر النظرية والتحليلية الباحثة عن أسباب تفسر الحدث الثورى(١٩). إذن، تقوم جهود الجيل الرابع على فكرتى النماذج المركبة المتعددة الأبعاد والمستويات، وكذلك المقارنة بين حالات تاريخية متنوعة، وتنأى عن الاختزال والقوالب الجاهزة القائمة على الأحادية السببية(٢٠).

ومع عظم الجهود المبذولة على مدى قرابة قرن من الزمان لدراسة ظاهرة الثورة باستخدام مناهج واقترابات العلوم الإنسانية، لكن وجها خطيرا للقصور تعانيه تلك الدراسات. وقد أشار الباحث كليفتون كروبر لهذا الوجه بكلمات يجدر إيرادها بالكامل:

"يجدر أن تعالج نظرية الثورة الأسباب والعمليات والنتائج. ورغم أن الأسباب لا تزال عصية على الفهم الدقيق، فإن علماء الإنسانيات ركزوا اهتمامهم عليها، مع بعض النقاش للنتائج، ونادرا ما تناولوا العمليات. وهكذا، أشاح المنظرون بوجههم بعيدا عن الأسئلة المتعلقة بكيف ولماذا نجحت بعض محاولات التغيير الراديكالى وأخفق البعض الآخر"(٢١).

ونتيجة لهذا القصور، يقرر كروبر عدم وجود نظرية عامة وشاملة عن الثورة، وأن النظريات الجزئية السابقة ليس من الممكن أن تستخدم بصورة عامة، وأن الحاجة لا تزال قائمة لبناء نظرية تستجيب للتحدى السابق، فتكشف عن الأنماط والعمليات المعقدة فى قلب ذلك الخضم من الأحداث(٢٢). تشير الملاحظة الثاقبة السابقة إلى وجود منطقة معتمة أو ثغرة فى قلب الجهود التنظيرية والدراسات السابقة عن الثورة، ألا وهى التركيز على الأسباب بشدة، مع بعض الاهتمام بالنتائج، مع القفز فوق العمليات التى تمثل قوام المتغيرات الوسيطة بين الأسباب والنتائج. بعبارة أخرى، إن نظريات الثورة تدرس الحدث أو الانفجار الثورى من حيث الأسباب والنتائج، لكنها لا تدرس مرحلة ما بعد الثورة أو المرحلة الانتقالية من الوضع السابق على الحدث الثورى إلى الوضع الجديد الذى سيتلوه. وإذا كان هناك إسهام لهذه الدراسة الحالية، فهى أنها تحاول سد هذا الفراغ التنظيرى بكل ما يتناسب مع عظم المهمة وجلال الحدث من تواضع، من خلال توظيف الظرف التاريخى الحالى (أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١) لإلقاء الضوء على مستويى التنظير والممارسة.

ولعل السؤال الذى يتبادر إلى الذهن الآن هو: لماذا يوجد هذا الفراغ التنظيرى؟ أو لماذا لم تسلط الدراسات المتتالية عن الثورة الضوء على المرحلة الانتقالية أو ما بعد الثورة؟ وتتعلق الإجابة على هذا السؤال بطرفين، أولهما: طبيعة مرحلة ما بعد الثورة، ففيها ينتقل الصراع من العلن إلى الخفاء. ففى لحظات الدراما الثورية، يسود الأحداث الطابع العلنى المجسد، وحتى ما يدبر فى الكواليس فهو إخراج لما سيظهر على مسرح الأحداث. أما فى مرحلة ما بعد الثورة وحدوث انتكاسة أو هزيمة خطيرة -وليست كاملة- للقوى المسيطرة، فإنها تحاول امتصاص الصدمة غير المتوقعة لإجهاض الثورة كقوة للتغيير، بالنزول تحت الأرض. وبالتالى، تستخدم فى هذه المرحلة آليات خفية للصراع، غير معلومة المصدر، كالأنباء الكاذبة، والإشاعات، ونشر جو الخوف والقلق والشك. وبدون شك، فإن كل ما يتعلق بمرحلة ما بعد الثورة بسماتها السابقة يصعب رصده أو وصفه -لصعوبة التحقق من الأفعال ومصادرها- ومن هنا وقعت مرحلة ما بعد الثورة أو العمليات، بلغة كروبر، أسفل رادار نظريات الثورة.

أما الطرف الآخر للعلاقة، والذى يفسر هذا الفراغ التنظيرى، فهو خلفية القيم السلوكية المتعلقة بالحياد والموضوعية، تلك الخلفية المترسبة فى أذهان من أجروا هذه الدراسات، بما يجعلهم يكتفون بالأحداث الموضوعية، سواء المرتبطة بأسباب الانفجار الثورى، أو النتائج المترتبة عليه والملموسة فى الواقع الموضوعى، ومن هنا يتم القفز على المرحلة الوسيطة بين السبب والنتيجة. وفى ذلك، تختلف نظريات العلوم الإنسانية التى تزعم لنفسها الحياد القيمى عن تقاليد الفلسفة السياسية التى تدرس الواقع بشكل ممنهج لاستخلاص معايير لتقييم الواقع، وبالتالى فتح آفاق التغيير فيه. إذ لا يكتفى الفكر السياسى بما حدث، بل يحاول تسكينه فى إطار تليولوجى (أى إطار حركة تاريخية تتجه نحو هدف أو غاية أو صورة مثلى)، ويعقد مقارنة بين الحدث الثورى الفعلى والمثال المرجو تحققه فى الواقع، ومن هنا الاهتمام الشديد بمرحلة ما بعد الثورة أو المرحلة الانتقالية، حتى وإن أحاط بها الغموض المفاهيمى، وتلونت بالخلفية الأيديولوجية.

ويصل بين الطرفين السابقين تلك العلاقة الدقيقة بين التنظير والممارسة. ذلك أن تشكيل الحدث جزء من فهمه، وفهم الحدث أيضا جزء من تشكيله. ولا يتعلق الأمر هنا باختزال الممارسة فى النظرية أو العكس، وإنما بإقامة توازن دقيق يبرز التشابك بينهما. ومن هنا، لم يكن بمقدور علماء الإنسانيات، مع كل ما بذلوه من جهد نظرى بل وبسببه، وقد اتخذوا موقفا نظريا محايدا، أن يسلطوا الضوء على المرحلة الانتقالية أو أن يفهموها. فلا يتعلق الأمر بتطوير اقترابات وأدوات نظرية لدراسة الظاهرة فحسب، ولكن بالقيام بذلك من خلال خوض غمار الصراع أثناء دراما الثورة أو عقبها، أى النزول إلى الساحة السياسية فى هذه المرحلة.

لمزيد من التفاصيل:

19- Ibid, pp. 9-11.

20- Ibid, p. 16.

21- Kroeber, Clifton, Theory and History of Revolution, Journal of World History, vol. 7, No. 1, Spring 1996, p. 21.

22- Ibid, p. 21.

وهذا التوازن الدقيق بين التنظير والممارسة هو أول شرط لسد ذلك الفراغ التنظيرى السابق الإشارة إليه. إن عجز هذا الموقف النظرى لعلماء الإنسانيات هو ما أشار إليه لينين فى غمار أحداث الثورة الروسية، حينما قال: "إن خوض "تجربة الثورة" أكثر إمتاعا وجدوى من الكتابة عنها"(٢٣).

النماذج التاريخية لتجارب التغيير :

نظرا لوجود هذا الفراغ التنظيرى فيما يتعلق بالعمليات أو المرحلة الانتقالية، عقب الحدث الثورى ذاته، فلابد من اللجوء إلى مستوى آخر، هو مستوى النماذج التاريخية لتجارب التغيير. ويشير مفهوم النموذج التاريخى إلى خبرة مجتمع أو عدد من المجتمعات إزاء قضية معينة، بحسب ما تتجلى فى الواقع على هيئة قوى وتفاعلات وأحداث، بما يشكل نمطا لحركة المجتمع، فى ظل ظروف تاريخية معينة. ولا يصادر النموذج التاريخى على حركة المجتمع فى الحاضر، وإنما ينبه الأطراف المعنية لطبيعة قوى المجتمع وأنواع العلاقات والإخفاقات الماضية، بما يفتح المجال لتصوير قوى وعلاقات وأنماط جديدة تتجاوز الخبرة التاريخية الماضية ولا تكررها.

وتشير الدراسات إلى وجود ثلاثة أقاليم جغرافية شهدت بلدانها تغييرات واسعة فى أنظمة الحكم فيها، وذلك على الصعيد الإقليمى المتجاوز لخبرة الدول المفردة. وتلك الأقاليم هى إفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية. وتستند شرعية الاسترشاد بهذه النماذج التاريخية الإقليمية لتغيير أنظمة الحكم إلى أن الحدث الثورى المصرى ليس حدثا معزولا عن السياق الإقليمى العربى. فلقد اندلعت شرارة الثورة فى تونس، حينما أضرم بوعزيزى النار فى جسده، وعبرت الإرادة العامة عن نفسها بشكل واضح صريح من خلال هتاف "الشعب يريد رحيل الرئيس". وبتأثير المحاكاة، شهدت مصر عددا من محاولات حرق الجسد من قبل بعض الأفراد، ثم اندلعت شرارة الثورة يوم الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، وعبرت الإرادة العامة عن نفسها بالهتاف السابق نفسه، وبهتافات مماثلة تجسد الإرادة العامة أيضا. وبعد تنحى الرئيس المصرى، اندلعت التظاهرات فى ليبيا التى لا تزال تشهد مواجهات دموية بين قوى التغيير، والقوات النظامية وميليشيات المرتزقة التابعة للنظام. وتشهد عدد من البلدان العربية تظاهرات احتجاجية وانتفاضات شعبية على رموز القمع فيها، على رأسها اليمن والبحرين والعراق والأردن. وتشى تلك اللافتة التى رفعها أحد المتظاهرين فى صنعاء، بعد خروج الرئيسين المصرى والتونسى من الحكم، وتحمل عبارة (اللى بعده) أى التالى، بأن أحداث التغيير، كما تتبدى للذهن الشعبى، ما هى إلا لقطات متتالية فى مشهد واحد. بل يعد إرسال قوات من السعودية والإمارات لمعاونة النظام الحاكم فى البحرين على قمع التظاهرات والاحتجاجات فيها دليلا على أننا أمام سلسلة مترابطة من الأحداث، بحسب فهم القيادات السياسية لها.

لقد عاشت إفريقيا منذ منتصف الثمانينيات "لحظة ديمقراطية"، زادت فيها المطالب الشعبية المتعلقة بحقوق الإنسان وديمقراطية الحكم، واعتبر الإقبال المتزايد على الأخذ بالديمقراطية مرحلة "الاستقلال الثانى" بالنسبة للعديد من دول القارة(٢٤). وقد أخذت عملية الانتقال من التسلطية إلى الديمقراطية صياغات متعددة، كنموذج المؤتمر الوطنى، ونموذج تداول السلطة عبر انتخابات نزيهة، ونموذج العصيان المسلح، ونموذج التحول المشروط أو المقيد(٢٥). وفى أمريكا اللاتينية، فى منتصف الثمانينيات أيضا، أدى انهيار قدرة الدولة التسلطية على القيام بالوظائف المجتمعية أو انسحابها من أداء هذه الوظائف، تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، إلى فتح المجال أمام شعوب القارة للتعبير والتنظيم والمشاركة السياسية، مما أدى إلى ميلاد مجتمع مدنى قوى وفعال. ونتج عن ذلك أن شهدت أمريكا اللاتينية خروج العسكريين من الحكم، والانتقال من نمط الحكم التسلطى إلى الحكم الديمقراطى الليبرالى(٢٦).

ومع إمكانية استخدام هذين النموذجين التاريخيين لإلقاء الضوء على مرحلة ما بعد الثورة، نظرا لتجسيدها للامتداد الإقليمى للحدث، فضلا عن تغيير أنظمة الحكم فيهما، لكن الأمر يكتنفه بعض الصعوبات، منها أن تجارب تغيير نظم الحكم فى إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية تدخل فى إطار ما يعرف فى الأدبيات بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطى، بتعبير عالم السياسة الأمريكى صمويل هنتنجتون. ورغم أن التحركات الجماهيرية كانت جزءا من عملية التحول الديمقراطى، فإن الثورة بمعنى خروج كتل بشرية عزلاء تواجه الأجهزة القمعية على الأرض، أو تنقض على علامات السلطة وتحاصر رموزها، لم تكن هى المشهد الرئيسى فى الإقليمين السابق الإشارة إليهما. يضاف

23- Lenin, On Politics and Revolution: Selected Writings, New York, Pegasus, 1966, p. 230.

٢٤- حمدى عبد الرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطى فى إفريقيا.. القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، عدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص ص ٨-٩.

٢٥- لمزيد من التفاصيل، المرجع السابق، ص ص ١٨-٢٢.

٢٦- لمزيد من التفاصيل عن قضايا وأشكال ومشكلات التحول الديمقراطى فى أمريكا اللاتينية، انظر:

- Friedman, Elisabeth and Kathryn Hochstetler, Assessing the Third Transition in Latin American Democratization, Comparative Politics, vol. 35, No. 1, October 2002, pp. 21-42.

- Hagopian, Frances, After Regime Change: Authoritarian Legacies, Political Representation, and the Democratic Future of South America, World Politics, vol. 45, No. 3, April 1993, pp. 464-500.

وأيضا للمقارنة بين المجتمع المدنى فى أمريكا اللاتينية واختلافه عن نظيره فى بلدان الشرق الأوسط فى قدرته على دفع عملية التحول الديمقراطى، انظر:

Kamrava, Mehran and Frank Mora, Civil Society and Democratisation in Comparative Perspective: Latin America and the Middle East, Third World Quarterly, vol. 19, No. 15, December 1998, pp. 893-915.

إلى ذلك وهو أمر وارد فى أى نموذج تاريخى أن الشكل النهائى لنظم الحكم، وهو الشكل الديقراطى الليبرالى، الذى نتج عن عملية تغيير نظم الحكم التسلطية فى الحالتين، سيصادر على كافة البدائل المتاحة فى حاضر الحدث المصرى، لما تتسم به اللحظة الراهنة من سيولة. ومن ثم، يقود استخدام النموذج التاريخى فى الحالتين إلى إعطاء وزن أكبر للبديل الديمقراطى، رغم أن هذا البديل قد لا ترشحه الحالة الحاضرة ليكون الشكل النهائى للتغيير، أى أن النموذج التاريخى يغطى على عمليات مرحلة ما بعد الثورة، بدلا من الكشف عنها.

المرحلة الانتقالية بعد الثورة المصرية :

ما العمل؟ فى الجزء السابق من هذه الدراسة، جرت تغطية مساحات رئيسية على مستويى التنظير والممارسة بالنسبة لظاهرة الثورة. ولكن فى هذا الجزء، ستكون هناك محاولة لتسكين مرحلة ما بعد الحدث الثورى الرئيسى، بين هذين المستويين، عن طريق نسج إطار تحليلى من بعض الخطوط الإرشادية المستمدة من مراجعات للقوالب النظرية عن الثورة (وسيتم التركيز هنا بشكل أساسى على الفهم الديناميكى للثورة عند لينين، ومراجعة نظريات الثورة التى قام بها الباحث زيجمونت باومان)، وكذلك من الدروس المستفادة من بعض النماذج التاريخية الإقليمية (ثورات شرق أوروبا التى أطاحت بالأنظمة الشيوعية الحاكمة) والمحلية (نموذج ثورة ١٨٨٢ فى مصر). وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإطار لابد أن يتسم بالمرونة وبوجود مساحات فارغة لا تستطيع الدراسة أن تملأها حتى تواكب الأحداث. فمرحلة ما بعد الانفجار الثورى تتسم أحداثها بسيولة شديدة، وبالتلاحق السريع الذى يصل فى بعض الأحيان إلى درجة التزامن والتعارض. كما يلف أحداث هذه المرحلة الغموض الناتج عن الأنباء المتضاربة والإشاعات والمعلومات المغلوطة، فضلا عن الجو النفسى المعبأ بالشك والقلق وتذبذب الانفعالات والخوف التلقائى (الذى ينتج عن غموض الموقف وعدم وضوح طبيعة ما هو آت) والمصطنع (الذى ينتج عن محاولات الترويع الرامية إلى إجهاض الثورة والانقضاض عليها).

حينما عاد لينين إلى روسيا بعد اندلاع الثورة فى فبراير عام ١٩١٧، بدأ فى التنظير والحركة من أجل دفع الأحداث نحو تجاوز الثورة الأولى، التى اعتبرها مجرد ثورة بورجوازية، إلى الثورة الثانية، أى الاشتراكية. فمن المستحيل أن تتحرك روسيا إلى الأمام بطريقة ثورية وتخاف التقدم نحو الاشتراكية، وتسير بعض الخطى فى اتجاهها، على حد قوله(٢٧). وإذا نحينا الغطاء الأيديولوجى عن تفكير لينين فى الثورة، فسنرى أنه من أجل فهم الحدث الثورى الحاضر، فقد قام بسحب اللحظة الزمانية المدببة ليجعل منها خطا متصلا يقوم بتسكين الأحداث عليه، من أجل تكييفها وفهمها وتشكيلها. وهذا الخط المتصل ذاته هو ما سيتحدث عنه الباحث زيجمونت باوما فى مراجعته لنظريات الثورة، بعد هبوب رياح التغيير على أنظمة الحكم فى شرق أوروبا، وذلك حينما يفرق بين الثورة السياسية التى تتعلق بتغيير طريقة إدارة الحكم وتأثيره فى النظام الاجتماعى، وبين الثورة النظامية التى تتعلق بتغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية التى يقوم عليها نظام الحكم. وقد جعل باومان هذين النوعين نمطين مثاليين تقع الحالات الواقعية للثورات على الخط الواصل بينهما(٢٨).

ولفهم مرحلة ما بعد الثورة فى مصر، يتعين إقامة هذا الهيكل الزمنى، الذى يأخذ شكل خط متصل بين حدثين رئيسيين، مع التخلى عن حتمية اندفاع الأحداث نحو اتجاه معين، وعن الشكل النهائى للترتيبات الاقتصادية والاجتماعية الذى ستئول إليه الأحداث. وإذا ما تم تثبيت العدسة على الثمانية عشر يوما الفاصلة منذ اندلاع التظاهرات حتى تنحى الرئيس، لوجدنا أنفسنا أمام الحديث الرئيسى الأول أو الثورة الأولى، التى امتدت ١٨ يوما حتى تنحى الرئيس السابق حسنى مبارك.

القوى المؤثرة فى المرحلة الانتقالية :

إن الخطوة الأولى للخروج من الحدث الرئيسى الأول، بما يفتح أفقا لرؤية ملامح المرحلة الانتقالية، هى تحديد طبيعة القوى التى أسهمت فى صنع الثورة الأولى، وكذلك نظام الحكم الانتقالى الناتج عنها. وتمثل المجموعات الشبابية العنصر الأول الذى أسهم فى تفجير الثورة، وتحديد ملامح النظام الانتقالى، وتتكون من حركة شباب ٦ أبريل، وحركة كفاية، وشباب الإخوان، ومجموعات الفيس بوك (كمجموعة كلنا خالد سعيد ومجموعة الرصد). ومن غير المستطاع فهم طبيعة تلك المجموعات من خلال التصورات التقليدية للتنظيم الهيراركى، ولكن باستخدام مفهوم الريزوم(٢٩). وهو عبارة عن ساق تنمو تحت الأرض وتختلف عن الجذور والسيقان العادية، إذ تخرج منها الجذور والأفرع تحت الأرض وتتخذ أشكالا شديدة التنوع. ولا يقتصر الشكل الريزومى على النباتات كالبطاطس، بل إن الفئران فى تجمعاتها تعد أشكالا ريزومية. ومن أبرز سمات الريزومات التنوع الشديد فى الشكل وأسلوب الحركة، ويفسر ذلك الاختلاف الهائل فى الخلفية الفكرية والتنظيمية للمجموعات الشبابية. كما تتسم الريزومات بالقدرة الهائلة على التواصل من خلال الامتداد الشبكى، بما لا يجعل للشكل الريزومى مركزا يمكن شل فاعليته أو كوادر يمكن استئصالها. ويجد ذلك تجسيدا له فى القدرة الهائلة للمجموعات الشبابية على التنسيق والعمل التنظيمى والحركى المشترك، مثلما اتضح فى فكرة التظاهر يوم عيد الشرطة فى الميادين الرئيسية فى المحافظات. وأخيرا، تتسم الريزومات بالتعددية الشديدة، بحيث توجد شبكات مختلفة ومتماثلة تؤدى الغرض نفسه، الأمر الذى ساعد على اجتذاب تلك المجموعات الشبابية لعناصر جديدة لم تكن جزءا من دعوة التظاهر الأصلية، ويجعلها حتى هذه اللحظة قادرة على تجنيد عناصر جديدة تحل محل التى استهلكت أو توقفت عن الحركة.

27- Lenin, On Politics and Revolution. op.cit., p. 179.

28- Bauman, Zygmunt, A Revolution in the Theory of Revolutions, International Political Science Review, vol. 15, No. 1, Jan. 1994, p.15.

29- Delenze, Gille and Felix Guattari. A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia. vol. 2. London: Continuum. 2004. 4th edition, pp. 7-10.

وفى الحقيقة، لم تكن تلك القوى الشبابية المعارضة "تعيش واقعا افتراضيا ليس له أدنى علاقة بالواقع المعيش"(٣٠)، بل كان الواقع الافتراضى هو ذلك الحيز "تحت الأرض" الذى نشأت ونمت وتشابكت فيه تلك التكوينات الريزومية. وكانت تكنولوجيا الاتصال الحديثة على الإنترنت، كالفيس بوك والتويتر، هى أداة التواصل والتشابك والتنسيق لتلك التكوينات الريزومية، الأمر الذى جعل طبيعة حركة تلك المجموعات منظمة ومتناسقة، ولكن من دون وجود تنظيم هيراركى، وقيادة حركية وفكرة جامعة على نمط الأحزاب الثورية.

أما القوة الثانية التى أسهمت بشكل غير مباشر فى الثورة وشكلت نظام الحكم الانتقالى الناتج عنها، فهى القوات المسلحة. ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن التحالف التلقائى وغير المرتب بين القوات المسلحة والمتظاهرين واللجان الشعبية كان عماد الثورة، ويعتمد مصيرها فى المستقبل على استمرار أو انهيار هذا التحالف. فلقد أخرجت القوات المسلحة نفسها من المعادلة السياسية كأداة للقمع فى يد القيادة السياسية، حينما رفضت إطلاق الرصاص على المتظاهرين، ثم أدخلت نفسها فى المعادلة مرة أخرى كحكم فوق مستوى الصراعات السياسية، عندما أعلنت أنها لن تسمح باستخدام العنف ضد الشعب؟ وكانت بداية الدور السياسى للقوات المسلحة فى الإعلان عن الانعقاد الدائم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة لمتابعة الموقف، دون وجود القائد الأعلى، فى إشارة واضحة إلى النهج المستقل الذى بدأت تتبعه المؤسسة العسكرية إزاء القيادة السياسية. وفى البيان رقم ١ بتاريخ العاشر من فبراير ٢٠١١، أعلن المجلس تأييده الكامل للمطالب المشروعة لجماهير الشعب المصرى وحمايته لمكتسباته. وهنا خروج من موقف الحياد الإيجابى إلى التأييد لمطالب الثورة المشروعة، وكان تسليم المجلس الأعلى إدارة شئون البلاد فى خطاب تنحى الرئيس السابق اعترافا باستقلالية دور المؤسسة العسكرية. وفى البيان رقم ٣ للمجلس بتاريخ الحادى عشر من فبراير ٢٠١١، كان تقديم الشكر للرئيس والتحية لشهداء الثورة بمثابة طى صفحة العصر القديم واستقبال العهد الجديد. وقد أعلن المجلس الأعلى عن عدد من الإجراءات تحدد معالم المرحلة الانتقالية -لحين إجراء انتخابات رئاسية فى سبتمبر ٢٠١١- منها تعطيل العمل بالدستور، وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواده ليتم الاستفتاء على التعديل فى التاسع عشر من مارس ٢٠١١، وكذلك حل مجلسى الشعب والشورى، والشروع فى مكافحة الفساد، وتعديل القوانين المقيدة للحريات.

ولكن، هل سيستمر التحالف بين المؤسسة العسكرية وقوى الثورة؟ لا توجد حتى الآن دلائل على حدوث شروخ فى هذا التحالف. كما أرسل المجلس الأعلى للقوات المسلحة عددا من الإشارات تشى بعدم رغبته فى الاستئثار بالسلطة، منها رفض مد الفترة الانتقالية لأكثر من ستة أشهر فى وجه الدعاوى المطالبة بإطالتها. وكذلك هناك حرص شديد على عدم استخدام العنف، وضبط النفس، رغم حدوث تجاوزات من بعض الأطراف المدنية، وتأكيد ضرورة تسليم السلطة لهيئة مدنية منتخبة.

أما الطرف الثالث الذى تأثر أشد التأثير بأحداث الثورة، ويعتبر جزءا من نظام الحكم الانتقالى، فهو الحكومة القديمة، التى كانت أول جهة تنزل عليها آثار الثورة. ومع تصاعد الضغوط من التحرير لإقالة حكومة رئيس الوزراء السابق، أحمد شفيق، لكونها من مخلفات النظام السابق وفاقدة للشرعية، قدم الفريق شفيق استقالته فى الثالث من مارس ٢٠١١، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة الدكتور عصام شرف بتشكيل حكومة جديدة. وحينما وقف رئيس الوزراء الجديد فى ميدان التحرير، معلنا أنه يستمد شرعيته من الشعب وملتزم بتنفيذ مطالبه، ومستعد للرحيل فى حالة الفشل(٣١)، فقد كان يرسى حكومته على أساس شرعية الثورة.

لم يؤد رحيل حكومة شفيق إلى تغيير أعلى مستوى فى السلطة التنفيذية فى مصر فقط، ولكن إلى حدوث تصدعات عميقة فى بنية الجهاز الحكومى. ففضلا عن استمرار انسحاب الشرطة من الشارع المصرى فى العديد من المناطق، قام جهاز أمن الدولة على مدى ثلاثة أيام ٤ و٥ و٦ مارس ٢٠١١ بحرق ملفاته ووثائقه، مما يشير -بحسب رأى البعض- إلى أن الجهاز قد انتحر وحل نفسه بنفسه، بعد أن أيقن القائمون عليه أن دورهم قد انتهى(٣٢)، برحيل حكومة شفيق، وتصفية التناقض القائم بين سلطة الشارع وهيكل الحكومة.

ولا تقتصر القوى السياسية التى ستحدد ملامح مرحلة ما بعد الثورة، بما فى ذلك شكل النظام السياسى الذى سيتمخض عنها، على تلك القوى الثلاث السابقة. فالثورة كحدث له دلالة -من وجهة نظر كانط- لا تتعلق بالدراما الثورية أو التظاهرات الثورية، وإنما تتعلق بكيفية إدراكها من قبل النظارة، الذين لم يشاركوا فيها، ولكنهم يرقبون أحداثها، ويتركون أنفسهم ليجرفهم تيارها(٣٣). ومن هنا، يرى باومان أن طبيعة النظام الجديد لا تحددها القوى الاجتماعية أو السياسية، التى أسقطت النظام القديم، وإنما بالمصالح التى ستنشأ على الأرض عقب انهياره، وستجتذب قوى أخرى لإقامة نظام جديد يدافع عنها(٣٤).

٣٠- د. عمرو الشوبكى، مصر بين الإضراب الافتراضى والحقيقى، المصرى اليوم، ١٠ أبريل ٢٠٠٨ .
www. Almasry-alyoum.com/article.2aspx?ArticleI D=.100650

٣١- عنوان الصفحة الأولى،" أستمد شرعيتى منكم"، الأهرام، ٥ مارس ٢٠١١، وكذلك عنوان الصفحة الأولى، "شرعية التحرير تحكم مصر"، المصرى اليوم، ٥ مارس ٢٠١١ .

٣٢- د. معتز عبد الفتاح، عقاب السيماء العلاجى، الشروق، ٩ مارس ٢٠١١ .

33- Foucault, Michel. Politics of Truth, US, Semiotext, 1997, p. 93 .

34- Bauman, Zygmunt, op.cit., p .17.

القضايا المؤثرة فى مرحلة ما بعد الثورة :

بعد استعراض العناصر السابقة التى حددت معالم نظام الحكم الانتقالى -حتى الآن- يثور التساؤل حول ما هى طبيعة هذه المرحلة. ولعل ما جاء فى أول بيان لحكومة شرف من "انحيازها الكامل لمصالح الشعب"، و"الوقوف بحسم ضد مخططات الثورة المضادة"(٣٥) يشى بأن شكل الصراع بين قوى الثورة (شباب التحرير والمجلس العسكرى والحكومة) والثورة المضادة هو الذى سيحدد طبيعة مرحلة ما بعد الثورة، وكذلك ستحسم نتيجة هذا الصراع أمر البديل السياسى - القانونى والاقتصادى والاجتماعى للأوضاع الانتقالية الحالية. ولهذا، فلابد من التعرض لقضية الثورة المضادة من زاوية ما يمكن تسميته بنظرية الفراغ.

هناك فارق أساسى بين إسقاط السلطة الحاكمة، والاستيلاء على المجال السياسى الذى كانت تحتله أو تصادره. ولم يكن هذا الفارق واضحا فى يوليو ١٩٥٢، حيث قام الجيش، باعتباره قوة منظمة، بالأمرين فى الوقت نفسه. لكن الطبيعة الريزومية المرنة للقوى الثورية، التى جعلتها فى غاية الكفاءة فى إسقاط السلطة الحاكمة والضغط على بقاياها وتصفيتها، لم تمكنها من ملء الفراغ الناجم عن انهيار السلطة القديمة، واحتلال المجال السياسى، الذى تم تخليصه من قبضتها. وسيجتذب هذا الفراغ السياسى القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالنظام القديم، والتى تدرك ليس فقط أن مصالحها قد تضررت، بل إن وجودها ذاته معرض للتصفية السياسية والقانونية. وستسعى هذه القوى إلى إعادة احتلال المجال السياسى، من أجل إعادة النظام السابق، أو إعادة إنتاجه فى أشكال جديدة، أو الانحراف بالثورة عن مسارها وتقويضها من الداخل. ولا يتعلق الأمر هنا بفرص نجاح أو فشل الثورة المضادة، وإنما بما يمكن أن تقوم به على الأرض. وتتشكل قوى الثورة المضادة من كبار رجال الدولة السابقين وأتباعهم من فلول الحزب الحاكم، وكذلك العناصر الأمنية المنفلتة المتورطة فى قضايا التعذيب وقمع التظاهرات، وهناك أصحاب الثروات التى تراكمت من خلال الفساد واستغلال النفوذ السياسى، وأخيرا العناصر الثورية المتطرفة.

وتقوم استراتيجية قوى الثورة المضادة على تفجير التناقضات داخل المجتمع، وتحطيم شبكة التحالفات التى تؤلف القوى الثورية، بما يثبت للداخل والخارج أن النظام السابق -حتى وإن كان قد شابه استبداد أو فساد- فقد كان ضروريا لحماية البلاد من الفوضى. وهو ما يهيئ البلاد لإعادة القيادة السياسية السابقة لدفة الحكم، أو إعادة إنتاجها نمط الحكم السابق فى قوالب جديدة، من أجل استعادة النظام، والقضاء على الفوضى. أول هذه التناقضات التى تسعى الثورة المضادة لتفجيرها هى العلاقة بين المسلمين والأقباط أو الفتنة الطائفية. فلقد تجلت أثناء أحداث الثورة فى الميادين الكبرى، وكذلك أثناء عمل اللجان الشعبية فى أرجاء مصر، صور من التعاون والوحدة الوطنية يصعب حصرها، مما جعل من الوحدة والتعاون بين المسلمين والأقباط أهم ركائز نجاح الثورة. ومن هنا، تتضح خلفية أحداث قرية صول، وكذلك الصدامات فى المقطم ومنشية ناصر، التى خلفت عشرات القتلى والجرحى.

أما ثانى التناقضات التى تسعى قوى الثورة المضادة لتفجيرها، فهى العلاقة بين الطبقة الوسطى والطبقات المحرومة أو الصراع الطبقى الطاحن. فرغم أن العناصر الشبابية المنظمة هى التى فجرت الثورة وجذبت حولها جماهير الشعب المصرى، فلا تزال القوى الفاعلة فى الثورة تنتمى لعناصر الطبقة الوسطى فى معظمها. ومن هنا، يمكن فهم ترويج الإعلام لشائعات مشينة عن المتظاهرين لاقت رواجا شديدا، وكذلك ما يلاحظ من قبول عناصر الطبقات الدنيا تحميل المتظاهرين مسئولية وقف عجلة الإنتاج واضطراب الأمن. وسيتجلى هذا التناقض الطبقى فى انتشار ظواهر السلب والنهب، وكذلك فى تأجير البلطجية لإشاعة الفوضى أثناء أحداث الثورة ذاتها، وانتهاء بما حدث من بلطجة فى قلب ميدان التحرير فى التاسع من مارس ٢٠١١ .

ولعل أخطر وأهم التناقضات التى تسعى قوى الثورة المضادة لتفجيرها هى داخل القوى الثورية ذاتها. وفى هذا السياق، تصبح قواعد الثورة ذاتها معينا للثورة المضادة. ويتم ذلك من خلال الدفع بقوى التغيير المتولدة عن الحدث الثورى إلى أقصى مما تحتمله طاقة المؤسسات المجتمعية، ورفع سقف المطالب إلى أقصى مما تحتمله قدرة حكومة شرف، أو صبر المجلس العسكرى، وبالتالى تنقسم قوى الثورة على نفسها.

ومن هنا، يمكن فهم الوقفات الاحتجاجية والإضرابات والاعتصامات الفئوية. وبالتوازى مع دفع أو تشجيع عناصر الثورة المضادة لقوى التغيير، بما يقود إلى انهيار علاقات وهياكل السلطة، يتم شن حملة إعلامية على قوى الثورة التى تسببت بتماديها فى تلك الفوضى. وظهرت نداءات بوقف الثورة وحماية الدولة(٣٦)، بل وبأن الثورة قد باتت تحتاج إلى ثورة عليها، لأنها تحولت إلى مسخ فوضوى يفرض سطوته وجبروت القوة التى يملكها على كل إرادة واعية وعاقلة(٣٧). ولا تؤدى تلك الدعاوى إلى تأليب قوى الثورة والمجتمع على بعضها بعضا فحسب، بل أيضا إلى تهيئتها لأى شكل للحكم يتعامل بحزم مع ذلك المسخ الفوضوى الذى آلت إليه الثورة، أى ببساطة إجهاض الثورة.

ملفات حاسمة :

هناك مجموعة من الملفات يتعين على هيكل الحكم الانتقالى إدارتها، وهى فى الواقع تمثل تراكمات سابقة لثلاثين عاما مضت أو يزيد، غير أن عناصر النظام السابق سوف تستغلها كفرص سانحة لإثبات عجز الحكومة الانتقالية، وكنوافذ مفتوحة للقفز إلى

٣٥- أول بيان لحكومة شرف إلى الشعب المصرى، بوابة الأهرام الإلكترونية:

Gate.ahram.org.eg/newscontent/47714/54/13/aspx.2.

بوابة الأهرام تنشر أول بيان لحكومة شرف إلى الشعب /محليات/ الأخبار.

٣٦- د. عبد المنعم سعيد، الدولة المستمرة أم الثورة الدائمة؟، الأهرام، ٥ مارس ٢٠١١، ص١ و ص٥ .

٣٧- وحيد حامد، الثورة تحتاج إلى ثورة، المصرى اليوم، ٥ مارس ٢٠١١، ص١٠ .

داخل الحلبة السياسية مرة أخرى. وستحدد طريقة التعامل مع هذه الملفات ملامح المرحلة الانتقالية الثانية التى ستبدأ فى سبتمبر ٢٠١١، وتنتهى بتسليم المجلس الأعلى السلطة لحكومة مدنية منتخبة. وجدير بالذكر أن النجاح فى التعامل مع هذه القضايا، أو الحركة فى الاتجاه الخطأ ستحدد مصير الثورة بأكملها، إذ إن الإخفاق فيها وإجهاض الثورة الأولى سيمهد الطريق أمام ثورة ثانية. ولن يقود هذا الحدث الرئيسى الثانى "شباب فيس بوك، وإنما الطبقات المهمشة"، ولن يتسم بذلك الطابع الرومانسى أو السلمى، ولكن "قد يكون العنف والتدمير هو سيد الموقف"، ولن يكون مكانه ميدان التحرير والميادين الرئيسية(٣٨)، وإنما الشوارع والمتاجر والمنازل.

يتعلق الملف الأول بالترتيبات القانونية والسياسية المتصلة بالنظام السياسى المصرى. تقضى الخطة التى وضعها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بطرح تعديلات لبعض مواد الدستور للاستفتاء العام، ثم بعد ذلك يتم إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية (مع الاختلاف فى ترتيبهما زمنيا حتى مثول العدد للطبع)، ليتم تسليم السلطة إلى هيكل سياسى موحد يتمتع بالشرعية. وهناك عدة مشكلات مرتبطة بهذه الخطة أبرزها أن دستور ١٩٧١ سقط ثلاث مرات على الأقل، عندما طالب الملايين بإسقاط النظام السياسى، وعندما سلم الرئيس السابق السلطة للمجلس العسكرى خروجا على الدستور، وعندما قام المجلس نفسه بإعلان تعطيل الدستور. ومن هنا، فإن إعادة الحياة للدستور والاستفتاء على تعديله، واتخاذه إطارا للمرحلة الانتقالية الثانية، يعد أمرا غير مفهوم. لكن من الناحية الأخرى، فإن الشروع فى إعداد دستور جديد سيؤدى إلى مناقشة قضايا من شأنها تقويض التحالفات المجتمعية التى قامت عليها الثورة، ويفتح الباب أمام إطالة المرحلة الانتقالية.

أما الملف الثانى، فيتعلق بالتوتر الدينى. ففى حين تجلت فى أيام الثورة الأولى أرقى أشكال التعاون بين المسلمين والأقباط، رغم عدم تأييد الأزهر ولا الكنيسة للثورة فى البداية، إلا أنه سرعان ما ظهرت الشعارات الطائفية، واحتلت مكان الصدارة. ففى الوقت الذى أعلن فيه رئيس الوزراء، عصام شرف، أنه يستمد شرعيته من ميدان التحرير، قامت مظاهرات السلفيين أمام مجلس الدولة للمطالبة بإطلاق سراح سيدتين قبطيتين، ساد الاعتقاد بأنهما قد أسلمتا ومحتجزتان رغم إرادتهما. بل صرح أحد القيادات السلفية(٣٩) بأن "الديمقراطية حرام"، وأن قرار الجماعة عدم المشاركة فى الثورة، لأن فيها من يرفع الصليب. وبعد أيام قليلة، أطلقت أحداث قرية "صول" عددا من المصادمات الطائفية، لا يعرف حتى الآن خلفية من شاركوا فيها، وحدثت تعديات من الجانبين، أسفرت عن وقوع قتلى وجرحى. وبدأ الأقباط فى تنظيم اعتصام مفتوح أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون، رفع المشاركون فيه فى البداية مطالب متعلقة بإعادة بناء الكنيسة، وعودة الأسر المسيحية إلى منازلهم، ثم رفعت شعارات طائفية من قبيل "ثورة الأقباط"، و"الشعب القبطى"، وبدأت المطالبة بإلغاء المادة الثانية من الدستور المتعلقة بالشريعة الإسلامية، وكذلك رفع التمييز عن الأقباط فى تولى الوظائف، وإطلاق حرية بناء دور العبادة. ورغم التواصل والحوارات بين المعتصمين الأقباط وحكومة شرف وأعضاء المجلس العسكرى، فقد ثبت المعتصمون على موقفهم، ورفضوا فض الاعتصام الذى تجاوز أكثر من أسبوع. ورغم إمكانية تجاوز هذه الأزمة الحالية، فإن الاحتقانات الدينية التى تراكمت لعقود طويلة تشير إلى إمكانية تجدد هذه الأزمة أو استدعاء أزمات قديمة، سواء بفعل فاعل أو بشكل تلقائى.

تعتبر مشكلة الفقر أو "جغرافية الجوع"، على حد تعبير فرانز فانون، هى الملف الثالث الذى يجب على نظام الحكم الانتقالى التعامل معه، إذ تحيط بكافة المدن المصرية - بسبب نمط التحضر العشوائى الذى سمح به نظام حكم مبارك - أطواق من المناطق العشوائية. ورغم أن قوى الثورة رفعت شعارات المساواة والعدالة الاجتماعية، فقد لا تسمح لها خلفيتها الاجتماعية التى تعود إلى الطبقة الوسطى باتخاذ إجراءات جذرية لإعادة هيكلة البنية الاقتصادية والاجتماعية، التى نتجت عن عقود من عمليات الخصخصة وانسحاب الدولة من وظيفتها الاجتماعية. وتعتبر القضية الاجتماعية هى الجذر الحقيقى لكافة الاعتصامات والإضرابات والمطالب الفئوية. فبغض النظر عن توقيتها أو محركها، فهى نتاج للصراع الطبقى والهوة المتسعة بين الطبقات فى مصر. ويحتاج التعامل مع قضية الفقر إلى حكمة بالغة - قد لا تسمح بها ظروف الثورة - لأن شعور أصحاب الثروة الذين تشابكت مصالحهم مع السياسات الاقتصادية لحكم مبارك أن تلك المصالح لن تتأثر سلبا فقط، وإنما ستواجه تهديدا حقيقيا، سيدفعها إلى الاصطفاف فى مواجهة الثورة بالاستعانة بقوة رأس المال، لاستئجار البلطجية ولتمويل الحملات الانتخابية للمرشحين. إن فشل قوى الثورة التى تجسد الطبقة الوسطى فى تنفيذ مشروعها السياسى سيجعل الطبقات المحرومة وأصحاب الثروة فى مواجهة مباشرة، تنذر بما لا يحمد عقباه.

ولا يقل خطورة عن الملفات السابقة ملف قوى الثورة ذاتها، ذلك أن الثورة فى جوهرها ليست قوى اجتماعية وسياسية محددة، ولكن هذه القوى هى التى تجسد روح الثورة، باعتبارها حالة نفسية دافعة للتغيير، تتولد مع تراكمات لممارسات معينة وتتفجر فى لحظة معينة. والمشكلة هنا أن القوة الدافعة للتغيير، مع إطاحتها بأعلى مستوى للسلطة وبآليات القمع التى يرتكز إليها، لا تجد مصدا لها، فضلا عن أنها تولدت نتيجة إحباطات حقيقية. لكن قوى التغيير باستمرار اندفاعها لإزالة مستويات السلطة الأدنى فالأدنى تجرف فى طريقها ميكانيزمات الضبط الاجتماعى التى لا يستطيع أى مجتمع العيش بدونها. وهكذا، يمكن لقوة التغيير، إذا ما تجاوزت حدا معينا، أن تخلق رد الفعل العكسى، وتولد القوة المضادة لها من داخلها، وهو ما سيكون أهم ما تعتمد عليه قوى الثورة المضادة للعودة مرة أخرى للحكم. ويقع على عاتق حكومة شرف احتواء قوى التغيير من خلال خلق آليات للمشاركة السياسية والاجتماعية الفعالة، تمتص طاقات القوى الاجتماعية

٣٨- د. حسن نافعة، الحركة فى الاتجاه الخاطئ، المصرى اليوم، ٢٧ فبراير ٢٠١١ .

٣٩- حوار مع القيادى السلفى الشيخ أحمد فريد، الشروق، ٥ مارس ٢٠١١، ص٦ .

والسياسية، وتضبط وتيرة التغيير للحيلولة دون انفلاتها. كما يقع على عاتق المجموعات الشبابية التى فجرت الحدث الثورى أن تعيد تأطير نفسها فى شكل حركات اجتماعية مطلبية تتمكن من الالتحام بالجماهير، وامتصاص المطالب الفئوية، وبالتالى تتمكن من احتلال المجال السياسى الذى تم تحريره من خلال الأطر التظاهرية والعصيان المدنى السلمى.

وأخيرا، وليس بآخر، هناك ملف العلاقات الخارجية، وتحديدا العلاقة مع إسرائيل التى لم تكتف فقط بمتابعة أحداث الثورة عن كثب فى أيامها الأولى، بل أخذت تثير المخاوف فى دوائر الحكم بالولايات المتحدة وأوروبا من احتمالات تأثير انفلات الوضع فى مصر فى أمن إسرائيل، وذلك بعد فترة طويلة من الاستقرار، حافظ فيها نظام مبارك على أمن إسرائيل، مما جعل أحد المسئولين الإسرائيليين يعتبر ذلك النظام "كنزا استراتيجيا" لإسرائيل. والموقف الإسرائيلى فى غاية الوضوح منذ البداية، فلا تريد إسرائيل أى تغيير فى نظام الحكم فى مصر، لما يمثله من حماية للمصالح الأمريكية، وللتأكد من ألا تصبح مصر قوة اقتصادية أو سياسية أو عسكرية تهدد فى المستقبل إسرائيل وتوسعاتها وسطوتها الإقليمية(٤٠). لا غرابة إذن فى ضغط إسرائيل على الولايات المتحدة، عندما حسمت أمرها بعد تردد، للتصريح بضرورة تنازل مبارك عن السلطة فورا، مما دفع الولايات المتحدة للتراجع عن هذا الموقف. فلم يمارس المبعوث الرئاسى الأمريكى أى ضغط على مبارك للتنازل عن الحكم، بل صرح بتفضيله بقاءه، حتى نهاية المرحلة الانتقالية. ويكشف الموقف الأمريكى عن أن الإدارة الأمريكية صارت تحدد موقفها من الأزمات الإقليمية بحسب أولويات السياسة الإسرائيلية، وأن إسرائيل تحاول ترتيب الأوضاع السياسية فى مصر أثناء المرحلة الانتقالية، بما يضمن التزام أى نظام جديد للحكم بالتعهدات الخاصة التى قدمها مبارك لضمان أمن إسرائيل(٤١). وكان على إسرائيل، بعد نجاح الثورة فى إجبار الرئيس السابق على التنحى، أن تتعامل مع الأوضاع الجديدة، فقامت بشن حرب نفسية على الثورة فى عدة اتجاهات هى: إثارة الفزع من نجاح الثورة المصرية باستخدام فزاعة الإخوان المسلمين، وما يمكن أن يمثلوه من تهديد على معاهدة السلام مع مصر، وإشاعة أكبر قدر من المغالطات والتضليل المتعمد للتنصل من أية مسئولية عن الجرائم المرتكبة فى حق شعوب المنطقة، وابتزاز الإدارة الأمريكية لزيادة المساعدات العسكرية التى تحصل عليها إسرائيل لمواجهة الأخطار الناجمة عن الثورة فى مصر والمنطقة العربية(٤٢). وإذا كان قد جاء على لسان دوف فايسجلاس، المدير العام السابق لديوان رئيس الوزراء أرييل شارون، أن "سلطة مبارك لم تعد موجودة، وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تدرك أن الوقت لا يعمل لمصلحتنا بعد سقوط هذه السلطة"(٤٣)، فإن ذلك نذير بقيام إسرائيل بنقل مجال الحرب النفسية إلى الداخل المصرى، وتفعيل شبكات المتعاونين معها من رجال الحكم والمال لتأمين مصالحها.

بعد إتمام الاستفتاء على التعديلات الدستورية فى التاسع عشر من مارس ٢٠١١، ستكون المرحلة الانتقالية الأولى، التى بدأت مع التنحى، قد انتهت، وستدخل مصر فى المرحلة الانتقالية الثانية، التى لا تزال ملامحها غير واضحة بسبب عدم وضوح طبيعة القوى السياسية التى ستنشط فى المجال السياسى، وعدم معرفة قدرة نظام الحكم الانتقالى على التعاطى مع الملفات السابقة. ولا يصف تلك اللحظة الحالية فى مرحلة ما بعد الثورة فى مصر سوى الكلمات التى ذكرها ونستون تشرشل بعد معركة العلمين: "إنها ليست النهاية، ولا هى حتى بداية النهاية، إنها مجرد نهاية البداية"(٤٤).

٤٠- جميل مطر، إسرائيل تفقد كنزا استراتيجيا، الشروق، ١٠ فبراير ٢٠١١، ص ١٤ .

٤١- د. حسن نافعة، هل يرسم لنا نتنياهو معالم المرحلة الانتقالية؟، المصرى اليوم، ١٠ فبراير ٢٠١١، ص٥ .

٤٢- إيهاب وهبة، حرب إسرائيل النفسية على الثورة، الشروق، ٥ مارس ٢٠١١، ص١١ .

٤٣- دون فايجلاس، الوقت لا يعمل لمصلحة إسرائيل، نقلا عن يديعوت أحرونوت، الشروق، ٥ مارس ٢٠١١ .

44- Bauman, Zygmunt, op.cit., p. 22.

دراســـــات

لماذا تتفكك الدول ؟

السودان من "الضعف العام" إلى التقسيم الجغرافى

■ د. حمدى عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

إن الأسئلة المثارة فى المنطقة العربية، فى الوقت الحالى، تتجاوز ماهو مطروح بشأن انهيارات النظم السياسية، أو احتمالات عدم الاستقرار المزمنة، إلى سيناريوهات أعقد تتعلق بحالات للتفكك الجغرافى لبعض الدول، كأخطر ما يمكن أن يواجه "الدولة الوطنية" فى المنطقة، على النحو الذى يمكن تحليله عمليا من واقع حالة السودان. إن الناظر المتأمل فى موقع السودان وما يحويه من موارد طبيعية وبشرية، يدرك دونما عناء أثر عبقرية المكان والسكان. فالسودان بلد مترامى الأطراف، تبلغ مساحته نحو مليون ميل مربع، ويطل على البحر الأحمر بسواحل تتجاوز ٣٠٠ كيلومتر، وهو فوق هذا يضم عدة أقاليم مناخية متمايزة. ولا شك فى أن هذه الجغرافيا الطبيعية قد ألقت بتمايزها على طبيعة السكان الذين ينتمون إلى أكثر من (٥٩٧) قبيلة، ويتحدثون أكثر من (٤٠٠) لغة ولهجة، ويدينون بالإسلام والمعتقدات الإفريقية التقليدية والمسيحية على الترتيب(١).

ولعل ذلك ما دفع عديدا من الباحثين إلى وصف السودان بأنه صورة مصغرة لإفريقيا (Microcosm of Africa)(٢). وعلى الرغم من هذه المشابهة بين السودان وسياقه الإفريقى العام من حيث قضايا السياسة والحكم، فإنه اتسم فى الوقت نفسه ببعض التفرد والخصوصية، نظرا لكونه يمثل فضاء مشتركا لعوالم ثلاثة تجمع بين العروبة والإفريقانية والإسلام. وطبقا لعالم السياسة الكينى الأشهر، على مزروعى، فإن السودان على الرغم من بنيته السكانية والثقافية التى تجعله أكثر ارتباطا بواقعه الإفريقى، فإن خصوصيته الحقيقية جعلته يعانى حالة من التهميش السياسى، فلا هو بدولة إفريقية، ولا بدولة عربية سواء بسواء. كما أنه ليس بدولة إسلامية ولا بدولة مسيحية، من حيث الانتماء الدينى والعقيدى(٣).

وليس بخاف أن هذا التصادم فى الهوية والانتماء الثقافى قد دفع بالسودان فى مرحلة الاستقلال الوطنى إلى أزمة حقيقية، حيث ادعت النخبة الشمالية وصلا بانتماءاتها العربية والإسلامية، فى حين أكدت النخبة الجنوبية جذورها الإفريقية غير العربية. هذا التصادم فى الهوية والانتماء خلق حالة من الاستقطاب الحاد أفضت إلى النيل من أركان مشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة فى السودان. فالسعى الدائم والدءوب لجعل السودان دولة عربية أو إفريقية أو إسلامية، من حيث الوجهة والانتماء، أدى إلى فشل النخبة الحاكمة فى مهمة بناء هوية وطنية جامعة يلتف حولها كافة السودانيين. يعنى ذلك أن تلك الثنائية الحادة بين الانتماء العربى

1- Peter K. Bechtold, "More turbulence in Sudan: A new politics this time"? in John Vol, Sudan: State and Society in Crisis, Bloomington: Indiana University Press, 1991, pp.1-2.

2- Muddathir 'Abd al-Rahim, Arabism, Africanism and Self Identification in the Sudan, in Yousef F Hassan, ed.; Sudan in Africa, Khartoum: Khartoum university press, 1985.

3- Ali Mazroui, "the Multiple Marginality of the Sudan" in Hasan, op.cit, pp.240.

الإسلامى من جهة، والانتماء الإفريقى المسيحى من جهة ثانية يمثل رافدا أساسيا للحرب والصراع فى السودان، كما أنها تفسر من جهة ثالثة ضعف وتآكل مؤسسات الدولة السودانية فى معظم سنوات ما بعد الاستقلال.

لقد وجد السودان نفسه حتى قبل إعلان الاستقلال بعام واحد، أى فى ١٩٥٥، فى حالة حرب أهلية بإقليمه الجنوبى، وهو ما أدى إلى تدمير قدرات وموارد الدولة الوطنية. وبعد توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، لم يهنأ السودان بالأمن والسلام طويلا، إذ سرعان ما اندلعت شرارة المرحلة الثانية من الحرب الأهلية فى عام ١٩٨٣. وفى عام ١٩٨٥، اتسع نطاق الصراع السودانى ليشمل بعض أجزاء الشمال ليصل بعد ذلك إلى الشرق فى عام ١٩٩٤. ومما زاد الطين بلة تفجر الأوضاع فى دارفور فى عام ٢٠٠٣ فى الوقت نفسه الذى اتجهت فيه جهود التسوية نحو إنهاء حالة الحرب الأهلية فى جنوب السودان(٤).

والسؤال المطروح فى هذه الورقة يرتبط بالمسئولية عن أزمة حالة السودان، وضعف دولته الوطنية، الأمر الذى أدى إلى تقسيمه بعد خيار الجنوب فى استفتاء يناير ٢٠١١ بناء دولته المستقلة: أهى مسئولية أهله وقاطنيه؟ أم مسئولية القوى الخارجية الساعية لبسط السيطرة والنفوذ؟ وربما يكون من الصواب الأخذ بكلا الأمرين معا، أى المسئولية الذاتية والخارجية عن الأزمة السودانية.

وعليه، سوف نحاول بلورة أهم القضايا المتعلقة بضعف الدولة السودانية وانهيارها فى ثلاثة محاور أساسية، يسعى أولها إلى تقديم رؤية واضحة حول الأسباب الأصلية التى أدت إلى هذا الضعف والتدهور فى بنية الدولة. أما المحور الثانى، فيتعرض لأهم الملامح والتجليات العامة. ويناقش المحور الثالث أبرز التحديات فى مرحلة ما بعد الانقسام وآفاق المستقبل.

أولا- محاولة الفهم والتفسير :

يمكن القول، استنادا إلى مراجعة الأدبيات السياسية والاجتماعية حول طبيعة أزمة الدولة والمجتمع فى السودان، بوجود انحيازات فكرية وأيديولوجية مسبقة تسيطر على مسألة تشخيص الداء السودانى. اتخذ ذلك - على سبيل المثال- شكل ثنائيات حدية، مثل القول بوجود صراع بين العروبة والإفرقانية، أو بين الإسلام والمسيحية ، أو بين القوى التقليدية والقوى الحداثية المعاصرة، وهلم جرا. ويمثل ذلك نوعا من التبسيط الشديد للواقع السودانى المعقد المتشابك. وعليه، فإنه يمكن القول إجمالا بوجود مجموعة من العوامل الأساسية، أسهمت فى مجملها فى توفير البيئة الصراعية وعرقلة مسيرة بناء الدولة الوطنية الحديثة. ومن ذلك:

١- صراع الرؤى والهويات :

على الرغم من أنه لا يمكن توصيف الصراع بين الشمال والجنوب أو فى منطقة دارفور من منظور دينى، فإن صراع الرؤى والهويات يظل أحد العوامل المفسرة. لقد أفضت سنوات ما بعد الاستقلال إلى فشل النخبة الحاكمة فى الخرطوم فى بناء هوية وطنية جامعة يلتف حولها أبناء السودان، على اختلاف ألوانهم وأعراقهم وانتماءاتهم الدينية(٥).

و لعل غياب الرموز الوطنية الموحدة لكافة أطياف أبناء السودان أسهم فى تكريس الانقسام الثقافى فى الواقع السودانى. وعلى سبيل المثال، فإن حركة السيد أحمد المهدى فى القرن التاسع العشر يمكن النظر إليها باعتبارها إما حركة جهاد وتحرر وطنى، أو حركة تمرد، وذلك استنادا إلى الموقف السياسى والأيديولوجى الذى ينطلق منه هذا التقويم. كما أن إسماعيل الأزهرى، أول رئيس للوزراء بعد الاستقلال، قد أعطى وعودا متضاربة، فهو أمام المصريين يدافع عن وحدة وادى النيل، وأمام الجنوبيين نصير للفيدرالية. وأحسب أن السياسات الاستعمارية قد أسهمت هى الأخرى فى تكريس الانقسام الثقافى وصراع الهويات فى السودان. فقانون المناطق المغلقة كان يؤكد عزل الجنوب، ويعترف فى الوقت نفسه بسيادة وسمو العنصر العربى. ويبدو أن سياسات ما بعد الاستقلال قد استمرت على هذا النهج من حيث تشجيع الهوية العربية الإسلامية للسودان. وعادة ما يشار هنا إلى سياسات (السودنة) الخاصة بالوظائف العامة، حيث كان نصيب الجنوبيين محدودا للغاية، وهو ما كان يعنى بالنسبة لهم أن يستبدل بالمستعمر الغربى مستعمر آخر وطنى(٦).

وقد جاءت سياسات حكومة البشير، منذ بداية التسعينيات فى القرن الماضى، لتؤكد مرة أخرى (المشروع الحضارى) والهوية العربية الإسلامية للسودان. ولم يكن الانقسام بين الشمال والجنوب هو المظهر الوحيد لصراع الهوية والرؤى فى السودان المستقل، وإنما كان هناك الصراع عبر محور الشرق والغرب، أى بين الجماعات والقبائل النيلية التى هيمنت على الدولة السودانية الحديثة، وبين القبائل والجماعات الدارفورية فى غرب السودان. وقد ظلت سلطنة دارفور تتمتع بالاستقلال حتى عام ١٩١٦، بعد تمكن قوات الغزو البريطانى من ضمها إلى شمال السودان. وظل التعبير عن الهوية الدارفورية منذ ذلك الوقت يمثل حالة احتجاجية على تهميش الإقليم من قبل الحكومات الوطنية فى الخرطوم.

٢- الانقسام بين المركز والهامش :

يشير اليكس دى وال Alex De Waal إلى أن السودان يعد من أكثر دول العالم من حيث غياب المساواة والعدالة فى التوزيع(٧)، إذ تكاد العاصمة الخرطوم تحتكر وحدها نصف إيرادات وأصول الدولة، بالإضافة إلى نحو ٧٥٪ من العاملين فى

4- Francis Deng, Mohamed I. Kahlil, Sudan's Civil War: The Peace Process before and since Machakos, Pretoria: Michigan State University Press, distributed for Africa Institute of South Africa, 2005.

5- Francis M. Deng, War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan, Brookings Institution Press, 1995.

٦- انظر: حمدى عبد الرحمن، مشكلة جنوب السودان.. دراسة فى الأطر التاريخية وديناميات الصراع، فى: مصر وإفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٦.

7- Alex De Waal, Sudan: What Kind of State? What Kind of Crisis? London: Crisis States Research Center, Occasional Paper no 2 , April 2007, p.6.

المجال الصحى. فالسودان يتألف من عاصمة تسكنها شرائح اجتماعية ذات دخل متوسط، فى حين تعانى معظم الأقاليم السودانية الفقر وغياب التنمية. ويعزى ارتفاع معدلات الدخل القومى فى السودان منذ عام ١٩٩٩ إلى الاكتشافات النفطية والاستثمارات الاقتصادية فى مدينة الخرطوم.

ويلاحظ أن مجموعة من النخبة المثقفة ذات الميول اليسارية والماركسية قد تبنت هذا التحليل. فالدكتور شريف حريز يرى أن النخبة التى حكمت السودان منذ الاستقلال وحتى اليوم هى التى دفعت به إلى الضعف والانهيار. فمثلث الخرطوم كوستى- سنار هو الذى احتكر السلطة والثروة فى السودان، وعمل على تغييب الآخرين من أبناء السودان، حيث اتخذ الثقافة العربية الإسلامية توجها حاكما له، مع تهميش وتجاهل المجموعات العرقية والثقافية الأخرى فى مختلف أنحاء السودان(٨).

يعنى ذلك أن النخبة العسكرية والإدارية والتجارية عمدت إلى استغلال باقى أنحاء السودان. واستنادا إلى ذلك التحليل، فإن الصراع والحرب فى السودان ما هما إلا امتداد طبيعى لعمليات نهب وسلب تاريخية لسكان المناطق الريفية، ابتداء من القرن التاسع عشر.

إن الانقسام الحاصل بين المركز والهامش يؤدى إلى تراجع أهمية محددات الهوية والانقسام الثقافى فى الأزمة السودانية. ومع ذلك تظل، أهمية الاعتبارات الثقافية قائمة. وطبقا لهذا التحليل، فإن الهوية العربية الإسلامية تمثل ميكانيزمات لتحقيق الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للنخبة الحاكمة فى الخرطوم. ويسجل الكتاب الأسود الذى ألفه الدكتور خليل إبراهيم، زعيم حركة العدل والمساواة المتمردة فى دارفور، واقع هيمنة القبائل النيلية الشمالية على الحكومة المركزية.

على أن خطاب المركز والهامش، على الرغم من جاذبيته الشديدة فى الحالة السودانية، فإنه لا يقوى وحده على تفسير تاريخية وآليات التهميش، فضلا عن أنه لا يسمح كذلك بفهم التباينات وتوازنات القوة داخل الكتلتين المسيطرة والمهمشة على حد سواء.

٣- التنافس على الموارد المحدودة :

يميل كثير من الكتاب والباحثين إلى القول إن الصراع فى السودان يعزى فى جوهره إلى عوامل اقتصادية، إنه صراع حول الموارد المحدودة. فأهل السودان عادة ما يتنافسون فيما بينهم على الزراعة والرعى وموارد المياه. وربما تمثل المالتوسية الجديدة "Neo Malthusion" نموذجا تفسيريا للأزمة السودانية فى أبسط معانيها. إذ يدفع تزايد السكان مع ندرة المياه إلى الصراع بين أرباب المهن المختلفة فى المناطق غير الحضرية، ولا سيما بين الرعاة الرحل والمزارعين المستقرين.

وقد لفت كثير من الدارسين الانتباه إلى آثار استخدام الميكنة الزراعية فى الأراضى التى كانت تدار وتزرع سابقا بواسطة صغار المزارعين والرعاة. إذ أدت هذه الميكنة الحديثة إلى فرض سيطرة المركز على مناطق الهامش، مثلما هو الحال فى كردفان وشرق السودان والنيل الازرق والمناطق الشمالية من ولاية أعلى النيل(٩).

وتطرح حالة دارفور نموذجا مهما لدولة تنافس على الموارد الاقتصادية. فالقبائل العربية فى شمال دارفور، والتى تمتهن حرفة الرعى، تسعى دائما إلى الحصول على الأراضى من القبائل ذات الأصول الإفريقية، والتى تمتهن حرفة الزراعة. وعليه، فإن الصراع على الكلأ وطرق الرعى ومناطق الزراعة قد ميز دائما المشهد السياسى فى دارفور.

وعلى الرغم من أن هذا التنافس ليس بحديث النشأة، فقد وجدت آليات تقليدية للتحكم فيه وتسويته. غير أن هذه الوسائل التقليدية قد تم تدميرها وتجاوزها بفعل عاملين رئيسيين، أولهما: توجه حكومة الإنقاذ إلى الاعتماد على أهل الثقة، وثانيهما: انتشار الأسلحة نتيجة عدم الاستقرار الإقليمى (الحرب فى تشاد وإفريقيا الوسطى)، وهو ما جعل أبناء القبائل يتحررون من قيود وسيطرة القواعد والأعراف التقليدية. ولا شك فى أن انتشار الأسلحة فى مناطق الصراعات المختلفة فى السودان أدى إلى ظهور الميليشيات القبلية، سواء تلك التى تحالفت مع الحكومة السودانية، أو التى وقفت فى صف جماعات التمرد المعارضة. وربما يعنى ذلك فى حقيقة أمره تجسيدا آخر لحقيقة الصراع على الهوية والانقسام بين المركز والهامش، وإن كان فى هذه الحالة على المستوى المحلى.

٤- انقسام النخبة والفشل فى بناء الدولة الوطنية :

يمكن فهم الأزمة السودانية المعقدة من خلال تبنى منظور النخبة الحاكمة للخرطوم، وفشلها المتكرر فى بناء الدولة الوطنية الحديثة التى تنعم بالأمن والاستقرار. ويشير بعض الباحثين إلى أن اندلاع الحروب والصراعات العنيفة فى السودان إنما يعكس فشل الدولة فى السيطرة الفاعلة على أدوات العنف والإكراه المادى المملوكة لديها.

ويطرح بيتر ودورد "Peter Woodward" نموذجا تحليليا مهما لفهم طبيعة النخبة الحاكمة فى السودان منذ بداية القرن العشرين. ويعتمد هذا النموذج على تقسيم النخب السودانية التى تعاقبت على حكم السودان قبل وصول حكومة الإنقاذ عام ١٩٨٩(١٠). النخبة الأولى تطرحها المهدية وتعبيرها السياسى فى حزب الأمة، حيث ترتبط بمصالح ملاك الأراضى فى منطقة نهر النيل والارستقراطية الريفية فى غرب السودان. أما النخبة الثانية، فهى تعبر عن الختمية وحزبها الاتحادى، وهى ترتبط بمصالح التجار والارستقراطية الريفية فى مناطق الشمال والشرق.

8- Sharif Harir, "Arab Belt Versus African Belt : Ethno- Political Conflict in Darfur and the Regional Cultural Factors" in Sharif Harir, and Terje Tvedt. Short-Cut to Decay: The Case of Sudan. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1994. p.143.

9- De Waal, op.cit., pp.8-9

١٠- نقلا عن المرجع السابق، ص١٠.

ويلاحظ أن هاتين النخبتين قد سيطرتا على زمام الأمور فى الخرطوم طوال سنوات الحكم البرلمانية، أى فى أعوام ١٩٥٣-١٩٥٨ ومن ١٩٦٤-١٩٦٩ و١٩٨٥-١٩٨٩.

أما النمطان الثالث والرابع من النخبة، فتتقدمهما القوى الحديثة، التى تشمل النخبة الإدارية، بمن فى ذلك العسكر والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والحزب الشيوعى، الذى ارتبط من الناحية التاريخية بقوى اليسار السودانى. وقد جاء أفراد هذه النخب من نفس الشرائح الاجتماعية التى جاءت منها القوى التقليدية، مثل الختمية، وهو ما جعلها ذات مصالح وانتماءات متداخلة. ويطرح الإسلاميون فى السودان النمط الخامس من أنماط النخبة السودانية. وقد ظهر أفراد هذه النخبة فى أواخر السبعينيات من القرن الماضى كما أنهم اعتمدوا فى عمليات التجنيد على عضوية الجماعات التقليدية والحديثة على السواء. بالإضافة إلى ذلك، فقد استفاد الإسلاميون من عوائد ومدخرات السودانيين فى الخارج، حيث استطاعوا تمويل مؤسسات العمل الإسلامى من أجل تنفيذ مشروعهم فى التغيير السياسى والاجتماعى.

ويلاحظ أن أيا من النخب السابقة لم يستطع تدعيم سيطرته على جهاز الدولة بشكل فعال، وهو ما كان يمثل مصدرا أساسيا من مصادر ضعف الدولة السودانية الحديثة. وعلى الرغم من أن سيطرة الإسلاميين على الحكم عام ١٩٨٩ قد أظهرت نوعا من التحكم والسيطرة، فى ظل ما أطلق عليه اسم سياسة التمكين، فإن الانقسام بين النخبة الإسلامية ظهر واضحا، ولا سيما بين جناحى الحركة الإسلامية بزعامة كل من الشيخ حسن الترابى والرئيس عمر البشير.

٥- العوامل الخارجية :

على الرغم من أن العوامل السابقة تشكل فى مجملها أزمة الدولة الوطنية فى العالم العربى وإفريقيا خلال سنوات ما بعد الاستقلال، فإنها لا تقوى وحدها على تفسير الانتقال من حالة الضعف إلى حالة الانقسام فى بنية الدولة السودانية. إذ توجد نزعات انفصالية متعددة فى العديد من الدول الإفريقية، مثل أنجولا والسنغال وتنزانيا وإثيوبيا، إلا أنها تفتقد الدعم والمساندة الدولية.

إن الصراعات والحروب الأهلية فى السودان نظر إليها دوما من قبل القوى الخارجية بمنظور دينى وعرقى. فالحرب بين الجنوب والشمال هى بين الإسلام والمسيحية، والحرب فى دارفور هى حرب بين العرب والأفارقة. أدى ذلك إلى تدخل أطراف خارجية رأت أن هذه الصراعات تؤثر فى مصالحها بشكل مباشر. وعلى سبيل المثال، فقد رأت بعض المنظمات المسيحية أن الحرب فى السودان تعد محاولة من جانب النخب الحاكمة لتأكيد هيمنة الشمال بتوجهاته العروبية الإسلامية. وقد شهد السودان تدافعا إقليميا ودوليا مهما، وهو ما أدى إلى النظر إلى الأزمة السودانية من خلال منظور عام يتجاوز سياقها المحلى وإطارها الداخلى(١١).

وعليه، فإن تدويل الصراعات السودانية، ولا سيما فى الجنوب والغرب، يدفع إلى التساؤل حول حقيقة دور العوامل الخارجية. وهنا، يمكن القول إن التفكير الاستراتيجى الأمريكى الجديد بعد أحداث ١١ سبتمبر يهدف إلى إعادة تشكيل كثير من المناطق الجيواستراتيجية فى العالم، لعل من أبرزها منطقة الشرق الأوسط، بما فيها شمال إفريقيا. وسيقوم المشروع الإمبراطورى الأمريكى الذى يستند على هذا التفكير على عملية فك وتركيب للكثير من الكيانات الجغرافية فى المنطقة(١٢). ويبدو أن الخريطة السودانية معدة سلفا، وأن الأمر يحتاج إلى خطوات لتنفيذها على أرض الواقع. وباستقرار المواقف والسياسات الأمريكية والغربية تجاه السودان، يمكن للمرء أن يدرك أنها تهدف إلى أفرقة الدولة والمجتمع، وهو ما يعنى إبعاد السودان عن هويته العربية الإسلامية.

ومن جهة أخرى، فإن التدخل الدولى يسعى إلى تأمين انفصال جنوب السودان، طبقا لنتائج استفتاء يناير ٢٠١١ ، كما أنه يحاول عزل إقليم دارفور الذى يشكل خمس مساحة السودان الموحد. فإذا لم يتم انفصاله، وضع تحت مظلة أمريكية ودولية، بحيث يسهل السيطرة على موارده الغنية.

ثانيا- الملامح والتجليات العامة :

سعت الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال إلى تأسيس هوية وطنية تقوم على العروبة والإسلام. وقد ظهرت مقدمات هذه السياسات الثقافية فى مرحلة التحرر الوطنى والمطالبة بالاستقلال، وهو ما أدى إلى تمرد القوات الجنوبية فى مدينة توريت عام ١٩٥٥. وقد انطلقت قاعدة التمرد الذى قادته حركة أنيانيا من أوغندا، حيث بدأت ملامح حركة انفصالية جنوبية فى الظهور والتطور. ورغم ظهور العديد من الانشقاقات والانقسامات فى صفوف هذه الحركة، فإنها استطاعت تحت قيادة جوزيف لاجو عام ١٩٧٠ تجميع قوتها للمطالبة باستقلال جنوب السودان.

ورغم الإطاحة بحكومة الجنرال إبراهيم عبود من خلال هبة شعبية عام ١٩٦٤، فإن الحكومات السودانية المدنية ظلت على موقفها الرافض لإعطاء الحكم الذاتى للجنوب. ومع استيلاء جعفر النميرى على السلطة فى الخرطوم عام ١٩٦٩، تم التمهيد لإنهاء الحرب الأهلية فى الجنوب، وهو ما تحقق بتوقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، حيث أعطى الجنوب حكما إقليميا واسعا، وتم الاعتراف بالسودان دولة علمانية ذات نظام رئاسى. وقد اتخذ النميرى بعض القرارات الخاصة بالإصلاح الزراعى، والتخلص من ترتيبات حيازة الأراضى وفقا لمعايير تقليدية، وهو الأمر الذى خلق بؤر توتر معارضة له فى الشمال. كما أن شروعه فى بناء قناة

11- Ali Abdel Gadir etal, The Sudan Civil War: Why Has it Prevailed for so Long?" in Paul Collier and Nicholas Samvanis (eds) Understanding Civil War: Evidence and Analysis, Vol1, Washington Dc: World Bank, 2005, p.27.

١٢- احمد ثابت، العولمة ومخاطر المعايير المفروضة .. التوجهات الأمريكية إزاء السودان، فى حمدى عبد الرحمن (محرر)، إفريقيا والعولمة، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

جونجلى لتوفير مياه النيل قد أغضب كثيرا من الجنوبيين الذين نظروا بعين الشك إلى هذا المشروع. وحينما حاول النميرى فى عام ١٩٧٧ خلق مصادر جديدة للتأييد السياسى باستيعابه القوى الإسلامية، ثم بإعلانه الثورة الإسلامية عام ١٩٨٣، كانت النتيجة الحتمية هى دخول السودان فى مرحلة جديدة من الحرب الأهلية(١٣).

وإذا كان الجنوب قد شهد منذ منتصف السبعينيات ظهور حركة أنيانيا ٢، فإنه بحلول عام ١٩٨٣ كان جون جارانج قائدا للجيش الشعبى لتحرير السودان، ومطالبا بسودان جديد يقوم على أسس راسخة من الديمقراطية العلمانية. وقد تمت الإطاحة بحكومة النميرى فى انقلاب عسكرى عام ١٩٨٥. وعمدت حكومة الصادق المهدى التى جاءت إلى السلطة عام ١٩٨٦ على الاستعانة بالميليشيات القبلية، مثل المسيرية والرزيقات، والاستعانة بها فى مواجهة حركات التمرد.

١- المشروع الحضارى وتمكين الأيديولوجية الإسلامية :

يمكن القول إن وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة فى السودان، بعد انقلاب البشير فى يوليو ١٩٨٩، يمثل نقطة تحول فارقة فى مسيرة بناء الدولة الوطنية فى السودان. فالطبيعة التعددية للمجتمع السودانى، والتى جعلت الانتماء العربى الإسلامى أحد مسببات أزمة الهوية الوطنية، أدت إلى فرض تحديات كبرى أمام رؤى الإسلاميين فى السودان. ويبدو أن انقلاب البشير استهدف الحفاظ على قوانين سبتمبر ١٩٨٣ الخاصة بتطبيق الشريعة لإسلامية، والدفاع كذلك عن النظام البنكى الإسلامى، بالإضافة إلى تأكيد الهوية العربية الإسلامية للسودان(١٤).

٢- الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة :

لعل أحد المظاهر الكبرى لضعف الدولة السودانية الحديثة يتمثل فى تفشى الفساد والمحسوبية وسوء إدارة الموارد العامة. فالمحسوبية تشير إلى إعطاء الأقارب وأبناء القبيلة وضعا تفضيليا للحصول على مزايا غير مستحقة، سواء اتخذ ذلك شكل وظائف عامة أو عقود مرتبطة بمؤسسات حكومية. وعليه، فمن الشائع فى الخطاب السودانى العام استخدام كلمات المحسوبية، والواسطة، أو الظهر.

ومن الملاحظ أن شيوع ظاهرة المحسوبية فى المجال العام أدى إلى التستر على الفساد وسوء الإدارة. فإذا استثنينا بعض المناسبات القليلة التى تمت فيها محاسبة المتورطين فى قضايا فساد، وذلك أثناء تغير الحكومات فى الخرطوم، لوجدنا أنه كان من النادر- إن لم يكن من المستحيل- تقديم المتورطين فى أعمال الفساد وسوء الإدارة إلى المحاكمة.

وطبقا للدكتور شريف حريز، فإن هذه الممارسات الفاسدة للدولة السودانية أدت إلى تزايد مشاعر الإحباط وعدم الرضا لدى سكان المناطق الغربية والشرقية والجنوبية فى السودان. وبالفعل، ظهرت حركات احتجاجية فى مناطق كثيرة، مثل دارفور وكردفان وشرق السودان، حيث اعتقد السكان فى تلك المناطق بأنهم مهمشون، وتم إقصاؤهم من تقسيم الثروة والسلطة، وذلك لصالح القبائل النيلية الحاكمة(١٥).

٣- استخدام القمع الحكومى :

يلاحظ أن الحكومات السودانية لجأت دائما فى مواجهة حركات الاحتجاج فى المناطق السودانية المهمشة إلى محاولة وصفها بأنها تقوم على أسس "عنصرية"، وهو ما يجعل السلطة الحاكمة تتبرأ من المسألة السياسية التى تغلف هذه الحركات، باعتبارها مناهضة للإقصاء والتهميش، ورافضة لهيمنة النخبة الشمالية على مصادر الثروة والسلطة. وفى مرحلة تالية، كانت السلطة تلجأ إلى استخدام الوسائل القمعية وأدوات الإكراه المادى المملوكة لديها، مثل الاعتقال والفصل التعسفى، وفى بعض الحالات التصفية الجسدية. وتطرح حركات المعارضة فى جنوب السودان حالة متطرفة لعملية الاستبعاد والإقصاء الحكومى لعناصر المعارضة من الوصول إلى موارد الدولة.

ثالثا- تحديات ما بعد الانفصال :

يمكن القول إن السودان سوف يدفع ثمنا مباشرا لانفصال الجنوب، حيث تقتطع منه نحو ثلث مساحته الجغرافية فى الجنوب، ونحو ٩ ملايين نسمة هم سكان الجنوب، بالإضافة إلى نحو ٨٠٪ من ثروته النفطية المتركزة فى الجنوب. ولاشك فى أن تلك المتغيرات تؤثر فى المكانة الإقليمية للسودان فى منطقة القرن الإفريقى.

١- طبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب :

لا تزال هناك مجموعة من القضايا المحورية التى ينبغى التفاوض بشأنها بين حكومتى الشمال والجنوب، حتى يمكن الحديث عن علاقات طبيعية وسلمية بين الدولتين بعد انفصال الجنوب، ومن بين تلك القضايا النفط والمياه. إذ ينبغى إعادة التفاوض حول توزيع حصص النفط على أسس جديدة. فالاقتصاد السودانى يعتمد اعتمادا كبيرا على العائدات النفطية (نحو ٩٨٪ من ميزانية الجنوب). وقد يرى البعض أن النفط يمكن له أن يكون عامل وحدة وتعاون، نظرا لحرص الطرفين على ضرورة ضمان استمرار تدفقه. وعلى صعيد آخر، يتعين على كل من الشمال والجنوب التفاوض بشأن حصص كل منهما المستقبلية من مياه النيل. ولا شك فى أن ذلك يمثل مصدر قلق للحكومة المصرية كذلك.

ومن جهة ثانية، تمثل الديون المستحقة على السودان، والتى تبلغ نحو ٣٨ مليار دولار، إحدى أبرز النقاط العالقة، وتثير جدلا واسعا بين الطرفين. فالحركة الشعبية ترى أن حكومة الخرطوم قد

13- Sharif Harir, "Recycling the Past in the Sudan: An Overview of Political Decay" in Sharif Harir ed., op.cit, pp.10-15.

14- Abdel Wahab al Effendi, Turabi's Revolution: Islam and Bower in the Sudan, London: Grey Seal Books, 1991, p.35.

15- Sharif Harir, "Recycling the Past in the Sudan", op.cit. p.56.

أنفقت أموالا طائلة على التسلح خلال فترة الحرب الأهلية الثانية (١٩٨٣-٢٠٠٥). ويسعى شمال السودان إلى أن يتحمل الجنوب مسئولية بعض هذه الديون، وإن طلب بعد ذلك من المانحين الدوليين إعفاءه منها. وتشكل قضية المواطنة وعودة النازحين من جهة ثالثة واحدة من القضايا المعقدة فى ملف إدارة المرحلة الانتقالية بين الشمال والجنوب. فثمة سودانيون يعيشون فى المناطق الحدودية، وشماليون يقطنون الجنوب، وجنوبيون يعيشون فى الشمال. والسؤال هنا يتعلق بمصير هؤلاء: هل يتم الأخذ بنظام الجنسية المزدوجة، أم يتم تخييرهم لتحديد هويتهم وانتمائهم الوطنى؟.

٢- معضلة الأمن والتنمية فى الجنوب:

تظهر الرؤية الفاحصة لإنجاز حكومة الجنوب فى ظل سياسة الحكم الذاتى، وعلى مدى الفترة الانتقالية، أن الحركة الشعبية لم تحقق إنجازا حقيقيا إلا فى تعظيم مطالبها فى مواجهة المؤتمر الوطنى الحاكم، وهو ما أعطاها قدرة تفاوضية فى الضغط على حكومة الرئيس عمر البشير من أجل الإسراع بتنفيذ بنود اتفاقية السلام. أما فى أمور السياسة الداخلية الجنوبية، فقد كان أداء حكومة الحركة الشعبية واهيا ومخيبا للآمال.

يبدو أن التساؤل المحورى الذى يترتب على انفصال الجنوب يتمثل فى المعضلة الأمنية، فهل يتأتى لحكومة الجنوب القيام بوظائفها الأمنية، بما يوفر الأمن والاستقرار لمواطنيها، ويدافع عن سلامة أراضيها الإقليمية؟ سؤال يطرح أكثر من علامة استفهام حول مستقبل السلام والاستقرار فى بلاد السودان فى مرحلة ما بعد ٢٠١١.

أحسب أن المعضلة الأمنية فى جنوب السودان "المستقل" ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة وتاريخ الصراعات الداخلية التى شهدتها المنطقة من ناحية، ومجمل ديناميات التفاعلات الإقليمية التى تشكل إقليم القرن الإفريقى بمعناه الجيواستراتيجى من ناحية أخرى. ولعل قضية النزاع الحدودى حول مثلث الى Elemi مع كينيا تعد مثالا واضحا فى هذا السياق.

ولا يخفى أن طبيعة العلاقة بين مركزى السلطة فى كل من الخرطوم وجوبا، بما تنطوى عليه من تعقيدات وتصورات ذهنية يغلب عليها طابع العداء والكراهية، قد تعد فى حد ذاتها أحد مصادر الصراع والتوتر بعد الانفصال. ومن المعلوم أن قدرة حكومة الجنوب على تحقيق التنمية الاقتصادية والاستثمار فى قطاع البنية الأساسية، بما يلبى حاجات وتطلعات شعب الجنوب، تمثل أحد التحديات الكبرى لمرحلة ما بعد الاستفتاء، وهو أمر يحتاج إلى مساندة دولية. بيد أن احتياطيات الموارد الطبيعية الهائلة التى تزخر بها أرض جنوب السودان تمثل أساسا رصينا للرخاء والتنمية الاقتصادية. على أن إدارة هذه الموارد بكفاءة وشفافية عالية تمثل تحديا بحد ذاتها. فقد تكرر خبرة جنوب السودان فى هذا السياق ما أطلق عليه فى فقه التنمية الإفريقية "لعنة الموارد الطبيعية"، وذلك للدلالة على استخدام الثروة المعدنية والنفطية فى تمويل ممارسات فاسدة وتفاعلات صراعية يموج بها الواقع الإفريقى المعاصر.

وتشكل الصراعات القبلية والإثنية داخل الجنوب أحد التحديات الأمنية الكبرى. وربما تلجأ بعض الجماعات والأحزاب السياسية التى تم تهميشها، فى إطار اتفاق السلام الشامل، إلى استغلال هذه الانقسامات وتسييسها لتحقيق مآربها الخاصة. على أن الأمر يزداد خطورة فى ظل وجود وتداول الأسلحة، بالإضافة إلى عدم استكمال عمليات نزع أسلحة الكثير من جماعات التمرد السابقة. ولا شك فى أن ذلك كله يمثل خطورة على الأمن والاستقرار الداخلى للمنطقة.

ويشير بعض الدارسين إلى وجود مخاطر أمنية خارجية تهدد إقليم جنوب السودان فى حالة استقلاله، ومن ذلك: جماعات العنف الدولية، ومافيات غسل الأموال، والاتجار فى المخدرات والبشر، والتى سوف تستغل حالة ضعف أجهزة الدولة الوليدة للقيام بعملياتها غير القانونية(١٦).

وعلى صعيد آخر، فإن خبرة الصراع الطويلة فى جنوب السودان، وانتشار الأسلحة بين أيدى جماعات التمرد المتعددة، فضلا عن نزوح وتشرد كثير من سكان الجنوب، أفضت إلى اجتثاث هياكل الحكم وتسوية المنازعات التقليدية. فجنوب السودان، شأنه شأن باقى المجتمعات الإفريقية، شهد تقاليد راسخة لتسوية النزاعات المحلية. وتظهر دراسات ميدانية العديد من الأمثلة الواقعية التى قام من خلالها كبار السن والزعماء التقليديون فى المجتمعات الرعوية على الحدود بين شمال السودان وجنوبه للوصول إلى حل تفاوضى يضمن حركة القبائل الشمالية فى مناطق الرعى الجنوبية. ففى عام ١٩٩٣، حينما نشب نزاع بين الدينكا والنوير، تدخل حكماء الطرفين للوصول إلى تسوية سلمية. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، حيث إن هناك اتفاقات عديدة تم التوصل إليها بجهد مشترك بين القادة العسكريين والزعماء التقليديين لتسوية النزاعات بين المجتمعات الرعوية فى المناطق الحدودية بين السودان وكل من كينيا وأوغندا. وليس بخاف أن هذه الآليات التقليدية قد أضحت أثرا بعد عين، حيث تطاول على أدوارها قادة التمرد وصغار القادة العسكريين، وإن كانوا هم فى الغالب الأعم أبناء لزعماء تقليديين فى مناطقهم.

ويمثل نزع سلاح المدنيين فى الجنوب أحد أبرز التحديات الكبرى التى تواجه حكومة الجنوب. إذ تشير أحداث العنف الدامية، التى تم توثيقها من قبل الأمم المتحدة خلال عام ٢٠٠٩، إلى أن عدد القتلى، جراء أعمال العنف القبلى والطائفى فى جنوب السودان، يفوق ما حدث فى دارفور خلال الفترة نفسها. وربما يحاجج مسئولو جنوب السودان بأن ذلك راجع إلى سببين بالأساس، أولهما: التدخلات المباشرة وغير المباشرة لحكومة الخرطوم، والثانى يعزى إلى سهولة انتشار الأسلحة الصغيرة فى الجنوب.

على أن القراءة الصحيحة لأوضاع الجنوب فى المرحلة

16- Samuel Hillary Gama, Speculations on Security in South Sudan's Post Referendum, ISS Today, Pretoria: The institute for Security Studies, September 2009.

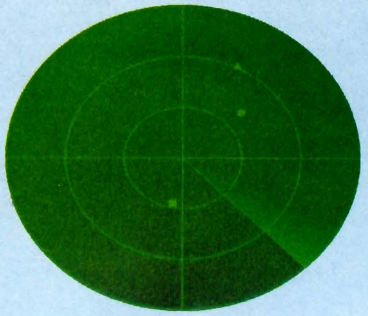
الانتقالية تعكس ضعفا فى الثقة بين المواطنين وحكومة الحركة الشعبية، ومدى قدرتها على حماية المجتمعات الجنوبية منزوعة السلاح. وقد أعلن سيلفا كير أن حكومته الإقليمية سوف تولى مسألة نزع سلاح المدنيين أولوية كبرى، أنها سوف تستخدم القوة، إن دعت الضرورة إلى ذلك. وتشير بعض التقارير إلى أن جهود حكومة جنوب السودان لنزع السلاح تعبر عن انحياز واضح، وأن بعض الأفراد المؤثرين داخل الحكومة لديهم ميليشيات خاصة بهم.

خاتمة :

وعلى أية حال، فإن استقلال جنوب السودان محفوف بالمخاطر على ضوء الانقسامات والصراعات العرقية، التى يموج بها المشهد السياسى فى الجنوب، وانتشار الميليشيات المسلحة، وعصابات سرقة الماشية، إضافة إلى نقاط التماس القلقة بين الشمال والجنوب السودانى، والتى لن تحسم أبدا مثل منطقة أبيى. أضف إلى ذلك قضايا المواطنة والجنسية الخاصة بأوضاع الجنوبيين فى الشمال، وكذلك تقسيم ديون وأصول الدولة السودانية. كل ذلك يدفع إلى القول بإمكانية تفجر المنطقة ككل بعد انفصال الجنوب، وإعلان دولته المستقلة. وما لم يكن هناك دعم أمريكى وغربى صريح لدولة الجنوب، فإنها لن تكون قابلة للاستمرار(١٧).

وعليه، فإنه -كما يقول الدكتور صفوت فانوس- يتحتم التفاوض حول جميع القضايا العالقة بين شمال السودان وجنوبه، انطلاقا من قاعدة الكسب المشترك (win - win)، بحيث يحصل كل طرف على قدر من المكاسب كما يتحمل جزءا من الخسائر. وأحسب أن الفترة المتبقية، حتى إعلان استقلال جنوب السودان فى يوليو ٢٠١١، هى غير كافية. وعليه، قد يكون من الضرورى للوصول لتسوية سلمية ومقبولة لكافة القضايا الخلافية بين الدولتين أن يتم مد فترة التفاوض إلى عام أو عامين، يتم خلالها ترتيب وتوفيق أوضاع العلاقة بين الدولتين الجارتين اللتين كانتا "دولة واحدة" قبل أن تتفكك تلك الدولة، لتقدم دروسا وإنذارات تتجاوز حدود السودان إلى مساحات أخرى فى المنطقة العربية.

17- Dorothea Hilhorst and Mathijs van Leeuwen (2005). "Grounding local peace organisations: A case study of southern Sudan. The Journal of Modern African Studies, Vol. 43, No 4, 2005, p.543.



كيف يفكر العرب؟

اتجاهات التفكير الاستراتيجي العربي

كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟

د. مصطفى علوى

تلاحظ الدراسة أنه باستثناء التأثير المعرفى المرتبط بثورة الاتصالات والمعلومات، لا يمكن رصد تأثير دولى خارجي مباشر فى تحفيز الثورات العربية الراهنة. وتوضح أن الموقف الدولى من دعمها تحكمة طبيعة المصالح الدولية الممثلة فى كل حالة.وتنتهى إلى أن شكل النظام السياسى الذى سيتولد عن كل حالة ثورية عربية ومدى تجانس قواه ورؤاه لأهدافه الوطنية هو المحدد الرئيسى لطبيعة العلاقة مع العالم الخارجي.

كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم؟

د. عز الدين شكرى فشير

تدحض الدراسة رؤية النظرية البنيوية الواقعية فى العلاقات الدولية التى تفترض وجود نزوع تلقائى للصدام بين الثورات الجديدة والنظام الدولى. وترى أن تلك الرؤية الآلية لحركة الفاعلين الدوليين تغفل دور إدراك هؤلاء الفاعلين فى تحديد خياراتهم التى قد لا تتقيد، فى ضوء الفرص والقيود التى يدركونها، بتلك الحركة الآلية . وتحذر من خطورة تلك الرؤية التصدامية على مستقبل العلاقة بين الثورات العربية الجديدة والعالم.

عنف الثنائيات فى مرحلة ما بعد الثورة

هناء عبيد

تسعى الدراسة لتفسير ما اعتبرته حالة "استقطابية" بدأت تبرز فى المجتمع المصرى، عقب الحالة "الوحدوية" التى ميزت تفاعلات هذا المجتمع وخياراته حتى تنحى الرئيس السابق، حسنى مبارك. كما ترصد الدراسة عددا من الثنائيات الاستقطابية الحادة، التى برزت فى مرحلة ما بعد التنحى: الفوضى/الاستقرار، الفئوى/السياسى، المدنى/الدينى، وأخيرا الاستقطاب حول التعديلات الدستورية. وتربط الدراسة تجاوز هذه الحالة من الاستقطاب بتأسيس بنية مؤسسى ديمقراطية وتطوير آليات بناء التوافق العام.

الأمنوقراطية والتحول الديمقراطى فى المنطقة العربية

د. حيدر إبراهيم على

تحلل الدراسة دور المكون الأمنى فى ترسيخ القمع والاستبداد وإعاقة الديمقراطية فى الدولة العربية الحديثة، حيث توضح أن أبرز آليات ترسيخ الاستبداد فى الدول العربية هى السماح بتمدد أجهزة الأمن فى مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع. وفى هذا النموذج، تصبح هيمنة المؤسسة الأمنية بديلا لعمليات صنع السياسة بل والتفاعل الاجتماعى. وتخلص إلى أن هذا الدور، جعل ما اصطلح على تسميته بـ "أجهزة أمن الدولة"، هدفا للثورات العربية. وتحذر من أن عناصر تلك الأجهزة ستكون جزءا من "الثورة المضادة".

كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟

د. مصطفى علوى *

■ الثورة عادة ما تكون حركة داخلية ترفض وضعا سياسيا اجتماعيا قائما، وتسعى إلى تغييره وإنشاء وضع جديد يحقق العدالة والحرية، ويخدم مصالح الأغلبية المطحونة التى خضعت للظلم والاستبداد من نظام أو وضع قائم عبر سنوات طويلة. ■

ومعنى ذلك أن الثورة كحركة داخلية تفجرها أوضاع الظلم والاستبداد فى مجتمع ما، فتسعى بعد الإطاحة بذلك النظام، الذى كرس تلك الأوضاع بعد أن أنشأها، إلى بناء وضع جديد يستهدف تكريس مفاهيم وأنظمة العدالة والحرية بدلا من تلك التى كانت قائمة على الظلم والاستبداد.

وإذا كان الوضع كذلك، فإن الثورة تكون عادة محكومة بحركة الداخل، بينما يكون اتصالها بالخارج أو ارتباطها وتأثرها به محدودا إلا فى حالات الانتشار لنموذج ثورى بعينه فى مجتمعات إقليم معين، تجمعها أوضاع ثقافية وسياسية واحدة أو مشتركة، فتكون الثورة فى مجتمع (أ) نموذجا يحتذى أو يتكرر فى مجتمعات (ب) و(ج) فى الإقليم الواحد ذاته. ومع ذلك، يظل الداخل هو الأساس فى قيام الثورات وفى تحديد فرص نجاحها أو فشلها. فالثورة التى تقوم فى مجتمع معين ضمن إقليم متجانس ما، مثل الإقليم العربى، قد تمثل نموذجا يحتذى فى بلد جار معين، ولكنها لا تمثل نموذجا فى بلد جار ثان فى الإقليم ذاته. أى أن انتشار نموذج ما للثورة فى إقليم معين، وبما يعنى تأثير الخارج الإقليمى المباشر أو القريب، ليس بالضرورة انتشارا شاملا، وإنما قد يكون انتشارا انتقائيا يشمل بعض بلاد الإقليم دون غيرها.

بيد أنه يجب الاحتراز فى هذا المقام، وذلك فى ضوء ظاهرة انتشار نموذج ثورى ما عبر إقليم معين، وهو ما حدث فى تسعينيات القرن العشرين فى أوروبا الشرقية، عندما انهارت المنظومة الشيوعية أو الاشتراكية عبر عدد من الثورات التى قامت تباعا وخلال مدة زمنية قصيرة فى معظم -إن لم يكن كل- بلدان أوروبا الشرقية التى كانت تشكل حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفيتى السابق. ولم ينتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين إلا وكانت كل بلاد شرق أوروبا قد خضعت للتجربة الثورية ذاتها التى أسقطت أنظمة شيوعية ديكتاتورية، وأحلت محلها أنظمة ديمقراطية ليبرالية.

(*) أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

النماذج الثورية فى الفضاء الأوروبى - الأمريكى :

وقد يقال إن هذا النموذج للانتشار الثورى الإقليمى أو الدولى لم يوجد خارج نطاق إقليم شرق أوروبا، ولم يوجد أيضا قبل القرن العشرين. ولكن قدرا من الاحتراز واجب عند النظر فى هذه المسألة. فتعدد الثورات فى إقليم بذاته فى فترة زمنية متقاربة لا يقتصر على نموذج شرق أوروبا. ففى عصر النهضة فى أوروبا، كانت هناك الثورة الفرنسية، وثورة كرومويل فى بريطانيا، وإن كانت نموذجا للثورة الفاشلة. وخارج أوروبا، كانت هناك الثورة الأمريكية. ولكن الجمع بين هذه الثورات فى نموذج نظرى واحد أمر محفوف بالمخاطر علميا. فثورة كرومويل -كما سلف القول- كانت حركة ثورية فاشلة قصيرة العمر. والثورة الأمريكية كانت ذات طابع خاص، إذ إنها استهدفت الخلاص من حالة التجزؤ، والانتقال إلى حالة الوحدة الفيدرالية، فضلا عن تأكيد حالة التحرر من الاستعمار الخارجى البريطانى. أما الثورة الفرنسية، فرغم أهميتها كنموذج فى سجل الثورات الحديثة، خاصة فى القارة الأوروبية، فقد فقدت الجزء الأعظم من تلك الأهمية النموذجية، حينما انتهت إلى الديكتاتورية النابوليونية. ورغم أن حركة توحيد ألمانيا وحركة توحيد إيطاليا قد لا تمثلان النموذج الثورى التقليدى، فإن الحركتين جديرتان بالدراسة فى سياق البحث فى الترابط الإقليمى، أو التأثر الخارجى بنموذج تغييرى مهم فى بلدان الجوار الأوروبى.

وقبل نهاية العقد الثانى من القرن العشرين، ومع التدهور الكبير فى منظومة روسيا القيصرية، قامت الثورة البلشيفية الشيوعية فى عام ١٩١٧ على مفاهيم المساواة والعدالة مقابل قيم الظلم. ولقد ظل الاتحاد السوفيتى خارج الصراع الدولى الذى بدأت ملامحه تتشكل منذ ثلاثينيات القرن العشرين فيما بين ألمانيا النازية من ناحية وبقية أوروبا -وبخاصة فرنسا وبريطانيا- من ناحية أخرى. ولقد تجسد ذلك الموقف فى اتفاقية عدم الاعتداء المتبادل بين الاتحاد السوفيتى وألمانيا، والموقعة عام ١٩٣٨، أى قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية. وعندما سقط جزء كبير من أراضى القارة الأوروبية فى يد هتلر، قامت ألمانيا بانتهاك تلك الاتفاقية ومهاجمة الاتحاد السوفيتى، وهى الحرب التى كلفت السوفيت كثيرا من الأرواح والأموال والخسائر، ولكنها انتهت بهزيمة ألمانيا النازية، وتتبع القوات السوفيتية لقوات هتلر، إلى أن وصلت إلى داخل ألمانيا عند الخط الذى قسم ألمانيا وأوروبا إلى شرقية، تخضع للهيمنة السوفيتية، وغربية تخضع للهيمنة الأمريكية. وفى هذا السياق، وقعت كل بلدان شرق أوروبا تحت السيطرة السوفيتية، وانضمت إلى حلف وارسو الذى أنشئ فى عام ١٩٥٥، ردا على إنشاء الولايات المتحدة وكثير من دول غرب أوروبا لحلف الناتو فى عام ١٩٤٩. واللافت للنظر أن دول أوروبا الشرقية التى أصبحت حليفة للاتحاد السوفيتى لم تكن ذات ثقافة أو أيديولوجية شيوعية ولا حتى اشتراكية، ولكن ديناميات الحرب العالمية الثانية ونتائجها هى التى انتهت بهذه الدول إلى أن تكون محكومة بأنظمة شيوعية حليفة، بل تابعة، للاتحاد السوفيتى. ولعل أزمة ١٩٥٦ فى المجر، وأزمة نقابة عمال تضامن فى بولندا فى ثمانينيات القرن العشرين، ومن قبلها أزمة براغ فى تشيكوسلوفاكيا فى ١٩٦٨، لعلها جميعا كانت مؤشرات على حالة الضيق أو التمرد على النظام الشيوعى فى بلدان أوروبا الشرقية.

ولذلك فبمجرد تفكك الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر ١٩٩١، اتجهت دول شرق أوروبا إلى الثورة على النموذج أو النظام الشيوعى، والانخراط فى نماذج ديمقراطية ليبرالية تستوحى تاريخ وثقافة شعوب هذه الدول، والتى تعتبر جزءا من المنظومة الأوروبية الأوسع. وبعبارة أخرى، فإنه يمكن القول إن الفترة ما بين ١٩٤٥، تاريخ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعام ١٩٩١، تاريخ سقوط الاتحاد السوفيتى السابق، كانت عبارة عن جملة اعتراضية فى تاريخ شعوب بلدان شرق أوروبا. ولأن ثورات هذه البلدان قدمت لها نموذج الديمقراطية الليبرالية كبديل، فإن أوروبا الغربية والولايات المتحدة سرعان ما قدمت لهذه البلاد كل أنواع المساعدة الفكرية والسياسية والاقتصادية اللازمة للانخراط والاندماج السهل والسريع فى النموذج الجديد. وكان ذلك العون الكبير الممتد والسريع، فضلا عن الانتماء الثقافى الأصيل للنموذج الليبرالى العائد بقوة، وراء التحول الديمقراطى الثورى السريع فى بلدان شرق أوروبا. وكان ذلك بدوره عاملا مهما فى دمج تلك البلدان فى كل من منظومات الاتحاد الأوروبى، وحلف الناتو، ومنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا.

إن تكرار محاولات الثورة على النظام الشيوعى فى بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا فى الخمسينيات والستينيات، ثم فى الثمانينيات من القرن العشرين، كان الأمر الذى حفز الغرب كى يتبنى مدخلا جديدا فى سياسات التعامل مع دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق. وكان ذلك المدخل الجديد قد تجسد منذ عام ١٩٧٥ فى عملية هلسنكى التى أنشأت مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا، وهو المؤتمر الذى تحول لاحقا إلى منظمة. وفى هذا الصدد، تم إقناع دول وارسو بالأخذ بسياسات انفتاح على الغرب وثقافته، تمثلت فى السماح لصحف الغرب وتليفزيوناته ومطاعمه السريعة وملابسه -أو باختصار ثقافته ومنتجاتها- بالدخول إلى دول وارسو بحرية ودون قيود. ولقد كان ذلك أمرا بالغ الاهمية فى البدء فى تغيير مجتمعات شرق أوروبا بنعومة وفاعلية من داخلها، وباستخدام أدوات القوة الناعمة، وهو ما يسر قيام بيئة الثورة فى تلك البلاد عند لحظة انهيار الاتحاد السوفيتى. ويضاف إلى ذلك أن سياسة جورباتشوف قد عززت ذلك التحرك الغربى، ليس فقط فى بلاد شرق أوروبا، بل داخل الاتحاد السوفيتى ذاته. ولذلك، سبقت أحداث مهمة سقوط الاتحاد السوفيتى. ومن هذا القبيل انهيار سور برلين فى ١٩٨٩ (أى قبل عامين من انهيار الاتحاد السوفيتى) ثم انهيار حلف وارسو فى ١٩٩٠ وقبل عام من ذلك الانهيار. ومفاد ذلك أن حالات شرق أوروبا هى حالات لثورات كان لها جذور عميقة فى الداخل، ولكنها أفادت أيضا فى التحولات المهمة فى حركة العلاقات الدولية، وبخاصة فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وهو نموذج قد لا يكون معروفا فى غير تلك الحالة من التطور الثورى، ذلك أن حالات شرق أوروبا كانت على اتصال وارتباط قوى ومباشر وحال مع حركة القوى العظمى والكبرى، ومع حركة قمة النظام الدولى، وهو ما قد لا يكون متاحا فى حالات التحرك الثورى خارج نطاق القارة الأوروبية.

النماذج الثورية العربية :

وفى العالم العربى تتعدد حالات الثورة ونماذجها منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن. ويمكن للمرء أن يذكر بأهم حالات الثورة العربية، وإن تعددت طبائعها وأهدافها وأدواتها. فالثورات العربية كانت فى الغالب شعبية. ونذكر هنا ثورة التحرير الجزائرية، وثورة عام ١٩١٩ فى مصر، وثورة عمر المختار فى ليبيا، وعبدالكريم الخطابى فى المغرب. فإذا ما عبرنا البحر الأحمر إلى الجزء الشرقى من الوطن العربى، لبرزت مباشرة ثورة التحرير فى عدن. ولكن هذه الثورات كانت جميعا بالأساس حركات تحرير وطنية ثارت ضد الاستعمار والاحتلال الذى عانته بلدانها العربية. ورغم وحدة الهدف لهذه الثورات، وهو هدف تحرير الأرض والشعب من الاحتلال الأجنبى، فإنها قد اختلفت فى أدواتها. فبعضها استخدم أداة النضال العسكرية بالأساس، مثل جبهة التحرير الجزائرية، وحركة تحرير عدن فى جنوب اليمن. بينما ركزت ثورات وحركات أخرى على أدوات النضال السلمى، مثلما كان الحال مع ثورة ١٩١٩ فى مصر، وحركة الخطابى فى المغرب. ولما كانت تلك الثورات بالأساس ضد الاحتلال، فإنها لم تنشغل بمسائل صياغة الداخل السياسى أو إعادة صياغته إلا بعد أن تحقق هدف التحرر من الاستعمار كليا أو جزئيا. فجبهة التحرير الجزائرية لم تنشغل بمسألة قيادة حركة الداخل سياسيا إلا بعد أن تحقق لها هدف التحرير فى عام ١٩٦٢، وقيام دولة الجزائر، وتوليها مهمة الحكم بها. وفى مصر، ظلت ثورة ١٩١٩ حركة شعبية، حتى حصلت مصر فى ١٩٢٢ على استقلال رسمى، عندما انتهت فترة الحماية البريطانية رسميا، فانشغلت بمسألة دستور وطنى ديمقراطى لحكم مصر، وهو ما تحقق فى ١٩٢٣. ومعنى ذلك أن ثورات التحرير ركزت فى علاقتها بالخارج على القوى الخارجية الكبرى التى كانت تحتل بلادها، فكان الهدف هو التحرر من ذلك الاحتلال. وفيما وراء ذلك، لم يكن اهتمام ثورات التحرير بالخارج إلا فى الحدود التى تعينها على تحقيق هدف التحرير من خلال تعبئة القدر الأكبر الممكن من تأييد ومساندة القوى الإقليمية والدولية الممكنة، أى أن علاقة الثورة بالخارج ظلت، فى مثل تلك الحالات، محكومة بتلك الحدود.

وفى النصف الثانى من القرن العشرين، عرفت المنطقة العربية نموذجا آخر من الثورات التى استندت بالأساس إلى انقلابات عسكرية ضد الأنظمة الحاكمة، التى كانت فى الأغلب ملكية تتبنى سياسات لا تحقق طموحات الشعوب الاقتصادية الاجتماعية، ولا تلبى تطلعاتها فى مواجهة الوجود الإسرائيلى وتحالفه مع الغرب. وربما كان المثل الأبرز، فى هذا السياق، هو ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر، والتى بدأت كانقلاب عسكرى سرعان ما احتضنه الشعب المصرى وأيده، على خلفية الهزيمة فى حرب فلسطين ١٩٤٨، واستمرار الاحتلال البريطانى، رغم الاستقلال الاسمى منذ ١٩٢٢، وابتعاد السياسات الرسمية عن قيم العدالة الاجتماعية. ولأن مصر هى الدولة العربية الكبرى، فإن النموذج انتقل إلى العراق واليمن وسوريا والسودان وليبيا، فتشكل نموذجان أحدهما "ثورى"، والآخر محافظ، أو "رجعى" بلغة ما قبل ١٩٦٧. ورغم تعاطف الناس وحماسهم لقيم الأنظمة "الثورية" المعلنة، فإن "الحرب العربية الباردة"، وسوء إدارة المنظومة السياسية الداخلية، والمواجهة الغربية، وبخاصة الأمريكية منها، وضعف تأييد الكتلة السوفيتية، وسوء إدارة أزمة ١٩٦٧ .. كانت جميعها وراء الهزيمة فى حرب ١٩٦٧، وهى الهزيمة التى وضعت النموذج الثورى "الناصرى" فى حرج بالغ على كافة المستويات داخليا وإقليميا ودوليا. لقد حدث ذلك رغم انشغال ذلك النموذج "الثورى القومى" بقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية محليا، والتحرير السياسى إقليميا، وهو ما أصبح عاملا ممتدا فى تأثيره فى الأنظمة العربية فى مرحلة ما بعد يونيو ١٩٦٧.

وفيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، أصبحت الأنظمة العربية فى وضع أفضل نسبيا، وكان لديها فرصة للتفكير فى تحول أو، على الأقل، تطور ديمقراطى سياسيا، وإصلاحى اقتصاديا واجتماعيا. ولكن الأنظمة العربية لم تستطع استثمار هذا الوضع الجديد، وربما تصورت أن الإنجاز الذى تحقق فى أكتوبر ١٩٧٣ يتيح لها فرصة أفضل للبقاء مع الاحتفاظ بالتناقض، أو على الأقل عدم التوافق بين السياسات المعلنة لاستهداف محاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح السياسى الديمقراطى، وبين الممارسات الفعلية التى تمنهج الاستبداد الأمنى، وتوسع، عن قصد أو دون قصد، من الفجوة الفاصلة بين الأثرياء والأغنياء والفقراء. وكان طبيعيا أن يترجم كل هذا التراكم السلبى فى شكل وضع تنشأ فيه فجوة تتسع بانتظام بين الفقراء والأغنياء، وبين النظام والناس. ولم تكن الأنظمة العربية على دراية ووعى بالتحول الذى كان يحدث معرفيا ومعلوماتيا - ومن ثم حركيا وثقافيا- لدى أجيال الشباب. وكانت الأداة الرئيسية لذلك التحول على مستوى المعرفة والحركة معا تتمثل فى شبكات التواصل الاجتماعية عبر الإنترنت، وهو الأمر الذى خلق نوعين مختلفين من الوعى والإدراك والثقافة لدى جيلين مختلفين: جيل الشباب الذى اكتسب ثقافة عالمية، وأجيال العجائز والكبار الذين عاشوا دون تواصل حقيقى مع ذلك الوعى وتلك الثقافة. فإذا أضفنا إلى ذلك أن الأمر فى شأن تلك الهوة لم يقتصر على التفاعل عبر العالم الافتراضى، وإنما نزل إلى مستوى العالم الواقعى، لأدركنا كيف كانت مجتمعاتنا العربية تتهيأ من خلال تطور طبيعى ومنطقى لم تدركه الأنظمة ولا الحكام لمرحلة جديدة فى حياتنا، تتحول فيها الحركة الاحتجاجية إلى حركة ثورية يقودها الشباب المتعولم ثقافيا، وينضم إليها كل الأجيال الأخرى من آبائهم وأمهاتهم وإخوتهم، فكان ذلك هو المقدمة الطبيعية للثورات الشعبية الكبرى التى انفجرت فى تونس، ثم فى مصر، ثم فى ليبيا، واليمن، وربما تمتد لبلاد عربية أخرى قبل مضى كثير من الوقت.

العامل الخارجى والحالة الثورية الراهنة :

ومعنى ذلك أن خميرة الثورة الشعبية كانت تتكون على محورين فى تونس ومصر وبلاد عربية أخرى: محور التواصل الشبابى الفعال والفورى مع الثقافة العالمية فى جانبيها المعلوماتى المعرفى والحركى، ومحور التصاعد فى سياسات أمنية مريعة تقوم على الاستبداد والطغيان وتهديد حياة البعض، وبخاصة من الشباب النشط عبر شبكات التواصل الاجتماعى. وبعبارة أخرى، فإنه لم يكن ثمة دور مباشر للخارج، كدول أو مجتمعات أو مؤسسات، فى إعداد المسرح للثورة الشعبية

العربية. فدور الخارج كان مهما للغاية ولكنه غير مباشر، وربما غير مقصود، خاصة فى ضوء تمتع ذلك الخارج بعلاقات متميزة مع الأنظمة الحاكمة فى البلاد التى قامت فيها تلك الثورات، فانتهت إلى إسقاط تلك الأنظمة.

وحتى عند بدايات انفجار تلك الثورات على شكل حركات احتجاجية، لم يكن للخارج تصور واضح دقيق متكامل عن إمكانيات تطور تلك الحركات وتحولها إلى ثورات، ولذلك ظل الموقف الخارجى من تلك الحركات مذبذبا وغير حاسم، وينتقل من هذا الطرف إلى ذاك فى الإعلان عن المواقف من تلك الحركات. ولم تحسم تلك المواقف إلا قرب اللحظات الحاسمة، حينما بدا للجميع أن الحركة تحولت الى ثورة، وأن المطالب تصاعدت لتصل إلى القمة فى ضوء غباء معالجة الأزمة من جانب القائمين عليها. عندئذ فقط، أصبحت مواقف الخارج أوضح وأصلب فى الوقوف مع الثورات والثوار وضد الأنظمة والحكام. واذا أخذنا حالات الثورة الشعبية الثلاث فى تونس ومصر وليبيا، فسوف نجد الموقف أوضح فى حالتى تونس ومصر عنه فى حالة ليبيا، وذلك على الرغم من أن النظام فى مصر وتونس لم يصل فى استخدام القوة والأمن إلى الحد الذى بلغته حالة ليبيا، التى شهدت ليس فقط استخدام قوات الأمن، بل كذلك قوات الجيش فيما يشبه الحرب الأهلية بين الثوار والنظام. ففى حالتى تونس ومصر، ورغم العلاقات الجيدة بين النظام هنا وهناك وبين القوى الدولية والإقليمية المهمة، وهى علاقات أفضل من تلك التى تربط بين الدولة الليبية وتلك القوى ذاتها، فإن مواقف تلك القوى الدولية من حالتى الثورة فى تونس ومصر كانت أوضح وأقوى من مواقفها مما يحدث فى ليبيا. فالموقف الدولى من الثورة داخل ليبيا لم يتطور إلى موقف واضح ومحدد بفرض حالة حظر طيران واستخدام القوة العسكرية، فيما عدا حالة إنزال أو استخدام قوات برية لتلك القوى داخل ليبيا، وهو ما تمثل فى قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ الذى صدر فى ١٧مارس ٢٠١١. أما الشهر الذى سبق ذلك التاريخ، والذى عرف استخدام النظام الليبى لكل منظومات القوة العسكرية المسلحة ضد الثوار والمتمردين، حتى يستعيد المدن والمواقع التى كان الثوار قد سيطروا عليها، فلم يشهد موقفا صريحا ولا واضحا مع الثوار أو ضد النظام الليبى. وربما أمكن تفسير ذلك بأهمية البترول الليبى كمصدر أساسى للطاقة، وبخاصة للدول الأوروبية والمتوسطية، على اعتبار أنه بترول خفيف جيد النوعية، ويقع بالقرب من تلك الدول، ولا يتعرض للصعوبات أو المشكلات التى يمكن أن يمثلها مضيق هرمز أو قناة السويس فى حالات الأزمات الإقليمية. وفضلا عن ذلك، فإن ليبيا تحظى بأهمية مالية للولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى. ومن ناحية أخرى، فان تصاعد الموقف إلى مستوى قريب من الحرب الأهلية جعل تدخل القوى الدولية أمرا أصعب فى الحالة الليبية عنه فى حالتى تونس ومصر. ففى حالة ليبيا، تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية، وطلبت القوى الدولية موافقة جامعة الدول العربية. ورغم أن الأخيرة اتخذت قرارا يطلب من مجلس الأمن الدولى فرض حالة حظر طيران على ليبيا، فإن قرار مجلس الأمن قد تأخر أياما، وربما تواجه عملية تطبيقه بعض الصعوبات التى قد تؤثر فى فعاليته. أما فى حالتى تونس ومصر، فإن الحال لم يصل إلى حد استخدام القوة العسكرية، وكان الجيش فى حالة مصر خاصة واضحا جدا فى شأن عدم استخدام القوة العسكرية ضد الثوار الذين طالبوا أولا بإصلاح النظام، ثم صعدوا مطالبهم إلى إسقاط النظام، فى ضوء فشل النظام فى التعامل الناجح السريع والإيجابى مع مطالب الإصلاح. إن فشل آلة الأمن فى التعامل مع الأزمة، وغياب أجهزة الدولة الأخرى غير الأمنية عن ساحة التعامل السياسى الناجح مع الموقف، ووضوح موقف القوات المسلحة فى عدم استخدام القوة ضد الثوار وتفهم مطالبهم والعمل على تحقيقها، والتأخر الغريب فى اتخاذ الخطوات السياسية اللازمة لفض احتقان الأزمة، والانتقال بالأخيرة من مرحلة التصاعد اللامحكوم إلى مرحلة التهدئة السياسية -كل ذلك قد جعل الموقف أيسر على القوى الخارجية التى اتجهت تباعا وتدريجيا إلى إعلان التعاطف مع مواقف الثوار، والمطالبة بانتقال سلمى وسريع للسلطة، وهو ما لم يحدث بالدرجة نفسها ولا بالسرعة نفسها فى الحالة الليبية. ومع ما تقدم، فإن مواقف القوى الخارجية من الثورة الشعبية فى الحالات العربية محل البحث تأثرت بالمصالح التى تربط تلك القوى بالدول العربية وأنظمتها، واحتمالات تعرض تلك المصالح لمؤثرات تنتج عن تطور الأزمة، وبما يجسد حالة قلق على تلك المصالح وعلى العلاقات الجيدة التى ربما كانت تربط تلك القوى بالأنظمة الحاكمة العربية التى كانت الثورات تستهدف خلعها أو إسقاطها.

وربما كان تطور حركة الثورة هو أحد المتغيرات المهمة فى هذا السياق. ففى حالتى مصر وتونس، بدأت الثورة بانتفاضة أو تظاهرات قادها شباب حركات سياسية متعددة تجمعها معا ذات المطالب، وتضمها ثقافة شبكات التواصل الاجتماعى. وكانت الأنظمة الحاكمة تتصور، خطأ، أن تلك الحركات لا تعدو أن تكون تظاهرات فئوية أو حتى سياسية، سرعان ما تذهب إلى حالها، وتنتهى إلى لا شىء، وهو ما كان يعكس تصورا خاطئا، إن لم يكن ساذجا، للأوضاع، خاصة بدءا من يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ فى مصر، وفى ديسمبر ٢٠١٠ فى تونس. وفى الحقيقة، فإن القوى الاجتماعية-السياسية، ما عدا تلك التى شكلت هيكل السلطة فى النظام السابق، قد انضمت وبسرعة وفاعلية إلى حركة شباب الثورة فى تونس ومصر، وهو ما يحدث على نطاق أضيق وأقل تأثيرا وخطورة فى بلاد مثل اليمن والبحرين. أما حالة ليبيا، فهى بين بين، فالشباب يشكلون عماد حركة الثورة، ولكن الوضع فى ليبيا لم يصل إلى حد ائتلاف يضم كل الشباب الليبى، إذ هناك جزءا من ذلك الشباب لا يزال منضما إلى النظام والدولة، وهو عامل من عوامل عدة أدت، بالإضافة إلى استخدام النظام بكثافة للقوة المسلحة ضد الثوار، إلى تمكن النظام من استعادة العديد من المدن والمواقع التى كان الثوار قد سيطروا عليها. ولعل اختلاف حالة ومستوى الثورة فيما بين مصر وتونس من ناحية، وليبيا التى تمثل حالة خاصة من ناحية أخرى، واليمن والبحرين، وأخيرا وعلى نطاق أضيق فى جزء من سوريا، هذه الأوضاع المتفاوتة فى الحالات موضع الذكر كان لابد أن تؤثر فى مواقف القوى الخارجية والدولية الكبرى والمهمة. فكان منطقيا أن تتفاوت مواقف تلك القوى من تلك الثورات والحركات من حالة إلى أخرى وفقا لطبيعة موقف الأزمة، وخريطة القوى السياسية المحلية المشمولة فى كل منها، وأهداف كل طرف من الطرفين الرئيسيين

فى موقف الأزمة (النظام فى مواجهة الثوار)، وأدواته لإدارة الأزمة. وخلاصة هذه النقطة أنه من غير العلمى أن تتوقع المواقف أو السياسات أو القرارات أو التحركات ذاتها من جانب القوى الخارجية، الدولية والإقليمية، من كل حالات الثورة القائمة فى المنطقة العربية.

ومن المهم فى هذا الصدد أن نشير إلى تأثير الهيكل السياسى المتوقع أن ينتج عن نهاية تلك الأزمة، وما إذا كان هيكلا مركبا أو معقدا، بمعنى أنه يتكون من عدد من القوى السياسية المتعددة والمتقاربة فى قوتها، والمتفاوتة أو المختلفة فى برامجها ورؤاها السياسية، والمحددة لمواقفها وسياساتها عند توليها الحكم أو مشاركتها فيه.

والطبيعى أن أى ثورة تمر بمرحلتين، تتعلق أولاهما بهدم النظام القائم، وهى المرحلة الأقصر والأسرع والأسهل، وتتعلق الثانية بإعادة صياغة النظام السياسى، وهى المرحلة الأصعب والأطول. واللافت للنظر أن المرحلة الثانية من تطور الثورات العربية سوف تقود إلى أنظمة سياسية مختلفة عن تلك التى اعتدناها قبل هذه الثورات. وسوف تضم تلك الأنظمة عددا من القوى التى تتعدد وتتنوع رؤاها وبرامجها السياسية. وسوف يتحدد أثر ذلك التعدد والتنوع بمقدار المسافات الفاصلة بينها فيما يتعلق بما يعد مصلحة وطنية للبلد. فمن الممكن أن تختلف البرامج والرؤى لخدمة تلك المصالح الوطنية. ولكن إذا وصل ذلك الاختلاف إلى حد التناقض أو الصدام التام، فإن النظام يمكن أن يواجه مشكلة من نوع جديد قد تؤثر فى شبكة مصالح وعلاقات الدولة مع الخارج. وإذا أخذنا الحالة المصرية، فسنجد أن الصورة سوف تضم عددا غير قليل من القوى السياسية، ما بين إسلامية (الإخوان المسلمون والجماعة الإسلامية والسلفيون) وليبرالية ويسارية وناصرية وقومية ... الخ. وقد يتصور أن تلك الصورة المركبة أو الأكثر تركيبا يمكن أن تمثل إشكالية لصياغة العلاقة مستقبلا مع الخارج، أو مع أوروبا والولايات المتحدة خاصة. ولكن نموذج حكم يقوده حزب العدالة والتنمية فى تركيا، والذى استطاع أن يحافظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة ومعقولة مع إسرائيل، يمكن أن يمثل عنصر طمأنة لتلك القوى الخارجية من احتمالات وتأثيرات استيعاب القوى الإسلامية كقوى رئيسية أو مهمة فى نظام ثورة ٢٥ يناير. ويبقى أن نشير إلى أن طبيعة العلاقة بين الإسلاميين وشباب الثورة من ناحية، والعلاقة بين المنظمات المعبرة عن شباب ثورة ٢٥ يناير، هى من العوامل المؤثرة فى طبيعة العلاقة بين ذلك النظام الجديد من ناحية والقوى الخارجية، من ناحية أخرى.

وفى هذا الشأن، قد يمكن الإشارة إلى الموافقة على عبور البارجتين الحربيتين الإيرانيتين قناة السويس، ووصولهما إلى ميناء طرطوس السورى، فى تطور غير مسبوق، والإشارة أيضا إلى زيارة رئيس جهاز المخابرات العامة المصرى لسوريا، ولقائه الرئيس السورى، والحديث عن آفاق جديدة مفتوحة لتنمية صلات التعاون بلا حدود بين الطرفين، من شأنها أن تؤثر فى الدور الإقليمى لمصر الذى يمكن أن يؤثر، بدوره، فى خريطة علاقات مصر مع القوى الخارجية، الدولية والإقليمية.

إن تأييد مصر لقرار مجلس الأمن الخاص بفرض حالة حظر طيران على ليبيا من ناحية، والإعلان من ناحية أخرى عن التزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل الاتفاقيات الدولية التى تكون مصر عضوا فيها، هو ما يبعث برسائل إيجابية ليس فقط إلى الولايات المتحدة أو إسرائيل، ولكن للمجتمع الدولى على اتساعه. ورغم أنه يثار أحيانا كلام أو مطالب بإخضاع معاهدة السلام مع إسرائيل للمناقشة، أو المطالبة بتعديلات عليها، فإن هذه المطالبات والأصوات تظل محصورة فى مواقف بعض القوى أو الشخصيات التى لا تمتلك مواقع سياسية مركزية أو مؤثرة، حتى فى بنية النظام المصرى الجديد. ويعزز من هذا التحليل أنه كانت هناك صلات ولقاءات تنسيقية -حتى وإن كانت متقطعة- من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى مع الإخوان المسلمين وقوى سياسية مصرية أخرى قد تكون أقل تأثيرا. ولكن الكلمات السابقة تعنى أن التغيير المتوقع فى بنية النظام السياسى المصرى فى مرحلة ما بعد الثورة قد لا يقود بالضرورة إلى انقطاع تام مع ماضى السياسة الخارجية المصرية، أو شبكة علاقاتها وارتباطها واتصالاتها. صحيح أن خريطة تلك السياسة لن تكون متطابقة مع الخريطة التى سادت هذه السياسة منذ النصف الثانى من السبعينيات وحتى الآن. ويعزز من هذا الاحتمال أن إحداث تغيير جوهرى أو قوى فى خريطة السياسة الخارجية المصرية، خاصة من مسألة الصراع العربى - الإسرائيلى، يمكن أن يقود إلى موقف جديد على الساحة، قوامه التحول من السلام البارد الثنائى إلى حالة جديدة تجهض فيها محاولات فرض تسوية فلسطينية - إسرائيلية. ومن شأن ذلك أن يقود إلى علاقة جديدة قد تقوم على الحرب كأداة رئيسية لإدارة الصراع مع إسرائيل. إلا أن هذا سيمثل خيارا صعبا قد لا تحتمله ظروف وعلاقات القوى الإقليمية والدولية خلال السنوات القليلة القادمة من عمر الصراع. وجدول السياسة الخارجية المصرية والعربية.

وضمن عملية إعادة صياغة النظام السياسى، وهى المرحلة الثانية والأصعب من مراحل أى ثورة، يلزم أولا تحقيق الأمن وتشغيل عجلة الاقتصاد. أما فيما يتعلق باستعادة الأمن، فهى مهمة بالأساس داخلية، ولا يمكن للخارج أن يلعب دورا مؤثرا فيها بشكل مباشر، وإنما يمكنه أن يقدم نموذجا لحل مشكلات الأمن، أو إعادة صياغة مؤسساته على نحو يقضى على الميراث التاريخى المتمثل فى احتكار مؤسسة الأمن لعملية إدارة الأزمات، حتى ولو كانت غير أمنية. ففى الحالة المصرية مثلا، تم إلغاء جهاز أمن الدولة، وتحويله إلى جهاز أمن وطنى يكتفى بتحقيق مهام مكافحة الإرهاب والتجسس، ومن دون اقتراب من قضايا الحريات السياسية. وفى هذا الصدد، يمكن للخارج الذى سبقنا وتقدم علينا فى بناء هذه النوعية من أجهزة الأمن أن يقدم لنا النموذج الذى يمكن لنا دراسته، تمهيدا للإفادة منه عند إعادة صياغة مؤسسة الأمن المصرية.

وعلى مستوى تشغيل الاقتصاد مجددا، وعلى الرغم من ضخامة المهمة وجسامتها، فإن ما تقدمه القوى الخارجية - الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبى- هو مجرد إسهامات جزئية غير جادة على طريق إعادة بناء اقتصاد يتعرض لمخاطر تهدد وجوده. فهل يعقل أن يعاد بناء اقتصاد مع تقديم ١٥٠ مليون دولار من الولايات المتحدة و١١ مليون دولار من كندا؟ إن

مقارنة هذا الوضع بما تم بعد الحرب العالمية الثانية، عندما صبت الولايات المتحدة ١٣ مليار دولار فى إطار مشروع مارشال لإعادة بناء الاقتصاد الأوروبى الذى دمرته الحرب العالمية الثانية، تبرز محدودية الدور الدولى فى دعم الاقتصاد المصرى فى مرحلة ما بعد الثورة. وربما لا يكون لهذا الموقف أثر مباشر على رفض شباب ثورة يناير مقابلة وزيرة خارجية الولايات المتحدة عند زيارتها لميدان التحرير. فالشباب استندوا إلى العلاقة الطيبة التى كانت تربط الولايات المتحدة بالنظام السابق والرئيس السابق حسنى مبارك. لكن إذا وسعنا زاوية النظر إلى مثل هذا الأمر، فإن ضآلة الرقم المطروح أمريكيا للمساعدة على تحقيق هدف إعادة بناء الاقتصاد المصرى يمكن أن يعد -أيضا- سببا لطبيعة المنظور أو الموقف الذى يتبناه المصريون بعد الثورة للعلاقة مع القوى الخارجية. وقد يكون الأفضل والأكرم لمصر الثورة أن تعلن عن عدم قبولها لهذه المبادرات المتواضعة، وأن تعتمد على جهود أبناء مصر، أفرادا وشركات ومؤسسات، لإعادة تشغيل الاقتصاد المصرى. وقد يكون الموقف الراهن هو الموقف الذى يدفعنا إلى قبول التحدى بشكل أفضل من خلال تبنى برنامج زمنى للتخلى عن برنامج المساعدات الأمريكية تماما، وهو ما يمثل أهم أدوات التخلص من أية ضغوط أمريكية محتملة مستقبلا.

واتفاقا مع هذه الروح، لابد أن نتذكر معا، ودائما، أن ثورة يناير فى مصر تتحول إلى نموذج يحتذى به على المستوى الدولى، وهو ما حدث فى ولاية ويسكنسن الأمريكية، وفى السنغال الإفريقية، وفى أرمينيا كذلك. إن النموذج الذى تمثله ثورة ٢٥ يناير هو الذى يقف وراء زيارات كبار المسئولين من ضيوف مصر لميدان التحرير الذى أصبح رمزا للثورات الشعبية من أجل الحرية والعدالة ليس فقط عربيا، وإنما دوليا كذلك.

كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم ؟

د. عزالدين شكرى فشير *

حين اندلعت الثورة المصرية، رحب العالم بقيام الشعب المصرى من سباته الطويل، لكن القلق من مستقبل تلك الثورة وأثرها على المنطقة العربية وعلى العالم يبدو واضحا من بين كلمات الترحيب. هذا القلق مشروع، إذ إن الثورات عادة ما تأتى بمطالب للتغيير، وهى مطالب لا تتوقف عند حدود الدولة، بل تتعداها عادة لرغبة فى تغيير الأوضاع القائمة فى منطقة الدولة الثورية وتعديل علاقتها بالعالم.

يضاف إلى ذلك أن الثورات تأتى عادة بنخب جديدة للحكم، إما غير ذات خبرة سياسية وغير معتادة على طرق وقواعد التعامل الدولية السائدة، أو رافضة لهذه الطرق، وتريد وضع قواعد جديدة لها. وفى الحالتين تصطدم بالأوضاع السائدة إقليميا ودوليا وبالقوى المستفيدة من والداعمة لهذه الأوضاع. ومن ثم، يفهم القلق العالمى حول مستقبل مصر السياسى، والذى يكتنف التسابق الملحوظ لتقديم عروض المساعدة لها.

اهتمام العالم وقلقه، إزاء الثورة المصرية، يعكس أيضا إدراكا لحقيقة أن اندلاع الثورة فى مصر يعنى امتداد الموجة الثورية لتشمل المنطقة العربية ككل. وهذا فارق جوهرى بين مصر وإيران على سبيل المثال. فالثورة الإيرانية أقلقت القوى الرئيسية فى العالم، وترتب عليها خسارة الولايات المتحدة الأمريكية حليفها الاستراتيجى الذى شكل لسنوات طويلة دعامة سياستها فى منطقة الخليج وما وراءها. لكن تداعيات الثورة الإسلامية فى إيران ظلت فى نهاية الأمر مرتبطة بحدود النفوذ الإيرانى. أما فى حالة مصر، فيوضح التاريخ أن ما يصيبها يلحق بالمنطقة العربية كلها من بعدها وبدرجات متفاوتة. هكذا كان الأمر مع عملية التحديث فى أواخر القرن التاسع عشر، ثم مع الاستقلال وبناء الدولة الوطنية فى عشرينيات القرن الماضى، ثم هيمنة مزيج القومية والعسكرية فى النصف الأخير من القرن، وهكذا. لا يعنى ذلك أن مصر هى دائما منبت الأفكار والظواهر الجديدة، لكن مثل هذه الأفكار والظواهر، إن انتصرت فى مصر، هيمنت على المنطقة، وهذا ما يجعل هذا البلد قلب المنطقة العربية بحق. وبالتالى، فإن علاقة الثورة المصرية بالقوى العالمية ستؤثر أيضا فى علاقة المنطقة كلها بالعالم. ومن ثم يصبح السؤال هو: هل يتعامل النظام العالمى مع الثورة -أى ثورة- وفقا لآليات محددة وبطريقة واحدة؟ أم أن كل حالة تختلف عن الأخرى؟ وما هى المحددات التى تحكم هذا التعامل، سواء بشكل عام أو فى الحالة المصرية - العربية؟

النظام العالمى .. احتواء الثورة :

ترى الرؤية الأعلى صوتا فى العلاقات الدولية أن للثورات مراحل لابد أن تمر

(*) أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة .

فيها، وأن تعامل العالم مع الثورات يتبع قواعد محددة لا يمكن الفكاك منها. ويستند أصحاب هذه الرؤية لمنهج محدد فى دراسة العلاقات الدولية وفهمها، يتلخص فى أن القوى الثورية أو الصاعدة تسعى لمراجعة قواعد النظام الدولى وتغييرها، وذلك سواء بسبب نمو قدراتها الذاتية، أو بسب عدم قبول النخب الحاكمة لهذه القواعد. ومن شأن ذلك أن يدفع القوى الثورية الجديدة لمواجهات مع القوى الكبرى المسيطرة والمستفيدة من الوضع القائم (وتسمى اختصارا "قوى الوضع القائم") والتى تسعى لمنع "قوى المراجعة" من إعادة صياغة قواعد النظام وترتيباته. هذه المواجهة تنتهى بحروب "هيمنة" تفرز نتائجها قواعد جديدة تقضى على حالة عدم الاستقرار والسيولة التى أفرزتها الثورات، وتعيد صياغة النظام الدولى ككل. ومن ثم، فإن هذه الحرب وفقا لتلك الرؤية هى نهاية حتمية لعملية المراجعة التى تبدؤها الثورات، وهى التى تحدد شكل النظام الدولى للفترة التالية حتى تظهر قوى مراجعة جديدة.

تستند هذه الرؤية للنظرية البنيوية الواقعية فى العلاقات الدولية، وليس هنا محل مناقشة هذه النظرية والتشوهات التى تفرضها على رؤيتنا للسياسة الدولية. لكن المهم فى هذا المجال هو تفادى القبول الأعمى بالمسلمات المتضمنة فى هذه النظرية، خاصة أن نتائجها على اختيارات السياسة الخارجية المصرية والعربية، وعلى تناول العالم لعلاقته مع مصر والعرب، قد تكون درامية. فلهذه الرؤية نتيجة عملية واضحة، هى أن مصلحة القوى الكبرى فى العالم تكمن فى معاداة الثورات العربية، ومحاولة وأدها فى المهد أو احتوائها سريعا داخل إطار جديد متماسك، يسيطر على غضب القائمين بها، من خلال قيام نظام جديد يلعب دور الوسيط بين هذه الشعوب الغاضبة وبين العالم. أى باختصار قمع الشعوب العربية مرة أخرى، وإخضاعها لنظم سلطوية تكبت وتضلل شعوبها، وتتعاون مع القوى العالمية على قاعدة حماية الترتيبات الإقليمية والدولية القائمة، حتى وإن انتقدتها لفظيا. بمعنى آخر، استعادة جوهر معادلة "الاستقرار" التى سادت علاقة القوى الكبرى بالمنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومن ثم، ونظرا لضخامة الأثر العملى لهذه الرؤية، فإنها تستحق فحص المسلمات النظرية لها، خاصة فى نقطتين رئيسيتين:

الأولى هى التعامل مع العلاقات الدولية (والظواهر السياسية بشكل عام) وكأنها نتاج تفاعلات كيميائية محسوبة سلفا ويقينية الحدوث، وكأن الفاعلين السياسيين بلا إرادة وبلا قدرة على اختيار سياسات تغير من نتيجة التفاعلات فيما بينهم. وفى أحسن الأحوال، فإن هذه النظرية تفترض أن الفاعلين فى ممارستهم لإرادتهم إنما يعبرون عن محصلة التفاعل بين القيود التى تفرضها أبنية القوة أو المصالح أو الثقافة السائدة، وبالتالى يترجمون هذه البنى إلى واقع يعيد إنتاج هذه الأبنية. أى باختصار تقدم التفاعلات الدولية وكأنها تفاعلات آلية شبه حتمية، لا يمكن للفاعلين تغيير مسارها.

ومرة أخرى، لست هنا فى معرض مناقشة الجوانب النظرية العديدة الخاصة بالبنيوية الواقعية، لكنى أذكر القارئ وأحيله إلى المناقشات الخاصة بدور إدراك الفاعل (سواء كان فردا أو مجموعة صنع القرار أو دولة) فى تحديد الأثر الفعلى لما يسمى ببناء القوة بل وببناء النظام الدولى نفسه. بناء القوة فى حد ذاته، أو بنية النظام الدولى، لا يرتبان بالضرورة سلوكا محددا على الدول أو على المجموعات التى تحكم هذه الدول. فكون فرنسا أو بريطانيا، مثلا، قوى متوسطة فى نظام دولى يتسم بالثنائية القطبية أو بالأحادية لا يرتب على أيهما سلوكا محددا إزاء القوى الأكبر أو الأصغر. وأبلغ دليل على ذلك أن هاتين الدولتين اختارتا توثيق تحالفهما مع الولايات المتحدة مع نهاية الحرب الباردة، بدلا من السعى لموازنة القوة الأمريكية بالتحالف مع آخرين لخلق عالم متعدد الأقطاب، مثلما تفترض النظرة البنيوية الآلية للعلاقات الدولية. أبنية القوة والنظام تخلق قيودا على حرية حركة صانع القرار، وتحفزه أو تضغط عليه، ولكنها أيضا تخلق له فرصا للحركة. لا تسأل هذه النظرية عن كيفية رؤية صانع القرار لهذه الأبنية: هل يدرك حجم الفرص المتاحة والقيود الموجودة؟ وما هو مدى استعداده للمخاطرة؟ إلى آخر هذه الأسئلة التى تغفلها النظريات البنيوية ويهتم بها دارسو السياسة الخارجية الذين يركزون على عملية صنع القرار. بالإضافة لذلك، فإن تفسير الدول (أو الفاعلين بشكل عام) للقرارات والإجراءات التى تتخذها دولة أخرى يختلف وفقا لهوية تلك الدولة. على سبيل المثال، فإن حصول كندا على مقاتلات متقدمة لن يثير نفس رد الفعل الأمريكى الذى يثيره حصول كوبا على هذه المقاتلات نفسها. والفارق بين الحالتين هو أن الولايات المتحدة ترى كندا كدولة مسالمة ذات نيات صديقة. إذن، المسألة التى تحدد رد فعل دولة ما على زيادة عنصر القوة لدى دولة أخرى ترتبط أيضا برؤية هذه الدول لبعضها. رؤية الفاعلين لبعضهم بعضا، وليس فقط هيكل النظام الدولى، تؤثر فى سلوك الدول والفاعلين.

المسلمة الثانية لهذا الأساس النظرى هى أن هوية الأمم والدول على الساحة العالمية ثابتة ومتجانسة يتم تحديدها بشكل أحادى الجانب. فالعرب -أو مصر- لهم هوية معينة تعرفهم دوليا، وهى تعكس السلوك العربى أو المصرى، ولا تخضع للتغير إلا على فترات طويلة. افتراض ثبات وتجانس الهوية يغفل الخلاف الحاد بين المجموعات المصرية المختلفة -على سبيل المثال- حول تحديد هوية مصر على الساحة الدولية، وهو خلاف مستعر منذ قرابة قرنين، ولم ينته حتى الآن. كما أن هذا الافتراض يغفل التغييرات المهمة التى طرأت على تعريف هذه الهوية فى الساحة الدولية فى فترات شديدة التقارب، كالفرق بين تعريف هوية مصر دوليا فى الستينيات وبينه فى الثمانينيات، أو هوية إيران فى السبعينيات والثمانينيات. أما افتراض تحديد هوية الشعوب والدول بشكل أحادى، فليس أقل تبسيطا. فمن الذى يحدد هوية الصين دوليا؟ هل هم الفاعلون الصينيون وحدهم الذين يبذلون أقصى جهدهم لتعريف الصين بأنها دولة مسالمة بلا مطامع إقليمية وساعية للاندماج فى النظام الدولى؟ أم يشاركهم فى عملية التعريف هذه -بل وينازعهم فيها- أنصار مدرسة القوة الأمريكية من المحافظين والواقعيين، والذين يجاهدون لتعريف الصين على أنها دولة توسعية ذات أطماع إقليمية وتسعى للسيطرة عالميا؟

هذه المسلمة إذن تغفل تفاعلات سياسية غاية فى الأهمية،

هى أن تعريف الهوية الدولية لأمة ما يخضع لصراع سياسى وليس أحد المعطيات الموضوعية. هذا الصراع السياسى حول تعريف الأمة، والدولة يشارك فيه فاعلون من أبناء هذه الأمة، مثلما يشارك فيه فاعلون من أمم أخرى. كما أن هذا الصراع يتم بشكل تفاعلى، بمعنى أن مواقف الأطراف فيه تتغير بناء على المواقف التى تتخذها الأطراف الأخرى. على سبيل المثال، فإن تعريف الهوية الدولية للولايات المتحدة يخضع لصراع بين أطراف عديدة داخل المنظومة الأمريكية نفسها. بعضها يرى أن دور الولايات المتحدة هو قيادة العالم، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، وأن تستخدم القوة فى ذلك دون تردد وبشكل أحادى الجانب، من أجل ردع أى قوة أخرى عن مجرد التفكير فى تحدى الهيمنة الأمريكية. فى حين يدفع آخرون بتعريف مغاير للهوية الأمريكية، يقوم على الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وتغليب المصالح المشتركة مع الأطراف الدولية الأخرى على دور القوة، والتركيز على تقوية المؤسسات الدولية والعمل من خلالها، إلى آخر ذلك. هذا الصراع حول الهوية الأمريكية لا يتم حسمه داخل الولايات المتحدة فقط، بل أيضا من خلال اشتراك الفاعلين الدوليين الآخرين، والذين يلعب قبولهم لتعريف دون الآخر دورا فى صياغة وتعريف "الهوية" التى تلتصق بالصفة الأمريكية. تسهم هذه المشاركة بدورها فى تغليب كفة بعض أطراف الصراع داخل الولايات المتحدة، وتقوية موقفهم إزاء خصومهم، بما يسهم بدوره فى إعادة صياغة الإجابة على سؤال "من هى الولايات المتحدة؟" فى النظام الدولى.

وفى كل مرحلة من مراحل هذا الصراع، يرسل الفاعلون إشارات، ويتلقون ويفسرون إشارات صادرة من آخرين، ويتدخلون بإدراكهم الجزئى فى تعريف أبنية القوة والمصالح والثقافة وتحديد أثرها على الفاعلين، بما يسمح بكثير من سوء التفاهم والفجوات بين ما يريده فاعل ما وما يفهمه الآخرون، بما يؤثر بدوره فى مجريات الصراع حول تعريف هوية الدولة أو الأمة.

كلتا المسلمتين إذن -ثبات الهوية وآلية التفاعلات- معيبة وقاصرة من الناحية النظرية. وكلتاهما تشكل خطرا على الأمن والسلم الدوليين من الناحية العملية، إذ تدفعان الأطراف للتسليم بحتمية الصراع بين القوى الثورية وقوى الأمر الواقع، دون التدقيق الواجب فى الظروف التى يمكن أن تحول دون ذلك، أو تلك التى يمكن أن تدفع الفاعلين نحو نمط آخر من التفاعل، أقل عسكرية وأقل تصادما. وهكذا، تساق أمثلة من الثورة الفرنسية التى انتصرت عام ١٧٨٩ لتدخل فى حروب طويلة، ابتداء من عام ١٧٩٢، وكأن وقوع هذه الحروب كان حتميا، ويشكل قانونا لما يأتى بعدها من الثورات. ثم بالدرجة نفسها من عدم الدقة، يحشر بالأحداث التى تلت الثورة الروسية عام ١٩١٧، والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ فى الإطار نفسه.

جراح العرب التاريخية والثورة :

يذهب أصحاب هذه الرؤية إلى ترجيح كفة احتمال نزوع مصر الثورة نحو التصادم مع القوى العالمية، أخذا فى الاعتبار ما يسمى "بالجراح التاريخية" للعالم العربى. فانفجار الغضب الشعبى العربى على نظمه الحاكمة، ونجاح الشعوب فى الإطاحة بحكامها نبها العالم إلى لحظة الحقيقة التى كان الجميع يخشاها ويتناساها، وهى سقوط النظم التى تدعى الاعتدال، وحماية القوى الكبرى من تطرف شعوبها، وتمكن هذه الجماهير الغاضبة من توجيه دفة علاقات بلادها بالعالم.

فالجميع يعلم، منذ عقود طويلة، أن العالم العربى فى مجمله يعانى حالة عامة من الإحباط والشعور بالظلم والغضب المكتوم، تعود جذوره إلى زمن تفكك الإمبراطورية العثمانية، وإخضاع العالم العربى للسيطرة الغربية. وقد جعل العرب من رفع هذا الظلم واستعادة ما يرونه أنه مكانهم الطبيعى بين الأمم هدفا رئيسيا من أهداف حركات النهضة على اختلافها، القومية منها والإسلامية. إلا أنهم فشلوا جميعا، فشل القوميون والإسلاميون، الراديكاليون والمحافظون، التصادميون والمتعاونون فى تحقيق هذا الهدف. وأصبحت عملية استيلاء الصهاينة التدريجى على فلسطين بمثابة عرض حى ومستمر يذكر الجميع بهذا الفشل. كتب علماء السياسة، والصحفيون، والدبلوماسيون الغربيون، الذين خدموا بالمنطقة كثيرا، يحذرون الحكومات الغربية من مغبة استمرار تهميش المطالب العربية. لكن المغبة كانت غير ذات ميقات، ومن ثم لم يعبأ السياسيون بها كثيرا. فإحباط آخر للعرب لن يقدم أو يؤخر، هكذا سارت الحكمة. وفى أثناء ذلك، كانت النظم العربية تقف كحاجز بين شعوبها والعالم، تخوف القوى العالمية من أن إضعافها سيقلل من قدرتها على لجم غضب شعوبها، وبالتالى سيطلق سيولا من الحقد المدمر ناحية الغرب ومصالحه فى المنطقة. فى الوقت نفسه، كانت هذه الأنظمة تخوف شعوبها من العالم الخارجى الذى يضمر لها الشر ويتربص بها، وتحتكر حق الاتصال بهذا العالم والحديث إليه، متهمة من يحاول كسر هذا الاحتكار -مثل منظمات حقوق الإنسان- بالتآمر أو الخيانة.

وفى هذه الأثناء، كانت الشعوب العربية ترقب فشل أنظمتها فى استعادة المكانة التى ترى أنها تستحقها، بل وفشلها فى الدفاع عن نفسها، ومواجهة تحديات طالت أمنها وسلامتها الإقليمية ومصالحها الحيوية. ترقب ذلك وتختزن غضبها. أحيانا، تنتج انفجارات صغيرة أو كبيرة تعبر عن مخزون الغضب والإحباط المتراكم، عادة فى شكل عمليات إرهابية تجذب الانتباه العام أكثر مما تحدث ضررا بهدفها.

ثم جاءت لحظة الحقيقة، وتحرك الشعب الغاضب ليزيح النظم التى نصبت نفسها حواجز بينه وبين العالم، ويبسط سيطرته المباشرة على الساحة السياسية. وحبست القوى الرئيسية فى العالم أنفاسها وهى تشاهد ما يحدث فى ميادين تونس ثم مصر، وتسأل نفسها الأسئلة التى لم تعد لها جوابا: كيف توفق بين مساندتها للنظم القائمة التى تحمى مصالحها الاستراتيجية وبين رغبتها فى نشر الليبرالية فى العالم العربى؟ وإذا نجح الشعب فى فرض إرادته على النظم القائمة، فماذا يعنى ذلك للسياسة الخارجية للدول العربية، وبالتالى للترتيبات الإقليمية، بل وللنظام الدولى نفسه؟

لحظة الحقيقة تلك، لحظة الثورة، تفتح الملف المخيف الذى كانت الدول الكبرى تتفاداه فى الماضى، بمساعدة وتطوع النظم الحاكمة فى المنطقة العربية. فنجاح الثورة معناه وصول نخب

عربية جديدة للحكم تحمل هذه التوجهات، سواء من الإسلاميين أو من القوميين الشعبويين. وحتى لو لم تصل مثل هذه النخب للحكم، فإن صعود الدور السياسى للجماهير وزيادة درجة المشاركة السياسية من شأنهما رفع درجة تأثير الشعوب فى السياسة الخارجية العربية. فى الحالتين، سيؤدى ذلك لدفع الدول العربية لسياسات أكثر تصادمية مع العالم، يمكن أن تترجم فى شكل تهديدات لمصالح القوى الكبرى إقليميا ودوليا، يمكن أيضا أن تتطور لمواجهات. هذه المواجهات لن تؤدى -فى تحليل القوى الكبرى- لانتصار عربى، بل فى أغلب الظن لمزيد من الفشل العربى فى تحقيق الأهداف التى تسعى وراءها باتباعها هذه السياسات، ومن ثم لزيادة احتقان الشعوب العربية وتعميق غضبها. وبالتالى، سوف يزداد ضغطها على الحكومات، كى تبدى حزما أكبر فى التعامل مع العالم الخارجى الظالم. وهو أمر من شأنه تعميق عدم الاستقرار داخل الدول العربية نفسها، وتقوية التيارات الدينية والقومية المتطرفة، بما ينعكس سلبا على الترتيبات الإقليمية والمصالح التى تحميها تلك الترتيبات، كما يعمق الهوة التى تفصل بين العرب والمسلمين من ناحية، وبقية العالم من ناحية أخرى، بما يدخل النظام الدولى كله فى دائرة مفرغة من الصراع والتوتر.

لقد ظلت هذه المخاوف حاضرة -بل وحاكمة- فى مواقف القوى الكبرى من المشاركة الشعبية والديمقراطية فى البلدان العربية. وحين اندلعت الثورة فى تونس، عادت هذه الأسئلة للسطح مرة أخرى، لكنها اكتسبت قوة الشاغل السياسى الرئيسى، حين امتدت الثورة للمدن المصرية. ولعدة أيام، بدا أن "متطلبات الاستقرار" هى صاحبة اليد الطولى فى رسم سياسات هذه القوى إزاء الثورة. لكن تطور الوضع على الأرض كان أسرع إيقاعا من جدل السياسة الخارجية فى العواصم الكبرى. وبات من الواضح أن الموجة الثورية لن يمكن إيقافها، ومن ثم، يصبح السؤال المطروح عالميا: كيف يمكن مساندة تطلعات الشعب المصرى والشعوب العربية الأخرى للحرية، مع ضمان ألا يؤدى ذلك لخلخلة الترتيبات الإقليمية والنظام الدولى؟

الثورات العربية والتصالح مع العالم :

أذهب هنا إلى أن تبنى رؤية تفاعلية للعلاقات الدولية، تهتم باستراتيجيات الفاعلين وإدراكهم واختياراتهم، باعتبارها الوسيط الوحيد لترجمة وتفعيل المؤثرات البنيوية، يمكن أن يقود لتحليل مختلف، وأقل تشاؤما ودموية، لمستقبل العلاقة بين الثورات العربية والعالم. لا يعنى ذلك أن نرى الصورة التى نريدها، ولكنه يعنى أن نعطى أنفسنا من الأدوات التحليلية ما يسمح لنا باستكشاف مستقبل لهذه العلاقة، أكثر تفاعلية وغنى من مجرد تكرار نبوءات التوجه الآلى والحتمى نحو التصادم والمواجهة. وفى إطار الملاحظات النظرية الواردة فى القسم الأول، يمكن تصور أن مستقبل هذه العلاقة سيتحدد وفقا لعدد من العناصر:

أولا- تطور الصراع السياسى الداخل حول صياغة هوية مصر (أو أى من دول العالم العربى) الدولية، وما إذا كان الفاعلون المصريون سينجحون فى التوصل لصياغة تحظى بدعم أغلبية كافية أم لا، وملامح مثل هذه الهوية من حيث إجابتها على الأسئلة الرئيسية المتعلقة بعلاقة مصر بالعالم: كأهداف مصر الخارجية، وطبيعة دورها، وتراتبية علاقاتها بأقطاب النظام. وفى حالة ما إذا تعذر التوصل لصيغة تحظى بأغلبية، فما هى ملامح الصياغات المتنافسة للهوية، وطبيعة التحالف الاجتماعى الداعم لكل صيغة، وفرصه فى السيطرة على صنع القرار الخارجى؟ وعلى سبيل المثال، يمكن تصور تنافس بين "هويتين" لمصر: الأولى تشبه السيناريو المذكور آنفا، والذى يسوقه البعض مسوغا لضرورة احتواء الثورة. أما الثانية، فتقوم على تجاوز الماضى بمحنه التاريخية، والسعى لإدماج مصر والعرب فى العالم الخارجى بشكل سلمى يعالج اختلالات الحقوق والواجبات القائمة فى العلاقات بين العرب والعالم، ويضمن للعرب -بشكل تدريجى- مكانة الشريك فى النظام الدولى وليس التابع. ويرافق ذلك إشارات توحى بنية مصر الثورة (أو الدولة العربية المعنية) فى اتخاذ إجراءات محددة للتقدم على هذا الطريق، تظهر تصميمها على عدم التخلى عن حقوقها فى شراكة متكافئة، وفى الوقت نفسه رغبتها فى تجنب الإخلال باستقرار النظام الدولى، وتوضح أن نيتها مراجعة الترتيبات الإقليمية القائمة وتطويرها وليس هدمها.

ثانيا- مدى وشكل فهم الفاعلين الدوليين للإشارات الصادرة عن مروجى الصياغة المنتصرة للهوية، وقراءتهم لأبعاد وملامح هذه الهوية وتبعاتها بالنسبة لعلاقة مصر بالنظام الدولى والإقليمى. وما هى نتيجة النقاش -أو الصراع- حول تفسير ما يحدث فى مصر والعالم العربى، وعلاقته بالعالم. ويتبع ذلك مدى استعداد الفاعلين الدوليين لترجمة هذا الفهم إلى سياسات محددة، والتفاعل مع هذه الصياغة بشكل يقويها، أو يعدلها، أو يحاول إعادة صياغتها، أو يرفضها ويحاربها. فبالإضافة للاحتمال المتفائل بتفسير هذه الإشارات، كما يعنيها مرسلوها، يمكن أيضا تصور غلبة رؤية الفاعلين العالميين الذين لا يرون فى الحديث المصرى أو العربى عن مراجعة وتعديل الترتيبات الإقليمية والدولية سوى مقدمة لسعى ثورى لهدم النظام الدولى القائم لمصلحة نظام آخر يسود فيه العرب والمسلمون غيرهم. وذلك هو نفس معسكر الإيمان بالقوة فقط، والذى يدعو لمعاداة الصين. والسعى لوقف نهضتها الحالية.

ثالثا- تفسير الفاعلين المصريين (أو العرب) لتعامل العالم مع الإشارات الصادرة عنهم، وأثر ذلك على الصراع السياسى الداخلى حول أى صياغة للهوية أفضل. فالإشارات الصادرة عن الفاعلين العالميين (والتى عادة ما تكون متضاربة) يتم استخدامها من قبل الفاعلين المصريين والعرب لمساندة دعاواهم.

بديهى أن عملية إعادة صياغة الهوية على الساحة العالمية لا تتم خطوة بخطوة، ولا بالفصل الكامل بين الفاعلين الداخليين والعالميين، كما يوحى هذا العرض. فكل هذه المراحل والمستويات تتداخل فى عملية مستمرة ومتفاعلة. لكن النقاط الثلاث السابقة تشكل العناصر الرئيسية لهذه العملية التفاعلية، والتى فى نهاية الأمر سترسم ملامح تعامل العالم مع الثورات العربية، وتعامل الأخيرة مع العالم.

"عنف الثنائيات" في مرحلة ما بعد الثورة

هناء عبيد *

فجرت أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ حالة وحدوية استثنائية تمثلت فى الفعل الإيجابى الثورى الذى أبهر الكثيرين فى العالم، وربما أدهش المصريين أنفسهم من حيث قدرتهم على التوحد والانصهار فى حالة إيجابية لم يشهدها تاريخهم المعاصر.

فمنذ اندلاع الشرارة الأولى بالدعوة إلى الثورة يوم الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، توحدت فئات غير مسبوقة، وانصهرت وظلت تجذب منضمين جددا، استجابة لفعل الثورة، وتفاعلا معها، حتى بلغت الملايين من أبناء الشعب بمختلف طوائفه الفكرية والطبقية، وانتماءاتهم الجغرافية، وقناعاتهم السياسية.

واللافت أن الكل قد توحد على أهداف لم تكن واضحة كثيرا فى البداية، وإنما كان جوهرها رفض استمرار الوضع الراهن بكل مشكلاته واختناقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والشعور المبطن بـ"الإهانة" التى كانت تلك الأوضاع تمثلها للشعب المصرى. والتحم الجميع فى بوتقة واحدة هى بوتقة الوطن التى وحدت الخطاب والسلوك والفعل على أرضية وطنية، لم تظهر فيها انتماءات أيديولوجية أو دينية أو مصلحية.

واستمر المزاج الوحدوى حتى تنحى الرئيس مبارك فى حالة استثنائية من الإيجابية، ولمحات فارقة من "المثالية"، سجلت مشاهد تاريخية، مثل حماية المتظاهرين للمتحف المصرى، واسترجاع المسروقات فى بعض المناطق الشعبية تحت شعار "المصرى لا يسرق"، والتلاحم الشعبى لحفظ الأمن والنظام، فى ظل غياب قوات الأمن والشرطة من خلال اللجان الشعبية، وتواتر الروايات الموثوقة عن قيام المساجين بالدفاع عن بعض السجون، مثل سجن وادى النطرون، وصد الهجوم عنه.

وكان من أبرز الرسائل الوحدوية أثناء أحداث الثورة ما ظهر من تلاحم عنصرى الأمة، من خلال أفعال وخطابات ورموز صبت جميعها فى تأكيد وحدة النسيج الوطنى لدرجة دفعت الكثيرين لتأكيد أن أعمال وسوابق الفتنة لم تكن إلا أفعالا مدبرة بفعل النظام السابق، أو بعض عناصره فى ظل هذه الوحدة الشعبية الخالصة التى لا يبدو للفتنة فيها مكان. الأكثر من ذلك أن هذه الحالة الثورية الإيجابية تميزت بازدهار للنكتة السياسية ومختلف ألوان الفنون، وأفرزت حالة من التفاؤل والأمل بمستقبل أفضل، وكأن الثورة تنتمى إلى عالم أخلاقى مختلف من حيث إيجابيتها ومثاليتها ووحدويتها. فثمانية عشر يوما من الثورة سطرت من التاريخ ما لم تسطره عقود من قبل.

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومحرر دورية "بدائل".

هذا المزاج الإيجابى والانصهار الوحدوى ليسا غريبا على الثورات، فقد أكدت هنا أرندت فى تأطيرها الكلاسيكى لتاريخ الثورات أن الطاقة الثورية التى تتسم بالوحدوية قد ميزت جميع الثورات الإنسانية الحديثة. وتشير أرندت إلى الأبعاد المزاجية للحالة الثورية، مؤكدة أن "الثورة حدث حقيقى، لا ترتبط مكانته بالنصر أو الفشل، وإنما يضمن عظمته التراجيديا أو الحالة الملحمية التى يفجرها"(١). فى السياق نفسه، شبه فاكلاف هافيل الفعل الثورى بحالة من "العيش فى الحقيقة"، واصفا الروح الوحدوية والفعل الإيجابى للثورة، والتى تستطيع عن طريق الزخم الثورى اختراق ما لم يكن ممكنا تصور اختراقه من قبل(٢).

هذه الروح الوحدوية التى ميزت أيام الثورة المصرية الثمانية عشر انبثقت عنها حالة من الانقسام الحاد فى الفترة التالية على المستويين الخطابى والسلوكى، استقطب المجتمع خلالها إلى ثنائيات حادة تنفى ما بينها من مشتركات وتتناقض بحدة فيما بينها. وتثير هذه الانقسامات ضرورة التفكير فى الترتيبات المستقبلية، والتى تتطلب توافق الإرادات، وإفراز آليات ديمقراطية ومؤسسية للفعل المشترك، لتحل محل آليات القسر والحشد فى سياق النظم السلطوية(*) السابقة، وآليات التلاحم بفعل الحالة الثورية الاستثنائية والمؤقتة بطبيعتها.

هذه الاستقطابية التى أعقبت الثورة بدورها ليست فريدة أو مقتصرة على السياق المصرى. فقد رصدت هنا أرندت من قبل أن "الكهرباء" أو الطاقة التى تميز فعل الجماهير، أثناء الحالة الثورية، عادة ما تتحلل أو تنصرف إلى أشكال أخرى من الطاقة. كما رصدت الصياغات الكلاسيكية الأولى لعلم النفس الثورى حالة الفوضى أو "الأناركية" التى عادة ما تعقب الثورات بسبب الانقطاع السريع ما بين منظومة أخلاقية مصلحية متواترة، وبين حالة الثورة التى تخلصت من القديم، ولكنها لم تتوافق بعد على المنظومة الجديدة التى من المفترض أن تحل محلها(٣). تتسم هذه الحالة بالسيولة والانقسام الخطابى والسلوكى والرمزى العنيف، والدور البارز الذى تلعبه الجماهير أو الحشود. وفى السياق ذاته، رصدت بعض الدراسات الكلاسيكية حول الثورة الفرنسية قدرا متزايدا من "التعصب" اللغوى الذى ميز فترة الثورة وما بعدها(٤). والمعضلة أنه بقدر عنف ظواهر التعصب والاستقطابات الثنائية، والتفكير والفعل الإقصائى، بقدر صعوبة البناء فى مرحلة ما بعد الثورة.

وقد غذى من حدة الاستقطاب فى الحالة المصرية أن الثورة قد أعقبت عقودا من انسداد آفاق العمل السياسى، ومناخ الحوار الحر، وعدم الاعتياد على تقبل الرأى والرأى الآخر. فحالة الاستقطاب التى تشهدها مرحلة ما بعد الثورة هى امتداد لظواهر سابقة من التعصب، وإن كانت مشحونة بالطاقة الثورية. فقد وضعت الثورة الشعب أمام أسئلته التاريخية، ولكن فى ظل حالة من الاستقطاب والشحن التى تصعب من التوصل لحلول توافقية لتلك الأسئلة، خاصة فى الأمد القريب، ومع إصرار كل طرف على الجدارة الأخلاقية لاختياراته لمستقبل الثورة والدولة. ومن أهم القضايا التى انقسم حولها الرأى العام:

ثنائية الفوضى- الاستقرار:

وتعتبر هذه الثنائية الأم التى تتفرع عنها وترتبط بها باقى خطوط الانقسام والاستقطاب. فالثورة، باعتبارها فعلا فجائيا يهدف إلى التغيير الجذرى، ويتعرض لمنظومة من المصالح والقيم والترتيبات ويهدمها، تفجر بشكل لا يمكن تجنبه تلك الثنائية بين القديم والحديث، والاستمرار والانقطاع والاستقرار والفوضى. كان أول من تطرق إلى ثنائية الاستقرار فى مواجهة الفوضى هو الرئيس السابق حسنى مبارك، فى خطابه الذى حذر فيه الشعب من الانسياق وراء الفوضى، لافتا إلى الاستفادة من تجارب دول إقليمية ضحت بالاستقرار ولم تنل الديمقراطية، فى إشارة مبطنة إلى النموذج العراقى. ورغم أن استحضار الحالة العراقية كان يمثل "تكتيكا تخويفيا" مفهوما، فإن ثنائية الحرية -الفوضى، التى بدت مختلقة فى تلك اللحظة، ظلت ماثلة وتتحكم فى أحداث الثورة المصرية، وتشكل سلوك قطاعات واسعة من المواطنين تجاه الثورة وتداعياتها.

فالمجتمعات السلطوية تتسم بمبادلة تقليدية بين الأمن والحرية. ومن ثم، ومع انسحاب شبكة الأمان التى توفرها ترتيبات النظام التى قامت الثورة فى مواجهته، تنقسم القطاعات الأوسع من الشعب إلى قسمين، أحدهما يتعامل مع حالة عدم اليقين أو عدم الأمان التى تخلفها الثورة، والآخر إما يتمسك بشبكة الأمان السابقة، أو بأى بديل يطرح الوعد بتحقيق سريع واستعادة لشبكات الأمان المشار إليها(٥).

فمع انسحاب قوات الأمن والشرطة أثناء أحداث الثورة، وما تلاها من هروب أعداد كبيرة من المساجين والاستيلاء على سلاح قوات الشرطة، وتأخر عودة الأمن بعد الثورة، وتزايد الفوضى فى الشارع المصرى، وظهور أنماط جديدة من أعمال البلطجة، زاد الشعور بعدم الأمن. وسواء كانت هذه الحالة متعمدة، وفقا لسيناريو إشاعة الفوضى لإجهاض الثورة، أو تطورت تلقائيا بطبيعة الأمور، وفقا لما سارت إليه الأحداث، فقد برزت ثنائية الاستقرار-الفوضى كخط انقسام أساسى بين طوائف المجتمع، الذى اعتاد درجات مرتفعة من الأمان بشكل جعل اختلال منظومة الأمان عامل حسم فى تشكيل اختياراته وتوجهاته الأساسية.

وقد اختزلت هذه الثنائية أثناء الثورة وبعدها فى التضاد الرمزى المكانى بين ميدانى التحرير ومصطفى محمود. وقد أخطأ من ظن أن الأخير يمثل مجموعة من المأجورين من قبل النظام القديم و"فلوله" فقط، فى تقدير الطابع المحافظ لفئات يعتد بها من الشعب المصرى، والتى تفضل تحسس الخطى، ولدى هذه الفئات طائفة من المصالح والقيم التى تدفعها إلى أن تصبح قوة دفع فى سبيل عودة الحياة إلى طبيعتها، ولو بالتضحية بالسقف المرتفع للمطالب الثورية، لصالح حزمة من المطالب تراها أكثر إمكانا أو أقل تكلفة، أو تعد بعودة سريعة إلى شبكة الأمان والاستقرار، السابقة أو حالة قريبة منها.

ثنائية الفئوى - السياسى :

هذه الثنائية بدورها ليست غريبة أو استثناء من قانون الثورات. فالتحليل الماركسى للثورات يختلف عما عداه فى تركيزه على الأساس الاجتماعى - الاقتصادى للثورة. بينما حذرت هنا أرندت على الجانب الآخر من خطورة المزج بين المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية للثورات، أو ما يطلق عليها فى سياق الثورة المصرية بالمطالب الفئوية، باعتبار أن هذا الخلط بين المجال الثورى السياسى، وهدفه الأساسى هو ممارسة الحرية، وبين المطالب الاجتماعية والاقتصادية، من شأنه الإضرار بالثورة وتأذى مجالها السياسى(٦).

ومع ذلك، فإن بعض نماذج الثورات الحديثة، ومنها نموذج حركة تضامن فى بولندا تناقض هذه الثنائية الجامدة. فقد لعبت فى حالتى بولندا وتشيكوسلوفاكيا الأطراف والمطالب الاجتماعية دورا بارزا فى أحداث الثورة وترتيبات ما بعدها.

والأرجح أن الحالة المصرية من الصعب فيها فصل المجالين السياسى والاجتماعى. فبالرغم من أن ميراث الحركات العمالية والفئوية، أو ما اصطلح عليه بالحركات المطلبية، قد حرص فى السنوات الماضية على تمييز نفسه عن الحركات الاحتجاجية السياسية، مثل كفاية و٦ أبريل وغيرها، فإنه لا يمكن فهم الزخم الشعبى الثورى أثناء ثورة الخامس والعشرين من يناير بمعزل عن المظالم الاجتماعية لمجتمع ما قبل الثورة.

فقد كانت تلك المظالم الاجتماعية والفئوية وقودا لدفع المساندة الشعبية الواسعة للثورة، ولكنها أصبحت تمثل خطا للانقسام، عندما اندفعت إلى مقدمة أولويات المجموعات صاحبة المطالب الفئوية بمجرد هدوء المد الثورى، فى حين فضل البعض التركيز على المطالب السياسية وعدم التشتت فى طائفة واسعة من المطالب، بينما اعتبرها البعض وقودا لعدم الاستقرار ومدفوعة بعناصر من النظام السابق، أو ما اصطلح على تسميته بالثورة المضادة. والحقيقة أن الفصل بين السياسى والفئوى فى السياق المصرى الحالى بعضه مختلق، فكثير من المطالب الموسومة بالفئوية جذورها سياسية، لأن منظومة الفساد التى كانت أحد المفجرات الأساسية للثورة اختلط فيها السياسى بالاقتصادى والاجتماعى. فقيادات الكثير من المؤسسات أتت لمواقعها عبر تحالف مع النظام القديم، وحازت امتيازات مبالغا فيها، وفقا للترتيبات السابقة، وبالافتئات على حقوق وامتيازات السواد الأعظم من العاملين أو المنتمين لتلك المؤسسات.

يرتبط بثنائية الفئوى/السياسى ثنائية أخرى، هى ثنائية ثورة الشباب أم ثورة الشعب. وهى وإن لم تتعلق كسابقتها بالتنازع بين المجالين السياسى والاجتماعى للثورة، فإنها تنصرف فى مضمونها إلى صراع مشابه حول أصحاب الثورة الحقيقيين، والذين من حقهم الحديث باسم الثورة أو رسم مستقبلها. ومن ثم، فهى تمس خطوط انقسام جيلية وسياسية وانقسامات حول سقف المطالب والطموحات المنتظر من الثورة تحقيقها. فمن المعروف أن الفئات الشبابية المفجرة للثورة هى الأعلى سقفا من حيث المطالب السياسية، ولكنها فى الوقت ذاته الأقل جهوزية لتولى مهام ما بعد الثورة. وقد فجرت هذه الثنائية نوعا من خطوط انقسام جيلية، قوامها استشعار الأجيال الأكبر سنا بأن الثوار "الشباب" لا يملكون الحكمة الكافية لقيادة المرحلة القادمة، بل والتخوف من دفعهم للتطورات نحو اتجاهات خطرة، فى الوقت نفسه الذى تولد فيه الانطباع لدى بعض القطاعات الثورية الشبابية بأن الثورة "تمت سرقتها".

وتتجاوز أهمية خط الانقسام "ثورة الشباب أم ثورة الشعب" المسألة الجيلية أو العمرية، وتتعداها لتتقاطع مع وتغذى الكثير من خطوط الانقسام الأخرى، خاصة ثنائية الفوضى والاستقرار. فمن المعروف أن الفئات الشبابية فى الثورة هى الأميل للتمسك بالمطالب السياسية، وإن جاءت على حساب التضحية المؤقتة بالمكاسب الاجتماعية أو العودة السريعة للاستقرار. ومن ثم، تضع هذه الثنائية أحيانا الفئات المحافظة من الشعب - والتى لا تقتصر على كبار السن- فى مواجهة الثوار، خاصة فى حالة الشعور بتصاعد تكلفة المطالب الثورية، أو اعتبارها من قبل البعض خصما من عودة الأمان أو دورة عجلة الاقتصاد من جديد. فى الوقت نفسه، تستقطب فئات من الثوار حول التوجهات الشعبية المحافظة باعتبارها نوعا من الثورة المضادة، أو محاولات الالتفاف على الثورة وإجهاضها.

ثنائية المدنية - الدينية:

كما سبقت الإشارة، تميزت الثورة المصرية بتحييد كبير للعنصر الدينى، حيث ظهرت رموز وخطابات وطنية وحدوية، كان من الصعب فى إطارها التمييز بين الفصائل ذات المرجعية الدينية والتوجهات الليبرالية للثوريين، كما اندثرت التفرقة بين عنصرى الأمة، فيما عدا الفعل الرمزى الهادف لإبراز وتعزيز روح الوحدة وتأكيدها. وفى هذا السياق، حرص الجميع على عدم استخدام هتافات ذات طابع دينى، والتركيز على الهتافات والأغنيات الوطنية. بل إن آلية صلاة الجمعة، التى استخدمت كأداة أساسية للحشد الثورى، برغم طبيعتها الدينية، فقد غلب عليها الطابع الوطنى الاحتفالى حتى نهاية أحداث الثورة.

وكانت بداية الخروج عن هذه الحالة الوحدوية التى اجتمع الكل فيها على أرضية وطنية عدة مناسبات، أهمها طغيان رموز وعناصر من التيارات الدينية فى مليونيات الجمع اللاحقة، والظهور المكثف للإخوان المسلمين فى إدراة احتفاليات أو مليونيات الجمعة، والحديث عن إقصاء بعض رموز شباب الثورة أو منعه من الظهور، وغلبة الطابع الدينى لتلك الآلية، مقارنة بالأسابيع الأولى للثورة. وهو ما أحيا خطوط انقسام كانت كامنة بين القوى المدنية التى ترغب فى تحييد الدين، والتى لم تكن مضطرة للدخول فى جدل حول الطبيعة المدنية أو الدينية للدولة وترتيباتها المستقبلية بسبب حرص التيارات الدينية على اللعب على أرضية وطنية أثناء أحداث الثورة.

فاقم من خط الانقسام الدينى-المدنى الظهور الإعلامى المكثف لبعض عناصر التيار السلفى، وخروج بعض رموز الجماعات الجهادية من الاعتقال، بعد انتهاء المدة القانونية لاحتجازهم، وتواتر الأنباء عن احتمال تشكيل رموز الدعاة لأحزاب سياسية. ومع ضعف دور الأحزاب السياسية وقواعدها الجماهيرية، بدت التيارات الدينية هى الأكثر قدرة على الحشد السياسى فى المرحلة الراهنة، وذلك مع التوظيف الكثيف للرموز والمؤسسات الدينية فى الدعاية السياسية، وإشاعة جو من الاستنفار الدينى فيما يخص المادة الثانية من الدستور.

هذه الثنائية ليست وليدة الثورة المصرية، وإنما هى إعادة صياغة حديثة لسؤال تاريخى حول الهوية المصرية والعلاقة بين الدين والدولة. هذا السؤال الذى لم يضطر المجتمع من قبل للإجابة عليه فى ظل الترتيبات القسرية والسلطوية، والتى رتبت أبنية سلطوية داخل الجماعات والتيارات الدينية والعلمانية على السواء. ولايزال هذا السؤال هو الأبرز الذى يتعين على الثورة المصرية الإجابة عليه. وربما كانت ثنائية النموذجين الإيرانى-التركى اللذين يطرحان فى هذا السياق هى ثنائية مصطنعة، حيث لا يصلح أى منهما للمجتمع المصرى الذى بشرت ثورته بنموذج مصرى يستلهم التدين الشعبى لعنصرى الأمة كمرجعية أساسية، فيما وصفه البعض بالنموذج "اللاعلمانى" دون فرض حالة من الاستنفار على أساس دينى، أو نفى المرجعية الدينية.

ارتبطت هذه الحالة الاستقطابية فى مجتمع منقسم دينيا بطبيعة الحال ببروز خط الانقسام الدينى (إسلامى- مسيحى) إلى واجهة الأحداث فى المرحلة التى تلت الثورة مباشرة. وبالرغم من أنه لم تظهر أية أحداث للفتنة الطائفية خلال الثورة، بشكل بشر بانتهاء عصر الفتنة بين عنصرى الأمة، فلم يلبث شبح الفتنة أن يطل من جديد. فمن جريمة قتل قس فى أسيوط، إلى مظاهرات أمام مجلس الوزراء للمطالبة بمعرفة مصير كاميليا شحاتة، للفتنة

الكبرى فى هدم وإحراق كنيسة أطفيح، لأحداث منطقة المقطم والزرايب، بدت أحداث الفتنة فى التلاحق بشكل يتنافى تماما مع المزاج الثورى الذى صور أن الفتنة كانت من فعل عناصر أو قوى اندثرت. ورغم أن الكثيرين نسبوا اندلاع تلك الأحداث أو بعضها لعناصر من البلطجية والنظام السابق، فإن رصيدا من الاحتقان الطائفى يعتبر وقودا كافيا لتأجيج تلك المشكلات أو إعادة اندلاعها فى أى وقت. فهناك إرث من التفكير والتصرف على أساس دينى طائفى، لم تتغلب الثورة عليه، وإن كانت قللت من تأثيره، وغلبت من "إرادة" العيش المشترك، ولو مؤقتا.

فقد مثلت أحداث كنيسة أطفيح سابقة لم تحدث من قبل فى التاريخ المصرى، وأعقبتها مظاهرات واعتصامات الأقباط فى ماسبيرو، الأمر الذى مثل أولى حالات "الفئوية أو التحزب الوطنى"، والتظاهر على أساس دينى منذ الثورة. وبالرغم من وجاهة الكثير من مطالب الأقباط، فإن التعبير عنها من خلال مظاهرات قبطية صرفة، وليس من خلال الأطر الوطنية، كان فيه إحياء لتحزبات وانقسامات ما قبل الثورة، حيث تصرف الأقباط فى حالات شعورهم بالاضطهاد من منظور دينى وليس من منظور المواطنة. وربما حكم مظاهرات الأقباط، إلى جانب هول الاعتداء على دار للعبادة وهدمها، المنطق نفسه الذى حكم المطالب الفئوية من أن اللحظة قد حانت للتعبير عن مظالم تاريخية، وحان وقت "الضغط" من أجل الحصول عليها. كذلك، كان الخروج القبطى مدفوعا فى أحد جوانبه من مخاوف مشروعة، كان مبعثها الظهور الكثيف للتيارات الدينية على سطح الأحداث، وما هو معروف من مواقف بعضها تجاه حقوق المواطنة القبطية، أو ربما مدفوعا بالخوف من المجهول بسبب غموض مواقف البعض الآخر بشكل يغذى حالة "فزع" قبطى من أسلمة الدولة.

التعديلات الدستورية تختزل الثنائيات:

ثنائية نعم - لا :

شهد التصويت على التعديلات الدستورية بوتقة صهر لكافة الانقسامات السابقة فى صورة استقطاب حاد تبلور فى "معركة" أو اختيار واحد. فقد تماست خطوط الانقسام بين الفوضى والاستقرار، الدينى-المدنى، الإسلامى-المسيحى، وربما الثورى الشعبى، فى السؤال حول التعديلات الدستورية. وقد كان الإعلان المبكر للإخوان المسلمين والسلفيين، وبدرجة أقل حزب الوسط، عن وقوفهم مع التعديلات الدستورية إذكاء للانقسام بين القوى الدينية والمدنية، وبطبيعة الحال بين خطى الانقسام الإسلامى - المسيحى، بحيث أصبح التصويت فى بعض المناطق ذات الاستقطاب الدينى المرتفع هو مباراة بين الإسلام والمسيحية، وبحيث أعلن أحد رموز السلفية عن احتفاله بـ "غزوة الصناديق"، بعد إعلان النسبة الكبيرة التى صوتت لصالح التعديلات.

تمثل خط الانقسام الآخر، الذى كان أكثر حسما فى خروج نتيجة الاستفتاء بموافقة قوية على التعديلات، فى الاستقطاب بين الثورية والمحافظة بين عناصر الشعب المصرى. فقد كانت الكتلة الحرجة، فيمن صوت بنعم، تصوت لصالح عودة الاستقرار، وتفضل خريطة زمنية واضحة لعودة الجيش لثكناته، و"تطبيع" الحياة، سواء لاعتبارات نفسية أو اقتصادية، أو لاعتبار عودة الأمن والاستقرار، أو لاقتناعها بأن مسار "لا" يدفع البلاد نحو سيناريو الهاوية بسبب غموضه الذى نتج عن عدم إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمسار محدد فى حالة التصويت بلا، مقارنة بوضوح الطريق فى حالة التصويت بالموافقة. وبسبب تلاقى معظم خطوط الانقسام والاستقطاب بين معسكرى نعم ولا، بدت المعركة الفكرية مصيرية، بالرغم من التضاؤل الموضوعى للفروق المترتبة على التصويت بأى من الاختيارين على أرض الواقع.

وبالرغم من الاحتفالية التى ميزت يوم الاستفتاء على التعديلات، والتى تميزت بحالة من الأمل تذكر بالمزاج الثورى التفاؤلى، جاء الإعلان عن النتيجة ليؤجج خطوط الانقسام، مع إعلان رموز محسوبة على بعض التيارات الدينية عن سحق القوى الأخرى، ومعرفتها "حجمها الحقيقى"، ومع إحياء "معسكر لا" للحديث عن الثورة المضادة، أو التشكيك فى النتيجة، والإحباط من غلبة التيارات الشعبية المحافظة.

خاتمة :

إن تصور انتهاء سريع لحالة الاستقطاب المجتمعى هو تصور تبسيطى، حيث وضعت الثورة الشعب فى مواجهة أسئلته المصيرية ومشكلاته التاريخية، فى ظل إرث ثقيل من غياب قنوات التفاعل الديمقراطى، وعدم رسوخ تقاليد احترام الرأى الآخر. ويبقى تطوير آليات بناء التوافق، وتخطى المزاج الإقصائى الاستقطابى الراهن أولوية أولى للحفاظ على مكتسبات الثورة، وخطوة لا غنى عنها لبناء مجتمع وترتيبات ما بعد الثورة.

المراجع :

(*) تستخدم بعض أدبيات العلوم السياسية مصطلح "السلطوية" كترجمة للمصطلح الإنجليزى (Authoritarian) فى إشارة إلى النظام الاستبدادى، فى حين تستخدم أدبيات أخرى مصطلح "التسلطية" بالمعنى ذاته.

1- Hanna Arendt, "Totalitarian Imperialism: Reflections on the Hungarian Revolution", The Journal of Politics, Vol. 20, 1 (February 1958): P5.

2- Vaclav Havel, Living in Truth, (London: Faber and Faber, 1986), P59.

3- Charles A. Ellwood, "A Psychological Theory of Revolutions", The American Journal of Sociology, Vol. 11, 1 (July 1905):), PP54-55.

4- Jean Francois La Harpe, "On Fanaticism in Revolutionary Language", in Lynn Hunt, "The Rhetoric of Revolution in France", History Workshop, No. 15 (Spring 1983): PP7-8.

5- Zygmunt Bauman, "A Revolution in the Theory of Revolution?", International Political Science Review,Vol. 15, 1 (January 1994): PP19-20.

6- Hanna Arendt,On Revolution, Introduction by Jonathan Scell (London: Penguin Books, 2006),PP xxiii.

مقالات

"الأمنوقراطية"
والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية

د.حيدر إبراهيم على *

السؤال لايزال فى حاجة إلى إجابة، حتى فى ظل التطورات الحادة التى تشهدها المنطقة فى الفترة الأخيرة، على صعيد التحولات العنيفة.

فالمتابع لتطور العالم العربى يلاحظ وجود إشكالية استمرت لفترة طويلة، هى أنه رغم الانحسار المتزايد، عبر الزمن، للاستبداد فى العالم لصالح نظم حكم ديمقراطية، فإن نموذج الحكم الديكتاتورى أو الفردى استمر - ولايزال - هو السائد لنظم الحكم فى الدول العربية، مهما تختلف أشكالها وتتعدد مسمياتها. فمن أين جاءت هذه الخصوصية العربية، وهذا الاستثناء الذى استعصى على موجة الديمقراطية التى اجتاحت دول العالم، خاصة خلال السنوات الماضية؟

لقد وصلت تلك الموجة إلى أمريكا اللاتينية، رغم ديكتاتورياتها الشرسة وآسيا، بكل ذلك التنوع الدينى والإثنى والثقافى، ودول إفريقيا التى نتهم نظمها بالبدائية والتوغل فى التقليدية. واعتادت الدول العربية مقاومة لأى تأثير، كما كانت تلجأ للمداورة، والمناورة، والانحناء مؤقتا، وتلون التغيير القادم دون الولوج إلى مضمونه. وفى أحيان كثيرة، تخرج ترسانة من الأسلحة الدينية والثقافية والقومية لتمنع التغيير من الاقتراب من أسوارها التى لم تعد حصينة، ولكنها قد تشوش وتربك من لا يعرفها حقيقة من الداخل.

كانت الدول العربية قد نجحت فى تجنب البدء فى إصلاح ديمقراطى حقيقى وعن قناعة. فنحن الذين نتحدث عن أزمة النظم العربية، ولكن أصحاب السلطة أنفسهم لم يفطنوا إلى أخطائهم وقصورهم، وهذا شرط التحول أو التغيير، أى الإدراك أو الوعى بوجود مشكلة، ثم يشرع فى حلها.

ويبدو أن أغلب النظم السياسية العربية كانت قد قررت اعتماد خيار الحل الأمنى "الناعم" للالتفاف حول الإصلاح الحقيقى، والتحايل على الديمقراطية، بحيث أصبحت أغلب الشعوب العربية تعيش تحت نظم سياسية يصعب تصنيفها وتحديد نوعها، فهى ليست ديمقراطية ولا أوتوقراطية ولا ثيوقراطية، بل تجمع بين كل ذلك، ولكن تغلب عليها هيمنة الأمن بأساليبه المختلفة. ولذلك، غامرت بإطلاق مصطلح:

(*) مدير مركز الدراسات السودانية، رئيس تحرير مجلة "كتابات سودانية".

"الأمنوقراطية" على وصفه. وتمثل الهبات الشعبية الحالية انتفاضة حتمية نحو الديمقراطية.

جذور الأمنوقراطية :

لقد كانت تقلق المرء، عبر العقود الماضية، فكرة الاستعصاء العربى أو الممانعة العربية، ومن أين تكتسب قوتها التى جعلت الدول العربية بعيدة عن هذا الزمن الديمقراطى الذى غمر كل العالم، وسمح فى الوقت نفسه بازدهار أشكال غريبة لنظم الحكم مثل الأمنوقراطية. ويخطئ من كان يعتبر الدول العربية ذات طبيعة ثابتة مقاومة للتغيير، فهذه نظرة حتمية قد تقود إلى العنصرية. حيث ترى هذه النظرة بعض المجتمعات وكأنها لا تاريخية وأقرب إلى الغريزة والجوهر، أكثر من اعتبارها ثقافة بشرية تتأثر وتؤثر حسب المكان والزمان. فالقضية كانت تعود إلى ركود المجتمعات العربية، مما عرضها لفوات تاريخى، ثم عجزت عن اللحاق سريعا ببقية العالم، فهى تفتقد دينامية حركة الفكر وحركة المجتمع وما بينهما من علاقة جدلية. ولأن الدول العربية الإسلامية لم تتفاعل منذ قرون مع الأفكار والفلسفات القادمة من خارج المنطقة جغرافيا، أو من خارج الإسلام عقليا، فقد وجدت نفسها فى عزلة. اتبعت هذه المجتمعات فى السنوات الأخيرة منهجا انتقائيا واضحا، فهى تقبل هجرة السلع والأموال والتكنولوجيا والسلاح، مع البحث عن نماذج تكفيها شر المطالبة بالتغيير والإصلاح الحقيقى.

كان مفهوما أن المنطقة ستشهد تغييرات، ولكنها فى كل الأحوال لن تكون إضافة للديمقراطية وخصما من الاستبدادية. فلم تكن الحرية، فى الثقافة (الثقافات) العربية الإسلامية -حسب السائد فى الحقب الماضية- من الأولويات أو المطلوبات فى سلم القيم العربى، لأنه فى البحث العربى عن الحرية والعدالة - تاريخيا - كان أقصى سقف هو "المستبد العادل".

ولقد كان من المفترض أن تشهد فترة مابعد الحرب العالمية الثانية تحولا ديمقراطيا ملموسا فى الأقطار العربية، يتجاوز ضعف الليبرالية العربية، الشكلانية. ولكن نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ غيرت من أولويات القوى الوطنية، فقد شهدت المنطقة عددا من الانقلابات العسكرية التى قامت بها مجموعات من تنظيم الضباط الأحرار بتوجهاته القومية. وقد كانت الديمقراطية تعنى لدى هؤلاء القوميين التحرر من السيطرة الأجنبية، لا من الحكم الاستبدادى. ويبدو أن المجتمعات العربية لم تكن مهيأة للديمقراطية: شكلا ومضمونا. ففكرة الأحزاب -مثلا- لم تكن دائما إيجابية، لدى كثير من زعماء القبائل والإسلاميين.

وكان العراق أول بلد عربى يقع فى قبضة العسكر عام ١٩٣٦. وفى عام ١٩٤٩، خضعت سوريا للحكم العسكرى. وفى عام ١٩٥٢، كانت مصر الضحية الثالثة. وفى ١٩٥٨، انقلب العسكر فى السودان على الديمقراطية بعد مضى عامين فقط على الاستقلال. وحدث الشىء نفسه فى الجزائر. فبعد ثلاث سنوات من الاستقلال عام ١٩٦٥، كانت البلاد فى قبضة ضباط جبهة التحرير الجزائرية. وتتالت الانقلابات العسكرية، بينما ظلت بقية الدول العربية تحت ملكيات وراثية استبدادية أو مشيخات. المهم أن العالم العربى انقسم بعدالة بين الاستبداد المدنى والآخر العسكرى. يمثل الأول امتدادا لاستبداد دشنه معاوية، بينما الثانى يجد -ظاهريا- ذلك الاستبداد التاريخى نفسه بواسطة قوى اجتماعية تعتبر حديثة.

يبدو أن الغرب قد قبل الانقلاب كوسيلة تغيير فعالة آنذاك، ولم يكن متحمسا للوسائل الديمقراطية، أو غير واثق فى جدواها عربيا. وقد تنامى إيمان بالدور التاريخى للضباط أو القوات المسلحة، بل أصبح ضرورة تاريخية. فالحكومات الانقلابية التى نجحت فى الاستيلاء على السلطة روجت لهذه النظرية، بل حاولت مساعدة ورعاية الانقلابات فى البلدان الأخرى.

هذا، وقد كرس التوجه الجديد غياب الديمقراطية، والأحزاب، والبرلمانية، وحرية الصحافة، وحريات التنظيم والتعبير والحركة. وشرعت الانقلابات العربية فى تهيئة المسرح السياسى لعلاقة أبوية بين الزعيم وشعبه، وهى العلاقة التى عبر عنها الرئيس السادات بنفس لغة "العيلة" وبمفرداتها. وتبدأ آليات هذه العلاقة بالتوحد أو التماهى الكامل بين الزعيم والشعب والوطن. فالشخص الذى يسىء إلى الزعيم (الشخص) يكون قد أساء للوطن أو الشعب كله. وتسود علاقة أبوية تعطى الأب حقوقا مطلقة. وهذه علاقة خطرة، لأنها تتأسس على إلغاء العقد الاجتماعى بين المواطن والحاكم. ومع هذا الطمس، تضيع حدود الحقوق والواجبات.

ابتكر الاستبداد الجديد العديد من وسائل القمع والتخويف والتهميش والترهيب والترغيب، من أجل البقاء فى السلطة. فالنظم العسكرية اعتمدت على قوانين الطوارئ والأوامر الدستورية المؤقتة بقصد التهرب من وضع دستور دائم. ومن أهم إبداعاتها فكرة الأمن القومى أو الوطنى: فلسفة وأجهزة. فأجهزة الأمن صارت البديل عن الحزب والحكومة والمجتمع المدنى، فقد احتكرت العنف الشرعى وغير الشرعى.

آليات الأمنوقراطية :

كان من أهم آليات تمكين الأمنوقراطية هى عملية "أمننة" القضايا السياسية، أى تحويل الانشغالات والنشاطات ذات الطابع السياسى إلى موضوعات تعالج أمنيا. فالصراع مع الإخوان المسلمين فى مصر، والشيوعيين فى السودان يتكفل به جهاز الأمن. وهنا، يتقوى الجهاز بعدة سبل، فهو يمسك بالقضايا المصيرية والحيوية فى البلد. ومن ناحية أخرى، يغلق باب الحوار والاختلاف، مما يضعف حراك المجتمع المدنى. ويفتقد المجتمع كل أشكال التعدد الفكرى والثقافى والفكرى.

هذا الجفاف والجمود يقود إلى التعصب والعنف، وهنا يجد الناس أنفسهم محتاجين إلى عون الأمن وحمايته. وبالتدريج، تتنامى الحاجة إلى الأمن، فهو مطلوب ومرغوب، وهذه عملية "تطبيع" مهمة تساعد فى قبول الناس للجهاز كأفراد ومؤسسة فى بعض الدول. ففى السودان، كان العمل، قبل سنوات قليلة، فى "الأمن" عيبا، ولكن الآن يعلن عن وظائف الجهاز فى الصحف، ويشتد التنافس حولها.

لعب الأمن الدور الأساسى فى المرحلة المبكرة للاستبداد الجديد، ولكنه يختلف عن مرحلة الأمنوقراطية. ففى تلك المرحلة، كان دور الأمن مساعدا فى تثبيت دعائم الحكم - كما يقال - وأن يجنبه التآمر الداخلى والخارجى، ويتصدى لكل احتمالات المعارضة والشغب وإضعاف النظام. فأجهزة الأمن تقوم بمهام ذات طابع بيروقراطى- فنى يخدم السياسات العليا بطريقة غير مباشرة، ولا يتدخل فى وضعها، فهو يتحمل مسئولية حمايتها رغم أنه لم يشارك فى وضعها. فى الأمنوقراطية، الأجهزة الأمنية شريكة أصيلة فى وضع السياسات وفى تنفيذها، لذلك لا يعمل أفراد الجهاز فى الظلام أو خلف ستار، بل يبادرون بالتفاوض والحوار والتنفيذ.

هناك أمثلة عديدة على ذلك، أبرزها السيد عمر سليمان، المسئول الأمنى السابق بدرجة وزير، والذى كان يمسك بالملف السودانى، ويقوم بمهمة وزير خارجية فى القضية الفلسطينية، ويتعامل مع القادة الفلسطينيين بصلاحيات واسعة، ويعقد المؤتمرات الصحفية والمقابلات الإعلامية. وفى السودان، يقوم بهذا الدور اللواء صلاح عبد الله، مدير جهاز الأمن الوطنى، وهو مهندس فى التأهيل العلمى، وقد ظهر فى يناير ٢٠٠٤ فى مؤتمر صحفى، ثم لبى دعوة صحيفة الوطن السودانية لإفطار رمضانى جمع سياسيين وصحفيين وأكاديميين. والأهم من ذلك قيامه بلقاءات مع زعماء المعارضة، من بينها اللقاء مع السيد الصادق المهدى فى القاهرة، وتلك مهمة يفترض أن يقوم بها الأمين العام لحزب المؤتمر الوطنى الحاكم.

وفى حديث صحفى، يقدم اللواء صلاح عبد الله المهام الجديدة للجهاز التى تتجاوز مجرد حماية النظام، وفيه تعريف ضمنى للأمنوقراطية، يقول: "من عيوب انغلاقنا على أنفسنا، رسمت صورة مغلوطة. وفى هذه المرحلة، فإن من اهتمامنا أن نقوى علاقتنا بالمواطن، حتى نكون ملاذه الآمن، فلسنا جهازا للتخويف والإرهاب والعقاب، ولكننا جهة تتعاون مع الناس لما فيه خيرهم بل وخير البشرية جميعا، ونسعى لكى تكون علاقتنا مفتوحة وقوية مع المواطن". وحدد موقفه بوضوح من مستقبل السياسة فى السودان كلاعب أساسى: "فى تقديرى، فإن صلاح أمر السياسة فى السودان يتم ويتحقق بتراجع الجيل القديم عن المسرح السياسى، وعليه أن يفتح الباب لقيادات جديدة شابة، أهم برامجها الاتفاق على الثوابت الرئيسية فى البلاد. وإذا تم ذلك، فليست هناك مشكلة فى فتح أبواب الحريات للعمل السياسى" (صحيفة البيان الإماراتية ١١ يناير ٢٠٠٣).

ويمكن أن نسترشد بقوله عن الجهاز فى تحديد مرحلة الأمنوقراطية، حين يقول: "إن جهاز الأمن مؤثر وحاضر ومشارك فى كافة سياسات وقرارات الدولة، بحكم حضوره واطلاعه على كافة المعلومات فى كل الساحات. ونطمئن الكافة بأن الجهاز موجود فى كل المجالات، ونحن نقوم بتوظيف كافة مجهودات شبابنا فى مؤسسات الدولة المختلفة" (المصدر السابق نفسه). وهذا يعنى ببساطة أن أجهزة الأمن فى مرحلة الأمنوقراطية سوف تبتلع الدولة والمجتمع معا، وستقوم بدورهما، خاصة مع وجود شعار: "إعادة صياغة الإنسان السودانى" الذى رفعه الإسلاميون.

من الواضح أن عناصر الأمن يحتلون نفس موقع الضباط فى الخمسينيات والستينيات، فقد كانوا آنذاك الفئة الأكثر حداثة وتنظيما، وهذا ما جعل بعض الباحثين يشيرون إلى الجيش المصرى -فى سياق مجتمعه باعتباره "انتلجنسيا" ترتدى الزى العسكرى. وينطبق على عناصر الأمن وصف هنتنجتون- للضباط بالحداثة،" فهم فئة فى كيان مهنى يقوم على الاحتراف الذى هو نمط خاص لمجموعة وظيفية شديدة التميز. وتتميز المجموعة بثلاث صفات: المعرفة، المسئولية والمشاركة. الأولى تعنى التأهيل والدراسة، والثانية القيام بواجب أساسى فى المجتمع. أما المشاركة، فتعنى اشتراك أفراد المهنة فى الإحساس بوحدة عضوية والوعى بأنفسهم"(١).

ويكمل عبد الوهاب الأفندى الصورة من الحالة السودانية: "الجهاز الوحيد الذى كان له من التماسك والانتشار والقدرة، كى يتولى بعض مهام التنظيم السياسى الغائب، كان جهاز الأمن. فقد أعطى النظام أولوية كبيرة لبناء أجهزة أمن فعالة (...). وقد كانت هذه الأجهزة هى الوحيدة المطلعة على كافة ملابسات الوضع، والوحيدة التى تملك حرية الحركة الكاملة، والوحيدة القادرة على تأمين قنوات الاتصال بين جميع المراكز الفعالة فى النظام. ومن هنا، أصبحت الأجهزة الأمنية تلعب الدور الأكبر ليس فقط على صعيد تأمين الحكم، بل أيضا على صعيد التنسيق السياسى". ويضيف: "عمليا، إذن أصبح جهاز الأمن أقرب ما يكون إلى التنظيم الحاكم فى الدولة الجديدة"(٢).

ورغم أن الأمنوقراطية هى نتاج فشل الدولة العسكرية الاستبدادية – التحديثية فى الوقت نفسه، فإنها تحاول استثمار فشل تلك التجربة، حيث تعمل على التحكم والسيطرة على كل مظاهر القلق والتوتر والتوجس والصراع التى أعقبت هذا الفشل، والانتقال بهدوء إلى مرحلة ما بعد الأزمة. وفى ذلك، يقول غليون: "إن الانقلاب الحقيقى فى تاريخ المجتمعات العربية والعالم ثالثية عامة ليس ما نشهده من انقلابات عسكرية على الدولة أو داخل الدولة، ولكنه الدولة ذاتها بما تمثله من أداة استثنائية لقلب الأوضاع والتحكم بالمجتمعات، والتلاعب بمصيرها ومستقبلها، وهذا ما يجعل منها مصدر العنف الرئيسى ومحوره، بقدر ما يشكل هذا العنف القابلة القانونية للتقدم والتحويل المتسارع"(٣).

تلجأ الأمنوقراطية عادة إلى خصخصة الأمن والقمع، أى عدم مركزيته فى يد الدولة، إذ تقوم مؤسسات غير حكومية بدور قمعى وتعسفى واضح. وأقصد هنا المؤسسات الدينية التى يسمح فيها بمراقبة وضبط الأمور ذات الصلة بالدين مع توسيع هذه الأمور لكى تشمل كل شىء، خاصة الآداب والفنون وحرية التعبير. ولذلك، يتم تنشيط أو إنشاء هيئات تساعد فى منع الحريات. فقد عادت فكرة الحسبة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. وعرفت السنوات الأخيرة منع كثير من الكتب والأفلام والمهرجانات. كما أن التكفير والاتهام بالردة مسائل لم تتوقف. وتقوم الأمنوقراطية بتفويض مثل هذه السلطات إلى المجتمع -كما تقول- ولكن من تقوم بتفويضه هو غالبا هو جزء من المجتمع. وهذه حيلة المنظمات الشعبية التى ترعاها الدولة لتعويم المجتمع المدنى، فالدولة تنافس المجتمع المدنى من خلال تكوين منظمات تابعة سرا لها، بالإضافة إلى عمليات الاختراق التى تشمل كل مناحى الحياة والمجتمع.

فى هذا السياق، أصبح للأمنوقراطية وجود فى الدولة والمجتمع ، فهى ذات انتشار واسع لعناصرها فى مجالات جديدة تماما، خاصة فى الاقتصاد والإعلام والتعليم. فهناك شركات ومؤسسات مالية تتبع مباشرة لجهاز الأمن. ولا تقف مهمة مثل هذا الفرع أو التخصص عند زيادة القوة المالية للأمنوقراطية، بل يساعد فى توجيه السياسة الاقتصادية، خاصة عملية الخصخصة التى قد تواجه مشكلات وعقبات وتهربا وتحايلا. وقد سجلت شركاتها نجاحا كبيرا، لأنها تتميز بامتلاك المعلومات وكشف السوق كما يقال.

أما الإعلام، فهذا مجال قديم فى استمالة وشراء الكتاب والصحفيين والإعلاميين. ولجهاز الأمن صحفه ومجلاته، ووكالات أنباء، ومستقبلا ربما قنوات فضائية وإذاعات، هذا بالإضافة لمراكز البحوث والدراسات. ويهتم الجهاز بقياس الرأى لتكوين رأى عام موال. وكما هو معروف، فهو – أى الجهاز – صاحب أكبر مخزون

ملف العدد

"الانتفاضات المتتالية" :
انهيار النظم السياسية فى المنطقة العربية



- تقديم
- "التهميش الشامل" .. عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن على فى تونس
- "نهاية الإهانة" .. ثورة ٢٥ يناير ضد "النظام الهش" فى مصر
- "التصدع الداخلى" .. مأزق "مبادرات الرئيس" فى مواجهة الثورة اليمنية
- "عسكرة الانتفاضة" .. الفشل الداخلى والتدخل الخارجى فى "الجماهيرية الليبية"
- "طائفية الاحتجاجات" .. ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين
- "الصفقة المزدوجة" .. التغيير فى الأردن بين "الثنائية الديموجرافية" والممانعة الرسمية
- "الانتفاضات العصية" .. الخصوصية الجزائرية فى استيعاب الاحتجاجات الشعبية
- "محاسبة الديمقراطية" .. التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة ٢٠ فبراير فى المغرب
- "الثورة المكبوتة" .. عوائق التغيير الشامل فى السعودية وسوريا

تقديــــم :

د. خالد حنفى على *

لم تكن الأنظمة السياسية العربية تدرك أن واقعة إحراق الشاب محمد بوعزيزى لنفسه، احتجاجا على مصادرة السلطات المحلية لعربته لبيع الخضار، بداية لمرحلة من الانتفاضات والثورات الشعبية فى المنطقة بدأت فى تونس، وانتقلت إلى مصر، ثم ليبيا، واليمن، والأردن، والبحرين، وغيرها.

ولئن استطاعت ثورتا تونس ومصر إجبار رئيسيهما على التنحى بعد حشد شعبى متوال، وإصرار لافت على دفع ضريبة التغيير بالشهداء فى مواجهة آلة القمع الأمنى الحكومية، فإن الانتفاضات الشعبية الأخرى واجهت ظروفا مغايرة متأثرة، إما تارة بالمركبات القبلية والعسكرية كما فى اليمن وليبيا، وتارة أخرى بالمركب الطائفى، كما فى البحرين.

إن الأنظمة العربية تواجه لحظة فارقة فى عمرها، منذ الاستقلال عن الاستعمار، إذ بدا أنها تدفع ضريبة تباطؤ الإصلاح السياسى، واستشراء الفساد، وهيمنة الدولة البوليسية، وتهميش كيانات اجتماعية ودينية. ذلك أنه لم يعد مجديا فى نظر الجماهير بقاؤها، ولذا بات الشعار الموحد لاحتجاجات العرب "الشعب يريد إسقاط النظام".

لقد كشفت الانتفاضات ضد النظم العربية عن "عقل جمعى عربى"، تشكلت ملامحه فى استنساخ آليات ومطالب الاحتجاج، ونقل الخبرات عبر الشبكات الاجتماعية على الإنترنت (الفيس بوك، تويتر) فى مواجهة هذه النظم، وهو ما سقطت معها مقولة فرادة حالة تونس، التى ما لبثت أن انتقلت عدواها إلى مصر وليبيا وغيرها.

غير أن الفرادة الحقيقية ظهرت فى طبيعة استجابة كل نظام عربى لمطالب التغيير ومآلاته. فبينما بدت الدولة فى مصر وتونس أكثر تماسكا، رغم سقوط قواعد اللعبة فى النظامين عبر انحياز الجيش لمطالب الثورتين، فإن الانتفاضة على الزعيم الليبى معمر القذافى تمت "عسكرتها" داخليا، لاسيما مع تماهى الدولة والنظام فى شخص الزعيم الليبى. وبدا العامل الخارجى أكثر بروزا مع فرض حظر طيران جوى من قبل مجلس الأمن الدولى لحماية المدنيين، إثر العنف المفرط لكتائب القذافى ضد الثوار.

وبينما لجأ النظام اليمنى إلى سيناريو "القمع الأمنى" فى ساحة التغيير ضد المحتجين، بما قد يدفع الأوضاع إلى انهيار متوقع، وتشتت مناطقى ينال من وحدة الدولة ذاتها، فإن السمت الطائفى الشيعى للانتفاضة فى البحرين دفع بالعامل الخارجى، المتمثل فى قوات درع الجزيرة، إلى التدخل لانقاذ الأسرة الحاكمة "السنية" من السقوط.

فى المقابل، فإن تفاعل النظامين الملكيين فى المغرب والأردن مع الاحتجاجات انطوى على محاولة عدم تحويلهما إلى ثورة عارمة، عبر الإعلان عن إصلاحات سياسية واقتصادية.

ورغم أن السعودية شهدت احتجاجات محدودة، فإنها سعت لتجنب توسيعها عبر حزمة من القرارات التنموية للملك عبد الله بن عبد العزيز لتلافى حالة الغضب، بينما لجأ النظام السورى الذى ظل لفترة بعيدا عن الاحتجاجات إلى "الأداة الأمنية الصارمة" لمواجهة بروز الاحتجاجات فى "درعا" جنوبى البلاد.

إن ملف "السياسة الدولية" يرصد ويحلل مرحلة مفصلية غير مسبوقة فى تفجر وانهيار الأنظمة السياسية العربية من الداخل، باتجاه إعادة تشكيل مجمل الخريطة السياسية الداخلية وموازين القوى فى المنطقة.

ولعل صعوبة فهم المرحلة التاريخية التى نعيشها فى المنطقة تكمن فى أننا نعالج لحظة راهنة تتشكل وتتطور بسرعة أكبر أحيان من قدرات التحليل السياسى ذاته على التوقف لتفسير أبعادها ودلالاتها ومآلاتها. إذ تنشأ معادلات تغيير جديدة، ظلت غائبة عن إدراك النخبة الأكاديمية العربية التى عانت "تجريفا سياسيا"، مما دفعها للاستسلام لمقولات "قوة الأنظمة (أمنيا)(**) ولامبالاة الشعوب"، الأمر الذى ثبت مع الانتفاضات العربية أنها لا تعدو سوى "هيبة هشة" للأنظمة، بلغت إلى حد التساؤل عن مدى قدرة بعض الدول على البقاء من عدمه.

إن حالة الانهيار السريع لبعض الأنظمة العربية تستدعى إعادة النظر فى مناهج التحليل السياسى التى ظلت تهمل حركات التغيير الكامنة غير المنظمة فى المجتمعات العربية، وتعظم فى الوقت ذاته من قدرات وأدوات الأنظمة السياسية العربية على استيعاب أى

(*) باحث مصرى فى العلوم السياسية .

(**) تمت معالجة تطورات الأحداث فى البلدان العربية حتى يوم ٢٦ مارس ٢٠١١ .

تغيير ظاهرى، بما يدعم بقاءها.

لقد سعى الملف إلى طرح أسئلة مركزية ذات طابع بنيوى عن انهيار النظم العربية، مع عدم إغفال خصوصية وفرادة الحالة الانتفاضية فى كل دولة، وما إذا كانت بلغت ذروة الثورة أم لا، وطبيعة نموذج التغيير واستجابة الأنظمة العربية. ومن أبرز هذه الاستفهامات:

أولا- عوامل انهيار النظام السياسى فى الدولة العربية موضع التحليل. وفى هذا السياق، بدا أن هناك نوعين من العوامل، بعضها هيكلية ساهمت فى الانتفاضات والثورات، والأخرى ظرفية مباشرة وفرت للجماهير دوافع الخروج إلى الشارع، ومواجهة "ثقافة التخويف".

إن ثمة اتفاقا بين الخبراء فى الحالات العربية المختلفة على عدة عوامل بنيوية وراء الانتفاضات، من أبرزها "مأسسة" النظم العربية للفساد، والقمع الأمنى، وهيكلة الانسداد السياسى بأطر سياسية لا تسمح بالتعبير بالحر، وفشل القوى التقليدية فى استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة، والفجوات التنموية بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد، واستئثار فئة قليلة بموارد الدولة، عبر تكريس معادلة "زواج السلطة ورأس المال"، وانتشار الإفقار، والبطالة فى المجتمعات العربية كأحد مخلفات الإصلاح الاقتصادى الذى عظم من قيمة المؤشرات المالية على حساب التهميش التنموى لفئات مجتمعية وقبلية ودينية، فضلا عن جمود النخبة وتماهيها مع مصالح النظام السياسى.

كل هذه عوامل تضافرت وتشابهت فى تآكل الأنظمة العربية ودخولها مرحلة الانهيار، وخلفت فى الوقت ذاته احتقانا كان ينقصه فقط عوامل ظرفية محفزة، كالفعل المفجر لمحمد بوعزيزى فى تونس، وتعذيب خالد سعيد فى مصر، ليثور المواطنون على "مأسسة الإهانة" التى تعرضوا لها من الشرطة لعقود، واعتقال الناشط فتحى تربل فى ليبيا، وسريان فعل العدوى الاحتجاجية إلى الأردن والمغرب والبحرين والجزائر وغيرها.

ثانيا- "نموذج التغيير الانتفاضى"، إذ حملت كل دولة عربية خصوصية فى التعبير عن التغيير، ما بين سقوط سريع لرئيسى مصر وتونس، ورفض التنازل والإصرار على اللجوء للعنف فى اليمن وليبيا والبحرين.

إلا أن هناك اتفاقا فى بعض آليات التغيير التى عبرت عن حالة نفاذية عربية، كاستنساخ الشعارات المطالبة بإسقاط النظام، وعدم التوقف عند تنازل النظام، والضغط عليه لإدخاله فى حلقة مفرغة من التراجعات حتى يسقط، وتوظيف أدوات الإنترنت الشبكية فى التواصل والدعوة للاحتجاجات، وإطلاق أوصاف على أيام الاعتصام والمسيرات (جمعة الغضب أو التحدى أو الرحيل) فى ميادين عامة لها رمزيتها كميدان التحرير فى القاهرة، وساحة التغيير باليمن، ودوار اللؤلؤة فى البحرين، وساحة الجامع الحسينى فى الأردن.

كما أن ثمة تشابها فى آليات تأمين المتظاهرات (لجان شعبية)، وإعاشتهم فى مواقع الاحتجاجات، فضلا عن غياب القوى السياسية التقليدية فى بدء التظاهرات، ثم انضمامها لاحقا، وبناء اصطفاف طبقى بعد التوهج الثورى.

لقد تشابهت بعض النظم العربية فى التعامل بالقوة مع المتظاهرين لمواجهة المطالبات بالتغيير، حيث سقط الشهداء فى تونس ومصر واليمن والبحرين وسوريا، وإن كان مستوى العنف وحدته تفاوتت من حالة إلى أخرى. وكلما زاد مستوى العنف، أدى ذلك إلى التفكك، وبدء وقوع انشقاقات، كما بدا واضحا فى ليبيا واليمن.

وفى الوقت الذى انحازت فيه المؤسسة العسكرية لمطالب التغيير فى مصر وتونس، فإنها بدت مساندة للأنظمة فى اليمن والبحرين، فيما اعتراها التفكك فى ليبيا، مما أسهم فى "عسكرة الانتفاضة"، وفتح الباب على مصراعيه للعامل الخارجى، الذى تراجع تأثيره فى حالتى مصر وتونس.

ثالثا- "ما بعد التغيير"، إذ إن نموذج التغيير ومستوى العنف ودور المؤسسة العسكرية .. كلها أمور لعبت دورا فى صياغة مرحلة ما بعد التغيير. إذ أعقب تغيير رأس النظام فى مصر إصرار على الإطاحة برموز النظام السابق، واقتحام مقار جهاز أمن الدولة التى مثلت أداة القمع، ثم إلغاؤه فى مرحلة لاحقة، واستبدل به جهاز الأمن الوطنى، بينما تم حل الحزب الحاكم (التجمع الدستورى الديمقراطى) فى تونس، والتمسك بمطلب إقالة حكومة محمد الغنوشى الذى خلفه الباجى قائد السبسى.

وفيما تتجه مصر بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى المرحلة الانتقالية إلى انتخابات برلمانية، ثم رئاسية بعد موافقة غالبية من المصريين على التعديلات الدستورية، فإن سيناريوهات التغيير فى حالات عربية أخرى لا تزال مفتوحة، كما الحال فى ليبيا، بعد تدخل العامل الخارجى.

وفى الوقت الذى يصطدم فيه التغيير فى الأردن بمعادلة "الثنائية الديموجرافية" المكونة لبنيان الدولة (بين الأردنيين من أصول أردنية، والأردنيين من أصول فلسطينية)، فضلا عن قدرة النظام الملكى على التخلى عن الممانعة تجاه مطالب التغيير، فإن "طائفية الاحتجاج" فى البحرين قد تحول دون اكتمال المشهد الثورى الذى تحول خليجيا فى أحد ملامحه لصراع خليجى سنى فى مواجهة المد الشيعى الإيرانى.

بينما تتراوح سيناريوهات التغيير فى اليمن ما بين حرب أهلية محدودة، وتشتت مناطقى، أو رضوخ الرئيس على عبد الله صالح لمطالب المحتجين بالتنحى. فيما يبدو المشهد المغربى أكثر تدريجية إلى جهة الإصلاح السياسى، إثر محاولة من الملك محمد الخامس للاستجابة لبعض مطالب المحتجين فى حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١. وإن كان الوضع يبدو أكثر تحصينا، فإنه لا يزال مشرعا على احتمالات عدة تتعلق بمدى قدرة حركات التغيير المغربية على استثمار الزخم الاحتجاجى فى المنطقة.

ومما يلاحظ فى مرحلة "ما بعد التغيير" وجود علاقة طردية بين قوة الدولة ذاتها ومدى قدرتها على إدارة مرحلة ما بعد التغيير. فالدولة المصرية التى تتسم برسوخها وجغرافيتها المركزية المتماسكة، رغم سقوط النظام، أكثر قدرة على التعاطى مع إمكانات بناء نظام جديد، بينما التماهى بين النظام والدولة وشخص القذافى قد يفتح الطريق أمام سيناريو "الانشطار المناطقى".

ولعل البنية الطائفية المنقسمة تهدد كيان دولة كالبحرين. ولا يختلف الأمر كثيرا فى الأردن واليمن، مع وجود بنية سكانية وقبلية غير متماسكة، ولاؤها الأول ليس للدولة، وإنما لمصالحها الضيقة.

إن هذه الأسئلة المركزية التى سعى الملف للإجابة عليها، عبر خبراء من دول عربية مختلفة، توخى فيها تعبير الكتاب عن خصوصية مجتمعاتهم، ومفرداتهم فى التعبير السياسى. إذ إن أحد ملامح الانتفاضات والثورات العربية كسر "الوعى القطرى"، وتشكيل "وعى جمعى عربى" يتبنى مفردات الحرية، ورفض الاستبداد، أيا كان شكله.

١ "التهميش الشامل" : عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن على فى تونس

كمال بن يونس *

ثمة أسباب عميقة وأخرى ظرفية تفسر نجاح الثورة التونسية فى الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن على وانهيار نظامه، بعد أن حكم بقبضة حديدية لمدة ٢٣ عاما، وروج لما سمى بالمعجزة التونسية" من قبل شخصيات عالمية صديقة للرئيس التونسى السابق، مثل الرئيس الفرنسى السابق جاك شيراك، ورئيس الحكومة الإيطالية برلسكونى، وعدد من رموز اليمين الفرنسى فى عهد ساركوزى، ومن صناع القرار فى بروكسل وواشنطن.

لقد سقط بن على بعد أربعة أسابيع فقط من الاضطرابات الاجتماعية المطلبية فى عدد من المدن والقرى الشعبية فى المحافظات الداخلية التونسية التى تشكو منذ أكثر من ٥٥ عاما من ضعف الاستثمارات الاقتصادية الحكومية والخاصة المرصودة لها، مقارنة بالمحافظات المطلة على البحر التى يتمركز فيها أكثر من ثلاثة أرباع سكان البلاد والأنشطة الاقتصادية. إن السطور القادمة تسعى لكشف العوامل التى هيأت الظروف لإطلاق الثورة التونسية، ومحاولة لاستشراف مستقبل البلاد، بعد ثورة ضد التهميش والقمع امتد صداها إلى البلدان العربية.

أولا- فجوات هيكلية فى المجتمع :

يتفق الباحثون على استفحال أزمات هيكلية فى المجتمع التونسى خلال الأعوام الماضية، بعضها ورثه بن على منذ الاستعمار وما قبله، لكنه عمقها بسياساته. إذ إن المدن والقرى الساحلية التونسية، وما يحف بها من مناطق زراعية غنية وموانئ وتجمعات سكانية حضرية وصناعية حرفية، كانت موطن الأغنياء والطبقة الوسطى فى عهد الدولة الحسينية التى حكمت تونس ما بين ١٧٠٥ واحتلال تونس عام ١٨٨١ . فى المقابل، كانت نسب التهميش والبطالة والفقر والبؤس أكبر فى الجهات الداخلية البعيدة عن البحر وعن المدن الكبرى، والتى يشكو أغلب سكانها من قسوة الطبيعة وشح المياه وندرة فرص الشغل. وكثيرا ما كان هؤلاء ضحية الصراعات المسلحة بين سلاطين تونس وجندهم من جهة، والحكام العسكريين "الأتراك" فى المناطق الحدودية بين تونس والجزائروليبيا من جهة أخرى.

وقد استفحلت هذه الظاهرة فى حقبة الاستعمار الفرنسى التى امتدت فى تونس ما بين عامى ١٨٨١ و١٩٥٦، والتى تعمقت فيها الهوة بين المناطق الساحلية الغنية والمتوسطة والمناطق الداخلية الفقيرة والمهمشة. وازدادت الفجوة بعد اكتشاف ثروات طبيعية هائلة فى المناطق الداخلية، مثل مناجم الفوسفات فى محافظة قفصة جنوبى غربى تونس -من جهة الجزائر- ومناجم الحديد والنحاس فى محافظتى الكاف والقصرين بالوسط التونسى، وثروات زراعية هائلة فى الشمال الغربى للبلاد.

وبدلا من أن توظف تلك الثروات لتحسين أوضاع الجهات الغربية للبلاد، أقام المستعمر المصانع والمؤسسات الاقتصادية الحديثة فى المدن الساحلية التى بنى فيها موانئ جديدة، ربطها عبر شبكة سكك حديدية بالمناجم - مثل قفصة والرديف وأم العرايس - والمناطق الزراعية الثرية، مثل باجة والكاف وغار الدماء، تكريسا لاستراتيجية تصدير ثروات الشعوب المستعمرة إلى فرنسا، بعد تخصيص جزء منها للمستوطنين، وقد استقرت غالبيتهم الساحقة فى العاصمة تونس والمدن الساحلية.

وقد تعمق الخلل الهيكلى بين الجهات المناطقية بعد استقلال تونس عن فرنسا عام ١٩٥٦، رغم كل الموارد التى رصدتها الحكومات المتعاقبة خلال الخمسين عاما الماضية لفائدة الجهات الداخلية، ولبرامج "التنمية الجهوية المندمجة ومقاومة الفقر والبطالة فى المحافظات الأقل حظا".

وازداد التباين بين الجهات حدة، بعد تمركز الغالبية الساحقة من المؤسسات السياسية والإدارية والتجارية والاستثمارات السياحية فى المناطق الساحلية بحكم رهان المستثمرين منذ الستينيات فى القرن الماضى على السياحة الشاطئية. وتعمقت الهوة بعد أن تمركزت الغالبية الساحقة من الأقطاب الاقتصادية

(*) كاتب تونسى، رئيس منتدى ابن رشد المغاربى الأوروبى .

والمدن الصناعية فى المدن الساحلية، خاصة فى العاصمة تونس، و"عاصمة الجنوب "صفاقس (ثانى كبرى المدن التونسية المطلة على البحر)، ومدن "الساحل"، أى سوسة والمنستير والمهدية والقيروان التى ينتمى إليها الرئيسان السابقان: الحبيب بورقيبة، وزين العابدين بن على، وجل وزرائهما ومستشاريهما.

وأكدت اعترافات الرئيس التونسى المخلوع زين العابدين بن على ووزرائه خلال الأيام والأسابيع التى سبقت الثورة بخطورة الهوة بين الجهات والطبقات والفئات. كما أقرت بالخلل وبخطورة التحديات التنموية وثائق رسمية تونسية، بينها خطب زين العابدين بن على، ورئيس وزرائه فى حكومته، محمد الغنوشى، عند عرض موازنة الدولة لعام ٢٠١١ ، ووثيقة المخطط الخماسى للتنمية الاقتصادية (٢٠٠٩ - ٢٠١٤).

وبذلك،ساير الخطاب الرسمى (بعد فوات الأوان) تقييمات سابقة للمعارضة والنقابات، أكدتها الدراسات الجامعية المختصة عن خطورة ظاهرة اختلال التوازن بين الجهات وملفات البطالة والهجرة الداخلية و"النزوح" من المحافظات الداخلية الفقيرة إلى العاصمة ومدن صفاقس وبقية الشريط الساحلى.

وقد كشفت دراسة أعدتها منظمة رجال الأعمال التونسيين - الاتحاد التونسى للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية - أواسط عام ٢٠١٠ عن أن أكثر من ٥٢٪ من الشركات فى تونس توجد فى ٧ محافظات ساحلية، هى ولايات تونس الكبرى إضافة لسوسة ونابل و صفاقس. كما كشفت الدراسة نفسها عن أن ٣٢٪ من المؤسسات الاقتصادية التونسية توجد فى العاصمة، يليها فى الترتيب القطب الاقتصادى فى صفاقس ثم سوسة -المنستير المهدية - وقطب نابل- الحمامات. وقد استفادت هذه الأقطاب من موقعها الجغرافى فى الواجهة البحرية، و من كثير من الامتيازات التى منحتها لها الدولة.

وحسب الدراسة نفسها، فإن الـ ١٧ محافظة المتبقية لا تستقطب إلا أقل من نصف المؤسسات التونسية، مما يعنى أن نسب البطالة والفقر فيها أكبر بكثير من المعدلات الوطنية، رغم "رحيل" غالبية شبابها وكهولها نحو العاصمة وبقية قرى ومدن الشريط الساحلى وأحيائها الفقيرة.

وبسبب هذا العامل، لعبت تلك الأحياء دورا حاسما فى المظاهرات التى أطاحت بـ "بن على"، مثلما كان شبابها وقود جل الحركات الاحتجاجية التى شهدتها تونس خلال العقود الماضية، وبصفة خاصة خلال المواجهات الدامية بين القوات النظامية والعاطلين والعمال فى عامى ١٩٧٨ و١٩٨٤، ثم خلال المواجهات بين السلطات مع شباب الجامعات والمدارس والأحياء الشعبية بقيادة نشطاء من اليسار الاشتراكى والقومى، ثم من زعماء التيار الإسلامى الطلابية والنقابية والحزبية. وكانت تلك المواجهات قد تسببت فى العقدين الماضيين فى اعتقالات شملت عشرات الآلاف من الشباب التونسى، غالبيتهم من المنتمين إلى تيار الإسلام السياسى.

ومن بين ما زاد من تعقيد الأوضاع استفحال الهوة فى مستوى العيش بين سكان الأرياف والقرى والأحياء الشعبية للمدن الكبرى من جهة، والفئات والطبقات الاجتماعية المقيمة فى المدن الكبرى وأحيائها الراقية و"المحظوظة" من جهة أخرى.

وقد كشفت دراسة منظمة رجال الاعمال عن أن المقارنة بين مستوى العيش والرفاه بين الفئتين فى الأرياف والمدن تترك انطباعا يجسد الفارق الشاسع بين الحالتين، حيث يعيش أغلب سكان الأرياف والذين يمثلون ثلث السكان تقريبا حياة أقرب منها لحياة الكفاف، فى حين زحف مجتمع الاستهلاك بما له من إيجابيات وسلبيات كثيرة على قاطنى المدن.

ومما عقد معاناة سكان الأرياف والمناطق الداخلية -خاصة فى محافظات مثل القصرين والكاف وجندوبة ومدنين وتطاوين- أن مورد الرزق الرئيسى لغالبية العائلات كان "التجارة الموازية" مع ليبيا والجزائر والمغرب وتركيا والصين وأوروبا - بما فى ذلك تهريب المخدرات والكحول- وتحويلات أبنائهم الذين هاجروا إلى الشريط الساحلى والمدن الكبرى أو إلى أوروبا وبعض الدول العربية، إلى جانب النشاط الفلاحى وتربية الماشية، وهو قطاع هش ومهمش، لأنه لم يعد يشغل فى تونس كلها إلا نحو ١٥٪ من القوى العاملة، وقد عرف تراجعا كبيرا بسبب خيارات الحكومات المتعاقبة.

وقد تعقدت أوضاع المزارعين وسكان الأرياف والمناطق المعتمدة على الاقتصاد التقليدى جنوبى البلاد وغربها -مثل القصرين وتالة وسيدى بوزيد وبن قردان وقفصة والقيروان- بسبب قسوة الطبيعة، وزحف التصحر، وتعاقب سنوات الجفاف، فضلا عن الخسائر التى لحقت بالزراعة، بسبب رصد مزيد من الثروات المائية للقطاع السياحى الذى لا يوفر أكثر من ٦٪ من الناتج الداخلى الخام، ولا يشغل مباشرة أكثر من ٢٠٠ ألف عامل.

وإجمالا، أصبح دخل النشاط الزراعى فى المناطق الغربية والجنوبية للبلاد ضعيفا جدا، ولا يساير نفقات الحياة بعد استفحال معضلات التضخم والارتفاع المتزايد للأسعار ومتطلبات أعباء التعليم والصحة والنقل والسكن.

وكان من أبرز نتائج هذا الخلل تضخم نسبة الفقراء فى الأحياء الشعبية التى بنيت بطريقة فوضوية وتضخمت بسرعة حول المدن الكبرى، وكانت وقود ثورة ١٤ يناير الماضى، لا سيما بعد أن علم سكانها بالارتفاع السريع لعدد ضحايا التحركات الاجتماعية فى صفوف "أبناء العم" فى قبائل "ماجر" و"فراشيش" فى تالة، والقصرين وأولاد بوغانم و"الهمامة" فى سيدى بوزيد، و"التوازين" فى بن قردان، وتطاوين ومدنين و"الجلاص" فى القيروان.

لقد تطورت الأوضاع فى اتجاه مناقض تماما للخطاب الرسمى المتعلق "بالتوزان والعدالة بين الجهات والطبقات والتوزيع العادل للثروة ولجهود التنمية، من خلال المساواة فى الفرص"، فكانت الانتفاضة الشاملة التى تذكر بانتفاضات مماثلة فى القرن الماضى من أبرزها "ثورة على بن غذاهم عام ١٨٦٤"، احتجاجا على قرار السلطان مضاعفة الضرائب، وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية البائسة لمناطق الوسط والجنوب التونسيين. ولكن لئن أجهضت ثورة المهمشين فى ١٨٦٤، فإنها نجحت فى٢٠١١، بعد أن تداخلت الأسباب الموضوعية والهيكلية فى الأسباب الظرفية والمستجدات المحلية والدولية.

ثانيا- عوامل ظرفية فجرت الثورة :

إن الاحتجاجات الاجتماعية التى انطلقت فى ولاية سيدى بوزيد، ثم شملت جهات داخلية عديدة فى الجنوب والمناطق الغربية للبلاد -من بن قردان إلى الحوض المنجمى والشمال والوسط الغربيين- لم تتطور نوعيا إلى تمرد عنيف، ثم إلى ثورة سياسية، إلا

بعد أحداث القصرين وتالة يومى ٨ و٩ يناير ٢٠١١ (التى سقط فيها نحو ٥٠ شهيدا وعشرات الجرحى)، ثم المسيرات الشعبية التى بلغت أقصاها فى صفاقس وقابس والساحل والعاصمة فى الأيام الثلاثة التى سبقت فرار بن على مساء الجمعة ١٤ يناير. وفى هذا الإطار، تداخلت عوامل عدة فى نجاح الثورة، من أبرزها:

١- إحراق بوعزيزى لنفسه، إذ إن هذه الحادثة التى فعلها هذا الشاب فى سوق شعبية، احتجاجا على مضايقته ومنعه من ممارسة "التجارة الموازية" على "عربة خشبية" صغيرة لبيع الخضراوات، دفعت بالشباب التونسى إلى الخروج بمسيرات غضب. وكانت من أكثر المحطات حسما أحداث القصرين وتالة التى استعصى على قوات الأمن والجيش وضع حد لها، رغم سقوط عشرات الشهداء والجرحى، وارتفاع عدد الموقوفين.

وأسهم مئات الآلاف من التونسيات والتونسيين فى صنع الحدث فى مسيرات الأيام الثلاثة الأخيرة قبل سقوط بن على، خاصة يوم الجمعة ١٤ يناير. لكن لا ينبغى تناسى عامل تراكم النضالات من أجل الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وأن إسهامات الشعب فى صنع الحدث بدأت منذ سنوات من خلال سلسلة من التحركات الاحتجاجية، كان من أبرزها أحداث سبيطلة والحوض المنجمى قبل عامين، وأحداث بن قردان ومدنين خلال الصيف الماضى.

٢- الجهات النقابية والسياسية، إذ انضمت مبكرا إلى المتظاهرين والمحتجين فى الجهات المناطقية، ثم فى العاصمة. وقد برز فى هذا السياق رموز من النشطاء والكوادر فى اتحاد نقابات العمال (الاتحاد العام التونسى للشغل)، والحزب الديمقراطى التقدمى والتجديد. كما لعب التيار الإسلامى دورا مميزا فى محطات القصرين وجندوبة والكاف وسيدى بوزيد، رغم ما تعرض له من قمع خلال العقدين الماضيين، وبعض المجموعات اليسارية، مثل حزب العمال الشيوعى، والتكتل الوطنى الديمقراطى.

وأسهمت قيادات الأحزاب القانونية وغير القانونية فى دعم التحركات إعلاميا وسياسيا، فيما لعبت المواقع الاجتماعية مثل "فيس بوك" دورا حاسما فى توفير المادة الإعلامية للفضائيات ووسائل الإعلام التى واكبت الاحتجاجات ثم الثورة، وفى تسهيل التواصل بين المتظاهرين وشباب المدارس والجامعات.

٣- الأجهزة العسكرية والأمنية، حيث لعبت دورا حاسما فى حقن الدماء، ووقف الحريق، ومنع سقوط مزيد من الشهداء والجرحى. واتضح أن شخصيات عسكرية وأمنية قامت بدور مركزى فى دفع الأوضاع نحو الإطاحة بـ "بن على"، مثل العقيد عماد حطاب، نائب مدير عام الأمن الرئاسى سابقا، والجنرال رشيد عمار، قائد أركان الجيش الذى عينه بن على صباح الجمعة ١٤ يناير "منسقا عاما لقوات الأمن الوطنى فى وزارة الداخلية".

٤- شخصيات سياسية رسمية من داخل القصر، حيث دفعت بن على بطريق مباشر وغير مباشر نحو مغادرة البلاد، وعطلت تعليمات أصدرتها بعض الجهات الرسمية لمواصلة استخدام الرصاص ضد المتظاهرين. كما لعبت بعض تلك الشخصيات دورا محوريا فى ضمان سلامة بقية المسئولين السياسيين فى الدولة، بينهم محمد الغنوشى الوزير الأول السابق، وفؤاد المبزع رئيس مجلس النواب (ورئيس الجمهورية المؤقت حاليا)، وعبد الله القلال رئيس مجلس المستشارين، وهؤلاء الثلاثة هم من أعلنوا عبر التليفزيون عن "الشغور المؤقت" فى منصب رئاسة الجمهورية، وعن سد هذا الشغور وفق الفصل ٥٦ من الدستور.

٥- توظيف الفصل ٥٧ من الدستور لإنهاء حقبة بن على. فبعد مشاورات بين محمد الغنوشى وفؤاد المبزع وعدة شخصيات سياسية وقانونية، مثل رئيسى الحكومة السابقين، الهادى البكوش وحامد القروى، وخبراء كرافع بن عاشور، والصادق بلعيد، وعياض بن عاشور، وزهير المظفر، خلصت المشاورات إلى دفع الأوضاع نحو تطبيق الفصل ٥٧ من الدستور الذى يقر بأن "شغور منصب رئاسة الجمهورية نهائى"، بما يعنى تسلم رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع الرئاسة المؤقتة، واستئناف السيد محمد الغنوشى فى منصبه وزيرا أول، وحرمان بن على من فرصة العودة إلى تونس. وقد تحقق ذلك بفضل تعاون رئيس مجلس المستشارين السيد فتحى عبد الناظر، وبقية أعضاء المجلس مع الغنوشى والمبزع، فأعطوا شرعية للانتقال السلمى للسلطة.

٦- العائلات المتصارعة على المال والنفوذ، حيث لعبت دورا فى تكريس الفساد، وهو ما أثار حفيظة المجتمع. إذ إن احتداد صراعات المصالح بين تلك العائلات بلغ درجة استحال معها التعايش والتعاون، بل كثيرا ما تطورت العلاقات بين رموز من عائلات الطرابلسى وبن على والماطرى وشيبوب ولطيف ومليكة وحلفائها إلى صراعات علنية وشرسة على المال والمشاريع والنفوذ، مما أنهك بن على من الداخل، وفتك بمؤسسات الرئاسة والدولة مثل "السوس" الذى لا يبقى ولا يذر.

وتؤكد مصادر عديدة أن التوترات بين الأجنحة داخل العائلات المحسوبة على الرئيس السابق بلغت يومى ١٣ و١٤ يناير ٢٠١١ درجة، أصبح من الصعب معها على بن على التحكم فى مقود السفينة.

وقد نشرت الصحف التونسية سلسلة من الحوارات يوم الثورة مع رموز من تلك العائلات، ومع وزير الداخلية أحمد فريعة، أكدت عدة سيناريوهات، من بينها أن بن على كان ينوى اصطحاب عائلته المصغرة إلى السعودية، وتهريب عائلة زوجته فى طائرات أخرى، ثم يعود ليعلن عن إجراءات عديدة، من بينها التتبع القضائى ضد عدد من بينهم المتورطون فى الفساد. وهناك من تحدث عن سيناريو أسره بن على لمقربين منه، يتضمن تفكيرا جديا فى الطلاق من زوجته ليلى الطرابلسى، وإبعاد كل أفراد عائلتها سياسيا وماليا لإعادة الثقة والهدوء إلى الشارع التونسى.

فى كل الحالات، فقد أسهمت العائلات المقربة من بن على فى الإطاحة به من خلال دفع الأوضاع نحو التدهور، وشل عمل الحكومة ومؤسسات الدولة عبر تدخلاتها المتناقضة، وقوى الضغط المتضاربة المصالح والتوجهات التى سلطوها عليها.

وكان من بين أول مظاهر الإطاحة بـ "بن على" مساء الجمعة ١٤ يناير إسهام مسئولين وأعوان من مصالح الأمن والجيش وقوى فاعلة فى الإدارة والمجتمع فى اعتقال رموز من تلك العائلات ومطاردتها. وفى اليوم التالى، انطلقت سلسلة من الحملات وأعمال العنف التى استهدفت بعض رموز الثراء غير المشروع.

٧- العامل الخارجى، حيث أسهمت عدة عواصم عربية وغربية فى إضعاف النظام التونسى خلال الأعوام الماضية. كما تراكمت أخطاء الخارجية التونسية وأخطاء بن على مع بعض العواصم المؤثرة فى صنع القرار فى تونس، لا سيما باريس وواشنطن.

ومن أبرز تلك الأخطاء "تصعيد" بن على وحكومته اللهجة ضد واشنطن، بعد أن دعت الخارجية الأمريكية السفير التونسى فى الولايات المتحدة للفت نظره إلى خطورة ارتفاع عدد ضحايا الرصاص من بين المتظاهرين فى سيدى بوزيد والقصرين وتالة، ثم فى كامل البلاد.

ومن بين آخر الضغوطات التى مارستها الدول العظمى (التى يبدو أنها جميعا فوجئت بخبر هروب بن على وانهيار نظامه)، تلويح الأمين العام بان كى مون، صباح الجمعة ١٤ يناير ٢٠١١، بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولى خاص بتونس، وباستصدار المجلس قرارا يدين بن على ونظامه والتهديد بتوجيه اتهامات دولية إليه . ويبدو أن ذلك التهديد كان من بين العوامل التى أقنعت بن على بالرحيل (أو المغادرة "على أمل العودة")، خاصة أن وزير خارجيته كمال مرجان كان أبلغه قبل أيام بملاحظات وأفكار فرنسية أوروبية دقيقة، عقب زيارة "سرية" كلف بالقيام بها إلى باريس.

هذه العوامل وغيرها تداخلت مع عوامل هيكلية وظرفية تراكمت خلال العقدين الماضيين، واستفحلت خلال الاشهر الماضية، وكانت نتيجتها هى الإطاحة بـ"بن على"، وبدء مرحلة جديدة قاد الشوط الأول منها السيد محمد الغنوشى، وكلف السيد الباجى قائد السبسى بقيادة مرحلتها الجديدة بالتعاون مع فريق حكومى وأمنى، ستكون من أبرز أولوياته إعادة هيبة الدولة، وضمان حد أدنى من الأمن السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

ثالثا- مرحلة إعادة البناء :

إلا أن السؤال الشائك الذى فرض نفسه بعد سقوط بن هو: هل انهار نظامه الاستبدادى الذى انتهك الحريات العامة والخاصة وكرس الفساد؟، أم أن رئيس النظام سقط فقط، بينما ظلت مؤسسات الديكتاتورية والرشوة وسوء التصرف قائمة؟.

إن هذا التساؤل طرح نفسه بشدة، خاصة أن الحركة الاحتجاجية كانت دون قيادة موحدة ولا برنامج سياسى واقتصادى بديل واضح. وبعد أن تحققت مرحلة "الهدم"، أصبح التحدى الأكبر الذى يواجه الجميع هو: هل الطبقة السياسية الجديدة قادرة على البناء، وبلورة بدائل سياسية أم لا؟.

من خلال متابعة الخطاب الإعلامى والسياسى منذ ١٤ يناير، يتضح أن تونس ما بعد بن على تتميز بـ "التذبذب" و"التردد" بين عدة طروحات، من أبرزها:

١- احترام الدستور والتقيد ببنوده، مع العمل على تعديل الفصول التى تعتبر المعارضة وشخصيات حقوقية أنها وضعت على مقاس بن على. وحسب هذا السيناريو، تم تبرير عدم تنظيم انتخابات رئاسية بعد شهرين من الإطاحة بـ"بن على" (مثلما ينص على ذلك الفصل ٥٧ من الدستور الذى تسلم بموجبه فؤاد المبزع منصب الرئاسة) بالأوضاع الاستثنائية أمنيا وسياسيا التى يمر بها البلد.

وقد تم تبرير تأجيل موعد الانتخابات إلى ٢٤ يوليو ٢٠١١، ريثما تنتهى عملية تعديل القانون الانتخابى، ووضع لمسات تعديل الدستور. واعتمد هذا القرار على الفصل ٣٩ من الدستور، الذى يعتبر أنه لا يمكن تطبيق الفصول العادية فى الدستور (مثل الفصل ٥٧) بحالة "الطوارئ" والانفلات الأمنى.

ووفق ذلك، تم تكليف الوزير المخضرم ورئيس البرلمان عامى ١٩٨٩و١٩٩٠ الباجى قائد السبسى (٨٥ عاما) برئاسة حكومة انتقالية، بعد استقالة حكومة محمد الغنوشى يوم ٢٧ فبراير، أى بعد شهر ونصف شهر من سقوط بن على، وبعد سلسلة من الاستقالات بين وزراء ومسئولين سابقين فى حزب بن على.

وقد تعهد الباجى قائد السبسى ورئيس الجمهورية المؤقت باحترام القانون، وإعادة هيبة الدولة، وبالمضى فى مسار إصلاحى يتوج يوم ٢٤ يوليو ٢٠١١ بانتخاب مجلس وطنى تأسيسى يكون بمثابة البرلمان المؤقت الذى يعيد صياغة الدستور، ويشرف على تسيير شئون البلاد، وينتخب من بين أعضائه والقوى التى سيفرزها حكومة ورئيسا للدولة.

وقد كانت من بين أولى المبادرات السياسية لأنصار هذا التوجه العفو العام عن كل السجناء السياسيين الحاليين والسابقين، والاعتراف بأحزاب إسلامية ويسارية وليبيرالية محظورة، ثم الإعلان عن إصلاحات أخرى، من بينها إلغاء أمن الدولة.

٢- الانقلاب على الدستور، ودفع البلاد نحو سلسلة من الاعتصامات والإضرابات والتحركات الاحتجاجية والمطلبية بهدف الاستبعاد النهائى لكل رموز حزب التجمع الدستورى الديمقراطى الذى حكم تونس فى العقدين الماضيين، وعزل كل كوادر الدولة المنتمين إليه. وقد لقيت تلك التحركات شعبية كبيرة فى الأسابيع الأولى للثورة، ونجحت فى دفع كل الوزراء المنتمين إلى حزب بن على إلى الاستقالة، وتبعهم محمد الغنوشى رئيس الوزراء، ثم تم حل التجمع الدستورى بقرار قضائى.

إلا أن الزخم الذى دفع للاعتصامات المطلبية تراجع، بعد أن برزت مؤشرات اقتصادية وسياسية وأمنية سلبية عديدة، من بينها غلق كثير من المصانع والشركات، وركود القطاع السياحى والخدمات المرتبطة به، بما يعنى احتمال مضاعفة عدد العاطلين عن العمل من ٥٠٠ ألف إلى مليون فى ظرف أقل من نصف عام.

بيد أن أحزابا راديكالية عديدة، من بينها "مجلس حماية الثورة" بتنظيماتها الـ ٣٠، لا تزال تسعى إلى العودة إلى التصعيد السياسى والأمنى والاجتماعى، عبر سلسلة من التحركات الجديدة. ويتخوف البعض من أن يكون وراء "الراديكاليين" عدد من رموز النظام السابق والفئات المعنية بملفات الفساد المالى والسياسى التى تسعى إلى دفع البلاد نحو "الفوضى الخلاقة" لإجهاض الثورة، وربما لتبرير دور سياسى أكبر للمؤسسات العسكرية والأمنية.

٣- اعتماد "خريطة طريق" وفاقية بين النقابات والمعارضة السابقة التى عادت إلى الساحة -بمن فيهم الإسلاميون- ورموز التجمع الدستورى السابق الذى كان يضم نحو مليونى منخرط، والذين قد يشكلون حزبا أو أحزابا جديدة للدفاع عن "تيار الوسط". وحسب هذا السيناريو، يتم تبنى المطالب "الراديكالية" للنقابات وللثورة وللفصائل الإسلامية واليسارية، دون السقوط فى فخ "دفع البلاد نحو المجهول"، فى وقت تحتاج فيه أساسا إلى إصلاحات سياسية اقتصادية واجتماعية تؤدى إلى معالجة معضلات البطالة والخلل فى التوازن بين الجهات، أى الأسباب المباشرة التى أدت إلى استشهاد محمد البوعزيزى، ومئات من شباب تونس، فى ثورة شجعت جماهير عربية فى كل مكان على التفاؤل مجددا بالتغيير والإصلاح.

٢ "نهايــة الإهانــة" :
ثورة ٢٥ يناير ضد "النظام الهش" فى مصر

د. وحيد عبد المجيد *

يثير الانهيار السريع للنظام السياسى فى مصر، بعد ١٨ يوما فقط على نشوب ثورة شعبية لم يتوقعها أحد فى ذلك الوقت، أسئلة عن أزمة هذا النظام، وكيف تفاقمت تحت سطح، بدا الأمر فوقه وكأن هذا النظام قادر على الاستمرار إلى ما شاء الله.

كما يطرح النجاح المدهش الذى حققته الثورة فى إسقاط رأس النظام السياسى فى فترة قياسية أسئلة عن نموذج التغيير الذى أنتج هذه الثورة ، والقوى الاجتماعية التى أسهمت فى تحقيق هدفها الأول ، وإرغام رئيس الجمهورية على التنحى.

أما أسئلة ما بعد إسقاط رأس النظام السياسى، فهى ستبقى مفتوحة ، كما يحدث عادة فى "الثورات غير المكتملة"، التى لا تفرز قيادة تستطيع تولى السلطة بشكل مباشر.

أولا- أزمة هيكلية فى النظام :

تعايش النظام السياسى فى مصر لسنوات طويلة مع أزمة هيكلية حادة جعلته عاجزا عن مواجهة احتجاجات منظمة، إذا شاركت فيها بضع عشرات الآلاف فى بلد يزيد عدد سكانه على ثمانين مليونا. ومن أبرز ملامح هذه الأزمة:

١- هشاشة قاعدة النظام، إذ أظهرت الأزمة النظام أقرب إلى "هيكل عظمى بلا قاعدة ولا رأس"، حيث استهان النظام بهشاشة قاعدته الاجتماعية التى قامت على "زبائنية فجة" انعدم فيها الانتماء، وصار الولاء مرتبطا بمصالح مباشرة ومؤقتة فى الأغلب الأعم. وازدادت هشاشة هذه القاعدة بشكل مطرد، نتيجة الزواج الذى حدث بين أبرز أركان النظام ومجموعات من أصحاب المال والثروة فى العقد الأخير من عهده.

واقترن هذا الزواج بتعدد مراكز القوة داخل النظام، وظهور أنماط جديدة من التحالفات والصراعات بينها، فى الوقت الذى تقلص فيه دور رأس هذا النظام مع تقدم العمر، وتراجع الطاقة، وتناقص القدرة الجسدية والذهنية، فبدا نظاما بلا رأس ولا عقل يوجهه، وبدون قاعدة يستند عليها.

واستعاض النظام عن القاعدة الاجتماعية بجهاز أمن تغول وتغلغل فى أعماق المجتمع ، فبدا كما لو أنه قوة لا تقهر. ولم يقرأ أركان النظام دلالة الثورات الجديدة التى حدثت فى العقد الأول فى القرن العشرين فى بعض بلاد شرق أوروبا ووسط آسيا ، بدءا من صربيا عام ٢٠٠٠ ، وحتى قرغيزستان عام ٢٠٠٥ ، مرورا بأوكرانيا عام ٢٠٠٣ ، وجورجيا عام ٢٠٠٤ .

كان الجهاز الأمنى قويا فى هذه البلاد، بل طاغيا باطشا فى بعضها، لكنه انهار فى أيام، وأحيانا فى ساعات، بل بدا فى بعضها كما لو أنه تبخر.

٢- زواج التوريث والمال، إذ أسهم هذا المشروع الذي استهدف نقل السلطة إلى جمال مبارك، نجل الرئيس السابق، فى مفاقمة الأزمة الهيكلية للنظام، حيث اقتضى هذا المشروع إطلاق يد جهاز الأمن، الذى ثبت أنه كان أداة رئيسية فيه، وتوسيع نفوذه على نحو أدى إلى تراكم شحنات هائلة من الغضب الشعبى، الذى نتج عن عوامل، أهمها الظلم الذى مارسه هذا الجهاز قتلا وتعذيبا وإهانة لكرامة الناس، وإهدارا لآدميتهم.

كما اعتمد هذا المشروع على طبقة جديدة من رجال المال والثروة، تم صنع بعضهم، وتضخيم البعض الآخر بوسائل غير مشروعة، كان أهمها وأخطرها منحهم مساحات واسعة من الأرض، فى إطار "إقطاع عقارى"، تهون مفاسد الإقطاع الزراعى القديم مقارنة به.

وهكذا، فاقم مشروع التوريث أزمة النظام الهيكلية، منذ أن صنعت صورة جمال مبارك، كما لو أنه "الفارس" القادم على حصانه ليأخذ الحزب الوطنى فى طريق جديد تحت شعار "الفكر الجديد".

ويعرف كل صاحب عقل، ودون أن يكون مطلعا على أدبيات الأحزاب السياسية وتاريخها وتجاربها، أن عملية تطوير أى حزب تحدث من أسفل إلى أعلى، وتبدأ بالوحدات القاعدية. ولكن "مبارك الابن" لم يقم بأي عمل قاعدي من أي نوع، بل جلس فى القمة التى لم يعرف غيرها ، وأنشأ فى مساحة منها "الأمانة العامة للسياسات"، التى أضيفت إلى الهيكل التنظيمى الحزبى، وتفرعت

(*) مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

عنها لجان نوعية موازية لتلك التى كانت موجودة أصلا، ويوجد مثلها فى أى حزب سياسى كبير أو صغير.

وبدا المشهد، إذن، منذ البداية مرتبطا برغبة فى صناعة خليفة يرث السلطة، وليس بتطوير حزب أو تحديثه، بالرغم من أن تغييرا حدث فعلا فى شكل هذا الحزب الذى صار هو صانع الـ "نيولوك" فى نظام الحكم عام ٢٠٠٥ ، عندما أراد هذا النظام أن ينحنى أمام ما بدا أنها "عاصفة" يحملها المشروع الأمريكى لتغيير المنطقة بعد غزو العراق.

وبالرغم من أن شعار "الفكر الجديد" الذى طرحه مبارك الابن لدى إقامة "الأمانة العامة للسياسات" فى الحزب الوطنى أثار جدلا حول مغزاه، وأخذه غير قليل من المراقبين بشىء من الجدية فى البداية، فلم يمض سوى وقت قصير ، حتى تبين أن التوجه الاقتصادى الليبرالى الذى قام عليه هذا الفكر لم يكن إلا غطاء لتسويغ الزواج بين السلطة والثروة ، وما اقترن به من تغير فى أنماط التفاعلات داخل نظام الحكم.

وهكذا، أصبح "مبارك الابن" هو المحور الذى تدور حوله "أوليجاركية" جديدة نقلت ممارسات عملية نهب الموارد العامة إلى مرحلة أكثر تقدما، وفتحت أمامها آفاقا غير محدودة، خاصة فيما يتعلق بتخصيص أراضى الدولة فى صورة حديثة من صور "الإقطاع"، ولكن فى المجال العقارى.

٣-النهب المنظم ، حيث كان تشكيل حكومة أحمد نظيف الأولى فى يوليو ٢٠٠٤ بداية نقطة تحول، أخذت معالمها تكتمل مع توزير بعض "رجال المال والأعمال"، ووضع موارد الدولة بين أيديهم، بعد أن صاروا هم الرافعة الأساسية لمشروع التوريث. وأخذ هؤلاء الوزراء وآخرون فى قيادة الحزب الوطنى فى الترويج علنا لمشروع التوريث.

وبالرغم من أن الكثير من تفاصيل عملية بناء النواة الأساسية لمشروع التوريث سيظهر تباعا، فقد كان واضحا ، قبيل ثورة ٢٥ يناير، أن هذه النواة اعتمدت على ربط مصالح رجال مال وأعمال كبار ضالعين فى الفساد بمبارك الابن، إلى جانب تكبير مستثمرين آخرين ، عبر فتح منافذ جديدة للإفساد، ليكونوا قوة فاعلة فى مساندته.

وتركزت عملية تكبير مستثمرين وتضخيم ثرواتهم فى مجال العقارات، الذى صار أكبر موقع للنهب العام المنظم فى السنوات الأخيرة، فكانت أراضى الدولة هى المجال الأوسع نطاقا، خلال هذه السنوات، لخصخصة الثروات العامة وتحويلها إلى شركات خاصة اشترت مساحات شاسعة من هذه الأراضى بأبخس الأسعار.

فقد استخدم وزراء ومسئولون آخرون سلطاتهم فى تخصيص ملايين الأمتار لمستثمرين تربطهم بهم مصالح كبيرة. وفى بعض الحالات، كان البائع هو نفسه من اشترى. وشمل هذا النهب - على سبيل المثال - جزيرة سياحية مشهورة مساحتها ٢٣٨ فدانا كاملة (جزيرة آمون فى أسوان) التى تم اتهام رجل الأعمال وزير الإسكان السابق أحمد المغربى ببيعها لنفسه، باعتباره شريكا فى شركة "بالم هيلز" التى أرسيت المزايدة عليها بسعر بخس للغاية، هو ٨٠ جنيها للمتر.

وفى غضون سنوات ، تحولت "مجموعة طلعت مصطفى" مثلا من شركة مقاولات متوسطة إلى إحدى كبرى شركات النشاط العقارى، وباتت تستحوذ على مساحات شاسعة من الأراضى. وقل مثل ذلك، بأشكال مختلفة ودرجات متباينة، عن شركات أخرى كثيرة.

لقد كشف تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات، أرسل إلى النائب العام، عقب سقوط مبارك، عن أن نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون من الفدادين، التى كانت تحت ولاية تلك الهيئة، تم الاستيلاء عليها دون سند قانونى أو بالمخالفة للقانون. كما تم بيع بعضها بسعر بخس أضاع على الدولة نحو ٧٨ مليار جنيه، وفقا لهذا التقرير.

وهكذا، اقترن مشروع التوريث بظهور أشكال جديدة للنهب المنظم للموارد العامة على نحو أدى إلى تركيز الثروة، فى الوقت الذى اشتد فيه فرض النظام هيمنة كاملة على الساحة السياسية، اعتمادا على سطوة جهاز الأمن، وفى ظل ولاء وزير الداخلية حينئذ حبيب العادلى، ودعمه لهذا المشروع.

٤-إنهاء الحراك السطحى، ولأن النظام مأزوم هيكليا ، فقد عمد فى عامه الأخير إلى إنهاء الحراك السطحى الذى حدث عام ٢٠٠٥ فى قشرة على سطح الحياة السياسية، دون أن يمتد إلى المجتمع بتوسيع هامش حرية الإعلام، فى لحظة بلغت ثورة الاتصالات فيها مبلغا غير وجه الحياة على الكوكب الأرضى. وأدى ذلك إلى رفع سقف النقد السياسى، وتجاوزه الخطوط الحمراء السابقة. فلم يعد رأس الدولة بمنأى عنه، بخلاف ما كانت عليه الحال منذ بداية التعددية السياسية المقيدة فى مطلع النصف الثانى من عقد السبعينيات فى القرن الماضى.

واضطر نظام الحكم إلى تحمل هذا النقد فى لحظة أراد فيها الانحناء أمام ما اعتبره عاصفة ستمر. ولكن بعض أركانه كانوا قد عقدوا العزم على تغيير الظروف التى أتاحت بلوغ النقد السياسى هذا المبلغ، وخصوصا أولئك الذين قادوا مشروع التوريث. فهذا المستوى من النقد السياسى يمكن أن يضعف مشروعا غير شعبى، بل مكروها شعبيا، بطابعه.

ولذلك، فما إن تغيرت الحالة الدولية التى كانت مقلقة لهم، ومزعجة لنظام الحكم فى مجمله، حتى أخذوا فى إعادة ترتيب الأوضاع، وشرعوا ليس فقط فى إطفاء نقطة الضوء التى لاحت من خلال توسع نطاق النقد السياسى ورفع سقفه، ولكن فى إظلام الساحة السياسية إلى أقصى حد ممكن.

وشملت الضربات المتلاحقة، التى سددها أركان نظام الحكم، الساحة السياسية والإعلامية كلها، سعيا إلى إعادة تشكيل المشهد من خلال انتخابات مجلس الشورى، ثم مجلس الشعب، استعدادا للانتخابات الرئاسية التى تبين فور نشوب الثورة أن مشروع التوريث كان معدا للتنفيذ فيها.

وتلقى "الإخوان المسلمون" القسط الأكبر من هذه الضربات التى كانت تقويهم بأكثر مما تضعفهم، فضلا عن أنها أتاحت لهم تقديم أنفسهم باعتبارهم من يقمعون بسبب دفاعهم عن حقوق الناس ومصالحهم، كما أن الضربات التى سددت إليهم لم تؤثر فى حضورهم المجتمعى، لأن المصدر الرئيسى لقوتهم يكمن فى دورهم كحركة اجتماعية قاعدية تتغلغل فى المجتمع. فقد ازدادت حاجة الفئات الدنيا وجزء كبير من الشرائح الوسطى إلى العون والرعاية والمساندة فى العقدين الأخيرين، فى غياب سياسة اجتماعية رسمية تتوجه إلى هذه الفئات والشرائح التى أنهكها الإفقار، وتخلى الدولة عن دورها فى رعايتها.

فقد تغلغل تيار "الإخوان" فى المجتمع، ولم يكن نشاطه السياسى إلا جزءا من رأس جبل الجليد الظاهر. أما الجبل نفسه، فقد تكون عبر تراكم العمل فى مجال الخدمة الاجتماعية المقترنة بالدعوة الدينية، ولكن "الإخوان" لم يكونوا وحدهم. فقد استهدفت

الإجراءات الأمنية السياسية التى تسارعت خلال عام ٢٠١٠ محاصرة العمل العام فى مجمله بأشكال ودرجات مختلفة، سعيا إلى استعادة السيطرة الكاملة، عبر انتخابات مجلسى الشورى والشعب فى منتصف العام وآخره.

كان الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات قد ألغى عبر تعديل المادة ٨٨ فى الدستور، ضمن التعديلات التى تم تمريرها عام ٢٠٠٧ .

وكان التوسع الذى حدث فى هامش حرية الإعلام، وبلغ ذروة غير مسبوقة ضمن "الحراك" الذى حدث عام ٢٠٠٥ ، واقترن بفتح ثورة الاتصالات آفاقا لا حدود لها، قد أصبح عبئا على نظام يصنع القرار فيه تحالف السلطة والثروة، الذى صار الإظلام ضروريا لإكمال خطته.

لذلك، اتخذت إجراءات لمحاصرة وسائل الإعلام وإضعاف قدرتها على تغطية الانتخابات، وما يقترن بها من سياسات. وشملت هذه الإجراءات إسكات صحيفة "الدستور" الأعلى صوتا على الإطلاق بطريقة جديدة مبتكرة، عبر توريط رجال أعمال معارضين فى شرائها، وغلق قنوات فضائية دينية سلفية، تحسبا لاحتمال استفادة بعض مرشحى "الإخوان المسلمين" منها، قياسا على سابقة استخدام عدد منهم جمعيات دينية سلفية فى دعايتهم الانتخابية عام ٢٠٠٥ .

وبالنظر إلى ارتفاع التكلفة السياسية لغلق القنوات الفضائية الخاصة المملوكة لرجال أعمال مصريين، فقد لجأت السلطة الإعلامية الأمنية إلى محاصرتها، عبر توجيه إنذارات رسمية لعدد منها، وتهديد أصحاب بعضها وتخويفهم، وإصدار وثيقة تعليمات بشأن كيفية التعامل مع العملية الانتخابية. فضلا عن تعقيد إجراءات البث المباشر، وفرض رقابة على الرسائل القصيرة التى ترسل من خلال أجهزة الهاتف المحمول.

وبالرغم من رسائل الود التى تلقتها أحزاب المعارضة المشروعة، وبصفة خاصة أحزاب الوفد والتجمع والناصرى على نحو أدى إلى توقعات بوجود صفقات انتخابية معها، فقد وصلت غطرسة تحالف السلطة والثروة إلى حد العصف بهذه الأحزاب فى انتخابات مجلس الشعب وإهانتها، ووضع قادتها فى حرج بالغ.

لقد تصرف نظام الرئيس السابق حسنى مبارك فى هذه الانتخابات، كما لو أنه فيل فى محل خزف يضرب هنا ويكسر هناك، ولكنه لا يرى ما يحدث خارج هذا المحل، حيث كان الغضب يتراكم منذرا بانفجار اكتملت مقوماته كلها. وبات المشهد كله بانتظار شرارة أطلقها شباب لم تنجب مصر مثلهم منذ عدة أجيال، ولم تتح لمن سبقوهم الأدوات التى وفرتها لهم ثورة الاتصالات الهائلة، فكان يوم الغضب الذى دعوا إليه (٢٥ يناير ٢٠١١) هو الشرارة التى فجرت ثورة جرفت نظام حكم، وقدمت نموذجا جديدا فى التعبير.

ثانيا- نموذج التغيير فى ثورة مصر:

عندما بدأ دور حركات التغيير، التي يطلق عليها أيضا الحركات الاحتجاجية، يزداد فى مصر منذ عام ٢٠٠٥، استهان كثير من السياسيين والمراقبين بها، حيث وصف رئيس أحد الأحزاب السياسية المشروعة أعضاء هذه الحركات بأنهم "شوية عيال".

كان ذلك عندما دعا بعضهم إلى إضراب عام فى السادس من أبريل ٢٠٠٦، وأسسوا حركة اتخذت من ذلك اليوم اسما لها. وبالرغم من أن تلك الدعوة كانت قفزا على الواقع في حينها، فقد أسهمت فى توفير الأجواء التى خلقت نموذجا جديدا للتغيير فى مصر، بعد أقل من خمسة أعوام.

وقد شهدت تلك الفترة تنامى حركات احتجاجية شتى يعتمد معظمها على الشباب، بالرغم من أن بدايتها كانت تقليدية على أيدى سياسيين كانت لهم تجاربهم فى أحزاب وحركات سياسية ومنظمات مدنية فى الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"، التى أعلنت في نهاية عام ٢٠٠٤، وكانت بداية لنمط جديد فى العمل العام فى مصر، يختلف عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى فى شكله وطابعه واتجاهه. لقد برز نمط الاحتجاج المنظم على الأوضاع القائمة، والعمل من أجل التغيير الديمقراطى، من خلال البيانات والمطبوعات والمؤتمرات، ثم عبر المظاهرات والوقفات الاحتجاجية التي لجأت إليها "كفاية" منذ تأسيسها فى آخر عام ٢٠٠٤، تحت شعار "لا للتمديد.. لا للتوريث".

ولكن هذه الحركة تراجع دورها تدريجيا منذ عام ٢٠٠٦، بسبب الصراعات الداخلية فيها، إذ عانت الأمراض نفسها التى تفشت فى الساحة السياسية المصرية، ولذلك كانت الحركة التى اقترنت بالدعوة إلى إضراب ٦ أبريل هى التى أحدثت التراكم الذى خلق نموذج التغيير فى مصر.

فبالرغم من فشل الدعوة إلى ذلك الإضراب، فقد حققت الحركة التي أسسها الداعون إليه نجاحا تدريجيا عبر دورها فى استثمار "الإنترنت" فى خلق شبكة انضم إليها عدد متزايد من الشباب الذين وجدوا وسيلة فاعلة للتواصل، ولم ينتموا إلى أى تيار سياسى.

وشهدت السنوات الأربع الأخيرة تأسيس عدد من الحركات التى جمع بينها طابعها التغييرى، واعتمادها على شبكة "الإنترنت"، وبراعة أعضائها فى امتلاك تقنيات التواصل عبرها.

ويعرف من تابعوا الدعوة إلى مظاهرة ٢٥ يناير بدقة وعن قرب أن هذه الحركات هى التى أطلقتها وخططت لها، وأن نشطاءها هم الذين قادوها، وانضم إليهم شباب من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية فى ذلك اليوم الذى انتهى باستخدام القوة ضد المتظاهرين، وتفريق أكثر من عشرين آلفا اعتصموا فى ميدان التحرير بعنف شديد.

وبالرغم من أن الحديث عن حركات التغيير الشبابية لم ينقطع منذ ٢٥ يناير ٢٠١١، فلا تزال هذه الحركات غير معروفة جيدا، وكأنها أشباح تلوح من بعيد، بالرغم من أن أعضاءها انتقلوا من فضاء "الإنترنت" إلى أرض الواقع.

فإلى جانب حركة ٦ أبريل، هناك مجموعة "خالد سعيد" التى بدأت كصفحة على "الفيس بوك" أسسها وائل غنيم، وحركة الإصلاح المصري ، وحركة شباب العمال التى جمعت عددا كبيرا من شباب الحركات العمالية التي ظهرت فى الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، فضلا عن حركات قامت بدور رئيسى فى محاولة تأطير ثورة ٢٥ يناير، ومنها - على سبيل المثال لا الحصر- حركة شباب من أجل العدالة والحرية، وحملة دعم البرادعى، وحملة طرق الأبواب، وحركة شباب مصر، وغيرها.

وهكذا، كان الشباب هم صانعى نموذج التغيير الذى أنتج ثورة شاركت فيها عدة ملايين من مختلف الفئات الاجتماعية، جمعهم إصرار على التخلص ليس فقط من الاستبداد والقهر، ولكن أيضا من الظلم والمهانة. وهذا نموذج صنعه شباب لم تؤثر الكتب الماركسية فى فكرهم، ولم تشكل الدروس الدينية والشعارات الإسلامية وعيهم. أطلقوا ثورة بدأت عبر "الفيس بوك"، وانتقلت إلى الأرض.

ولذلك، بدت المظاهرات التى بدأت في ٢٥ يناير ٢٠١١، وانطلقت

معها الثورة، غير مسبوقة ليس فقط في حجمها، ولكن أيضا في نوع المتظاهرين وشعاراتهم وطرقهم في الحشد والتنظيم، والتعامل مع قوات الأمن.

كان المشاركون في المظاهرات في السنوات السابقة يعدون بالمئات في معظم الأحيان، وبآلاف قليلة في بعضها. لم تعرف مصر، منذ انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، مظاهرات واسعة للاحتجاج على سياسات داخلية، إلا بدءا من ٢٥ يناير ٢٠١١.

وكان الاعتقاد السائد هو أن "الإخوان المسلمين" وحدهم يستطيعون ذلك، وأن أية حركة شعبية كبيرة لا يمكن إلا أن تكون من صنعهم. غير أن شباب ٢٥ يناير دحضوا هذا الاعتقاد، وأطلقوا ثورة اجتذبت معظم شرائح المجتمع وفئاته، خاصة أبناء الفئات الوسطى، ومعهم فقراء وأثرياء، ومسلمون ومسيحيون، وسافرات ومحجبات، وقليل من المنتقبات وعمال، وطلاب، وأزهريون، وقسس، وفنانون، وغيرهم.

ملايين خرجت إلى الشوارع والميادين جمعتهم أهداف مشتركة، والتحموا وتوحدوا دون أن يفقدوا تنوعهم واختلافهم وتمايزهم في ثورة وضعها تمسكها الصارم بالحد الأقصى لأهدافها في مصاف الثورات الجذرية (الراديكالية)، من دون أن يفقدها ذلك محتواها الديمقراطي، وطابعها السلمي، اللذين بلغ الإصرار عليهما أعلى مبلغ. وهذه، كذلك، ثورة لعبت الفتيات فيها دور البطولة، جنبا إلى جنب مع شبابها.

ثورة تنطوي على نموذج مميز للتعبير على هذا النحو، لابد أن يكون لها إبداعها الذي يعبر عن طابعها من خلال شعاراتها ولافتاتها وهتافاتها، التي خلت تماما من لغة خشبية سادت لفترة طويلة، فشارك كل من يرغب أو يستطيع في صوغ الشعارات وصنع اللافتات على نحو أطلق طاقات إبداعية متنوعة. وأدى ذلك إلى نوع من التوافق التلقائي على عدد من الشعارات التي تصدرت الثورة، حتى إعلان أن حسني مبارك تخلى عن منصب رئاسة الجمهورية.

كان للشعار الافتتاحي في يوم ٢٥ يناير (عيش، حرية، كرامة إنسانية)، ثم شعار (إيد واحدة) دور مهم منذ البداية في تحييد الخلافات السياسية والفكرية. وظل الشعار التونسي الأصل (الشعب يريد إسقاط النظام) ثانويا في ذلك اليوم. ولكن الوحشية التي استخدمتها قوات الأمن في تفريق المعتصمين في "ميدان التحرير" فجر ٢٦ يناير ٢٠١١ جعلته شعارا أساسيا، اعتمد بعد يومين في "جمعة الغضب"، وصار معبرا عن الهدف الرئيسي للثورة، واقترن به شعار (ارحل) الذي كتب باللغة العربية بطرق مختلفة، وبلغات أجنبية مختلفة.

وعندما طلب من المعتصمين في "ميدان التحرير"، وميادين عدة في مدن مصرية أخرى، أبرزها: ميدان الأربعين في السويس، وميدان المنشية في الإسكندرية، المغادرة، ظهر شعار (مش هانمشي .. هو يمشي).

وأبدع الثوار الديمقراطيون في صوغ الشعارات التي تناشد الجيش المحافظة على حياده، وتعبر عن أمل في وقوفه معهم، عندما نزلت قواته إلى الشارع. ومن هذه الشعارات، على سبيل المثال: (الجيش والشعب إيد واحدة)، و(الشرطة قتلت فينا.. وجيش مصر حامينا)، و(الجيش المصري جيشنا.. ومبارك مش رئيسنا)، و(يامشير.. يامشير.. احنا ولادك في التحرير).

ثالثا- مستقبل الثورة والنظام السياسي الجديد:

نجحت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في إسقاط رأس النظام السياسي، ولكنها لم تكن مهيأة لبناء نظامها السياسي البديل بشكل فوري، فتولى الجيش السلطة بدعم منها، واضطلع المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد مؤقتا في مرحلة انتقالية.

ولذلك، يتداخل السؤال عن طابع النظام السياسي الجديد مع السؤال عن مستقبل الثورة التي لم يمض على نجاحها في إسقاط رأس النظام أيام، حتى تبين أن الأخطار التي تواجهها ليست هينة. وفضلا عن الثورة المضادة لها، واجهت الثورة خطر الانقسام السريع بين القوى التي شاركت فيها، وما كان لها أن تنجح بدون تضامنها وتلاحمها.

وأظهر الخلاف الذي حدث بين هذه القوى على التعديلات الدستورية، التي طرحت لاستفتاء عام في ١٩ مارس ٢٠١١، أن توحدها خلال أيام الثورة وعملها المشترك لم يوفرا لها أي مقدار من المناعة ضد الانقسام الذي بلغ حد التراشق والاتهامات المتبادلة. ويمتد هذا الانقسام إلى مقومات النظام السياسي الجديد، وفي مقدمتها بعض أسس الدستور، وخصوصا قضية العلاقة بين الدين والدولة التي بدأت تخلق صدعا في صفوف قوى الثورة بسرعة شديدة.

وربما يكون هذا الانقسام هو الخطر الأكبر الذي يتوقف مستقبل الثورة، وبالتالي إمكانات بناء نظام سياسي جديد، على قدرتها على مواجهته، واستيعاب دروس ثورات أخرى ضمن الموجة التي بدأت في العقد الماضي، وخصوصا الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام ٢٠٠٤.

وفي هذه الثورة، التي تجمعها والثورة المصرية قواسم قليلة، ولكنها مهمة، دروس غنية. ولعل أهم هذه الدروس أن سرعة انقسام قوى الثورة وعجزها عن المحافظة على حد أدنى من التفاهم لبعض الوقت يمكنان القوى المضادة لها من إحباطها.

فقد انقسمت قوى الثورة البرتقالية، فور نجاحها الأول الذي لم يكن كاملا، ولم تكن المعضلة في الانقسام في حد ذاته، بل في العجز عن الحوار، واستسهال الاتهامات المتبادلة التي دمرت ما كان بين قوى الثورة من تفاهم مكنها من تحويل ميدان الاستقلال في كييف إلى ما بدا أنه ساحة لحرية لن تنضب. وهذا هو ما يحدث مثله في مصر، منذ أن اشتد الخلاف على التعديل الدستوري، الذي أجرى في ١٩ مارس ٢٠١١ بعد خمسة أسابيع فقط على إنهاء حكم مبارك.

وفضلا عن الصراعات الصغيرة التي تشتد في غياب المناعة اللازمة لمقاومتها، في لحظة انتصار تغرى الصغار بأن يتخاطفوا الثمار، كان الانقسام السياسي والفكري بين قوى الثورة البرتقالية كبيرا. ولكنه لم يكن أكبر من أن يمكن حله عبر حوار جاد، في حال توافر مقوماته. كانت قوى الثورة خليطا من ليبراليين، واشتراكيين متنوعي المشارب، فضلا عن شعبويين يعنيهم قبل كل شيء أن يكونوا في المقدمة بخطابهم الحماسي، وسعيهم لتملق الجماهير، على نحو وضعهم في صدام مع من يرون أن الإصلاح الجاد يتطلب اتخاذ قرارات قد لا تكون شعبية، ولكنها ضرورية للإقلاع والتقدم.

وفي مصر مثل هؤلاء جميعهم، مضافا إليهم إسلاميين التقوا جميعهم في فعاليات الثورة، وجعلوا ميدان التحرير اسما على مسمى، قبل أن يدب الانقسام في صفوفهم، وتتطاير الاتهامات المتبادلة بينهم. فهل تستطيع قوى ثورة ٢٥ يناير أن تضع حدا لهذا الانقسام على نحو يمكنها من اجتياز المرحلة الانتقالية، والخروج منها بنظام سياسي ديمقراطي حر، يتوق إليه المصريون؟ السؤال مطروح، والإجابة في رحم المرحلة الانتقالية.

٣ "التصدع الداخلى": مأزق "مبادرات الرئيس" فى مواجهة الثورة اليمنية

د. حسن أبو طالب *

فى الخامس عشر من يناير ٢٠١١، بدأت أولى خطوات ثورة الشعب اليمنى من أجل التغيير الشامل لنظام الحكم، متأثرة بذلك مما جرى فى كل من تونس ومصر. إذ بدأ ناشطون يمنيون الدعوة إلى الاعتصام والمسيرات الحاشدة للمطالبة برحيل النظام، والتنديد بالفساد المستشرى فى البلاد، وبسطوة أسرة الرئيس على عبد الله صالح على مفاصل أساسية فى الأمن والاقتصاد، فضلا عن رفض غلاء المعيشة وانسداد الأفق السياسى.

كان طلاب جامعتى صنعاء وعدن من أولى الفئات التى تنادت للمشاركة فى المظاهرات، وكانت الناشطة اليمنية توكل كرمان التى دعت للقيام بالمظاهرات، مستخدمة فى ذلك موقعا إليكترونيا لهذا الغرض، قد جرى اعتقالها، مما ألهب حماس المتظاهرين الذين توجهوا إلى مقرات أمنية عدة للمطالبة بالإفراج عنها، فاضطرت السلطات الأمنية للإفراج عنها فى يوم ٢٤ يناير ٢٠١١ بعد ثلاثة أيام من اعتقالها.

ولم يمر سوى ساعات قليلة من الخروج إلى النور، وإذا بها تتوجه إلى الحشد الطلابى أمام جامعة صنعاء لتشارك أقرانها من الرجال والنساء، فيما عرف بساحة التغيير التى أصبحت مكانا دائما للاعتصام لاحقا، ومركز المواجهة بين قوات الأمن والمتظاهرين المنادين بالتغيير ورحيل الرئيس. إن السطور القادمة تحاول فهم السياق الذى جرت فيها الاحتجاجات اليمنية المتصاعدة ومطالبها، فضلا عن روافد الغضب الذى انتشر فى البلاد، ونمط تعامل النظام معه.

أولا - سياق التغيير ومطالبه :

مطالب التغيير، ورحيل النظام، والدور الرائد لناشطين سياسيين وحقوقيين فى الدعوة إلى النزول إلى الشارع، وممارسة ضغوط شعبية على النظام .. تكاد تماثل ما جرى فى مصر وتونس من حيث الصيرورة والدوافع. فحين يصمد جمع من الناس، فى البداية غالبا بعيدا عن الأحزاب والرموز المعروفة، أمام آلة القمع الأمنية الحكومية، يصبح من اليسير على باقى فئات المجتمع خلع أردية الخوف والتردد، لكى تنضم إلى بؤرة الثورة والتغيير، ومن ثم تتبلور معالم المواجهة بين شعب يطالب بحقه فى نظام يعكس طموحه وحقوقه المشروعة، وبين نخبة حاكمة كثيرا ما تصورت أنها قادرة على الالتفاف على تلك المطالب المشروعة بالمبادرات الوهمية والوعود غير القابلة للتحقيق، والضغوط الأمنية متعددة الأنواع والأشكال. كما تتبلور أيضا معالم التضحيات الشعبية وآفاق الانتصار، مهما يمر من وقت وزمن.

لقد بدا تأثر ثورة الشعب اليمنى بما جرى فى تونس ومصر فى أكثر من مظهر، أبرزها أولا : استنساخ الشعارات نفسها، من قبيل "الشعب يريد إسقاط النظام"، و"الشعب يريد تغيير الرئيس"، و"لا للتمديد ولا للتوريث"، و"ارحل"، و"هو يمشى ولن نمشى".

ثانيا : استنساخ الآليات من حيث توظيف الإنترنت والمواقع الاجتماعية، والرسائل النصية، والبريد الإليكترونى فى الدعوة إلى التظاهرات المليونية، والحشد الشعبى وراء المطالب الثورية فى أكثر من محافظة فى آن واحد، ووصف أيام الجمع وما فيها من وقفات احتجاجية بأسماء معينة تعكس طبيعة لحظة المواجهة، من قبيل "جمعة الغضب"، و"جمعة الانطلاق" و"يوم التحدى"، وهكذا.

ثالثا: من حيث تقسيم العمل فى مواقع الاعتصام، بين مجموعات تخصص للأمن والدعاية والمعيشة وأماكن العلاج الميدانية، وذلك فى صورة حية تجسد حالة النفاذية وانسياب التأثيرات، والخبرات الجمعية بين الشعوب العربية بعضها بعضا.

ولعل أكثر ملامح التشابه بين ما جرى فى اليمن ومصر تحديدا هو أن الأحزاب المعارضة لم تشارك فى بداية الخروج إلى الشارع، حيث اقتصر الأمر على الطلاب والشباب والناشطين الحقوقيين. وما إن تبلورت الأمور وكونها حالة ثورية شعبية عامة، حتى أخذت الأحزاب فى الانضمام إلى تلك الحالة.

(*) مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مدير معهد الأهرام الإقليمى للصحافة.

مكتسبات، وتطبيقا لمخططات تستهدف إغراق المنطقة فى الفوضى.

أما على الأرض ، فقد تطورت المواجهات فى صنعاء بين المتظاهرين ومناصرى الحزب الحاكم وقوى الأمن التى استخدمت غازات مسيلة للدموع غير صالحة، وأدت إلى حالات تشنج واختناق، وفقا لبيانات الأطباء العاملين فى المراكز الطبية الميدانية. واستمر الوضع المتوتر بين شد وجذب، إلى أن تم انسحاب المجموعات المسلحة من الساحات المحيطة بجامعة صنعاء، مما فتح المجال أمام المتظاهرين للاعتصام، ونصب خيام، وتشكيل لجان الخدمات والتبرعات والأمن الذاتى.

وكان من نتيجة الإفراط فى استخدام القوة واستخدام غازات مسيلة للدموع، تصيب المتظاهرين بتشنجات عصبية غير مألوفة، ووقوع العديد من القتلى، أن استقال العديد من نواب البرلمان من عضوية الحزب الحاكم، والمئات من القيادات المحلية وأعضاء المجالس المحلية فى أكثر من محافظة، كما توافدت جماعات مهنية عديدة إلى ساحة التغيير بصنعاء لمشاركة الشباب اعتصامهم، حتى تتحقق مطالب الشعب اليمنى، كما انضم بعض قادة القبائل (حاشد، بكيل) وجنرالات بالجيش إلى المحتجين.

وبذلك، تطورت الحالة الثورية لتصبح أكثر شمولا واتساعا وصمودا فى مواجهة الأجهزة الأمنية ومناصرى الحزب الحاكم المسلحين من جانب، ومحفزا للانقسام القبلى من جانب آخر. وحتى نهاية شهر فبراير ٢٠١١، كانت هناك خمس ساحات اعتصام كبرى، هى التغيير فى صنعاء، وساحة الحرية فى تعز، وحديقة الشعب فى الحديدة ، وساحتان فى عدن هما كريتر والمنصورة، والحرية فى إب.

وفى ظل هذه الحالة من التوتر العام فى البلاد، طرح الرئيس على صالح مبادرة ثانية، أثناء اجتماع مع عدد من رجال الدين فى جمعية علماء اليمن(٢٨ / ٢ / ٢٠١١) تضمنت ثمانى نقاط، هى سحب قانون الانتخابات والاستفتاء وإعادته إلى مجلس النواب لإقراره بالتوافق، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بالتوافق، وإحالة الفاسدين إلى القضاء وسرعة البت فى قضايا الفساد المنظورة أمام القضاء، وإطلاق سراح المساجين الذين لم تثبت إدانتهم، واختيار خمسة قضاة للفصل بين أطراف النزاع السياسى، وإيقاف الحملات الإعلامية، ومتابعة الحوار الوطنى، وإيقاف المظاهرات والفوضى وأعمال التخريب.

غير أن أحزاب اللقاء المشترك، وتحت ضغط الرأى العام، رفضت المبادرة، واعتبرت أن فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية ليست أمرا مجديا، وليست سوى مسكنات فات أوانها. كما نفى اللقاء المشترك كل التسريبات التى أعلنت عن موافقته على مبادرة من خمس نقاط تم التوصل إليها بواسطة لجنة من علماء الدين، وتضمنت فترة زمنية محدودة لبقاء الرئيس فى السلطة، على أن تتم بعض إجراءات وخطوات إصلاحية بالتوافق مع المعارضة. واعتبر اللقاء المشترك أن الرد على هذه التسريبات سيكون فى ساحات التغيير والحرية التى تطالب بإسقاط النظام.

فى الوقت نفسه، استمرت أعمال العنف والبلطجة ضد المتظاهرين والمعتصمين فى ساحات الاعتصام فى كبريات المدن اليمنية، بينما ظلت الرئاسة اليمنية على إصرارها بأن الرئيس لن يتخلى عن الحكم، إلا مع انتهاء ولايته فى عام ٢٠١٣، داعية إلى اصطفاف القوى الوطنية للحفاظ على الأمن والاستقرار والشرعية الدستورية. وظهرت دعوات مستقلة لتشكيل فريق قانونى لمباشرة دعاوى قضائية دولية لملاحقة مرتكبى جرائم القتل بحق المتظاهرين سلميا.

خامسا - سيناريوهان.. الرحيل أو الحرب :

وفى محاولة للخروج من المأزق الذى وصلت إليه البلاد، أعلن الرئيس على صالح، وبدون تمهيد، مبادرة أكثر شمولا (١٠ / ٣ / ٢٠١١) أمام مؤتمر سمى المؤتمر الوطنى العام، وشارك فيه ممثلون من كل المحافظات اليمنية، وتنص على المبادئ التالية:

١ - تشكل لجنة من مجلسى النواب والشورى والفعاليات الوطنية لإعداد دستور جديد يقوم بالفصل بين السلطات، بحيث يستفتى عليه فى نهاية هذا العام ٢٠١١ .

٢ - الانتقال إلى النظام البرلمانى، بحيث تنتقل كافة الصلاحيات التنفيذية إلى الحكومة المنتخبة.

وحدد لذلك الآليات التالية: تطوير نظام الحكم المحلى كامل الصلاحيات على أساس اللا مركزية المالية والإدارية، وإنشاء الأقاليم اليمنية على ضوء المعايير الجغرافية والاقتصادية، وتشكل حكومة وفاق وطنى تقوم بالإعداد لقانون جديد للانتخابات، بما فى ذلك القائمة النسبية.

ودعا الرئيس اليمنى "إلى التئام مجلس النواب من السلطة والمعارضة لإعداد قانون الانتخابات والاستفتاء وإقراره، وتسجيل اللجنة العليا للانتخابات، والاستفتاء. غير أنه توقع ألا تلقى هذه المبادرة الاستجابة المناسبة من قبل أحزاب المعارضة، وهو ما حدث بالفعل.

وفى مبادرة أخرى تحت ضغوط اتساع الثورة اليمنية، وانشقاق بدا واضحا فى بعض قيادات الجيش، أبدى الرئيس اليمنى على عبدالله صالح استعداده لترك السلطة فى بداية ٢٠١٢، وذلك بعد تنظيم انتخابات برلمانية بنهاية ٢٠١١ ، على أن يتم انتخاب الرئيس المقبل من قبل البرلمان الجديد فى بداية العام الجديد.

إلا أن الناطق باسم تكتل المشترك للمعارضة اليمنية رد على المبادرة قائلا: "إذا كان الرئيس صادقا فى قوله بأنه سيسلم السلطة لمن يثق بهم، فسنرى وسنعطيه فرصة ٢٤ ساعة ليثبت أنه صادق".

بيد أن فجوة عدم الثقة تجعل الرد الإيجابى على هذه المبادرة غير ممكنة، لاسيما وأن الاستعدادات الأمنية والعسكرية لإنهاء الاعتصامات فى صنعاء وباقى المدن اليمنية كانت ظاهرة للعيان. ومع حدوث عمليات القتل للمتظاهرين فى ١٨ مارس ٢٠١١، ثم إعلان حالة الطوارئ، وإقالة الحكومة، بدت الأمور وقد دخلت نفقا طويلا لا ضوء فيه على الإطلاق.

فالثورة سوف تستمر والغضب الشعبى الممزوج بدوافع وطنية وثأرات قبلية باتت هى الغالبة. ولم يعد أمام اليمن سوى أحد أمرين، إما الانزلاق إلى حرب أهلية، ولو محدودة، فى عدد كبير من المحافظات، يصاحبها انقسام فى الجيش، وإما إعلان ترتيبات لرحيل الرئيس. لكن يظل السؤال الأكبر، وهو ما يتعلق بطبيعة النظام اليمنى الجديد، إن فرض نفسه على الساحة، ومن سيقوده، وفى أى اتجاه.

٤ "عسكرة الانتفاضة" :
الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية

زياد عقل *

مثلما تمتعت ليبيا بخصوصية شديدة فى نظامها السياسى، وعلاقاتها الخارجية، وخطابها السياسى، منذ بدء حكم معمر القذافى فى ١٩٦٩، شهدت انتفاضة شعبها التى تحولت إلى معارك مسلحة حالة خاصة اختلفت كثيرا عن الثورة التونسية غربا والمصرية شرقا.

ترجع أسباب اختلاف انتفاضة ليبيا (والتى لا ينطبق عليها مفهوم الثورة نظريا، مادام القذافى متشبثا بموقعه وظل النظام السياسى جامدا على حاله) عن ثورتى مصر وتونس لعوامل تتعلق أولا بطبيعة النظام السياسى الليبى وتقسيمه الهيكلى والمؤسسى الذى تفتق عنه ذهن معمر القذافى عام ١٩٧٥، عندما قام بنشر كتابه الأخضر واعتمده كمرجعية فكرية حكم من خلالها ليبيا.

أما ثانى العوامل، فيتعلق بالانتشار الجغرافى للتظاهرات وأعداد المتظاهرين والأساليب التعبوية المستخدمة، هذا بالإضافة لنهج نظام معمر القذافى فى التعامل مع الأحداث منذ بدايتها، والذى اختلف كثيرا عن نهج بن على ومبارك، حيث استخدم عنفا مسلحا أجبر الثوار على مواجهته بعسكرة انتفاضتهم.

ثالث العوامل التى أضفت الكثير من الخصوصية على الأزمة الليبية كان شكل الإصلاح المتوقع، فى حال إسقاط نظام القذافى، والرؤى المطروحة لليبيا فى مرحلة ما بعد الثورة. وهى مشكلة تتطرق لأبعاد متعددة كحجم وفاعلية القوى والكيانات السياسية الليبية الموجودة داخل البلاد وخارجها، وطبيعة النخب والكوادر الموجودة داخل المجتمع، بالإضافة للبعد القبلى غير الموجود فى الحالتين التونسية والمصرية على السواء، كما أن التدخل الدولى عبر مجلس الأمن فرض معادلات جديدة فى الحالة الليبية. وحول هذه المحاور الثلاثة، يدور هذا التحليل فى محاولة لتفهم الواقع السياسى الليبى، والتدقيق فى مختلف جوانب الأزمة.

أولا- أسباب الأزمة :

تكمن مشكلة النظام السياسى الليبى فى مرجعيته الأيديولوجية التى خطها معمر القذافى فى الكتاب الأخضر، إذ يعتمد الأخير على عدد من الافتراضات، لكى يقدم نظرية سياسية تفتقر لآليات تنفيذ وتفعيل حقيقية.

فبالنظر للركن السياسى من نظرية القذافى فى الكتاب الأخضر، والذى اقترح فيه حل معضلة الحكم من خلال "سلطة الشعب"، نرى أن طرح معمر القذافى شابه الكثير من القصور. إذ يبدأ بالتمهيد لنظريته من خلال توجيه الانتقادات لكل أدوات الحكم الديمقراطية المتعارف عليها، فيصف المجالس النيابية بأنها "تدجيل على الديمقراطية". ويضيف "المجلس النيابى يقوم أساسا نيابة عن الشعب، وهذا الأساس ذاته غير ديمقراطى، لأن الديمقراطية تعنى سلطة الشعب لا سلطة نائبة عنه، ومجرد وجود مجلس نيابى معناه غياب الشعب، والديمقراطية الحقيقية لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه"(١).

ولا ينتهى القذافى عند الهجوم على التمثيل النيابى فقط، بل يستمر فى نهجه، منتقدا آليات العمل الديمقراطى كالأحزاب السياسية والانتخابات والاستفتاءات، معللا مواقفه بذات الرؤى قصيرة النظر.

لقد أظهر تطبيق النظرية فى الشعب الليبى المزيد من العوار، إذ فشل نظام القذافى فى إقناع جموع الشعب الليبى بالمشاركة من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية. ويرجع هذا فى الأساس لغياب المصداقية عن العملية السياسية داخل مؤتمرات الشعب الأساسية، علما بأن عدد المشاركين فى المؤتمرات واللجان الشعبية لا يتعدى ٢٪ من الشعب الليبى.

كما ظهر قصور النظرية جليا فى طريقة تنظيم آليات تنفيذها من خلال تفتيت القرار على دوائر مختلفة فى بناء تصاعدى ينتهى بمؤتمر الشعب العام الذى يملك حق دعوة المؤتمرات الشعبية الأساسية للانعقاد. وفى هذا خلاف مع النظرية التى تزعم أن البنية الأساسية للقرار والسياسات تتمحور فى المؤتمرات الشعبية الأساسية التى لا تملك فعليا حق الانعقاد.

تتجلى مشكلات التطبيق لنظرية القذافى فى عدم دراية أغلب أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية بفحوى الأمور وأبعاد القضايا المطروحة عليهم، ولذلك لا يتعدى دورهم إقرارها أو رفضها دون

(*) باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

مناقشة فعلية أو خوض فى جوانبها، وهو ما يتنافى مع مفهوم سلطة الشعب ورقابة الشعب على نفسه(٢).

إن المرجعية الفكرية للنظام الليبى تكشف عن حجم التباين بين نظرية سلطة الشعب التى صاغها القذافى فى كتابه الأخضر، وتطبيق هذه النظرية على أرض الواقع، وهو التطبيق الذى ابتعد كل البعد عن الديمقراطية المباشرة أو غير المباشرة، أو حتى أبسط مفاهيم المشاركة السياسية الفاعلة. كما أن تفتيت القرار السياسى بين دوائر مختلفة للسلطة شكل نموذجا فوضويا يفتقر إلى الحد الأدنى من المأسسة، فابتعد عن مركزية القرار نظريا، وابتعد فى الوقت نفسه عن لامركزية الإدارة عمليا. وهو ما يعد أحد أهم العوامل الهيكلية فى النظام الليبى التى أدت لإشعال انتفاضة الغضب، خاصة فى ظل إصرار معمر القذافى على تفسير هذا التباين على أنه تقصير من الشعب الليبى الذى يفتقد القدر الكافى من الحماسة الثورية، وليس لخلل واضح فى البناء النظرى الذى صاغه القذافى.

توج معمر القذافى جهوده فى تغييب المؤسسات السياسية عن الدولة فى ليبيا باعتماده على هيكل غير رسمى للسلطة، صاغ قواعده بنفسه، واختار كوادره بعناية، وعهد لرفقاء دربه وأبنائه بتنمية قطاعاته المختلفة، وأشرف بنفسه على تغلغل هذا الهيكل فى كل مستويات صنع القرار فى الدولة، بل وفى الدوائر النخبوية فى المجتمع.

وتتكون شبكات القذافى غير الرسمية من شبكة سياسية وأمنية واجتماعية. وترتبط هذه الشبكات فى النهاية بعضها بعضا من خلال شخص القذافى، وهو العامل الوحيد الثابت فى معادلته التى ابتدعها لحكم ليبيا.

١ - الشبكة السياسية ، حيث اعتمد القذافى، منذ وصوله للحكم، على عدد من المستشارين السياسيين الذين حرصوا على البقاء على مقربة منه، وهم معروفون باسم "رجال الخيمة" لكثرة ترددهم على خيمة العقيد. تضم هذه القائمة فى العادة أعضاء عائلة القذافى وقبيلته (القذاذفة) مثل أحمد قذاف الدم (الذى انشق عن القذافى أخيرا)، والخويلدى الحميدى، وأبو بكر يونس، وأحمد إبراهيم، وموسى كوسا، وعبدالله السنوسى، وهم تقلدوا مناصب مهمة فى المجالات العسكرية والاستخباراتية والدبلوماسية.

وبغض النظر عن المناصب الرسمية التى تولاها كل اسم من هذه الأسماء، نلاحظ أن أغلبهم تنقل بين عدد من المناصب القيادية فى مجالات مختلفة، مما يشير إلى اعتماد القذافى على رجالات بعينها، دون النظر للكفاءة أو الخبرة. كما يشير أيضا إلى أن ولاء هؤلاء المستشارين كان دائما لمعمر القذافى أولا، حيث إنهم لم يبدوا أى اعتراض على تقلد أى منصب فى أى مجال، مادام الأخ العقيد شاء ذلك.

بدأ أبناء معمر القذافى فى السنوات الأخيرة الدخول فى هذه الدائرة، خاصة سيف الإسلام، إذ حاول ترويج خطاب إصلاحى فى الدائرة القريبة من العقيد، لكنه لم يجد القدر الكافى من الدعم داخل الهيكل غير الرسمى للسلطة.

٢ - الشبكة الأمنية، وهى تتمثل فى حركة اللجان الثورية والكتائب الأمنية، حيث أنشأ معمر القذافى هذه الحركة فى السبعينيات بغرض حماية الثورة، وحرص على وجودها فى كل مؤسسات الدولة فى ليبيا، حتى إنها تتحكم فى المؤتمرات الشعبية الأساسية، وفى قطاعات مهمة كالتعليم والزراعة.

تتشكل اللجان الثورية من أشخاص يدينون بالولاء لمعمر القذافى، وعلى أتم استعداد للقيام بكل المهام التى يعهد لهم العقيد بها. فكان للحركة دور محورى فى الثمانينيات فى تصفية معارضى النظام فى الداخل والخارج، ثم برزت فى التسعينيات من خلال لجان التطهير للقضاء على التيار الإسلامى المعارض داخل ليبيا. وعادت الحركة للظهور فى عام ٢٠٠٦، بعد المظاهرات أمام القنصلية الإيطالية ببنغازى، اعتراضا على الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم.

وتعد الكتائب الأمنية التابعة لمعمر القذافى أحد أهم أركان الهيكل الأمنى غير الرسمى للسلطة فى ليبيا، حيث أسس القذافى الكتائب الأمنية لحماية حكمه من انقلاب عسكرى. وهى الفكرة التى سيطرت عليه، بعد أن نجح فى قمع عدد من الانقلابات العسكرية، ونجا من ١٥ محاولة اغتيال فى الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٥، تم أغلبها من قبل عناصر من قواته المسلحة(٣).

تحظى الكتائب الأمنية بمعاملة متميزة من قبل القذافى، ويقود أغلبها أبناء معمر القذافى، وعلى رأسهم خميس، آمر اللواء ٨٢، وهى أقوى كتيبة أمنية، كما يفوق تسلح وتدريب الكتائب الأمنية عتاد القوات المسلحة(٤).

٣ - الشبكة الاجتماعية، وهى تشكل فى هيكل ليبيا غير الرسمى بعدا مهما من خلال كيان صممه القذافى عام ١٩٩٣، يعرف بالقيادات الشعبية الاجتماعية. وكان إنشاء القيادات الشعبية الاجتماعية إحدى محاولات القذافى لاحتواء شيوخ وشباب القبائل الليبية فى أحشاء نظامه لكبح جماح الدور القبلى فى المجتمع الليبى، وإجهاض أية خطط إصلاحية أو أصوات معارضة تأتى من قبائل ليبيا. وإن كان الهدف المعلن من إنشاء هذه القيادات هو نشر الثورة ومكافحة الفساد، ففى النهاية، لم تكن هذه القيادات سوى أداة لاختراق القبائل فى ليبيا وشراء ولاء شيوخها(٥).

بموازاة المشهد السياسى والاجتماعى، فإن النفط شكل عنصرا رئيسيا فى معادلة حكم القذافى، إذ استخدم عوائده على مغامراته الخارجية، تارة تجاه الوحدة العربية، وتارة أخرى تجاه الوحدة الإفريقية. بينما تجاوزت البطالة الـ ٢٥٪ بحسب بعض التقديرات. وتركزت التنمية فى بقعته المفضلة سرت (الوسط)، وساد الفقر ونقص الخدمات الأساسية فى الشرق والجنوب.

ونستنتج من عرض الشبكات غير الرسمية للسلطة فى ليبيا أن تصميم هذا الهيكل كان إحدى أدوات معمر القذافى للهرب من فكرة المحاسبية، والتى عبر عنها بكل وضوح فى أول ظهور له خلال الأزمة، عندما صرح بأنه لا يتقلد منصبا رسميا فى الدولة، وهو تصريح صحيح نظريا، ولكنه لا يمت بصله للواقع السياسى داخل ليبيا. لكن القذافى تمكن من خلال هذا الهيكل التهرب من المسئولية السياسية عن العديد من الأوضاع المتردية داخل البلاد عن طريق إلقاء اللوم على المؤسسات الرسمية فى الدولة، والتى لا تمتلك أية صلاحيات حقيقية.

إن الدمج بين تفتت صناعة القرار بفوضوية بين مختلف دوائر السلطة، وغياب القدر الكافى من المأسسة، والاعتماد الكلى على هيكل غير رسمى للسلطة، بالإضافة للفصل التام بين الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وغياب الإرادة السياسية للإصلاح بشكل عام، كل ذلك أدى لاستحالة إجراء إصلاح حقيقى فى الحياة

السياسية فى ليبيا، وشكل عائقا هيكليا بين الإصلاح السياسى والنظام، مما كان له أثر كبير فى انطلاق الانتفاضة فى فبراير ٢٠١١ .

ثانيا- نموذج الاحتجاج الليبى :

انطلق النداء لتظاهرات يوم غضب فى ليبيا عن طريق شبكة الإنترنت، إذ تم توجيه الدعوة الرئيسية من خلال موقع "الفيس بوك"، حيث أنشأ نشطاء ليبيون من معارضة المهجر صفحة بعنوان "انتفاضة ١٧ فبراير ٢٠١١ لنجعله يوم للغضب فى ليبيا". وعبر البيان المنشور بالصفحة عن ضرورة الخروج للشوارع للتعبير عن الفساد والقهر الذى تعيشه ليبيا.

وبدا واضحا أن الشباب الليبى تعلم من الخبرتين المصرية والتونسية، وتوقع التعامل القمعى من قبل نظام القذافى. إذ يذكر البيان أنه "حتى وإن تم تفريقنا، فعلينا أن نعيد الكرة كل يوم، علينا أن نصر على البقاء فى الشارع، علينا أن نحافظ على بلادنا، فلا نخرب ولا ندمر، علينا أن نحافظ على شعلة الثورة مستمرة حتى النصر، ولنا فى ثورة تونس ومصر خير مثال. إن علينا أن نجعل الأيام التى تلى ١٧ كلها ١٧ . الاستمرار مهم جدا، حيث إننا لن نحقق النصر من أول يوم، ربما فى أسبوع أو اثنين أو أكثر"(٦). وكان للبيان مطالب محددة وواضحة تلخصت فى الآتى:

١- إسقاط النظام .

٢- الحرية والكرامة.

٣- إنشاء دولة الدستور والقانون.

٤- محاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء شعبنا .

تزامن بيان صفحة ١٧ فبراير مع صدور بيان آخر من قوى سياسية ليبية متعددة بالمهجر، تطالب فيه القذافى بالتنحى عن الحكم، وتؤكد حق الشعب الليبى فى التعبير والتظاهر(٧). فالدور الذى لعبه المجتمع الافتراضى فى الثورة الليبية لا يقل أهمية عن دوره فى ثورتى مصر وتونس. ولكن ما ميز الحالة الليبية هو وجود أغلب نشطاء الإنترنت خارج ليبيا كجزء من معارضة المهجر، ولهذا لم يكن ممكنا نجاح الدعوات ليوم غضب فى ليبيا، من دون تلقف هذه الدعوات من قبل قوى سياسية فاعلة داخل ليبيا.

ونظرا لغياب الأحزاب السياسية وقوى المعارضة عن المشهد السياسى الليبى، فقد تمثلت هذه القوى فى التنظيمات النقابية. وكان لنقابة المحامين الدور الأكبر فى إشعال شرارة الاحتجاج داخل ليبيا، خاصة أن نشطاء نقابة المحامين يداومون منذ عامين على تنظيم الاحتجاجات السلمية للمطالبة بصياغة دستور وإعلاء سيادة القانون(٨). وكان اعتقال فتحى تربل سببا رئيسيا فى بدء التظاهرات، انطلاقا من بنغازى مساء يوم السادس عشر من فبراير ٢٠١١ للمطالبة بإطلاق سراحه.

وكما كان الحال فى الثورة المصرية، بدأ الأمر بتجمعات شبابية قدرت بالمئات. ثم مع تصاعد حدة العنف من قبل قوات الأمن، بدأت الأعداد فى التزايد حتى وصلت للآلاف. ولم يقتصر المشاركون، بدءا من يوم ٢٠ فبراير ٢٠١١ تقريبا على الشباب، بل امتد الأمر ليشمل كل أعمار الشعب الليبى وطبقاته. وعندما تطورت الأحداث فى ليبيا وبدأت تأخذ منحنى اتسم بالعنف المفرط من قبل نظام القذافى، طرأ على المشهد السياسى فى ليبيا مكون جديد لم يكن موجودا فى ثورتى مصر وتونس، تجسد فى البعد القبلى.

إن المجتمع الليبى يقوم فى النهاية على أساس قبلى يعلو فيه الانتماء للقبيلة على الانتماء للدولة، وتطغى فيه كلمة الأعراف والتقاليد القبلية على القوانين المدنية، خاصة إذا ما تم تشويه معالم الدولة، مثلما حدث فى نموذج ليبيا القذافى. وتجلت هذه الطبيعة القبلية للمجتمع الليبى فى تأييد عدد من القبائل للثوار بعد تعرضهم لعنف مفرط من قبل قوات الأمن، وسقوط عدد غير قليل من الشهداء فى الأيام الأولى. وحول سقوط الشهداء برصاص قوات القذافى الأزمة فى ليبيا إلى ثأر بين نظامه وبين القبائل التى وقع منها شهداء فى سياق الأحداث، وسارعت هذه القبائل لإصدار بيانات تأييد وانضمام للثورة(٩). واللافت للنظر أن الدور القبلى لم يكن دورا تفريقيا، ولم يشتت الثوار على خلفية انتماءاتهم القبلية، بل كان دورا تعبويا أسهم فى زيادة عدد الثوار وزيادة الزخم حول الانتفاضة الليبية.

اتسم رد فعل أجهزة الأمن الليبية بالعنف المفرط. فبعد مرور أقل من ٢٤ ساعة على بدء الاحتجاجات المطالبة بإسقاط نظام القذافى، كان عدد القتلى ١٠ وعدد المصابين ٣٥(١٠). وبعد مرور عدة أسابيع، تضخم هذا العدد ليقترب من ستة آلاف شهيد وخمسة آلاف قتيل، وفق أرقام منظمة هيومان رايتس ووتش، وهو ما نفته الحكومة الليبية.

ولعل رد الفعل الأمنى لمعمر القذافى ونظامه لم يكن جديدا على نموذج الثورة الذى اندلع من مصر وتونس، بل كان رد الفعل العسكرى هو الإضافة التى أدخلها معمر القذافى على النموذج فى ليبيا، من خلال كتائبه الأمنية، خاصة بعد فشل قوات الأمن فى السيطرة على المتظاهرين، ووقوع المنطقة الشرقية تحت سيطرة الثوار، وانشقاق عبد الفتاح يونس، وزير الداخلية عن معمر القذافى ونظامه.

ومثلما اختلف القذافى فى شكل التعامل الأمنى، اختلف أيضا فى طبيعة التعامل السياسى عن بن على ومبارك، فانتهج على لسان نجله خطابا تهديديا شديد اللهجة، حاول فيه تهديد العالم أجمع، وأبرز فيه تداعيات انهيار نظامه السلبية على الشعب الليبى أولا، وعلى دول الجوار ثانيا، ثم على المجتمع الدولى ككل ثالثا. ولم يغير القذافى من لهجته، عندما وقف أمام عدسات التليفزيون مخاطبا شعبه، ولم يبد أى استعداد لتفهم مطالب المتظاهرين، بل لم يعترف بهم كمواطنين لهم الحق فى التعبير، هو فقط وجه لهم الاتهامات والوعيد.

إن اللافت فى الخطاب السياسى للقذافى خلال الأزمة أنه ربما تعلم الدرس من نموذجى مبارك وبن على، وأدرك أنه إذا ما قام بتقديم تنازلات لن يتوقف، وسيلقى بنفسه فى دائرة مفرغة لن يخرج منها سوى معزولا من حكم ليبيا. وهذا التصرف أشبه بشخصية القذافى الذى كثيرا ما انحاز لنفسه قبل انحيازه لشعبه، وكثيرا ما عظم من شأن مصالحه الشخصية ورغباته على حساب صالح الشعب الليبى العام.

ثالثا- ليبيا بعد الانتفاضة :

بغض النظر عما ستسفر عنه الأحداث الدائرة حاليا فى ليبيا، فالمؤكد أن ما قبل السابع عشر من فبراير ٢٠١١ لن يعود أبدا. وإذا كان القذافى متشبثا بشرعية ثورة الفاتح من سبتمبر التى قام بها هو ومجموعة من رفقائه، فعليه أن يدرك أن ثورة السابع عشر من فبراير قد خلقت شرعية بديلة.

وبالتدقيق فى أبعاد الصراع الدائر حاليا فى ليبيا، فمن المتوقع أنه سوف يطول ليدخل حيز الصراعات الممتدة، والاستثناء الوحيد لهذا الافتراض سيكون فى حال مقتل القذافى أو رحيله عن الحكم. غير أن الأمر لا يعنى استقرار ليبيا، إذ إن القوى المستفيدة من نظامه ستظل على الأرض تقاوم أى مشروع جديد للحكم فى البلاد.

وبالرغم من تدخل المجتمع الدولى تحت مظلة مجلس الأمن، عبر القرار ١٩٧٣ الذى فرض الحظر الجوى على ليبيا بقيادة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى، فإن المعركة على الأرض تبدو ممتدة، خاصة بعد إعلان القذافى بقاءه فى ليبيا وخوضه هو وقواته المعركة، حتى النفس الأخير.

وينص قرار مجلس الأمن على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين من خلال فرض حظر الطيران، كما تضمن القرار مجموعة من الإجراءات التى من شأنها إضعاف النظام الليبى، مثل إنفاذ حظر الأسلحة، وتجميد أصول بعض كيانات النظام ورجاله. ولكن القرار كان واضحا عندما نص على "استبعاد أى قوة احتلال أيا كان شكلها وعلى أى جزء من الأراضى الليبية".

وقد بعث القرار رسالة فحواها رفض التدخل البرى فى ليبيا، كى يشير ضمنا إلى أن معركة إسقاط نظام القذافى على الأرض هى مهمة الثوار الليبيين، لاسيما أن مجلس الأمن يدرك أن حظر الطيران قد لا يسقط القذافى، ولكن يخلق توازنا عسكريا بين كتائب الزعيم الليبى وقوات الثوار، من خلال سلاح الطيران، والعمل على قطع الإمدادات العسكرية، سواء برا أو بحرا عن القذافى. وهو ما يعنى أن القرار اهتم أولا بحماية الجزء المكتسب من الشرق الليبى، والواقع تحت سيطرة الثوار، وثانيا بإعطاء الفرصة للثوار للمزيد من التقدم غربا، أو وضع القذافى فى موقف ضعيف يجبره على التفاوض مع الثوار على حل للأزمة، لكن تظل النتائج النهائية رهينة بقدرات طرفى المعركة على الصمود والحسم.

وفى حال نجاح الثوار فى إسقاط القذافى، فمن الممكن أن يتولى شئون البلاد مجلس انتقالى مكون من النخب الموجودة فى المجتمع الليبى من شيوخ قبائل وأساتذة جامعات ومحامين ومسئولين منشقين عن نظام القذافى وضباط قوات مسلحة، وهو المجلس الذى تشكل بالفعل فى المنطقة الشرقية لتسيير أمور المدن المحررة.

وسوف تكون أولوية هذا المجلس هى هدم بقايا نظام القذافى، وتطهير البلاد من عناصر اللجان الثورية والكتائب الأمنية، والعمل على كتابة دستور للبلاد. ومن المرجح أن تلعب معارضة المهجر دورا فى هذا السيناريو، حيث إنها تمتلك برامج سياسية واضحة ومحددة، وتعكس قدرا مقبولا من التعددية بين الليبرالية ويسار الوسط والإسلام المعتدل.

أما إذا استطاع نظام القذافى أن يصمد، فسيكون ذلك من خلال عملية عسكرية طويلة النفس تترك وراءها الكثير من الجثث، وستنعزل ليبيا فى هذه الحالة عن المجتمع الدولى مرة أخرى، وتتدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

بيد أنه من غير المتوقع أن يتمكن القذافى من فرض سيطرته على الرقعة الجغرافية الشاسعة التى انشقت عن نظامه من مساعد على الحدود المصرية، إلى النوفلية فى الوسط، وهو ما قد يؤدى لظهور جماعات مسلحة متمردة على نظام القذافى على طول الساحل الشرقى وفى جنوب شرق ليبيا.

إن المرحلة المقبلة فى ليبيا تعتمد على تطوير المجتمع الدولى لتدخله فى الأحداث، كما تعتمد أيضا على مدى استعداد النخب فى ليبيا لخوض مرحلة بناء تنجو بالبلاد من مستنقع الفوضى والقبلية، وتعيد لها مكانتها كدولة نفطية، وتعتمد أخيرا على حجم رد الفعل الذى سيظهره نظام القذافى فى الفترة المقبلة.

الهوامش :

١- الكتاب الأخضر، ص١١.

٢- انظر: "فى نقد الكتاب الأخضر" للدكتور عبد الله جبريل.

٣- انظر:

- Harris, Lillian Craig "Libya: Qadhafi's revolution and the modern state" Westview press, Colorado, 1986, page 75-77.

٤- انظر: جريدة الحياة، ٦ مارس ٢٠١١، ص٤.

٥- انظر فى الهيكل غير الرسمى للسلطة فى ليبيا

- Pargeter, Alison "Libya: Reforming the impossible" Review of African Political Economy, vol 33, no 108, pages 219-235, June 2006.

٦- انظر بيان صفحة انتفاضة ١٧ فبراير ٢٠١١

http://www.facebook.com/17022011libya

٧- انظر موقع الجزيرة.نت "ليبيون يطالبون بتنحى القذافى"، ١٤ فبراير ٢٠١١.

٨- انظر جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١١، "ثورة ليبيا بدأت بحملة منذ عامين من نقابات المحامين".

٩- انظر بيانات تأييد من القبائل الليبية على موقع صحيفة ليبيا اليوم

www.libya-alyoum.com

١٠- انظر جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١١، ص٣.

٥ "طائفية الاحتجاجات" : ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين

إيمان أحمد رجب *

شهدت البحرين منذ ١٤ فبراير ٢٠١١ موجة من المسيرات والمظاهرات الاحتجاجية، التى سرعان ما تطورت إلى اعتصام فى اليوم الثالث لها فى دوار اللؤلؤة، ثم تطورت فى ٤ مارس إلى احتكاكات بين أبناء الطائفتين الشيعية والسنية(١).

ويلاحظ استفادة هذه الموجة من الاحتجاجات من تكتيكات المظاهرات التى استخدمت فى الحالتين التونسية والمصرية، بدءا بإطلاق الدعوة على الفيسبوك، ووضع خطة لتسيير المسيرات من ٢٥ منطقة شيعية أو ذات أغلبية شيعية(٢) باتجاه ميدان اللؤلؤة، باعتبار أن النجاح فى السيطرة عليه والاعتصام فيه لمدة غير محددة، إلى حين الاستجابة للمطالب، من شأنه أن يشل حركة البلاد، ويجبر الأسرة المالكة على الاستجابة للمطالب.

كما عمل المحتجون على نقل خبرة "ميدان التحرير" من حيث تشكيل لجان لتفتيش السيارات المتجهة إلى اللؤلؤة، وأخرى تضمن الإعاشة داخله، وتطوير قوائم "العار"، فى إشارة إلى من يؤيدون النظام الحالى، مع اتجاههم لتوسيع مكان الاعتصام، حيث حاول بعضهم منذ الأول من مارس ٢٠١١ نصب خيام أمام مرفأ البحرين المالى، إلا أنهم تراجعوا بعد تدخل أحد رجال الدين الشيعة(٣).

إلى جانب ذلك، عبر اختيار ذكرى ميثاق العمل الوطنى كيوم لبدء الاحتجاجات عن وجود احتجاج على فكرة الميثاق وما تلته من إصلاحات. كما نزع المحتجون إلى استخدام المسيرات كوسيلة للضغط على الحكومة والملك للاستجابة لمطالبهم، حيث ينظم المحتجون بمتوسط ثلاث مسيرات يوميا تتحرك باتجاه مناطق حيوية، مثل باب البحرين، ومبنى وزارة الداخلية، ومبنى وزارة العدل، ومبنى البرلمان، ومبنى الحكومة، وذلك إلى جانب استمرار الاعتصام فى الميدان.

وقد اعتبر بعض المتابعين هذه الاحتجاجات بمثابة "انتفاضة" على حافة ثورة، فى حين فضلت الحكومة البحرينية التعامل معها على أنها أزمة سياسية، بينما صورها تجمع الوحدة الوطنية على أنها "اعتداء على أمن شعب بأكمله". يبدو أن الحالة فى البحرين مختلفة عن حالات الدول العربية الأخرى، سواء من حيث نوع المطالب أو طبيعة المحتجين ومدى تمثيلهم لفئات المجتمع الأخرى، أو من حيث ديناميكية المجتمع فى التعامل مع الاحتجاجات، أو من حيث نوع نموذج التغيير الذى يمكن أن تسفر عنه.

أولا- أسباب الأزمة :

لا يمكن فهم التطورات التى حدثت فى البحرين منذ ١٤ فبراير ٢٠١١ دون فهم مجموعة من الحقائق حول طبيعة العلاقة بين المجتمع البحرينى، بطائفتيه الشيعية والسنية، والنخبة الحاكمة. ويمكن تحديد بعدين لهذه العلاقة:

البعد الأول هو السياسى، حيث تعاملت النخبة الحاكمة منذ بدء المشروع الإصلاحى فى البحرين فى يونيو ١٩٩٩ على أنها هى من يبادر بالإصلاح ويديره، وتغافلت عن حقيقة وجود رؤية صاغتها القوى السياسية حول طبيعة هذا الإصلاح وشكله، والتى كانت نتاج سنوات من العمل السياسى. ولذا، رغم أن ميثاق العمل الوطنى حظى بنسبة موافقة بلغت ٩٨,٤٪، فإن الإصلاحات التى تلته، بما فى ذلك دستور ٢٠٠٢، لم تعكس ما جاء فيه من التزام بفكرة الملكية الدستورية. ولذا، ظلت القوى المعارضة التى تتألف فى أغلبيتها من القوى الشيعية(٤) تطالب بعدد من المطالب، على رأسها تمكين الشيعة من التمتع بالحقوق الكاملة للمواطنة، حيث لا تزال الوزارات السيادية، مثل الدفاع والداخلية والخارجية، مغلقة أمام الشيعة، وفتح تحقيق فى ملف التجنيس السياسى، وتغيير شخص رئيس الوزراء الذى يشغل هذا المنصب منذ استقلال البحرين(٥).

ويتمثل البعد الثانى فى الجانب الاقتصادى - الاجتماعى، حيث يلاحظ أن المشروع الإصلاحى للملك لم يقبل التعامل مع حقيقة وجود قطاع عريض من الأغلبية الشيعية، ذى أوضاع اقتصادية واجتماعية متدنية، مقارنة بأوضاع غالبية الأقلية السنية، حيث يتدنى مستوى الخدمات الأساسية فى المناطق التى يقطنها الشيعة، وترتفع بينهم معدلات الفقر، كما أنهم الأقل استفادة من مشاريع الإسكان الحكومى، حيث يضطرون للانتظار سنوات من أجل الحصول على وحدة سكنية فى إطار أى من تلك المشاريع. وقد أطلق جراهام فولر، نائب الرئيس السابق لمجلس الاستخبارات

(*) باحثة متخصصة فى الشئون العربية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

الوطنى فى السى أى إيه، على المناطق الشيعية اسم "جيتو الشيعة"(٦).

وبالتالى، لا تحصل الأغلبية الشيعية على عائد من الاقتصاد يتفق وحجمها فى المجتمع، حيث تمثل نحو ٧٠٪ من إجمالى المواطنين، وفق بعض التقديرات، دون أن ينفى ذلك حقيقة وجود أقلية شيعية غنية تتحكم فى نسبة مهمة من اقتصاد البحرين، وترتبط بتحالفات قوية مع الأسرة المالكة.

إن هذا التمييز الممنهج من قبل الأسرة المالكة، والعوائل السنية والشيعية التى ترتبط معها بعلاقات خاصة، والذى يهدف لتحويل الأغلبية العددية للشيعة إلى أقلية سياسية، مثل وقودا لتحريك قطاع عريض من الشيعة، باعتبارهم الأكثر تضررا من الوضع الحالى مطالبين بالتغيير، وبالتالى لا تعبر هذه الموجة من الاحتجاجات عن كل فئات المجتمع البحرينى.

ثانيا- خصائص الأزمة :

تمر البحرين منذ ١٤ فبراير ٢٠١١ بأزمة سياسية جديدة، قد تكون قريبة من الأزمة التى مرت بها فى منتصف التسعينيات، من حيث كون الشيعية هم الطرف الرئيسى فيها، إلا أنها تختلف عنها من حيث حجم البدائل المتاحة أمام الأسرة المالكة فى التعامل مع هذه الأزمة، واضطرارها نتيجة الضغوط الدولية للدخول فى حوار مع المحتجين، وتقديم تنازلات سياسية. ويمكن رصد مجموعة من الخصائص حول هذه الأزمة، منها :

١- غلبة الطابع "الشيعى" على الاحتجاجات، حيث يلاحظ أن المجتمع البحرينى لم يحتضن بأكمله مطالب التغيير التى دعا إليها "شباب ثورة ١٤ فبراير" كما يطلقون على أنفسهم، وذلك على عكس حالة مصر، على سبيل المثال. ففى حالة البحرين، يعتبر قطاع مهم من أبناء الطائفة الشيعية هم المحرك لموجة المظاهرات، وتأكد ذلك فى الهتافات والرموز التى استخدموها منذ اليوم الأول للمظاهرات.

فعلى سبيل المثال، كثر استخدام الأعلام السوداء التى عادة ما ترفع فى الاحتفالات الدينية للشيعة فى البحرين، كما خرجت المظاهرات منذ اليوم الأول من ٢٥ منطقة شيعية أو ذات أغلبية شيعية، فى حين لم تخرج من أى مناطق سنية، أو ذات أغلبية سنية، كما كثر استخدام هتافات من قبيل "يا حسين". كما أن الرموز والشخصيات العامة التى استقطبها المعتصمون فى غالبيتها من السياسيين الشيعة ورجال الدين الشيعة، مثل الشيخ على سلمان، الأمين العام لجمعية الوفاق الإسلامية، وحسن مشيمع، الأمين العام لحركة حق. إلى جانب ذلك، تعج الصفحة الخاصة بشباب الاحتجاجات على الفيسبوك بالعديد من التعليقات المشحونة طائفيا(٧).

ولعل غلبة الطابع الشيعى على التحركات الاحتجاجية مثلت هاجسا لأبناء الطائفة السنية، خاصة مع الخوف من بطش الأغلبية الشيعية بهم، إن نجحوا فى تغيير رئيس الوزراء، وتمكين أحد الموالين لهم من الوصول إلى هذا المنصب. ولعل هذا ما دفع التيارات السنية، على اختلاف توجهاتها ورغم ما بينها من خلافات، لتشكل تجمع "الوحدة الوطنية" الذى أعلن أول بيان له فى ١٩ فبراير ٢٠١١(٨). وقد نجح هذا التجمع فى تنظيم اعتصام مواز لاعتصام اللؤلؤة استمر عدة ساعات فى ٢١ فبراير ٢٠١١، ونجح فى استقطاب طوائف أخرى من البحرينيين، وهم البهرة والمسيحيون واليهود، وهو ما لم ينجح فيه معتصمو اللؤلؤة.

وقد حوت البيانات الخاصة بهذا التجمع مواقف واضحة تتمثل فى التمسك بشرعية نظام الحكم القائم وعائلة آل خليفة بقيادة جلالة الملك، وحماية الوحدة الوطنية بين السنة والشيعة، وقبول دعوة الحوار التى وجهها ولى العهد البحرينى، حتى إن التجمع دخل فى حوار مع الجمعيات السياسية المعارضة منذ ٢٤ فبراير ٢٠١١، وهى جمعية الوفاق الوطنى الإسلامية، وجمعية العمل الوطنى الديمقراطى (وعد)(٩)، وجمعية المنبر التقدمى الديمقراطى، وجمعية التجمع القومى الديمقراطى، وجمعية الإخاء الوطنى، وجمعية العمل الإسلامى(١٠)، ورفض التجمع أى شروط مسبقة لبدء الحوار.

كما نص البيان الصادر عن التجمع فى ٢ مارس٢٠١١ ، عقب التعديل الوزارى، على رفض المطالبة بإقالة الحكومة الحالية شرطا من شروط بدء الحوار، ورفض رضوخ النظام لتلك المطالب، ورفض التعديلات الوزارية الأخيرة، باعتبار ذلك استجابة لمطالب فئة دون أخرى(١١). واستنكر البيان "التعبئة الطائفية والحرب الطائفية" التى تقودها بعض التيارات السياسية فى بعض شوارع البحرين. وطالب البيان بتثبيت دولة "الحقوق والواجبات للجميع"، وإقرار قانون ينظم المسيرات والمظاهرات ومحاسبة من شارك فى الإضراب، خاصة من المعلمين(١٢).

ويمكن القول إن تدشين هذا التجمع وتزايد نشاطه حال دون نجاح المعتصمين فى إضفاء طابع "وطنى" على احتجاجهم، وهو ما سعوا إلى تحقيقه من خلال التحالف مع بعض السنة فى حركة وعد مثل ، إبراهيم شرف، ومن خلال رفع شعارات تعبر عن الوحدة الوطنية، مثل "لا شيعية ولا سنية .. وحدة وحدة بحرينية"، "لا سنية ولا شيعية .. ثورة ثورة شعبية"، والاستخدام الكثيف لأعلام البحرين، ومطالبتهم المتكررة بالإفراج عن محمد البوفلاسة، الناشط السنى الذى تم اعتقاله بعد إلقائه كلمة فى الاعتصام فى ١٥ فبراير(١٣)، فى حين لم يرفعوا اسم أى من المعتقلين الشيعة، واكتفوا برفع مطلب عام بالإفراج عن السجناء والمعتقلين السياسيين.

إلى جانب ذلك، أكد حسن مشيمع فى خطابه، أمام المعتصمين فى ٢٧ فبراير ٢٠١١ ، أن "مطالباتنا كمعارضة وطنية، ولا تمثل شيعة أو سنة أو حركة حق أو الوفاق فقط، وإنما نحن هنا نتحدث عن الوحدة بعيدا عن أى طائفة".

ورغم تضامن عدد من أعضاء النقابات والجمعيات العمالية مع مطالب المحتجين، فإن ذلك لم يقلل من حقيقة الطابع الطائفى للاحتجاجات، خاصة أن غالبية أعضاء هذه الجمعيات من أبناء الطائفة ذاتها. ومثال على ذلك تضامن العاملين فى القطاع الصحى(١٤)، وجمعية المعلمين البحرينية التى نفذت إضرابا احتجاجا على عدم ضمان حرية المظاهرات، استمر لمدة أربعة أيام، كما تضامن معهم الإعلاميون(١٥)، ونظمت مجموعة من الأطباء و الرياضيين والعاملين فى البلديات مسيرة للتضامن معهم (١٦). كما انطلقت فى ٢٧ فبراير ٢٠١١ مسيرة لسائقى الشاحنات لدعم مطالب الشباب بالتغيير وللمطالبة بتحسين رواتبهم(١٧). وفى اليوم ذاته، شهدت بعض المدارس الحكومية اعتصامات للطلاب والطالبات تضامنا مع تلك المطالب(١٨).

٢- أولوية التعامل الأمنى مع الأزمة: لعل القاسم المشترك بين حالة البحرين وغيرها من الحالات يتمثل فى كيفية تعامل الحكومة البحرينية مع الاحتجاجات، حيث فضلت الحكومة البحرينية فى تعاملها الأولى مع الاحتجاجات الأداة الأمنية، حيث دفعت بقوات مكافحة الشغب إلى الشارع لمواجهة المحتجين منذ اليوم الأول، واشتبكوا معهم رغم ترديدهم شعارات "سلمية .. سلمية"(١٩)، وقد تسببت المواجهات فى اليومين الأول والثانى فى مقتل شخصين.

ويلاحظ استمرار اعتماد الحكومة الأداة الأمنية في إدارة الأزمة مع إصرار المحتجين على الاعتصام. فبعد حديث الملك حمد بن عيسى آل خليفة في التليفزيون الرسمي في ١٥ فبراير ٢٠١١، والذي أعلن فيه عن أسفه لسقوط قتلى خلال المظاهرات يومي ١٤ و١٥ فبراير، وإعلانه عن تشكيل لجنة تحقيق خاصة لمعرفة الأسباب، اتجه ٥٠٠ شخص تقريبا إلى ميدان اللؤلؤة للاعتصام، وحاصرهم نحو ٢٠٠ سيارة شرطة(٢٠)، ثم اقتحمت الشرطة الميدان فجر الخميس ١٧ فبراير ٢٠١١، واستخدمت الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لإخلائه. وقد أدى ذلك إلى مقتل ٣ وجرح ١٩٥ شخصا(٢١)، ثم بدأ انتشار ٤٢ عربة مدرعة وناقلة جند تابعة لقوات الجيش في المنامة صباح الخميس ١٧ فبراير ٢٠١١.

وأصدر الجيش البيان (رقم ١) أوضح فيه أن الهدف من الانتشار هو "تأمين حريات المواطنين وممتلكاتهم من أعمال العنف، واتخاذ كافة التدابير الصارمة والرادعة لبسط الأمن والنظام العام". كما صدر بيان عن وزارة الداخلية في ١٧ فبراير ٢٠١١ تحدث عن أن قوات الأمن العام قامت بإخلاء الميدان ودوار اللؤلؤة من المتجمهرين، وذلك "بعد استنفاد كافة فرص الحوار معهم"(٢٢). وقد تعمدت الحكومة، بحسب تقرير الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، منع المسعفين وسيارات الإسعاف من نقل المصابين وعلاجهم داخل المستشفيات، ومهاجمة الصحفيين(٢٣).

إلى جانب ذلك، نزعت وزارة الداخلية إلى تصوير الاحتجاجات على أنها مؤامرة تمارسها قلة مندسة، حيث تحدثت مصادر أمنية على تويتر وفي بيانات رسمية عن العثور على أسلحة نارية وسيوف سكاكين لدى المعتصمين، إلى جانب أعلام حزب الله(٢٤). ونفى وزير الخارجية، في مؤتمر صحفي عقده في ١٧ فبراير، أن تكون قوة دفاع البحرين التي نزلت إلى الشارع قد وجهت سلاحها ضد أي من المواطنين، وأكد أن تحرك الشرطة يهدف إلى "منع الانزلاق إلى الطائفية"(٢٥).

وقد بدأ التعامل السياسي مع الأزمة بعد ستة أيام من بدء الاحتجاجات، خاصة بعد تصاعد الضغوط الأمريكية على الحكومة البحرينية لوقف قمع المظاهرات باستخدام العنف، وبعد إعلان بريطانيا وقفها تراخيص تصدير الأسلحة إلى البحرين، والتي قد تستخدم في أعمال القمع(٢٦)، حيث فوض الملك حمد ولي العهد، الشيخ سلمان، في ١٩ فبراير لتهدئة الأوضاع، وفوض إليه إدارة الحوار مع المعارضة. وقد لقيت هذه الخطوة قبولا من المعارضة بسبب انتماء ولي العهد للتيار الإصلاحي في الأسرة المالكة، وذلك مع تخوف بعض نواب جمعية الوفاق الإسلامية من إمكانية تعثر جهوده، بسبب جهود "مجموعات معينة"(٢٧).

ومنذ توليه مسئولية الحوار، استجاب لمطالب المعارضة، حيث أمر بالانسحاب الفوري لقوات الجيش من الشوارع وانسحاب قوات الشرطة، وإطلاق سراح عشرات المعتقلين. وأعلن عن البدء في "مرحلة جديدة من العمل الوطني تشارك فيها جميع الأطياف بغية تجاوز الوضع الراهن"(٢٨). وأكد ضرورة أن يشمل الحوار شباب الفيسبوك والمعارضة السياسية.

ويمكن هنا رصد ملاحظتين ، تتعلق الأولى بعدم ثبات موقف المعارضة من الدعوة للحوار رغم قبولها بها. ففي البداية، رفضت البدء في الحوار قبل تحقق ستة مطالب أساسية أعلن عنها الائتلاف الوطني في ٢٧ فبراير، كان على رأسها حل الحكومة الحالية، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني من التكنوقراط(٢٩). وفي استجابة جزئية لهذا المطلب، قام الملك حمد بإجراء تعديل جزئي في حكومة رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، شمل وزارة السكان والصحة، والطاقة، والعمل، وشئون مجلس الوزراء(٣٠). كما تم السماح للمعارض الشيعي حسن مشيمع بالعودة إلى البحرين. وأعلن الديوان الملكي أن ٢٥ فبراير يوم حداد على شهداء البحرين(٣١).

وسارعت المعارضة إلى رفض التعديل الوزاري، ثم أعلنت الجمعيات السياسية السبع عن تخليها عن أي شروط مسبقة في ٤ مارس، وعن تمسكها بأربعة مبادئ يتطلب قبولها لبدء الحوار، منها إلغاء دستور ٢٠٠٢، والدعوة لانتخاب مجلس تأسيسي على أساس تساوي الأصوات بين الناخبين، وحق الشعب في أن تكون له حكومة منتخبة.

ورغم أهمية الخطوات التي اتخذها ولي العهد، وتأكيده أنه لا توجد خطوط حمراء في الحوار، فضلا عن حديثه عن أولوية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، فإن خطاب رئيس الوزراء اتسم بالشدة ورفض القبول بشرعية الاحتجاجات، وما تفرضه من مطالب، حيث اعتبر- في تصريح له في ١٦ فبراير ٢٠١١ - أن أي حوار "يتم من خلال القنوات الرسمية التي تحتضن مثل هذا الحوار الوطني، وهي قبة البرلمان"(٣٢).

وهذا يعني أن الحوار سيتم مع الكيانات السياسية الرسمية المعترف بها، وفي هذا تهميش لقوى فرضت نفسها وهي ليست رسمية، ممثلة في الشباب وحركة حق. كما أن حديثه عن أن "الحكومة قادرة على الإصلاح وتحقيق تطلعات جلالة العاهل"(٣٣) يطرح تساؤلات حول الهدف من الحوار، إذا كان مسار الإصلاح محددا مسبقا من قبل ملك البلاد.

وربما هذه المحاولة للالتفاف على المطالب السياسية هي ما دفع قوى المعارضة إلى التمسك بفكرة الشروط المسبقة، ثم المبادئ الأربعة التي أعلنت عنها، واتجاهها للتصعيد من خلال الاستمرار في تسيير المسيرات، وتشكيل سلاسل بشرية تمتد مسافات طويلة، تبدأ من دوار اللؤلؤة، حيث الاعتصام، وتتجه إلى وزارات وهيئات حكومية. كما نجحت المعارضة في تسيير مسيرة باتجاه السفارة الأمريكية في البحرين، مطالبة بتدخل واشنطن للضغط من أجل التغيير(٣٤).

إلى جانب ذلك، اتبعت المعارضة، منذ ٤ مارس ٢٠١١، تكتيكا للتصعيد أفقدها مصداقيتها، حيث نشطت جماعات من المحتجين في استهداف المناطق السنية، مما تسبب في مواجهات بينهم والسنة وسقوط جرحى. وفي ضوء عدم تدخل قوات الأمن، اضطر السنة لتشكيل لجان لحماية المدن السنية من أي هجوم محتمل من قبل المتطرفين الشيعة. وبذلك، لم تعد الأزمة في البحرين مجرد أزمة سياسية بين المعارضة والحكومة، وإنما تطورت لتكتسب بعدا شعبيا.

وتتعلق الملاحظة الثانية بموقف الحكومة البحرينية. ففي ضوء سياسة التصعيد التي اتبعها المتطرفون من شباب اللؤلؤة، وما ترتب عليها من إخلال بالسلم والأمن الأهليين، وما أصاب البلاد من شلل في الحركة على أثر ذلك، عادت الحكومة مرة أخرى إلى الأداة الأمنية، خاصة بعد عدم استجابة المعارضة لطلب ولي العهد الخاص ببدء الحوار، ووقف العنف خلال ٢٤ ساعة، حيث طلبت الحكومة العون العسكري من دول مجلس التعاون. وبالفعل، وصلت قوات درع الجزيرة الى البحرين، وتم إعلان حالة السلامة الوطنية لمدة ثلاثة أشهر، وفرض حظر تجول جزئي في عدد من المناطق، وقامت القوات البحرينية بإخلاء دوار اللؤلؤة للمرة الثانية منذ بدء الاحتجاجات، واعتقال ستة من القيادات المحرضة على العنف.

وقد ردت القوى الشيعية على ذلك بتسيير مظاهرات سلمية،

وإعلان ١٢ قاضيا من المحكمة الجعفرية (محكمة خاصة بالطائفة الشيعية) استقالتهم، احتجاجا على التعامل الحكومى مع المظاهرات. كما أعلن وزير الصحة البحرينى استقالته، وهو شيعى، وكان موقف هذا الوزير من سيطرة الشيعة على مجمع السلمانية الطبى ومنعهم الجرحى السنة من الدخول للعلاج قد أثار العديد من الشكوك حول توجهه.

٣- "انقسام شيعى" حول المطالب :إذ يلاحظ وجود انقسام بين المحتجين حول مطالب التغيير، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف خلفية القوى السياسية النشيطة فى هذه الاحتجاجات على نحو يمكن معه التمييز بين مجموعتين، تتمثل المجموعة الأولى فى الشباب الذى أطلق الدعوة على الفيس بوك، والذين أصدروا فى ١٣ فبراير ٢٠١١ بيانا رسميا، جاء فيه أنهم يمثلون أنفسهم، وأن القوى السياسية ليست مخولة بالحديث نيابة عنهم(٣٥). وورد فيه أن مطالبهم تتمثل فى "إلغاء دستور ٢٠٠٢، وحل مجلسى النواب والشورى، وتكوين مجلس تأسيسى من خبراء وكوادر الطائفتين السنية والشيعية لصياغة دستور تعاقدى جديد، ينص على أن الشعب مصدر السلطات جميعا، وأن السلطة التشريعية تتمثل ببرلمان ينتخب كليا من الشعب، وأن السلطة التنفيذية تتمثل برئيس وزراء ينتخب مباشرة من الشعب، وأن البحرين مملكة دستورية، تحكمها أسرة آل خليفة، ويمنع على أفرادها تولى مناصب كبيرة فى السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية".

كما طالب البيان بإطلاق سراح جميع الأسرى السياسيين والحقوقيين، وتشكيل لجنة وطنية للتحقيق فى مزاعم التعذيب وملاحقة ومحاسبة المسئولين قانونيا، وضمان حرية التعبير، والكف عن ملاحقة الصحفيين قضائيا، ومنع حبسهم فى قضايا النشر، وعدم التضييق على الإنترنت، وفتح المجال أمام التدوين، واستقلالية هيئة الإذاعة والتليفزيون، وعدم تدخل الأجهزة الأمنية فى عمل المؤسسات الإعلامية. بالإضافة إلى ضمان استقلالية القضاء وعدم تسييسه، وتشكيل لجنة وطنية للتحقيق فى مزاعم التجنيس السياسى، وسحب الجنسية البحرينية لمن ثبت حصوله عليها بشكل غير قانونى أو بسبب دوافع سياسية.

وبعد سقوط أول شهيد إثر المواجهات بين المتظاهرين وقوات مكافحة الشغب، ارتفع سقف المطالب، حيث طالبت مجموعة من المتظاهرين بإسقاط النظام، وإنهاء حكم آل خليفة، وذكرت صفحة الثورة على الفيس بوك أن هناك تداولا لفكرة إسقاط النظام.

ومع ارتفاع سقف المطالب، تصاعدت أصوات المجموعة الثانية من القوى المعارضة، ممثلة فى المعارضة التقليدية، وذلك فى محاولة منها لخفض سقف مطالب شباب اللؤلؤة، وبهدف جذب أكبر حجم من المؤيدين والمتعاطفين. وتتمثل المعارضة التقليدية فى الجمعيات السياسية السبع السابق ذكرها، حيث أعلن الائتلاف الوطنى الذى تشكل من عدد من الشخصيات الوطنية – فى مؤتمر صحفى عقده فى ٢٧ فبراير ٢٠١١- أن المطالب تتمثل فى إقامة "مملكة دستورية ودولة مدنية"، وضرورة أن يتم انتخاب الحكومة ورئيس الوزراء(٣٦).

كما طرح الشيخ على سلمان، فى خطابه فى ١٦ فبراير ٢٠١١ أمام آلاف المعتصمين فى اللؤلؤة، فكرة الدولة المدنية، وأكد مطلب المملكة الدستورية فى خطابه الذى ألقاه فى ٢٤ فبراير، وأعلن صراحة "لا نريد ولاية الفقيه (...) لا نريد دولة دينية (..) نريد دولة مدنية ينتخب فيها الشعب حكومته"، المطالب هى "الحرية والديمقراطية وليس دولة دينية أو طائفية"(٣٧). ورغم ما تمثله فكرة المدنية من تطور فى موقف شيعة البحرين، فإن المقصود بها غير واضح المعالم. كما كرر حسن مشيمع فى كلمته فى دوار اللؤلؤة، بعد وصوله إلى البحرين فى ٢٧ فبراير، فكرة الملكية الدستورية، وصرح بأن حركته لا ترفض تلك الفكرة(٣٨).

ويلاحظ اتجاه حسن مشيمع للتحالف مع حركة أحرار البحرين التى يرأسها سعيد الشهابى، وتيار الوفاء الإسلامى الذى يرأسه عبدالوهاب حسين. وقد شكلت هذه الحركات التحالف من أجل الجمهورية منذ ٧ مارس ٢٠١١. ويهدف هذا التحالف إلى إسقاط النظام، وإنشاء جمهورية ديمقراطية بالتعاون مع كل القوى التى تقبل ذلك، واعتمد التحالف أداة العصيان المدنى لتحقيق ذلك الهدف. ويعتبر هذا التحالف وقياداته هم المسئولين بدرجة كبيرة عن المواجهات العنيفة التى شهدتها البحرين فى الفترة السابقة على دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين.

ثالثا- ما بعد التغيير .. الملكية الدستورية :

لا يمكن الجزم بحجم التغيير الذى يمكن أن يتحقق فى البحرين، خاصة أن الأزمة السياسية فى طور التطور، كما أن ميزان القوى فيها غير ثابت. ففى بدايات الأزمة، كان ميزان القوى يميل لصالح الحكومة، خاصة بعدما نجحت فى إخلاء الدوار، وبعد أن تشكل تجمع الوحدة الوطنية، ثم أخذ ميزان القوى يميل لصالح المعارضة، منذ أن نجحت فى الاعتصام فى الدوار مرة أخرى. وخلال هذه المرحلة، استغلت سيطرتها على الدوار، وعمل التحالف من أجل الجمهورية على تنفيذ مخططه من خلال العصيان المدنى، واستغل ما يمتلكه من قدرة على التنظيم فى شن عمليات فى مواجهة قوات الشرطة البحرينية، وضد السنة، حتى كادت البحرين تدخل فيما يشبه الحرب الطائفية.

وفى ظل هذا الوضع، ظل ولى العهد متمسكا بدعوته للحوار الوطنى، ثم أقدمت الحكومة البحرينية على طلب المساعدة العسكرية من دول الخليج، وهو ما أدى إلى عودة سيطرتها على الأوضاع مرة أخرى، دون أن يعنى ذلك السيطرة التامة.

ورغم عدم القدرة على التنبؤ بطبيعة التغيير، فإنه يمكن تحديد عاملين رئيسيين يمكن أن يحددا حجم التغيير الذى يمكن أن يطرأ على النظام البحرينى، يتمثل العامل الأول فى استمرار طائفية الاحتجاجات. فالديناميكية التى تفاعل بها المجتمع مع الاحتجاجات، وتصوير تجمع الوحدة لها على أنها "اعتداء على أمن الشعب"، فضلا عن رفض بعض الشيعة ما يجرى يضع المحتجين الشيعة فى مأزق يحول دون إقناع القوى الداخلية والخارجية بوطنية مطالبهما، خاصة أن من الشعارات التى رفعها المحتجون فى اللؤلؤة ما يثنى على الموقف الإيرانى من الاحتجاجات.

ويتعلق العامل الثانى بأن مستقبل الوضع فى البحرين لا تحدده التفاعلات الداخلية فقط، فمواقف الدول الخليجية والولايات المتحدة وما تريده وتقبله كتنازل للمعارضة، له دور مهم فى تحديد حجم التغيير الذى يمكن أن يطرأ على النظام السياسى.

فمن ناحية، تمثل الاستجابة الكاملة لمطالب الشيعة خطرا أمنيا على الدول الخليجية، خاصة السعودية والكويت. فأى استجابة من الحكومة البحرينية لمطالب الشيعة ستضع ضغوطا على الحكومتين السعودية والكويتية لتقديم القدر ذاته من التنازلات للمعارضة الشيعية السعودية والكويتية، وهو ما قد يهدد أمن الأسر المالكة فى هذه الدول وحجم النفوذ والسلطة الذى تتمتع به الآن. والحديث عن هذا التأثير ليس من قبيل المبالغة، حيث تحرك الشيعة فى هاتين الدولتين للتضامن مع شيعة البحرين.

فعلى سبيل المثال، أصدر ١٧ من رجال الدين الشيعة فى السعودية، منهم محمد حسن الحبيب، والشيخ سعيد المرهون،

وعبد الله المسكين، وجعفر العلوى، بيانا أعلنوا فيه عن تضامنهم مع "الشعب البحرينى" الذى يطالب بالتغيير(٣٩). كما نظم شيعة المنطقة الشرقية فى السعودية فى ٢٦ فبراير ٢٠١١ مظاهرات للمطالبة بالإفراج عن سجناء محتجزين من دون محاكمة(٤٠).

إلى جانب ذلك، أبدت السعودية منذ البداية استعدادا لتقديم العون والمساعدة للبحرين، بما فى ذلك العون العسكرى لإنهاء الأزمة الحالية، وهو ما سبق أن قدمته للبحرين فى أزمة التسعينيات، وهو أمر تخوف منه المحتجون بعد فض الاعتصام بالقوة فى المرة الأولى، ثم قدمته فعليا فى إطار قوات درع الجزيرة التى دخلت البحرين منذ ١٦ مارس الماضى.

من ناحية أخرى، تفتقد القوى المعارضة البحرينية أى علاقات قوية مع واشنطن والمنظمات الدولية، وهذا على خلاف الوضع بالنسبة لقوى المعارضة المصرية، مثل حركتى ٦ أبريل وكلنا خالد سعيد. ويقلل هذا الوضع احتمال تدخل الولايات المتحدة لدعم مطالب المعارضة البحرينية. ويرجع ضعف هذه العلاقة إلى حرص الولايات المتحدة على عدم إغضاب النظام البحرينى، حفاظا على مصالحها فى المنطقة، وعلى سلامة الأسطول الأمريكى الخامس الذى تستضيفه البحرين. وهذا ما تؤكده جونيث تود، المستشار السياسى السابق للبحرية الأمريكية فى البحرين، ومسئول الاتصال غير الرسمى بين البحرية والشيعة، حيث أكدت أن القوات الأمريكية لا تقوم بتطوير أى علاقات جيدة مع الشيعة تجنبا لإغضاب الأسرة المالكة، خاصة أن هناك علاقة ما بين إيران وجمعية الوفاق وحركة حق.كما أكد عدد من نشطاء حقوق الإنسان البحرينيين الشيعة أن الحكومة الأمريكية تضغط على أعضاء الكونجرس الأمريكى لعدم مقابلتهم عند زيارتهم واشنطن(٤١).

يمكن القول إن استمرار الطابع الشيعى للاحتجاجات، واستمرار انقسام المحتجين حول سقف المطالب، وتحرك إيران لرفض التدخل الخليجى فى البحرين، خوفا من استهداف الشيعة هناك، سيقلل من قدرتهم على فرض مطالبهم فى الحوار مع ولى العهد. كما أن تغير ميزان القوى لصالح الحكومة بعد تدخل القوات الخليجية قد يضطرهم ذلك إلى تقديم تنازلات تجعل حجم التغيير فى النظام أقل مما يتطلبه التحول للملكية الدستورية، خاصة إذا ما قبلوا بمقايضة المطالب السياسية بمجموعة من الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالى قد تكون هناك نسخة بحرينية معدلة من الملكية الدستورية. وربما يكون الموقف الأمريكى هو العامل الحاسم فى هذه المسألة، خاصة إذا قررت واشنطن تغيير موقفها، والقبول بفكرة تقليص نفوذ أسرة آل خليفة، وإخضاع منصب رئاسة الحكومة للانتخابات.

الهوامش :

١- "البحرين: اشتباك بين السنة والشيعة وتواصل مظاهرات المعارضة"، الشرق الأوسط، ٥ مارس ٢٠١١.

٢- تشمل هذه المناطق: المنامة، وسترة، والبلاد القديم، والسنابس، والساحة المقابلة لسوق جدحفص، والديه، والمعامير، والنبيه صالح، وكرزكان، ومدينة حمد (الدوار الرابع)، وبورى، وعالى، والدراز، وسار، والمقشع، وباربار، ودمستان، وكرانة، وبنى جمرة، وأبوصيبع، والنعيم، والسهلة والدير وسماهيج.

٣- "المعارضة توسع مظاهراتها وقلق مشترك بين مسئولين حكوميين ومعارضين من تأخر الحوار"، الشرق الأوسط، ٣ مارس ٢٠١١.

٤- تعتبر جمعية الوفاق أكبر جمعية معارضة وممثلة للشيعة، وقد حصلت فى الانتخابات الأخيرة على ١٨ مقعدا من أصل ٤٠ مقعدا.

٥- وهذا ما طالب به عبد الهادى الخواجة، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، أثناء ندوة عن التنمية والفقر فى البحرين، عقدت فى ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤، وتلاها اعتقاله فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٤ وحل المركز وإغلاق نادى العروبة -الذى عقدت فيه الندوة- لمدة ٤٥ يوما، وتم الحكم عليه بالحبس مدة سنة بتهمة "التحريض على كراهية النظام"، ورد الشيعة على ذلك بمظاهرات استقطبت ما يتراوح بين ٣و٤ آلاف متظاهر تخللتها أعمال عنف

- بيان جمعية الوفاق البحرينية (شيعية معارضة)، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤، موقع الجمعية: www.alwefaq.org.

- منصور الجمرى، خطوة إلى الوراء، الوسط البحرينية، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٤.

-المجموعة الدولية للأزمات، التحدى الطائفى فى البحرين، تقرير رقم ٤٠ حول الشرق الأوسط، مايو ٢٠٠٥، ص٤.

6- Graham E. Fuller, "Bahrain Blowback", International Herald Tribune, Feb. 17, 2011.

٧- تحمل الصفحة على الفيس بوك اسم ثورة ١٤ فبراير يوم الغضب فى البحرين .

٨- ضم هذا الائتلاف التيار الصوفى، والسلفيين، والجمعيات السياسية السنية على اختلافها.

٩- تصنف هذه الجمعية على أنها من اليسار وهى محسوبة على الطائفة السنية.

١٠- "الوحدة الوطنية والجمعيات السياسية يجتمعون للحوار فى القضايا المشتركة"، الوسط، ٢٦ فبراير ٢٠١١.

١١- "المنبر الإسلامى ترفض التعجيل الوزارى الأخير"، الوسط، ٢٨ فبراير ٢٠١١.

١٢- نص خطاب تجمع الوحدة الوطنية لاعتصام يوم الأربعاء ٢ مارس ٢٠١١.

١٣- "حسين البوفلاسة معتقل رأى واستمرار توقيفه من دون إعلان يسىء للبحرين"، الوسط، ٢٨ فبراير ٢٠١١.

١٤- "منتسبو الحق الصحى يعتصمون مؤكدين التزامهم بسقف المطالب المشروعة"، الوسط، ٢٨ فبراير ٢٠١١.

١٥- "الإعلاميون يدعون من دوار اللؤلؤة لرفع القيود عن الإعلام"، الوسط، ٢١ فبراير ٢٠١١.

١٦- "ليلة حاشدة فى الفاتح واللؤلؤة"، الوسط، ٢٢ فبراير ٢٠١١.

١٧- "مسيرة لسائقى الشاحنات الثقيلة دعما للحركة المطلبية"، الوسط، فبراير ٢٠١١.

١٨- "مدارس تنذر المعلمين بالفصل إذا شاركوا فى أى إضراب"، الوسط، ٢٨ فبراير ٢٠١١.

١٩- "مواجهات بين الشرطة ومتظاهرين فى البحرين"، الحياة، ١٥ فبراير ٢٠١١.

٢٠ -"البحرين: محتجو ميدان اللؤلؤة يستلهمون تجربة التحرير"، الوسط، ١٦ فبراير ٢٠١١.

٢١- "البحرين: مواجهات دامية فى اللؤلؤة والوفاق تنسحب"، ١٧ فبراير ٢٠١١، سى إن إن العربية:
http://arabic.cnn.com/2011/bahrain2011./17/2/bahrain2.dead_army/index.html

٢٢- "البحرين: مواجهات دامية فى اللؤلؤة والوفاق تنسحب"، الوسط، ١٧ فبراير ٢٠١١.

٢٣- "البحرينية لحقوق الإنسان تخاطب المفوضية السامية بشأن انتهاكات الأحداث الأخيرة "، الوسط، ٢٨ فبراير ٢٠١١.

٢٤- "البحرين: مواجهات دامية فى اللؤلؤة والوفاق تنسحب"، الوسط، ١٧ فبراير ٢٠١١.

٢٥- "ملك البحرين يطلق مبادرة للحوار مع المعارضة"، الوسط، ١٩ فبراير ٢٠١١.

٢٦- "بريطانيا تراجع تراخيص بيع أسلحة للبحرين"، ١٧ فبراير ٢٠١١، رويترز:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE71G10D20110217

٢٧- تحدث عن ذلك النائب على الأسود عن جمعية الوفاق الإسلامية، انظر:
"المعارضة البحرينية تراهن على ولى العهد وتخشى تقييد يديه"، الوسط، ٢٦ فبراير ٢٠١١.

٢٨- "البحرين: ولى العهد يسحب الجيش والشرطة من الشوارع"، الحياة، ٢٠ فبراير ٢٠١١.

٢٩- وذلك إلى جانب إطلاق معتقلى الرأى، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق فى الأحداث التى ارتكبتها الأجهزة الأمنية والجيش، والتحقيق فى منع وصول سيارات الإسعاف ونقل المصابين، وضمان عدم مشاركة الأمن فى التحركات الشعبية السلمية، وجعل الإعلام الرسمى إعلاما حرا ينقل آراء كل المواطنين. انظر:
"الائتلاف الوطنى: ٦ خطوات لتهيئة الأرضية لأى حوار"، الوسط، ٢٨ فبراير ٢٠١١.

٣٠- "البحرين: مرسوم بتعديل وزارى محدود"، الحياة، ٢٧ فبراير ٢٠١١.

٣١- "حداد رسمى وشعبى على شهداء البحرين "، الوسط، ٦ ٢ فبراير ٢٠١١.

٣٢ -"رئيس الوزراء: الحوار هو وسيلة تحقيق الأهداف وقناته الرسمية البرلمان"، الوسط، ١٧ فبراير ٢٠١١.

٣٣- "رئيس الوزراء: المشروع الوطنى قادر على إحداث مزيد من التغيير والإصلاح"، الوسط، ٢٨ فبراير ٢٠١١.

٣٤- "تظاهرة أمام السفارة الأمريكية فى المنامة"، جريدة الوطن، ٨ مارس ٢٠١١.

٣٥- "الآلاف يستمرون فى اعتصامهم بدوار اللؤلؤة لليوم الثالث"، الوسط، ٢٧ فبراير ٢٠١١.

٣٦- "الائتلاف الوطنى: ٦ خطوات لتهيئة الأرضية لأى حوار"، الوسط، ٢٨ فبراير ٢٠١١.

٣٧- "الوفاق: لا مكان لولاية الفقيه فى البحرين"، الوسط، ١٧ فبراير ٢٠١١.

٣٨- "مشيمع: مطالبنا وطنية ولا تمثل شيعة أو سنة أو حق أو الوفاق"، الوسط، ٢٨ فبراير ٢٠١١.

٣٩- "رجال الدين الشيعة فى السعودية يعلنون تضامنهم مع الشعب البحرينى"، ٢٧ فبراير ٢٠١١، شبكة راصد الإخبارية:
http://www.rasid.com/artc.php?id=43095

٤٠- "مظاهرة أخرى لشيعة السعودية فى المناطق الشرقية"، ٢٦ فبراير ٢٠١١، رويترز:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE71P0CN20110226

41- Michael Slackman, "US History with Bahraini Shiites may be Crucial", International Herald Tribune, Feb. 22, 2011.

٦ "الصفقة المزدوجة":

التغيير فى الأردن بين "الثنائية الديموجرافية" والممانعة الرسمية

د. محمد أبو رمان *

بالرغم من أن النزول إلى الشارع للمطالبة بالإصلاحات فى الأردن قد تزامن مع المظاهرات والمسيرات فى مصر وتونس، فإن التحرك نحو التغيير المرتقب أردنيا يبدو أكثر بطئا وتعقيدا، مقارنة بهذه الحالات، بينما تشى اتجاهات التحول بمسار مختلف عن "النموذج الثورى" المطروح فى بلاد عربية أخرى، كما حدث فى مصر وتونس، وكما يحدث حاليا فى ليبيا واليمن.

يعود الاختلاف بين "السيناريوهات" الأردنية المطروحة والنماذج العربية الأخرى لشروط موضوعية رئيسية، سواء من حيث طبيعة النظام نفسه وسياسات الاستجابة التى تبناها فى مواجهة حركة الاحتجاج، أو من حيث طبيعة المجتمع الأردنى وتركيبته الديموجرافية، التى تنعكس على مطالب واتجاهات القوى المتحركة فى الشارع.

فى المشهد الأردنى، ثمة توافق حاليا بين الأحزاب السياسية والحركات الجديدة على "المظلة الملكية" للحكم، وعلى عدم السعى إلى تغيير النظام، بقدر ما تكرست (إلى الآن) الصورة الحالية من المطالب فى صيغة "إصلاح النظام". بيد أن ذلك لا يمنع وجود بعض القوى الشعبية لا تؤمن بالنظام الملكى ولا بالديمقراطية، كما هى الحال فى مسيرة تيار "السلفية الجهادية" الموالى لتنظيم القاعدة.

الفارق الرئيسى بين الحالة الأردنية والحالات الأخرى أن هنالك اختلافا واضحا بين أجندات القوى الفاعلة التى قادت المسيرات وحركت الشارع، ولديها منابر إعلامية وبيانات سياسية. وهو اختلاف لا يسمح إلى الآن بتشكل جبهة موحدة للإصلاح، وأجندة محددة عامة تشكل ضغطا باتجاه واحد محدد على "مطبخ القرار".

فى المقابل، فإن الاستجابة الرسمية لمطالب التغيير تمثلت فى إقالة حكومة سمير الرفاعى، وتكليف حكومة جديدة بكتاب تكليف يجعل لأول مرة من الإصلاح السياسى أولوية محددة، ويطالب الحكومة بقانون انتخاب متطور يعكس توافقا وطنيا. الحكومة الجديدة، بدورها، وبالرغم من الاختلاف بين القوى السياسية فى تقييمها، فإنها ضمت شخصيات سياسية قريبة من الألوان المختلفة فى المشهد السياسى، بعد أن اعتذرت جماعة الإخوان المسلمين وشخصيات شعبية أخرى عن عدم المشاركة فى الحكومة.

إذن، فإن السؤال المطروح الذى تناقشه السطور القادمة هو: إلى أين يسير النموذج الأردنى فى التغيير. هنالك سيناريوهات متعددة، لكن يبدو الأقرب لها هو سيناريو "الصفقة التاريخية" بين القصر والبرلمان، مما يؤدى إلى تغييرات بنيوية فى طبيعة النظام السياسى وهيكليته، بصورة قانونية متدرجة. إلا أن التحدى الحقيقى لهذا السيناريو والتحولات المطلوبة لا يعد مرتبطا بـ"الممانعة الرسمية"، بقدر ما يحضر بوضوح فى معادلة "الثنائية الديموجرافية" (بين الأردنيين من أصول أردنية، والأردنيين من أصول فلسطينية). وهى الملاحظة التى يلخصها مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، د. نواف التل، بالقول "نحن بحاجة إلى عقد مجتمعى قبل الوصول إلى عقد اجتماعى جديد مع الدولة"(١)، أى أننا بحاجة إلى"صفقة مجتمعية" موازية للصفقة مع الدولة.

أولا - مسيرات الجامع الحسينى.."استنساخ" التغيير:

تعكس مسيرات الجامع الحسينى، فى قلب العاصمة عمان، التى بدأت بصورة منتظمة منذ ١٤ يناير ٢٠١١، التعبير الأبرز عن المطالبات بالتغيير فى البلاد، بالتزامن والتوازى مع مسيرات أخرى فى محافظات متعددة من المملكة.

(*) باحث فى مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية.

بدأ ما سمى بالحراك السياسى الداخلى بصورة محدودة فى ٧ يناير ٢٠١١ فى منطقة ذيبان، بمحافظة مأدبا المحاذية للعاصمة عمان، من خلال مئات من الشباب الذين يطالبون بتحسين الظروف المعيشية والأوضاع الاقتصادية. ومع بروز التطورات السياسية فى الثورة التونسية، تحمست القوى الجديدة فى الشارع، وبعض القوى اليسارية إلى استنساخ نموذج التغيير، ودعت إلى مسيرة فى الجمعة التالية فى مختلف المحافظات، بينما تبدأ المسيرة المركزية من الجامع الحسينى.

وعلى غير المتوقع، نجحت تلك المسيرة فى تجميع بضعة آلاف، قبل انضمام جماعة الإخوان المسلمين لها، واستطاع الشباب اليسارى والقومى المتحمس تحقيق تجمع بهذا الحجم لأول مرة منذ سنوات، ثم انضمت فى الجمعة التالية جماعة الإخوان المسلمين للمسيرات، مما منحها حضورا شعبيا أكبر، وصدى إعلاميا واسعا، ودفع بـ"مطبخ القرار" إلى أخذ المسألة على محمل الجد، ومحاولة تقديم رسائل إيجابية تجاه التحركات السياسية الشعبية المتصاعدة.

ضمت مسيرات الجامع الحسينى أغلب القوى السياسية المنادية بالإصلاح والفاعلة بالشارع، سواء من القوى اليسارية (حزب الوحدة الشعبية، الحزب الشيوعى، البعث الاشتراكى)، أو من حركة المعارضة الكبرى فى البلاد، جماعة الإخوان المسلمين، أو القوى المعارضة الجديدة، مثل حركة المعلمين والمتقاعدين العسكريين، والقومى التقدمى، وحركة "جايين" (الحملة الأردنية للتغيير)(٢).

بدأت المسيرات بمطالبات محدودة. ثم مع نجاح الثورتين التونسية والمصرية، وامتداد الاحتجاجات إلى دول عربية أخرى، بدأ "سقف التوقعات" يرتفع، وينعكس على الشعارات والمطالبات والبيانات السياسية.

فى بداية مسيرات الجامع الحسينى، التى شكلت "بارومتيرا" للشارع فى الأسابيع الماضية، تمثلت المطالبات فى إسقاط حكومة سمير الرفاعى، والمضى فى طريق الإصلاح السياسى، ثم فى الجمعة التالية ارتفع سقف المطالب إلى حل البرلمان وإسقاط الحكومة.

بعد استقالة حكومة سمير الرفاعى (فى بداية فبراير/شباط ٢٠١١)، لم تتوقف المسيرات، بل ارتفع السقف إلى المطالبة بتعديلات دستورية، أو العودة إلى دستور عام ١٩٥٢، ثم فى الأسابيع اللاحقة، وصلت المطالبات لدى بعض المجموعات إلى الحديث عن "ملكية دستورية"، وعن تغييرات هيكلية فى بنية النظام السياسى. مع ذلك، وبالرغم من استمرار ارتفاع السقف السياسى للمطالبات، فإنه لم يطرح شعار "تغيير النظام". وكان هنالك حرص من القوى والأحزاب السياسية على تأكيد أن المطلوب هو "إصلاح النظام"، بالحفاظ على "الصيغة الملكية"، لكن بإحداث تغييرات جوهرية، وليس فقط شكلية أو مجرد تغيير حكومات، كما كان يحصل سابقا(٣).

تلك الحدود للتغيير، وإن كانت تمثل سقفا لأغلب قوى المعارضة، فإن الحال لا تنطبق على الجميع. فمن المفارقات الأردنية أن تيار "السلفية الجهادية"، الذى يؤيد تنظيم القاعدة، قد نظم مسيرة مشابهة عند الجامع الحسينى، ضمت مئات المؤيدين له، كان المطلب الرئيسى لها الإفراج عن المئات من أبناء التيار الحاكمين على خلفية قضايا أمنية، وتحسين أوضاعهم داخل السجون. لكن المسيرة حملت هتافات تطالب بتغيير سياسى على أسس دينية، كالمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وتوعد إسرائيل بقدوم ما سموه "جيش أبو مصعب الزرقاوى"(٤).

على الجهة المقابلة المعارضة، خرجت مسيرات محدودة تضم العشرات موالية للملك والنظام، ترفض مطالب التغيير، وتشكك فيها، ثم قامت بالاعتداء على مسيرة المعارضة، مما أسفر عن إصابات. لكن حكومة د. معروف البخيت فتحت تحقيقا، ورفضت تلك الاعتداءات، وحولت شخصين إلى القضاء، فى رسالة "حسن نية" للمعارضة(٥).

بجوار مسيرات الجامع الحسينى، والمطالب التى برزت فيها، صعدت ظاهرة البيانات السياسية التى تدعو إلى التغيير والإصلاح، مع الإعلان عن بعض الحركات الجديدة، كحركة دستور عام ١٩٥٢، وحركة جايين، والتيار الوطنى التقدمى، والتيار القومى التقدمى، وغيرها من حركات ولدت أخيرا على وقع الثورات العربية والتحركات السياسية الشعبية(٦).

السقف الأعلى كان من دعاة الملكية الدستورية (مجموعة من قيادات الإخوان المسلمين مع شخصيات سياسية أخرى)(٧)، ومن المعارض المعروف ليث شبيلات، الذى وجه رسالة نقدية شديدة للملك، شملت رحلاته ومصاريفه المبالغ فيها، وشبهات حول تورطه بالفساد، وسوء الإدارة السياسية، وغيرها من لغة غير متداولة فى النقاشات السياسية العامة فى البلاد(٨).

فى المحصلة، فإن العناوين الرئيسية للدعوات المطالبة بالإصلاح السياسى تتمثل فى إصلاحات سياسية كبرى، وإجراءات واضحة ومحددة لمكافحة الفساد، الذى تحمله القوى المعارضة مسئولية كبيرة لما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية، لكن مع اختلاف تعريف الأولويات ومضامين الإصلاح المطلوب.

بالرغم من قدرة هذه المسيرات والبيانات على تشكيل أدوات ضغط على "مطبخ القرار" لإطلاق مسيرة إصلاح سياسى، من دون إبطاء أو محاولات التفافية، فإن هذه الفعاليات إلى الآن لا تزال ذات طابع حزبى أو نخبوى، تقودها المعارضة التقليدية والجديدة على السواء، وتضم فى أحسن الأحوال آلافا من المحتجين. لكن لم تظهر مؤشرات على تحرك الشارع نفسه فى المحافظات والمدن بصورة مشابهة لما حدث فى مصر وتونس، وأدى إلى اعتصامات ومسيرات مليونية.

لذلك، وإن كان "مطبخ القرار" ينظر بدرجة كبيرة من الحذر إلى الشارع، ويتعامل بجدية مع المطالب التى تتحدث بها هذه الفعاليات، ويحاول التجاوب معها، ويفتح أبوابا من الحوار السياسى، فإن المسألة لدى الجهات العليا لم تصل إلى الشارع بعد بصورة مكثفة، كما هى الحال فى دول أخرى. ولعل التقديرات الأولية أن ما يمكن أن يحرك الشارع خلال المرحلة المقبلة هو الهم الاقتصادى بصورة رئيسية، كما حصل فى مرات سابقة. لكن هذه الحركة ستكون بصيغة أكثر عنفا وشراسة، وستتحول إلى مطالب سياسية، ربما أكثر حدة من المطالب الراهنة.

ثانيا - تراجع الممانعة الرسمية.. الفرصة السانحة:

الاستجابة الرسمية للمسيرات والبيانات بنيت ابتداء على محاولة الاحتواء وتجنب الصدام، إذ سمحت الحكومة بانطلاق المسيرات، ولم تحدث احتكاكات معها، وتعاملت بصورة ناعمة مع البيانات السياسية.

الخلاصات الأكثر أهمية كانت لدى الملك، الذى أجرى سلسلة طويلة وممتدة من الحوارات واللقاءات مع شخصيات سياسية، معارضة وموالية، ومن مختلف الألوان السياسية، فى محاولة لبناء "تقدير موقف". وتمثلت النتائج الأولية لتلك اللقاءات فى الاستجابة لمطالب الشارع بإقالة حكومة سمير الرفاعى الثانية، بعد مضى ما يقارب شهرين على تشكيلها، بعد الانتخابات النيابية، وتكليف د. معروف البخيت بتشكيل حكومة جديدة، والتى لم تحظ بقبول واضح من المعارضة، بل واجهها البعض بالتشكيك، بالرغم من أنها ضمت شخصيات قومية ويسارية ومعارضة، وبالرغم كذلك من أن رئيس الوزراء حاول ضم قيادات من الإخوان المسلمين والمعارضة للحكومة، لكنهم اعتذروا عن عدم المشاركة، حتى تتضح ملامح الإصلاح السياسى المطلوب.

ما هو أهم من تغيير الحكومة هو كتاب التكليف الملكى الذى جاءت الحكومة الجديدة بموجبه، والذى يحملها، منذ الفقرة الأولى، مهمة واضحة ومحددة بـ"إطلاق مسيرة إصلاح سياسى حقيقى"، والقيام بحوار وطنى لتقديم قانون انتخاب جديد على وجه السرعة، يسهم فى نقل الحياة السياسية فى البلاد إلى مرحلة متقدمة.

الحكومة، من جهتها، أكدت تكفلها بالسير فى خطى إصلاح سياسى ملموس وسريع، وقد عهدت إلى رئيس مجلس الأعيان، طاهر المصرى، وهو شخصية إصلاحية معروفة، بإدارة هذا الحوار، والخروج بصيغة توافقية لقانون انتخاب تسمح بولادة مجلس نواب مختلف، فيه قدر كبير من التمثيل السياسى الحزبى، من خلال نظام القائمة النسبية.

للمرة الأولى، تظهر مؤشرات فى الخطاب الرسمى تذهب باتجاه إصلاح سياسى غير مسبوق، على الأقل خلال العقود الأخيرة. ففى حين أبدى رئيس الوزراء معارضته لطرح "الملكية الدستورية" فى هذه المرحلة التاريخية، أكد تأييده للمطالبات بالعودة إلى دستور عام ١٩٥٢، وأعلن عن تأييده لإنشاء نقابة للمعلمين، وهى قضية كانت سابقا مرفوضة تماما من قبل الخطاب الرسمى.

لم يكتف رئيس الوزراء المكلف بهذه الإجراءات، بل أعلن عزمه القيام بخطوات إصلاحية سريعة وجادة، لتكون بمثابة رسالة واضحة لجديته فى الإصلاح، كما حدث عندما أرسل تعديلات على قانون الاجتماعات العامة لمجلس النواب، تسمح بتنظيم بالتجمع من دون إذن مسبق، كما كان يشترط القانون، وتتيح قدرا أكبر من الحرية، كما وعد الرئيس بإجراءات أخرى فى السياق نفسه(٩).

خطابات رئيس الوزراء وإجراءاته إلى الآن، مع كتاب التكليف الملكى، وخطاب آخر للملك تحدث فيه أمام السلطات الثلاث عن الإصلاح(١٠)، كل ذلك يستبطن مسارا للإصلاح السياسى يقوم على إعداد قانون انتخاب جديد، يكون موضع توافق القوى السياسية والألوان المختلفة، يفتح المجال للقائمة النسبية أو الحزبية، بصورة كبيرة، وبحسب اتفاق معدى القانون، ثم إجراء انتخابات نيابية مبكرة، وفقا للقانون الجديد، تؤدى إلى "حكومة نيابية".

أما التعديلات الدستورية، فوفقا لخريطة الطريق هذه، فستكون من تخصص مجلس النواب المقبل، الذى يمثل الأحزاب والقوى السياسية، بما يكفل تكريس المسار الديمقراطى، وقطع الطريق على العودة مجددا إلى المنظور الأمنى، أو حالة الشد والجذب فى المعادلة السياسية.

تؤكد الحلقة المقربة من الملك أنه، شخصيا، يريد أن يستبق مطالبات الشارع، ويبادر إلى خطوات كبيرة فى هذا الاتجاه، بما يكفل فى مرحلة لاحقة استقرارا فى السياسة وينهى الجدالات المحتدمة حولها اليوم(١١).

ثالثا - المعادلة الديموجرافية.. التحدى الحقيقى:

إذن، تبدو الممانعة الرسمية ضد الإصلاح السياسى اليوم فى أضعف حالاتها، وفى مواجهة ضغوط سياسية داخلية تدفع باتجاه الإصلاح من ناحية، وضغوط خارجية لتحقيق إصلاحات حقيقية من ناحية أخرى، وفقا لمصادر مطلعة فى الدولة. إلا أن التحدى الحقيقى يكمن فى عدم وجود توافق بين القوى والأحزاب السياسية والاجتماعية التى تتحرك فى الشارع على أجندة محددة للإصلاح السياسى ولأولوياته، والبوصلة التى سيسير فيها.

فى المسيرات والبيانات، تعددت المطالب واختلفت بين قوى أيديولوجية تتحدث عن إسقاط معاهدة وادى عربة، وأخرى عن إطلاق سراح الجندى أحمد الدقامسة (الذى قتل طالبات إسرائيليات فى عام ١٩٩٦، ويخضع للسجن اليوم)، وأخرى تربط مطالبها بإصلاح اقتصادى (يذهب مرة أخرى نحو دور أكبر للدولة فى مواجهة منطق السوق والخصخصة التى سادت خلال العقد الماضى..)، وأخرى عن تعديلات دستورية. وهنالك حركة لدستور عام ١٩٥٢، فيما يذهب اتجاه إلى "الملكية الدستورية".

لا يوجد (إلى الآن) اتفاق واضح ومحدد لدى أغلب هذه القوى على أجندة الإصلاح السياسى وأولوياته، وعلى الطريق التى يمكن أن تؤدى إليه، بل هنالك تضارب فى الأجندات و"تفتت" فى المطالب، مما يعيق تشكل جبهة وطنية أو لوحة شعبية واحدة محددة.

المفارقة أن هنالك اختلافا على هذه المطالب حتى داخل تجمع أحزاب المعارضة نفسه، بل حتى داخل الحزب الواحد، كما هى الحال لدى جماعة الإخوان المسلمين، التى أعلنت "المجموعة الإصلاحية" فيها عن مبادرة الملكية الدستورية، وتم تعيين د. رحيل غرايبة، رئيس الدائرة السياسية بالجماعة، ناطقا باسم المبادرة، فيما أعلن المراقب العام للجماعة، د. همام سعيد، رفضه لتبنى المبادرة(١٢).

وبالمقارنة بالحالتين التونسية والمصرية، فإن المشهد كان مختلفا بالكلية، إذ توحدت اللوحة الشعبية على إسقاط النظام وتغييره بنظام ديمقراطى تعددى. بينما فى الحالة الأردنية، فإن

تعريف الإصلاح السياسى لا يزال ملتبسا ومتنازعا عليه.

أما القضية الأكثر أهمية اليوم فى السجالات الداخلية، التى تغطس الخلافات الأيديولوجية وتتجاوزها، فهى معادلة الثنائية الديموجرافية فى البلاد (الأردنيون من أصل أردنى، والأردنيون من أصل فلسطينى = اللاجئين الفلسطينيين). وهى تبرز عندما يقترب الحديث فى الإصلاح السياسى من قانون الانتخاب ومن القضايا الحساسة فى العلاقة الثنائية، وتأخذ طابعا جدليا بين سؤال المواطنة وحقوقها وهاجس حماية هوية الدولة.

تعود جذور هذه المشكلة إلى طبيعة التكوين السكانى، إذ بنيت المملكة الحديثة على قرار وحدة الضفتين فى عام ١٩٥٠، الذى منح حق المواطنة لسكان الضفة الغربية. ومن ثم، توالت الهجرات الفلسطينية إلى الأردن مع احتلال الضفة الغربية فى عام ١٩٦٧، فانضم لاجئو تلك الحرب إلى لاجئى حرب عام ١٩٤٨، مع لاجئين من أصول غزية، ليشكلون معا نسبة متنازعا عليها تتراوح بين ٤٥ و٦٠٪، وأغلبهم يتمتع بالجنسية الأردنية.

فى عام ١٩٨٨ ، صدر قرار فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية بإعلان من الملك الراحل، الحسين بن طلال، تحت ضغط الدول العربية لمنح الفلسطينيين تمثيلا سياسيا مستقلا وواضحا، وهو ما أدى إلى وضع الأردنيين من أصول فلسطينية جميعا فى "المنطقة الرمادية" بين حقوق المواطنة فى الأردن وحماية حقهم فى العودة إلى ديارهم، وفق قرارات الأمم المتحدة.

اليوم، ينظر الأردنيون، من أصل فلسطينى، بعد مرور عقود على وجودهم فى الأردن وتمتعهم بالجنسية الأردنية، إلى أن أى إصلاح سياسى مقبل يجب أن يقوم على قاعدة المواطنة الكاملة لهم، بما فى ذلك تمثيلهم فى عملية صنع القرار ومؤسسات الدولة، وهو ما يعتبره الفلسطينيون إلى اليوم منقوصا ومحدودا تحت هيمنة الشرق أردنيين(١٣).

فى المقابل، فإن الأردنيين ينظرون إلى أن تمتع الفلسطينيين بحقوقهم السياسية كاملة، مع ما يحمله ذلك من تمثيل فى مؤسسات الدولة ونيل الجنسية، وفق ما يطالب به الفلسطينيون، سيعنى تلقائيا تطبيق مشروع "النظام البديل" فى الأردن، بمنطق "التوطين السياسى" (بعد التوطين البشرى)، أى أن يكون وطنا للفلسطينيين، مما يعنى التنازل عمليا عن حق العودة، وفقدان الهوية الأردنية للدولة، مقابل إحلال الهوية الجديدة ذات الأغلبية الفلسطينية.

بين مبدأ المواطنة وهاجس الهوية، فإن هنالك من الأردنيين من أصل فلسطينى من يدعو إلى إصلاح كامل على قاعدة المواطنة فقط، بلا تمييز. وهنالك من الأردنيين من يطالب بإصلاح سياسى على قاعدة إعادة تعريف المواطن، بما يتناسب مع مخرجات قرار فك الارتباط، وتشكل السلطة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة. وعلى هذه الأرضية من الاختلافات بين الطرفين، فإن أسئلة متعددة تتولد حول الموقف من قرار فك الارتباط بين الضفتين، بين من يطالب بدسترته وجعله محددا تعريف المواطنة، وبين من يجادل بعدم قانونيته أصلا، وباعتباره ملغى، حماية لحقه فى المواطنة الكاملة(١٤).

بالضرورة، فإن الإشكالية الديموجرافية ليست ذات أبعاد محلية فقط، وإلا لكان التفاهم أقل تعقيدا، إنما هنالك بعد إقليمى- دولى مرتبط بالحل النهائى للقضية الفلسطينية، وبحقوق اللاجئين، وحق العودة فى قرارات الأمم المتحدة، وحماية الهوية الوطنية الفلسطينية، باعتبار الأردن أكبر خزان بشرى لهؤلاء اللاجئين.

رابعا - عوامل التغيير ومحدداته :

المفارقة أن المقاربة الرسمية كانت تفضل سابقا تأجيل استحقاق الإصلاح السياسى الجذرى بالتذرع بالمعادلة الديموجرافية وارتباطها بالحل النهائى للتسوية الفلسطينية. أما اليوم، ومع المتغيرات الإقليمية والضغوط الدولية ونشاط الدفع الشعبى باتجاه الإصلاح السياسى، فإن "مطبخ القرار" يبحث عن صيغة جديدة للإصلاح تجيب على الأسئلة المطروحة من الأطراف المختلفة، وتكون موضعا لتوافق داخلى.

ضرورة التغيير لدى مطبخ القرار تكمن اليوم لأسباب رئيسية، فى مقدمتها عجز قواعد اللعبة السياسية الحالية عن إدارة المعادلة الداخلية، مما أدى إلى انفجار أزمات متعددة، تتمثل فى العنف الاجتماعى الواسع، وتراجع هيبة الدولة وتضعضع حكم القانون، والعنف الجامعى، وفجوة الثقة بين الحكومة والمجتمع، وبروز سؤال الهويات الفرعية فى السنوات الأخيرة بصورة مقلقة.

المعادلة السياسية الراهنة بنيت على شروط اقتصادية- اجتماعية انقلبت رأسا على عقب، إذ تشكلت وفق تداعيات المواجهة الدموية بين الجيش الأردنى والمنظمات الفدائية الفلسطينية فى عام ١٩٧٠، ونجم عنها حرص الدولة على تجنيد الشرق أردنيين بدرجة رئيسية وعامة فى المؤسسات العسكرية والأمنية والسياسية الحساسة، فيما تركز الاهتمام الفلسطينى فى القطاع الخاص داخليا وخارجيا.

خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات، (مرحلة بناء مؤسسات الدولة)، شهد القطاع العام ازدهارا وتوسعا ونشاطا، وكبرت الطبقة الوسطى فيه، ذات السمة الشرق أردنية، بينما كان القطاع الخاص يقوم بأدوار هامشية محدودة، اقتصاديا وسياسيا.

فى مرحلة التسعينيات، ومع خضوع الأردن لبرنامج صندوق النقد الدولى وسياسات التكيف الهيكلى والخصخصة، بدأت المعادلة الاقتصادية بالتغير، فانتقل مركز الثقل من القطاع العام إلى الخاص، وتراجع مستوى دخل الطبقة الوسطى فيه، مقارنة بتراجع القيمة الشرائية للدينار. ومع وصول الملك عبد الله الثانى إلى الحكم، جعل من التحول نحو اقتصاد السوق والاندماج بالاقتصاد العالمى أولوية له، مما انعكس على القطاع الخاص وأهميته وتراجع دور القطاع العام، الذى أصبحت النظرة إليه باعتباره مترهلا وعبئا على الموازنة، وعقبة فى وجه جذب الاستثمارات، والقفز بسرعة فى برنامج اقتصادى يقوم على بيع ممتلكات الدولة وخصخصة الموارد.

فى المقابل، طغى المنظور الأمنى على المعادلة السياسية الداخلية، ولم تحدث فيها تطورات لملاحقة المتغيرات الاقتصادية الجديدة. بل على النقيض من ذلك، كان هنالك خصخصة اقتصاديا، وتأميم للحياة السياسية، مع تراجع منسوب الحريات

العامة، وتزوير الانتخابات النيابية والبلدية، وضعف المجتمع المدنى.

أفرزت الفجوة بين المسارين الاقتصادى والسياسى جملة من المشكلات، وولدت معارضات جديدة وحركات احتجاج أكثر صلابة من المعارضة التقليدية. ويتخذ أغلب الحركات الجديدة سمة شرق أردنية، بما أن هذه الشريحة لم تستطع التكيف مع التحولات الاقتصادية الجديدة، كما هى الحال فى حركة عمال المياومة والاعتصامات العمالية، وكذلك حركة المعلمين التى طالبت بنقابة تحمل قضاياهم وهمومهم، وحركة المتقاعدين العسكريين التى طالبت بالحفاظ على هوية الدولة، ومنع التجنيس السياسى للفلسطينيين.

برزت ظاهرة الحركات المعارضة الجديدة بوضوح ما قبل الانتخابات النيابية الأخيرة، وتحالفت مع المعارضة التقليدية الأكثر حضورا، جماعة الإخوان المسلمين، فى مقاطعة الانتخابات النيابية الأخيرة ٢٠١١، ومن ثم نشطت مع المعارضة التقليدية فى المسيرات الأخيرة المطالبة بالإصلاح والتغيير(١٥).

الآن، ثمة اختلافات وهواجس واضحة بين الأطراف الرئيسية فى البنية الاجتماعية والمعادلة السياسية، فيما يمتاز موقف الدولة باللون الرمادى، مع عدم امتلاكها إجابات لأسئلة هذه القوى: من هو المواطن ؟، وكيف يمكن حل مشكلة المواطنة؟، وما هى حدود التداخل بين المعادلة السياسية الداخلية والتسوية السلمية؟ وهى أسئلة ليست من الطراز الثانوى، بل الرئيسى الذى يمكن أن يحول حلم الإصلاح السياسى إلى كابوس الاحتراب والصدام السياسى الداخلى.

خامسا - ترسيم سيناريو "الصفقة المزدوجة":

يبدو الموقف حاليا وفق المعطيات التالية:

١- الإصلاح السياسى ضرورة ملحة، لا تقبل التأجيل والترحيل، لأن المعادلة السياسية الراهنة لم تعد تنتج سوى أزمات اجتماعية وسياسية، وقد فقدت الصلة مع المعادلة الاقتصادية، فضلا عن الموجات الجديدة من التغيير السياسى فى العالم العربى، مما يجعل من بقاء الوضع الراهن عبئا على الدولة والمجتمع على السواء.

٢- مع ذلك، فإن هنالك اختلافا وتباينا حول أولويات التغيير وبوصلته ومحدداته. يتأسس النقاش الأكبر على سؤال المعادلة الديموجرافية الداخلية، وحالة الشك والقلق من طرفيها على المصالح والحقوق فى المستقبل.

٣ - يبدو الحل فى التمييز بين "الأرضية المشتركة" التى يمكن أن يقف عليها الجميع، وليست موضع خلاف أو نقاش، كدولة القانون والمؤسسات وحقوق المواطنة، ومكافحة الفساد، والحكم الرشيد، والتعددية السياسية، وتداول السلطة، وحقوق الإنسان، والحريات العامة، وهى منطقة واضحة وواسعة جدا.

٤- يبقى الاختلاف على قضايا محددة فى التغيير حول قانون الانتخاب والضمانات التى يمكن أن يقدمها للأطراف المختلفة، وإمكانية الوصول إلى معادلة توازن بين امتلاك الحقوق المدنية كافة، وأغلب الحقوق السياسية للجميع، مع إبقاء مساحة محدودة للحفاظ على هوية الدولة وحمايتها. وهو ما يمكن التوصل إلى التفاهم حوله، ومن ثم الانتقال منه إلى مناقشة القضايا المتعلقة به، مثل قرار فك الارتباط والأرقام الوطنية والتجنيس، وإعادة التفكير فى برنامج الإصلاح الاقتصادى، بما يكفل توازنا وعدالة أكبر فى توزيع مكتسبات التنمية والخدمات.

من خلال تفكيك هذه الإشكالية، فإن السيناريو المطروح هو الوصول إلى "صفقة مزدوجة" تقوم أولا على عقد مجتمعى، يتفاهم فيه الجميع على كيفية التعامل مع الثنائية الديموجرافية والسيناريوهات الإقليمية والداخلية لذلك. ثانيا بين المجتمع والدولة، أو بين الملك والبرلمان المقبل على صيغة النظام السياسى المقبل، وحدود صلاحيات المؤسسات المختلفة، مع وجود حكومة تمثل الأغلبية البرلمانية. هذه هى الملامح العامة للسيناريو الأنسب للانتقال من الصيغة الحالية لنظام الحكم إلى الصيغة الجديدة، وهى الأكثر ضمانة واستقرارا، لعدم تحول المسار الحالى إلى سيناريو الفوضى أو الصدام، فى حال لم يحدث توافق داخلى على ذلك.

الهوامش :

١- مداخلة د. نواف التل فى ندوة الإصلاح السياسى، التى عقدت فى منتدى الفكر العربى بعمان، 3 مارس ٢٠١١.

٢- "السيرة الذاتية للحراك الشعبى: الشرارة انطلقت من ذيبان وانتهت بمائة نشاط احتجاجى"، موقع عين نيوز الإلكترونى.

http://ainnews.net/.67102html

٣- الجزيرة نت ، بعنوان "مسيرات الأردن تطالب بإصلاح النظام":

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/10A53C3C-E6BC-464D-BC7E-DD6E41C7B.453htm

٤- الجزيرة نت ،" المسيرات والاعتصامات تعم الأردن".

http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/48C95998-1F96-4954-B191-9749AC893AD.4htm

٥- لجنة التحقيق فى الاعتداء على التظاهرات ، موقع عمان نت:

http://ar.ammannet.net/?p=94581

٦- صفحة مبادرة "حركة دستور ١٩٥٢" على الفيس بوك:

http://www.hs.facebook.com/pages/

٧- مبادرة الملكية الدستورية فى الأردن على موقع سى إن إن العربى: http://arabic.cnn.com/2011/middle_east/1/3/jordan.king/index.html

٨- نص رسالة ليث شبيلات على موقع الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/mritems/streams/1/7/2/2011_1040437_1_.51pdf

٩- انظر تلخيصا لخطاب معروف البخيت ، صحيفة السبيل الأردنية: http://www.assabeel.net/local-news/

١٠- انظر رابط أهم مضامين الخطاب على موقع عمان نت الإخبارى:

http://amman.1net/news/jordan_news/.13294html

١١- لقاء خاص للباحث محمد أبو رمان مع مسئول كبير، فى مكتبه بعمان، ٥ مارس ٢٠١١ .

١٢- رفض الشيخ همام سعيد، المراقب العام للإخوان، تبنى مبادرة الملكية الدستورية، موقع البوصلة الإلكترونى:

http://www.albosala.com/Portals/Content/

١٣- أنيس القاسم، مواطن انتهت صلاحيته، صحيفة الغد الأردنية، ٧ فبراير ٢٠١٠ .

١٤- ناهض حتر ، اللهم اشهد أنى قد بلغت!، موقع كل الأردن:

http://www.allofjo.net/index.php?option=com_content&view=article&id=8381:2011-02-01-08-39-11&catid=51:2010-06-06-04-19-21&Itemid=263

١٥- محمد أبو رمان، فى الأردن: حرائق مشتعلة على باب الانتخابات النيابية، موقع سويس أنفو ، ٢ أغسطس ٢٠١٠:

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=19667738

٧ "الانتفاضات العصية" : الخصوصية الجزائرية فى استيعاب الاحتجاجات الشعبية

د. عروس الزبير *

تعرف المنطقة العربية ثورانا غير مسبوق فى تاريخها، من حيث السعة، ودرجات عمق مطالب التغيير التى تهز أركان الأنظمة، وتغير القيم التى وفرت الظروف لممارساتها فى الفساد والقمع. ولعل السؤال الأجدى ليس هو البحث فحسب عن أسباب ودوافع هذه الثورات، لاسيما أنها متوافرة فى كل نظم المنطقة العربية بفعل ممارساتها السياسية والاجتماعية، وإنما كيفية حدوث الثوران الشعبى.

إن هذا التساؤل يفرض ضرورة إعادة النظر فى أدبيات الدراسات السياسية التى ركزت على الأنظمة العربية وقوى المعارضة، بينما أهملت قدرة المجتمعات على إنتاج قوى وحركات تغيير جديدة غير أيديولوجية تعمل بوسائل مبتكرة كالإنترنت وغيرها فى عصر الثورة الإعلامية، وتساهم فى تحول المجتمعات، وتهدف إلى الحرية والعيش الكريم. ويستلزم ذلك صياغة أدوات تحليلية لفهم حركات التغيير الجديدة التى بدت مستقلة عن الأطر الحزبية التقليدية، وكذا فهم الفعل المفجر للثورات فى المنطقة، قبل الأسباب والدوافع.

ورغم أن الجزائر عرفت انتفاضات عدة قبل الزخم الثورى فى المنطقة العربية، فإنها لم تصل إلى ذروة إسقاط النظام، كما فى مصر وتونس، وهو ما يلزم معه فهم طبيعة النظام السياسى الجزائرى الذى استطاع إعادة إنتاج قواه التقليدية عقب كل حركة احتجاجية، حتى لنجد أنفسنا أمام "انتفاضة عصية على إسقاط النظام .. فلماذا لم تؤت الانتفاضات الجزائرية أكلها؟، وما هى الاختلافات التى طرحتها الحركات الشبابية التى خرجت فى احتجاجات ٥ يناير ٢٠١١؟.

أولا- الفعل المفجر وخصوصية الجزائر:

لقد كان الفعل المفجر الذى أطاح بنظام مبارك فى مصر هو قتل الشاب خالد سعيد عبر التعذيب، بينما تحول حرق الشاب العاطل محمد بوعزيزى إلى رمز مفجر للثورة التونسية، ليس فى بلده فحسب، وإنما فى المنطقة العربية. بيد أن هذا الفعل المفجر ليس الوحيد تاريخيا، إذ إن نضال الشعوب العربية من أجل الحرية انطوى على الفعل ذاته، ولكن دون أن يؤدى إلى النتيجة ذاتها أو حركة التغيير، مثلما هو الحال فى الجزائر التى سبقت بقية الدول العربية بانتفاضة شباب أكتوبر فى عام ١٩٨٨، كما سبقت الثورات المخملية فى أوروبا الشرقية فى عام ١٩٨٩.

إن الفعل المفجر لهذه الانتفاضة الجزائرية المبكرة لا يمكن اختزاله فى مسألة "ندرة المواد الغذائية الأساسية"، إذ تداخلت سياقات اجتماعية وسياسية فى تفجيرها. بيد أن المؤسسة العسكرية دخلت كطرف مضاد لهذه الانتفاضة، على عكس موقف تلك المؤسسة فى ثورتى مصر وتونس.

لقد اتسمت انتفاضة أو أحداث أكتوبر، كما سميت فى الجزائر، بالعنف المفرط الذى أودى بحياة ٥٠٠ شخص، إلى جانب الاعتقال والتعذيب لكل من له صلة بالمعارضة، إن كانت يسارية أو ليبرالية أو إسلامية.

ولا يمكن إرجاع تلك الانتفاضة إلى طبيعة الفعل المفجر، لكن للدوافع الكامنة وراءها، إذ إنها تدخل فى إطار صراع المصالح بين أجنحة نظام الحزب الواحد الذى كان يقوم على الوصولية والمحسوبية والجهوية التى أصبحت عنوانا كاملا لمرحلة من مراحل التاريخ السياسى للجزائر(١).

لقد تميزت الحالة الجزائرية فى هذه الفترة بانسداد المجال السياسى، نتيجة الهيمنة القوية لحزب جبهة التحرير الذى حكم باسم الشرعية الثورية، وهو ما أدى إلى التماهى بين مؤسسات الدولة وجهاز الحزب الذى حكمت مراكز القرار باسمه، وحولته

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة الجزائر.

من حزب ثورة إلى جهاز بيروقراطى فى خدمة أصحاب المصالح والسيطرة، وبسط النفوذ على مفاصل البلد ككل، حتى إنه عطل المشاركة الفعلية للمواطن فى الحياة العامة وقصرها على مجموعات انتهازية من مناضلى الحزب.

واتسمت الفترة السابقة على انتفاضة أكتوبر بانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى التى أدت إلى تفكيك بنية مؤسسات القطاع العام، والتنصل من التخطيط المركزى وفلسفة العدالة الاجتماعية، ومن ثم تحولت السياسة الاقتصادية المبرمجة مركزيا إلى سياسة قائمة على الاستيراد المكثف الموجه للاستهلاك، نتيجة إلغاء احتكار الدولة لصالح احتكار الأقليات المتنفذة.

إن هذه الظروف دفعت بالجناح الإصلاحى فى تركيبة النظام إلى ضرورة انتهاج سياسة غير محسوبة العواقب على مستوى صراع الأجنحة ومراكز النفوذ، مست بشكل مباشر مصالح المسئولين المتنفذين الذين استفادوا من مركزية القرار ونظام حكم الحزب الواحد.

فى المقابل، سعى جناح المحافظين فى حزب جبهة التحرير إلى تحريض الشارع المهيأ أصلا للتحرك. وهنا، تبرز إشكالية الدوافع لا الأسباب الكامنة وراء "انتفاضة أكتوبر"، والتى يجملها الرئيس السابق الشاذلى بن جديد، الذى تمت مبادرات الإصلاح فى عهده وباسمه، قائلا إن: "حوادث ٥ أكتوبر ٨٨ كانت نتيجة عدم قبول المسئولين فى السلطة والحزب للإصلاحات، لذلك أؤكد أن أحداث أكتوبر كانت عبارة عن ضغوطات مورست على لإجبارى على التراجع".

لقد نتج عن انتفاضة أكتوبر دستور ١٩٨٩ الذى حرضت عناصر جبهة التحرير المحافظة على التصويت ضده، نتيجة الخوف على المصالح المكتسبة، إذ إن الديمقراطية ستحرمهم من المكاسب التى كانوا يحصلون عليها من خلال الحكم بالقواعد القديمة، زمن حكم الحزب الواحد والفرد الواحد.

ثانيا- التعددية وإيقاف المسار الانتخابى :

لقد نقل دستور ١٩٨٩ الجزائر إلى تعددية حزبية تقودها أحزاب جانحة وفق منطق أيديولوجى ومشروع سياسى، يهدف إلى أن يستبدل بالأحادية الحزبية القائمة على الشرعية التاريخية أخرى تقوم على إقصاء الآخر المخالف على أساس الفرز العقائدى الدينى.

وفى هذا الإطار، فإن العملية الانتخابية فى الجزائر بعد انتفاضة الشباب فى أحداث أكتوبر تحتاج إلى وقفة، إذ نظمت أول انتخابات تشريعية تعددية فى الجزائر فى ديسمبر ١٩٩١، بعد ثلاث سنوات من أحداث أكتوبر، وفازت فيها قوى سياسية لا تحترم بعض توجهاتها المادة الـ ٣٩ من الدستور، والتى تنص وتشدد على حرية التعبير، وإنشاء الجمعيات، والتجمع، وكذا المادة ٤٠ التى تنص على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسى.

إن طبيعة ممارسات هذه القوى الجانحة ترجع إلى حالة الاحتقان التى عرفتها الجزائر فى تاريخها المعاصر عبر مركبات متداخلة سياسية واجتماعية. ذلك أن هذه القوة السياسية استهدفت للمرة الواحدة الإحلال فى مواقع النظام، لا قوة سياسية تعمل من أجل التداول على السلطة سلميا.

فى ظل هذه الظروف، جرت أول انتخابات محلية تعددية، كان نصيب الفوز فيها للجبهة الإسلامية للإنقاذ، بعد أقل من سنة على اعتمادها، ومن ثم نظمت على قاعدتها أول انتخابات تشريعية تعددية فى الجزائر تحت السيطرة شبه الكاملة لها على الإدارة المحلية المتمثلة فى المجالس البلدية والولائية "المحافظات"، الأمر الذى مكنها من الفوز الساحق فى انتخابات ديسمبر ١٩٩١، لكنه فوز اعتبره البعض مشكوكا فيه، نظرا لعدم حياد الإدارة المحلية، وكذا تعقيدات الحالة السياسية، التنظيمية التى جرت فى ظلها هذه الانتخابات، إلى جانب التأييد الشعبى المفرط، انتقاما من ممارسات النظام القائم.

إن المخاوف من عدم إيمان هذه القوى السياسية الإسلامية بتداول السلطة بطرق سلمية أدت إلى إلغاء نتائج جولتها الأولى، بحجة الخوف على المادة ٢٨ من الباب الرابع فى دستور ٨٩ والمتعلقة بالحريات الفردية والجماعية، وكذا المادة ١١٥ من الدستور ذاته، والمتعلقة بحقوق الأشخاص وواجباتهم الأساسية، لاسيما نظام الحريات العمومية، وحماية الحريات الفردية.

وأدخل إلغاء الانتخابات الجزائر فى أزمة سياسية ودستورية وأمنية، بل أدخل مؤسسات الدولة الدستورية فى مرحلة انتقالية جديدة ناقصة الشرعية، كان رمزها المجلس الوطنى الاستشارى، الذى نصب فى عام ١٩٩٢، أى بعد توقيف المسار الانتخابى مباشرة، علما بأن المؤسسة العسكرية هى التى تولت زمام الأمور.

لقد استخلف هذا المجلس الانتقالى بآخر مماثل له من حيث الشرعية، وهو المجلس الوطنى فى ١٨ مايو ١٩٩٤، وشاركت فيه القوى السياسية المنظمة، ومكونات المجتمع المدنى المعتمدة بعد التصفية الإدارية، وذلك وفق تعيينات فوقية لا تعبر عن القوى الحية للمجتمع، ولا تطلعاته فى التغيير المعبر عنها شعبيا أثناء انتفاضة أكتوبر.

ومهما تكن الأسباب التى دفعت المؤسسة العسكرية إلى إيقاف المسار الانتخابى، فإن ذلك كانت نتائجه كارثية عبر انتهاك الدستور، فضلا عن شغور مؤسساتى غير مدروس على مستوى المؤسسات الدستورية، سواء المحلية أو التشريعية أو رئاسة الجمهورية. بالإضافة إلى هذا، فقد طرح الايقاف القسرى للمسار الانتخابى جملة من التساؤلات الكبرى، عجز النظام الجزائرى عن الإجابة عليها، ومن أبرزها:

- كيف يمكن إقناع الرأى العام الداخلى و الخارجى بأن الاختيار الشعبى فى الانتخابات التشريعية ١٩٩١ لم يكن تعبيرا صادقا عن الإرادة الشعبية التى عبر عنها عن طريق الاقتراع العام؟.

- وهل كان يمكن للكتلة الناخبة أن تصوت فى اتجاه آخر، فى حال توافر ظروف مغايرة يسودها الأمن المدنى والاستقرار الاجتماعى، وهما من أهم ظروف الممارسة السياسية السلمية؟.

- وكيف يمكن نزع الشرعية عن الذين لجأوا إلى السلاح،

من أجل استرداد حق مكتسب عن طريق الاقتراع العام الشفاف؟.

شكلت الإجابة على هذه التساؤلات منطلقا للعودة إلى الانتخابات، كوسيلة لكسب شرعية السلطة، ومن ثم نزعها عن الآخر الذى أصبح وفق هذا المنطق منحرفا أمنيا، وذلك فى ظل ممانعة كلية لحل متوافق عليه مع القوة السياسية الإسلامية الفائزة فى انتخابات ديسمبر ١٩٩١.

وفى سياق هذا المنطق، تم تنظيم الانتخابات التشريعية التعددية الثانية فى ٥ يونيو ١٩٩٧ كلحظة مهمة فى استراتيجية القوى الممسكة بمقاليد الحكم للمحافظة على هيمنتها على مؤسسات الدولة والمجتمع.

ومهدت السلطة لاستراتيجيتها بإعادة إنتاج القوى المسيطرة على النظام وفق شرعية جديدة، بندوة للوفاق الوطنى فى عام ١٩٩٤، وإجراء أول انتخابات رئاسية تعددية، وتعديل الدستور، وإيجاد تنظيم حزبى بديل (التجمع الوطنى من أجل الديمقراطية) التى تشكلت قياداته وقاعدته على الولاءات للنظام. ورافق ذلك مواجهات صارمة لأعمال العنف لتلميع شرعية القوى المسيطرة على السلطة.

لقد استشعر المواطن أن الانتخابات وسيلة توظفها بعض القوى التى تظهر فى شكل أفراد أو مجموعات مصالح من أجل الانضمام لدوائر النظام المغلقة، وهو ما يفسر ضعف المشاركة فى العملية الانتخابية، ويشير إلى درجة التأزم، وقسوة الأوضاع الاجتماعية، وانسداد الفضاء العام أمام حرية التعبير الحر المنظم والفاعل لا القائم على استراتيجية مرسومة، هدفها إتاحة إمكانية التنفس الشعبى لمنع انتفاضات وحركات التغيير، عند توافر الفعل المفجر، كما حدث فى تونس ومصر.

لقد سئم المواطن من السياسة التى تمارس باسمه وعليه، ولم يبق أمامه إلا إمكانية التغيير بالفوضى(٢) التى يعتقد القائمون على النظام أنه تم تجاوز الظروف الموضوعية المنتجة والمؤدية لها.

إن لعبة الانتخابات فى الجزائر لا تؤدى إلا إلى إعادة إنتاج الأغلبية نفسها التى تتمتع بها أحزاب التحالف الرأسى (جبهة التحرير الوطنى، التجمع الوطنى الديمقراطى، حركة مجتمع السلم) منذ ثلاث دورات انتخابية تشريعية، مع التداول على درجات الترتيب المموه. هذه الأحزاب الثلاثة، والتى يمكن أن نطلق عليها "كتلة نظام الحزب الواحد المتعدد التنظيمات الحزبية"، حصلت فى انتخابات ١٩٩٧ على ٢٨٧ مقعدا من مجموع ٣٨٩، أى ما نسبته ٧٥٪. وفى عام ٢٠٠٢، حصلت الأحزاب الثلاثة مجتمعة على ٢٨٤ مقعدا، أى ما نسبته ٧٣٪، كما نالت ٢٤٩ مقعدا فى عام ٢٠٠٧ بنسبة ٦٤٪.

تلك النتائج دلالتها واضحة على طبيعة النظام الذى تراجع عن الإصلاحات السياسية، وعمق مرحلة حكم الحزب الواحد فى إطار من "التعددية الشكلية"، كما كان عليه الحال فى تونس ومصر قبل ثورة الشباب فيهما.

خلاصة الأمر أن النظام فى الجزائر اكتسب فن تنظيم انتخابات تعددية توصف بالديمقراطية دون تغيير فى طريقة وأسلوب الحكم(٣)، مع المحافظة على النخبة السياسية نفسها، وتطعيمها من حين إلى آخر بعناصر تحمل نفس الملمح السوسيولوجى، مما أدى إلى تثبيت المنفور منه شعبيا، وكأن يأس المواطن لم يؤخذ بعين الاعتبار، مما أدى إلى زيادة الإحباط.

ثالثا- قوى التغيير الجديدة :

إن الواقع السياسى السالف خلف وضعا اقتصاديا صعبا فى بلد نفطى، إذ لا يزال رقم البطالة مقلقا: ١٠٪ حسب الإحصاءات الرسمية، ٢٠٪ حسب الخبراء. ولا يزال التضخم مكلفا بالنظر للحد الأدنى للأجور: ٤,٥٪ حسب الأرقام الرسمية، وأكثر من ١٠٪ حسب الخبراء. كما لا تزال نسبة الفقر تبعث على القلق: ٦٪ حسب الحكومة، ٤٠٪ حسب الخبراء. يضاف إلى ذلك غرق النظام فى حالة من الفساد الهيلكى الشبكى.

تلك المؤشرات المتدنية جعلت النظام القائم فى الجزائر أشبه بنظام تصريف أعمال لا يمكن أن يعول عليه فى القيام بإصلاح جذرى على المستويين السياسى والاقتصادى، يتماشى وتطلعات قوى التغير الشبابية الجديدة غير الأيديولوجية التى أصبحت بحكم التكوين والواقع الإعلامى الجديد من أكثر الشرائح الاجتماعية تضررا بحالة الانسداد السياسى والاقتصادى.

إن هذه القوى الشبابية الجديدة التى خرجت فى ٥ يناير٢٠١١ أصبحت من الناحية التنظيمية مستقلة وخارج تأطير منظمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية، إذ فقدت أحزاب المعارضة القدرة على استقطاب هذه الشريحة المتطلعة للحرية والعدالة الاجتماعية. وحتى الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية التى كانت فائقة القدرة على التجنيد والتأطير فى فترة التسعينيات دخلت هى الأخرى فى رحلة من التيه، وتحول البعض منها إلى كيانات مجهرية، نتيجة ضعف خطابها وعدم جديته، إلى جانب صراعاتها الداخلية.

وأصبح البعض من الأحزاب الإسلامية مثل باقى العائلات الحزبية السياسية، تخطط للاستحقاقات الانتخابية وفق استراتيجية أساسها القرب والبعد عن برنامج الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة)، وليس على أساس الرهانات الأيديولوجية والسياسية المستقاة من مرجعية كل حزب، وهو ما حطم بالفعل جوهر التعددية المنصوص عليها فى دستور ١٩٨٩.

إن ما يميز هذه الحركات الشبابية أنها غير منظمة ومتعددة المطالب، كما تضم تركيبات فئوية (الشباب العاطل، طلاب الجامعات، سكان الأحياء الشعبية الفقيرة ... إلخ). غير أن هذه الحركات الشبابية التى تتحرك على ربوع الوطن لا تملك الاستمرارية الاحتجاجية، كما تبدو أحيانا أحادية المطلب (البطالة، السكن، الأجور).

لكن هذه الحركات لم تصل إلى درجة العاصفة -كما فى مصر وتونس- التى يمكن أن تؤدى إلى تغيير جذرى على مستوى النظام الجزائرى الذى اكتسب فن التحكم فى الوسائل التى تضمن بقاءه، ومنها استغلال تخوف المواطن من الرجوع إلى حالة عنف التسعينيات، والتى استمرت لعقدين، ولاتزال آثارها قائمة على مستوى الروح البشرية وتدمير إمكانيات البلاد المادية.

ورغم أن شعارات حركة ٥ يناير ٢٠١١ ضد الفقر والإقصاء

الاجتماعي وغلاء المعيشة تبقى ماهيتها السياسية واضحة بامتياز، فإنها لم تهمل مسألة التسلط والاستبداد وفقدان الحريات الفردية والجماعية.

إن الاحتجاجات الشعبية التى عرفتها الجزائر فى عامى ٢٠١٠ و٢٠١١ تنقلت من منطقة إلى أخرى، وتجمعها طبيعة عدم التأطير، إلى جانب افتقارها للتواصل المنظم بين الشرائح المحتجة (شباب الأحياء الفقيرة، أساتذة التعليم المتوسط والثانوى، طلاب الجامعات، سلك النظام الصحى من أطباء وأعوان السلك الطبى بمختلف درجاتهم، إلى جانب حركات أساتذة التعليم العالى).

بيد أن حركة ٥ يناير لم تكن أول الاحتجاجات الواسعة فى مناطق البلاد، بل عرفت الجزائر انتفاضات شعبية قد تنفجر فجأة ولأسباب كثيرة قد تبدو واهية للمراقب غير المدقق، مثل المطالبة بالسكن، وغيرها. كما أن هذه الانتفاضات تتسم بطابعها العنيف. فعلى سبيل المثال، استخدم النظام أقصى درجات العنف فى مواجهة انتفاضة الربيع القبائلى ذات المطلب الثقافى فى عام ١٩٨٠، التى قادها شباب الجامعات المنضوى تحت الحركة الثقافية البربرية.

كما شهدت البلاد أيضا انتفاضة سكان قسنطينة فى عام ١٩٨٦، ثم انتفاضة أكتوبر سنة ١٩٨٨ التى كانت دافعا للإصلاحات الكبرى فى ١٩٨٩، والتى تم التراجع عنها، مما مهد الطريق إلى انتفاضة سنة ٢٠٠١ التى راح ضحيتها أكثر من ٧٠ قتيلا، ومثلت الضربة القاضية لأحكام الدستور التعددى سنة ١٩٨٩، بل أدخلت الجزائر فى ممارسات سياسية جهوية التى يمثلها ما بات يعرف "بتنسيقية العروش" التى تأسست فى ١٤ يونيو من السنة ذاتها.

إن التراجع عن الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجذرية فى شقها الاجتماعى كان أخطر نتائجه العكسية أحداث العنف المذهبى التى عرفتها منطقة وادى ميزاب ذات الأغلبية الإباضية فى جنوب البلاد ما بين ٢٠٠٨و٢٠١٠، والتى فسرها البعض بالتناحر المذهبى، برغم حقيقة أن تلك المناطق تعانى بؤسا اجتماعيا، ودلت هذه الأحداث على انقسام جديد على مستوى البنية الثقافية للمجتمع الجزائرى.

ويظل أنه رغم أن الدوافع الظاهرة لانتفاضة الشباب فى ٥ يناير هى غلاء المعيشة والتوزيع غير العادل للسكنات الاجتماعية، فإن أسبابها العميقة ترجع إلى طبيعة النظام السياسى الذى كبح حريات التنظيم، والتجمع والتعبير المنظم الفاعل.

فسر النظام الحاكم انتفاضة يناير ٢٠١١ بغير طبيعتها السياسية، كونها اتسمت بذات الخصائص لسابقتها من الانتفاضات كعدم الاستمرارية، والتأطير وفق برنامج واضح للتغير الجذرى، وغياب المطالب السياسية الواضحة، عكس الحالتين المصرية والتونسية اللتين شهدتا إصرارا على الاستمرار فى الاحتجاج ومطالبات سياسية محددة.

ويبقى الباب مفتوحا على كل الاحتمالات فى الجزائر أمام عدم قدرة النظام على إجراء إصلاحات جوهرية، وعجز أحزاب المعارضة، وسد الطريق أمام التداول السلمى، مثلما كان الحال فى مصر وتونس قبل ثورتيهما.

مجمل القول إن تكرار الحركات الاحتجاجية ضد النظام ليس ميزة تخص التاريخ السياسى للجزائر وحدها، بل هى سمة مشتركة مع النظم العربية. لكن الاختلاف يكمن فى المدى الذى وصلت إليه هذه الحركات فى كل بلد عربى، فالتراكم الاحتجاجى بلغ منتهاه بثورة فى مصر وتونس، وعنف مسلح فى ليبيا، بينما لم يصل إلى ذلك فى الجزائر.

هنا، تدخل مسألة دور الجيوش العربية التى تحولت فى مصر وتونس من حماية النظام إلى حراسة الثورات الديمقراطية، لكن ذلك لم يحدث فى الجزائر، رغم تكرار الانتفاضات الشعبية.

الهوامش :

١- انظر العياشى عنصر، الحركات الاحتجاجية فى الجزائر.. الأبعاد والدلالات، الجزائر نيوز، فبراير ٢٠١١.

2- Zoubir Arous, la voie est ouverte au Changement Par le chaos, el watan, 20 Mai 2007,

3- Ahmed Ben bitour, Le changement devient impratif, El watan, Edition du 24, 2007.

٨ "محاسبة الديمقراطية" : التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة ٢٠ فبراير فى المغرب

د. إدريس لكرينى *

أبرزت الاحتجاجات العارمة فى تونس ومصر وليبيا المأزق الحقيقى الذى يطوق الأنظمة المستبدة فى المنطقة العربية، بعدما تنامى الوعى الشعبى بضرورة التخلص من مظاهر الظلم والفساد، وتخلص الجماهير من عقدة الخوف التى رسختها فيها هذه الأنظمة على امتداد عقود طويلة. ويزداد هذا المأزق خطورة مع ظهور بوادر تؤكد اقتناع الكثير من القوى الغربية الكبرى بأن تكلفة التواطؤ مع الاستبداد ضخمة على مصالحها السياسية والاقتصادية، وبأن دعم الديمقراطية هو المدخل الناجع لترسيخ الاستقرار والشفافية فى العلاقات السياسية والاقتصادية محليا ودوليا، بعدما ظلت تجامل الاستبداد فى المنطقة العربية لعقود عديدة، حفاظا على مصالحها، واعتقادا منها بدور رموزه فى مواجهة التطرف والهجرة السرية و"الإرهاب"، وظنا منها بأن تشجيع الديمقراطية سيسمح للإسلاميين باكتساح المشهد السياسى بهذه الأقطار.

وإذا كان بعض الشعوب العربية كمصر وتونس قد طوت صفحات قاتمة من تاريخها الحديث، عبر اسقاط أحد أشد رموز الاستبداد فى المنطقة، فإن دولا عربية تشهد مجموعة من الاحتجاجات والمظاهرات، تتباين من حيث حدتها وطبيعة المطالب التى تنطوى عليها بصورة تؤكد الرغبة فى الانعتاق من الظلم ومعانقة الحرية.

لقد ظلت بعض النخب السياسية تردد أن المغرب يشكل استثناء ضمن ما يعرفه المحيط العربى من تحولات واحتجاجات وثورات عارمة، غير أن انطلاق الاحتجاجات فى مختلف أنحاء البلاد فى ٢٠ فبراير ٢٠١١ للمطالبة بالتغيير والإصلاح فى مختلف المجالات أكد محدودية هذا الرأى، وأبرز أن مختلف الإصلاحات والإجراءات المتخذة فى السنوات الأخيرة لم تكن فى حجم التحديات المطروحة والانتظارات الشعبية.

أولا- السياق والمطالب :

شهد المغرب فى السنوات الأخيرة تنظيم مجموعة من الاحتجاجات والمظاهرات، غلب عليها الطابع التلقائى، وتمت بشكل فردى وجماعى، ولم تخضع فى غالبيتها لتأطير نقابى بصورة تعكس تنامى المعضلة الاجتماعية، وتبرز أن الخطوات الملحوظة التى قطعها المغرب على مستوى توسيع هامش الحريات لم يوازها نفس التطور على مستوى تعزيز الحقوق الاجتماعية المرتبطة بالسكن، والصحة، والشغل، والتعليم وتعزيز القدرة الشرائية من جهة، وتعكس ضعف القنوات الوسيطة، وارتباكها فى تمثيل وتأطير المواطنين ومعانقة قضاياهم وهمومهم اليومية من جهة أخرى(١).

أما الأحزاب السياسية، فتعرف فى غالبيتها مجموعة من الاختلالات بفعل حضورها الباهت فى حياة المجتمع، وتحولها من مؤسسات تمثيلية للتأطير السياسى والتنشئة الاجتماعية وبلورة المطالب إلى قنوات مغلقة، تغيب فيها مظاهر الشفافية والممارسة الديمقراطية، وتنتج نخبا لا تستحضر سوى مصالحها، وتبرر الخطابات الرائجة.

وهو ما يؤكده تفشى ظاهرة الترحال فى البرلمان من حزب لآخر بصورة مستفزة لإرادة المواطن/ الناخب، ومسيئة لعمل هذه الأحزاب التى لم تعد قادرة على إنتاج نخب ملتزمة ومؤمنة ببرامجها وأفكارها، ومستعدة للتضحية فى سبيل مبادئها وأهدافها فى مواجهة كل إغراء.

(*) أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاضى عياض، المغرب.

إضافة إلى تهافت الأحزاب السياسية على استقطاب الأعيان خلال الانتخابات، بما يؤكد عدم قدرتها على تحديث وتطوير بنائها ووظائفها الاجتماعية والسياسية، وعدم استحضار الكفاءة والموضوعية فى تزكية المرشحين، والرغبة فى الفوز بأكبر عدد من المقاعد بكل الطرق والوسائل، علاوة على عدم تجدد نخبها وعدم انفتاحها بشكل كاف على النساء والشباب(٢)، الأمر الذى كرس رتابة وأزمة المشهد السياسى والحزبى، وأسهم فى عزوف فئات عريضة من المجتمع، وعلى رأسها الشباب، عن الشأن السياسى.

ولأن الطبيعة لا تحتمل الفراغ، فإن فئة عريضة من الشباب الذين لم يجدوا أنفسهم بشكل أو بآخر داخل مختلف هذه القنوات الحزبية، ولم يحسب لهم حساب كاف ضمن معادلة العمل السياسى أو السياسات العامة، توجهوا إلى البحث عن قنوات بديلة من أجل التواصل فيما بينها، وللتعبير عن تطلعاتها، وقد وجدوا ضالتهم فى تقنيات الاتصال الحديثة التى تتيحها شبكة الإنترنت.

وأمام الوضع المأزوم للأحزاب السياسية ومحدودية حصيلة العمل الحكومى والبرلمانى، وفى سياق التفاعل مع ما يحدث فى المحيط الإقليمى ومواكبته، تم الإعلان عن ميلاد حركة ٢٠ فبراير التى انطلقت من فضاء الإنترنت، مستثمرة بذلك التطورات المذهلة التى عرفتها تقنيات التواصل الإلكترونى، والتى سمحت بتجاوز احتكار الدول بقنواتها الإعلامية والاتصالية للمعلومة والأخبار، وتبادل الأفكار والمعلومات، قبل أن تنقل مطالبها من العالم الافتراضى إلى الواقع فى شكل احتجاجات ميدانية.

وقد عرفت حركة ٢٠ فبراير، التى تكونت من ناشطين على "الفيس بوك" ومدونين، نفسها بأنها حركة سلمية مستقلة عن الأحزاب والتنظيمات السياسية والدينية والنقابية فى الداخل والخارج، واعتبرت نفسها معبرا تلقائيا عن تطلعات فئات واسعة من المجتمع.

وإذا كان الإعلان عن تأسيس الحركة قد قوبل بدعم بعض النخب والأحزاب السياسية والهيئات النقابية والمدنية، مثلما هو الشأن بالنسبة لأحزاب اليسار الديمقراطى وتنظيماتها وجمعياتها الموازية، وفصائل من "شبيبات" الاتحاد الاشتراكى والعدالة والتنمية ونقابة الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل، وجماعة العدل والإحسان ذات التوجه الإسلامى، فقد ساد طابع من الحذر والشك والتحفظ مواقف غالبية الأحزاب السياسية، سواء تلك التى تشارك فى الحكومة أو المعارضة، حيث اعتبرتها شكلا من التقليد لما يحدث فى مناطق أخرى، واعتبرت أجندتها مجهولة وغامضة لكونها انطلقت من عالم افتراضى، وليس من داخل الحقل السياسى.

فيما قابلتها بعض النخب المختلفة ووسائل الإعلام بنوع من التجاهل. وقد تعرض أعضاء من هذه الحركة إلى عدة مضايقات، سواء من قبل بعض أعضاء "الفيس بوك" أو من قبل بعض وسائل الإعلام، والتى وصلت أحيانا إلى حد السخرية من مطالبهم، والتشكيك فى وطنيتهم، واتهامهم بالعمالة لجهات خارجية، وبالتعاون مع جبهة البوليساريو.

وأعلنت الحركة عن تنظيم مظاهرات فى ٢٠ فبراير ٢٠١١ فى مختلف أقاليم ومدن المغرب(٣) للمطالبة بمجموعة من التغييرات والإصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، التى يمكن إجمال أبرز مطالبها فيما يلى:

- تأسيس هيئة مستقلة تضم مختلف الكفاءات وتشرف على إعداد مشروع إصلاحى للدستور.

- إرساء نظام ملكية برلمانية تضمن سيادة الشعب من خلال هيئة برلمانية تمثيلية منتخبة بصورة نزيهة، تنبثق عنها حكومة مسئولة عن وضع السياسة العامة للبلاد وتنفيذها، وإقرار فصل السلطات، واستقلال القضاء، ودعم الحريات العامة والفردية وحقوق الإنسان.

- بناء اقتصاد وطنى يسمح بإعادة توزيع الثروة فى إطار من العدالة الاجتماعية والعيش الكريم للمواطن.

- بلورة سياسات عامة تلبى حاجيات المجتمع فى مجال السكن اللائق والصحة والتعليم والنقل العمومى، وتحد من غلاء المعيشة، وترفع الحد الأدنى للأجور.

- "دسترة" الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، وسن تشريعات تدعم تطوير الإعلام العمومى، وتخليصه من وصاية الدولة.

- الحد من سيطرة بعض المقربين من القصر على الشأن الاقتصادى والسياسى، ومواجهة هيمنة بعض العائلات النافذة على المناصب الحيوية داخل مؤسسات الدولة.

- حل البرلمان بمجلسيه، وإقالة الحكومة، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.

- تنفيذ كافة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

- تأسيس هيئة وطنية للتحقيق فى جميع جرائم الفساد المالى والإدارى، وتقديم كل المتهمين للمحاكمة العادلة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد الأموال المنهوبة.

- إعمال مراجعة لقانون الأحزاب ومدونة الانتخابات، بما يسمح بتوفير شروط التنافس الشريف والبناء وتكافؤ الفرص بين مختلف الأحزاب، وتأسيس هيئة مستقلة للسهر على العمليات الانتخابية.

ويبدو أن مجمل هذه المطالب لم يتجاوز السقف الذى رفعته بعض الأحزاب أو تناولته بعض النخب ووسائل الإعلام فى سياقات وظروف مختلفة، ومر فيما يشبه الصمت(٤).

استجابة لنداء الحركة، انطلقت الاحتجاجات والمظاهرات فى عدد من المناطق والمدن المغربية يوم ٢٠ فبراير ٢٠١١، بمشاركة شبابية مكثفة لم يتردد فى الالتحاق بها مختلف أفراد المجتمع، وأحزاب سياسية، وفعاليات مدنية، اقتناعا بعدالة ومشروعية المطالب المرفوعة التى جاءت بعيدة عن أية حسابات حزبية أو مصالح أيديولوجية ضيقة.

ويبدو أن حرص هؤلاء الشباب على استقلالية حركتهم ومطالبهم عن أى انتماءات حزبية يحيل إلى إشارتين مهمتين، الأولى تنم عن وعى بالأزمة التى يتخبط فيها المشهد الحزبى من حيث ضعف امتداداته الشعبية وتزايد اختلالاته الداخلية، بما قد

ينعكس بالسلب على حشد التأييد لمطالب الحركة التى تريد إعطاءها طابعا شعبيا، ورغبة فى فتح المجال أمام مختلف أطياف المجتمع والهيئات السياسية والمدنية والنخب للمشاركة، بعيدا عن الانخراط فى الدفاع عن أجندة حزبية أو أيديولوجية محددة.

والثانية تتوخى الحذر من مغبة قفز بعض الأحزاب السياسية على مطالب الجماهير ونضالها لتسويق صورتها التى تآكلت فى السنوات الأخيرة تحت تأثير عوامل ذاتية وأخرى موضوعية.

وشهدت المظاهرات رفع مجموعة من الشعارات التى تنوعت بين أولويات دستورية وسياسية واجتماعية واقتصادية، فيما اتخذت المطالب فى كثير من الأحيان طابعا محليا، من خلال رفع مطالب اجتماعية ترتبط بالحق فى الشغل والسكن، أو الدعوة إلى إقالة بعض المسئولين المحليين، أو فتح تحقيقات فى قضايا فساد إدارى ومالى محليين.

ومرت الاحتجاجات فى أجواء سلمية على العموم، كما أن قوات الأمن لم تتدخل لتفريقها بالعنف. وقد أعطى الشباب -الذى كثيرا ما اتهم بإهمال القضايا العمومية والشأن السياسى بشكل خاص- بذلك درسا فى الانضباط والمسئولية، وأبرز أنه يتفاعل بشكل إيجابى مع محيطه وقضايا مجتمعه على طريق الإصلاح والتغيير، بعدما عبر بجرأة عما لم تستطع النخب والقنوات التى تشتغل فى إطار اللعبة المتاحة التعبير عنه أو تفرضه أو تطرحه فى سياقه السليم(٥).

غير أنه عقب انتهاء التظاهرات، قامت بعض العناصر بنهب عدد من المحلات التجارية والبنوك، وحرق بعض المؤسسات العمومية فى مختلف المدن، بما شوش على هذه الاحتجاجات، وخلق حالة من الهلع والخوف من حدوث انفلاتات أمنية.

وقد أقر وزير الداخلية المغربى بمرور هذه المظاهرات فى جو سلمى "بفضل ما ينعم به المغرب من حريات"، وذهب إلى أن عدد المشاركين فيها بلغ نحو ٣٧ ألف متظاهر، موضحا أن هذه التظاهرات أخذت أشكالا متعددة من الاحتجاج، بين مسيرات ووقفات، وتجمعات، قبل أن يشير إلى أنه، بعد انفضاضها، شهدت مدن الحسيمة، والعرائش، ومراكش، وصفرو، وتطوان وكلميم، أعمالا تخريبية من قبل أصحاب السوابق العدلية، تلتها عمليات نهب وسرقة واستيلاء على ممتلكات الغير، وتخريب عدد من المؤسسات العمومية والوكالات البنكية.

إن عدم تدخل رجال الأمن لفض الاحتجاجات بالقوة، وإقرار الحكومة بأنها مرت بشكل عام فى أجواء سلمية، واعترافها بحدوثها فى عدد من المناطق، بغض النظر عن مدى دقة الأرقام المرتبطة بعدد المتظاهرين، هو أمر إيجابى يعكس فى بعض زواياه تطور هامش الحريات والتعبير فى المغرب. غير أنه ومن منطلق تكامل وشمولية حقوق الإنسان، فإن قياس أهمية هذه الاحتجاجات لا يكمن فى حدوثها دون تدخل السلطات الأمنية لفضها فقط بقدر ما يقاس أيضا بمدى تعاطى السلطات المعنية مع المطالب التى دفعت إلى تنظيمها، وانخراط مختلف الفاعلين الرسميين فى بلورتها ميدانيا.

ثانيا- الإصلاح بين مطالب الحركة ومبادرات الدولة :

أفرزت احتجاجات ٢٠ فبراير ٢٠١١ مجموعة من الأسئلة فى علاقتها بمدى جدية الإصلاحات المختلفة التى باشرها المغرب فى السنوات الأخيرة، ومدى فعاليتها وأهميتها فى توفير شروط وأسس تدعم الانتقال الديمقراطى الذى بشرت به الدولة منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضى، فى ظل وجود مجموعة من مظاهر الاستهتار بالقانون، وانتشار الفساد بكل أشكاله، واستمرار نهب الأموال العمومية، وفى ظل حكومة وبرلمان بصلاحيات محدودة، وفى ظل تأزم وضع قطاعات الصحة والقضاء والتعليم.

إن النقاشات التى أعقبت احتجاجات ٢٠ فبراير، وما سبقها من تحولات فى مناطق عربية أخرى، تنطوى على أهمية كبرى، بالنظر إلى كونها أعادت موضوع الإصلاح والتغيير بقوة إلى الواجهة، وسمحت ببروز أصوات وتصورات نخب كثيرا ما ظلت مغيبة عن النقاش العمومى، نتيجة للتهميش والإقصاء الذى عانته. كما سمحت أيضا بتجاوز طرح النقاشات داخل مجالس النخب السياسية والحزبية أو المثقفة إلى حديث يومى لمختلف فئات ومكونات المجتمع المغربى.

وعقب هذه الاحتجاجات، بدأت الدولة فى التعاطى بوتيرة غير معهودة وغير مسبوقة مع بعض الملفات الاجتماعية المطروحة من قبيل دعم صندوق المقاصة بنحو ١٥ مليار درهم، أو تشغيل بعض العاطلين حاملى الشهادات، وعقد لقاء تشاورى بين أحد مستشارى الملك وقيادات نقابية، والإعلان عن الشروع فى سحب رءوس الأموال الملكية من قطاعات اقتصادية ومصرفية حيوية، وتغيير اسم المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطنى لحقوق الإنسان، وتعيين قيادات جديدة على رأسه.

فيما حاولت بعض الأحزاب السياسية التى سبق أن تعاملت ببرودة مع هذه الحركة (الاتحاد الاشتراكى، والحركة الشعبية، والعدالة والتنمية، والتقدم والاشتراكية ..) استعادة زمام المبادرة، واستثمار الأوضاع فى بعديها الدولى والوطنى من أجل الدعوة إلى إصلاحات سياسية واجتماعية دستورية أحيانا.

إن تجدد مطالب الإصلاح من قبل عدد من الأحزاب السياسية عقب احتجاجات ٢٠ فبراير التى قاطعتها أو رفضتها أو شككت فى مصداقيتها، يدفع إلى التساؤل: لماذا لم تقدم هذه الأحزاب على هذه المبادرات المتسارعة من قبل؟، ألا يعتبر ذلك ركوبا على مجهود ونضال شباب لم تسهم فى تأطيرهم أو تعبئتهم؟ ألا يعتبر هذا دليلا على الهوة التى تفصل بين الأحزاب من جهة وفئة مجتمعية واسعة من جهة أخرى؟، ثم هل الأحزاب السياسية هى التى يفترض أن تقود الجماهير أم العكس؟.

وبغض النظر عن طبيعة النقاشات والخطابات التى أفرزتها هذه الاحتجاجات، من حيث تجدد مطالب الأحزاب بالإصلاح، وما إذا كانت تعكس رغبة مختلف النخب والأحزاب فى التغيير، أو خشية من أن يتجاوزها تلاحق الأحداث والتطورات، فإن السياق العام والظروف الإقليمية والدولية والحراك المجتمعى الداخلى التى ترافق طرح هذه المطالب تجعل من ضرورة انخراط مختلف الفاعلين فى بلورتها أمرا ملحا وضروريا، وبخاصة أن تجاهلها يمكن أن يؤدى إلى رفع سقف المطالب وانفلات أسس الحوار.

لقد شهد المغرب فى السنوات الأخيرة مجموعة من

الإصلاحات والمبادرات، عكسها صدور عدد من التشريعات وتأسيس مجموعة من المؤسسات والهيئات، غير أن ذلك لم يكن فى مستوى التحديات المختلفة المطروحة على المستوى الاجتماعى والسياسى والاقتصادى. ذلك أن استمرار مجموعة من الاختلالات من قبيل تفشى الفساد وعدم استقلالية القضاء شوش على هذه المبادرات، إن لم نقل إنه أفرغها من أهميتها(٦).

كما أن ما اصطلح عليه بالانتقال الديمقراطى منذ أواخر التسعينيات من القرن المنصرم لم يتأسس على مرتكزات متينة تدعمه، ولذلك طال أمده أكثر من اللازم. فلا وضعية الفاعلين الحزبيين تطورت باتجاه كسب ثقة المواطن، ولا الدستور المعدل لسنة ١٩٩٦ سمح بتوفير شروط موضوعية تدعم هذا الانتقال.

إن الانتقال، كما هو متعارف عليه فى أدبيات علم السياسة وضمن تجارب عدد من الدول الرائدة فى هذا الشأن فى كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية وغيرها، يتطلب وجود سقف زمنى محدد وشروط دستورية وسياسية تسمح بحدوث هذا الانتقال الذى يفترض أن يؤدى إلى الديمقراطية. ولعل خروج الشباب يوم ٢٠ فبراير ٢٠١١ الماضى هو فى أحد جوانبه مساءلة لمسار ما اصطلح عليه بالانتقال الديمقراطى.

لقد كان المغرب سيربح كثيرا من الجهد والوقت، لو فتح ورش إصلاحات حقيقية تدعم هذا الانتقال قبل الآن وعقب ما سمى بحكومة "التناوب التوافقى" التى سمحت بوصول المعارضة إلى الحكم.

ويبدو أن المغرب فوت عليه فرصة أخرى فى مباشرة إصلاحات متوازنة وحقيقية، بعدما قال الشعب المغربى كلمته خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة. ذلك أن ضعف نسبة المشاركة فى هذه الانتخابات التشريعية كان بمثابة رسالة واعية إلى الدولة، وإلى مختلف الفاعلين السياسيين من أجل تأهيل المشهد السياسى وتطوير عمل الأحزاب، وتوفير الشروط الأساسية التى تكفل العيش الكريم للمواطن، ودعم استقلالية القضاء، وتوفير شروط دستورية تتيح للأحزاب تطبيق برامجها، والوفاء بالتزاماتها التى قطعتها على نفسها أمام الناخبين من داخل البرلمان.

حقيقة إن الأحزاب السياسية فى غالبيتها تعيش وضعية مزرية، ولم تستطع تطوير أدائها، وظلت تعيش أزمة حقيقية على مستوى تجديد نخبها وتدبير اختلافاتها الداخلية، وعدم بلورة وظائفها الاجتماعية والسياسية والتربوية المفترضة.

غير أن هذه الوضعية، وإن كانت تطرح مسئولية الأحزاب نفسها لكى تراجع نفسها وتعمل على تجاوز مختلف الاختلالات التى تميع العمل السياسى وتنفر منه، خاصة أنها ظهرت فى خضم هذه التحولات أنها خارج السياق، فإنها تسائل الدولة أيضا من حيث ضرورة توفير الشروط الموضوعية من شفافية وتكافؤ الفرص، والإمكانيات الدستورية التى تتيح لها هامشا للتأثير الفعلى من داخل البرلمان أو الحكومة.

لقد أثبتت التجارب الحكومية الأخيرة أن الإمكانيات الدستورية المتاحة للسلطة التنفيذية تظل غير كافية، فالوزير الأول ينسق العمل الحكومى ولا يقوده. كما أن مجمل الشعارات التى ترفعها الأحزاب فى حملاتها الانتخابية، فى علاقتها بمجموعة من القضايا، تصطدم بجسامة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المطروحة من جهة، وبواقع الإكراهات المرتبطة بضيق الإمكانيات المتاحة دستوريا على مستوى تدبير الشأن الحكومى، وبحضور المبادرات الملكية بشكل مكثف فى المجالين التشريعى والتنفيذى من جهة أخرى.

إن عددا من الأحزاب المشاركة فى الحكومة الحالية تتحدث نفسها عن هذه الإكراهات، وهو ما يطرح معه السؤال: لماذا هى تشارك فى حكومة لن تتيح لها قواعد اللعبة التحكم فى الشأن التنفيذى الذى يفترض أن تكون مسئولة عن حصيلته فى جميع الأحوال؟.

لقد أكدت الممارسة على امتداد أكثر من عقد من الزمن أن الإصلاح السياسى، كيفما كان حجمه، لا يمكن أن يسمح بتغيير حقيقى، مادامت بنود الدستور جامدة، ولا تعكس التحولات والتطورات التى يعرفها المجتمع على شتى الواجهات. والعكس صحيح أيضا، لأن الإصلاح الدستورى لا يمكن أن يدعم التغيير، إذا لم تكن هناك إرادة سياسية ومبادرات سياسية تخرج النصوص من طابعها القانونى إلى إجراءات ميدانية.

فما اصطلح عليه بـ "التناوب التوافقى" لم يؤد إلى تناوب حقيقى تفرزه صناديق الاقتراع، لأنه كان بحاجة إلى مقتضيات دستورية تدعمه. ولذلك، فإن الأمر يتطلب إجراء إصلاحات سياسية ودستورية بصورة متوازية تتجاوز تدبير مرحلة انتخابية، أو السعى لتجاوز تداعيات فترة سياسية حرجة بحلول وإجراءات "ترقيعية" متسرعة من أجل كسب الوقت أو الخروج بأمان من هذه الظروف الضاغطة وبأقل تكلفة.

إن الدعوة إلى إصلاح دستورى يسمح بانتقال ديمقراطى حقيقى تأتى فى ظروف دولية وإقليمية ومحلية تدعمه، وتختلف بشكل كبير عن الظرفية التى سمحت بالتعديلات الدستورية والإصلاحات السياسية التى شهدتها فترة التسعينيات من القرن المنصرم، والتى لم تكن بالقدر اللازم لتحقيق انتقال ديمقراطى حقيقى.

والإصلاح الدستورى الذى أصبح يفرض نفسه هو إصلاح يسمح بتوضيح وتحديد صلاحيات جميع السلطات فى إطار مبدأ الفصل والتوازن بينها، بما يضع حدا للتأويلات التى قد تسهم فى التضييق على عمل الحكومة أو البرلمان، بالإضافة إلى دعم صلاحيات البرلمان والحكومة فى مجال السياسات العمومية داخليا وخارجيا، وتمكين الوزير الأول من قيادة الحكومة، وربط تشكيل الحكومة وقيادتها بنتائج الانتخابات التشريعية، وترسيخ العدالة وحماية الحريات، بالإضافة إلى وضع الأساس لنظام جهوى بناء يدعم أسس الديمقراطية والتنمية.

وعلى المستوى السياسى، ينبغى تأهيل وتطوير العمل الحزبى فى إطار المنافسة الشريفة، وترسيخ استقلالية القضاء، ومكافحة الفساد بكل أشكاله ومستوياته، والعمل على تنفيذ توصيات هيئة الإصلاح والمصالحة كسبيل لتعزيز منظومة حقوق الإنسان، وإعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب، والاهتمام بقضايا التعليم والصحة والسكن والتشغيل.

في خضم هذه التطورات، ألقى الملك محمد السادس خطابا مساء الأربعاء ٩ مارس ٢٠١١، عرض فيه مجموعة من الإصلاحات السياسية التي سيتم إطلاقها، وأكد إجراء مراجعة دستورية عميقة تسهم في ترسيخ الديمقراطية ودولة الحق والقانون، ضمن عملية إصلاحية شاملة. كما أعلن عن إطلاق المرحلة التالية لمسار الجهوية المتقدمة من خلال ترسيخها دستوريا، وانتخاب المجالس الجهوية بالاقتراع العام المباشر، وتخويل رؤساء مجالس الجهة سلطة تنفيذ مقرراتها، بدل إسناد ذلك للولاة والعمال. وعين في اليوم التالي لجنة من الخبراء للسهر على بلورة تصور يدعم هذه الإصلاحات الدستورية من خلال فتح نقاش مع مختلف الفعاليات الحزبية والنقابية والمدنية والأكاديمية، وطلب منها رفع تقرير إليه في هذا السياق خلال شهر يونيو ٢٠١١.

وبعد تأكيد الثوابت التي اعتبر أنها تشكل مرجعا راسخا يحظى بإجماع وطني وهي "الإسلام كدين للدولة، الضامنة لحرية ممارسة الشعائر الدينية، وإمارة المؤمنين، والنظام الملكي، والوحدة الوطنية والترابية، والخيار الديمقراطي"، حدد العاهل المغربي مجموعة من المرتكزات لهذا التعديل الدستوري، تركز أبرزها فيما يلي:

- الترسيخ الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة وفي صلبها الأمازيغية.

- توسيع مجال الحريات الفردية والجماعية مع ضمان ممارستها.

- تعزيز منظومة حقوق الإنسان ودسترة التوصيات المهمة التي أصدرتها هيئة الإنصاف والمصالحة(٧).

- دعم استقلالية القضاء، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري.

- توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها، من خلال برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، وحكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب، وتكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي، الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها.

- تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، من خلال دعم وتقوية دور الأحزاب السياسية.

- تقوية آليات تفعيل الحياة العامة، وربط ممارسة السلطاتة والمسئولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.

تأتي هذه المبادرات التي تعبر عن إعادة توزيع السلطات بين المركز والمحيط وطنيا ومحليا في إطار جديد مبني على التوازن في سياق التفاعل مع مختلف مطالب الإصلاح التي تنامت في الفترة الأخيرة.

لقد خلفت الإصلاحات التي طرحها الخطاب ردود فعل متباينة في أوساط النخب السياسية والحزبية والأكاديمية المختلفة، وتراوحت هذه المواقف بين اتجاه أول ثمنها واعتبرها خطوات بناءة وثورة إصلاحية تاريخية تجاوزت سقف المطالب التي رفعتها بعض الأحزاب، وستسمح بانتقال ديمقراطي واعد في إطار ثوابت وطنية تحظى بإجماع داخل المجتمع، على اعتبار أنها استجابت لمطالب وانتظارات الشعب المغربي، ولكونها جاءت منسجمة إلى حد بعيد مع مطالب حركة ٢٠ فبراير.

وبين اتجاه ثان، أقر بدوره بأهمية هذه الإصلاحات، لكنه اعتبرها غير كافية لدعم أسس الديمقراطية، مادام لم يتم حل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة، ومادام المتورطون في قضايا الفساد واستغلال النفوذ ونهب خيرات البلاد في مأمن من أية ملاحقات قانونية، ولم يتم إطلاق كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، ومادام لم يتم إبعاد عدد من الشخصيات المقربة من القصر، والتي تسيء للمشهد السياسي والقطاع الاقتصادي في علاقة ذلك بتكافؤ الفرص والمنافسة الشريفة.

وبين اتجاه ثالث، اعتبرها غير كافية بالمرة لبناء دولة الحق والقانون، على اعتبار أن التعديلات الدستورية المطروحة تأتي في إطار مبادرة خاصة من الملك الذي عين لجنة في هذا الصدد دون انتخاب هذه اللجنة، أو فتح نقاش وطني بين مختلف الفاعلين مسبق في هذا الصدد، ولأن هذه التعديلات لن تطال جوهر السلطات الواسعة التي يحظى بها الملك، والتي يعكسها الفصل ١٩ من الدستور(٨) ولن تسمح بإقرار دستور ديمقراطي يمثل الإرادة الحقيقية للشعب بقدر ما ستفرز دستورا ممنوحا. وهو الموقف الذي عبرت عنه بعض العناصر من حركة ٢٠ فبراير، التي أكدت أنها ستواصل العمل على طريق تحقيق مختلف مطالبها المعلنة.

الهوامش :

١- إدريس لكريني في حوار مع جريدة التجديد حول تنامي ظاهرة الاحتجاج بالمغرب، منشور بعدد ١٩٣٢ بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠٠٨.

٢- أزمة تجديد النخب في المشهد الحزبي المغربي، مجلة فكر ونقد، المغرب، السنة العاشرة، عدد ١٠٣، أكتوبر ٢٠٠٩.

٣- الحركة سبق أن أعلنت في البداية أن تنظيم المظاهرات سيتم في ٢٧ فبراير ٢٠١١، غير أن توالي الانتقادات بصدد هذا التاريخ الذي يصادف تاريخ تأسيس جبهة البوليساريو دفع بها إلى تغيير تاريخ تنظيم المظاهرات.

وبالنسبة لدور العوامل الخارجية، نجد أنه فى الحالة السعودية، لا تملك الولايات المتحدة وأوربا خيار المساعدات الاقتصادية أو العسكرية، التى يمكن جعلها مشروطة بتطبيق إجراءات إصلاحية فى المملكة، فالعكس هو الصحيح، حيث يعتمد الاقتصاد الغربى بدرجة كبيرة على النفط السعودى. وتعتبر المملكة الموازن الاستراتيجى فى حالة الأزمات النفطية، ولذلك فدور العامل الخارجى من أجل الإصلاح فى المملكة ذو تأثير محدود(٣).

وأمام هذا يبرز، تأثير تهديد عامل، مثل "القاعدة"، التى بما لديها من أيديولوجيات وإعجاب شديد من قبل الشباب الساخطين والمغتربين، لا تزال مكرسة لإطاحة نظام الحكم فى السعودية، والتى تعتبره غير شرعى. وتحتفظ بالقدرة على شن هجوم حتى على الأمراء فى منازلهم، ولا تزال مصدرا رئيسيا من مصادر التهديد لمكونات البنية التحتية الضعيفة فى الاقتصاد السعودى، مثل المنشآت النفطية. حيث إن هجوما ناجحا موجها توجيها جيدا يمكن أن يكون له تأثير اقتصادى عالمى(٤).

وشكل تهديد القاعدة، والخوف من انتشار التطرف، والحاجة للحفاظ على المؤسسة الدينية المحافظة فى المملكة، تفسيرا لإجراءات الإصلاح السياسى والاجتماعى التى تبناها الملك عبد الله. إلا أن هناك من يرى أن هذه الإجراءات مرتبطة بشخصية الملك عبدالله، وبالتالى هناك شك فى فرص استمرار التحول السياسى فى المملكة، إذا ما تغيرت الظروف، وتولى الحكم ملك جديد(٥).

٢- الجمهورية العربية السورية :

يقوم النظام السياسى السورى على الدستور الذى وضع عام ١٩٧٣، حيث تنص المادة الثانية منه على أن "السيادة للشعب"، فى حين تنص المادة الثامنة على أن "حزب البعث العربى الاشتراكى هو الحزب القائد فى المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب، ووضعها فى خدمة أهداف الأمة العربية". وتضم الجبهة الوطنية التقدمية (الائتلاف الحاكم) عشرة أحزاب تشارك فى انتخابات مجلس الشعب، إلا أن مشاركتها فى مسئوليات الحكم محدودة، وليس لها الحق فى تداول السلطة. وتتبع أحزاب الجبهة الوطنية قوانين حزب البعث العربى الاشتراكى، كقانون أمن حزب البعث رقم ٥٣ لعام ١٩٧٩. وبجانب الجبهة، تأسست عدة أحزاب معارضة، أبرزها التجمع الوطنى الديمقراطى. وتمارس أحزاب المعارضة عملها دون أن يكون لها أى وضع قانونى، ولا تشارك فى التمثيل البرلمانى.

وفى أواخر عام ٢٠٠٥، أطلقت قوى المعارضة نداء "للتغيير الديمقراطى" عبر إعلان دمشق، وطالبت الحكومة بإصدار قانون يسمح بإنشاء أحزاب أخرى غير البعث وحلفائه. كما طالبت بإلغاء حالة الطوارئ المعمول بها منذ ٨ مارس ١٩٦٣، وهو تاريخ الانقلاب الذى أوصل حزب البعث إلى السلطة، وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية والعسكرية، إضافة إلى إلغاء القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠ الذى يعاقب بالإعدام كل منتسب لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين، طبقا للمادة الأولى منه(٦).

وترسيخا لهيمنة الحزب الحاكم، رصدت منظمة مراقبة حقوق الإنسان فى تقاريرها وجود عشرات المعارضين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان فى السجون السورية، بسبب مطالبتهم بإنهاء حالة الطوارئ، وإلغاء القوانين العسكرية، وزيادة التعددية السياسية. كما تعانى الأقلية الكردية، التى تمثل ١٠٪ من إجمالى عدد السكان، إهمالا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا واضحا، لأنهم يمثلون المجتمع العرقى غير العربى الأكثر تلاحما.

كما أن الأقلية الكردية هى الأقلية الوحيدة التى تستطيع تشكيل تهديد للمشروع البعثى. وخلال السنوات الأخيرة، حوكم بعض زعماء حزب الاتحاد الديمقراطى المحظور، بتهمة التحريض على الحرب الأهلية والصراع الطائفى.

وإلى جانب النظام البيروقراطى الهش الذى يشبه نسيج العنكبوت، تعانى البلاد فسادا مزمنا، وأدرجت مؤسسة الشفافية الدولية سوريا بين أكبر الدول فسادا فى العالم. فالثروة التى جنتها البلاد خلال الأعوام الأخيرة لم يتم توزيعها توزيعا منصفا. والدليل على ذلك هو أن ٣٠٪ من الشعب السورى هم أقارب وعشيرة المسئولين، والذين يمثلون بدورهم النواة الصلبة للنظام(٧).

وفى هذا الإطار، يمكن رصد عدة عوامل رئيسية تحكم عملية التغيير فى النظام السياسى السورى، من أهمها:

العامل الأول- تركيبة النظام: يقدم النظام السورى تركيبة معقدة لتشابك المصالح الطائفية والحزبية والبيروقراطية ورجال الأعمال والأقليات المتخوفة من فكرة التغيير، بجانب فئة المنتفعين من النظام، أو من بعض الشباب الذى نشأ فى ظله، ولا يزال تحت تأثير دعاية أجهزته وخطابه. إن القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لمؤيدى النظام هم من الخلفيات الريفية والمدنية الحديثة، وكثير منهم من أبناء الأقليات، وبشكل خاص من الطائفة العلوية التى ينتمى إليها الرئيس السورى.

ومن هنا، فإن الرئيس وبعض المتنفذين القريبين منه هم أكبر المستفيدين من استمرار الوضع الراهن. وهنا، يمكن التمييز بين دائرتين، الدائرة الأولى: هم أهل الثقة، وتشمل أقارب الرئيس من أصحاب المواقع الحساسة، والمتنفذين، وعلى رأسهم أخوه ماهر، رئيس الفرقة المكلفة بالحرس الجمهورى، وشقيقته بشرى، وزوجها اللواء آصف شوكت الذى يحتل منصب نائب رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة، وبعض رؤساء الأجهزة الأمنية، كما تشمل المسئولين الأمنيين فى القوات المسلحة من المنتمين لطائفة الرئيس، ويتمتعون بثقته، وكذلك ابن خال الرئيس ورجل الأعمال، رامى مخلوف، الذى يدير أموال العائلة الحاكمة، ويحتكر كثيرا من القطاعات الحيوية فى القطاع الخاص.

أما الدائرة الثانية، فتضم بعض المسئولين ممن هم فى قمة هرم الدولة، كنائب الرئيس، والنائب الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، وأغلب الوزراء، ورئيس مجلس الشعب، وبعض المسئولين الحزبيين.

هذا بجانب تحول القطاع العام إلى بؤرة كبيرة للفساد، وإلى أحد العناصر المعيقة للإصلاح الاقتصادى، حيث يستنزف هذا القطاع جزءا كبيرا من ميزانية الدولة. كما تستنزف ميزانية الدفاع، بقسميها المتعلقين بالجيش والأجهزة الأمنية، جزءا أكبر من ميزانية الدولة، الأمر الذى يجعل بعضا من العاملين فى هذه الأجهزة ضمن الدائرة الثانية الداعمة للنظام.

العامل الثانى- البعد الأمنى: العمود الفقرى فى استمرار النظام هو الأجهزة الأمنية، واستعدادها لتوظيف القمع كأداة فعالة للتخلص من معارضيه وخصومه. وقد تمددت الأجهزة الأمنية فى سوريا بفعل العقلية العسكرية/الأمنية التى سيطرت على النظام، بحكم خلفية قادة النظام الذين جاءوا من المؤسسة العسكرية.

وحسب بعض المصادر، فإن نسبة العاملين فى الأجهزة الأمنية، قياسا للسكان، هى من أعلى النسب عالميا، إذ يوجد عنصر مخابرات لكل ١٥٨ مواطنا، عدا المتعاونين، وكتبة التقارير من

الحزبيين وغيرهم. وخلال العقد الأخير، قامت الأجهزة القمعية باعتقال رموز وقادة الحراك السياسى، كما قامت بإغلاق كافة المنتديات الحوارية، واللجوء إلى أساليب الترهيب، والتضييق، والمنع من السفر بحق كافة النشطاء من كافة الاتجاهات(٨).

العامل الثالث- العامل الدولى: مع نهاية عام ٢٠٠٦، بدأ النظام السورى فى الخروج من عزلته، نتيجة عدة عوامل، منها فشل المشروع الأمريكى فى العراق، وملء الفراغ السياسى من قبل القوى الشيعية المؤيدة لإيران، حليفة النظام السورى، وفشل الحرب الإسرائيلية على لبنان وقطاع غزة فى عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، الأمر الذى زاد من ثقة النظام فى نفسه، ونجاح حلفاء النظام السورى، خاصة حزب الله، فى توظيف سلاحه لفرض إرادته على خصومه، وفتح الباب للنفوذ السورى للعودة إلى لبنان، وكذلك الانفتاح السورى على تركيا، وقيام تركيا بوساطة بين سوريا وإسرائيل لإعادة المفاوضات غير المباشرة حول هضبة الجولان.

إلا أنه إذا كان استرجاع هضبة الجولان يزيد من شرعية النظام، فإنه فى المقابل، ومن وجهة نظر البعض، يسحب من النظام مبررات الإبقاء على أجهزة الأمن القومى، وقوانين الطوارئ، وأجهزة المخابرات، وسيجد النظام نفسه أمام استحقاقات كبيرة، غير جاهز للتعاطى معها بفاعلية وشفافية فى المرحلة الراهنة.

ثانيا- نموذج التغيير ومطالبه :

استنادا للاعتبارات السابقة، تفاوتت مطالب التغيير وكيفية الاستجابة له فى الحالتين السعودية والسورية :

١- الحالة السعودية :

رفعت حركة "الشعب يريد إصلاح النظام" الإلكترونية السعودية عدة مطالب أساسية، هى: ملكية دستورية تفصل بين الملك والحكم، ودستور مكتوب مقر من الشعب، يقرر فصل السلطات، والشفافية ومحاسبة الفساد، حكومة فى خدمة الشعب، انتخابات تشريعية، وحريات عامة، واحترام حقوق الإنسان، مؤسسات مجتمع مدنى فاعلة، مواطنة كاملة، وإلغاء كافة أشكال التمييز، إقرار حقوق المرأة وعدم التمييز ضدها، وقضاء مستقل ونزيه، وتنمية متوازية، وتوزيع عادل للثروة، ومعالجة جادة لمشكلة البطالة(٩).

وفى الثالث والعشرين من فبراير ٢٠١١، وجه عدد من المثقفين بيانا بعنوان "نحو دولة الحقوق والمؤسسات"، تضمن عدة مطالب، منها: أن يكون مجلس الشورى منتخبا بكامل أعضائه، وأن تكون له الصلاحية الكاملة فى سن الأنظمة والرقابة على الجهات التنفيذية، بما فى ذلك الرقابة على المال العام وأداء الوزارات، وله حق مساءلة رئيس الوزراء ووزرائه، وفصل رئاسة الوزراء عن الملك، على أن يحظى رئيس مجلس الوزراء ووزارته بثقة مجلس الشورى، ومحاربة الفساد المالى والإدارى، ومنع استغلال النفوذ أيا كان مصدره، ومقاومة الإثراء غير المشروع، وتفعيل هيئة مكافحة الفساد لتقوم بواجبها فى الكشف عن الفساد، ومساءلة من يقع منه ذلك وإحالته إلى القضاء.

وكذلك الإسراع بحل مشكلات الشباب والأسر ذات الدخل المحدود، ووضع الحلول الجذرية للقضاء على البطالة والتضخم، وإلغاء المحسوبيات، والعمل بمبدأ تكافؤ الفرص، وتوفير المساكن، وحل مشكلة الأراضى البيضاء، وارتفاع غلاء المعيشة لتتحقق لهم بذلك الحياة الكريمة، وتشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدنى والنقابات، وإزالة كافة العوائق التنظيمية التى تحول دون قيامها، والإفراج عن مساجين الرأى وعن كل من انتهت محكوميته، أو لم يصدر بحقه حكم قضائى دون تأخير، وتفعيل "الأنظمة العدلية"، بما فيها "نظام الإجراءات الجزائية"، والتزام الأجهزة الأمنية و"المباحث العامة" بتلك الأنظمة فى الإيقاف والتحقيق والسجن والمحاكمة، وتمكين السجناء من اختيار محامين للدفاع عنهم، وتيسير الاتصال بهم ومحاكمتهم محاكمة علنية، حسبما نصت عليه تلك الأنظمة.

وكذلك العمل على إصلاح القضاء وتطويره ومنحه الاستقلالية التامة، وزيادة عدد القضاة بما يتناسب مع ارتفاع عدد السكان وما يترتب على ذلك من كثرة القضايا، وإطلاق حرية التعبير المسئولة، وفتح باب المشاركة العامة، وإبداء الرأى، وتعديل أنظمة المطبوعات ولوائح النشر(١٠).

وفى الأول من مارس ٢٠١١، رفع نحو أكثر من ٧٠ داعية وأكاديميا سعوديا خطابا إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز، يتضمن بعض المطالب الإصلاحية، كتخليص المجتمع من المسئولين الانتهازيين والفاسدين، وإيقاف مسلسل هدر المال العام، وإخضاع العقود والصفقات الحكومية لديوان المراقبة أو غيره من جهات الاختصاص، ورفع الظلم عن المظلومين، وإطلاق جميع الموقوفين، الذين لم يثبت فى حقهم جرم جنائى أو إخلال بالأمن، ورد الاعتبار لهم ولأسرهم، والقيام بإجراءات عاجلة للتخفيف من آثار البطالة فى أوساط الشباب.

وكذلك "توفير الدعم الكافى للأفراد والعائلات الذين يعيشون تحت خط الفقر، وإلزام الجهات الأمنية وبالذات جهاز المباحث بنظام الإجراءات الجزائية" و"فتح أبواب الإعلام المقروء والمسموع والمرئى لأهل الخير والعقل والصلاح من أبناء هذا البلد بالضوابط الشرعية، ورفع وصاية الليبراليين على المؤسسات الإعلامية ومنافذ التعبير". وأيضا: "التعامل مع الطوائف المخالفة"، وفق خطة مدروسة تحقق لهم المواطنة العادلة والحقوق التى كفلها الإسلام لمثلهم، وإيقافهم عن التجاوز، الذى يشكل خطرا على دين البلاد ونظامها الإسلامى وأمنها"(١١).

وفى مواجهة هذه المطالب، تعددت الإجراءات التى تبنتها الحكومة السعودية، وتوزعت بين إجراءات سياسية ودينية واقتصادية وأمنية. سياسيا، أكد وزير الخارجية السعودى، الأمير سعود الفيصل، أن الحوار هو أفضل سبيل للتغيير فى المملكة. وقال إن الاحتجاجات لن تحقق الإصلاح. وحذر الفيصل من أن أى تدخل أجنبى فى شئون المملكة سيواجه بشدة. وقال "سنقطع أى إصبع تأتى إلى المملكة"(١٢).

ودينيا، تعددت البيانات والفتاوى الصادرة عن المؤسسة الدينية ورجال الدين فى المملكة حول الموقف من المظاهرات. وفى هذا السياق، شن مفتى عام المملكة هجوما على مثيرى المظاهرات والمسيرات، واصفا إياها بـ "المخططة والمدبرة" لتفكيك الدول العربية الإسلامية، وتحويلها من دول كبرى قوية إلى دول صغيرة "متخلفة". وقال: إن الغاية من تلك الإثارة بعيدة المدى لضرب الأمة فى صميمها، وتشتيت شملها واقتصادها، وتحويلها من دول كبيرة قوية إلى دول صغيرة "متخلفة" على حسب ما خطط لها أعداء الإسلام(١٣).

واقتصاديا، وافق مجلس الوزراء السعودى فى (٧ مارس ٢٠١١)، برئاسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز، على مقترح من وزير المالية برفع نسبة الإعانة الزراعية من ٢٥٪ إلى ٧٠٪. كما تم دعم صندوق التنمية العقارية بأربعين مليار ريال، وتحديد حد أدنى للأجور فى القطاع الخاص قيمته ٤ آلاف ريال، وتثبيت بدل غلاء فى صورة زيادة قدرها ١٥٪ على رواتب موظفى الدولة، واستحداث

١٢٠٠ وظيفة لدعم البرامج الرقابية، ودعم ميزانية الأسر المحتاجة فى الجامعة، والإعفاء عن عدد كبير من سجناء الديون.

وكذلك زيادة دعم الأندية الرياضية، ومنح عشرة ملايين ريال لكل جمعية مهنية، وإعانة مالية للباحثين عن العمل لعام واحد، وتخصيص عشرة ملايين ريال لكل ناد أدبى، وتقليص الاعتماد على العمالة الوافدة لتوفير فرص وظائف جديدة فى القطاع الخاص للمواطنين برواتب مناسبة، ودعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، وإعفاء للقروض التى توفى أصحابها(١٤).

وأمنيا، أكد المتحدث الأمنى باسم وزارة الداخلية السعودية (٥ مارس ٢٠١١) أن قوات الأمن مخولة نظاما باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن كل من يحاول الإخلال بالنظام بأى صورة كانت، وتطبيق الأنظمة بحقه. وأكد منع المظاهرات والمسيرات والدعوة لها لتعارضها مع الشريعة الإسلامية(١٥).

كما قامت السلطات باحتجاز العشرات لمشاركتهم فى مظاهرات الجمعة ١١ مارس ٢٠١١، كما فرضت حظرا للتجوال فى الوسط التجارى فى مدينة الهفوف شرق المملكة. كما شهدت شوارع الرياض وجودا أمنيا مكثفا. وفى الشرق، انتشرت عربات مدرعة وحافلات لنقل الجنود بكثافة فى مدينة القطيف، وحلقت طائرات مروحية فى سماء المنطقة(١٦).

وفى أول خطاب مباشر للشعب، بعد عودته من رحلته العلاجية، أعلن الملك عبد الله (١٨ مارس ٢٠١١) عن عدة إجراءات، منها منح ومكافآت بلغت قيمتها نحو مائة مليار دولار للمواطنين السعوديين. كما عزز قوات الأمن بـ ٦٠ ألف وظيفة جديدة بوزارة الداخلية، مع ترقية كل العاملين فى الأجهزة الأمنية والعسكرية للدرجة الأعلى، مع تخصيص مزيد من الأموال لهيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، فى مؤشر على أن النخبة الحاكمة فى المملكة لن تتسامح مع أى معارضة. وقال إن وسائل الإعلام لا بد أن تحترم رجال الدين الذين يشرفون على تطبيق أحكام الشريعة فى المملكة.

وسياسيا، اقتصرت الإجراءات على تشكيل هيئة لمراقبة الفساد. ولم يتضمن الخطاب أية تعديلات أو تنازلات بشأن الحقوق والممارسات السياسية، ولم يتطرق لتعديل الوزارة، كما كان متوقعا منذ فترة طويلة. كما أنه لم يتطرق من قريب أو بعيد للمطالبات الشعبية المتعددة التى شهدتها الأشهر الثلاثة الأخيرة.

٢- الحالة السورية ومطالب الإصلاح :

فى الحالة السورية، هناك طريقان للتغيير، الأول: إصلاحى يأخذ رأس النظام المبادرة فيه، ويقود عملية تغيير تدريجى تنتهى بنظام ديمقراطى، والثانى: طريق الثورة الشعبية. وهناك مؤشرات متناقضة حول استيعاب النظام السورى لخطورة المرحلة. فالرئيس السورى كان من أوائل من تحدث عن "تفهمه" للضغوط الشعبية، وضرورة تقديم تغييرات سريعة. لكن عند الحديث عن نوعية الإصلاحات التى وعد بها، بدا أنها من نوع التغييرات الشكلية التى لا تمس جوهر النظام أو الممارسة السياسية فى سوريا.

كما قام النظام بمحاكمة المدونة "طل الملوحى"، والحكم عليها بالسجن بتهمة التخابر لصالح وكالة الاستخبارات الأمريكية، كما تم الاعتداء على بعض الشباب والشابات الذين قاموا بإشعال الشموع، تضامنا مع الثورة المصرية، وقامت أجهزة الأمن باعتقال عدد من الناشطين السياسيين(١٧).

وسعيا نحو التهدئة، أصدر الرئيس السورى بشار الأسد مرسوما يقضى بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة فى سوريا قبل تاريخ السابع من مارس ٢٠١١. ويعفو المرسوم عن كامل العقوبة لمرتكبى جرائم الفرار الداخلى المنصوص عليها فى المادة ١٠٠ من قانون العقوبات العسكرى، كما يعفو عن كامل العقوبة المؤقتة للمحكوم الذى أتم السبعين من العمر بتاريخ صدور المرسوم، وعن كامل العقوبة المؤقتة أو عن العقوبة المؤبدة للمحكوم المصاب بتاريخ صدور هذا المرسوم التشريعى بمرض عضال غير قابل للشفاء.

وفى الثامن عشر من مارس ٢٠١١، انطلقت شرارة الغضب الشعبى من مدينة درعا جنوبى البلاد، حيث خرجت مظاهرات تندد بالفساد وبنظام بشار الأسد، وواجهتها قوات الأمن السورية بعنف مفرط، خلف ما يقرب من مائة قتيل -بحسب المصادر الحقوقية- وعشرة قتلى بحسب الحكومة السورية. وامتدت المسيرات إلى بعض المدن السورية ومنها دمشق، إلا أن النظام قمعها عبر اعتقالات واسعة، مما أدى إلى استمرارها.

وفى محاولة للحد من اتساع الغضب الشعبى المكبوت، أصدر الرئيس بشار الأسد عدة مراسيم تشريعية تقضى بزيادة الأجور والرواتب والمعاشات، وتعديل معدل الضرائب، بحيث يتم رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة من الدخل الصافى، كما أمر بإخلاء سبيل جميع الموقوفين على خلفية الأحداث التى جرت فى درعا. بيد أن تلك الإجراءات لم توقف الغضب الشعبى، بسبب العنف المفرط لقوى الأمن. ففى يوم الـ ٢٥ من مارس ٢٠١١، خرجت مسيرات فى درعا وبعض المدن سقط فيها قتلى.

ثالثا- ما بعد مطالب التغيير :

لقد ظلت المصادر التقليدية للاستقرار فى المملكة هى الأسرة المالكة والمؤسسة الدينية الوهابية، اللتين ترتبطان ببعضهما بصورة وثيقة. وبرغم ذلك، فإن المحكومين فى المملكة ينظرون بصورة متزايدة للعائلة المالكة على أنها غير قادرة على الحكم بكفاءة، برغم تطبيق المؤسسة الدينية لنهج من الإسلام يتسم بصرامته، إلا أنه ينظر إليها بصورة متزايدة على أنها تتاجر بنفسها باستخدامها للدين لتأييد كل ما تريده العائلة المالكة.

وعلى مدى عقود طويلة، ظلت العائلة المالكة تتخلل كل مناحى الحياة فى المملكة. فمعظم الأعمال التجارية والسياسية فى المملكة تخضع لرئاسة فعلية أو صورية من قبل أحد الأمراء. والعائلة المالكة التى كانت موحدة نسبيا عند اتخاذ القرارات، من قبل حفنة من الأمراء الأكبر سنا، أصبحت الآن كبيرة الحجم لدرجة بعيدة ومنقسمة، وأصبح بعض عناصرها تسعى لتحقيق أجندة متضاربة. ومما يفاقم المشكلة أن الأمراء الذين يحكمون المملكة معمرون، ويعانون مشاكل صحية، ومنفصلون عن الواقع.

ومع تطورات الوضع فى مصر، أقر بعض الأمراء الشباب بضرورة الحد من الفساد، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين، وإجراء إصلاحات فى البيروقراطية الحكومية التى تعانى خللا وظيفيا فى كل القطاعات. وفى المقابل، فإن هناك نسبة واسعة من المواطنين العاديين يخشون أن تؤدى الأوضاع الراهنة إلى انقسامات قبلية قد تحدث فوضى، أو إلى مزيد من الهيمنة من قبل المؤسسة الدينية المحافظة المنظمة بشكل جيد من خلال أنشطتها الواسعة فى المملكة(١٨).

وبين هذا وذاك، نجد أن التغيير الثورى أو الجذرى، وفقا للمنطق السياسى، صعب، إن لم يكن مستحيلا. يدعم ذلك عدم وجود -أو ضعف- المعارضة الفعلية المنظمة، ووجود معظمها فى الخارج، مما يفقدها الكثير من مصداقيتها، وكذلك الاستخدام المكثف للورقة الاقتصادية فى إسكات الأصوات المعارضة أو المنددة

بالفساد، وأيضا غياب التأثير الفاعل للعامل الخارجي، أمام الاستخدام السعودى لورقة النفط.

أما فى الحالة السورية، فثمة تشابه مع النظام السعودى، من حيث هيمنة الأجهزة الأمنية، وتركيبة النظام السياسى، الذى تسيطر عناصره الأساسية على كل مفاصل النظام، كما يتشابهان فى غياب المعارضة القوية والفاعلة، ولكنهما يختلفان فى تأثير العامل الخارجي، والذى يمكن أن يكون محل ضغط وعنصر حسم فى الحالة السورية، خلافا للحالة السعودية. ولعل ذلك كان واضحا فى رد الفعل الدولى تجاه الاحتجاجات فى درعا، إذ دعت الولايات المتحدة لوقف العنف ضد المتظاهرين، بينما طالبت تركيا سوريا بتطبيق الإصلاحات دون أى تضييع للوقت.

يظل أن الوضع السورى رغم أن الاحتجاجات لا تزال متركزة فى منطقة معينة، فإن العوامل التى سبق الحديث عنها وتعيق التغيير قد تحول دون تغيير جذرى شامل، لكن إن تم كسر دائرتها فقد تدفع إلى سيناريو صدام داخلى عنيف.

الهوامش :

(١) سعد الشريف، السعودية فى مواجهة التحديات القادمة، النص متاح على الرابط التالى:
http://www.alhejazi.net/qadaya/.0310001htm

(٢) ليندى هيلسوم، اعتدال العربية السعودية، ١٤ مايو ٢٠٠٦، النص متاح على الشبكة الدولية للمعلومات على الرابط التالى:
http://rapidrecon.threatswatch.org/05/2006/saudi-arabia-moderating/

(٣) د. عمرو حمزاوى، فهم الانفتاح السياسى الحالى فى العربية السعودية .. الاستيقاظ من السبات الوهابى،
http://ar.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-492/_nr-380/i.html

(٤) سعد الشريف، مصدر سابق.

(٥) د. محمد سعد أبو عامود، التحول الديمقراطى فى دول الخليج، مجلة شئون خليجية، مركز الخليج للدراسات السياسية، مارس ٢٠١٠.

(٦) مى الزعبى، الحياة السياسية فى سوريا .. قراءة أولية، مركز الجزيرة للدراسات، ١٥ يناير ٢٠٠٩، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3D9495BF-4972-4C17-BCD2-839ECE5298D.5htm

(٧) إيجناثيو ألباريث، سوريا فى عهد بشار الأسد، صحيفة الباييس الإسبانية، ترجمة: نبيل راضى، ٤ نوفمبر ٢٠١٠.

(٨) د. نجيب الغضبان، نحو التغيير فى سوريا .. لماذا لم يغضب السوريون؟، موقع ميدل إيست أونلاين، ٦ فبراير ٢٠١١.

(٩) انظر مطالب حركة "الشعب يريد إصلاح النظام السعودى" على الفيس بوك.
http://www.facebook.com/home.php?sk=group_183934528295754&view=doc&id=190219587667248

(١٠) بيان المثقفين السعوديين "نحو دولة الحقوق والمؤسسات".
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&ContentId=11750

(١١) أون إسلام، ٧٠ داعية سعوديا يطالبون الملك عبد الله بخطوات إصلاحية، ١ مارس ٢٠١١.
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/newsreports/islamic-world/129299-70-.html

(١٢) أمريكا تحذر رعاياها من يوم الغضب فى السعودية، صحيفة الجمهورية المصرية، عدد ١١ مارس ٢٠١١.

(١٣) عبدالعزيز العطر، مفتى المملكة: المظاهرات خطط لتفكيك الأمة، صحيفة الوطن السعودية، عدد ٥ فبراير ٢٠١١.
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=40472&CategoryID=5

(١٤) وفاء محسن، هل ينجح فتات الموائد الملكية السعودية فى إخماد الثورة؟، الأربعاء، ٩ مارس ٢٠١١.
http://www.onislam.net/arabic/nama/news/129487-.25html

(١٥) أعلى هيئة دينية فى السعودية تحرم المظاهرات، صحيفة الشروق المصرية، الأحد ٦ مارس ٢٠١١.
http://shorouknews.com/ContentData.aspx?id=402904

(١٦) وجود أمنى مكثف فى الرياض وتفريق تظاهرة فى الإحساء، بى بى سى، الجمعة، ١١ مارس ٢٠١١.

(١٧) د. نجيب الغضبان، نحو التغيير فى سوريا .. لماذا لم يغضب السوريون؟.
http://www.sotsyria.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1389:-5-&catid=58:2010-06-28-20-17-30&Itemid=89

(١٨) كارين إليوت هاوس، الثورة .. هل ستمتد من تونس إلى القاهرة إلى الرياض؟، وول ستريت جورنال، عدد ٢٠ فبراير ٢٠١١.


تقارير

حروب المستقبل:
الهجوم الإلكترونى على برنامج إيران النووى

■ عادل عبد الصادق *

لعبت المعلومات والمعرفة دورا مهما وحيويا فى تشكيل القوة على مدار التاريخ البشرى، وأحدث التطور السريع لتكنولوجيا الكمبيوتر، خاصة فى الشبكات، تحولا كبيرا فى مفهوم القوة، ترتب عليه دخول المجتمع الدولى فى مرحلة جديدة، تلعب فيها هجمات الفضاء الإلكترونى دورا أساسيا، سواء فى تعظيم القوة أو الاستحواذ على عناصرها الأساسية.

وأطلقت مسميات متعددة على ذلك النمط الجديد من الحرب أو الإرهاب عبر الفضاء الإلكترونى لوصف النشاط غير السلمى لشبكات الاتصال والمعلومات. وعلى الرغم من الاستخدام الواسع فى وسائل الإعلام لمسمى "الحرب الإلكترونية"، فإنه لم يعد كافيا إثر اتساع مدلولاته بعد أن كان مقصورا فى التشويش على أنظمة الاتصال والرادار وأجهزة الإنذار، بينما يكشف الواقع الحالى عن دخول شبكات الاتصال والمعلومات إلى بنية ومجال الاستخدامات الحربية(١).

أما إطلاق مسمى "الحرب" على هجمات الكمبيوتر، فهو أيضا بحاجة إلى نظر كون "الحرب" مفهوما يرتكز بالأساس على استخدام الجيوش النظامية، وكان يسبقها إعلان واضح لحالة الحرب وميدان قتال محدد. أما فى هجمات الفضاء الإلكترونى، فإنها غير محددة المجال أو الأهداف، كونها تتحرك عبر شبكات المعلومات والاتصال المتعدية للحدود الدولية أو اعتمادها على أسلحة إلكترونية جديدة تلائم السياق التكنولوجى لعصر المعلومات، والتى يتم توجيهها ضد المنشآت الحيوية أو دسها عن طريق العملاء لأجهزة الاستخبارات.

وتجعل عملية استخدام هجمات الكمبيوتر سياسيا فى أى صراع أقرب إلى توصيفها بالإرهاب عن كونها حربا، ولا يحمل ذلك تقييما أخلاقيا لها بقدر ما هو تعبير عن طبيعتها الفنية وطرق حدوثها(٢).

ويتحرك ذلك من معطيات تتعلق بخصائص هجمات وشبكات الكمبيوتر أو الحرب الإلكترونية عبر الفضاء الإلكترونى، وذلك لكونها تعتمد على الترويع وبث الخوف وعدم معلومية مصدرها، ولا بالحجم الفعلى للخسائر، ولا بمعرفة الكيفية التى تم بها الهجوم. وتتميز هجمات الكمبيوتر ضد المنشآت الحيوية بأنها تدخل فى إطار الحروب غير المتكافئة، كون الطرف الذى يتمتع بقوة هجومية ويبادر باستخدامها هو الطرف الأقوى، بغض النظر عن حجم قدراته العسكرية التقليدية، وهو ما يؤثر فى نظريات الردع الاستراتيجى. ولا تستطيع أن تميز هجمات الكمبيوتر والشبكات فى إطار حرب إلكترونية بين ما هو منشآت مدنية والأخرى ذات الطبيعة العسكرية. وتتميز بأنها قليلة التكلفة، فقد يتم شن حرب بتكلفة دبابة عبر أسلحة جديدة ومهارات بشرية، ويتم استخدامها فى أى وقت، سواء أكان وقت سلم أم حرب أم أزمة. ولا تتطلب لتنفيذها سوى وقت زمنى محدود، وتعد تكلفة إطلاق تلك الهجمات أقل من أى سلاح تقليدى آخر.

وتعد هجمات شبكات الكمبيوتر جزءا من عمليات المعلومات المستخدمة فى مستويات ومراحل الصراع المختلفة، سواء كان ذلك على الجانب التكتيكى أو الاستراتيجى أو العملياتى بهدف التأثير بشكل سلبى فى المعلومات ونظم عملها. ويتم ذلك بطرق عديدة، منها أولا: شن الهجمات المباشرة من خلال التدمير الفيزيائى لأجهزة الخصم أو نقاط الاتصالات المهمة ضمن شبكاته، وذلك باستخدام القوة العسكرية المباشرة. ثانيا: يمكن أن

(*) باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

تتم عبر الشبكات الدولية للمعلومات العابرة للحدود بدون تدخل مادي أو طبيعي فى الأراضى الخاصة بدولة أخرى أو القيام بغزو تقليدى. ثالثا: يمكن عن طريق استخدام بطاقات للذاكرة ملوثة بالفيروسات عبر عملاء أو بتصدير أجهزة كمبيوتر مشفرة إلى منشآت حيوية فى بلد ما، وذلك فى حالة عدم الاتصال بالإنترنت.

وتتميز هجمات الفضاء الإلكترونى بالحداثة والتنوع كقطع كابلات الإنترنت، ونشر الفيروسات، وهجمات إنكار الخدمة، والاختراق، وسرقة المعلومات والتشويش. وهناك ما يعرف بالقنابل الإلكترونية، والتى تستهدف تعطيل الاتصالات والتشويش عليها، والتنصت على المكالمات، وبث معلومات مضللة عبر شبكات الحاسب والهاتف، واستهداف شبكات الحاسب بالتخريب عن طريق نشر الفيروسات، ومسح الذاكرة الخاصة بالأجهزة المعادية. وهناك أسلحة خاصة تعتمد على الطاقة الموجهة، ومنها أسلحة الميكروويف عالية القدرة.

أولا- ساحات الصراع بين إيران وإسرائيل :

أثارت رغبة إيران فى أن تصبح قوة إقليمية مالكة للقدرات النووية حفيظة الولايات المتحدة وإسرائيل، تحت زعم وجود أبعاد عسكرية للبرنامج النووى لديها، ومن ثم فقد قامت الدولتان بالعمل على إعاقته، سواء عبر التهديد باستخدام القوة العسكرية لتدميره أو بالعمل على تخريبه وتعطيله وإجهاض تقدمه.

وفى هذا السياق، تم شن هجمات فيروس "ستاكس نت" لتخريب البرنامج النووى الإيرانى بتدمير أجهزة الطرد المركزى الإيرانية التى يمكن أن تنتج اليورانيوم المخصب، سواء للوقود النووى أو لإنتاج قنابل نووية(٣).

وقع الهجوم فى سبتمبر ٢٠١٠ وأصاب ٣٠ ألف جهاز بمفاعل بوشهر، ثم امتد إلى مفاعل ناتانز لتبلغ نسبة الإصابة ٦٠٪ من الهجمات، بينما أصيبت عدة دول أخرى بنسب أقل كإندونيسيا، والهند، والولايات المتحدة، واستراليا، وبريطانيا، وماليزيا، وباكستان. وبعدها بأسبوعين، هاجم الفيروس أكثر من ستة ملايين جهاز كمبيوتر بالصين(٤).

واتهمت إيران إسرائيل والولايات المتحدة بالوقوف وراء تلك الهجمات، خاصة بعد التوسع السريع فى عملية التخصيب فى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ . وقبل افتتاح مفاعل بوشهر بأسبوع، وعلى الرغم من نفى طهران أى تأثير جدى فى مستقبل البرنامج النووى الإيرانى، فإنها أرجأت افتتاح مفاعل بوشهر لمدة شهرين، واعترف الرئيس الإيرانى بوقوع أضرار فى بعض أجهزة الطرد المركزى، وأعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن الفيروس الذى استهدف عشرات الآلاف من أجهزة الحاسب الآلى، تسبب فى تعطيل العمل فى العديد من المصانع وراء مشكلات إيران المتعلقة بتخصيب اليورانيوم.

وقامت المخابرات المركزية الأمريكية والموساد الإسرائيلى بتدمير خطوط الكهرباء لإحدى المنشآت النووية الإيرانية باستخدام جهاز مهرب للذبذبات الكهرومغناطيسية. وفى عام ٢٠٠٩، تم إعدام الإيرانى على عشتارى بتهمة التجسس لصالح إسرائيل، بعد قيامه بإدخال معدات اتصال ملوثة بفيروس تجسس فى أحد المشاريع العسكرية السرية بما أدى إلى إجهاضها.

وجاءت هجمات فيروس " "Stuxnet"ستاكس نت" ضد منشأة بوشهر النووية فى إطار استخدام الفيروسات كأسلحة إلكترونية، والذى حمل فى ملفاته إشارة توراتية هى كلمة "ميرتوس" فى إشارة لـ "إستير" فى التوراة التى يشن فيها اليهود حربا استباقية على الفرس لتدميرهم.

وصمم الفيروس للتسبب فى عمل أجهزة الطرد المركزى بسرعة فائقة، وتقليص وسائل التحكم فيها، وإصابة المحركات المتحكمة فى إدارة أجهزة الطرد المركزى، وشل عملية إنتاج كرات اليورانيوم. واستهدف الهجوم الفيروسى استخلاص معلومات من أجهزة الكمبيوتر للمفاعلات عن طريق إدخال برامج تسمى "حصان طروادة". كما استهدف زرع برنامج يضرب الكمبيوتر أو يشل المنظومة المتطورة التى يعتمد عليها الجهاز(٥).

وكانت إيران هى مركز الهجوم، ومن ثم فإن إصابة دول أخرى بجانب إيران لا تعنى أنها مشكلة عامة، بل إن الأمر يرجع لطبيعة الإنترنت المفتوح على المصادر من الدول المختلفة، أو لتشابه التطبيقات التى يمكن استغلال الثغرات الأمنية بها لشن الهجمات، أو أنها تأتى فى إطار التغطية على الحادث.

وكشفت هجمات "ستاكس نت" عن أن من قف وراءها جهة عالية التنظيم ودولة لها قدرات فى مجال الحرب الإلكترونية، والتى أصابت على نحو خاص الشبكات الإلكترونية الداخلية لمفاعلى بوشهر وناتانز. واستطاع من قام بتلك الهجمات معرفة أسرار برنامج سيمنز للتحكم الصناعى بما مكنه من اختراق برنامج "الويندوز" المشغل له. وقد قامت إسرائيل بتجنيد، احد العملاء داخل المفاعل بزرع بطاقة ذاكرة USBملوثة بالفيروس ليصيب الوحدة المركزية التى يتم من خلالها تشغيل المفاعل، ومراقبة سير العمليات ومراقبتها إلكترونيا فيما يعرف بنظامSCADA. وأدت الإصابة لتعطل العمل بداخل المفاعل وإمكانية إرسال بياناته للخارج. وقد شبهت روسيا "ستاكس نت" بأنه كان من الممكن أن يتسبب فى كارثة نووية على نفس قدر كارثة تشيرنوبل(٦).

ثانيا- إسرائيل وحروب الإنترنت :

اهتمت إسرائيل بالبيئة الأمنية الجديدة التى فرضها التقدم التكنولوجى، وعزز ذلك من تقدمها فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وأولت أهمية مبكرة لتوظيف محتمل للإنترنت فى الصراع. فقامت فى أواخر التسعينيات باختبار قدرة مستودع للوقود شمال تل أبيب لهجوم الكترونى لكى يتم اتخاذ تدابير الحماية، وقامت بتأسيس مكتب المخابرات عبر الإنترنت عام ٢٠٠١ تحت قيادة ضابط المخابرات الإسرائيلية موشى أهارون، بالتعاون مع ضابط من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. وتبنت إسرائيل عملية رصد الأفكار والدوافع وطريقة التفكير لدى زوار ومستخدمى الإنترنت لتحديد الأهداف والخطط أو أى هجوم محتمل يفكر فيه طرف ما، ومتابعة الخلافات الداخلية التى تدور بين الجماعات والأفراد لمعرفة اتجاهات التفكير ومعرفة المعتدلين والمتطرفين. كما قامت إسرائيل بدعم النشاط الاستخباراتى داخل إيران وفى تجنيد العملاء، خاصة العلماء، مع سهولة تقديم الإغراءات والتدريب والاتصال. وأسس جهاز المخابرات "الشاباك" والشرطة فى إسرائيل وحدة خاصة تدعى "رام" لمواجهة حملات الغزو الإلكترونى والدفاع عن المواقع الاستراتيجية، وتم المضى قدما فى مشروع حرب الإنترنت وتطبيقات استخدامه فى الصراع مع الأعداء(٧).

وأصبحت قدرات الحرب الإلكترونية ركيزة أساسية فى الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية من منطلق كونها توفر لها بديلا عن استخدام القوة العسكرية التقليدية، وإدراك إسرائيل الدور المتزايد للفضاء الإلكترونى فى الصراع الدولى عبر إمكانية استخدام أسلحة جديدة لا تلقى استنكارا دوليا فى حالة استخدامها. واتجهت إسرائيل لإنشاء وحدات داخل الجيش متخصصة فى تكنولوجيا المعلومات والشبكات الاجتماعية كموقع فيس بوك على الإنترنت كسلاح استراتيجى فى الجيش.

وتتبع وزارة الدفاع الإسرائيلية وحدة متخصصة تسمى "٨٢٠٠" فى حرب الإنترنت، والتى من المرجح أن تكون مسئولة عن هجوم فيروس "ستاكس نت" لاختراق البرنامج النووى الإيرانى، وهو ما دشن لمرحلة جديدة من المواجهة بين إسرائيل والولايات المتحدة وإيران فيما يتعلق بملفها النووى، خاصة بعد اعتراف مصادر إسرائيلية بوقوفها وراء الفيروس(٨).

وهو ما جعل مائير داجان، المدير السابق للموساد، يعلن أن البرنامج النووى الإيرانى أصيب بنكسة، وأن طهران لن تتمكن من صنع قنبلة نووية قبل ٢٠١٥ على الأقل. ويمثل ذلك تراجعا حادا عن قول إسرائيل إن إيران تقترب من تحقيق نجاح فى أقل من عام ونصف عام.

وبذلك، عد "الفيروس الإلكترونى -كالفيروس البيولوجى- سلاحا جديدا يستخدم فى معركة مفتوحة وميدان معركة غير معروفة المعالم، وتكون آثاره عشوائية. وهو ما أجبر إيران على الإقرار بعد تعرضها لفيروس "ستاكس نت" بأنها وقعت ضحية إرهاب إلكترونى(٩).

وجاءت عملية تطوير فيروس ستاكس نت ثمرة تعاون وكالة الاستخبارات الأمريكية وجهاز الموساد الإسرائيلى بمساعدة بريطانيا وألمانيا، وذلك بغية العمل على إحداث مشكلات فى ماكينات أجهزة الطرد المركزى من أجل إحباط تقدم البرنامج النووى الإيرانى.

وتعود فكرة هذا المشروع إلى عهد الرئيس الإمريكى السابق بوش، حيث أمر ببرنامج سرى من أجل تقويض النظم الكمبيوترية والإلكترونية حول مفاعل ناتانز مركز التخصيب المهم داخل إيران(١٠). وقام أوباما بتسريع وتيرة العمل به، وأجرت إسرائيل اختبارات على الفيروس فى مفاعل ديمونا النووى بصحراء النقب(١١)، وذلك فى إطار استخدام وسيلة جديدة لتقويض القدرات الإيرانية بدلا من الضربة العسكرية.

وجذب إسرائيل إلى ذلك الخيار وجود مزايا استراتيجية فى استهداف إيران الكترونيا، تمثلت فى طبيعة المنشآت النووية التى تعتمد فى عملها على نظم المعلومات المتقدمة، وإمكانية استخدام هجمات "ستاكس نت" فى إطار حرب نفسية ضد إيران للضغط على موقفها بشأن التفاوض فى ملفها النووى. كما أن بعد المنشآت النووية وتوزعها على كامل الأراضى الايرانية يجعل من الصعب ضربها مرة واحدة بنجاح، كما تم تدمير المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١ . وهناك مسألة الخوف لدى إسرائيل من رد فعل إيران على أى ضربة عسكرية لها قد يدفع الأخيرة لنقل الحرب إلى داخل إسرائيل، أو بفتح جبهة جنوب لبنان مرة أخرى، أو بقدرة إيران على ضرب القوات الأمريكية فى الخليج، فضلا عن عدم رؤية إسرائيل حماسا قويا لدى الولايات المتحدة لعمل عسكرى ضد إيران بعد العراق وأفغانستان. ويأتى ذلك أيضا فى إطار رغبة إسرائيل فى اختبار مدى قدرة إيران على شن عمليات الدفاع أو الهجوم الإلكترونى.

وتمثلت نقطة الضعف لدى إيران فى الاعتماد على البرمجيات والمعدات الغربية من شركات مثل مايكروسوفت وسيمنز، وهو ما عرض أمن تلك الأجهزة للخطر، ليس فقط من داخل المفاعل، بل من مزودى إيران بتلك التسهيلات. وفى الواقع، يعبر ذلك عن مشكلة عامة، حيث هناك اعتماد دولى متبادل فى استخدام التكنولوجيا، ولكن الأهم من ذلك مدى وجود منظومات متكاملة للأمن الإلكترونى وحماية المنشآت الحيوية.

ثالثا- أسلحة جديدة فى حروب المستقبل :

كانت مسألة القيام بعمل تدميرى أو تخريبى ضد منشآت حيوية ترتبط فى عملها بشبكات الاتصال والمعلومات قد شهدت مرحلة أخرى، بعد تعرض استونيا فى عام ٢٠٠٧ لهجمات إلكترونية استهدفت شل بنياتها المعلوماتية بعد خلافها مع روسيا. وتم استخدام تلك الهجمات أيضا إبان الحرب الجورجية - الروسية عام ٢٠٠٨ . ومثل هذان الحدثان نقلة نوعية ببروز دور هجمات الفضاء الإلكترونى فى الحرب لأول مرة فى التاريخ، وهو الأمر الذى دفع العديد من دول العالم للخوف من إمكانية تعرضها لمثل تلك الهجمات وتوظيفها عسكريا، خاصة أنها تستهدف شبكات المعلومات وأنظمتها كوسيط وحامل للخدمات وناقل لها، والتى من شأنها العمل على إفشال عمل أجهزة الكمبيوتر فى القيام بوظيفتها. ومن ثم، فإن التحكم فى تنفيذ هذا الهجوم يعد أداة سيطرة ونفوذ استراتيجية بالغة الأهمية، سواء فى زمن السلم أو الحرب.

وكشفت هجمات ستاكس نت عن صراع جديد يتحول من التهديد باستخدام القوة العسكرية التقليدية لنمط جديد من حرب تدور معاركها عبر شاشات وشبكات الكمبيوتر، وتدار من بعيد ومن مكان غير معلوم. إنها حرب بلا دخان أو نار، ولكنها تحدث مفعول القصف بالقنابل، وهو ما دفع العديد من الدول لجعل تلك الأخطار تدخل ضمن استراتيجية الأمن القومى لديها، وإدخال الحرب عبر الإنترنت والشبكات ضمن أفرع الجيوش الحديثة، وسعى الدول لحماية نظم معلوماتها من الاختراق والتجسس وتطوير أدائها فى عملية الهجوم والدفاع الإلكترونى.

ويعد "ستاكس نت" نموذجا من أسلحة الإنترنت التى تكشف عن سباق جديد للتسلح والاستحواذ على الأسلحة الإلكترونية وتطويرها فى العالم، وتوجد عدة دول تمتلك أنظمة إلكترونية تمكنها من إنتاج هذه الأسلحة. وكانت روسيا قد دعت حلف الناتو للتحقيق فى هجمات ستاكس نت، على غرار التحقيق الذى أجراه فى استونيا وجورجيا حول الهجمات الإلكترونية. وهناك نحو ١٢٠ دولة تقوم بتطوير طرق لاستخدام الإنترنت كسلاح لاستهداف أسواق المال ونظم الكمبيوتر الخاصة بالخدمات الحكومية للدول الأخرى، وتم رصد ميزانيات أيضا لتطوير أسلحة إلكترونية. وتقوم أجهزة الاستخبارات الدولية بالفعل باختبار شبكات الدول الأخرى بصورة روتينية بحثا عن ثغرات لتوظيفها عند الضرورة، وهو أمر سينطوى حتما على تغيير المبادئ الخاصة بشن الحروب وتغيير طبيعة ميادينها الفعلية. ويدفع ذلك مجلس الأمن إلى ضرورة إدخال الأسلحة الإلكترونية ضمن اتفاقيات الحد من التسلح، وصياغة اتفاقية دولية لحماية الفضاء الإلكترنى.

الهوامش :

١- يوجد عدد كبير من المسميات باللغة الإنجليزية التى تحاول أن تصف ذلك النشاط، والتى منها:

- Cyber war, net war, computer network attacks, information warfare, cyberterrorism, electronic war, asymmetric war

٢- عادل عبد الصادق، تداعيات الإرهاب الإلكترونى على الصراع والأمن الدوليين، الفصل الثالث فى "الإرهاب الالكترونى .. القوة فى العلاقات الدولية.. نمط جديد وتحديات مختلفة"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠١٠، ص ص١٥٥-٢٢٩.

3- Bryan Glick, Stuxnet "most likely" to have originated from, Israel, Computer Weekly September 2010, 28, http://www.computerweekly.com/blogs/editors-blog/09/2010/stuxnet-most-likely-to-have-or.html

٤- فيروس "ستاكس نت" يخترق ستة ملايين كمبيوتر فى الصين، جريدة الأهرام، ٢ أكتوبر ٢٠١٠.

٥- يوسى ميلمان، جريدة هآرتس الإسرائيلية، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٠.

٦- روسيا تحذر من أن فيروس "ستاكس نت" كان يمكن أن يؤدى إلى تشيرنوبل جديدة الراى نيوز، ٢٧ يناير ٢٠١١.

- http://alrai.cc/News.aspx?id=384447

7- Spencer Ackerman, Did the US and Israel use Stuxnet to create a new cyberwar era?, 17 January2011 http://www.wired.co.uk/news/archive/2011-17/01/us-israel- stuxnet-cyberwar-iran

٨- ففى شريط فيديو تم توزيعه خلال حفل أقيم بمناسبة تعيين رئيس جديد لهيئة الإركان الاسرائيلى، خلفا لجابى أشكنازى، يظهر فيه الأنشطة التى قام بها الأخير خلال توليه منصبه، ومنها مهاجمة المفاعل النووى فى سوريا ٢٠٠٧، وتصميم ونشر فيروس ستاكس نت - ادعت إسرائيل من خلاله أنه وجه ضربة لأجهزة تخصيب اليورانيوم فى إيران بما اعتبر مكسبا استراتيجيا.

February 16, 2011 Jesse Emspak, Retirement Party Video May Name Israel As Stuxnet Source.

Readmore: http://www.ibtimes.com/articles/20110216/113224/video-may-show-israel-made-stuxnet-worm.htm#ixzz1Ff2uDC7j

٩- إيران تؤكد تعرضها لـ "إرهاب إلكترونى" وإصابة أجهزة كمبيوتر بفيروس "ستاكس نت"، جريدة القدس، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٠.

- http://www.alquds.com/node/291273

١٠- إسرائيل اختبرت دودة كمبيوتر لعبت دورا مهما فى تعطيل برنامج إيران النووى، جريدة الشرق الأوسط، ١٧ يناير ٢٠١١.

11- Report: Israel tested Iran-bound Stuxnet worm in Dimona nuclear plant, haaretz.com , Fri, March 04, 2011http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/report-israel-tested-iran-bound-stuxnet-worm-in-dimona-nuclear-plant-1.337276

(١) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (أسكوا)، التقدم المحرز فى مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، نيويورك، ٢٠٠٥.

(٢) فشل قمة الأمريكتين فى حل خلافات منطقة التجارة الحرة، موقع الجزيرة بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣) عقدة السوق الزراعية للاتحاد الأوروبى نحو الحل، موقع CNNبتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٠٥

htt//arabic.cnn.com/2005/business/20/10/eu.trade/index.html

حسابات متداخلة:
صفقات السلاح الرئيسية فى المنطقة العربية

■ د. محمد قدرى سعيد *

من منتصف القرن الماضى، خضعت سياسات التسليح فى الشرق الأوسط لمقتضيات الصراع العربى - الإسرائيلى، بشكل أساسى، وكذلك لطبيعة النظام العالمى ثنائى القطبية. وبعد أن أحدثت حرب أكتوبر نقلة فى سياسات التسلح بإبراز أهمية الأسلحة الموجهة، جاءت حرب الخليج ١٩٩١ لتشكل نقطة تحول تاريخية فى نوعية الأسلحة المستخدمة فى الشرق الأوسط، وبعضها كان يخدم فى الميدان لأول مرة.

تركز التحول الذى نجم عن حرب الخليج حجم ودور "المعلومات" فى الحرب بما أضافته إلى خصائص السلاح من دقة وتأثير، وأيضا بما قدمته من انقلاب فى أسلوب إدارة المعركة والحرب بعموم مراحلها. فبدأ الحديث يتردد عن منظومة "القيادة" و"السيطرة" و"الاتصال" فى حزمة واحدة، ساعد عليها دور الحاسب الآلى وقدرته على التعامل مع كم هائل من المعلومات. وبرز مفهوم ثورى آخر، جوهره العمل فى "الزمن الحقيقى"، فكل المشاركين فى العملية العسكرية يرون ويسمعون ويفكرون فى الزمن نفسه، بدون انتظار لتقارير استطلاع، أو وصول مندوب من القيادة، أو انتظار لمكالمة هاتفية مشفرة. ومن بين نجوم أسلحة حرب الخليج ١٩٩١ التى استخدمت لأول مرة فى مسرح العمليات: الصواريخ الكروز، والطائرات الشبح، والصواريخ جو-أرض الموجهة بالليزر والأشعة تحت الحمراء.

ولم تدخل هذه الأسلحة إلى سوق السلاح إلا أخيرا. وبدأت الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبى والصين فى إمداد الدول العربية ببعض هذه الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا ولكن بأعداد قليلة. أما إسرائيل، فقد نجحت فى نقل هذه التكنولوجيا من الولايات المتحدة أو من خلال بحوثها العلمية الداخلية. وعلى عكس ما يعتقد البعض، فإن الثورة التكنولوجية لم تفض إلى أسلحة عالية الثمن إلا فى البداية. فالتكنولوجيات الجديدة تؤدى إلى أسلحة أقل وزنا وأعلى دقة عند الهدف، فلا تحتاج إلى ذخيرة بأعداد كثيرة، وستكون أرخص ثمنا، إذا تم إنتاجها بكميات كبيرة. وهناك دائما من ينتقد الأجيال الجديدة من الأسلحة، ويحض على العودة إلى الوراء، لكن التجربة أثبتت أن الرجوع إلى الخلف لن يؤدى إلى تكلفة أقل على المدى الطويل.

وهناك محاولات قليلة بذلت لخفض مستوى التسلح فى الشرق الأوسط، لكنها لم تصل إلى نتيجة جيدة على أرض الواقع، على عكس ما حدث فى أوروبا مع نهاية الحرب الباردة، وتوقيع معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية. ومن أهم هذه المحاولات ما تفرع من عملية مدريد فى بداية التسعينيات من مفاوضات متعددة الأطراف فى صورة لجان إقليمية، واحدة منها كانت مختصة بضبط التسلح والأمن الإقليمى (ACRS) لكن المفاوضات توقفت فى ١٩٩٥ بسبب الخلاف بين العرب وإسرائيل حول الموضوع النووى، وأيضا على أولوية القيام ببناء الثقة بين الأطراف. وسكنت الرغبة بعد ذلك فى إثارة الموضوع مرة أخرى بسبب تلبد المناخ الأمنى، فى ظل الحرب على الإرهاب، وأحداث ١١ سبتمبر، ثم اندلاع الحرب ضد العراق وأفغانستان، والحرب بين إسرائيل من جهة وحزب الله وحماس من جهة أخرى. وبدون حدوث تقدم فى المفاوضات الأمريكية - الإيرانية، والفلسطينية - الإسرائيلية، وغير ذلك من المواجهات الثنائية والجماعية، فلن تتحقق السيطرة على انتشار السلاح والعنف فى الشرق الأوسط إلا بعد أمد بعيد.

(*) المشرف على الوحدة العسكرية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

تتمثل المعضلة الحالية التى تواجه الشرق الأوسط فى البرنامج النووى الإيرانى، وتهديده للمملكة العربية السعودية ودول الخليج، وضرورة حماية حقول البترول فى هذه المنطقة، باعتبارها شريان الحياة لمعظم الدول الصناعية على مستوى العالم. ومنذ عام ٢٠٠٨، زادت احتمالات تعرض إيران لضربة عسكرية من إسرائيل أو الولايات المتحدة أو من الاثنتين معا. وتراهن إيران الآن على حجم المخزون لديها من اليورانيوم المخصب، ودرجة تخصيبه، والوقت الذى يمكنها فيه الانتقال بسهولة من البرنامج السلمى إلى البرنامج العسكرى، إذا قررت ذلك فى ظروف معينة. وفيما يتعلق بضبط التسلح وبناء الثقة، فلابد من تبنى سياسات تسليح شفافة وتحت رقابة دولية وإقليمية. وحتى ١٩٩٨، لم تقم دولة فى المنطقة -ما عدا إسرائيل والأردن وتركيا- بإبلاغ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بما تمتلكه من أسلحة. وكذلك، لا توجد دولة واحدة فى الشرق الأوسط أقدمت على إبلاغ الأمم المتحدة بما تصدره من أسلحة إلى دول أخرى. وتتقدم إسرائيل كل دول الشرق الأوسط فى تصدير السلاح إلى الخارج. وفى ديسمبر ٢٠٠٨، صوتت أربع دول فقط من المنطقة -الأردن ولبنان وعمان وتركيا- من أجل إبرام معاهدة لتجارة السلاح يمكن من خلالها التحكم والسيطرة على تجارة السلاح، وإخضاعها لقواعد صارمة يمكن من خلالها خفض التوتر ودعم الثقة بين دول المنطقة.

السلاح فى زمن الثورة :

تثير الأحداث الحالية وتفجرها فى العالم العربى بدون سابق إنذار تداعيات كثيرة على أصعدة لم يكن أحد يتوقعها من قبل، ومن بينها تأثير الثورات التى اندلعت فى صفقات السلاح للدول العربية. ومن المعروف أن منطقة الشرق الأوسط من بين أكثر الأقاليم شراء للسلاح على مستوى العالم. فما تفجر من ثورات حتى الآن، ونجاحها فى خلع نظم سياسية عتيقة، قد يتطلب من دول العالم المصدرة للسلاح أن تتأنى قبل إمداد الدول العربية بأسلحة حديثة، قد تقع بعد ذلك فى أيدى ثوار لا يعرف العالم لهم تاريخا سياسيا سابقا، أو فى أيدى قوى متطرفة غير معروفة للمجتمع الدولى. وعلى سبيل المثال، حذر الرئيس الروسى ديمترى ميدفيديف من أن الموجة الثورية فى العالم العربى قد تتصاعد وتستمر لأكثر من عشر سنوات قادمة على الأقل، قبل أن تهدأ وتستقر. والأرجح من وجهة نظره أن هذه الموجة قد تفتح الطريق لقادة متطرفين فى هذه البلاد يرغبون فى الوصول إلى سدة الحكم. وحتى الآن، وفى إطار ما جرى، لم تلغ صفقة سلاح قد اتفق عليها بين روسيا والدول العربية. إلا أن الهواجس لاتزال تتضخم، وقد تؤدى فى النهاية إلى توقف روسيا عن إمداد العالم العربى بالسلاح إلا بعد فحص لكل حالة، والتأكد من أن الدولة المستقبلة للسلاح مستقرة، ولن يتسرب هذا السلاح إلى أيد غير معروفة(١).

وبرغم التوتر الحالى المنتشر فى أكثر من دولة عربية والمخاوف الناتجة من ذلك، أعلن وزير الدفاع الروسى أن سوريا سوف تحصل على الصاروخ الكروز "ياخونت" Yakhont، ويتميز بمداه الذى يصل إلى ٣٠٠ كيلومتر، كما أن مساره مستقيم ومنخفض فى الارتفاع إلى مستوى سطح الماء الذى يطير فوقه، مما يجعل اعتراضه ورصده وكشفه بالرادار صعبا للغاية. ومثل هذه الحالة قد تقلق إسرائيل، خوفا من أن تقع هذه الصواريخ فى أيدى حزب الله فى لبنان أو الفلسطينيين فى غزة.

وقد أعلن ميخائيل دميتريف، رئيس إدارة التعاون الفنى والعسكرى فى الحكومة الروسية، أن حجم صفقات الأسلحة التى أبرمت فى ٢٠١١ قد وصلت إلى نحو ٤٨ مليار دولار بزيادة ٩,٥ مليار دولار عن العام الماضى ٢٠١٠. ومن المعروف أن روسيا قد ألغت صفقة النظام الصاروخى إس-٣٠٠ المضاد للصواريخ إلى إيران تحت ضغط من إسرائيل والدول الغربية، واستبدلته بنظام صاروخى أقل تميزا فى خصائصه الفنية والتكتيكية.

كندا أيضا، وفى مجال تصدير السلاح، قد باعت إلى دول الشرق الأوسط خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ صفقات سلاح وصلت قيمتها إلى ٢١,٣ مليون دولار، ويمثل ذلك ١,٦٪ فقط من مجمل تصدير كندا للسلاح خلال تلك الفترة الزمنية، ونسبة كبيرة من هذه الأسلحة قد بيعت إلى ليبيا. وقد أثارت حالة ليبيا خاصة سؤالا مهما فى ضوء الأحداث الجارية: هل تقدم ليبيا على استخدام الأسلحة التى تشتريها من الخارج ضد عدو خارجى أو سوف تستخدمه ضد الشعب الليبى؟ ومن زاوية كمية السلاح المصدر ومجمل تكلفته، تأتى المملكة العربية السعودية على قمة مجموعة الدول التى استوردت من كندا بما قيمته ٩ ملايين دولار خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ وتأتى بعدها عمان، والإمارات، وإسرائيل، ومصر، والكويت، والعراق، والأردن، ولبنان، وقطر، وتركيا، وتونس، والبحرين، وإيران، وليبيا، واليمن، وإثيوبيا بإجمالى قدره ٢١ مليون دولار خلال تلك الفترة. ويبدو من طبيعة المواد المصدرة أنها تستخدم لأغراض الدفاع الداخلية والتعامل مع القوى المعارضة للدولة(٢).

وأخيرا، أصبحت تركيا من بين الدول المصدرة للسلاح إلى الشرق الأوسط، ومصر من الدولة المستوردة لبعض أنواع السلاح من تركيا، وكذلك ليبيا وتونس. ويتوقع الخبراء أن عقودا كثيرة سوف توقع مع تركيا بعد استقرار الأحوال الداخلية فى دول الشرق الأوسط، وأن يصل حجم التصدير التركى من الأسلحة خلال ٢٠١١ إلى نحو ١,٥ مليار دولار. وتعتمد تركيا على جهودها الدبلوماسية فى بناء علاقات سياسية طيبة مع دول الإقليم، حيث تقدم نفسها كدولة معتدلة، ولها علاقات قوية مع معظم الدول المؤثرة فى المنطقة، مثل إسرائيل وإيران ومصر ودول الخليج. وبطبيعة الحال، لا يوجد تنافس حقيقى بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية فى تصدير السلاح إلى المنطقة، فالأخيرة نجحت فى إبرام أكبر تعاقد لتوريد السلاح مع دول الخليج، وقد وصلت قيمة الصفقة إلى نحو ٦٠ مليار دولار(٣).

وفى مثل هذه الصفقات الكبرى، يكون التركيز على نظم الأسلحة الأساسية، مثل الدبابات والطائرات والصواريخ والسفن الحربية، لكن سوق السلاح لا يقتصر على ذلك فقط، بل يغطى احتياجات أخرى كمالية، بدونها لا يمكن استكمال منظومة التسليح وتحقيق مستوى أدائها الكامل. وتحتاج سوق السلاح الكبيرة -مثل كل السلع - إلى عملية تسويق واسعة تعتمد على معارض عملاقة يتقابل فيها البائعون والمشترون. وبجانب التسويق، يوجد بالتوازى عملية رقابة وسيطرة داخلية وخارجية على بيع السلاح. فلابد من الحصول على الموافقة الرسمية للدولة المصدرة، خاصة إذا كانت الأسلحة ذات طابع استراتيجى خاص. والمملكة المتحدة -على سبيل المثال- يوجد بها منظمة داخلية للسيطرة على تصدير السلاح إلى الخارج، وهى المسئولة عن الجانب القانونى فى العملية كلها، ومدى اتساقه مع القوانين الداخلية فى هذا المجال، وكذلك إصدار رخص التصدير اللازمة،

إذا كانت الصفقة من الأنواع ذات الطابع الخاص، مثل المواد ثنائية الاستخدام (أى يمكن استخدامها عسكريا ومدنيا) أى وذلك ينطبق أيضا على بيع أجهزة التعذيب والمواد الإشعاعية.

صفقات السلاح الأوروبية :

وخلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠، قامت المملكة المتحدة بتصدير مواد ومعدات عسكرية إلى دول الشرق الأوسط بما قيمته ١,٨ مليار جنيه إسترليني، وأصدرت ٧٤٩ رخصة تصدير لمواد ومعدات اشتملت على طائرات هليكوبتر، وقوارب مراقبة للسواحل، وقطع غيار للطائرات، وأسلحة نارية، وذخيرة، وغازات مسيلة للدموع، وصواريخ، وقطع لهياكل المدرعات، وفلاتر لأجهزة الحماية من هذه الغازات، ودروع حماية للتعامل مع المتظاهرين وغير ذلك من معدات التعامل مع حشود الجماهير وأجهزة تصوير ... الخ. وأكثر الدول استيرادا من المملكة المتحدة خلال الفترة المذكورة كانت الجزائر بما قيمته ٢٧٠ مليون جنيه إسترليني. أما مصر، فقد استوردت بما قيمته نحو ١٦,٨ مليون جنيه إسترلينى (ج إ) وشمل ذلك قنابل وصواريخ وأجزاء هياكل مدرعات. وتشتمل القائمة بجانب الجزائر ومصر على البحرين (٦,٣ مليون ج إ)، وإيران (٤٢٤,٢ مليون ج إ)، والعراق (٤٧٦,٥ مليون ج إ)، وإسرائيل (٢٦,٧ مليون ج إ)، والأردن (٢٠,٩ مليون ج إ)، والكويت (١٤,٥ مليون ج إ)، ولبنان (٦,٢ مليون ج إ)، وليبيا (٢١٤,٨ مليون ج إ)، والمغرب (٢,١ مليون ج إ)، وعمان (١٣,٩ مليون ج إ)، وقطر (١٣,١ مليون ج إ)، والسعودية (١٣٩,٧ مليون ج إ)، وسوريا (٢,٧ مليون ج إ)، وتونس (٤,٥ مليون ج إ)، والإمارات (٢١٠,٤ مليون ج إ)، واليمن (٢٨٥ ألف ج إ).

أما هولندا، فتنظر إلى الدول العربية على أنها من الزبائن المهمين فى سوق السلاح، وتلاحظ اهتمامها أخيرا بالأسلحة اللازمة للحفاظ على الأمن الداخلى. ولم يتوقع أحد أن مثل هذه الأسلحة سوف تستخدم على نطاق واسع فى قمع مواطنى الدولة والمحتجين والمقاومين فيها ضد نظم الحكم الديكتاتورية، كما جرى أخيرا فى مصر والبحرين وليبيا واليمن. وخلال السنوات العشر الماضية، باعت هولندا سلاحا بما قيمته ٧٣٠ مليون يورو إلى كل من المغرب وقطر وعمان والأردن والإمارات. وتتضمن نوعية الأسلحة عربات مصفحة لحمل الجنود ، وفرقاطات بحرية، وطائرات مقاتلة، وصواريخ مضادة للدبابات، ونظم رادار، ومدافع هاوتزر. ويعتقد أن مصر والبحرين قد اشتريا من هولندا ١٠٤٢ و٦٣ عربة مصفحة بالترتيب. وتمنع القواعد الدولية استيراد مثل هذه المعدات من أجل استخدامها ضد الشعوب. والمناخ الحالى المتوتر فى الدول العربية، وحالة عدم الاستقرار داخلها، يجعلان الدول الغربية لا تستجيب إلى طلبات السلاح العربية، إلا إذا التزمت بعدم استخدامها ضد شعوبها. وهذا الشرط سوف يفرض على دولة مثل ليبيا والدول الأخرى المماثلة. وخلال الأسابيع الماضية، صاحب رئيس الوزراء البريطانى دافيد كاميرون ثمانية من موردى السلاح البريطانيين فى زيارة إلى الشرق الأوسط فى التوقيت نفسه الذى استخدمت فيه الغازات المسيلة للدموع ضد المحتجين الليبيين وقبلهم من المصريين(٤).

وتعتمد معظم الدول العربية على الأسلحة الأمريكية، خاصة الحديثة منها، مع الأخذ فى الاعتبار الحفاظ على توازن القوى بين دول المنطقة ونوعية التهديدات الخارجية المعرضة لها. وطبقا لتقرير ظهر حديثا فى صحيفة وول ستريت الشهيرة، بعنوان "الولايات المتحدة تراجع مبيعات إنفاقها على شراء الأسلحة وتأثيرات ذلك فى اقتصادها"، وافقت الولايات المتحدة فى ٢٠٠٩ على إمداد كل من مصر وليبيا والبحرين بصفقة أسلحة قيمتها ٤٠ مليار دولار. واحتوت هذه الصفقة على نظم صواريخ وذخيرة(٥)، ومن بين المواد التى حصلت عليها مصر فى هذه الصفقة عبوات لغازات مسيلة للدموع. وهناك تقارير تشير إلى أن الولايات المتحدة أمدت مصر بغازات لتفريق التجمعات .وقد وافقت الولايات المتحدة أيضا على إمداد مصر بأسلحة نارية وبنادق ذات مدى قصير .وبالنسبة لليبيا، وافقت الولايات المتحدة فى ٢٠٠٩ على تصدير أسلحة لا يكون لها تأثير ضار أو عنيف ضد البشر، واقتصرت على توريد قطع غيار للطائرات، مخالفة لما تم الاتفاق عليه فى ٢٠٠٨ لتوريد متفجرات وأسلحة حارقة. وهناك جدل دائر حول موقف الولايات المتحدة من تصدير هذه المواد ذات الطابع غير الإنسانى، إلا أن توقف الولايات المتحدة عن بيعها سوف يدفع من يريد شراءها إلى طلبها من دول أخرى مستعدة لتصدير هذه المواد، مثل روسيا والصين. ولاشك فى أن استخدام الحكومات العربية لهذه النوعية من الأسلحة الأمريكية الموجهة ضد الجماهير، كما حدث أخيرا فى مصر، سوف يعقد علاقات شعوب هذه الدول مع الولايات المتحدة فى المستقبل(٦).

صفقات السلاح الأمريكية :

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المورد الرئيسى للسلاح للمملكة العربية السعودية. وخلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ٢٠٠٦، اشترت السعودية سلاحا ومعدات من الولايات المتحدة بما قيمته ٧٩,٨ مليار دولار، بما يساوى تقريبا خمس ما تصدره الولايات المتحدة لباقى دول العالم. ويتبين من ذلك أهمية السعودية لصناعة الدفاع الأمريكية. وبالمقارنة، حصلت إسرائيل على معونات عسكرية أمريكية بمقدار ٥٣,٦ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٤٩ إلى ٢٠٠٧. ويعنى ذلك أن إسرائيل تحصل على معونات عسكرية من الولايات المتحدة تصل إلى خمس ميزانية الدفاع الإسرائيلية. ومن المتوقع أن ترتفع المعونة الأمريكية لإسرائيل من ٢,٤ مليار دولار فى ٢٠٠٨ إلى ٣,١ مليار دولار فى ٢٠١٨. (احتلت إسرائيل فى ٢٠٠٦ موقع الدولة رقم ٩ فى قائمة الدول المصدرة للسلاح على مستوى العالم). وعلى المدى البعيد، تخطط المملكة العربية السعودية إنفاق ما قيمته ٥٠-٦٠ مليار دولار لرفع كفاءة نظم السلاح الموجودة فى الخدمة، وتحسين نظم القيادة والسيطرة، وزيادة حجم وقدرات وتدريب القوات المسلحة السعودية لرفع قدراتها العسكرية فى مواجهة الإرهاب، وحماية الداخل والخارج السعودى.

وبداية من يناير ٢٠١٠، ركزت الإدارة الأمريكية مع كل من المملكة العربية السعودية ودول الخليج على تقوية دفاعات هذه المنطقة الحساسة عالميا، وتحديث قدراتها الدفاعية من خلال إمدادها بنظم أسلحة حديثة، ومراجعة التخطيط الدفاعى بما يؤدى إلى إعطاء أولوية خاصة لحماية حقول النفط من أى هجوم خارجى، خاصة من إيران. ومن أجل الوفاء بأهمية التخطيط الدفاعى القوى والفعال لتلك المنطقة الحساسة، تقرر زيادة قوة الدفاع البشرية إلى ٣٠ ألف جندى، وتسليحها وحمايتها بنظم دفاع جوى مضاد للصواريخ، متصلة بمنظومة الدفاع الصاروخى الأمريكى داخل المنطقة وخارجها، والاهتمام بالتدريب المشترك بين القوات السعودية والخليجية، مع التركيز على وسائل التعامل مع القدرات الهجومية الإيرانية.

ويحيط بذلك تخوفات من السعودية ودول الخليج من احتمالات تعرضها لهجوم ليس فقط من إيران، ولكن أيضا من حلفاء إيران فى المنطقة مثل حزب الله فى لبنان وسوريا، وذلك فى حالة إقدام الولايات المتحدة وإسرائيل على تدمير القدرات النووية الإيرانية. وهناك شواهد واضحة تعكس حقيقة أن منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج على وجه الخصوص سوف تدخل سباق تسلح فى مجالات جديدة، مثل الغواصات، والصواريخ الكروز بعيدة المدى، وتقوية قدرات الدفاع ليس فقط فى البر، ولكن أيضا فى البحر. وبداية من ٢٠٠٨، أقدمت دولة الإمارات الخليجية على شراء نظم دفاعية صاروخية بما مقداره ١٧ مليار دولار، من بينها بطاريات باتريوت المضادة للصواريخ، وأخرى من نظام "ثاد" بعيد المدى .(THAAD) وكانت دولة الإمارات قد أبرمت صفقة طائرات إف-١٦ أمريكية، كما دعت لأول مرة إلى الاشتراك مع الولايات المتحدة فى تدريبات "العلم الأحمر" Red Flag الجوية فى منطقة نيفادا(٧).

وفى ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠، أبلغت وكالة التعاون الأمنى والدفاعى الأمريكية

The Defense Security Cooperation (DSCA)

الكونجرس بعرض من المملكة العربية السعودية لتزويدها بما قيمته ٦٠,٥ مليار دولار، يشتمل على ٨٤ طائرة مقاتلة طراز إف-١٥، و١٥٠ طائرة هليكوبتر هجومية من أنواع مختلفة. وكان من الواضح أن هذه الصفقة تحمل رسالة إلى إيران وعلامة تعكس استعداد دول الخليج لمواجهة أية تهديدات فى المستقبل من خلال امتلاك نظم سلاح حديثة وذات طابع هجومى مؤثر. وعلى الجانب الإسرائيلى، يتكرر -كما هى العادة مع كل صفقة سلاح عربية مع الولايات المتحدة- إظهار إسرائيل لقلقها من امتلاك الدول العربية لأسلحة متقدمة، واحتمالات استخدامها ضد إسرائيل فى المستقبل. وبرغم أن الولايات المتحدة قد أبلغت إسرائيل بالصفقة قبل الإعلان عنها، فإن إسرائيل حرصت على إظهار خوفها من وجود هذه الطائرات فى السلاح الجوى السعودى، ولعلها قد أخذت المقابل بحصولها فى المستقبل على الطائرة إف-٣٥، أحدث ما أنتجته الصناعات الحربية فى الولايات المتحدة.

وفى حقيقة الأمر، فإن إمداد الولايات المتحدة لإسرائيل بالطائرة إف-٣٥ هو تصديق لموقفها بالنسبة لها، وما عقدته من ضمانات تجعل من إسرائيل أقوى فى أى وقت من كل جيرانها مجتمعة. وقد رفعت الولايات المتحدة قيمة المعونة العسكرية لإسرائيل من ٢,٥ مليار دولار إلى ٣ مليارات دولار. وفى الوقت نفسه، طلبت الحكومة الأمريكية الموافقة على منح مصر ١,٣ مليار دولار كمساعدة عسكرية و٦٨٢,٧ مليون للأردن. وتتلقى دول أخرى فى الشرق الأوسط معونات عسكرية من الولايات المتحدة، ومن بينها السلطة الفلسطينية، وبعض دول الخليج والمغرب(٨).

ولاشك فى أن الانتفاضات الشعبية فى العالم العربى قد دفعت الولايات المتحدة إلى مراجعة خططها فى إمداد الدول العربية بالسلاح. ليبيا، على سبيل المثال، تحسنت علاقاتها بالولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة، الأمر الذى مهد الطريق لإمدادها ببعض المواد والنظم الدفاعية فى صورة مكافأة للقذافى على قطع علاقاته مع الإرهاب العالمى، وإيقافه لبرامجه النووية. ونتيجة لذلك، وافقت الولايات المتحدة على إمداد ليبيا بقطع غيار لطائرات النقل سى-١٣٠، وأجهزة تصوير بالأشعة الحمراء لأمن الحدود، وعبوات متفجرة للتنقيب عن البترول(٩). وقد حرصت الإدارة الأمريكية على عدم إمداد ليبيا بأسلحة ومواد لها تأثيرات خطيرة على البشر، حتى تحسن ملفها فى احترام حقوق الإنسان. وما حدث فى المنطقة العربية من أحداث فى الشهور القليلة السابقة لم يكن أحد يتوقعه. والنتيجة أن كثيرا من الدول قد بدأت فى مراجعة سياساتها فى تصدير السلاح إلى تلك المنطقة، على أساس أن الاستقرار لن يتحقق بمزيد من السلاح يقدم لها، بل ربما تكون هذه الدول فى حاجة إلى شئ آخر مختلف لتحقيق الاستقرار المأمول.

الهوامش :

1- Amiel Unger, "Analysis: Russian Arms Sale to Middle East, Method or Madness?" Artuz Sheva, Israel National News.com, 27 February 2011.

2- David McKioe, "Canada's arms sales to the Middle East", cbcnews, http://www.cbc.ca/ , March 4, 2011.

3 –Middle East: Turkey's arms exports not affected by unrest, Carnegie Middle East Center, March 7, 2011.

4- Arms Sale to the Middle East Backfire. Defense Talk, Global Defense & Military Portal, http://www.defensetalk.com/, February 28, 2011.

5- Kaslin, "Time to Rethink Arab Arms sales", www.Townhall.com , March 8, 2011.

6- Obama administration approved $40 billion in private arms sales to countries including Libya and Egypt, mail Online, March 12, 2011. http://www.dailymail.co.uk/

7- Joby Warrick, US steps up arms sales to Persian Gulf allies, The Washington post, January 31, 2010.

8- Gildon Belmaker, "US Arms Sales to Middle East Send Signal to Iran", The EpochTimes, November 19, .2010 See: http://www.theepochtimes.com/

9- Tom Gjelten, "Urest Makes US Rethink Arms Trade in the Arab World", npr, http://www.npr.org/, March 9, 2011.

اقتصادات الأزمة فى أوروبا:
الأزمة المالية فى اليونان وأيرلندا

■ أحمد دياب *

على مدى أكثر من خمسين عاما، ظل مشروع التكامل الأوروبى، سوقا وجماعة واتحادا، نموذجا فريدا فى مشروعات التكامل والوحدة الإقليمية، خاصة فى المجال الاقتصادى، بدأ بمشروع حديد وصلب من ثلاث دول، زاد عددها إلى ست، حتى وصل إلى سبع وعشرين. وتكللت جهود دول الاتحاد -عام ١٩٩٩- بالاتفاق على إصدار عملة موحدة "اليورو"، بداية من عام ٢٠٠٢، انضمت إليها حتى الآن ١٧ دولة. ورغم أن هذا النجاح الاقتصادى لم يوازه نجاح سياسى يتمثل فى إنشاء "ولايات متحدة أوروبية" لها دستور موحد، فإن دول الاتحاد توافقت على معاهدة لشبونة عام ٢٠٠٩، التى تمثل الحد الأدنى من الإرادة السياسية الأوروبية إقليميا ودوليا.

غير أن الأزمة المالية التى تعرضت لها اليونان وأيرلندا، خلال عام ٢٠١٠، ألقت بظلال من الشك على هذا النجاح الأوروبى. فرغم أن الأزمة قد جمعت أعضاء دول السوق الأوروبية معا فى محاولة لحلها، فإنها أوضحت بجلاء أنه على الرغم من مرور ٥٣ عاما على إطلاق تلك المنظمة الاقتصادية، فإن أوروبا لا تزال أبعد ما تكون عن التوحد السياسى والاقتصادى. غير أن ذلك لا يعنى أن هناك إمكانية لتفكك الاتحاد، إذ سيظل يمثل واحدة من التجارب الناجحة فى التاريخ المعاصر، من حيث القدرة على التحول لمنطقة سلام، ومجتمع أمن وتكامل اقتصادى.

ومع ذلك، فإن المتوقع خلال المرحلة القادمة هو أن تركز دول الاتحاد على مشكلاتها الخاصة، وهو ما سيقلص من قدرة الاتحاد على استخدام قوته الصلبة واللينة فى الخارج، وهو ما سيعنى بالتالى غيابه عن الإسهام فى إيجاد حلول لعديد من المشكلات الدولية إلا عندما تهدد مصالحه بشكل مباشر، على نحو ما يحدث فى الأزمة الليبية حاليا. الأمر الذى يكون له تداعيات سلبية على العلاقات الأوروبية - الأمريكية التى تربط بين ضفتى الأطلسى، خاصة على ضوء انتقال مركز الثقل العالمى إلى حوض المحيط الباسيفيكى، خلال الأعوام الثلاثين الماضية. وخلال جولته الآسيوية، فى منتصف نوفمبر ٢٠٠٩، تعهد الرئيس الأمريكى باراك أوباما بعودة بلاده إلى الاضطلاع بدور نشط فى منطقة آسيا - المحيط الهادى، معتبرا أنه "سيكون أول رئيس أمريكى "باسيفيكى". ولأن العلاقات بين الطرفين، الأوروبى والأمريكى، وصلت إلى مستوى من الجفاء، غير مسبوق منذ سنة ١٩٤٥، فقد تجرأ دونيز ماكشين، وزير بريطانى سابق للشئون الأوروبية، على القول: "لأول مرة، منذ ١٩٤٥، يتواجد رئيس أمريكى لا يعنيه ما يقع فى الضفة الأخرى من المحيط الأطلسى".

أولا- المحددات الداخلية :

١- الأزمة اليونانية :

منذ ثلاثين عاما، قام الاقتصاد اليونانى فى ظل الحكومات اليمينية واليسارية على أساس العلاقات النفعية وفرض الضرائب التى تصب فى مصلحة الشركات وأرباب العمل، وعلى حساب بناء دولة ذات مصداقية وفعالة. فحيتان الرأسمالية اليونانية (المصارف الكبرى وأصحاب أحواض صناعة السفن) يعيشون

(*) باحث فى العلوم السياسية.

فسادا فى إدارات الدولة، ويمتنعون عن دفع الضرائب (٣٠٪ من الضرائب غير محصلة). كما كبدت دورة ألعاب أثينا الأوليمبية التى نظمتها اليونان عام ٢٠٠٤ البلاد خسائر فادحة قدرت بالمليارات. ودور الدولة على الصعيد الاجتماعى لم يكن قويا أبدا فى اليونان، لكنه ضعف أكثر بسبب السياسات الليبرالية الجديدة المطبقة منذ عشرين عاما. وقد كان لعجز الدولة عن جمع الضرائب بصورة عادلة وفعالة نتائجه المأساوية(١).

وزادت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التى اندلعت فى الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٨، من خلل آليات عمل الاقتصاد اليونانى. إذ بلغت الديون ٣٠٠ مليار يورو، أى نحو ٤١٩ مليار دولار (توجب على اليونان أن تدفع منها ٣٠ مليار دولار فى عام ٢٠١٠) مع عجز فى الميزانية بنسبة ١٢,٧٪ من إجمالى الإنتاج الداخلى. وزاد من خطورة الأمر أن الحكومات اليونانية حاولت جهدها منذ سنوات عديدة إخفاء خطورة هذه الأرقام على شعبها وعلى شركائها الأوروبيين عبر تزييف الحسابات. لكن إعلان المجلس الإحصائى الأوروبى عن أن الثغرة الموجودة فى الميزانية هى أكبر من ذلك، أسفر عن موجة بيع جديدة للسندات اليونانية، وهروب رءوس الأموال خارج اليونان، مما عرض بنوكها، كما عرض الدولة نفسها للخطر. والأمر لم يقتصر على رأس المال الأجنبى، بل تشير التقارير كذلك إلى أن اليونانيين الأثرياء قد سحبوا ما يقدر بـ ١٠ مليارات يورو من أموالهم المودعة فى البنوك اليونانية(٢).

لم يكن استمرار الوضع ممكنا، ووجدت الحكومة اليونانية نفسها أمام ضغط الاتحاد الأوروبى والأسواق المالية مرغمة على تبنى خطة تقشفية، وأعلنت تجميد رواتب المتقاعدين، ورفعت ضريبة القيمة المضافة، وقلصت الرواتب فى القطاع العام، وعولت على آلية الأسواق عبر إصدارها لسندات خزانة بأسعار وفوائد تشجيعية، لكن من دون طائل. وبعد جدال وأخذ ورد، اضطر رئيس الوزراء اليونانى، جورج باباندريو، إلى طلب قروض طارئة من الشركاء الأوروبيين وصندوق النقد الدولى. وكان الاتحاد الأوروبى قد دخل فى مناقشات انتهت بموافقته على مساعدة اليونان، بالتعاون مع صندوق النقد الدولى، بمبلغ ٤٥ مليار يورو، وذلك بعدما بدأ سعر اليورو بالتراجع، وبعدما دفعت موجة مبيعات بدأها المستثمرون تكاليف الاقتراض إلى مستويات قياسية.

لكن المستشارة الألمانية ميركل التى وافقت على المساعدة، من أجل ضمان استقرار اليورو والاقتصاد الأوروبى، ربطت تفعيل المساعدة بشروط، منها التأكد من أن ذلك لن يمثل خطرا على منطقة اليورو بكاملها، وأن يجرى الاتفاق مع أثينا على برنامج للتقشف، بمعنى أن يتم التأكد من أن جهودها للادخار موثوق بها بشكل قاطع. وجاء قرار المستشارة كحل وسط بين الموقف الفرنسى المؤمن بضرورة بذل أقصى الجهود لإنقاذ اليونان، حتى لا تبدو أوروبا فى موقف محرج أمام العالم، لاسيما الولايات المتحدة التى أبدت كل الرغبة فى مساعدة بلد أوروبى، وبين الوضع الداخلى الألمانى عشية الانتخابات الإقليمية فى التاسع من مايو ٢٠١٠.

وقد تصاعدت الأزمة أكثر فأكثر مع اتجاه مؤسسات التصنيف الائتمانى لتخفيض درجة الجدارة الائتمانية لكل من أيرلندا وإسبانيا والبرتغال، وبحيث كثر الحديث عن العدوى اليونانية التى ستمتد إلى بقية دول منطقة اليورو التى تعانى عجوزات كبيرة فى موازناتها، والتى تتزايد فيها أحجام الدين العام، وعلى رأسها دول مثل إسبانيا والبرتغال. وقدر أنه لوضع خطة إنقاذ تشمل هذه البلدان، سيكون من الضرورى توفير نحو ٥٠٠ مليار يورو. وقد تم بالفعل إنشاء آلية لإنقاذ الدول الأوروبية التى تمر بأزمة مالية عبر صندوق يبلغ رأسماله ٧٥٠ مليار يورو (نحو ٩٦٣ مليار دولار) أسهمت فيه أغلب دول الاتحاد الأوروبى بنحو ٦٠ مليار يورو، وأسهم فيه أعضاء منطقة اليورو بنحو ٤٤٠ مليار يورو، بينما يقدم صندوق النقد الدولى ٢٥٠ مليار يورو(٣).

٢- الأزمة الأيرلندية :

حققت أيرلندا طفرة اقتصادية وصناعية هائلة خلال فترة التسعينيات الماضية، بفضل تبنيها سياسات تحرير التجارة، ودعم الصادرات، وتنشيط الاستثمار، وازدهار النشاط العقارى، بالإضافة إلى تحول هيكل الاقتصاد القومى بها من اقتصاد يعتمد على الزراعة والصيد إلى اقتصاد يقوم على القطاع الصناعى وقطاع الخدمات، فأطلق عليها البعض لقب "نمر أوروبا الاقتصادى"، حيث أصبحت أيرلندا فى غضون سنوات قليلة رابع أغنى بلد فى العالم من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى. فعلى مدى ثلاث سنوات متتالية قبل عام ٢٠٠٨، حققت أيرلندا أعلى معدلات النمو (٦٪) فى الاتحاد الأوروبى ومنطقة اليورو، مما أثار حفيظة معظم شركائها، وفى مقدمتهم الجار البريطانى الأقرب، بالنظر لمعدل الضريبة على الأعمال بواقع ١٢,٥٪ الأدنى نسبيا فى أوروبا.

ومع حدوث الأزمة المالية العالمية واندلاع أزمة القروض العقارية فى الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، وتورط المصارف الأيرلندية الكبيرة فيها، ومن بينها "أنجلو أيريش بنك"، قامت الحكومة بضخ مليارات اليورو، دعما للجهاز المصرفى، مقابل تملك أسهم فيها. وكان غريبا أن تقوم الحكومة بخطوة غير مسبوقة من أى دولة واجهت وضعا مماثلا، وهى ضمان المستثمرين الأجانب فى المصارف الأيرلندية من دون التحقق من طبيعة استثماراتهم. وانتهى الأمر بعملية تأميم كاملة لـ "أنجلو أيريش بنك" فى ٢٠١٠، وكانت النتيجة أن ما حصلت عليه المصارف يساوى نحو ثلث الناتج المحلى للبلد(٤).

وكانت النتيجة أن تعرضت أيرلندا لواحدة من أشد أزماتها المالية والاقتصادية، والمتمثلة فى تراكم ديون القطاع المصرفى التى بلغت نحو ٤٥ مليار يورو -يحتاج بنك "أنجلو أيريش" أكبر بنوك أيرلندا وحده إلى نحو ٣٤ مليار يورو- وكذا ارتفاع الديون السيادية (ديون الحكومة)، حيث ارتفع عجز الموازنة العامة ليسجل أكثر من ٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى (الحد الذى يفرضه الاتحاد الأوروبى هو ٣٪)، وكذلك ارتفع حجم الدين العام ليسجل أكثر من ٦٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى (النسبة المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبى هى ٦٠٪ طبقا لمعاهدة ماستريخت).

وانعكاسا لتلك الأزمة، قامت مؤسسات تصنيف الائتمان الدولية بتخفيض تقييماتها فيما يتعلق بالديون السيادية الأيرلندية،

كما قامت مؤسسة لحضنشلخ الدولية لقياس مخاطر الديون السيادية بوضع أيرلندا فى المركز السادس بين أكثر دول العالم تعرضا لمخاطر عدم القدرة على سداد الديون السيادية خلال خمس سنوات، مما حدا بالحكومة الأيرلندية إلى طلب تقديم مساعدة مالية من الهيئات والمؤسسات الدولية لعلاج أزمتها. وتم بالفعل الموافقة على تقديم دعم مالى لأيرلندا بقيمة ٩٠ مليار يورو من قبل كل من صندوق النقد الدولى والاتحاد الأوروبى. هذا بالإضافة إلى إبداء دولتين من خارج منطقة اليورو استعدادهما لتقديم مساعدات مالية لأيرلندا، بعيدا عن الاتحاد الأوروبى، وهما بريطانيا والسويد.

كما تبنت الحكومة الأيرلندية برامج وخطط إنقاذ جديدة لمدة السنوات الأربع القادمة لمعالجة الأزمة بهدف توفير نحو ١٥ مليار يورو حتى عام ٢٠١٤، بحيث تشمل تلك الخطط سياسات تقشفية حادة، أهمها زيادة الضرائب، وخفض الإنفاق فى قطاعات الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم، وكذا رواتب العاملين بالحكومة، من أجل تقليص العجز فى الموازنة إلى ٣٪ فى عام ٢٠١٤ كما تقضى قوانين منطقة اليورو(٥). كما أعلنت أن تأخير هذه الإجراءات يعتبر أمرا غير واقعى، لأنه سيقوض الثقة فى قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها ومسئولياتها، ويؤخر النمو الاقتصادى وتحسين وضع البطالة. وضخت الحكومة مليارات الدولارات فى القطاع المصرفى من أجل منعه من الانهيار عقب الأزمة المالية العالمية، مما زاد أعباء الدين الحكومى. فى حين طالبت فرنسا بزيادة نسبة الضرائب المفروضة على الشركات فى أيرلندا، والتى تبلغ ١٢,٥٪، مدعية أنها تعد نسبة ضئيلة للغاية بالمقارنة بباقى دول منطقة اليورو. ووصف المؤرخ الأيرلندى "ديارمويد فيريتر" إذعان دبلن لمطالب خطة الإنقاذ الأوروبية بأنه "معلم محزن ومهين، ديست فيه سيادة الأمة بعد نحو ١٠٠ سنة من استقلالها الذى نالته بشق الأنفس".

لكن الشعب الأيرلندى البالغ تعداده ٤,٣ مليون نسمة، والذى أجبرت الأزمة البعض منه على الهجرة إلى الخارج، بحثا عن حياة أفضل، انزعج من صرامة التقشف المطلوب، بعد أن خضع لثلاث خطط تقشفية منذ بدء الانكماش الحاد. وتحولت الأزمة المالية إلى اضطرابات سياسية، إذ رأى المحتجون فى شوارع المدن الأيرلندية المختلفة أن الاقتطاعات المالية فى الخطة الأخيرة تأتى على حساب المواطن العادى ولإنقاذ المصارف وليس أيرلندا. وأدى تعهد كوين فى ٢٣ نوفمبر ٢٠١٠ بالدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة، إن تمت الموافقة أولا على حزمة بنود حيوية فى الموازنة، إلى تقويض استقرار التآلف الهش الذى يترأسه كوين. إذ أعلن حزب الخضر - وهو شريك صغير فى الحكومة لا يملك إلا ستة مقاعد فى البرلمان الأيرلندى الذى يضم ١٦٦ مقعدا - بصورة مفاجئة فى ٢٢ يناير ٢٠١١، انسحابه من الائتلاف الحاكم، الأمر الذى أدى إلى انهيار الحكومة، بعد أن فقدت أغلبيتها البرلمانية التى لم تزد على ثلاثة مقاعد، مما اضطر رئيس الجمهورية الأيرلندية للدعوة إلى تنظيم انتخابات عامة مبكرة، جرت فى ٢٥ فبراير ٢٠١١، وأسفرت عن فوز حزب العمال المعارض بزعامة أيندى كينى بـ ٣٧ مقعدا، وعن خسارة كارثية لحزب "فيانا فايل" بزعامة رئيس الوزراء برايان كوين، الذى حكم أيرلندا خلال فترات طويلة من تاريخها، قبل أن يتراجع تمثيله من ٧٠ مقعدا فى انتخابات ٢٠٠٧ إلى ٢٠ فقط فى الانتخابات الأخيرة، حيث صب الناخبون الأيرلنديون جام غضبهم ضد حكومة كوين، وبعثوا برسالة قوية وصارمة لحكومة كوين، مفادها أنه يتعين الخروج من الأزمة الاقتصادية، عاجلا وليس آجلا(٦).

ثانيا- المحددات الأوروبية :

١- فى الواقع، ليست الاقتصادات الأوروبية فى أفضل حالاتها، إذ يبلغ عجز منطقة اليورو ٥٦٥ مليار يورو فى عام ٢٠٠٩، وديونها تتعدى ٧ تريليونات يورو. كما أن مجموعة بلدان (اليونان وإسبانيا والبرتغال وأيرلندا) ليست القائمة النهائية للبلدان الأوروبية التى تعانى عجز الموازنات. فهناك ٢٠ بلدا من بين ٢٧ أعضاء فى الاتحاد الأوروبى، تعانى عجزا فى الميزانية يفوق ٣٪ نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى. وأصبح تخطى هذا الحد بمرتين أو ثلاث يعتبر مؤشرا اعتياديا أكثر منه استثناء. وحسب بعض التوقعات، فإن متوسط عجز الموازنات سيبلغ ٧,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، فى مجموع الاتحاد الأوروبى.

٢- خلال العقد الذى مر على اعتماد "اليورو" وحدة نقدية مشتركة لمعظم دول أوروبا، فإن تلك العملة غطت على الاختلافات العميقة بين اقتصادات القارة المتباينة، بيد أنه لم يعد ممكنا الآن تجاهل تلك الاختلافات. وخلف تلك التباينات الاقتصادية، تكمن ثقافات سياسية مختلفة جد الاختلاف، منها - على سبيل المثال - تلك الثقافة التى سمحت لوزير مالية اليونان بالتفكير فى تزوير الدفاتر المحاسبية، وتلك الثقافة التى لا تزال تسمح للعديد من الإيطاليين والإسبان بالتهرب من الضرائب، فى حين يلتزم معظم الألمان والهولنديين والدنماركيين والسويديين بقوانين أكثر صرامة(٧). فهناك دوما علاقة ارتباط قوية بين المنظور الوطنى لمجتمع ما، وما يمكن أن يطلق عليه شخصيته الوطنية، المكونة جزئيا من تاريخه، ومعتقداته، وممارساته الدينية. فألمانيا كما هو معروف هى أرض المذهب اللوثرى (نسبة إلى المصلح الدينى مارتن لوثر)، وهو مذهب يؤمن بأن الشر يجب أن ينال جزاءه، وأن هؤلاء الذين يهبهم الله النعم فيضيعونها من خلال الإسراف وإهمال أداء الواجب -كما فى حالة اليونانيين، وعلى ما يفترض أيضا الإسبان والبرتغاليون والفرنسيون- يجب ألا يتوقعوا أى رحمة. ويرى أتباع هذا المذهب أن الكاثوليك اللاتين أكثر تسامحا مع الخطيئة، وأكثر رغبة فى الصفح، كما أنهم ينظرون بشكل إيجابى لأعمال الخير التى تنفع الفقراء والكسالى(٨).

٣- ثمة سؤال يفرض نفسه حول السبب الذى دعا ألمانيا، وهى من المؤيدين الكبار للتكامل الأوروبى، إلى اتخاذ موقف صارم ضد اليونان وغيرها من دول منطقة اليورو غير المستقرة اقتصاديا. الإجابة على هذا السؤال هى أن الشغل الشاغل للقادة الألمان، ومنذ أيام" اتحاد الفحم والصلب" الذى يعتبر النواة الأولى للاتحاد الأوروبى فى عام ١٩٥٧، كان هو إدماج بلدهم فى المؤسسات الأوروبية -بعد التداعيات الأليمة للحرب العالمية الثانية- وهو ما نجحوا فيه بالفعل، ولكن ذلك تغير فى السنوات الأخيرة، نتيجة لنوع من "التغيير الجيلى" فى ألمانيا. بمعنى أن الساسة الذين يحكمون البلد فى الوقت الراهن لم يعودوا ينتمون إلى الجيل الذين تكونت خبراته من خلال تولى مناصب قيادية أثناء حقبة الحرب الباردة. وقد أدى هذا بالتبعية إلى حدوث نوع

من التغير طال التفكير والمواقف، ونتج عنه أننا نرى ألمانيا الآن تختلف كثيرا عن ألمانيا التى يعرفها الجميع، والتى كانت مستعدة دوما للتضحية بسيادتها من أجل المؤسسات "فوق الوطنية"(٩). وهو أمر لا يقتصر على الشعب الألمانى وحده على أية حال، بل يطال معظم شعوب الدول العربية، خاصة الأجيال التى ولدت فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة.

٤- فى حقيقة الأمر أن جزءا كبيرا من الأزمة التى يعانيها الاتحاد الأوروبى يرجع إلى التوسع التدريجى فى عضويته على مدى عدة سنوات. وهو التوسع الذى كانت تصاحبه على الدوام سجالات مستمرة حول تعميق البنية المؤسسية للاتحاد، وتعزيز التكامل بين أعضائه الذين وصل عددهم فى الوقت الراهن إلى ٢٧ دولة. وهناك اعتقاد متنام حاليا مفاده أن التنوع والاختلافات بين تلك الدول يعوق بشكل ما إتمام عملية التكامل والاندماج بينها، وهو اعتقاد يتناقض مع ما كان سائدا، عندما كان الاتحاد لا يزال مريحا، يتكون من عدد محدود من دول أوروبا الغربية. والدول المنضمة حديثا للاتحاد، وهى فى غالبيتها دول انفصلت عن الهيمنة السوفيتية، تبدو غير متحمسة بشكل كاف للتخلى عن هويتها الوطنية، والاندماج فى هوية أوروبية أوسع نطاقا. ومما فاقم من شعور عدم الارتياح لدى الدول المشكلة للاتحاد قبل التوسع أن الدول المنضمة حديثا، ومعظمها من دول أوروبا الشرقية والوسطى التى لم تنل سيادتها الكاملة إلا بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، قد بدت غير مستعدة بعد لانضمامها للاتحاد للتنازل له عن تلك السيادة. وهو ما بدا واضحا من خلال تصريح كان قد أدلى به الرئيس البولندى الراحل، ليخ كازينسكى، عندما قال عقب توليه منصبه مباشرة عام ٢٠٠٥ " إن ما يهم البولنديين هو مستقبل بولندا، وليس مستقبل الاتحاد الأوروبى"(١٠).

٥- ليست المعارك الجارية فى أوروبا ذات طبيعة اقتصادية فحسب. ففى عام ٢٠٠٩، صدق الاتحاد الأوروبى على معاهدة لشبونة، وهى عبارة عن وثيقة هدفها ترسيخ الوحدة بين دول الاتحاد، من خلال تعيين وزير خارجية لتمثيل الاتحاد فى الخارج. لكن ما حدث هو أن عملية تكوين السلك الدبلوماسى للاتحاد، الذى يبلغ تعداده ٥٠٠٠ شخص، قد تعطلت، وتعرضت للشلل بسبب النزاعات الداخلية بين دول الاتحاد والمساجلات العنيفة بينها حول تسمية كبار الدبلوماسيين الذين سيمثلون مصالح الاتحاد فى الخارج. وقد حاول قادة الاتحاد التقليل من شأن الانقسامات الأخيرة، حيث يقول بعضهم إن الصراع الذى اندلع مع وصول وزيرة خارجية الاتحاد، كاثرين أشتون، والرئيس الحالى للمجلس الأوروبى "هيرمان فان رومبوى"، لا يختلف عن الحروب الداخلية فى واشنطن خلال فترة تغيير الإدارتين(١١).

١٠- يبقى أخيرا الإشارة إلى أن ظهور المشروع الأوروبى إلى الوجود ارتبط بثلاثة عوامل رئيسية لم تعد متوافرة الآن، أو - على الأقل - لا تحظى بالدعم الكافى:

العامل الأول: توافر قدرة تكاملية وخطط قطرية أهدافها واحدة أو متقاربة.

العامل الثانى هو توافر الحافز الأمنى لأوروبا، وهو فى رأى الكثير من التكامليين ضرورة وشرط فى آن أكثر منه مجرد حافز.

أما العامل الثالث، فهو توافر اعتماد أوروبا فى البداية على الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن القول إنه بدون "الهيمنة" الأمريكية فى العالم الغربى ما كانت أوروبا لتستطيع أن تصبح قوة عالمية كبيرة. فمن المعروف أن اتفاقية حلف "الناتو" فى أبريل ١٩٤٩ كانت مبنية على التزام من الولايات المتحدة بحماية دول القارة. وفى السنوات الأخيرة، وعندما بدأ الاقتصاد الأمريكى يفقد قوته، وتفقد الولايات المتحدة قدرتها أيضا على توفير تلك الالتزامات، فإن الدول الأوروبية التى كانت تسخط على مكانة الولايات المتحدة كقوة كبرى عظمى بدأت تعض أصابع الندم، وهى ترى أن رغبتها فى رؤية الولايات المتحدة، وقد باتت أضعف، تتحقق بالفعل على أرض الواقع(١٢).

الهوامش :

١- ديديبه بيلون، جذور الأزمة اليونانية، البيان الإماراتية، ٢٢ أبريل ٢٠١٠.

٢- باتريك سيل، أزمة اليونان.. دروس للعرب، الحياة اللندنية، ١٣ أبريل ٢٠١٠.

٣- مجدى صبحى، أزمة اليونان المالية.. مفارقات ودروس، الأهرام، ٣١ مايو ٢٠١٠.

٤- عصام الجردى، أيرلندا .. نموذج يتحول إفلاسا، الخليج الإماراتية، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠.

٥- خالد مدبولى، أزمة أيرلندا ونفق أوروبا المظلم، الشروق الجديد، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٠.

٦- جيسون ولش، طفرة أيرلندا الديمقراطية، الاتحاد الإماراتية، ١ مارس ٢٠١١.

٧- دويل مكمانوس، أوروبا فى مرمى التباينات الاقتصادية، الاتحاد، ٢٠ مايو ٢٠١٠.

٨- ويليام فاف، ازدهار ألمانيا .. مصدر قلق للجيران، الاتحاد ١٢ أغسطس ٢٠١٠.

٩- عمرو حمزاوى، تداعيات الأزمة اليونانية على أوروبا، الحياة، ٢٠ مايو ٢٠١٠.

١٠- تشارلز كوبتشان، أفول الاتحاد الأوروبى، الاتحاد، ٣١ أغسطس ٢٠١٠.

١١- أنتونى فيولا، أزمة جديدة للاتحاد الأوروبى، الاتحاد، ٢٢ مارس ٢٠١٠.

١٢- جميل مطر، الأزمة المالية الأوروبية تهدد مستقبل أوباما، الخليج الإماراتية، ١٣ مايو ٢٠١٠.

أزمة ساحل العاج :
هل يأتى الحسم من الخارج؟

■ د. أيمن السيد شبانة *

أكثر من ثلاثة عقود بعد حصولها على الاستقلال عام ١٩٦٠، وساحل العاج تتمتع بالاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى النسبى تحت قيادة الرئيس فيليكس هوفويه بوانيه. ولكن بوفاة بوانيه فى ٧ ديسمبر ١٩٩٣، انقلبت الأوضاع، وشهدت البلاد صراعا على السلطة، وتعاقب على حكمها كل من كونان بيديه، وروبرت جى، ولوران باجبو. إلا أن سياسات هؤلاء لم تفلح فى الخروج بالبلاد من دائرة عدم الاستقرار والصراع.

فعقب وفاة بوانيه، نصب كونان بيديه رئيس البرلمان آنذاك نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد، حسب نص الدستور. لكن الحسن واتارا، رئيس الوزراء، نازعه السلطة، مدعيا أحقيته بالرئاسة. وبالرغم من أن المحكمة الدستورية حسمت الأمر لصالح بيديه، فإن سياساته تسببت فى اندلاع المواجهات بينه وبين الشعب، مما أدى إلى الإطاحة به فى ديسمبر ١٩٩٩، من خلال أول انقلاب عسكرى تشهده البلاد بعد استقلالها، وذلك بقيادة الجنرال روبرت جى(١).

سعى روبرت جى لكسب التأييد الشعبى والدولى من خلال تأكيد تمسكه بالتعددية الحزبية، وإعادة الحكم المدنى إلى البلاد، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإشراك ممثلى الأحزاب السياسية الرئيسية فى الحكومة الانتقالية والمجلس الاستشارى، اللذين تم تشكيلهما لإدارة البلاد قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية(٢). وقد أجريت الانتخابات فى أكتوبر ٢٠٠٠، وسط أزمة سياسية حادة انتهت بتولى لوران باجبو، زعيم الجبهة الشعبية الإيفوارية، رئاسة البلاد(٣).

وفى سبتمبر ٢٠٠٢، اجتاح البلاد صراع أهلى، عندما قامت مجموعة من الجنود - عرفت فيما بعد باسم القوات الجديدة- بشن هجمات متزامنة على المنشآت العسكرية فى أبيدجان وبوكى وكرهوغو فى محاولة انقلابية. وبينما استطاعت الحكومة أن تستعيد السيطرة على أبيدجان، وأن تحكم قبضتها على جنوب البلاد، تمكنت القوات الجديدة بزعامة غيوم سورو من السيطرة على النصف الشمالى من البلاد، وطالبوا باستقالة باجبو، وتعديل الدستور، وإجراء انتخابات وطنية شاملة يشارك فيها الجميع بدون تمييز، ووضع نهاية لسيطرة الجنوبيين على شئون البلاد.

جرت محاولات عديدة لتسوية الصراع، بداية من اتفاق وقف إطلاق النار فى أكتوبر ٢٠٠٢، مرورا باتفاق لومى فى ديسمبر ٢٠٠٢، ثم اتفاق ليناس ماركوس فى يناير ٢٠٠٣، والذى تم بوساطة فرنسية، وأثار عاصفة من الاحتجاجات الداخلية(٤)، ولأجل تنفيذه تم نشر قوة فرنسية وبعثة تابعة للأمم المتحدة فى البلاد. ثم تلقت جهود التسوية دفعة قوية مع توقيع اتفاق واجادوجو فى مارس ٢٠٠٧، والذى استهدف تحقيق المصالحة الوطنية، والإعداد للانتخابات الرئاسية(٥).

أولا- ترتيبات العملية الانتخابية :

وفق اتفاق واجادوجو، كان من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية فى منتصف عام ٢٠٠٨ بيد أنها تأجلت أكثر من مرة، لأسباب أمنية ولوجيستية، وكذا لصعوبة تنفيذ بعض بنود الاتفاق. ولكن بفضل الجهود المبذولة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى وإيكواس، جرى العمل على إعادة الثقة بين القوى السياسية، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتشكيل حكومة جديدة من الأطراف الموقعة على الاتفاق، حيث تولى لوران باجبو رئاسة الدولة، بينما تولى غيوم سورو رئاسة الوزراء. كما جرى بحث

(*) مدرس العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

قضايا تحديد هوية السكان، وترتيبات نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين، وإعادة توطين اللاجئين والنازحين، وإعادة تأهيل البنية الأساسية، وبسط سيطرة الدولة فى مختلف أرجاء البلاد.

تم تشكيل لجنة وطنية مستقلة لإدارة العملية الانتخابية، بداية من تسجيل الناخبين، حتى إعلان النتائج النهائية. وجرى إعداد السجلات الانتخابية، وفحص أوراق المتقدمين للترشيح، حيث وافقت اللجنة على قبول ترشيح ١٤ مرشحا، كان أبرزهم الرئيس المنتهية ولايته باجبو، مرشح حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية، والحسن واتارا، رئيس الوزراء الأسبق، مرشحا عن حزب تجمع الجمهوريين.

بدأت العملية الانتخابية بتسجيل أكثر من٥,٧ مليون ناخب، وذلك لأجل التصويت فى ١٠١٧٩ موقعا فى جميع أنحاء البلد، من خلال ٢٠٠٧٣ مركز للاقتراع، وذلك بإشراف نحو ٦٦٠٠٠ موظف.

وطالبت اللجنة الوطنية للانتخابات والمتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة الحفاظ على الأجواء السلمية خلال مراحل العملية الانتخابية كافة، ونبذ العنف، تماشيا مع الروح المتولدة لدى توقيع اتفاق واجادوجو، وبما يساعد فى إخراج الانتخابات بشكل حر ونزيه، ويسهم فى قبول الجميع بنتائجها.

كما رحب الأمين العام للأمم المتحدة بافتتاح الحملة الانتخابية، والتقدم الذى تم تحقيقه فى هذا الصدد. ودعا الجميع إلى مواصلة إظهار النضج السياسى، واحترام مبادئ الديمقراطية، والقبول بنتائج الانتخابات، وتسوية أى نزاع ينشأ بسبب ذلك عن طريق الآليات القانونية.

وتولت بعثة الأمم المتحدة توفير الدعم التقنى واللوجيستى والأمنى للحكومة واللجنة الانتخابية المستقلة.

وقد أجريت الانتخابات بدعم كامل من الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقى، وإيكواس، والاتحاد الأوروبى، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، ومركز كارتر، والولايات المتحدة واليابان.

ثانيا- أزمة نتائج الانتخابات:

جرت الانتخابات فى ٣١ أكتوبر٢٠١٠، وهى الانتخابات الأولى التى تجرى فى البلاد منذ عشر سنوات. وشهدت مراكز الاقتراع إقبالا كبيرا من الناخبين يقدر ب ٨٣٪ من الناخبين المسجلين. وأسفرت النتائج عن حصول باجبو وواتارا على النسبة الكبرى من الأصوات وهى ٣٨٪، و٣٢٪ على الترتيب، ولكن أيا منهما لم يحصل على الأغلبية المطلقة، وهو ما اقتضى إجراء جولة إعادة بينهما، لتحديد من سيحكم البلاد خلال السنوات الخمس القادمة.

أجريت الجولة الثانية فى ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠ . وبعد الانتهاء من فرز الأصوات، أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات فوز واتارا بالرئاسة، بعد حصوله على نسبة ٥٤,١ ٪ مقابل حصول باجبو على ٤٥,٩ ٪ من الأصوات. وفى الوقت ذاته، أعلن المجلس الدستورى فوز باجبو بالانتخابات، مما أدى إلى نشوب أزمة سياسية، بعد أن تمسك كل من واتارا وباجبو بالرئاسة، لتدخل البلاد نفقا مظلما، ربما تصطدم فى نهايته بالحرب الأهلية.

ثالثا- مواقف الأطراف الداخلية :

١- موقف الحسن واتارا:

أكد واتارا أحقيته فى تولى الرئاسة، بموجب النتائج التى أعلنتها اللجنة الانتخابية. ورفض إجراء أى محادثات فى هذا الشأن مع باجبو، وكذا رفض المقترحات التى طرحت بإعادة فرز أصوات الناخبين، أو تشكيل لجنة دولية لتقييم العملية الانتخابية، أو تكوين حكومة وحدة وطنية.

سعى واتارا إلى دعم موقفه الداخلى، فتحصن فى فندق " لو جولف "، محتميا بأنصاره من الناخبين، والقوات الجديدة بزعامة " غيوم سورو"، وكذا قوات الأمم المتحدة. وتتمثل مناطق نفوذه فى شمال ووسط البلاد بين مزارعى الكاكاو، وبعض الأحياء فى أبيدجان، لا سيما الحى التجارى. كما عين واتارا حليفه غيوم سورو رئيسا للوزراء، وشكل حكومة تضم بعض العناصر الموالية لباجبو. ودعا إلى عصيان مدنى شامل من أجل إسقاط باجبو، ولكن لم يستجب لهذه الدعوة سوى أنصار واتارا فى مدينة بواكيه.

وعلى التوازى، لجأ واتارا إلى القوى الدولية والإقليمية للضغط على باجبو، فأجرى العديد من المحادثات فى هذا الشأن، وزار مقر الاتحاد الأفريقى، وطالب البنك المركزى لغرب أفريقيا بتجميد أرصدة ساحل العاج من العملات الأجنبية لدى البنك، والتى تتضمن المساعدات التنموية الفرنسية، وعائد الصادرات من الكاكاو والنفط، ولذلك لخنق باجبو ماليا، وشل قدرته على دفع الرواتب لقوات الجيش والأمن التى تناصره. كما دعا واتارا إلى فتح تحقيق دولى من جانب المحكمة الجنائية الدولية لكشف مدى تورط باجبو وأنصاره فى انتهاكات حقوق الإنسان فى ساحل العاج.

وكخيار أخير، دعا واتارا إلى استخدام القوة من جانب إيكواس ضد باجبو، لإجباره على التخلى عن السلطة.

٢- موقف لوران باجبو :

أكد باجبو أن المجلس الدستورى نصبه رئيسا للبلاد، عندما أعلن فوزه بالانتخابات. ودعا واتارا إلى العودة الآمنه لمنزله، متهما إياه بأنه ليس من مواطنى ساحل العاج، حيث تعود أصول والدته إلى بوركينا فاسو. ومن ثم، فهو - وفق تصور باجبو - يعتبر دخيلا على البلاد، خاصة أنه قد صدر ضده حكم سابق بإسقاط جنسيته.

كما سخر باجبو ممن يطالبونه بالتخلى عن الرئاسة، وشن حملة ضد عدد من القوى الإقليمية والدولية، وفى مقدمتهما الولايات المتحدة وفرنسا ونيجيريا. حيث اتهمت الحملة، التى قادها وزير الشباب فى ساحل العاج، المجتمع الدولى بعدم الحياد، وتوفير الدعم الكامل لواتارا، من خلال قوات الأمم المتحدة والقوات الفرنسية، والسعى إلى تمزيق وحدة البلاد، وتفتيتها إلى دولتين، واحدة فى الشمال وأخرى فى الجنوب، مع التورط فى شن حرب إبادة ضد مواطنى ساحل العاج. كما هدد باجبو بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دول غرب أفريقيا، التى قد تستقبل سفراء من جانب واتارا، وكذا هدد بطرد مواطنيها الذين يعملون فى ساحل العاج. ويبدو أن باجبو كان يسعى لافتعال أزمة مع (أطراف خارجية) ربما يعوض بها نقص شرعيته الداخلية.

وقد تحصن باجبو فى القصر الرئاسى جنوب البلاد، فى ظل دعم قوات الجيش والشرطة، ووسائل الإعلام الحكومى، وأنصاره من الناخبين، الذين نسب إليهم تنظيم هجمات ضد قوات الأمم المتحدة والقوات الفرنسية وأنصار الحسن واتارا.

رابعا- المواقف الإقليمية:

١- موقف إيكواس :

يعتبر إقرار السلم والأمن، ودعم الديمقراطية، والدفاع عن سيادة القانون من أبرز الأهداف التى تسعى إيكواس إلى إقرارها فى إقليم غرب أفريقيا. وقد كان للمنظمة تجارب عديدة فى هذا الصدد، سواء من خلال ممارسة الضغوط السياسية، أو التدخل العسكرى المباشر وغير المباشر(٦).

وبالنسبة للأزمة فى ساحل العاج، فقد أقرت إيكواس بفوز واتارا بالرئاسة، ومارست كافة أشكال الضغط على باجبو من أجل التخلى عن السلطة. ومن ذلك الضغوط السياسية، التى تضمنت تعليق عضوية ساحل العاج فى إيكواس، ومحاوله إقناع باجبو بتسليم السلطة، من خلال مباحثات " الفرصة الأخيرة "، التى قام بها وفد إيكواس مع باجبو. كما فرضت المنظمة عقوبات اقتصادية ضد نظام باجبو، وذلك بتجميد أرصدة ساحل العاج لدى البنك المركزى للاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا. وأخيرا، هددت المنظمة بالتدخل العسكرى من أجل الإطاحة بباجبو.

وفى هذا الإطار، كانت نيجيريا هى المحرك الأكبر لجهود إيكواس، حيث يتولى الرئيس النيجيرى جوناثان جودلك رئاسة المنظمة فى دورتها الحالية. ولذلك، ناشدت نيجيريا مجلس الأمن الدولى من أجل إصدار قرار يجيز لإيكواس استخدام القوة للإطاحة بباجبو، أو على الأقل السماح لها بفرض حصار بحرى ضد ساحل العاج، بدعوى أن ذلك سيشكل عنصرا ضاغطا على الرئيس المنتهية ولايته، من أجل التخلى عن السلطة، قبل أن تتطور الأزمة إلى حرب أهلية واسعة النطاق.

يمكن تفهم هذا النهج النيجيرى بالخوف من التداعيات المحتملة عليها وعلى إقليم غرب أفريقيا ككل، فى حال اندلاع حرب أهلية فى ساحل العاج، مثلما حدث من قبل، عندما قوضت الصراعات فى ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو الاستقرار الإقليمى فى غرب أفريقيا. كما تخشى نيجيريا من احتمال انقسام ساحل العاج إلى دولتين، واحدة إسلامية فى الشمال، وأخرى مسيحية فى الجنوب، ومن ثم انتقال عدوى الانقسام إليها، لا سيما فى ظل تواتر العنف الدينى فى نيجيريا، وظهور حركات دينية متطرفة فى البلاد، مثل جماعة " بوكو حرام "، المعروفة إعلاميا باسم " طالبان نيجيريا".

٢- موقف الاتحاد الإفريقى :

أكد الاتحاد الإفريقى اعترافه بفوز واتارا بالرئاسة، وطالب باجبو بالتخلى عن السلطة. وسعى الاتحاد إلى التوسط لتسوية الأزمة، وذلك عن طريق جهود الوساطة التى قام بها كل من تابو مبيكى، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، ورايلا أودينجا، رئيس الوزراء الكينى، الذى عينه الاتحاد مبعوثا له فى ساحل العاج، وأيضا عبر جهود جان بينج، رئيس مفوضية الاتحاد، الذى زار ساحل العاج، ليطالب باجبو بتسليم السلطة. بيد أن باجبو رفض الاستجابة لكل هذه النداءات، مما دفع الاتحاد إلى تجميد عضوية ساحل العاج، كما طالب رايلا أودينجا الدول الإفريقية باستخدام القوة من أجل الإطاحة بباجبو، إذا لزم الأمر.

وينطلق موقف الاتحاد الأفريقى من هذه الأزمة من مبادئه التى ترفض الاعتراف بأى نظام يأتى إلى السلطة بشكل غير دستورى. كما يتخوف الاتحاد من اندلاع الحرب الأهلية فى ساحل العاج وانقسامها، مما يهدد الوحدة الإقليمية للدول الإفريقية، لا سيما بعد انفصال الجنوب السودانى.

خامسا- المواقف الدولية :

١- موقف الأمم المتحدة :

أعلنت الأمم المتحدة تأييدها لواتارا، وطالبت باجبو بالتنحى. وأكد الأمين العام للمنظمة أن أى تسوية للأزمة بخلاف ذلك تعنى أن هناك نوعا من الاستهزاء بالديمقراطية وحكم القانون فى ساحل العاج.

وبالنسبة لبعثة الأمم المتحدة فى ساحل العاج، فقد تولت تأمين واتارا فى محل إقامته فى " فندق لوجولف"، ولكنها فى الوقت ذاته أكدت حيادها السياسى التام، وعدم إمكانية تدخلها عسكريا فى الصراع، حتى لا تتحول إلى طرف من أطرافه، خاصة فى ظل حملات التحريض التى شنها معسكر باجبو ضد البعثة. بيد أن تعرض البعثة للهجوم من جانب القوات والعناصر الموالية لباجبو دفعها إلى الإعلان عن أنها سوف تصبح مضطرة لاستخدام القوة دفاعا عن النفس. ولعل ذلك هو ما دفع مجلس الأمن الدولى لاتخاذ قرار بزيادة قوات البعثة بنحو ألفى عنصر.

٢- موقف الاتحاد الأوروبى :

مارس الاتحاد الأوروبى الضغط السياسى على باجبو من خلال مطالبته بتسليم السلطة لواتارا، ثم انتقل إلى مرحلة الضغط الاقتصادى، عبر قراره بتجميد الأرصدة المالية لباجبو ونحو ١٨ من أنصاره، وكذا حظر سفرهم إلى أوروبا.

وهنا، يلاحظ أن الاتحاد لم ينتقل إلى مرحلة الضغط العسكرى، تاركا هذا الأمر للأفارقة. وتفسير ذلك هو الرغبة فى تجنب التكاليف البشرية والمادية المحتملة للتدخل العسكرى، وحتى لا يتحول الاتحاد الأوروبى إلى طرف من أطراف الصراع، على نحو ما حدث من قبل لقوات الأمم المتحدة فى الصومال. وكذا حتى لا يمنح الاتحاد باجبو نصرا سياسيا، بتحويله من رئيس منتهية ولايته إلى بطل قومى، يقود حركة المقاومة ضد التدخل الأجنبى فى شئون بلاده، خاصة فى ظل الحملات التى يشنها أنصار باجبو بشأن تعرض ساحل العاج لمؤامرة خارجية.

٣- الموقف الفرنسى :

وقفت فرنسا فى هذه الأزمة إلى جانب واتارا، واعتمدت سفيرا تم تعيينه لديها من جانب واتارا، وطالبت باجبو باحترام النتائج التى أعلنتها اللجنة الوطنية للانتخابات.

وبالرغم من وجود قواتها فى ساحل العاج، فلم تعلن فرنسا إمكانية استخدامها القوة لإزاحة باجبو عن السلطة، حيث صرح وزير التعاون الدولى الفرنسى بأن " فرنسا لا يمكنها أن توصى باللجوء إلى القوة فى ساحل العاج، وأن هذا الأمر من مسئولية الأفارقة وحدهم". وهذا أمر منطقى فى ضوء صغر حجم القوة

الفرنسية فى ساحل العاج "٤٠٠ جندى"، وكذا لأن التفويض الموكل إليها لا يتجاوز المساهمة فى تنفيذ اتفاق السلام فى البلاد.

ويلاحظ أن الموقف الفرنسى من باجبو اختلف هذه المرة عن موقفها السابق منه فى الانتخابات التى أجريت عام ٢٠٠٠، حيث حظى باجبو، الذى تلقى تعليمه فى فرنسا، بمساندة باريس فى مواجهة خصمه آنذاك "الجنرال جى"، بعد تضارب نتائج الانتخابات بشأن الفائز بالرئاسة. بيد أن باجبو لم يحفظ لفرنسا هذه المساعدة، وإنما على العكس توترت علاقته جدا بباريس، لدرجة الاشتباك المسلح بين قواته والقوات الفرنسية فى ساحل العاج، وإجبار أكثر من ١٥٠ شركة فرنسية على إنهاء أعمالها فى البلاد، وكذا إجلاء أكثر من ٨٠٠٠ فرنسى منها.

ويعود ذلك إلى تنامى العلاقات بين باجبو واليسار الفرنسى، واتجاه باجبو إلى فتح آفاق الاستثمار لكل من الصين وروسيا والبرازيل، وهو ما اعتبرته باريس تهديدا للنفوذ الفرنسى فى مستعمرتها السابقة.

٤- موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

وقفت الولايات المتحدة ضد باجبو وطالبته بتسليم السلطة لواتارا. وهو أمر منطقى فى ضوء رؤية واشنطن لواتارا، باعتباره الرجل القادر على حماية مصالحها فى ساحل العاج، حيث يعرف عن واتارا، الذى تلقى تعليمه فى الولايات المتحدة، مواقفه الداعية إلى تحرير الاقتصاد من تدخل الدولة، وتقديم كل الدعم لشركات الدول الغربية، كى تستثمر فى ساحل العاج. ومن جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة تريد الظهور بمظهر المدافع عن الديمقراطية، بالانحياز إلى واتارا الذى جاءت به صناديق الاقتراع إلى السلطة.

واتساقا مع المواقف السابقة، سعت بعض الأطراف الدولية الأخرى إلى عزل باجبو دبلوماسيا، حيث أعلنت بريطانيا وكندا أنهما لن تعترفا إلا بواتارا رئيسا لساحل العاج. كما سحبت بريطانيا وكندا اعتمادى سفيرى ساحل العاج، اللذين عينهما باجبو، وأعلنتا اعترافهما بمن يعينهم خصمه الحسن واتارا، مما دفع باجبو إلى إنهاء اعتماد السفيرة الكندية والسفير البريطانى فى ساحل العاج، عملا "بمبدأ المعاملة بالمثل" فى العلاقات الدبلوماسية.

سادسا- الاحتمالات المستقبلية :

فى ظل الأزمة السياسية المحتدمة فى ساحل العاج، أضحت البلاد على شفا الحرب الأهلية، وربما التقسيم. فالداخل الإيفوارى بات منقسما بين معسكرين يقفان على طرفى نقيض، حيث يتشبث كل منهما بموقفه، ولا تبدو فى الأفق أى فرصة للحوار أو للحلول الوسطى، فمنصب الرئاسة لا يقبل القسمة على اثنين.

ويزيد من تعقيد الموقف أن هذين المعسكرين متكافئان تقريبا فى القوة، حيث ينتمى واتارا إلى جماعة الماندينجو (٤٠٪) من السكان، كما أنه شمالى مسلم، حيث يمثل المسلمون ٣٩٪ من سكان الدولة، ويحظى بدعم القوات الجديدة المتمركزة فى شمال البلاد. فى المقابل، ينتمى باجبو إلى جماعة الأكان، التى تمثل ٣٠٪ من السكان، وهو جنوبى مسيحى، حيث يمثل المسيحيون نحو ٣٣٪ من السكان، ويحظى بدعم قوات الجيش والأمن الداخلى.

وإلى أن تجد هذه الأزمة مخرجا، تتجه الأنظار صوب الخارج الإقليمى والدولى، لعل هناك من يكون بمقدوره أن يقترح، أو ربما يفرض، تسوية عملية لهذه الأزمة. فهل سيكون بمقدور إيكواس التدخل للحسم العسكرى، بدعم من مجلس الأمن والمجتمع الدولى، مع الأخذ فى الاعتبار تبعات ذلك من خسائر فادحة بشريا وماديا. فربما تتحول ساحل العاج إلى "فيتنام" بالنسبة لإيكواس، أو بالأحرى بالنسبة لنيجيريا، الدولة القائد فى غرب أفريقيا، أم سيتم الوصول إلى تسوية تفاوضية، يتم من خلالها تقاسم السلطة، على غرار ما حدث فى كينيا عام ٢٠٠٧، عقب الانتخابات الرئاسية، عندما تم اقتسام السلطة بين كيباكى وأودينجا، وكذا مثلما حدث فى زيمبابوى عقب انتخابات مارس ٢٠٠٨، عندما جرى تقاسم السلطة بين موجابى وتسفانجيراى؟ وهى تسوية - وإن كانت تتناقض مع مبادئ الديمقراطية الحقيقية - فإنها أضحت أمرا متقبلا من جانب المجتمع الدولى، الذى بات يغلب المصالح على المبادئ، والاستقرار على حساب العدل.

الهوامش :

(١) خالد حنفى، ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار إلى فوضى التعددية.. قراءة فى أزمة التحول الديموقراطى، آفاق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد ١، ع ٤ ، ٢٠٠٠)، ص ص ٨٧-٨٨ .

(٢) وفقا للدستور الجديد، يفترض استبعاد واتارا، لكون أمه تحمل جنسية بوركينا فاسو. انظر: المرجع السابق، ص ص ٨٩-٩٠ .

(٣) حدثت هذه الأزمة نتيجة لتضارب الأنباء حول نتيجة الانتخابات الرئاسية، انظر: خالد حنفى، محنة الديموقراطية فى ساحل العاج، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ع ١٥١، يناير ٢٠٠٣) ص ١٤٨ .

(٤) لقى اتفاق ليناس ماركوس معارضة شديدة من جانب الرأى العام، وذلك للاعتقاد فى حدوث ضغوط فرنسية على نظام باجبو، مما أجبره على تخصيص حقيبتى الدفاع والداخلية للمتمردين. ومن ثم، وقعت العديد من أحداث العنف ضد المصالح والمنشآت الفرنسية فى ساحل العاج. ولمزيد من التفصيلات، انظر: الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن الحالة فى ساحل العاج، ص ص ٨-١٠ .

(٥) انظر تفاصيل الاتفاق فى: الاتحاد الأفريقى: مجلس السلم والأمن، تقرير رئيس المفوضية عن الوضع فى ساحل العاج، الاجتماع الرابع بعد المائة، أديس أبابا، ١٩ ديسمبر٢٠٠٧ .

(٦) تدخلت إيكواس عسكريا فى ليبيريا، من أجل حفظ السلم والأمن فيها. كذا، تدخلت فى سيراليون من أجل إعادة تنصيب رئيسها المنتخب أحمد تيجان كباه، الذى أطيح به من خلال انقلاب عسكرى. كما لعبت دورا محوريا فى التصدى لمحاولات تداول السلطة بشكل غير دستورى فى حالات عدة، من بينها توجو وموريتانيا والنيجر.

أزمة تهدد العالم :
ارتفاع أسعار الغذاء وتأثيراته فى المنطقة العربية

■ د.حنان رجائى عبد اللطيف*

إن أزمات الغذاء، سواء ما يتعلق بشحه أو ارتفاع أسعاره وتزايد أعداد الجوعى فى العالم، ليست وليدة هذه السنوات الأخيرة (٢٠٠٨ -٢٠١١)، إنما هى أزمات قديمة. وهناك العديد من المؤتمرات والاجتماعات التى تم عقدها من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية لحل هذه الأزمات والتخفيف من أعداد الجوعى والفقراء فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية. بيد أن تلك الجهود لم تأت بجديد، مما يعنى عجز المنظمات الدولية عن مواجهة هذه الأزمات.

أولا- ملامح أزمة أسعار الغذاء :

تشير التحليلات والأرقام المتعلقة بأزمة ارتفاع الأسعار إلى الأبعاد التالية.

١- قصر الفترة الزمنية التى حدث ويحدث فيها ارتفاع الأسعار والارتفاعات الجنونية والمتتالية لأسعار السلع الغذائية الأساسية. فقد ارتفع متوسط أسعار السلع الغذائية بنحو ٧٥٪ منذ عام ٢٠٠٠، وفقا لتقارير البنك الدولى، كما ارتفع الرقم القياسى العالمى لأسعار السلع الغذائية من ١٧٠,٤٦ فى شهر ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٢١٨,٣٨ فى شهر ديسمبر ٢٠١٠، أى بنحو ٢٨,١٪، كما بلغ معدل التغير الشهرى لهذه الأسعار نحو ٧,٥٪ خلال شهر نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٠، مما يشير إلى التسارع الشديد فى ارتفاع الأسعار نتيجة نقص المعروض(١).

من ناحية أخرى، ارتفعت أسعار القمح بنحو ٢٠٠٪ منذ عام ٢٠٠٠ وبنسبة ٦٠-٨٠٪ منذ يوليو ٢٠٠٨ وحتى يناير ٢٠١١ فقط، فيما ارتفعت أسعار الذرة بنسبة ٤٠٪ خلال الفترة ذاتها، كما بلغت أسعار الأرز والشعير وفول الصويا أرقاما قياسية أيضا. وقد ترتب على ذلك ارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية والداجنة من لحوم وألبان ودواجن وبيض وغيرها بالتبعية.

٢- كان لكشف منظمة الأغذية والزراعة عن ارتفاع مؤشرها لأسعار الغذاء دور كبير فى إبراز المشكلة، حيث سجل هذا المؤشر مستويات قياسية خلال شهر يناير من هذا العام (٢٠١١)، متجاوزا المستوى المرتفع الذى سجله فى يونيو ٢٠٠٨ خلال أزمة الغذاء، حيث بلغ المؤشر مستوى ٢٣٠,٧ نقطة ارتفاع من مستوى ٢٢٣,١ نقطة التى سجلها فى ديسمبر الماضى ٢٠١٠. وزاد من حدة المشكلة صدور تقارير حديثة للبنك الدولى، تؤكد أن أسعار الغذاء العالمية قد ارتفعت بنسبة ٢٩٪ فى عام ٢٠١٠، وأنها أصبحت قريبة من أعلى مستوى لأسعار الغذاء الذى بلغته فى عام ٢٠٠٨، وكل ذلك كان له دور كبير فى زيادة التوترات، ومن ثم التحذيرات المستمرة من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية بضرورة التحرك العاجل لتدارك المشكلة قبل دخولها فى منعطف خطير يصعب التكهن به.

وقد أشار روبرت زوليك، رئيس مجموعة البنك الدولى، إلى أن هذه الأزمة أدخلت نحو ٤٤ مليون شخص إلى الفقر المدقع خلال الفترة من يونيو إلى ديسمبر ٢٠١٠(٢)، وأن هناك نحو ١٠٠ مليون شخص فى الدول الفقيرة حياتهم معرضة للخطر بسبب ذلك.

٣- الارتباط الواضح بين ارتفاع أسعار الغذاء ونقص الدخول وارتفاع معدلات البطالة والاضطرابات الحادثة الآن فى منطقة الشرق الأوسط، والتى طالت معظم دول المنطقة (تونس - مصر -

(*) خبير بمعهد التخطيط القومى، القاهرة.

ليبيا - الأردن - اليمن - البحرين - العراق - موريتانيا)، وذلك بعد أن أدت الارتفاعات المطردة فى أسعار السلع الغذائية الرئيسية، والتى لا يمكن للأفراد الاستغناء عنها (حبوب - زيوت - لحوم - سكر ... الخ) إلى تأجيج مشاعر الحنق والغضب فى معظم هذه الدول تجاه الحكام.

ثانيا- أسباب ارتفاع أسعار الغذاء :

يرجع تفاقم أزمة ارتفاع أسعار الغذاء واتساعها عالميا، خلال السنوات الأخيرة، إلى مجموعة من العوامل، من أهمها ما يلى:

١- التغيرات المناخية الحادة التى شهدها العالم فى السنوات الأخيرة، والمتمثلة فى ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض معدلات هطول الأمطار، وتزايد موجات الجفاف والتصحر فى كثير من مناطق العالم، ومنها منطقة البحر الأسود وروسيا والأرجنتين مثلا. وفى المقابل، كانت الأمطار الغزيرة والفيضانات فى استراليا والحرائق فى روسيا، حيث نتج عن كل ذلك تناقص المساحات المنزرعة، وتدهور الإنتاج من المحاصيل الزراعية. كذلك، أدى التبدل فى امتداد الفصول إلى حدوث آثار مدمرة أثرت وستؤثر فى إمدادات الغذاء العالمية، خاصة فى الدول الكبرى المنتجة للغذاء. وفى الدول العربية، يتوقع أن تشهد بعض الدول - وأهمها مصر - انخفاضا فى إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية خلال السنوات القادمة بسبب تغيرات المناخ وانخفاض مستويات الأرض عن سطح البحر (الدلتا)، ومن ثم تناقص المساحات الزراعية ونقص الأمن الغذائى. من ناحية أخرى، ستؤدى زيادة الجفاف واتساع التغيرات فى امتداد الفصول إلى خفض المحاصيل الزراعية إلى النصف(٣).

٢- معاودة أسعار النفط للارتفاع مرة أخرى لمستويات قياسية مع تنامى الطلب العالمى عليه من قبل الدول الصناعية والزراعية المتقدمة والناشئة على السواء، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل التجارى وأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى بنحو ١٥٠٪(٤)، مما انعكس على ارتفاع أسعار الغذاء، وتشير التوقعات إلى تزايد هذا الارتفاع فى أسعار النفط مع تزايد حدة الاضطرابات فى منطقة الشرق الأوسط، وتوقف بعض الدول عن تصدير كل من الغاز والنفط.

٣- تزايد الاتجاه من قبل الدول الصناعية الكبرى نحو استخدام المحاصيل الزراعية الأساسية كوقود حيوى (خاصة الذرة) بدلا عن النفط، وذلك بحجة الحد من الانبعاثات الناجمة عن النقل، والمحافظة على البيئة، وتحسين أمن الطاقة، مما أدى إلى تناقص إمدادات الغذاء، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار بعض هذه المحاصيل بأكثر من ٨٠٪. كما أشارت منظمة أوكسفام، فى تقريرها فى قمة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الأخيرة، إلى أن الوقود الحيوى مسئول عن ٣٠٪ من ارتفاع أسعار الغذاء. وقد وصل إنتاج الوقود الحيوى إلى أكثر من ٢ أضعاف فى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧، طبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة. وتشير التوقعات إلى ارتفاع الطلب على قصب السكر والذرة والبذور الزيتية والمواد الخام الخاصة بصناعة الوقود الحيوى خلال السنوات القادمة، مما سيترتب عليه المزيد من ارتفاع أسعار الغذاء، الأمر الذى اعتبره البنك الدولى والكثير من المؤسسات الدولية يمثل جريمة فى حق الإنسانية(٥).

٤- الأزمة المالية العالمية والتدهور المستمر فى أسعار الدولار، واتجاه صناديق الاستثمار العالمية للبحث عن مجالات أخرى للاستثمار الآمن، وتحقيق عوائد مرتفعة، ومن ثم اتجاهها إلى التحكم والمضاربة على أسعار السلع الأولية والغذائية، مما ساهم إلى حد كبير فى رفع أسعارها فى بورصات السلع الغذائية العالمية. حيث أشارت التقارير الدولية إلى تسبب الأزمة المالية فى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة ٧٦٪ فى الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، مما أضاف نحو ١٥٠ مليون نسمة من سكان العالم إلى قائمة الفقر، وزيادة التوقعات بموت أكثر من ٢٥ ألف شخص يوميا على مستوى العالم بسبب الجوع أو الأمراض المرتبطة بسوء التغذية(٦).

٥- تغير الأنماط والعادات الغذائية للأفراد فى الاقتصادات الناشئة، مثل الهند والصين اللتين تمثلان نحو ٤٠٪ من سكان العالم، نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى، وتزايد دخول الأفراد والرفاه الاقتصادى، ومن ثم ارتفاع الطلب على السلع الغذائية بأنواعها المختلفة، والضغط على الموارد الغذائية العالمية وزيادة أسعارها. فالجدير بالذكر أن استهلاك الفرد الصينى من اللحوم قد ارتفع من ٢٠ كجم عام ١٩٨٥ إلى ٥٠ كجم عام ٢٠٠٧(٧)، فى الوقت الذى يتطلب فيه إنتاج١ كجم من اللحوم استهلاك ٨ كجم من الحبوب، الأمر الذى يعنى زيادة الضغط على الموارد الغذائية العالمية وزيادة أسعارها.

٦- النمو الصناعى وما أدى إليه من تناقص الأرض الزراعية، وتغيير التركيبة السكانية داخل دول العالم، نتيجة تزايد المد الحضرى على حساب القطاع الزراعى الذى تضاءلت أهميته، نتيجة لعدم توجيه الحكومات الاهتمام إليه، ونقص الخدمات الأساسية فيه، الأمر الذى أدى إلى زيادة معدلات هجرة الزارعين الريفيين إلى المدن، وهجر الأراضى الزراعية وتقلصها لتحويلها إلى النشاط الصناعى.

٧- تخفيض الدعم الحكومى الممنوح للقطاع الزراعى فى معظم الدول النامية، نتيجة لاتباع سياسات التحرر الاقتصادى وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مما ساهم فى ارتفاع مستلزمات الإنتاج الزراعى والخدمات الزراعية المصاحبة، الأمر الذى انعكس على ارتفاع أسعار السلع الزراعية. وتجدر الإشارة هنا إلى خطورة سرعة التزام الدول النامية برفع الدعم عن القطاعات الزراعية بالمقارنة بعدم التزام الدول المتقدمة بذلك، والفشل المتكرر لجولة الدوحة ضمن مفاوضات منظمة التجارة العالمية بسبب الملف الزراعى ومن ثم، فإن أغلب الأعباء المرتبطة بهذا الموضوع، ومنها أزمة الغذاء، تتحملها الدول النامية.

٨- تراجع الاستثمارات فى القطاع الزراعى، نتيجة تجاهل الكثير من دول العالم لقطاع الزراعة، وقضية تحقيق الأمن الغذائى، ورفع نسب الاكتفاء الذاتى من الغذاء، استجابة لنصائح المنظمات الدولية التى أعلت من شأن النمو الصناعى فى فترات سابقة، على اعتبار أنه الطريق الصحيح والأسرع للتنمية والتقدم الاقتصادى، مما أدى لتراجع إنتاجية القطاع الزراعى فى معظم هذه الدول. وعلى الرغم من تنبيه مؤسسات الغذاء العالمية وحكومات الدول النامية، خلال أزمة الغذاء فى عام ٢٠٠٨، إلى ضرورة زيادة الاستثمارات فى القطاع الزراعى وتكثيف الجهود لتطويره، فإن هذه الجهود لا تزال غير كافية لاحتواء الأزمة ووقف تصاعدها.

٩- الإجراءات التى تم اتخاذها من قبل الدول للتعامل مع الأزمة منذ عام ٢٠٠٨، والتى تمثلت غالبيتها فى تقييد الصادرات. فقد أشار "باسكال لامى"، مدير منظمة التجارة العالمية، إلى تراجع التجارة العالمية فى الأرز بنسبة ٧٪ بسبب قيود التصدير، وأن ارتفاع أسعار الحبوب خلال الفترة من ٢٠١٠ -٢٠١١ يرجع فى جزء كبير منه إلى قيود التصدير التى فرضتها كل من روسيا وأوكرانيا بعد موجة الجفاف التى تعرض لها كلا البلدين، والتخوف من تعرض شعوبهما للجوع. والمعروف أن تقييد الصادرات يؤدى إلى إفساد آليات السوق ودفع الأسعار لأعلى.

١٠- الممارسات الزراعية الحديثة والخاطئة وما أدت إليه من تدهور الأراضى الزراعية وانخفاض خصوبتها، وتحول الكثير منها للاستخدامات غير الزراعية، وتناقص الموارد المائية فى الكثير من دول العالم، مما أسهم فى تناقص المتاح من الإنتاج الزراعى وارتفاع أسعاره.

١١- انخفاض المخزون العالمى من أهم السلع الغذائية، وعلى رأسها القمح والأرز والذرة، إلى أدنى مستوى لها لأول مرة منذ ٣٠عاما(٨)، حيث انخفض مخزون القمح العالمى من ١٢٥ مليون طن عام ٢٠٠٦ إلى ١١٤,٨ عام ٢٠٠٨ . وذكرت وزارة الزراعة الأمريكية أن المخزون الأمريكى من الذرة سيهبط خلال أغسطس ٢٠١١ بنحو ٥,٥٪، وهو أدنى حاجز له خلال ١٥ عاما. وفى الوقت الذى تتراجع فيه الغلات المحصولية والمخزون من السلع الغذائية، تتزايد أعدد السكان ويتنامى الطلب بشكل متواصل على الغذاء.

ثالثا- إجراءات الدول العربية لمواجهة أزمة الغذاء:

اتخذت الدول التى تأثرت بأزمة ارتفاع أسعار الغذاء إجراءات متفاوتة لمواجهة هذه الأزمة، وتعود هذه الاختلافات إلى أن بعض الدول العربية تواجه دون غيرها مأزقا شديدا، كونها تعتبر مستوردا صافيا للغذاء، ولا يمكنها إنتاج سوى القدر الضئيل من احتياجاتها من السلع الغذائية، ويتم استيراد الجزء الأعظم منها، خاصة من السلع الأساسية، من الخارج. سيترتب على ذلك إضافة المزيد من الأعباء على فواتيرها الاستيرادية، وستظل تعانى من عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى. ففى مصر، التى شهدت هذا العام (٢٠١١) أعلى معدل تضخم فى أسعار الغذاء فى العالم، ارتفع معدل التضخم السنوى من ١٠,٢٨٪ فى ديسمبر ٢٠١٠ إلى ١٠,٧٩٪ فى يناير ٢٠١١ . وكانت الأسعار المرتفعة أحد الأسباب وراء اندلاع الثورة، ولكن ما صاحب الثورة من أحداث وتداعيات أدى إلى مزيد من ارتفاع الأسعار، وذلك فى ظل نقص السلع الغذائية واتجاه الأفراد لتخزين السلع. وبالرغم من التطمينات من جهة الحكومة بوجود مخزونات كافية من السلع الغذائية الأساسية تكفى لمدة عام، فإن بعض الآراء، مثل "بنك بيلتون" الاستثمارى، ترى استمرار معاناة المصريين من ارتفاع الأسعار خلال الشهور التالية لهذا العام بصورة كبيرة، حيث بدا ذلك واضحا فى التقرير الصادر عن الغرف التجارية المصرية، والذى كشف عن ارتفاعات أخرى فى الأسعار شملت الدقيق والسكر الحر والفول والبيض والدواجن والأسمنت والحديد مع نهاية فبراير ٢٠١١ . وتشير التوقعات إلى استمرار التضخم فى أسعار الغذاء فى مصر ليصل إلى ٢٠٪(٩) هذا العام. وسيزيد انخفاض قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الدولية الرئيسية من صعوبة الأمر، حيث سترتفع تكلفة السلع المستوردة، وتزيد فاتورة الواردات، ويرتفع عبء الدعم الحكومى، مما سيصعب على الدولة مكافحة هذه الارتفاعات فى أسعار السلع الغذائية خلال الفترة القادمة. وتتوقع بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حدوث موجة أخرى من الارتفاعات فى أسعار السلع الغذائية، خاصة بعد أن سجلت أسعار الفاكهة والخضراوات وبعض السلع الأساسية ارتفاعا خلال شهر فبراير من هذا العام، تراوح ما بين ٢٠٪ و٣٠٪ نتيجة زيادة الطلب من جانب المستهلكين، وبسبب جشع التجار واستغلالهم للظروف التى واكبت أحداث الثورة(١٠).

أما فى سوريا، فقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات تهدف إلى تخفيض أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية، منها خفض الضرائب بنسبة ٥٣,٣٪ على الزيوت، و ٢٠٪ على السمن، و ٢٥٪ على السكر، و ٥٪ على الحليب المجفف، والشاى ٢٪ ، والأرز ٢٪، والقهوة ٥٪، والموز ٢٠٪، كما تم خفض الضرائب على الاستيراد من ٢٪ إلى ١٪، وذلك وفق مرسوم صادر عن الرئيس السورى عقب الثورتين التونسية والمصرية(١١).

وفى المغرب، قررت الحكومة زيادة اعتمادات الدعم لمواجهة الارتفاع فى أسعار المواد الغذائية، حيث تمت إضافة ١٥ مليار درهم لصندوق الدعم الحكومى، الذى يدعم بكثافة سلعا مثل الغاز المستخدم فى طهى الطعام ومواد غذائية كالسكر والدقيق. ووعدت الحكومة بالإبقاء على أسعار المواد الغذائية فى متناول المواطنين، حتى لو زادت أسعارها فى الأسواق العالمية، الأمر الذى يثير التخوفات بأن يؤدى ذلك إلى زيادة عجز الموازنة المغربية خلال الفترة القادمة(١٢).

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى، والتى حققت أعلى معدلات للنمو الاقتصادى فى العالم بفضل الطفرة النفطية خلال السنوات الأخيرة، فرغم تأثرها الشديد من أزمة ارتفاع أسعار الغذاء وانعكاس ذلك على فاتورة وارداتها الغذائية التى بلغت نحو ٢١ مليار دولار سنويا للدول الست (١٣)، فإن ارتفاع أسعار النفط والغاز فى المقابل سيمكنها من تخطى هذه الأزمة بشكل نسبى. ونظرا لعدم امتلاك دول المجلس لأفضلية تنافسية فى الإنتاج الزراعى، نتيجة لندرة كل من المياه والمساحات القابلة للزراعة، فإنها تعمل على تأمين الغذاء لمواطنيها خلال هذه الأزمة عن طريق استيراد السلع الغذائية من الخارج من ناحية، والعمل على الاستزراع والاستثمار الزراعى فى دول أخرى من ناحية أخرى، خاصة بعد توقف بعضها عن زراعة المحاصيل الرئيسية، مثل المملكة العربية السعودية التى أوقفت زراعة القمح والشعير بسبب ندرة المياه، واتجهت إلى الاستيراد من الخارج، حيث اعتزمت استيراد مليونى طن من القمح هذا العام، وستتم زيادتهما إلى ٣ ملايين طن بحلول عام ٢٠١٦، تزامنا مع وقف الإنتاج المحلى من القمح تماما(١٤). من ناحية أخرى، اتفقت دول مجلس التعاون الخليجى - من خلال "إعلان أبو ظبى بشأن الأمن الغذائى" الصادر فى نوفمبر ٢٠١٠ - على ضرورة مواجهة التحديات المتعاظمة للأمن الغذائى، وتأكيد الالتزامات المشتركة لتوفير سلامة الغذاء والأمن الغذائى، باعتبارهما ضرورة وقاعدة أساسية للحفاظ على صحة ورفاهية البشر، مواطنين ومقيمين فى دول المجلس(١٥).

رابعا- مستقبل أسعار الغذاء :

يتضح من العرض السابق أن أزمة ارتفاع أسعار الغذاء أفرزتها مجموعة متشابكة من العوامل التى يؤدى استمرارها لاستمرار ارتفاع الأسعار، وتؤدى تداعياتها إلى ارتفاعات متزايدة فى أسعار الغذاء خلال السنوات القادمة، بما يعنى أن أسعار الغذاء لن ترجع للوراء مرة أخرى. ومما يدعم ذلك توقعات المنظمات الدولية، مثل البنك الدولى، الذى توقع حدوث مزيد من الارتفاعات فى الأسعار، خاصة فى ظل الاضطرابات التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط، نتيجة زيادة كبار مستوردى الحبوب لمشترياتهم لتحقيق الاستقرار وكبح الأسعار فى أسواق الغذاء المحلية.

كما توقع أحدث تقرير للبنك الدولى زيادة نسبة مشتريات العالم العربى خلال السنوات العشر القادمة من المواد الغذائية بنحو ٤٠٪(١٦)، فى الوقت الذى تمثل فيه المشتريات الحالية ثلث الكميات المتداولة عالميا، مما سيزيد من ارتفاعات الأسعار. وتشير توقعات المسئولين والمحللين بالمنظمة إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية، مثل الذرة والقمح، بشكل أكبر عن ذى قبل بسبب ظاهرة الأنينيا(١٧)، وهى ظاهرة مناخية تأتى فى العادة بالجفاف إلى المناطق الزراعية الحيوية بالأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، أكبر المنتجين لهذه المحاصيل.

الهوامش :

(١) مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نشرة الرقم القياسى العالمى لأسعار السلع، يناير ٢٠١١.

(٢) اليوم السابع، ٤٤ مليون فقير فى العالم بسبب ارتفاع أسعار الغذاء، ١٦ فبراير ٢٠١١.

(٣) د. مصطفى كمال طلبة، العالم العربى فى مواجهة تحديات تغير المناخ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٩، يناير ٢٠١٠.

(٤) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الأمن الغذائى المفقود بين أزمة الغذاء العالمية والوقود الحيوى، النشرة الاقتصادية العربية، العدد الثانى، أبريل - يونيو ٢٠٠٨.

(٥) د. حنان رجائى عبد اللطيف، العرب ومخاطر أزمة الغذاء العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣، السنة الرابعة والأربعون، يوليو ٢٠٠٨.

(٦) الشروق الجديد، ارتفاع أسعار المواد الغذائية يلقى بظلاله على الاحتفالات بيوم الغذاء العالمى:

- www.shorouk news.com

(٧) الأمن الغذائى فى دول مجلس التعاون الخليجى، اتساع الفجوة الغذائية فى دول مجلس التعاون الخليجى وإجراءات مواجهتها، أبريل ٢٠٠٨، شبكة الإنترنت.

(٨) عواصم العالم، أزمة الغذاء تضرب العالم وتهدد مقاعد الحكم، جريدة المصرى اليوم، العدد ١٣٨٨، ١٢ أبريل ٢٠٠٨.

(٩) موقع العربية: نقص المخزون وارتفاع الأسعار يصعبان على المصريين تأمين الغذاء.

http://www.alarabiya.net/Save_ 138170

(١٠) زينب فتحى أبو العلا، موجة ارتفاعات متوقعة من السلع الغذائية فى مصر، الأهرام الاقتصادى، العدد ١٩٣٢، السنة ١٢٦، ٢١ فبراير ٢٠١١.

(١١) صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، سوريا تخفض الضرائب على المنتجات الغذائية، ١٨ فبراير ٢٠١١.

(12) http://www.aljazeera.net/nr/exeres/801D9812-5E3Dj4C8FjB59F-20CD6AF299A.9htm

(١٣) د. جاسم المناعى، فاتورة الغذاء فى دول مجلس التعاون، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ١٩ فبراير ٢٠١١.

www.aleqt.com/19/02/2011/article_.505801html

(١٤) صحيفة الاقتصادية الإلكترونية السعودية تعتزم استيراد مليونى طن من القمح فى ٢٠١١، ٢ فبراير ٢٠١١، العدد ٤٩٩٣٠٣.

(١٥) عبد الحسين شعبان، الأمن الغذائى .. الحق فى الطعام، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد ٤٩٤٣٠٧، ٢١ يناير ٢٠١١.

(١٦) جريدة الأهرام المصرية، العدد ٤٥٣٦٨، ٢٢ فبراير ٢٠١١.

(١٧) خافيير بلاس، تكاليف السلع مؤهلة للارتفاع، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ٢٦ يناير ٢٠١١.

http;//www.aleqt.com/26/01/2011/article_.49629html

ضغوط خارجية وقيود داخلية:
الأزمـــة السياســـية فـــى باكســـتان

■ د.عبدالرحمن عبدالعال *

شهدت باكستان، خلال الأشهر الأولى من هذا العام ٢٠١١، أزمة سياسية حادة، كادت تعصف بحكومة حزب الشعب برئاسة يوسف رضا جيلانى، بكل ما صاحبها من تزايد فى أعمال العنف التى أودت بحياة أحد وزراء هذه الحكومة، وهو شهباز بهاتى، وزير الأقليات الدينية الذى اغتيل فى أوائل مارس ٢٠١١، ومن قبله اغتيال حاكم إقليم البنجاب فى أوائل شهر يناير ٢٠١١ .

والواقع أن هذه الأزمة، برغم حقيقة أنها ليست بالأمر الجديد على الساحة الباكستانية التى اعتادت هذه الأزمات منذ حصول باكستان على استقلالها، عقب تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧، فإنها تختلف عن سابقاتها فى تداخل الظروف الداخلية والخارجية معا فى إفرازها وتعميقها. وهو الأمر الذى يهدف هذا التقرير إلى إبرازها من خلال التعرف على ملامح هذه الأزمة وأسبابها ودلالاتها بالنسبة لكل من الداخل الباكستانى وعلاقات باكستان الإقليمية والدولية، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولا- ملامح الأزمة السياسية فى باكستان:

بدأت بوادر هذه الأزمة فى شهر ديسمبر من عام ٢٠١٠ مع انسحاب حزب جماعة علماء الإسلام الموالية لطالبان من الائتلاف الحاكم لحزب الشعب برئاسة يوسف رضا جيلانى، احتجاجا على عزل أحد وزرائها، ثم تفاقمت هذه الأزمة فى أوائل شهر يناير من هذا العام ٢٠١١ بانسحاب حزب "الحركة القومية المتحدة" من ذلك الائتلاف، وانضمامه لصفوف المعارضة، لأسباب تتعلق بقيام الحكومة برفع أسعار الوقود بنسبة ٩٪، وإن كان السبب الحقيقى يكمن فى انتقاد الحزب لجهود الحكومة لتعزيز الأمن فى مدينة كراتشى العاصمة المالية لباكستان ومعقل الحزب، نظرا لارتفاع معدلات الجريمة والمخدرات بها. وبرغم حقيقة أن هذا الائتلاف الحاكم، بقيادة حزب الشعب، كان من المفترض أن يتعرض للانهيار لفقدانه الأغلبية بالبرلمان، فإن ذلك لم يحدث لسببين، يتعلق أحدهما بإعلان أكبر حزبين للمعارضة فى البرلمان - وهما حزب الرابطة الإسلامية (جناح نواز شريف) - وحزب الرابطة الإسلامية (جناح قائد أعظم) - أنهما لن يقوما بالتصويت بسحب الثقة عن حكومة جيلانى، فى حين يتعلق السبب الآخر بنجاح جيلانى فى إقناع حزب الحركة القومية المتحدة بالعودة إلى صفوف الائتلاف مرة أخرى، بعد نحو أسبوع تقريبا من انسحابه منه، وذلك من خلال قيامه بالاستجابة لمطالبه، وبخاصة ذات الصلة منها بإلغاء الحكومة للزيادات التى تمت فى أسعار الوقود والتزامها بتقليل النفقات الحكومية بنسبة ٣٠٪ فى المشروعات غير التنموية، وإقامة كيان انتخابى مستقل، والتحقيق فى قضايا الفساد.

والواقع أن هذه الأزمة بمثل هذه الصورة قد تبدو شيئا عاديا فى أى حكومة برلمانية، لولا ما صاحبها من ظواهر، وأبرزها(١):

١- عودة الاغتيالات السياسية مرة أخرى للمجتمع الباكستانى، مع مقتل كل من حاكم إقليم البنجاب سلمان تيسير برصاص أحد حراسه، فى ٤ يناير ٢٠١١، ووزير الأقليات

(*) خبير علوم سياسية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

الدينية المسيحى الديانة، شهباز بهاتى، من جانب طالبان فى ٢ مارس ٢٠١١. وتعتبر هذه الاغتيالات هى الأولى منذ مقتل بنظير بوتو فى ديسمبر ٢٠٠٧، وهو الأمر الذى نظر إليه بعض المحللين باعتباره يرمز فى بعض جوانبه إلى ضعف قدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار، وفى جوانبه الأخرى إلى عمق مشكلة الإرهاب فى باكستان.

٢- قيام حركة المهاجرين القومية، أكبر حلفاء حزب الشعب الحاكم فى الحكومة الإقليمية بإقليم السند، بتجميد مشاركتها البرلمانية فى حكومة هذا الإقليم فى ٩ مارس ٢٠١١، احتجاجا منها على تصريحات وزير داخلية الإقليم، التى وصف فيها الحركة بأنها عصابة دموية تمارس القتل ضد معارضيها، وتسعى إلى فرض نفوذها بالقوة.

٣- إعلان الرئيس السابق لباكستان برويز مشرف من منفاه فى دبى بدولة الإمارات العربية المتحدة استعداد حزبه - وهو حزب الرابطة الإسلامية لعموم باكستان الذى تم تأسيسه حديثا - لخوض انتخابات مبكرة.

ثانيا- القضايا التى تثيرها الأزمة السياسية فى باكستان: ويتمثل أبرزها فى:

١- قضية البنية الحزبية فى باكستان: تضم باكستان - كما هو معلوم - العديد من الأحزاب السياسية، التى يأتى فى مقدمتها حزب الشعب، وحزب الرابطة الإسلامية (جناح نواز شريف)، بالإضافة إلى العديد من الأحزاب الأخرى الأقل نفوذا، مثل حزب الحركة القومية المتحدة، وحزب جماعة الإسلام، وحزب الرابطة الإسلامية (جناح قائد أعظم)، وغيرها. وبغض النظر عن الأسباب التى أدت إلى إعاقة التطور الديمقراطى فى باكستان، والتى تسببت بدورها فى تشويه البنية الحزبية بها، فإن هذه الأحزاب تتسم بالخصائص الآتية(٢):

أ- إن أيا من هذه الأحزاب لا يعكس الفضاء أو المجال العام فى باكستان بما يتضمنه من تنوع عرقى ودينى بها. فحزب الشعب يستمد قاعدته الأساسية من إقليم السند، بينما يستمد حزب الرابطة الإسلامية بزعامة نواز شريف قاعدته من إقليم البنجاب، وهذان الإقليمان من أكبر أقاليم باكستان الأربعة. ويرى البعض فى هذا الشأن أن المنافسة بين حزبى الشعب والرابطة الإسلامية لا تعدو أن تكون فى حقيقتها منافسة بين إقليمى السند والبنجاب على النفوذ السياسى والاقتصادى بباكستان.

ب- إن هذه الأحزاب لم تتمكن بعد من تطوير البنى المؤسسية فيها، إذ لا تزال كثير منها، وأبرزها حزبا الشعب والرابطة الإسلامية، لصيقة بعائلات بعينها. فحزب الشعب لصيق بعائلة بوتو. فقد اختار الحزب، عقب اغتيال بنظير بوتو فى أواخر عام ٢٠٠٧، ابنها بيلاول زردارى، البالغ من العمر ١٩ عاما فقط، رئيسا للحزب، وزوجها آصف على زردارى نائبا لرئيس الحزب، على أن يتولى مهام رئيس الحزب لحين بلوغ ابنه سن الرشد. وكذلك الشأن بالنسبة لحزب الرابطة الإسلامية المرتبط بعائلة نواز شريف (٣).

وعلى هذا الأساس، فإن أية جهود تبذل داخل باكستان لتطوير النظام السياسى بها، ومنها التعديلات الدستورية التى تم إقرارها فى أبريل ٢٠١٠ من جانب البرلمان الباكستانى(٤)، لن تكون لها جدوى كبيرة، ما لم يتم تطوير البنية الحزبية ذاتها، بما يجعلها تعكس الفضاء العام للمجتمع الباكستانى.

٢- قضية البنية الاقتصادية والاجتماعية بباكستان: فعقب حصولها على الاستقلال، كانت توصف باكستان بأنها نموذج للاقتصاد الاستعمارى، حيث لم تستفد من حادثة تقسيم شبه القارة الهندية سوى بوقوع نحو ٦٨٪ من مساحة الأراضى الزراعية المروية فى أراضيها، بينما لم تستفد من عملية النهضة الصناعية التى شهدتها الهند قبل عملية التقسيم لشبه القارة الهندية، والتى تركزت فى المناطق التى آلت إلى دولة الهند فيما بعد. ولذلك، انحصر النفوذ السياسى فى باكستان فى نطاق عائلات إقطاعية وسياسية لا تتجاوز ٢٠٠ عائلة، ولم تجرؤ أى من الحكومات الباكستانية، المدنية منها أو العسكرية، على التعرض لهذه العائلات لارتباطها بعلاقات وثيقة مع كبار الضباط(٥). وإذا ما أضفنا إلى ذلك قوة الولاء القبلى والعرقى بها، فيمكن القول إن باكستان لا تزال تعانى تشوهات هيكلية فى بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، وهى التشوهات التى تعتبر سببا ونتيجة فى آن واحد لتشوه البنية الحزبية فيها، وبالتالى استمرار الأزمات السياسية بها(٦).

٣- قضية دور الجيش فى باكستان: بغض النظر عن وجود الجيش فى السلطة، عبر الانقلابات العسكرية العديدة من فترة إلى أخرى منذ عام ١٩٥٨ وحتى انقلاب مشرف فى عام ١٩٩٩ - أو خارج السلطة، فإن ثمة إجماعا بين كافة المراقبين على أن للجيش الباكستانى دورا مهما فى العملية السياسية بها. يرجع هذا النفوذ للجيش الباكستانى لأسباب عديدة، بعضها يتعلق بطبيعة وظروف نشأة الدولة الباكستانية، التى تشغل فيها قضية الأمن القومى مكانة محورية بسبب ما تتوقعه من أخطار محيطة بها من الهند، وهو الأمر الذى كان من شأنه تسهيل مهمة إدماج العسكريين فى هياكل الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فى حين يتعلق بعضها الآخر بعملية تحديث الجيش الباكستانى ذاتها، والتى لعبت فيها المساعدات الأمريكية دورا محوريا. ويلاحظ هنا أن هذا الجيش لم يقم بانقلابه العسكرى على السلطة المدنية فى عام ١٩٥٨ بقيادة الجنرال أيوب خان، إلا بعد استكمال المرحلة الأولى من تحديثه بواسطة الولايات المتحدة(٧).

٤- قضية العلاقة بين الدين والدولة ومكافحة التطرف: لا شك فى أن ما تشهده باكستان حاليا من تنامى قوى التطرف والعنف يختلف تماما عن باكستان محمد على جناح، التى أنشئت من أجل حماية المسلمين فى شبه القارة الهندية، وليست ملجأ أو حاضنة لقوى التطرف. وبغض النظر عن أسباب تنامى دور الدين فى المجتمع الباكستانى، التى تتعلق سواء بالثورة الإيرانية أو الغزو السوفيتى لأفغانستان، وعملية أسلمة المجتمع التى قادها الجنرال ضياء الحق، واستمرار القيادات الدينية ذاتها فى توظيف الدين فى العملية السياسية، حتى تحولت باكستان إلى أكبر مصدرى الإسلام السياسى الراديكالى، فإن قيام باكستان بمراجعة العلاقة بين الدين والدولة فيها يعتبر هو

الخطوة الأولى على طريق بناء الدولة الحديثة بها(٨). ومن نافلة القول تأكيد الصعوبات التى تحيط بهذه العملية. ويكفى أن نشير إلى قضية قانون التجديف أو ازدراء الأديان، الذى تسببت معارضته من قبل كل من وزير الأقليات الدينية، وحاكم إقليم البنجاب فى اغتيالهما. ومع ذلك، فإن الحكومة الباكستانية نفت عزمها القيام بإلغاء أو تعديل هذا القانون(٩).

٥- قضية الدور الأمريكي فى باكستان: لم تفتأ الولايات المتحدة، منذ الحرب على الإرهاب فى أفغانستان عام ٢٠٠١، القيام بتوجيه ضربات للمسلحين من طالبان الذين تتهمهم بالتمركز فى إقليم شمال غرب باكستان دون إذن مسبق من السلطات الباكستانية، بكل ما يترتب على ذلك من ضحايا مدنيين(١٠). هذا بالإضافة إلى قيام الولايات المتحدة منذ يوليو ٢٠١٠ - بحسب ما أوردته صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية - بنشر قوات برية للمرة الأولى فى باكستان، وإن كانت ترتدى زيا مدنيا - لتأمين عملية قوافل المساعدات داخل باكستان بمصاحبة القوات الباكستانية(١١). والواقع أن هذا المسلك الأمريكى كانت له تداعياته السلبية من جانبين، يتعلق أولهما بالحد من هيبة الحكومة الباكستانية فى عيون شعبها، وبالتالى فقدانها لجزء كبير من شعبيتها. ومن ناحية أخرى، الحد من جهود باكستان ذاتها لمكافحة التطرف والمسلحين فى شمال غرب باكستان، مثلما اتضح بجلاء فى معارضة الولايات المتحدة لاتفاق وادى سوات بين الحكومة الباكستانية، والجناح المعتدل من طالبان باكستان فى إقليم شمال غرب باكستان لوقف إطلاق النار بذلك الإقليم فى أبريل ٢٠٠٩، مما جعل هذا الاتفاق ينهار(١٢).

ولعل إدراك حزب الرابطة الإسلامية (جناح نواز شريف) لمخاطر التعاون مع الولايات المتحدة فى الحرب على الإرهاب على شعبية حزبه فى المجتمع الباكستانى، ربما يكون هو السبب الأهم وراء عدم طرحه الثقة على حكومة جيلانى.

ثالثا- الانعكاسات على علاقات باكستان الخارجية:

من غير المحتمل أن تؤثر الأزمة السياسية الحالية بباكستان أو حتى خلال المستقبل المنظور فى علاقاتها بالولايات المتحدة والبلدان الغربية، أو حتى بالنسبة لعلاقاتها الإقليمية، استنادا إلى حقيقة أن أية حكومة باكستانية، سواء الحالية أو المستقبلية، لن تكون لديها خيارات كثيرة فى تحديد نوع المشاركة الباكستانية فى الحرب على الإرهاب فى أفغانستان، نظرا لما ترتب على هذه المشاركة من استعادة باكستان لقدر كبير من أهميتها فى الاستراتيجية الأمريكية. وهو الأمر الذى تسعى أية حكومة باكستانية إلى المحافظة عليه، فى ضوء ما يوفره من دعم مالى وعسكرى وسياسى لها بالمنطقة، وذلك كما يلى:

١- ما يهم الولايات المتحدة والبلدان الغربية هو تأثير هذه الأزمة فى المشاركة الباكستانية فى الحرب على الإرهاب. وفى هذا الخصوص، تؤكد كافة البلدان الغربية ومراكز البحوث أهمية دور باكستان فى الحرب على الإرهاب، باعتبارها شريكا لا غنى عنه فى إنجاح الحملة الدولية ضد الإرهاب، وأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار فى أفغانستان دون توافر مثل هذا الدعم من جانب باكستان لها(١٣). بل ويذهب بعض المحللين إلى أن هذه الحرب على الإرهاب توفر فرصة ذهبية لباكستان لإعادة بناء نفسها كدولة حديثة من خلال فرض سيادة القانون فى منطقة شمال غرب باكستان التى تعتبر ملاذات آمنة لطالبان باكستان وعناصر القاعدة(١٤). وإذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى دعم تأمين استمرار مشاركة باكستان فى الحرب على الإرهاب، ومحاربة المتشددين بها على جانبى الحدود مع أفغانستان، عبر الدعم العسكرى والاقتصادى لها، فإنها تسعى أيضا إلى تحقيق التقارب بين باكستان وأفغانستان. فبحسب هيلارى كلينتون، خلال زيارتها لباكستان فى يوليو ٢٠١٠، فإن التنسيق بين أفغانستان وباكستان هو الكفيل وحده فى المدى الطويل بتحقيق الاستقرار لكلتا الدولتين، وتقليل الخطر على الولايات المتحدة والعالم. وكانت كلينتون، خلال هذه الزيارة، قد قامت برعاية توقيع باكستان وأفغانستان لاتفاقية تدعم التجارة المتبادلة بينهما، بما يخفض من عمليات التهريب والتجارة غير المشروعة عبر الحدود، والتى تكلف باكستان خسائر سنوية تقدر بنحو ٢,٥ مليار دولار(١٥).

٢- بالنسبة لعلاقات باكستان الإقليمية، وتتمثل فى علاقاتها بكل من الهند وأفغانستان: وبغض النظر عن اتهامات هاتين الدولتين لباكستان برعاية طالبان وعناصر القاعدة، وعرقلتها للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب(١٦)، فإن هناك إدراكا من جانبهما بأن انهيار باكستان من شأنه زعزعة الاستقرار بدرجة خطيرة فى منطقة جنوب آسيا ككل. لذلك، لم تشأ الهند، على سبيل المثال، تصعيد خلافاتها مع باكستان، عقب أحداث بومباى فى أواخر عام ٢٠٠٨ . كما لوحظ فى الشهور الأخيرة من عام ٢٠١٠ بداية تحرك دولى لتعزيز العلاقات الأفغانية - الباكستانية، سواء برعاية أمريكية، مثلما حدث إبان زيارة كلينتون لباكستان فى يوليو ٢٠١٠، أو برعاية روسية مثلما حدث من استضافتها فى أغسطس ٢٠١٠ لقمة أفغانية - باكستانية لبحث سبل تعزيز التعاون بينهما فى مجال مكافحة التطرف والمخدرات(١٧)، وتأكيد الرئيس حامد كرزاى فى نوفمبر ٢٠١٠ تعهد الدولتين بتعزيز التعاون بينهما فى هذه المجالات(١٨).

الهوامش :

١- فى تفاصيل هذه الأزمة، انظر على سبيل المثال:
- جريدة الحياة اللندنية، ٣ أبريل ٢٠١٠، وكذلك ٣ و ١٠ مارس ٢٠١١ .
- الشرق الأوسط، ٣ مارس ٢٠١١ .

- الأهرام، ٤ و ٥ و ١٠ يناير ٢٠١١ .
٢- انظر على سبيل المثال:
- الشرق الأوسط، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٨ .
- عبد الرحمن عبد العال، التحدى الديمقراطى فى شبه القارة الهندية، مجلة الديمقراطية، العدد الثالث، صيف ٢٠٠١، ص ص ٢١١-٢٢٢ .
- عبد الرحمن عبد العال، الانتخابات وإشكاليات الشرعية والتسوية السلمية فى شبه القارة الهندية، السياسة الدولية، العدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣، ص ص ١٧٠-١٧٩ .
٣- الأهرام، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ .
٤- انظر فى هذا الشأن:
- الحياة اللندنية، ٣ أبريل ٢٠١٠ .
- الأهرام، ٩ و٢٠ أبريل ٢٠١٠ .
٥- عبد الرحمن عبد العال، التحدى الديمقراطى فى شبه القارة الهندية، مرجع سابق، ص ص ٢١١-٢٢٢ .
6- World Development Report 2010, pp. 379, 381, 385, 387.
٧- انظر فى هذا الشأن:
- عبد الرحمن عبد العال، التحدى الديمقراطى فى شبه القارة الهندية، مرجع سابق، ص ص ٢١١-٢٢٢ .
- نيوزويك، ٢٢ يناير ٢٠٠٨ .
- ديفيش كابور، أرفيند سابرا مانيان: المساعدات وتفكك باكستان، الشرق الأوسط، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٨ .
٨- عبد الرحمن عبد العال، العنف السياسى فى شبه القارة الهندية، مجلة الديمقراطية، العدد السادس، أبريل ٢٠٠٢، ص ص ٢٧٣-٢٨٤ .
٩- الشرق الأوسط، ٣ مارس ٢٠١١ .
١٠- انظر فى هذا الشأن على سبيل المثال:
- الشرق الأوسط، ١٠ مارس ٢٠١١ .
- الشرق الأوسط، ٢١ أكتوبر ٢٠١٠ .
- الحياة اللندنية، ٤ و ١٠ أكتوبر ٢٠١٠ .
١١- الأهرام، ١٢ يوليو ٢٠١٠ .
١٢- محمد فايز فرحات، باكستان .. معركة البقاء بين الدولة والمتشددين، السياسة الدولية، العدد ١٧٧، يوليو ٢٠٠٩، ص ص ١٤٠-١٤٥ .
انظر أيضا، الحياة اللندنية، ٢٤ أبريل ٢٠٠٩ .
١٣- انظر فى هذا الشأن، على سبيل المثال:
- الشروق، ٢١ أكتوبر ٢٠١٠ .
- الشرق الأوسط، ٢١ أكتوبر ٢٠١٠ .
- الشرق الأوسط، ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ .
- الحياة اللندنية، ٢٤ أبريل ٢٠٠٩ .
- الحياة اللندنية، ٢٤ يوليو ٢٠١٠ .
- الحياة اللندنية، ١٩ أكتوبر ٢٠١٠ .
- الأهرام، ١٤ يونيو ٢٠١٠ .
١٤- ديفيد أغناتيوس، الشراكة مع الولايات المتحدة تعزز سيادة باكستان، الشرق الأوسط، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩ .
١٥- الشرق الأوسط، ٢٢ يوليو ٢٠١٠.
١٦- انظر على سبيل المثال التصريحات الأفغانية :
- الحياة اللندنية، ١١ نوفمبر ٢٠١٠ .
- الحياة اللندنية، ٢٣ أبريل ٢٠٠٩ .
- الأهرام، ٣٠ يوليو ٢٠١٠ .
١٧- الشرق الأوسط، ١٩ أغسطس ٢٠١٠ .
١٨- الحياة اللندنية، ١١ نوفمبر ٢٠١٠ .

ملفات تاريخية لم تحسم :
"القضايا العالقة" فى العلاقات الكويتية - العراقية

■ محمد عز العرب *

للمرة الأولى منذ الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠، يقوم رئيس وزراء الكويت، الشيخ ناصر المحمد، بزيارة العراق فى ١٢ يناير ٢٠١١، ولم يمر سوى بضعة أسابيع قبل أن يزور رئيس وزراء العراق، نورى المالكى، الكويت فى ١٦ فبراير من العام نفسه. وقد كان القاسم المشترك من تلك الزيارات المتبادلة واللجان المنبثقة عنها هو العمل على إنهاء "القضايا العالقة" بين البلدين، منذ الغزو وحتى الآن، وهى تلك الملفات المتعلقة بترسيم الحدود، والتعويضات، والديون، والأسرى، والشهداء، وإعادة الممتلكات، والأرشيف الوطنى الكويتى.

لقد سبق هذه الزيارات جولات مكوكية، على المستوى البرلمانى، خلال عام ٢٠٠٩، قام بها رئيس مجلس النواب العراقى السابق، إياد السامرائى، للتباحث مع رئيس مجلس الأمة، جاسم الخرافى، حول ضرورة وضع نهاية للقضايا الخلافية بين الكويت والعراق، والتى أخذت شكل حرب إعلامية فى بعض الفترات الزمنية، وخصوصا فيما يتعلق بملفى التعويضات والديون، اللذين يمثلان العقبة الأساسية فى تسوية بقية القضايا البينية.

أولا- القضايا العالقة فى العلاقات الكويتية العراقية:

تتمثل أهم القضايا العالقة فى مسار العلاقات بين الكويت والعراق فيما يلى:

١- ملف ترسيم الحدود: وهو ملف قديم نسبيا، حيث بدأ ملف الخلافات الحدودية بين البلدين فى البروز، بعد استقلال الكويت عن بريطانيا فى عام ١٩٦١، ورفض رئيس الوزراء الراحل عبد الكريم قاسم الاعتراف بها، ودعا حينذاك إلى ضم الكويت للبصرة. وعلى الرغم من اعتراف الحكومة العراقية التى سيطر عليها حزب البعث عام ١٩٦٣، بعد إسقاط نظام قاسم، باستقلال الكويت عبر "صفقة"، فإن تلك الصفقة وفقا لروايات تاريخية- تمت مقابل إعطاء الحكومة العراقية مبالغ مالية بسبب العجز الذى كانت تعانيه الموازنة العامة للدولة العراقية، وسرعان ما تجدد هذا المطلب بضم الكويت إلى العراق فى عهد صدام حسين، لاسيما أن هناك صراعا على الآبار النفطية أيضا.

ولا تزال هذه الخلافات قائمة بشأن ترسيم الحدود المشتركة التى حددها القرار رقم ٨٣٣ فى عام ١٩٩٣، والبالغ طولها ٢١٦ كيلو مترا. ورغم استعداد العراق للاعتراف بحدود الكويت البرية، فإنه يعتبر أن ترسيم الحدود البحرية يعطل منفذه على الخليج الحيوى لاقتصاده. وتقوم السلطات الكويتية بحجز زوارق صيد عراقية، وتعتقل صيادين عراقيين لدخولهم المياه الإقليمية بصورة غير قانونية. وقد أعلنت الحكومة العراقية فى نوفمبر ٢٠١٠ عن الاتفاق مع الكويت لإنشاء منطقة عازلة بعرض ٢٠٠ متر على كل من جانبى الحدود بينهما، على أن تكون المنطقة خالية بشكل تام من أى أنشطة باستثناء شرطة الحدود، وكذلك نقل مزارعين عراقيين إلى منازل جديدة تدفع ثمنها الكويت كتعويض لهم.

٢- ملف التعويضات: إن التعويضات التى تتلقاها الكويت من العراق ترتبط بقرارات دولية واجبة التنفيذ، حيث فرض

(*) باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

مجلس الأمن سلسلة من العقوبات على العراق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٩٠، منها دفع تعويضات تصل إلى ٥٪ من إجمالى عائدات النفط كتعويضات عن غزو العراق للكويت إبان حكم صدام، يتم دفعها لصندوق تعويضات الكويت التابع للأمم المتحدة. وقد تلقى الصندوق طلب تعويضات بلغت ٣٦٨ مليار دولار، إلا أنه أقر ٥٢ مليار دولار فقط، وبلغت القيمة الإجمالية للتعويضات التى دفعت للكويت، حكومة، وقطاعا خاصا، ٣٠,١٥ مليار دولار، ولم يتبق منها سوى أقل من ٢٢ مليار دولار.

وقد ألغى مجلس الأمن، خلال الفترة الماضية، ثلاثة قرارات فيما يخص "المسألة العراقية" ليضع بذلك حدا للعقوبات المفروضة على العراق، لكن هذه القرارات لم تلغ التعويضات التى يدفعها العراق للكويت. ووفقا لرؤية الأمين العام للأمم المتحدة، بان كى مون، فإن العقوبات الباقية سترفع بشرط أن يتوصل العراق إلى اتفاق حول ترسيم الحدود مع الكويت، بالإضافة إلى دفع تعويضات لها.

٣- ملف الديون: تقدر الديون المستحقة للكويت على العراق بـ ١٦ مليار دولار (يمثل الدين قروضا كويتية للعراق خلال عهد نظام صدام، جاء معظمها خلال الحرب العراقية - الإيرانية بين عامى ١٩٨٠ و١٩٨٨)، حيث يطالب العراق بإعفائه أو إطالة فترة التسديد، أو إعادة جدولتها وإعفاء قسم منها. أما الكويت، فترفض إعفاء العراق من ديونه أو إعادة جدولتها، أو حتى تخفيضها. وثمة توافق رسمى وشعبى داخل الكويت إلى حد كبير بشأن ما يتعلق بهذا الموضوع، لكن هناك بعض التيارات الداخلية الكويتية التى تسير ضد التيار، وتطالب بإعادة النظر فى مسألة الديون، بل وفى العلاقات مع العراق من منظور مختلف.

٤- ملف الأسرى: هناك مطالبات كويتية مستمرة لبغداد بأن تكشف لها وتعيد مئات أسرى الحرب الذين اعتبروا فى عداد المفقودين خلال أشهر الاحتلال السبعة. وخلال السنوات الماضية، كشفت هيئة الصليب الأحمر الدولى عن مصير أكثر من ٣٠٠ مفقود، بينهم ٢١٥ كويتيا، و٨٢ عراقيا، و١٢ سعوديا، وآخرون من جنسيات مختلفة. وتشير السلطات الكويتية إلى أنها لا تعرف مصير ٦٠٥ أشخاص نقلوا إلى العراق خلال فترة الاحتلال، وهم ٥١٧ كويتيا، و٣٤ أجنبيا، هم ١٤ سعوديا، وخمسة مصريون، وخمسة إيرانيون، وأربعة سوريون، وثلاثة لبنانيون، وبحرينى، وعمانى، وهندى. ورغم اعتراف النظام العراقى السابق بأنه أخذ أسرى، فإنه فقد أسرهم بعد انتفاضة الشيعة فى جنوب العراق بعد الحرب.

٥- الأرشيف الأميرى: يعد من أبرز القضايا العالقة بين الكويت والعراق إعادة الأرشيف الأميرى الذى استولت عليه العراق أثناء الغزو، حيث تسلمت الكويت جزءا منه عام ٢٠٠٩ بوساطة من الجامعة العربية والأمم المتحدة. وتضمن أرشيف ووثائق أمن الدولة، ووزارات الداخلية، والخارجية، والإعلام، والنفط، والمواصلات، ودائرة الآثار والمتاحف، ودائرة الجنسية، وملفات تابعة للديوان الأميرى ومجلس الوزراء، ووثائق أخرى تتعلق بالحدود الكويتية - العراقية. ووفقا لما ذكرته وزارة الإعلام الكويتية، فإن الوثائق التى سلمها العراق دون مستوى تطلعات الكويت، ولا تمثل الأرشيف الحقيقى. وقد نشرت الخارجية العراقية إعلانات فى وسائل الإعلام تحث المواطنين على الإدلاء بمعلومات تتعلق بالممتلكات الكويتية، وأن من يستحوذ على أى منها عليه أن يبادر بتسليمها. إلا أن تجربة الغزو التى تعرض لها العراق منذ ثمانى سنوات تكون قد قضت على "بقايا" الأرشيف الكويتى المتوافر لديه.

ثانيا- اتجاهات الجدل حول القضايا العالقة :

لا يوجد رأى واحد تجاه القضايا العالقة بين الكويت والعراق، وإنما هناك قضايا احتلت صدارة اهتمام وسائل الإعلام ومنصات البرلمان، مقارنة بغيرها، وأبرزها إسقاط الكويت لديونها المستحقة على العراق، أو تراجع الكويت عن حقها فى الحصول على تعويضات. حيث برزت ثلاثة اتجاهات مختلفة، يمكن إجمالها على النحو التالى:

الاتجاه المعارض يقدم عدة حجج لتبرير وجهة نظره، حيث يرى أن العراق يمتلك ثروة من الموارد الطبيعية، بما يمكنه من تجاوز الأوضاع الصعبة التى يمر بها وتسديد الديون المتراكمة عليه، علاوة على أن الموازنة العراقية حققت فائضا ماليا فى الأعوام القليلة الماضية، نتيجة ارتفاع أسعار النفط. كما أن هناك شرائح ليست بالقليلة داخل المجتمع الكويتى سوف ينتابها الشعور بالغبن، فى حال إسقاط الديون، لاسيما مع معاناة بعضهم من مشكلات داخلية تتعلق بمستوى معيشتهم ونوعية حياتهم التى تأثرت بسبب ارتفاع الأسعار والقروض، فهذه الشريحة لن تقبل بإسقاط ديون العراق، ما لم يحدث تحسن فى أوضاعهم الداخلية أولا. وبالتالى، فإن الأزمة الحالية ليست أزمة خاصة بنخبتين حاكمتين، وإنما هى أزمة أوضاع داخلية كويتية، فضلا عن كونها نتاج علاقة "متوترة"، وإن بشكل مكتوم بين مجتمعين وشعبين.

وقد برز اتجاه شديد المعارضة داخل مجلس الأمة الكويتى، خاصة الإسلاميين منهم، حيث اعتبره بعض النواب محاولة لإسقاط جزء من التاريخ وهو الاجتياح العراقى، فيما اقترح البعض الآخر مقايضة الديون بالغاز الطبيعى من العراق، أو تزويد الكويت بالمياه من شط العرب. كما أن ضعف الحماس الكويتى لإسقاط الديون على العراق يعود فى جزء كبير منه لحالة الانقسام الطائفى فى العراق، وعدم رضا الكثير من النواب الكويتيين عن مستوى تمثيل السنة. كما يعتبر مؤيدو هذا الاتجاه أن الديون الكويتية على العراق تمثل حقوقا استراتيجية محسومة ومثبتة بقرارات مجلس الأمن، أى أن وجهة النظر الكويتية تشير إلى "تدويل" قضية التعويضات وحلها فى إطار الأمم المتحدة، وأن الحكومة الكويتية لا يمكنها إسقاط التعويضات بدون الرجوع لمجلس الأمة.

الاتجاه المؤيد لإسقاط الديون والتعويضات يطرح عدة أسانيد، منها أن عراق اليوم يختلف عن عراق الأمس، وأن قرار الغزو لم يكن قرار الشعب العراقى، وإنما تصور فى ذهن صدام حسين، ولا يمكن تحميل الشعب العراقى ثمن الجرائم التى ارتكبها حاكمه السابق. ولم يعد زعماء العراق الجديد يتعاملون

مع الكويت كمحافظة عراقية، وإنما كدولة مستقلة ذات سيادة. كما يدعو هذا الاتجاه لضرورة مراعاة الظروف الإنسانية التى مر بها العراق، ليس خلال فترة الغزو الأمريكى، وإنما أيضا خلال حكم الرئيس صدام حسين (١٩٧٨-٢٠٠٣). حيث تشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن الحكومة العراقية التى شكلت بعد انتهاء النظام البعثى السابق ورثت تركة اقتصادية ثقيلة، كان أشدها تأثيرا ما يتعلق بالمديونية الخارجية الكبيرة، التى قدرت حينذاك ما بين ١٣٠ و١٤٠ مليار دولار، شكلت ما بين ٥٠٠ و٦٠٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، ونحو ٧٠٠ - ٨٠٠ من موارده فى ذلك الوقت.

كما تبلور توجه دولى لإسقاط ديون العراق، وبالتالى لا يمكن للكويت أن تقف فى مواجهة هذا التوجه، وهو ما يدعو لبقاء الكويت تحت المظلة الدولية. وفى هذا الإطار، أسقطت معظم دول العالم ما يعادل ٨٠٪ من الديون العراقية، مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة وفرنسا والسعودية. كما طرحت دولة الإمارات مبادرة تتعلق بإلغاء كافة الديون المستحقة على العراق، والتى بلغت ٤ مليارات دولار، قدمت على مدى فترات مختلفة، بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليها.

علاوة على ذلك، يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن هناك فرصة يمكن للكويت اغتنامها، وهى تفهم اتجاهات الرأى العام العراقى، وفتح صفحة جديدة فى العلاقة بين الدولتين والشعبين، لاسيما فى ظل جيل جديد من أبناء الكويت لا يعرفون شيئا عن دولة تقع فى قلب الجوار الجغرافى لهم، سوى أنها قامت باحتلال أراضيهم، واغتصبت ثروتهم، وأهانت كرامتهم. فالفيلم والأغنية والرواية والقصيدة والموسيقى ظلت غائبة عن وسائل الإعلام الرسمية الكويتية منذ الغزو.

كما أن الحفاظ على استقرار العراق يمثل ضرورة استراتيجية للأمن الوطنى الكويتى، بل هناك من يعتبره الخط الدفاعى الأول عن الكويت. على جانب آخر، ترتبط الكويت بمعاهدات دفاعية دولية وأمريكية تحديدا لحمايتها، والتى يهم الولايات المتحدة الحفاظ على حالة الاستقرار فى البلد الذى تورطت فيه، وتمسك الكويت بالديون على العراق قد يقوض الهدف الأمريكى السابق الإشارة إليه. ولا يغيب عن الذهن أن الكويت، الجارة الصغيرة، ستظل قائمة على الحدود العراقية الجنوبية، الذى تتواجد فيه إيران حاليا، بل وتتحرك بحرية.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن فرض التعويضات لم يحقق نتائج فعلية للدولة المدينة (الكويت)، بل سيؤدى إلى زيادة مساحة الكراهية والعداء بين الدولتين والمجتمعين على حد سواء. وقد عبر عن هذا المعنى رئيس الوزراء العراقى، نورى المالكى، فى يونيو ٢٠٠٩ قائلا "إن هناك دولا تسعى لإبقاء العراق تحت البند السابع"، دون أن يسميها. كما طالب أعضاء فى البرلمان العراقى الكويت بضرورة دفع تعويضات للعراق تبلغ ٤ تريليونات دولار لسماحها لقوات الاحتلال بالانطلاق من أراضيها دون قرار من الأمم المتحدة، وغزوها العراق، وتدمير البنية التحتية. وردا على ذلك، طالب أعضاء فى مجلس الأمة الكويتى بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وبناء جدار عازل بينهما. وبمجرد إعلان وزير الدفاع الكويتى فى يونيو ٢٠١٠ أن جيش بلاده قوى وقادر على صد أى عدوان، ظهر اتجاه فى الصحافة العراقية يؤكد أن فرقتين من الجيش العراقى قادرتان على سحق الجيش الكويتى.

بين الاتجاهين، يبرز اتجاه ثالث يطرح أفكارا من قبيل أن يستبدل بالديون مساهمات مباشرة فى مشروعات ذات بعد اقتصادى وتنموى تخدم الطرفين الكويتى والعراق، على نحو ما اقترحه البعض بالنسبة للتطوير السياحى فى منطقة الأهوار، والشروع فى إنشاء منطقة تجارة حرة لتبادل السلع والخدمات على جانبى الحدود، وتشجيع رجال الأعمال العراقيين على الاستثمار ببلادهم. وذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك عبر تحويل التعويضات لصالح مشروع عربى يخدم تطلعات أبناء الأمة ككل للتطور والنمو الاقتصادى، لاسيما مع العلم بأن الكويت تعد أول دولة عربية قامت بإنشاء صندوق للتنمية الاقتصادية العربية.

ما يساعد على تنفيذ تلك الخطوات هو أن العراق بدأ ينفذ خطوات فى سبيل التقارب مع الكويت على نحو ما تم التخطيط له فى عام ٢٠٠٤ بشأن إنشاء عدد من الأبراج السكنية فى عدد من المحافظات العراقية، لتكون رمزا للصداقة الكويتية- العراقية (واقترح باقر الزبيدى وزير الإعمار والإسكان العراقى حينذاك أن تسمى بأبراج الكويت). فضلا عن مشاركة معظم المسئولين العراقيين فى احتفال السفارة الكويتية فى بغداد فى ٢٦ فبراير ٢٠٠٩ بالذكرى الـ ١٨ لتحرير الكويت من العراق.

وتجدر الإشارة إلى إحدى السوابق الدولية الخاصة بالتعويضات، فقد كانت قضية التعويضات سببا فى توتر العلاقات بين فرنسا وألمانيا. فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، نجحت فرنسا فى الضغط على الحلفاء لفرض تعويضات كبيرة على الألمان، بالإضافة إلى استعادة الإلزاس واللورين. وبالفعل، تم فرض ١٢,٥ مليار دولار تعويضات على ألمانيا. لكن وبسبب الأزمات الاقتصادية التى واجهتها الأخيرة، عجزت عن سداد التعويضات، مما دفع الحلفاء إلى الالتفاف على المشكلة، والتوصل إلى حل وسط يلزم ألمانيا بدفع التعويضات، فتم الاستقرار على قيام الولايات المتحدة بتقديم قروض لألمانيا، تقوم الأخيرة بدورها بتقديمها كتعويضات للحلفاء. وكان ذلك سببا فى توليد حالة من التوتر والكراهية، وجدت بيئة خصبة مع وصول هتلر إلى السلطة، حيث كان تمزيق معاهدة فرساى ورفض الاستمرار فى دفع التعويضات أول عمل قام به، وكان ذلك تمهيدا لنشوب الحرب العالمية الثانية.

ثالثا- سيناريوهات تسوية القضايا العالقة :

بوجه عام، لا يوجد تصور واحد بشأن حل أو تسوية القضايا العالقة بين الكويت والعراق خلال المرحلة القادمة، وإنما هناك عدة سيناريوهات على النحو التالى:

١- سيناريو الحل البطئ: يقوم هذا السيناريو على تصور مفاده أن الظروف الحالية لا تسمح بحل فورى أو سريع لعلاج كل القضايا، خاصة التى لم تحسم منذ استقلال الكويت، مثل ترسيم الحدود المشتركة، واستغلال الآبار النفطية، أو تفاقمت منذ عقدين إثر الغزو العراقى للكويت مثل التعويضات، وإنما قد

يتم حل بعضها وترك البعض الآخر لفترة أخرى لاحقة. بعبارة أخرى، إن السيناريو المتوقع لتسوية القضايا الخلافية بين البلدين لن يكون مختلفا بشكل جذرى- عن تسوية القضايا الخلافية بين دول الجوار فى المنطقة العربية، مثل السعودية واليمن، وقطر والبحرين، وعمان والإمارات، ومصر والسودان، والجزائر والمغرب، مع الاعتراف بفارق جوهرى هو قيام العراق باجتياح أراضى دولة شقيقة، والاستيلاء على ثرواتها.

إن هذا السيناريو لا يعنى بقاء الوضع القائم لتلك القضايا الخلافية كما هو عليه، وإنما بلورة خريطة طريق وجدول زمنى من خلال حوار مباشر، بحيث يكون الهدف هو التوصل لحلول لبعض المشكلات، أو وضعها عند حدود معينة، ثم ترحيل قضايا أخرى لمرحلة ثانية، بمعنى أن التعامل مع قضايا الخلاف سيكون على "التوالى" وليس على "التوازى".

٢- سيناريو الجمود: يستند هذا السيناريو إلى أن هذه القضايا بالغة التعقيد، بعضها يحتاج إلى تشريعات برلمانية، وثانية تتطلب دراسات فنية، وثالثة لا تحسم إلا من خلال تجاوز الرواسب النفسية. فضلا عن ذلك أنه يبرز بين الحين والآخر تصاعد دعوات أو بروز تصريحات، من شأنها الدفع للصدام بين الدولتين. وقد بدأت ملامح هذا السيناريو بشكل خاص خلال عام ٢٠٠٩، حينما حدثت اتهامات متبادلة بين وزراء فى حكومات البلدين وأعضاء فى برلمانى البلدين.

إن سيناريو الجمود يقوم على أساس عرقلة عمل اللجان المشتركة التى من شأنها البحث السليم، والتشخيص الدقيق لجوهر قضايا الخلاف، وعدم مشاركة منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى البلدين فى الحوار المشترك، فضلا عن عدم حدوث تغير أساسى فى العقلية العراقية ومناهجها وطريقة تعاملها مع الشأن الكويتى. فالتحول فى المدركات الذهنية لا يتوقف على الحكومة العراقية، وإنما يمتد ليشمل الإعلام العراقى، والثقافة العراقية، والمناهج التربوية لخلق جيل عراقى جديد يؤمن بحق الكويت واستقلالها عن العراق، وينهى الخرافة التى سادت لدى رموز عراقية سابقة بتحويل الكويت "الدولة" إلى "المحافظة" التاسعة عشرة للعراق.

لكن من الصعوبة تصور تحقق ذلك السيناريو فى ظل المعطيات الراهنة، لأنه يتعارض مع الخطوات الرامية لتذليل العقبات التى تواجه استعادة تماسك علاقات البلدين، ووجود رغبة حقيقية من الجانبين لطى صفحة الماضى، وبناء جسور وليس سدودا، على حد تعبير وزير خارجية الكويت محمد الصباح.

٣- سيناريو القفز السريع: ينصرف هذا السيناريو إلى التحول فى الرؤية الرسمية العراقية، التى تتمثل فى انتهاء الأطماع العراقية فى الأراضى الكويتية، وأن عراق اليوم ليس عراق الأمس، وأن سياسة العراق الحالية تقوم على أساس تعزيز العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة مع الدول الأخرى، لاسيما المجاورة له، فضلا عن وجود مؤشرات محددة لتجنب السياسات الهروبية من الاقتراب من واقع المشكلات، وحدوث خطوات متقدمة وقفزات كبرى فى التعامل مع القضايا العالقة بين الكويت والعراق، وذلك عبر تفعيل عمل اللجنة العليا المشتركة التى شكلت برئاسة وزيرى خارجية البلدين، بما يؤدى إلى إحداث التراكم المطلوب، وصولا إلى تسوية كل القضايا. لكن ثمة محددات تواجه تحقق هذا السيناريو، منها مدى قدرة النخب الحاكمة فى البلدين على تقديم تنازلات محددة يرتضى بها البلدان، فضلا عن مدى قدرة التيار الرئيسى فى المجتمعات على تجاوز الرواسب المتراكمة الناجمة عن غزو وسلب ونهب وسرقة واغتصاب من جانب العراق للكويت، وألا تشكل "عقدة" الغزو حائلا دون نمو وتطور العلاقات بين البلدين.

وفى إطار الترجيح بين السيناريوهات الثلاثة السابقة، واستنادا إلى القراءة التحليلية للأوضاع الداخلية والعلاقات الثنائية الكويتية - العراقية، يمكن القول إن السيناريو الأول هو الأقرب إلى التحقق خلال المستقبل المنظور، والسيناريو الثانى هو الأسوأ، والسيناريو الثالث هو الأفضل. وترجع ملاءمة السيناريو الأول إلى أنه لم تسفر الزيارات والمفاوضات الكويتية - العراقية عن نتائج حاسمة فى تسوية القضايا العالقة بين البلدين، لكنها تجاوزت مرحلة الشكوك، وفتحت بابا للتباحث فى المسائل الفنية، فيما يمكن اعتباره "مصارحة" هى الأولى فى العلاقات المتأزمة بين البلدين، بشرط أن تتم تهيئة للرأى العام الكويتى لذلك، بما يقود فى مرحلة زمنية ما إلى "مصالحة" تنهى واحدا من أعقد الصراعات العربية العربية.

قلق فى تل أبيب :
الموقف الإسرائيلى من ثورة ٢٥ يناير

■ محمود معاذ عجور*

نالت ثورة ٢٥ يناير المصرية اهتماما إسرائيليا منقطع النظير، وليس هذا بمستغرب، فإسرائيل تعى أهمية استمرار حالة السلام مع مصر، حتى لو كان مثلما يصفونه بـ"السلام البارد". فقد أبدى الإسرائيليون قلقهم الشديد من تداعيات الثورة المصرية، وإسقاط نظام حسنى مبارك، على أساس تعاطيهم الأمنى مع الحدث، ومع كل ما يستجد من أحداث إقليمية تؤثر فى أمن إسرائيل.

لقد ظهر هذا القلق فى كافة تصريحات وتحركات مسئولى إسرائيل وعسكرييها إزاء الأحداث الداخلية التى تجرى فى الجارة الجنوبية. ولم يقف الاهتمام على الجانب الرسمى فقط، فقد شاركهم ذلك الكتاب، وأساتذة الجامعات، ومراكز صنع السياسة العامة الذين قاموا برصد دقيق لتحركات الشعب المصرى، فى محاولة لاستشراف تأثير الثورة فى مستقبل إسرائيل.

وقد تنامت نبرة القلق لدى الإسرائيليين مع البوادر الأولى للأحداث، رغم إبدائهم الثقة فى قدرة حسنى مبارك على وأد الثورة فى مهدها. وتركزت مواقفهم حول الخوف من ظهور دولة دينية متشددة فى مصر - على غرار التجربة الإيرانية - عبر سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على مقاليد السلطة فى مصر، الأمر الذى يسهم بشكل كبير فى تقوية علاقة مصر بالجماعات الدينية المعروفة بعدائها لإسرائيل، مثل حركة حماس وحزب الله، وبالتالى زيادة عضو فى قائمة الدول "المعادية" لإسرائيل فى الشرق الأوسط.

وقد أدت الثورة المصرية إلى ظهور أبواق سياسية وعسكرية تدعو لضرورة عقد سلام مع الفلسطينين والسوريين، خوفا من حدوث حشد عربى مكثف ضدهم. وركز الإسرائيليون على موقف حليفهم الأول "الولايات المتحدة الأمريكية"، ومدى إيجابية أو سلبية هذا الموقف من وجهة نظرهم، كما سيطرت أجواء فشل توقعات عناصر الاستخبارات الإسرائيلية بخصوص الثورة على اهتمام الرأى العام.

ونظرا لهذا الاهتمام الإسرائيلى الشديد على مستوياته المختلفة بالثورة، كان لزاما التمعن فى قراءة رؤيتهم للأحداث، حتى تتضح لنا وجهة النظر الإسرائيلية كاملة، والسيناريوهات المتوقع أن تحيكها إسرائيل مستقبلا.

أولا - الموقف الإسرائيلى الرسمى قبل قرار التنحى:

رغم ثقة المسئولين فى قدرة الأجهزة الأمنية المصرية على إخماد الثورة فى بداياتها، فإن استمرار المظاهرات المصرية أجبر العديد منهم على الخروج عن حالة الصمت وإبداء آرائهم فى تطورات الأوضاع فى مصر. فقد استسلم رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو للخوف، حين أعرب، خلال مؤتمر صحفى مع المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" فى ٣١ يناير٢٠١١، عن قلقه من صعود قوة سياسية إسلامية متطرفة إلى كرسى السلطة فى مصر(١). وفى الأول من فبراير٢٠١١، أعلن فى بيان من مكتب رئاسة الوزراء، أن مصلحة بلاده تكمن فى الحفاظ على اتفاقية السلام، مطالبا المجتمع الدولى بتقديم الضمانات اللازمة لاستمرار العمل باتفاقية "كامب ديفيد"، مضيفا أن إسرائيل دولة تؤيد قيم الديمقراطية، ولكنها ترفض أن يكون ذلك على حساب السلام معها (٢).

وما إن تأكد نتنياهو من فشل مبارك فى احتواء الأزمة، حتى جدد مخاوفه من استنبات التجربة الإيرانية فى مصر، خلال كلمة ألقاها أمام الكنيست الإسرائيلى فى الثانى من فبراير ٢٠١١ .

(*) باحث فى الشئون الإسرائيلية .

فقد نقلت القناة العاشرة قوله إن مصر كدولة ديمقراطية لن تمثل تهديدا لإسرائيل، ولكن الإيرانيين طبقا لقوله يريدونها أن تعود للعصور الوسطى وتصير مثل قطاع غزة(٣).

وأيد سفير إسرائيل السابق فى مصر "إيلى شاكيد" مخاوف نتنياهو، معربا عن قلقه من أن تؤدى المصادمات فى مصر إلى صعود جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة فى مصر، لذا يجب فى رأيه الحفاظ على مصر "المعتدلة" لمواجهة إيران "الشيعية"(٤). فيما وصف رئيس لجنة الأمن والخارجية، شاؤول موفاز، ما يحدث فى مصر بالهزة الأرضية التى تعرض الشرق الأوسط للخطر. وأضاف- خلال كلمته فى ندوة بمركز أبحاث الأمن القومى- أن سيطرة الإخوان المسلمين على مصر فى رأيه أمر يوازى سيطرة الشيعة على لبنان(٥).

ولكن القنصل الإسرائيلى السابق فى مصر "آيال سيسو" كان أكثر ثباتا، حين قال إنه ليس مندهشا لما يجرى فى مصر، ولكنه واثق طبقا لمعرفته بطريقة تعامل الأمن مع المصريين من قدرة النظام على إنهاء هذه الحالة (٦).

وتطرق رئيس إسرائيل، شيمون بيريز، للثورة المصرية، معربا عن شكره لمبارك، لأنه حافظ على السلام والاستقرار فى المنطقة، مؤكدا دعمه وتأييده لبقائه فى منصبه (٧).

وهاجم عضو الكنيست عن حزب شاس الدينى ووزير الإسكان، أريئيل أتياس، موقف الولايات المتحدة من الثورة المصرية، خلال حوار مع إذاعة "كول بارما" الإسرائيلية بعد اجتماع للجنة الأمن والخارجية بالكنيست، مشيرا إلى أن الأمريكيين تركوا مبارك الذى كان حليفا لهم، متسائلا: هل تتبع الولايات المتحدة الأسلوب نفسه معهم (٨).

وبين المخاوف والأمنيات، تمسك "بنيامين بن أليعازر" وزير التجارة والصناعة الإسرائيلى المقرب من مبارك - بآماله ورغباته فى بقاء الرئيس المصرى فى منصبه، لأنه "حافظ على السلام مدة ثلاثين عاما"، داعيا فى الوقت ذاته للاستعداد لـ"مصر ما بعد مبارك"، معربا- أثناء حوار مع القناة الثانية الإسرائيلية - عن تخوفه من قيام شرق أوسط إسلامى "راديكالى". ووجه "بن أليعازر" رسالة إلى بنيامين نتنياهو، يدعوه فيها إلى محاسبة نفسه على تبديد الوقت دون تحقيق السلام، داعيا إياه إلى تسريع وتيرة التفاوض مع الجانب الفلسطينى(٩).

أما رئيسة المعارضة وعضو الكنيست عن حزب كاديما، تسيبى ليفنى، فقد أعربت - خلال ندوة بمركز أبحاث الأمن القومى- أن إسرائيل أخطأت عندما تعاملت مع نظام ولم تتعامل مع شعب، معربة عن امتعاضها من التأييد السياسى الإسرائيلى لمبارك، رغم أنه يمارس أساليب غير ديمقراطية فى مصر (١٠).

بينما لم يبد رئيس الاستخبارات العسكرية " أفيف كوخافى" فى جلسة مع أعضاء بالكنيست قلقا على النظام المصرى، لأن جماعة الإخوان المسلمين تفتقر إلى التنظيم الذى يؤهلها إلى تقلد السلطة طبقا لرأيه(١١).

كما رأى رئيس الأركان، جابى أشكنازى، إلى أن الواقع فى المنطقة بعد الثورة المصرية يبشر بضعف المعسكر المعتدل، إلا أنه أبدى ارتياحا لتسلم الجيش مقاليد الحكم فى مصر(١٢).

ثانيا - التحركات الإسرائيلية بعد قرار التنحى:

وفور قرار تنحى مبارك، عقد وزير الخارجية " أفيجدور ليبرمان" اجتماعا وزاريا طارئا فى ١٢ فبراير ٢٠١١ لبحث تداعيات هذا القرار، مؤكدا أن إسرائيل لا تتدخل فى شئون مصر الداخلية، ولكن يهمها الحفاظ على اتفاقية السلام والاستقرار فى المنطقة (١٣).

وعلى صعيد الاستعداد الأمنى، أفادت إذاعة صوت إسرائيل أنه تم الإسراع فى عمليات بناء جدار على حدود مصر ليتم إنهاؤه نهاية عام ٢٠١٢ (١٤). كما أعلن القائد العام للشرطة الإسرائيلية "دودى كاهان" يوم ٢٧ فبراير رفع حالة التأهب للدرجة الثانية ونشر القوات فى مختلف أرجاء بلده، خوفا من تنفيذ عمليات فى الداخل على خلفية تطورات الأوضاع فى مصر، وذلك استنادا إلى تقرير رئيس شعبة المخابرات الشرطية (١٥).

فيما رأى رئيس الأركان السابق "جابى أشكنازى" فى آخر تصريحاته -كرئيس للأركان- أمام لجنة الأمن والخارجية أن "الاضطرابات" التى تحدث فى مصر تفرض على إسرائيل ضرورة الحفاظ على اتفاقيات السلام مع مصر والأردن والسعى بـ "أية طريقة" لعقد سلام مع سوريا (١٦).

ولم يكد بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرى- الذى يتولى حكم مصر بشكل مؤقت- يؤكد الالتزام بجميع الاتفاقيات التى أبرمتها مصر، حتى تنفست الحكومة الإسرائيلية الصعداء، وسارع رئيس الوزراء فى اليوم ذاته إلى مباركة البيان، موضحا أن هذه الاتفاقية تمثل حجر الأساس للاستقرار فى الشرق الأوسط (١٧). ورغم البيان العسكرى المصرى المطمئن، فإن نتنياهو لم يستطع التخلص من مخاوفه بشكل تام، فقال - خلال مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية بالولايات المتحدة يوم ١٦ فبراير٢٠١١ - إنه على إسرائيل والولايات المتحدة والغرب توقع التطور الأسوأ لما يحدث فى مصر، معللا وجهة نظره بأن تاريخهم كيهود علمهم ذلك (١٨).

وزاد من القلق الإسرائيلى القرار المصرى بالسماح للبوارج الإيرانية بعبور قناة السويس فى طريقها إلى الشواطئ السورية. وأكد نتنياهو أن إيران تستغل الأحداث الأخيرة لزيادة نفوذها فى المنطقة(١٩). وقال إيهود باراك " إن إسرائيل تتابع عن كثب تحركات السفينتين، وإنها أبلغت دولا صديقة دون تسمية - بهذا الموضوع(٢٠). فيما اعتبر سفير إسرائيل السابق فى مصر "تسفى مازال" القرار المصرى بوادر غير مبشرة لمستقبل العلاقات الإسرائيلية المصرية(٢١).

ثالثا - اتجاهات ومواقف الرأى العام من الثورة وتداعياتها:

كانت الثورة المصرية محل اهتمام الرأى العام فى إسرائيل، حيث تعددت وتنوعت مقاربات الكتاب والخبراء فى كتاباتهم وتحليلاتهم، مابين القلق من المرحلة القادمة - مصر ما بعد مبارك- والخوف من سيطرة الإخوان المسلمين على الحكم، وتأثير الثورة المصرية فى مسيرة السلام فى منطقة الشرق الأوسط. غير أن أهم القضايا التى سيطرت على الرأى العام الإسرائيلى، أثناء وبعد الثورة المصرية، تمثلت فى: الموقف الأمريكى وطريقة تعامله مع تطورات الثورة المصرية، والجدل حول الرئيس القادم لمصر، والفشل الذريع الذى لحق بأجهزة الاستخبارات العسكرية فى توقعاتها لتطورات الثورة. وسنعرض لهذه القضايا بقدر من التفصيل:

أ- انتقاد الموقف الأمريكى من الثورة:

بعد تأييد الإدارة الأمريكية لمطالب الثوار المصريين بعد أيام

من بدء الثورة - انتقد الخبير والسياسى "يوسى بايلين"، فى مقال له يوم ٣٠ يناير بأكثر الصحف الإسرائيلية فى الوقت الحالى رواجا "إسرائيل اليوم"، الموقف الأمريكى، موضحا أن توتر وزعزعة النظام المصرى ستؤثر سلبا فى وضع الأمريكيين ووضع إسرائيل فى المنطقة، لأن ذلك الانقلاب طبقا لرأيه سيقود إلى سيطرة عناصر متطرفة على أهم وأكبر وأكثر الدول العربية تنظيما وقوة. داعيا الرئيس الأمريكى "باراك أوباما" لتذكر الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر الذى وافق على سقوط الشاه الإيرانى، مما أدى إلى صعود نظام الخومينى للسلطة هناك(٢٢).

كما هاجم الكاتب "روعى كيتس"، فى مقال له بموقع واللا فى ٥ فبراير الرئيس أوباما، وقال إنه لا يعى من هم موالوه ومن معارضوه، وقال إن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بقوة النفوذ والردع الكافية فى العالم(٢٣).

كما رأى الخبير واللواء احتياط " تسفيكا فوجيل"، كما جاء بالموقع ذاته، أن الولايات المتحدة تخلت عن دورها كشرطى للعالم، وسمحت للإسلام بالسيطرة على الشرق الأوسط. وهاجم الكاتب الرئيس الأمريكى، وقال إنه ساذج هو ومستشاروه، لأنهم يظنون أن العرب يعون ما هى الديمقراطية، داعيا الجيش الإسرائيلى إلى أخذ الحيطة من كل ما هو آت(٢٤).

ب- الجدل حول الرئيس القادم لمصر:

وبخصوص توقعات سير ونهج "مصر ما بعد مبارك"، حاول الأستاذ بجامعة بن جوريون "يورام ميتال"، فى مقال له بصحيفة هآرتس، استشراف ملامح الخريطة السياسية والاستراتيجية الجديدة لمصر، فتوقع على عكس أغلب الخبراء، البرادعى رئيسا بتأييد الإخوان، وأن تستمر مصر شريكا للولايات المتحدة وإسرائيل. ولكن فى الوقت ذاته، ستتعرض إسرائيل لانتقادات رسمية كثيرة من النظام الجديد، لأنه سوف يحاول التعبير عن وجهة نظر المجتمع المصرى الرافض لإسرائيل(٢٥).

إلا أن المحلل "دورى جولد" بصحيفة "إسرائيل اليوم" أعرب عن تخوفه من سيطرة البرادعى على السلطة فى مصر، مبررا رأيه بأن البرادعى ربط استمرار اتفاقية السلام بين البلدين خلال حوار مع شبكة "إن بى سى" بتعامل إسرائيل مع الفلسطينيين، إضافة إلى دفاعه عن جماعة الإخوان المسلمين، خلال حوار مع مجلة دان شفيجل فى٢٥ يناير، واعتباره أعضاء الجماعة حلفاءه السياسيين (٢٦).

ورغم إعلان جماعة الإخوان المسلمين عدم نيتهم الترشح لمنصب الرئيس، فقد قال متخصص الشئون العربية بصحيفة يديعوت أحرونوت رون بن يشى، إنهم -الإخوان- أبدوا فى الوقت الحالى عدم رغبتهم فى تولى الرئاسة، لئلا يغضب المتظاهرون "العلمانيون"، أو يؤدى ذلك إلى فقدان التأييد الأمريكى والدولى للثورة، لكن الجماعة الإسلامية سوف تسعى تدريجيا للسيطرة على الساحة السياسية طبقا لرأى "بن يشى"، الذى رأى أن الإخوان يمثلون الجماعة المنظمة الوحيدة بين عناصر المعارضة(٢٧).

وأكد أكبر كتاب صحيفة إسرائيل اليوم "دان مارجليت" تخوفه من أن يسقط الحكم فى أيدى الإخوان، مشيرا إلى أن إسرائيل لا تريد سلب الديمقراطية عن الدول العربية، ولكن الأهم لها الحفاظ على اتفاقية السلام مع مصر، متمنيا أن تعى الدولتان ضرورة عدم خوض حرب جديدة وسفك جديد للدماء(٢٨).

وتطرق "الخبير مارك هيلر" بمركز أبحاث الأمن القومى لوجود الإخوان بين المتظاهرين فى ميدان التحرير، وتأثير قوتهم مستقبلا فى حركة حماس، فرأى أن حماس ستستفيد كثيرا من سقوط هذا النظام، خاصة فى حالة تحول الثورة إلى ثورة إسلامية. وأشار إلى أن جذور حماس المنتمية للإخوان ترجح ازدياد قوة الحركة الإسلامية الفلسطينية فى المستقبل، خاصة بعد ظهور معالم اشتداد قوة الإخوان بعودة الشيخ "يوسف القرضاوى" طبقا لرأيه(٢٩).

وكان المحلل السياسى "يوسى بايلين" من أقل الكتاب قلقا من جماعة الإخوان، حين أكد فى مقال بصحيفة إسرائيل اليوم أنهم سوف يضطرون للحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل إن سيطروا على مقاليد السلطة فى مصر، وذلك للحصول على شرعية دولية لوجودهم، داعيا فى الوقت ذاته السلطات الإسرائيلية للإسراع من توقيع اتفاقيات سلام مع الفلسطينيين قبل وقوع السلطة فى أيدى من يرفض هذا السلام(٣٠).

فيما يعد الكاتب اليسارى "ماتاى شتاينبرج" الكاتب الوحيد - تقريبا - الذى تمنى أن يسيطر الإخوان على السلطة فى مصر، حيث رجح فى مقال له تحت عنوان "السلام صار ممكنا" احتمال حدوث سلام مع الفلسطينيين، فى حال تولى الإخوان المسلمين مقاليد السلطة فى مصر، فقال إن الإخوان سيضطرون للحفاظ على السلام مع إسرائيل، وبالتالى إقناع حركة حماس التابعة لهم بقبول أمور لكم يكن أعضاء الحركة يقبلونها من نظام مبارك(٣١).

إلا أن رئيس مركز هارتسوج لبحوث الشرق الأوسط والأستاذ بجامعة بن جوريون،" يورام ميتال"، أوضح أنه يخالف آراء المحللين الإسرائيليين بشأن رئيس مصر القادم، حيث رأى أن القائد القادم لمصر لن يكون شخصية بعينها أو جماعة بعينها، ولكن مجموعة من الشباب الذين لا ينتمون لأى حزب أو فكر سياسى هم من سوف يقودون مصر فى الفترة القادمة. ورغم توقعه بأن العلاقات المصرية - الإسرائيلية ستمر مستقبلا بظروف صعبة، فإنه أعرب عن ثقته فى استمرار اتفاقية السلام بين البلدين(٣٢).

رابعا- خيارات إسرائيل المستقبلية :

اختلفت آراء المحللين والخبراء على الطريقة المثلى التى يجب عبرها التعامل مع مصر بعد تنحى حسنى مبارك، ولكن انصب أغلبها فى ضرورة تحقيق السلام مع الجيران، لئلا تزيد الدول المعادية لإسرائيل فى المنطقة. فدعا الكاتب بصحيفة هآرتس "يوئيل ماركوس" دولته لضرورة السعى لسلام مع الدول المجاورة. وسارت على الرأى نفسه الخبيرة بمركز أبحاث الأمن القومى "جاليا ليند شتراوس" حين فضلت أن تسعى إسرائيل إلى إنهاء حالة الصراع مع الفلسطينيين والسوريين، لئلا تتقوى الكتل المعادية لها(٣٣).

وعلى خلاف ذلك، طالب العسكرى والمحلل المتشدد "آفى فرحان" الجيش الإسرائيلى ،خلال حوار مع القناة السابعة فى ٢٤ فبراير٢٠١١، بضرورة العودة إلى سيناء. داعيا الجيش للاستعداد بكامل قوته لحرب ضارية مع "العدو"(٣٤).

واتفق معه محلل القناة ذاتها "عمنوئيل شيلاه"، فى أن مصر ما بعد مبارك دخلت قائمة الدول التى يحتمل الدخول معها فى اشتباك عسكرى(٣٥).

فيما شدد الخبير عاموس هارئيل بصحيفة هآرتس أن تغيير

النظام فى مصر يستدعى حدوث تغيير فى طريقة تعامل الجيش الإسرائيلى مع مصر (٣٦).

وأخيرا، فإنه من المتوقع استنادا إلى المؤشرات السابقة أن يكثف مسئولو إسرائيل والنشطاء اليهود جهودهم فى المحافل الدولية فى إبراز القلق من "مصر ما بعد مبارك"، بما يؤدى إلى إحداث ضغط دولى معلن وغير معلن على الرئيس المصرى القادم والحكومة القادمة للحفاظ على حالة السلام مع إسرائيل.

المراجع :

١- قلق من نظام إسلامى، إسرائيل اليوم، ١ فبراير ٢٠١١.

٢- مطلوب من مصر الحفاظ على السلام، صحيفة هآرتس، ٢ فبراير ٢٠١١.

٣- مصر ديمقراطية لا تمثل تهديدا، القناة العاشرة، ٢ فبراير ٢٠١١.

٤- يستطيع المتطرفون استغلال الانقلاب، القناة العاشرة، ٢٩ يناير ٢٠١١.

٥- ميركل فى تل أبيب: إسرائيل تضيع فرصة تاريخية، يديعوت أحرونوت، ١ فبراير ٢٠١١.

٦- الاضطرابات ليست مفاجئة، موقع واللا الإخبارى، ٢٩ يناير ٢٠١١.

٧- إسرائيل اليوم، القلق: نظام إسلامى، ١ فبراير ٢٠١١.

٨- إسرائيل اليوم، القلق: نظام إسلامى، ١ فبراير ٢٠١١.

٩- لقاء مع بن أليعازر حول الوضع فى مصر، القناةالثانية، ٢٩ يناير ٢٠١١.

١٠- ميركل فى تل أبيب، إسرائيل تضيع فرصة تاريخية، يديعوت أحرونوت، ١ فبراير ٢٠١١.

١١- إيران تستطيع حيازة سلاح نووى خلال عامين، صحيفة معاريف، ٢٥ يناير ٢٠١١.

١٢- أتمنى الاستقرار فى مصر، هآرتس، ٧ فبراير ٢٠١١.

١٣- إسرائيل لا تتدخل فى شئون مصر الداخلية، موقع واللا الإخبارى، ١٢ فبراير ٢٠١١.

١٤- إمكانية إنهاء الجدار نهاية ٢٠١٢، إذاعة صوت إسرائيل، ٢١ فبراير ٢٠١١.

١٥- الشرطة ترفع حالة التأهب، موقع واللا الإخبارى، ٢٧ فبراير ٢٠١١.

١٦- لنخرج جيرانا أخرين من دائرة الصراع، موقع واللا الإخبارى، ٢١ فبراير ٢٠١١.

١٧- نتنياهو يبارك حفظ السلام، يديعوت أحرونوت، ١٢ فبراير ٢٠١١.

١٨- يهود الولايات المتحدة قلقون على القدس، موقع إذاعة الجيش الإسرائيلى، ١٦ فبراير ٢٠١١.

١٩- نتنياهو يرفع ميزانية وزارة الدفاع، يديعوت أحرونوت، ٢٠ فبراير ٢٠١١.

٢٠- نتابع بعناية حركة السفينتين الإيرانيتين، القناة العاشرة، ١٦ فبراير ٢٠١١.

٢١- مصر على حافة الفوضى، القناة السابعة، ٢٤ فبراير ٢٠١١.

٢٢- يوسى بايلين، أين هو أوباما؟، صحيفة إسرائيل اليوم، ٣٠ يناير ٢٠١١.

٢٣- روعى كيتس، شتان الفارق بين أوباما وريجين، موقع واللا الإخبارى، ٥ فبراير ٢٠١١.

٢٤- تسفيكا فوجيل، الإسلام يسيطر على الشرق الأوسط برعاية أوباما، موقع واللا الإخبارى، ٦ فبراير ٢٠١١.

٢٥- يوراما ميتال، مصر ما بعد مبارك، موقع واللا، ٥ فبراير ٢٠١١.

٢٦- دورى جولد، البرادعى يتنكر لاتفاقية السلام، صحيفة إسرائيل اليوم، ١١ فبراير ٢٠١٠.

٢٧- رون بن يشى، مصر فى طريقها إلى الفوضى، صحيفة يديعوت أحرونوت، ١١ فبراير ٢٠١١.

٢٨- دان مارجليت، الفوضى المحتملة، صحيفة إسرائيل اليوم، ١ فبراير ٢٠١١.

٢٩- مارك هيلر، نظرة إلى القاهرة من غزة، مركز أبحاث الأمن القومى، ١ مارس ٢٠١١.

٣٠- يوسى بايلين، دروس ثورة مصر، صحيفة إسرائيل اليوم، ١١ فبراير ٢٠١١.

٣١- ماتاى شتاينبرج، السلام صار ممكنا، صحيفة هآرتس، ٢٥ فبراير ٢٠١١.

٣٢- حوار مع رئيس مركز هارتسوج لبحوث الشرق الأوسط والأستاذ بجامعة بن جوريون "يورام ميتال"، الديكتاتورية لا تستمر إلى الأبد، موقع إيبوك تايم، ٢٥ فبراير ٢٠١١.

٣٣- يوئيل ماركوس، لنقلل عروضنا، صحيفة هآرتس، ٢٥ فبراير ٢٠١١.

٣٤- أفى فرحان، لنعد الكتائب إلى سيناء، القناة السابعة، ٢٤ فبراير ٢٠١١.

٣٥- عمنوئيل شيلاه، سلام مع المستبدين، القناة السابعة، ٢١ فبراير ٢٠١١.

٣٦- عاموس هارئيل، كابوس قادة أجهزة المخابرات"، صحيفة هآرتس، ٣٠ يناير ٢٠١١.

آليات جديدة للتكامل الاقتصادى :
مقومات نجاح دبلوماسية القمم الاقتصادية

■ د. مصطفى عبد إبراهيم *

احتل موضوع التعاون والتكامل الاقتصادى بين البلدان العربية حيزا بارزا منذ الحقبة الاستقلالية التى بدأت فى خمسينيات القرن الماضى، وكانت برامجه وطموحاته كبيرة، ولم يلتزم خطيا بالخطوات النظرية، وفقا لبيلا بلاسا. فبدأ بالمجلس الاقتصادى، ثم طرح فكرة السوق المشتركة، ثم عاد وطرح إقامة منطقة تجارة حرة، ليعود بالمنحنى لما كان ينبغى البدء به.

فلقد أصدر المجلس الاقتصادى العربى عام ١٩٦٤ موافقة على إنشاء السوق العربية المشتركة، وكان الهدف منها تحرير التجارة وطبق هذا عام ١٩٧١ بين أربع دول عربية هى الأردن وسوريا والعراق ومصر، ثم بعد ذلك كانت ليبيا. لكن هذه التجربة تعثرت واستبدل بها اتفاق تيسير التبادل التجارى بين الدول العربية. قبل ذلك، وبعد ذلك، قامت بعض الدول العربية بإبرام العديد من الاتفاقيات، بغية الوصول إلى حالة من التكامل الاقتصادى، ومنها اتفاقية تسوية المعاملات التجارية وانتقال رءوس الأموال العربية سنة ١٩٧٢، واتفاقية الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى بهدف تمويل المشروعات الإنمائية بقروض ميسرة عام ١٩٧٤، واتفاقية صندوق النقد العربى عام ١٩٧٧ بهدف تمويل مشروعات التنمية، وتقديم الدعم المالى والفنى، ومعالجة الاختلال فى موازين المدفوعات، وإعادة هيكلة الاقتصادات العربية. كما كانت هناك اتفاقيات واستراتيجيات فيما يخص العمل العربى المشترك، مثل استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية عام ١٩٨٥، والاستراتيجية العربية للتشغيل عام ١٩٩٣، والاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية ١٩٩٩. ثم جاءت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى تم إقرارها عام ١٩٩٥ بهدف تيسير وتنمية التبادل التجارى. وجاء بالتوازى مع هذا إنشاء منطقة الخليج العربى سنة ١٩٨١، ومنطقة المغرب العربى عام ١٩٨٩، والمشرق العربى عام ١٩٨٩، ووقعت تماما بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠.

ولم تؤت تلك التجارب (إذا ما تم استثناء منطقة التجارة الحرة إلى حد ما) ثمارها المرجوة، سواء من خلق التجارة أو حتى تحويل التجارة، ولم تؤد إلى تسهيل نقل عوامل الإنتاج، ولم تؤد إلى حرية النقل والترانزيت. ويرجع هذا إلى عوامل عديدة. أولها: فيما يتعلق بالصعيد الاقتصادى، مثل تشابه هياكل الإنتاج السلعى، فالعالم العربى يستورد الآلات ومعدات النقل والبضائع المصنوعة بنسبة ٦٠-٧٠٪. أما صادرات الدول العربية، فتتمحور بنسبة ٧٣٪ من النفط والأغذية والمواد الخام. وعليه، فإن احتياجات العالم العربى من الواردات متشابهة مع عدم توافرها فى إطار العالم العربى. واكتفت الأطر التنظيمية فى هذا السياق بعناوين عامة دون العمل الحقيقى على تنويع الهياكل الإنتاجية، والاستفادة من المزايا النسبية المختلفة فى العالم العربى.

ثانيها: الضعف النسبى للقاعدة الإنتاجية ومحدودية القدرات التصديرية، فالقطاعات الخدمية تمثل أكثر من ٥٠٪ من حجم الناتج المحلى، وتسهم القطاعات الأولية بنسبة تفوق الـ ٧٠٪ فى مجمل القطاعات السلعية، فى حين أن القطاعات الخدمية نفسها ضعيفة إذا ما قورنت بمثيلاتها بالعالم المتقدم.

ثالثها: ضعف آليات تمويل والاستثمار وقصور الإجراءات وعدم ملاءمة التشريعات، فلا يوجد برنامج لدعم وتمويل الاستثمارات التعاونية، فضلا عن أن الفكر العربى لا يزال يرى فكرة خفض الرسوم الجمركية مع غياب التشريعات الاقتصادية والإدارية المناسبة لتشجيع التبادل البينى العربى، وعدم وجود

(*) خبير اقتصادى.

تشريعات تتناسب مع التطور فى مجال التجارة الإلكترونية مثلا. إضافة إلى الفجوة بين الأنظمة الاقتصادية العربية، وعدم وجود قواعد محددة لتنظيم شئون الأعمال والتجارة والاستثمار، وضعف الثقة المتبادلة، ووجود نزاعات إقليمية تؤدى بنا إلى عوالم عربية بما ينعكس على الواقع الاقتصادى سلبا.

وخلاصة الأمر أن تلكؤ وتعثر تلك التجارب العديدة كان لأسباب اقتصادية من سيطرة نمط الإنتاج الأولى، وتفاوت أسعار التكلفة للمنتجات بين الدول العربية، وعدم الاهتمام بشبكات النقل، واختلاف النظم الاقتصادية وتباين مستوى الدخول. وسياسيا، نجد التخوف من تآكل دوائر السيادة القطرية والنزاعات الظاهرة والخفية بين الدول العربية وتفتت الجبهات الداخلية. وتنظيميا، نجد ضبابية الأهداف من وراء عقد الاتفاقيات وعدم الاهتمام بالبيانات والإحصاءات. بل إن هناك مشكلة فى عدم وضوح بعض ميزانيات الدول، وعدم وضوح الخطوط بين الاتفاقيات الجماعية والثنائية.

القمة الاقتصادية كآلية للتكامل :

الحقيقة أن القمة الاقتصادية العربية أيضا أمامها الكثير من القضايا التى ينبغى التعرض لها، مثل مناقشة قضايا السوق العربية المشتركة، والتبادل التجارى والاستثمارات العربية، وتوحيد النظم الاقتصادية، وتذليل الإجراءات والعوائق الجمركية، ومشكلات النقل. وبرغم الزيادة والطفرات التى حدثت من يناير ٢٠٠٥ وبعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة، وبرغم النشاط المتبادل الذى عكسته شركات إعمار وأراسكوم والراجحى والخرافى، فإن الاتجاه لا يزال نحو الاستثمار العقارى أكثر من الاستثمار الإنتاجى.

وحقيقة ومن خلال استقراء المستقبل من خلال التاريخ، فإن التخوف والتشكك يخيمان على السيناريوهات المطروحة والمتوقعة، ومن ثم هناك أيضا بنود دائمة مطروحة بالبيان الختامى حتى للقمم الاقتصادية، بحيث يمكن لأى متابع أن يرى أن البيان الختامى سيحمل عبارات مثل السعى لتحقيق التكامل الاقتصادى والاجتماعى بما يحقق تطلعات الشعوب، والعمل على اتباع سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية، وزيادة الاستثمارات العربية لتحقيق الاقتصاد الحقيقى للدول العربية وهكذا. وعليه، لا تضيف الجامعة العربية شيئا وتؤكد مرة أخرى أنها أداة لتنظيم المؤتمرات والقمم والملتقيات، ولا يزيد دورها على دور وزارة خارجية فى دولة عربية وقد يقل عن هذا.

فالقمم العربية على المستوى السياسى دائما ما تعمل بنظام "ردود الأفعال" بمعنى ظهور أو استمرار أزمة ما، ثم محاولة التعامل معها، ليس فقط من خلال القمم الاستثنائية، بل أيضا من خلال القمم العادية. وهذا الأمر لا يستقيم مع القمم الاقتصادية، فالاقتصاد يعتمد على التخطيط والاستقراء والتنبؤ ووضع السيناريوهات المختلفة والآليات الحقيقية، ولا يمكن أن يعتمد على مجموعة من الشعارات والخطب.

فالواقع الاقتصادى العربى يعكس حجم تجارة بينية كنسبة من إجمالى الصادرات، منخفضة للغاية مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى فى العالم، فهى لا تزال تحت مستوى ١٠٪ مقابل نسب تتخطى الـ ٥٠٪ فى الاتحاد الأوروبى والنافتا، وتتخطى ٢٥٪ بتكتلات أمريكا اللاتينية.

كما أن درجة تنوع الصادرات بالمنطقة العربية ضعيفة ومحدودة للغاية، وتتركز فى عدد محدود من السلع. ولا يتعدى إجمالى صادرات الوطن العربى -من غير النفط- نصف صادرات دولة صغيرة مثل فنلندا. ويتواكب مع هذا انخفاض حصة العالم العربى فى أسواق الخدمات العالمية (السياحة - البنوك - التأمين)، وأن الاتحادات والتجمعات العربية لم تنجح فى معظمها فى خلق مساحات مقنعة من التفاعل الاقتصادى بشكل يمهد لنوع من التكامل، ومن ثم لم يفلح المنهج المؤسسى ولا المنهج التعاملى فى خلق تكامل اقتصادى عربى. ولا تزال القيود غير الجمركية وعدم التوافق على قواعد المنشأ، والتفاوت فى هياكل الرسوم والضرائب ومستويات الأجور والتأمينات، تصعب من تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على المبادلات ذات المنشأ العربى، ناهيك عن غياب أى استراتيجية موحدة للدول العربية فى تعاملها مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية. وبات من الواضح أن هناك ترجيحا لتغليب تدفقات المبادلات التجارية بين البلدان العربية منفردة والخارج على حساب تنمية التجارة البينية العربية. أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فلقد ورث وتأثر بنحو كبير ببيروقراطية القطاع العام بالدول العربية.

وأخيرا، تأتى نقطة مهمة لعلها تفوق كل ما سبق، حيث تعد سببا لكل المشكلات السابقة، وهى العلاقة بين السياسى والاقتصادى فى العلاقات العربية. فنجد أن الدوافع الاقتصادية مقدمة عن غيرها فى العالم المتقدم لتحقيق الوحدة والتكامل الاقتصادى تماما، كما حدث فى الوحدة الأوروبية، برغم النزاعات القومية والعرقية والدينية واللغوية، وأن المحصلة النهائية معدلات نمو مرتفعة، وارتفاع فى حجم المبادلات البينية، وتدفق السلع والخدمات ورءوس الأموال والأيدى العاملة، وتقسيم عمل معتمد على التوازن والتكامل، واستهداف النشاطات ذات القيمة المضافة العالية، وتحسن فى جودة الحياة، واحترام للبيئة ومعاييرها، والميل للتخصيص الأمثل للموارد.

أما فى الوطن العربى، فالأمر غير ذلك، كما أننا أمام قطاعات انتقلت من البداوة إلى اقتصادات الريع، مع ظهور نوع من التحضر السريع والتطوير المكثف وأشكال مصطنعة من الحداثة. وفى نوع آخر، تطور الاقتصاد إلى سيطرة الدولة مع وجود قطاع خاص يعمل فى إطار منفرد. ورغم الانتقال من الإقطاع إلى التجارة إلى الرأسمالية، فإن الوطن العربى لم يستطع خلق "رأسمالية صناعية إنتاجية". وقد يعزى هذا إلى سبب رئيسى يتمثل فى غياب العقلية الرأسمالية ذات القدرة على الإدارة والإنتاج والمخاطرة، وعليه غابت القيمة المضافة العالية، وأصبح الربح المالى والسريع هدفا فى حد ذاته. وبالطبع، تلعب التبعية السياسية والاقتصادية والاستعمار فى عهود سابقة دورا لا يستهان به فى تخلف العالم العربى عن الركب العالمى.

وكانت النتيجة الحتمية لهذا تراجع معدلات النمو، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج الإجمالى وانتشار البطالة بأنواعها المختلفة، خاصة "النوعية" منها. وأصبحت مصطلحات، مثل "متطلبات السوق"، وتخلف "نظام التعليم عن متطلبات السوق" مصطلحات شائعة لتبرير وجود البطالة، دون وعى حقيقى لمعرفة ما تعنيه هذه الألفاظ والمصطلحات.

فالسياسة فى العالم العربى تلعب على دغدغة المشاعر، والبعد عن المنطق، والواقعية والمزايدة والتسلط والسلطوية، وغياب الرؤية

الكلية، والعمل بنظام ردود الفعل، وكلها تهدم أى كيان اقتصادى، أو التطلع لإنشاء كيان اقتصادى من خلال السياسى. ويمكن للسياسى والاقتصادى أن يتقابلا عند نقطة عند بلورة شبكة من النشاطات والمصالح التى تعزز الارتباط والتداخل بين اقتصادات المنطقة، مع استعداد مسبق لتحمل تبعات التضحية ببعض المصالح القومية الضيقة وتغير مفهوم السيادة.

كما أن تسلط السياسة أدى إلى واقع اقتصادى عربى ركيك، فلم تنجح تجربة السوق العربية المشتركة التى أنشئت فى عام ١٩٦٤. وقد أدى قصور تجربة السوق العربية المشتركة إلى اللجوء إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى ١٩٩٨. كما أن الواقع السياسى فى العالم العربى لا يسهم على نحو فعال فى الاستفادة من التوجهات الاقتصادية الحديثة، وعدم الاستفادة من التقنيات الحديثة، مع تعميق التشابه بين هياكل الإنتاج السلعى، وتعميق لعبة التوازنات السياسية التى تولد مقاومات للتغيير والتطوير على الصعيدين الاجتماعى والثقافى، ناهيك عن الضعف النسبى وأحيانا المطلق فى القاعدة الإنتاجية.

فالنظرة الاقتصادية للأمور والإرادة السياسية لابد أن تعمل على إصلاح منظومة الإجراءات وعدم الاعتماد فقط على فكرة خفض الرسوم الجمركية، وإنشاء وتسهيل قيام عدد من المؤسسات والمراكز لتشجيع الاستثمار وفرص الاستثمار المتوافرة فى كل بلد عربى، والعمل على تشجيع ودعم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة، وتعديل التشريعات الداخلية، وتعظيم دور الأعمال الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولكن، هل من الممكن أن تتغير الاستراتيجية العربية بعد استحداث آلية القمم الاقتصادية لتكون موازية أو بديلا فى بعض الأحيان للقمم السياسية، أم أن الأمر لا يعدو كونه تغيرا فى المسميات، وأن ميراث التكرار والروتين والسيادة هو سيد المواقف؟ فلقد صدر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية الاجتماعية الأولى بالكويت فى عام ٢٠٠٩ عدة قرارات، منها ما يتضمن الوقوف بجانب الشعب الفلسطينى وعملية إعمار قطاع غزة، كما تضمنت البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية واعتماد العقد من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ عقدا عربيا للتشغيل وخفض البطالة إلى النصف، والحد من الفقر من خلال برنامج ينفذ على أربعة أعوام مع مشاركة مؤسسات التمويل، ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية تتيح خفض معدلات الفقر إلى النصف، والبرنامج العربى لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية الحالية، خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥ للتركيز على الدول العربية الأقل نموا.

وفيما يتعلق ببرنامج الأمن الغذائى، فقد تقرر إطلاق برنامج لمنح مزايا تفضيلية خاصة فى مجال الاستثمار فى المجالات المحددة بالبرنامج. وامتدت القرارات لتشمل مشروع قرار الاتحاد الجمركى العربى، وضرورة الانتهاء من استكمال كافة متطلبات الاتحاد الجمركى العربى والتطبيق الكامل له عام ٢٠١٥، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تمهيدا للوصول إلى السوق العربية المشتركة.

وفيما يتعلق بمشروع الأمن المائى، فقد تم التكليف بوضع استراتيجية للأمن المائى للمنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، والموافقة على مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة فى المنطقة العربية، وكذلك دعوة صناديق ومؤسسات التمويل العربية للمساهمة فى تمويل تنفيذ المشروع.

ولأنها كانت القمة الأولى، فقد أرادت إرضاء كافة الاتجاهات والآراء وكأنها القمة الأولى والأخيرة، وفقدت التركيز على هدف بعينه، ووضع الاستراتيجية والآليات الخاصة بالتنفيذ والفترة الزمنية. ولعل هذا ما حاولت القمة الثانية إنقاذه من خلال تبنى استراتيجية بإنشاء حساب خاص لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإجمالى مليارى دولار. ويظل الأمر مرهونا بالتنفيذ والشفافية وفتح الأسواق والطلب المحلى على منتجات المشروعات الصغيرة. كما أن هناك العديد من التساؤلات لا تزال مطروحة، تتعلق بثقافة العمل الحر، ودور القطاع الخاص، والمسئولية المجتمعية، ودور الدولة وعلاقتها بالمواطن.

ويحتاج الوضع إلى تحديد هذه الأمور وبدقة بالغة، مع تحديد الأولوية فى كسر الدوائر المغلقة للفقر والجهل والمرض، ووضع استراتيجية جماعية لتنفيذها، من خلالها تتعرف كل دولة على دورها فى هذه الاستراتيجية والإشراف والرقابة وكذلك معرفة المردود الجمعى والفردى من هذا التحرك، لأن ما يحدث هو قرارات عامة جماعية تترك لكل دولة تنفيذ ما يروق لها دون معرفة المردود الجمعى لهذا العمل.

قمة شرم الشيخ بين السياسة والاقتصاد :

قمة شرم الشيخ هى القمة الاقتصادية الثانية الاقتصادية بعد قمة الكويت التى عقدت فى يناير ٢٠٠٩، ولقد أقرت قمة شرم الشيخ مجموعة من المقررات، مثل الإسراع فى تنفيذ استراتيجية الأمن المائى العربى، وتنفيذ مخططات الربط البرى بالسكك الحديدية التى يتولاها الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، وكذلك الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٢٠، وتفعيل تطوير التعليم والبحث العلمى والتقنى والابتكار، والحد من الفقر ومكافحة البطالة ودعم الرعاية الصحية، ومتابعة تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائى، وأن تكون المرحلة الأولى للبرنامج خلال الفترة من سنة ٢٠١١ إلى ٢٠١٦ بقيمة ٢٧ مليار دولار، فضلا عن مبادرة صندوق دعم الصناعات المتوسطة والصغيرة برأسمال مليارى دولار للمساهمة فى خفض معدلات الفقر ومستويات البطالة وتوفير فرص العمل، وبخاصة للشباب الذين يمثلون نحو ٢٥٪.

وفى مجال الطاقة، دعت القمة إلى التوظيف الأمثل لقدرات المنطقة العربية فى مجال الطاقة التقليدية والاتجاه نحو إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة، كما قررت القمة إعداد القانون الجمركة العربى الموحد لاستكمال جداول التعريفة الجمركية للدول العربية قبل نهاية ٢٠١٢ تمهيدا للإعلان عن الاتحاد الجمركى سنة ٢٠١٥، وانتهاء بتحقيق السوق العربية المشتركة سنة ٢٠٢٠. كما كان هناك طلب للسلطة الفلسطينية لتوفير مبلغ ٤٣٠ مليون دولار لإنشاء مشاريع فى القدس وأرجئ إلى قمة بغداد.

كما أشار البيان الختامى إلى وجوب بناء شراكات جديدة مع مختلف الدول والتكتلات فى العالم، وتفعيل مبادرة البنك الدولى للعالم العربى لمشروعات البنية الأساسية.

واقع الحال أن القادة العرب، باختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم الأيديولوجية والسياسية، استطاعوا أن يغيروا من مواقع الأمور،

وجعلوا من التكتيك استراتيجية، وجعلوا من الآليات أهدافا، وأصبح مجرد انعقاد القمة هدفا وأملا.

والمشكلة أن ما يمكن اعتباره إنجازا لا يتعدى نسبة ضئيلة من المطلوب تحقيقه، بينما المشكلة تظل عالقة، ما دام هناك تشابه فى هياكل الإنتاج، وانخفاض الإنتاجية بصفة عامة، وعدم تشجيع قيام هياكل إنتاجية فى المجتمعات العربية والتبعية، والاندماج فى الاقتصاد العالمى، وزيادة الاستهلاك والواردات، وتعاظم مفهوم السيادة القطرية، واختلاف الثروات، والاتفاق فى ثقافة واحدة منجذبة للخارج، تقاوم أى منتج ذى منشأ عربى، وتسعى للربح السريع، وتعميق قيم السمسرة والتوكيلات، واحتكار الأعمال، وتشجيع فئة صغيرة من رجال الأعمال فيما يسمى بـ Crony Capitalism.

ومن ثم، لا يجد الباحث أو المراقب المحايد فى مقررات ونتائج القمم العربية ما يمكن اعتباره إنجازا استراتيجيا حقيقيا يستحق التعويل عليه، بعد أن أصبح المعتاد هو غلبة النمط العربى "التجميلى" فى إخراج الصورة النهائية لأى قمة، سواء تلونت باسم سياسى أو اقتصادى.

فى حين أن التنفيذ الحقيقى للأهداف المرجوة مرهون بإرادة سياسية حقيقية، ورغبة شعبية، مما يعنى أن يكون المشاركون فى القمم انعكاسا لاختيار حقيقى للشعوب، ثم قدرات إنتاجية، وإلا فالأطر التنظيمية رغم اهميتها لا تجد ما تشجعه ولا تجد ما يمكن أن تتبادله الدول فيما بينها.

وكان غياب تلك المقومات وراء فشل كافة محاولات التعاون أوالتكامل الاقتصادى فيما بينها، بدءا بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى عام ١٩٥٧ وفشله فى تحقيق حرية انتقال الاشخاص ورءوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى وحرية النقل والترانزيت واستعمال النقل والموانئ والمطارات المدنية وحقوق التملك والإرث، وأيضا عدم القدرة على عمل منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة، وتوحيد للتعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة فى كل منها، ومن ثم العمل على توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها، وتوحيد أنظمة النقل والترانزيت، وعقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة، وتنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعى، وتنسيق تشريع الضرائب والرسوم الجمركية، وتلافى ازدواج الضرائب وتنسيق السياسة النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها، وتنسيق أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية. وينظر للمجلس على أنه استطاع أن يقيم اتحادات عربية نوعية متخصصة وشركات عربية وسوقا عربية واتفاقيات عربية جماعية، فضلا عن عمليات الإحصاء والتوثيق. ثم كانت تجربة السوق العربية المشتركة التى أعلن عنها فى عام ١٩٦٤ بهدف العمل على انتقال عناصر الإنتاج، وحرية تبادل البضائع، وحرية تبادل البضائع، وحرية الإقامة والعمل والنقل والترانزيت، والعمل على خلق تعريفة جمركية موحدة.

وعمليا وبالنسبة للمواطن العربى، وبعيدا عن التنظير والاكتفاء بأنه شئ أفضل من لاشئ، فإن الإنجازات مقارنة بالأهداف المرجوة تعد لا شئ، وأن القمم الاقتصادية التى هى أداة لتحقيق آلية وإطار تنظيمى لم تأت بجديد، ولم تخرج بجديد، بل ظلت عقلية الخمسينيات هى المسيطرة حتى اللحظة.

ولا تزال الهياكل الإنتاجية ضعيفة والمؤسسات الإنتاجية أضعف، وفى تآكل مستمر لصالح التوكيلات والسمسرة. ولا يزال العالم العربى منقسما وفقا لثرواته الريعية، ولا تزال الثروة البشرية عبئا على دوله، ولا تزال الأمية والمرض والفقر سرطانا مستشريا فى جسد الوطن العربى، ولا يزال التنقل والاستثمار يحدث وفقا لقواعد الأفراد، والمؤسسات تتعامل بمنطق الاستعباد، ولا تزال تنمية القدرات وتنمية المرأة مهمشة. ولا نزال نستمع إلى شعارات سياسية رنانة وجوفاء، ولا يزال التكتيك هدفا، ولا تزال الاستراتيجيات مواضيع للإنشاء، ولا تزال المزايدات السياسية بين القادة لدغدغة مشاعير الجماهير، ولا تزال كل القمم بألوانها وأطيافها لاتخرج إلا بمكاسب لمن اشترك بها على مستويات شخصية.

ومن ثم، فالديمقراطيات وتشكيل العقلية العربية على أسس جديدة، مفادها الاحترام المتبادل والحرية وتعديل منظومة القيم لصالح العلم والبحث والتطوير والإنتاج، هى الوسيلة الحقيقية لترجمة الأطر التنظيمية إلى واقع عملى يستفيد منه المواطن العربى، ووقتها فقط تكون للقمم الاقتصادية جدواها.

الخاتمة :

إن مناقشة عملية التعاون أو التكامل الاقتصادى العربى، بعد أكثر من نصف قرن من طرحه وما طرأ عليه من رؤى وتعديلات ومناقشات للوصول إلى درجات مقبولة، أسوة بالتكتلات الإقليمية والعالمية، أصبحت نوعا من الترف البحثى، وزيادة أكوام الأوراق فى هذا المجال، وأن الأبحاث الحقيقية والعمل الحقيقى لابد أن يدفعا بتبنى المنهج والمدخل الإنتاجى وتقوية القاعدة الصناعية، ووقتها فقط يمكن إقامة تكامل حقيقى.

إن الوضع الراهن فى منظمات العمل العربى المشترك، من غياب الثقة وعدم تجسيدها لإرادة الشعوب وتمزقها فى المشكلات السياسية المتعددة، يدفع إلى المطالبة بضرورة فصل القمم الاقتصادية عن أروقة الجامعة العربية، وأن ينظر إلى قيام إطار تنظيمى جديد يحمل هذه الصفة، ويتبنى المدخل الإنتاجى والمنهج التبادلى، والتعامل بالتوازى مع وضع سياسات من خلال البنوك المركزية مع دور الإعلام والمشاركة المجتمعية، وتعظيم مساهمة البحث العلمى.

وتطرح قضية الأطر التنظيمية نفسها من حيث هل هى تأتى لاحقة أم سابقة للقاعدة الإنتاجية وتنوعها. بمعنى أخر، هل تؤدى هذه الأطر وكفاءتها ووجودها إلى حدوث وخلق تكامل اقتصادى عربى، أم أنها تأتى لاحقة للقاعدة الإنتاجية المتنوعة؟ لقد أثبتت التجارب العملية الحقيقية على الأرض أن التجارب التنظيمية لم تكن كافية لتكامل اقتصادى كفء.

إن النظرة الحاكمة حتى هذه اللحظة لا تزال سياسية وليست اقتصادية، ولا تزال بعيدة عن الإيمان بمزايا الإنتاج الكبير، والاستفادة من مهارات الفنيين والأيدى العاملة الماهرة، وتقليل الاعتماد على الخارج.

وأخيرا، هناك سؤال تجب مواجهته بصراحة، سواء على مستوى القادة أو الشعوب، هو: هل هناك إيمان حقيقى بأن الدول العربية فى حاجة إلى التكامل الاقتصادى أم لا؟

نموذج "لولا" يتكرر :
حدود التغير في السياسة الخارجية البرازيلية

■ أمل مختار *

أنهى الرئيس البرازيلى "لويس دا سلفيا" الشهير بـ "لولا" فترة رئاسته فى ديسمبر ٢٠١٠، تاركا منصبه وفقا للدستور البرازيلى، الذى لا يسمح بفترة رئاسية ثالثة. ولا شك فى أن وجود "لولا" على رأس السلطة فى البرازيل ولمدة ثمانى سنوات كان مرحلة فارقة فى تاريخ البرازيل. حيث أصبح "لولا" محط إعجاب واهتمام دول العالم كافة، لأن هذا الرئيس الذى بدأ حياته عاملا فى مصانع الصلب، ثم تدرج فى العمل السياسى والحزبى كمعارض للحكم الديكتاتورى فى البلاد، استطاع أن يقفز بالبرازيل من مجرد دولة من دول العالم الثالث، مثقلة بالديون الخارجية ومعدلات التضخم والفقر الشديد والبطالة، إلى قطب جنوبى صاعد لديه ثامن أقوى اقتصاد على مستوى العالم، بالإضافة إلى خطط وطموحات لمكانة دولية مرموقة فى الساحة الدولية.

وقد وضعت الرؤية البرازيلية للسياسة الخارجية هدفين رئيسيين، الأول: الاستفادة من السياسة الخارجية فى توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول محددة، لتحسين الأوضاع الاقتصادية الداخلية، والتى تعود بالنفع المباشر على المواطن البرازيلى.

الثانى: بلورة وضع متميز للبرازيل، والظهور كفاعل مهم فى الساحة الدولية، بهدف تعديل بنية النظام الدولى، ليكون نظاما متعدد الأقطاب تشارك فيه أقطاب جنوبية صاعدة، لا أن يظل منغلقا على سيطرة الفاعلين الدوليين الكبار، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أهم ما يميز إدارة "لولا" فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية هو إدراك الحجم الفعلى لقوة البرازيل، دون الوقوع فى خطأ التهويل أو خطيئة التقليل من شأن هذه القوة. لقد نجحت إدارة "لولا" فى فهم أن البرازيل قوة دولية متوسطة، تسعى لتعظيم دورها الدولى والمشاركة بفاعلية أكبر فى الساحة الدولية، من أجل إحداث تغيير فى بنية النظام الدولى. وهى تقوم بذلك دون التهويل من حجم قوتها، أو التصرف باعتبارها إحدى القوى العظمى، بمعنى أنها تعلم جيدا عدم قدرتها على مواجهة الولايات المتحدة مواجهة عدائية صريحة، على نهج الرئيس الفنزويلى "شافيز"، ولكنها أيضا لا تقع فى خطيئة التقليل من شأن القوة البرازيلية الصاعدة.

أولا- التكامل الاقليمى لقارة أمريكا الجنوبية :

على الرغم من أن البرازيل تعد أكبر دول أمريكا الجنوبية، من حيث المساحة وعدد السكان، فإنها ظلت لسنوات عديدة قوة إقليمية خامدة. ولكن هذا ما بدأ يتغير فى العقدين الماضيين، حيث أصبح واضحا أن الاتجاه نحو التكامل اللاتينى، تحت زعامة برازيلية، هو من أهم ركائز السياسة الخارجية البرازيلية. حيث قال وزير الخارجية السابق "سيلزو أموريم" فى أحد تصريحاته: " قطعت حكومة لولا عهدا على نفسها، منذ يومها الأول، بالعمل على توحيد قارة أمريكا الجنوبية عن طريق التجارة وتدعيم البنية التحتية والحوار السياسى".

(*) باحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

لقد ساعد انتشار المد اليسارى فى معظم دول أمريكا الجنوبية الرئيس "لولا" اليسارى فى القيام بدور إقليمى مهم داخل القارة الجنوبية، ذلك المد اليسارى الذى انتشر كالعدوى بين دول أمريكا الجنوبية عن طريق الانتخابات الديمقراطية. وقد سهل هذا المناخ للبرازيل الظهور كقوة إقليمية عظمى، وبديل مرحب به عن الولايات المتحدة الأمريكية، التى تشترك كل الحكومات اللاتينية اليسارية على مقاومة هيمنتها، التى كثيرا ما فرضتها على دول القارة.

وتقوم السياسة الخارجية البرازيلية على أساس التكامل الاقتصادى الاقليمى، الذى يمثله بقوة تجمع الميركوسور، بالإضافة إلى اتباع المنهج السلمى فى التعامل مع جيرانها، والقيام بدور الوسيط فى حل النزاعات داخل القارة، والمحاولة الدائمة فى الوجود قبل الولايات المتحدة. وتعد بعثة الأمم المتحدة لحفظ الاستقرار فى هايتى خير مثال على ذلك، حيث حرصت البرازيل على أن تتكون هذه البعثة من وحدات عسكرية لدول من أمريكا الجنوبية تحت قيادة برازيلية، دون وجود لأى دولة من خارج القارة. كما دعا الرئيس لولا فى عام ٢٠٠٨ لإنشاء مجلس دفاع أمريكا الجنوبية بهدف الوصول به إلى ما يماثل حلف الناتو، وذلك بهدف إيجاد آليات إقليمية لفض النزاعات داخل القارة الجنوبية، بدلا من آليات "منظمة دول الأمريكتين".

إذن فالبرازيل تجد فى الزعامة الإقليمية طريقا طبيعيا للعالمية، لأن لعب دور ريادى فى قارة أمريكا الجنوبية هو انطلاقة منطقية نحو دور فاعل على مستوى الجنوب كله، تمهيدا للمطالبة بمقعد دائم فى مجلس الأمن، من منطلق فكرة أن يكون هناك عضو دائم فى مجلس الأمن يمثل دول الجنوب.

ولكن هذا الاهتمام الحثيث للسياسة البرازيلية نحو دول الجوار يقابل بمواجهة الولايات المتحدة، التى كثيرا ما اعتبرت القارة بمثابة الفناء الخلفى لها، ودائما ما حرصت على وجود حكومات موالية لها فى هذه الدول، حتى وإن كانت حكومات ديكتاتورية أو فاسدة، كما كان الوضع فى حكومة "فوجيمورى" فى البيرو، والذى كان حليفا قويا للولايات المتحدة، وقدم استقالته عقب فضح الإعلام البيروفى لملفات فساد له. ولكن الواقع فى أمريكا الجنوبية أن المصالح الأمريكية فى القارة الجنوبية باتت مهددة وبشدة، بسبب تغير تلك الحكومات الفاسدة والديكتاتورية التى كانت موالية للولايات المتحدة، واستبدالها بحكومات يسارية جاءت إلى الحكم عن طريق الانتخابات الديمقراطية، مما يعكس رغبة الشعوب اللاتينية فى تحقيق العدالة الاجتماعية، وحل المشكلات الاقتصادية التى كثيرا ما عانتها شعوب القارة، وحملت كلا من الولايات المتحدة وحكوماتهم الموالية لها سبب هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية. ولهذا السبب، نجد أن الجهود البرازيلية فى شأن العمل اللاتينى المشترك، سواء فى المجال الاقتصادى أو الأمنى أو العسكرى، تلقى ترحيبا من دول القارة أكثر من المجهودات الأمريكية، وهو الأمر الذى يؤثر بالسلب فى المصلحة الأمريكية فى المنطقة.

من جهة أخرى، فإن الدور البرازيلى المتنامى فى القارة يقابل أيضا بمنافسة قوية من قوة إقليمية أخرى، وهى فنزويلا شافيز. فعلى الرغم من أن حكومة شافيز فى فنزويلا هى حكومة يسارية هى الأخرى، وتتفق مع حكومة "لولا" على حتمية التكامل داخل القارة ومواجهة الهيمنة الأمريكية، فإن هناك فوارق عديدة بين الإدارتين. ففى حين يلتزم "لولا" بصراع بارد مع الولايات المتحدة، نابع من إدراك واع لميزان القوى بين الدولتين، فإن شافيز يستخدم لغة واضحة وصريحة فى شن هجوم لاذع على الولايات المتحدة ورؤسائها. ويسعى شافيز بقوة واندفاع نحو تكامل قارة أمريكا الجنوبية، باعتبار أن هذا التكامل هو الضمان القوى لمواجهة الهيمنة والاستغلال الأمريكى لدول القارة. ولتحقيق هذا التكامل، يقوم شافيز بالإنفاق الواسع، مستخدما فى ذلك قدرات فنزويلا النفطية. ففى حين يسكن مواطنو فنزويلا فى العشوائيات ويرزحون تحت نير الفقر المدقع، يقوم شافيز، الرئيس اليسارى الثورى، بالإنفاق بسخاء لاستمالة الدول اللاتينية، حتى إن شافيز قد عرض على دول القارة فى اجتماع البديل البوليفارى (ALBA) بيعها البترول الفنزويلى بنصف الثمن. كما قام شافيز بشراء سندات حكومية فى الأرجنتين بما يعادل ٣ مليارات دولار أمريكى، الأمر الذى مكن الأرجنتين من أداء ديونها لدى صندوق النقد الدولى، ومكنها من العودة إلى الأسواق الرأسمالية الدولية.

أما البرازيل، فإنها تحاول جاهدة مقاومة هذا الإسراف الفنزويلى بمزيد من التحركات الدبلوماسية مع قليل من الإنفاق، لأن الناخب البرازيلى غير مقتنع بضرورة دفع ثمن مادى كبير مقابل تحقيق الزعامة الإقليمية.

ثانيا- الصراع البارد مع الولايات المتحدة الأمريكية :

إبان فترة الحكم العسكرى فى الستينيات والسبعينيات، ارتبطت البرازيل، شأنها شأن معظم دول القارة، بعلاقات قوية فيها قدر كبير من التبعية للولايات المتحدة. لكن هذا ما اخذ فى التغير عقب التحول الديمقراطى، فتحول باتجاه العلاقات نحو دول القارة الجنوبية. وأصبح التكامل الإقليمى هو مسألة أمن قومى بالنسبة للبرازيل، وليس التحالف مع الجارة الشمالية العظمى. ومن هنا، بدأ التوتر يطفو إلى سطح العلاقات الثنائية بين القطبين الشمالى والجنوبى. ولكن حرصت إدارة "لولا" على اتباع سياسة الصراع البارد، القائم على أساس الاعتراف بقوة الولايات المتحدة، وضرورة الإبقاء على قدر معقول من حسن العلاقة، ولكن فى الوقت نفسه الإعلان عن موقف برازيلى واضح عن حماية المصالح داخل القارة، وفقا لرؤية لاتينية، وليس أمريكية. وقد ظهر ذلك فى قيادة البرازيل لموقف أعضاء "الاتحاد الجمركى لجنوب أمريكا" من وضع حد للمشروع الذى طرحته الولايات المتحدة بشأن التبادل التجارى الحر بين أمريكا الشمالية والجنوبية. كما ظهر أيضا، حينما رفعت البرازيل الرسوم الضريبية على مجموعة من المنتجات الأمريكية المستوردة إلى خمسين بالمائة، مما تسبب فى خسارة تقدر بأكثر من ٥٩٠ مليون دولار للولايات المتحدة، وهى أمور تثير غضبا أمريكيا كبيرا.

وتتراوح كفتا الميزان فى الصراع الدائر بين القطبين، مرة لصالح القطب الشمالى، وأخرى لصالح الجنوبى، ولكنه دائما ظل صراعا قويا وباردا فى الوقت نفسه. فعندما وافقت الحكومة الكولومبية الموالية للولايات المتحدة على وضع سبع قواعد عسكرية أمريكية داخل أراضيها، أعلن "لولا" عن رفضه الصريح والقاطع لهذا التصرف، وقام بمحاولات عديدة للحيلولة دون ذلك، وهو الأمر الذى انتهى لصالح البرازيل، بعدما أوقفت المحكمة الدستورية

الكولومبية الاتفاق فى أغسطس ٢٠١٠. وفى موقف آخر، وعندما وقع الانقلاب فى هندوراس، رفضت البرازيل واتحاد أمم أمريكا الجنوبية هذا الانقلاب، وأعادت الرئيس المخلوع لإتمام فترة ولايته. ولكن مع تأزم الوضع مجددا، لجأ الانقلابيون إلى إعلان تشكيل حكومة جديدة، وهنا اعترفت إدارة أوباما -الراعية للديمقراطية- بانقلاب عسكرى يعيد هندوراس إلى فترة الحكم العسكرى، ويضيع سنوات من التحول الديمقراطى، وهو الأمر الذى رفضته البرازيل بشدة، واعتبرته جولة خاسرة أمام القطب الشمالى.

ولا تقتصر جولات الصراع البارد بين القطبين داخل قارة أمريكا الجنوبية فقط، بل اتبع "لولا" سياسة جديدة، هى الخروج من الإطار الإقليمى إلى العالمى. فنجد البرازيل تقوم بدور قوى فى ملفات مهمة مطروحة على الساحة الدولية، ظلت هذه الملفات ولفترة طويلة حكرا على الهيمنة الأمريكية. وبالطبع، يأتى دائما الموقف البرازيلى على طرف النقيض مع الولايات المتحدة. وقد ظهر هذا بوضوح فى التعامل مع قضيتى الصراع العربى- الاسرائيلى، والملف النووى الإيرانى، وهو ما سيأتى ذكرهما لاحقا.

ثالثا- التوجه نحو الجنوب :

كما سبق ذكره، فإن إدارة "لولا" الرامية إلى بلورة مكانة دولية متميزة علمت جيدا كيف تتصرف، باعتبارها قوة دولية لا يمكن أن يستهان بها، ولكنها لا يمكن لها أن تتصرف باعتبارها قوة عظمى. لذلك، أدركت تماما أن مزيدا من التوجه نحو الشمال يعنى مزيدا من التبعية. فى حين أن مزيدا من التوجه نحو الجنوب يعنى مزيدا من القوة لإيجاد مكانة مرموقة لها بين الأقوياء فى النظام الدولى. ويمكن رصد صور من أشكال هذا التوجه نحو الجنوب فى التالى:

١- الاهتمام بالقضايا الساخنة فى الشرق الأوسط :

ربما يكون اهتمام البرازيل بقضايا الشرق الأوسط جاء متأخرا، وهذا ما جعل الفاعل الرئيسى، وهو الولايات المتحدة، يرفضه ويصوره على أنه مجرد محاولة برازيلية للإضرار بالمواقف الأمريكية التقليدية والمصالح الثابتة فى المنطقة. وإن كان هذا التصور الأمريكى فيه قدر كبير من الصحة، فإنه لا يكشف عن الصورة الكاملة، وهى أن البرازيل تسعى بالفعل للعبث بالأوراق الأمريكية فى الشرق الأوسط، الذى يعتبره القطب الشمالى منطقة نفوذ خاصة به، على غرار ما تقوم به الولايات المتحدة من اختراق داخل حدود قارة أمريكا الجنوبية. لكن أيضا هناك دافع برازيلى آخر، هو القيام بدور سياسى دولى متميز فى قضايا مهمة تشغل الرأى العام العالمى، وأن تؤدى هذا الدور بأسلوب مختلف عن منافسها الشمالى، وتقدم حلولا جديدة لتظهر أمام دول العالم بوصفها قطبا جنوبيا صاعدا، وهذا بدوره يخدم الحلم البرازيلى فى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن. وقد ظهر هذا الدور فى قضيتى الملف النووى الإيرانى، والصراع العربى - الإسرائيلى.

*** الملف النووى الإيرانى :**

بدأت إدارة "لولا" تدخلها فى الملف النووى الايرانى بإعلان موقفها الواضح فى حق إيران فى امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، وليس سلاحا نوويا، وإعطاء طهران الوقت لإثبات الطبيعة السلمية لملفها النووى، وعدم التسرع فى اتخاذ خطوات غير دبلوماسية ضد طهران، أو حتى عقوبات اقتصادية، وذلك لتفادى السيناريو العراقى.

كما أن الموقف البرازيلى من تلك القضية يتسق مع موقفها الرافض لتوقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، واعتبار دعوة الولايات المتحدة الدائمة لهذه المعاهدة نوعا من أنواع الازدواجية التى تعانيها السياسة الأمريكية التى تمتلك السلاح النووى، وتزيد من الإنفاق الحكومى على تطوير التكنولوجيا النووية، فى حين تسعى لفرض عقوبات على طهران لتشككها فى نواياها السلمية من التكنولوجيا النووية. بالإضافة إلى ذلك، فهناك سبب آخر هو أن "لولا" نفسه قد أعلن خلال ولايته الثانية عن نيته تفعيل الأنشطة النووية واستئنافها بعد توقف دام قرابة ٢٠ عاما.

وفى هذا الصدد، قدمت البرازيل وتركيا حلا لتهدئة المخاوف العالمية من الملف النووى الإيرانى، عن طريق توقيع اتفاقية بين إيران وتركيا تحت إشراف برازيلى من أجل تبادل اليورانيوم الإيرانى ضعيف التخصيب بوقود نووى عالى التخصيب يعد فى تركيا، وهو الأمر الذى يعنى أن إيران ستخفض من عملية تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠٪. ولكن هذا الأمر أثار حفيظة الولايات المتحدة، حيث اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلارى كلينتون" أن هذا التدخل البرازيلى لا يؤدى إلى حل الأزمة الإيرانية، وإنما يقلل من فرص الولايات المتحدة فى كبح جماح المارد الإيرانى، حيث قالت: "نعتقد أن منح إيران الوقت يمكنها من تجنب الموقف الدولى الموحد فيما يتعلق ببرنامجها النووى، ويجعل العالم أشد خطرا بلا شك".

*** الصراع العربى - الإسرائيلى:**

اعتمد "لولا" تكتيكا تدريجيا فى التعامل مع القضية، حيث بدأ أولا بالظهور خفية، عندما قام فى مارس ٢٠١٠ بزيارة لمدة أربعة أيام لإسرائيل والأراضى الفلسطينية والأردن، قوبلت باستحسان عال من جميع الأطراف. ثم تدرج حتى وصل إلى العلانية، بل وإلى طرح مبادرات جديدة، حيث جاءت فكرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية ضمن حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية. تلك الفكرة التى تم طرحها فى نهاية العام الماضى، جاءت من داخل البرازيل. والواقع أنه عند طرح هذه المبادرة، اعتقد البعض أنها مبادرة لا تأتى بالجديد، لأنه بالفعل هناك العديد من دول العالم تعترف بالدولة الفلسطينية، وتستضيف بعثات دبلوماسية على أراضيها. ولكن الواقع أن الجديد فى المبادرة البرازيلية ليس فقط أنها جاءت من خارج الفاعلين التقليديين فى عملية السلام التى أصابها الجمود، ولكن لأن المبادرة تحاول الخروج قليلا من متاهات مفاوضات السلام التى ظلت لسنوات طويلة تدور فى حلقات مفرغة، والتركيز على نقطة واحدة يتم تكثيف التعامل الدولى معها، وهى الاعتراف بحدود يونيو ١٩٦٧ كحدود فاصلة بين دولتين، هما دولة إسرائيل داخل حدودها، ودولة فلسطين داخل حدودها أيضا وعاصمتها القدس الشرقية. وهنا، يكون الاعتراف الدولى ليس فقط بقيام دولة فلسطينية، بل دولة ذات حدود واضحة وعاصمة معترف بها. وقام "لولا" بمجهود كبير فى إقناع دول أمريكا الجنوبية بالاعتراف بالدولة الفلسطينية على هذا الأساس الواضح. وقد نجح بالفعل

فى هذا، حيث توالت اعترافات دول القارة بالدولة الفلسطينية. كما تلقى الطرف الفلسطينى الخيط البرازيلى، وسعى إلى شحذ اهتمام عالمى بتلك المبادرة، التى من الممكن أن تؤثر بالسلب فى عمليات الاستيطان الإسرائيلية داخل حدود الدولة الفلسطينية. وهو الأمر الذى أثار استياء إسرائيل، بل وأيضا استياء الولايات المتحدة، التى اعتبرت تدخل البرازيل فى هذه القضية أمرا غير مبرر، وغير مفيد لتقدم عملية السلام.

٢- الدخول فى تحالفات دولية :

تدرك البرازيل جيدا أنها قوة وسطى صاعدة، وتسعى دوما للتأثير فى الساحة الدولية من خلال الدخول فى مجموعات صغيرة أو مؤسسات دولية. ولذلك، اتبعت إدارة "لولا" سياسة خارجية نشطة فى هذا الشأن. ويعد الدور الذى تلعبه البرازيل فى اجتماعات "مجموعة العشرين" دورا حيويا جدا، حيث يعد هذا الحلف الجنوبى- الجنوبى منبرا مهما لإيصال صوت دول الجنوب والدفاع عن مصالحها الاقتصادية فى مواجهة دول الشمال.

وفى يونيو ٢٠٠٣، ومن برازيليا، انطلق منتدى الحوار المعروف باسم "إيبسا

(India, Brazil, South Africa (IBSA) "IBSA Dialogue Forum)،

والذى يضم الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا. وقد بدأ المنتدى باعتباره تحالفا بين دول جنوبية صاعدة بهدف الدفاع عن المصالح المشتركة للدول النامية، واتخاذ مواقف مشتركة تخدم هذه المصالح فى المؤسسات الدولية، بهدف تكوين قوة تحاول اختراق بنية النظام الدولى الحالى والتأثير فيه.

ويتشارك أعضاء المنتدى فى إرادة حقيقية للوجود الفعال فى الساحة الدولية، والتأثير فى مجريات الأمور الدولية، وهو الأمر الذى انعكس على الدور الذى يقوم به المنتدى. ويلاحظ أن السياسة الخارجية التى تتبناها البرازيل، بالإضافة إلى زعماء دول منتدى "إيبسا IBSA"، هى سياسة استخدام المؤسسات الدولية لتحدى شرعية النظام الدولى القائم ولتغيير المعايير المهيمنة.

رابعا - السياسة الخارجية البرازيلية بعد "لولا" :

مع بداية عام ٢٠١١، بدأت "ديلما روسيف" فترة رئاستها الأولى، باعتبارها أول رئيسة منتخبة للبرازيل. وقد حققت "روسيف" فوزا صعبا فى الجولة الثانية، حيث حصلت على نسبة ٥٧٪ من أصوات الناخبين فى البرازيل. ومن المهم تأكيد أن الفضل الحقيقى لفوز "روسيف" كان التأييد والدعم القوى الذى حصلت عليه من الرئيس "لولا"، حيث إن "روسيف" هى مرشحة "لولا" وحزبه للرئاسة، وهى أيضا رئيسة الوزراء فى حكومته الأخيرة. إذن، فالناخب البرازيلى حينما كان يصوت لروسيف كان فى الأصل يصوت لاستمرار سياسة "لولا" الذى عجز عن الدخول فى الانتخابات الرئاسية للمرة الثالثة، لأن الدستور البرازيلى لا يسمح بذلك. وقد أعلنت "روسيف" بدورها مرارا أنها مجرد استمرارا لمرحلة "لولا"، لدرجة أن البعض يتصور أن وجودها فى الرئاسة هو وجود مؤقت، خاصة بعد ما أعلن "لولا" إمكانية ترشحه مرة أخرى فى الانتخابات الرئاسية القادمة فى ٢٠١٤.

ولكن من المهم الإشارة إلى أن تصريحات "روسيف" التى أدلت بها فى نهاية العام الماضى ٢٠١٠، عقب إعلان فوزها، وقبل تسلمها الرسمى للسلطة، اتسمت بالتركيز على الشئون الداخلية، وحل مشكلات الفقر والبطالة، ولم تتطرق إلى السياسات الخارجية، وهو الأمر الذى يثير مخاوف البعض من أن "روسيف" لن تكون فى نفس مكانة وقوة "لولا" فى الشئون الخارجية.

ومن المبكر جدا الحكم على مواقف "روسيف" الخارجية، ولكن من الممكن التكهن بأنها لن تخرج كثيرا عن إطار خلفها "لولا"، خاصة وقد قامت "روسيف" بالإبقاء فى حكومتها الجديدة على ١١ وزيرا من الفترة السابقة.

ولكن أيضا يمكن رصد موقف يمكن أن يفسر على أنه تحول فى السياسة الخارجية للبرازيل، وهو ما أعلنه وزير خارجية روسيف،" انتونيو باتريوتا" من أن البرازيل تعلن توقفها عن عمل أى وساطة فيما يخص الملف النووى الايرانى، أو عن طرح أى مبادرات جديدة. وقال "أعتقد أنه سيكون من المبكر قليلا بالنسبة لنا أن نقوم بمحاولة أخرى، على غرار ما فعلنا العام الماضى". وأضاف "لكننا نبقى القنوات مفتوحة". ولكن أيضا، ينبغى تحليل مثل هذه التصريحات أو غيرها تحليلا منطقيا، بمعنى أنه من الطبيعى أن قرارات السياسة الخارجية تتغير وفقا لمعطيات داخلية وإقليمية ودولية متغيرة. إذن، لا يمكن تفسير أى تحول يطرأ على السياسة الخارجية البرازيلية على أنه ارتداد عن طريق "لولا" الذى تعهدت "روسيف" بأن تسير عليه.

خاتمة :

كثيرا ما يفسر النجاح البرازيلى، سواء على المستوى الاقتصادى أو مستوى السياسة الخارجية، على أنه نجاح مرتبط بشخصية الرئيس "لولا"، لما يتمتع به هذا الرجل من ذكاء حاد، وقدرة كبيرة فى إدارة الحوار، وحكمة كبيرة فى الوقوف فى نقطة وسطى بين فاعلين دوليين مختلفين، بل وأحيانا متصارعين. وإن كان هذا التحليل فيه شئ من الصحة، فإنه لا يوضح الصورة البرازيلية الكاملة. فالحقيقة أن ما شهدته البرازيل من تقدم مذهل فى السنوات الماضية كان نتاج تحول ديمقراطى بدأ فى ١٩٩٤، عندما انتخبت البرازيل الرئيس السابق "فرناندو كاردوسو". وقد كانت بداية جيدة لاستقرار قيم الديمقراطية، والتى يعود إليها الفضل الحقيقى فيما قام به "لولا" من نقلة كبيرة فى البرازيل. فالتحول الديمقراطى جعل من البرازيل دولة مؤسسات قوية، يكون فيها "قصر ايتا ماراتى" - وزارة الخارجية - مؤسسة قوية لديها رؤية واضحة، وسياسة عمل محددة لخدمة المصالح البرازيلية، وليس شخص الرئيس أو نظامه. ولهذا، يمكن أن نجد فى البرازيل تحولا جذريا فى السياسة الخارجية بين مرحلة ما قبل الديمقراطية وما بعدها، وليس بين "كردوسو" و"لولا"، أو بين "لولا" و"ديلما روسيف". ولكن يبقى دور تأثير الشخصية المتميزة للرئيس السابق لولا تأثيرا موجودا لا يمكن تجاهله، لكن مع تأكيد أن إنجازات السياسة الخارجية البرازيلية لا تساوى "لولا"، فإذا ذهب تنتهى من بعده كافة تلك الإنجازات أو تتوقف، ولكنها إنجازات دولة تنتمى إلى الجنوب، تحققت فيها الديمقراطية، فأنتجت مؤسسات قوية استطاعت أن تعبر بهذه الدولة وشعبها من الفقر والتخلف إلى الازدهار والتقدم، ولا تزال تطمح إلى المزيد، من خلال سياسة خارجية قوية تسعى لوضع البرازيل فى مرتبة عالمية تنافس بها الدول العظمى.

أزمة مياه النيل :
بوروندى ترجع المعادلة الصفرية

■ أيمن السيد عبد الوهاب *

فرضت محصلة النتائج الفعلية لعملية التفاوض، منذ توقيع اتفاق عنتيبى (١٤مايو ٢٠١٠)، وتوقيع بوروندى (فبراير ٢٠١١) الاتفاق الإطارى لتنظيم عملية إدارة مياه النيل، نفسها على منهاج التفاوض المصرى، بالقدر الذى يثير التساؤل حول مدى نجاح هذا المنهاج وفشله، وإن كانت الإجابة المنطقية والسريعة تشير إلى فشل هذا المنهاج، وعدم قدرته على تحقيق المصالح المصرية ورؤيتها لإمكانيات التعاون الجماعى.

إن البحث فى أسباب فشل هذا المنهاج على مدى ما يزيد من إحدى عشرة سنة - هى عمر مبادرة دول حوض النيل، ومن قبلها ما يزيد على أربعين عاما هى عمر تجارب التعاون الجماعى- يفرض الوقوف على أسباب إخفاق السياسة المصرية فى تناول ملف التعاون الجماعى، وتحديد حدود المسئولية التى تتحملها تلك السياسية، فى ضوء درجات الاستجابة من قبل دول الحوض، وحدود ما فرضته الظروف والمتغيرات الإقليمية الدولية من فرص وتحديات أمام صانع القرار السياسى.

كما يجب الأخذ فى الاعتبار عامل الوقت فى الحسبان، فرفاهية الوقت التى استند إليها المنهاج التفاوضى المصرى، والرؤية التى حكمت مصر منذ منتصف الستينيات لم تعد متوافرة حاليا أمام صانع القرار السياسى المصرى.

صحيح أن تداعيات الاتفاق الإطارى ومحاولة استبعاد مصر من معادلة التعاون المائى لا تمثل خطرا فى الوقت القريب، سواء على مستوى التأثير فى حصة مصر (٥٥,٥ مليار م٣)، أو على مستوى التعاون الجماعى، ولكنها بلا شك سوف ترسخ منهاجا جديدا فى علاقات مصر بغالبية دول الحوض. كما أنها يمكن أن تعكس توازنات جديدة فى القوى بين دول الحوض، وكذلك ترسخ رؤى وطموحات العديد من دول الحوض فى لعب أدوار إقليمية ودولية، من شأنها أن تمتد بتأثيراتها السلبية لملفات أخرى غير ملف المياه. وفى هذا الإطار، سوف يركز هذا التقرير على معالجة متطلبات البحث وإعادة التقييم من جانب السياسة المصرية، من خلال محاور ثلاثة، أولها: التحديات المباشرة لتوقيع بوروندى، ثانيها: متطلبات ومحاور التحرك المصرى، وأخيرا: فرص وآفاق التعاون ومستوياته.

أولا- دلالات توقيع بوروندى :

جاء توقيع بوروندى الاتفاق الإطارى بشأن إعادة تنظيم إدراة مياه النيل، فى الثامن والعشرين من فبراير ٢٠١١، ليدق المزيد من أجراس الإنذار حول قضية الأمن المائى المصرى ومستقبل التنمية. ومرد الإنذار أن الاتفاق الإطارى الذى ترفضه مصر، عقب توقيعه من بوروندى، أصبح من الممكن دخوله حيز التنفيذ بعد تصديق برلمانات الدول الموقعة عليه (إثيوبيا، ورواندا، وأوغندا، وتنزانيا، وكينيا لاحقا).

كما أن مرد الإنذار يتجسد فى متطلبات سرعة التفاعل مع مجموعة من المؤشرات والمستجدات التى فرضت نفسها على معادلة التفاوض المصرية، والتى ستفرض بدورها مزيدا من التحديات فى المستقبل القريب جدا. وفى هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى عدد من متطلبات التحرك المصرى، منها:

- إن عدم قدرة المفاوض المصرى على استمرار تحييد الموقف البوروندى، الذى لم يسع لتوقيع الاتفاق الإطارى فى حينه (مايو

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

٢٠١٠)، يعنى أن منهاج التفاوض المصرى يتطلب التغيير باتجاه مزيد من الموازنة بين متطلبات التعاون وتعزيز فرص الاستقرار فى منطقة حوض النيل، وبين إعلاء تكلفة الإضرار بالمصالح المصرية، وتجاوز رؤيتها إلى الحد الذى يفرض على دول الحوض إعادة النظر فى جملة سياساتها التى تضر بالمصالح المصرية.

- تفوق منهاج التفاوض الذى انتهجته غالبية دول الحوض، من حيث حرصها على استمرار امتلاك المبادرة، ودفع مصر إلى موقف الدفاع ورد الفعل. فتوقيع الاتفاق الإطارى ومحاولة حصر الخيارات المصرية والسودانية فى مسارين فقط، هما: التوقيع والقبول بالرؤية التى تضمنها الاتفاق الإطارى، أو الخروج من مبادرة حوض النيل والاستسلام لما ستفرضه هذه الدول من تقسيم لحصص المياه، يشير بوضوح إلى ضعف مردود السياسات المصرية التى انتهجتها تجاه دول حوض النيل، وعدم القدرة على تقديم صفقة متكاملة لمقايضة المياه بثمار تعاون مشترك وممتد مع هذه الدول.

- عامل الوقت وحقيقة ومضمون القضايا الخلافية الثلاث (مفهوم الأمن المائى، وطريقة التصويت، وقضية الإخطار المسبق على المشاريع). فمن الواضح صعوبة حسمها، سواء خلال الفترة القصيرة جدا المتبقية - مايو ٢٠١١- كمهلة لمصر للانضمام للاتفاق من ناحية، أو المدة المتبقية من عمر مبادرة دول الحوض وهى عام. فمصر أمام متغيرات يلعب الوقت فيها عاملا حاسما، وذلك رغم أن الاتفاق لا يلزم مصر أو أيا من الدول التى لم توقعه. كما أنه لا يمتد إلى الالتزامات القانونية التى تقرر الحقوق المصرية. ولكن يظل الاتفاق الإطارى بما يوفره من واقع جديد محل نزاع قانونى وعقبة جديدة أمام مستقبل التعاون المائى.

- تنامى البيئة السياسية المحفزة لتوظيف الأبعاد السياسية وتغليبها على باقى الأبعاد المرتبطة بالتعاون مع مصر، وما قد يعكسه ذلك من تداعيات على مستقبل عملية الاستقرار والتنمية فى حوض النيل. فالسيادة الوطنية، والمصلحة العليا، والحق فى التنمية، ورفض الوصاية المصرية وحقوقها التاريخية، فضلا عن توافر البدائل التمويلية والخبرات والدراسات والأطراف الدولية المشجعة- كل ذلك شكل عوامل دافعة لرفض منهاجية التفاوض المصرية من جانب، والسعى لبلورة رؤى تنموية من قبل غالبية دول الحوض، تستند إلى رؤى الشركات الدولية التى قدمت لشراء الأراضى لزراعتها والاستفادة من منتجاتها فى إنتاج الطاقة الحيوية من جانب آخر.

- تشير مجموعة النتائج التى أفرزتها عملية تكالب العديد من الأطراف الدولية على منطقة البحيرات العظمى والقرن الإفريقى إلى تشابك العديد من ملفات الأمن وعلاقتها بالتنمية فى دول الحوض. وهو متغير سوف يلقى بالكثير من الظلال على المدى البعيد وربما المتوسط على التقسيم الطبيعى للحوض، والذى بدا أنه استقر عند مقولة إن طبوغرافية النهر قد أعطت المطر والزراعة للمصب، والرعى والكهرباء للمنابع. فرغم صحة هذه المقولة كما توضحها النسبة الضعيفة جدا لاعتماد دول الحوض -باستثناء مصر ٩٥٪ والسودان ١٥٪- على مياه النهر كأساس للحياة، فإن محاولات بعض دول المنبع تطوير نظم الرى والزراعة بها، ودخول الشركات الدولية، قد أعلت من طموح هذه الدول فى امتلاك الكهرباء والمياه معا، حتى ولو كان على حساب مصر.

ثانيا- تغيير المعادلة الصفرية :

يشير المشهد الراهن فى حوض النيل إلى درجة كبيرة من التأزم والتعقيد بالنسبة لواقع العملية التفاوضية، وأن متطلبات دفع المفاوضات نحو نقاط توازن جديد لن تكون سهلة، وأن اللحظة الراهنة فى مشهد ترتيب البيت المصرى من الداخل، بعد ثورة يناير، يجب أن تمتد إلى السياسية الخارجية المصرية. فمتطلبات الضغط المصرى على بعض أطراف دول الحوض تقتضى قدرا من الفاعلية المصرية تجاه العديد من الملفات الصراعية القائمة فى منطقة حوض النيل والبحيرات العظمى، وفى مقدمتها الصومال، والسودان، وتعزيز التعاون مع إريتريا، والوجود بفاعلية فى البحر الأحمر. كما أن متطلبات استيعاب وتحييد العديد من تحركات القوى الدولية فى هذه المنطقة، وفى مقدمتها الولايات المتحدة والصين واليابان وإيطاليا وإسرائيل وعدد من الدول العربية، تقتضى ربط قضايا الاستقرار بالتنمية وعلاقتها بالأمن القومى المصرى. كذلك، تقتضى متطلبات التعاون مع دول الحوض وتوسيع أوجهه ومجالاته ضرورة تكامل أدوات السياسة المصرية، بحيث تعطى أولوية للتعاون الاقتصادى والفنى، والتواصل على المستويات الشعبية ومنظمات المجتمع المدنى.

هذه المتطلبات تواجه بحسابات اللحظة الراهنة التى تمر بها مصر، والتى تبدو معها متطلبات إعادة ترتيب البيت أنها فى حاجة لمزيد من الوقت، وهو ما يمكن أن يعطى مؤشرات خاطئة على قدرة مصر على التحرك السريع أو الوفاء بمتطلبات توسيع أطر التعاون. وهو ما يمكن قراءته فى ضوء إقدام بوروندى على توقيع الاتفاق الإطارى فى هذا الوقت.

ومن ثم، فإن نقطة الانطلاق الحالية تتطلب تغييرا كاملا فى منهاج السياسة المصرية تجاه إفريقيا بشكل عام ومنطقة الحوض بشكل خاص، من حيث تأكيد الهوية الإفريقية لمصر ومصالحها الاستراتيجية فى حوض النيل، وتصحيح بعض الرسائل الخاطئة التى ارتبطت بتفسير التحرك المصرى فى الفترة التالية لأزمة عنتيبى -توقيع الاتفاق الإطارى.

فمن الواضح أن تنامى الإدراك بأهمية تكامل أدوات السياسة المصرية لدى القيادة المصرية قد أعلى من سقف تطلع العديد من دول الحوض لمستوى التعاون مع مصر، والتى بدت معها السياسة المصرية مطالبة بإثبات حسن نيتها ورغبتها فى التعاون الممتد وتقديم ثمار اقتصادية.

واتساقا مع هذه الرؤية، يمكن الاشارة إلى عدد من الخطوات والإجراءات السريعة المطلوبة من جانب مصر لتغيير القواعد الحاكمة للمعادلة الصفرية القائمة حاليا، والتى تسعى من خلالها عدد من دول الحوض لفرض رؤيتها على قواعد التعاون المائى مع مصر.

تتمثل أولى هذه الخطوات فى توسيع إطار التفاوض بالقدر الذى لا يقتصر على التعاون الفنى وما يرتبط به من أطر ومجالات للتعاون فقط، ولكن يجب أن تتعدد مسارات التفاوض بين دول الحوض فى إطار صيغة جديدة، تتكامل فيها المسارات السياسية والاقتصادية والفنية.

أما ثانية الخطوات، فتتعلق بتحرك مصر بهدف المحافظة على استمرار تماسك الأطراف غير الموقعة على الاتفاق الإطارى، وفى



مقدمتها الكونغو الديمقراطية، والسودان (شمال وجنوبه)، (إريتريا عضو مراقب فقط). فمصالح ودوافع عدم التوقيع تتباين، وبالتالى لا يمكن الاستناد على استمرار هذا التباين، فى ظل تغير العديد من التوجهات الاستراتيجية والإقليمية التى تشهدها منطقة حوض النيل.

أما ثالثة الخطوات، فتستند إلى ما أفرزته جولات التفاوض من واقع يبدو ظاهريا أن الرؤية المصرية التى تتضامن معها السودان (الشمال فقط)، وتتفهمها الكونغو لحسابات تتعلق بسياساتها وطموحاها فى منطقة الحوض وعدم اعتمادها على مياة النيل، ولا تشكل أولوية حالية لجنوب السودان مؤقتا (يمكن

حسابها بعدة أشهر)، تتطلب الخروج من مأزق تعثر المفاوضات، وتجاوز القضايا الخلافية الثلاثية، وتتطلب أيضا إبراز العلاقات التشابكية بين مخاطر عدم الاستقرار وتحقيق الأمن المائى وعلاقتهما بالتنمية وتحقيق الأمن الإنسانى وجذب الاستثمارات.

تفرض الخطوات السابقة أيضا أن تؤخذ فى الاعتبار درجة استجابة هذه الدولة للتحرك المصرى، خاصة مع تزايد الاعتبارات الدافعة لتغليب النظرة الأحادية على حساب اعتبارات التعاون الجماعى، وتفهم المستجدات الجديدة التى ترتبط بتوافر دراسات الجدوى التى كانت تمثل مشكلة لهذه الدولة فى فترات سابقة، ووجود العديد من الأطراف والقوى المحفزة للنهج الأحادى على المنهج الجماعى. وهو ما ينقلنا إلى طرح فرص التعاون بين دول الحوض.

ثالثا- فرص التعاون المائى الجماعى :

التحدى الحقيقى والرئيسى، الذى يصعب معه تصور إمكانية تجاوزه فى الأمد القريب، هو توفير إرادة جماعية لإنجاز اتفاقية لتنظيم وتنمية مياه النيل بين دول الحوض. هذا الهدف، الذى يمكن أن ينهى واحدا من أكبر الملفات الشائكة، يصطدم بغياب الصياغة التى لم تتوافر فى صيغ التعاون والتجارب السابقة (مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية، تجمع الأندوجو، تجمع التيكونيل، مبادرة حوض النيل). فقد تفاعلت وتراكمت مجموعة من العوامل التاريخية، مثل الميراث التاريخى، والحساسيات السياسية، وعوامل استراتيجية تتعلق بالاستقرار فى منطقة الحوض والبحيرات العظمى، والتنافس الدولى، وعوامل داخلية تتعلق بضعف الإمكانيات والموارد والخبرات. أفرزت هذه العوامل فى مجموعها بيئة وواقعا غير محفز للتوصل لاتفاق نهائى للتعاون المائى بين دول الحوض، حيث أعلت من قيمة الاعتبارات السياسية على ما عداها من اعتبارات، لاسيما على المستوى الداخلى فى غالبية دول الحوض، بعدما أصبح الخلاف مع مصر فى قضية مياه النيل موضع مزايدة سياسية، ومطلبا لقوى سياسية ترى مصالحها السياسية والتنموية، بعيدا عن المصالح والرؤى المصرية.

كما أن الفجوة لا تزال كبيرة بين مفهومى مصر والسودان ورؤيتهما للتعاون المائى وباقى غالبية دول الحوض. فشعار "التعاون" من أجل حياتنا ومستقبلنا، الذى تم رفعه كهدف ورسالة لمبادرة دول حوض النيل، يعكس عدم القدرة على تحقيق أهداف المبادرة التى أوشكت فترتها الزمنية على الانتهاء.

وهو ما يتطلب بلورة رؤية جماعية مفادها إمكانية تعظيم الفائدة من وحدة المياه، وإمكانية توفير نحو ٤٧ مليار م٣ من المياه المستقطبة من فواقد مياه المنابع الاستوائية والحبشية التى تزيد على ٩٠٪ من المصادر المائية المتوافرة فى هذه المنابع. فضلا عن إمكانية اقتسام بعض هذه الكميات المستقطبة، والاستفادة منها من جانب غالبية دول الحوض، وفى مقدمتها مصر والسودان، وأن العمل على وضع عدد من السياسات المائية المدعمة بالبرامج الفنية والاقتصادية، وزيادة كفاءة استخدامات الموارد المائية، والحفاظ على نوعية المياه من التلوث، يزيد من إمكانيات تجاوز الخلافات حول حصة المياه، ويقود النقاش للتفاوض حول معايير توزيع المياه المستقطبة (سواء حسب مساحة الأراضى المنزرعة، أو عدد السكان، أو لكفاءة استخدام المياه، أو حدود توافر مصادر أخرى للمياه).

واتساقا مع هذه النتائج، يبدو أن مستقبل مبادرة دول الحوض، وإعادة إنتاج سيناريو إخراجها كامتداد لمشروع التكونيل، سيرتهنان بالقدرة على الاستفادة من الفترة الباقية (حتى عام ٢٠١٢) فى تطوير المبادرة، وإيجاد إطار جديد للتعاون يكون أكثر نضجا من مشروع "التكونيل"، وأنجح من "المبادرة". ورغم صعوبة هذا السيناريو لضيق الوقت من جانب، وتعقيدات عملية التفاوض من جانب آخر، فإنه يظل سيناريو قائما يرتبط تنفيذه بمد فترة العمل بالمبادرة، ومراعاة مجموعة من الاعتبارات، وتجنب مجموعة من العوامل المؤثرة فى مستوى العلاقات، نذكر منها:

- ترجيح صيغ التعاون على التنافس والصراع والمصلحة الجماعية على النزاعات والمصالح الفردية.

- القدرة على عزل الخلافات السياسية حول العديد من القضايا الصراعية التى تشهدها منطقة القرن الإفريقى والبحيرات العظمى عن ملف المياه، وزيادة الحرص على تحقيق الاستقرار لإتاحة الفرصة للتعاون، حتى تتوافر الفرص لتنفيذ مشروعات التعاون المشتركة.

- القدرة على المحافظة على آلية التفاوض، والبناء على ما تحقق من نتائج على مدى نحو عشر سنوات، ومن قبلها خبرة العمل الجماعى من خلال التكونيل ومن قبلها الاندجو ومشروع الهيدرومترولوجيا. فمنذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، هناك العديد من الدروس والخبرات التى يجب مراعاتها لإنجاح أى إطار جديد للتعاون، أهمها وأبرزها تكامل الأبعاد والأطر السياسية مع الفنية كمحدد وراسم لأى إطار تعاونى، مع تجاوز الموروث التاريخى وما يحمله من حساسيات وتباينات فى الرؤى والسياسات والأهداف المتعلقة بملف التعاون المائى.

أما السيناريو الثانى والأقرب لمسار الأحداث ونتائج المفاوضات حتى الآن، فإنه يستند إلى تأسيس مفوضية عليا، تهدف إلى تنسيق المنح الدولية، وتدير الاستثمارات والمشروعات، وتطرح أفكار التعاون فى حوض النيل. هذا السيناريو الذى برز كمحاولة للمحافظة على دور الدول المانحة والخروج من مأزق تعثر المفاوضات، يواجه بصعوبات التوفيق بين رؤية كل من مصر والسودان من جانب، والدول الموقعة على اتفاق عنتيبى من جانب آخر، على قواعد إدارة هذه المفوضية وأعضائها.

وما بين السيناريوهين، يبقى السيناريو الأسوأ وهو الدخول فى صدام، أيا كان مستواه، سياسيا أو قانونيا، بين مصر وغالبية دول الحوض. وهو ما يقودنا للانتقال بالتساؤل عن موقع المياه فى دعم التعاون بين دول حوض النيل، إلى التساؤل عن إمكانية تحقيق هدف أكبر وأعمق، مفاده إمكانية ربط المجتمعات فى دول الحوض بأنساق من المصالح، عبر مجموعة من الآليات المتكاملة المستندة لقاعدة الحق فى التنمية وعدم الإضرار، وانتهاج مجموعة من التحركات المطلوبة لتجاوز الدوران فى حلقة مفرغة من المفاوضات.

وهكذا، يبدو أن مدخل التعاون، واستمرار آلية التفاوض، ومحاولة التوصل إلى اتفاقية مؤسسية وقانونية تنظم التعاون المائى، ستظل أحد التحديات الكبرى، وأحد الدروس التى يجب تعلمها من خبرة التعاون الماضية، على أجندة دول الحوض لفترة ليست بالقصيرة.

التوجهات العسكرية تتغير :
السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة

■ السيد صدقى عابدين *

فى السابع عشر من شهر ديسمبر ٢٠١٠، تم إقرار القواعد الإرشادية لبرنامج الدفاع الوطنى لعام ٢٠١١ وما بعده (لمدة عشر سنوات)، وكذلك برنامج الدفاع على المدى المتوسط ٢٠١١ - ٢٠١٥ . هذه هى المرة الرابعة التى تصدر فيها اليابان وثائق تحدد سياستها الدفاعية، حيث كانت الأولى فى عام ١٩٧٦، والثانية فى عام ١٩٩٥، والثالثة فى عام ٢٠٠٤ .

فما هى أبرز ملامح هذه السياسة فى نسختها الأخيرة؟ وفيما تختلف عن سابقاتها؟ وما هى الأسباب التى جعلتها تأتى على هذا النحو؟ هذه الأسئلة الرئيسية وما يتفرع عنها من أسئلة فرعية يمكن البحث عن إجاباتها فى قسمين، يتناول الأول السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة: عناصر الاستمرارية وجوانب التغير، ويركز الثانى على البيئتين الداخلية والخارجية للسياسة الدفاعية اليابانية.

أولا- عناصر الاستمرارية وجوانب التغير:

تضمنت الوثيقة الخاصة بالقواعد الإرشادية للسياسة الدفاعية اليابانية لعام ٢٠١١ وما بعده نقاطا أساسية، تتمثل فى: أسس الأمن اليابانى، والبيئة الأمنية المحيطة باليابان، والسياسات الأساسية لضمان الأمن اليابانى، وقواعد الدفاع فى المستقبل، والقواعد الأساسية لتعظيم قدرات الدفاع، بالإضافة إلى عناصر إضافية كلها ترسم ملامح السياسة الأمنية لليابان وقواتها الدفاعية. فى حين تضمنت الوثيقة الثانية الخاصة ببرنامج الدفاع على المدى المتوسط ٢٠١١ - ٢٠١٥ ست نقاط هى الإطار العام للبرنامج، ومراجعة التشكيلات وانتشار قوات الدفاع الذاتى، والبرامج الرئيسية المتعلقة بتلك القوات وقدراتها، وإجراءات تقوية الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والإمدادات الرئيسية، والنفقات(١). وهنا، يلاحظ أن الوثيقة الأولى قد ركزت بالأساس على توجهات وسياسات، فى حين ركزت الثانية على إجراءات وترتيبات.

جدير بالذكر أن مفهوم "قوات الدفاع الأساسية ظل سائدا منذ برنامج الدفاع الأول فى عام ١٩٧٦، وكان يقوم على أساس احتفاظ اليابان بالحد الأدنى من القدرات الدفاعية الأساسية اللازمة لدولة مستقلة، بحيث لا يكون هناك فراغ أمنى وتتحول إلى عنصر عدم استقرار فى المنطقة. وهكذا، فقد تحول الأمر من مجرد الردع السلبى إلى القدرة على التعامل مع تهديدات وتحديات جديدة بمرونة كانت تظهر تباعا على مدى السنوات، إلى أن حدث التحول الأخير(٢).

ويبقى السؤال: هل تكفى القدرات الذاتية اليابانية بصيغتها الجديدة للحفاظ على الأمن القومى اليابانى؟ الإجابة جاءت واضحة وصريحة، وهى أنها لاتزال فى حاجة إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم استمرار الحوار الاستراتيجى معها من أجل تعميق وتطوير هذا التحالف، بحيث يطال قضايا جديدة مثل الأمن الإلكترونى، وبحيث يستمر العمل بخصوص تقويم البيئة الأمنية، والأهداف والأدوار والقدرات الاستراتيجية المشتركة. بالإضافة إلى تقوية التعاون الدفاعى، الذى يتضمن دفع التعاون فى قضايا رئيسية، من بينها تقوية التعاون القائم فى مجالات المعلومات والاستخبارات، والتخطيط

(*) خبير فى الشئون الآسيوية .

الثنائى، والتعامل مع الموقف فى المناطق المحيطة باليابان، والتعاون على صعيد الصواريخ الباليستية، وأمن المعلومات، كما أنه يتضمن تعميق التعاون الدفاعى. وبعد ذلك، تأتى الإجراءات الخاصة بالقوات الأمريكية على الأراضى اليابانية.

فى الواقع، فإن الآليات أو المداخل الثلاثة لتحقيق أهداف السياسة الدفاعية هى ذاتها التى كانت موجودة من قبل(٣)، لكن هذا الأمر يثير عدة إشكاليات، من بينها الالتزام بالتطبيق الفعلى للمبادئ الخاصة بالأسلحة النووية، خاصة بعدما ثبت أنه تم اختراقها أكثر من مرة فى مناسبات سابقة(٤)، بالإضافة إلى مسألة التوفيق بين المحافظة على الرادع الأمريكى النووى والسعى اليابانى على صعيد التخلص من الأسلحة النووية، ومشاريع القرارات التى تقدمها للجمعية العامة بهذا الخصوص.

ثانيا- تفاعلات الداخل ومواقف الخارج :

السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة نتاج تفاعلات كثيرة على المستوى الداخلى، وكانت هناك ردود أفعال عليها من قوى كثيرة على المستوى الداخلى، فضلا عن أنها جاءت للتعامل مع البيئة الخارجية، وتركت أصداء فى تلك البيئة أيضا.

على الصعيد الداخلى، فإنه لا يمكن فصل السياسة الدفاعية عن مجمل السياسات العامة اليابانية من حيث محدداتها وحدودها. من حيث المحددات، يأتى الإطار الدستورى والقانونى والتنظيمى، وتوجهات القوى السياسية المتحكمة فى صنع القرار، وعناصر التأثير فى هذا القرار.

على المستوى الأول، فإن الإطار الدستورى والقانونى لم يتغير. فعلى الرغم من كل ما قيل فى السنوات السابقة عن المادة التاسعة من الدستور اليابانى، فإن أحدا لم يجرؤ على الاقتراب من تعديلها بعد.

بخصوص الإطار السياسى، فإن السياسة الدفاعية الجديدة قد جاءت فى ظرف سياسى ابتعد فيه الحزب الليبرالى الديمقراطى عن الحكم بعد أكثر من نصف قرن من السيطرة على الحكم فى اليابان. وقد جاء الحزب الديمقراطى بعد الفوز فى انتخابات أغسطس ٢٠٠٩، وقدم طروحات كثيرة مختلفة، وذلك لأكثر من سبب، من بينها أنه غالبا ما لا تجد البرامج الانتخابية سبيلها للتطبيق الكامل على أرض الواقع، إما بسبب المبالغة فيها للحصول على أكبر عدد من أصوات الناخبين، وإما لاصطدامها بواقع يصعب، إن لم يستحل تغييره. من ناحية أخرى، كانت ضغوط البيئة الخارجية والانتقادات الداخلية لتوجهاته فيما يخص العلاقات مع الولايات المتحدة، كما اتهم بالتراخى فى التعامل مع ما اعتبر تجاوزات صينية ضد اليابان، ومنها ما حدث العام الماضى بالنسبة لموضوع جزر سينكاكو. وقد جاءت الانتقادات بالأساس من غريمه: الحزب الليبرالى(٥).

على صعيد ضغوط البيئة الخارجية، فإن ذلك تمثل فى النفوذ والضغط الأمريكى، الذى توافق مع تطورات فى المنطقة من قبيل تلك التى حدثت فى شبه الجزيرة الكورية، والعلاقات مع كل من الصين وروسيا. ومن ثم، كان التصور الذى قدمه الحزب فى السياسة الدفاعية الجديدة استجابة ليس فقط لهذه المتغيرات، وإنما لمتغيرات أخرى مثل تراجع الاقتصاد اليابانى، والتطورات التكنولوجية، وضغط النفقات، حيث اعتبر أن التحول فى المفهوم الأساسى إلى الديناميكية، مدعوما بالتكنولوجيا المتقدمة، والقدرات المعلوماتية، من شأنه زيادة القدرة على التعامل مع الأزمات، وأن ما يتم هو تحول تدريجى، وصولا إلى التحول الهيكلى فى قوات الدفاع الذاتى، عبر تركيز الموارد على الوظائف الحيوية الحقيقية، بما يعنيه ذلك من المزيد فى فعالية النظام الدفاعى فى ظل موارد محدودة، ومن ثم التركيز على أولويات تحسين الأداء بالنسبة للمراقبة وقوات البحرية والقوات الجوية، والتعامل مع هجمات الصواريخ الباليستية المحتملة، والاهتمام بالمنطقة الجنوبية الغربية (٦).

الواقع أن التحول فى مواقف الأحزاب من السياسة الدفاعية، أو بالأحرى من بعض جوانبها، وتحديدا ما يتعلق بالقواعد العسكرية الأمريكية، ليس جديدا، فقد سبق أن حدث ذلك مع الحزب الاشتراكى اليابانى، الذى تولى السلطة لشهور فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى (٧). وهذا ما حدث مع الحزب الديمقراطى، الذى كثيرا ما تحدث عن نقل القواعد العسكرية، وإذا به يضطر للقبول باتفاق كان قد أبرمه الحزب الليبرالى. وعلى أثر ذلك، انهارت حكومة رئيس الوزراء السابق يوكيو هاتوياما، بعدما انسحب أحد حلفائه من الحكومة، وبعدما صرح هو ذاته بأن الناس لم يعودوا يسمعون له (٨)، وهذا ما أثر كثيرا فى شعبية الحزب الذى فقد أغلبيته فى مجلس الشيوخ فى الانتخابات التى جرت فى يونيو الماضى.

ويذهب البعض إلى أنه بغض النظر عن بعض القضايا الفرعية، فإن الحزب الديمقراطى عندما كان فى المعارضة لم يكن يعترض على مجمل السياسة الدفاعية اليابانية التى كان يتبناها الحزب الليبرالى (٩). ومن ثم، فإنه قد جاء ليطورها ويبنى عليها دون أن يغيرها بشكل جذرى. ويثير هذا التحليل سؤالا حول احتمالات حدوث التطوير الذى طال السياسة الدفاعية اليابانية، حتى وإن لم يكن التغيير السياسى الذى حدث فيها فى عام ٢٠٠٩ قد تم.

على صعيد البيئة الخارجية للسياسة الدفاعية اليابانية لها، فإنها تتمثل فى مستويين، أولهما عالمى، وثانيهما إقليمى(١٠). على المستوى العالمى، فإن البيئة الأمنية العالمية قد شهدت تراجعا فى احتمالات اندلاع حروب شاملة بين القوى الرئيسية فى العالم، وذلك بسبب زيادة الاعتماد المتبادل. ولكن فى الوقت نفسه، فإن هناك تزايدا فى معدل المخاطرة الناتج عن عدم الاستقرار والمشاكل الأمنية فى بعض الدول، والتى يمكن أن تنتشر خارجها بسرعة. كما أنه فى الوقت الذى تراجعت فيه الصراعات الإقليمية لأسباب دينية وإثنية، فإن هناك تزايدا فى نوعية جديدة من الصراعات أو المواجهات، والتى لا ترقى لمستوى الحروب.

إقليميا، اعتبرت كوريا الشمالية أن ما ورد فى السياسة الدفاعية اليابانية بخصوص نشر المزيد من القوات البحرية والجوية فى المناطق الجنوبية الغربية القريبة من شبه الجزيرة الكورية والصين دليل آخر على نواياها فى إعادة الغزو. ومن ثم،

فقد اعتبرت أن ذكر السياسة الدفاعية اليابانية لها وللصين كمصادر تهديد بمثابة وثيقة حرب من أجل تبرير العمليات العسكرية ضد هذه الدول فى إطار محاولة إعادة احتلالها، وأن حديث رئيس الوزراء اليابانى ناوتو كان حول إمكانية إرسال قوات يابانية إلى شبه الجزيرة الكورية لحماية اليابانيين فى أوقات الطوارئ ما هو إلا غطاء لهدف عدوانى. وانتهت كوريا الشمالية إلى أن وثيقة القواعد الإرشادية الجديدة للسياسة الدفاعية اليابانية، والسيناريو اليابانى لإرسال القوات، بمثابة خطة حرب خطيرة من قبل القوات العسكرية اليابانية لغزو ليس فقط كوريا الشمالية والصين، وإنما باقى آسيا، وأن هذه المخططات ستقودها إلى التدمير الذاتى(١١).

الصين كررت موقفها المبدئى من معارضة زيادة القدرات العسكرية والإنفاق العسكرى اليابانى، وقدمت ردودا عملية عبر الكشف عن أسلحة جديدة قامت بتطويرها. وفى الوقت ذاته، وصفت الرؤية اليابانية بأنها "غير مسئولة"، ومن شأنها زيادة التوتر فى المنطقة، معتبرة أنه لا يحق لليابان أن تنصب نفسها وكيلا عن المجتمع الدولى، وتصف النمو الصينى بأوصاف غير مسئولة، مؤكدة الطبيعة السلمية لصعودها، الذى يخلق فرصا أمام العالم كله، وأن سياستها العسكرية أغراضها دفاعية، ولا تمثل تهديدا لأى بلد، مطالبة اليابان ببذل جهود إيجابية فى سبيل دعم السلام والاستقرار الإقليمى(١٢).

روسيا، وإن كان لم يتم رصد تعليق رسمى على سياسة الدفاع اليابانية الجديدة، فإنه لوحظ وجود توجيهات رسمية بزيادة الوجود العسكرى فى جزر الكوريل، وهى الجزر التى تطالب اليابان باستردادها، معتبرة أنها أراض يابانية. وكان الرئيس الروسى ديمترى ميدفيديف قد قام فى وقت سابق بأول زيارة على هذا المستوى لتلك الجزر، مما أثار توترات على صعيد العلاقات بينهما. كان من اللافت أيضا على الجانب الروسى وجود تساؤلات حول الاستعداد الروسى لاحتمالات قيام اليابان بعمل عسكرى ضد هذه الجزر(١٣). يأتى ذلك فى الوقت الذى تأخرت فيه روسيا على قائمة مصادر التهديد بالنسبة لليابان.

خاتمة:

احتفظت السياسة الدفاعية اليابانية فى نسختها الجديدة ببعض ملامحها القديمة، وطورت من ملامح أخرى، وغيرت من مفاهيم أساسية فى تلك السياسة. هذه الأمور مردها إلى أسباب داخلية، وقراءة لتطورات البيئة الخارجية، كما أنها أنتجت ردود أفعال ومواقف على ذات المستويين. ويبقى التساؤل عن التنفيذ الفعلى لما ورد فى هذه السياسة قائما. فهل ستطبق بحذافيرها؟ أم أن التطبيق سيكون دون المستوى المطلوب؟، أم أنه سيتجاوز هذا المستوى؟ وهو ما يتوقف على الكثير من الاعتبارات الداخلية والخارجية. فعلى الصعيد الداخلى، هناك حالة الاقتصاد اليابانى، واستمرارية الحزب الديمقراطى فى الحكم من عدمه، ودرجة الدعم التى سيحظى بها هو أو من سيخلفه، ومواقف الرأى العام. وتنبغى الإشارة إلى أن ناتج تفاعل هذه العناصر يرتبط باعتبارات أخرى خارجية، مثل مستوى التوتر فى المنطقة، والدور الأمريكى. ففى حال توترت الأجواء فى الخارج لدرجة نشوب حروب، ربما يجد الحزب الحاكم، أيا كان، أنه من الضرورى اتخاذ خطوات أكثر جرأة من تلك التى وردت فى السياسة الدفاعية اليابانية أخيرا، خاصة إذا تعرضت المصالح اليابانية الحيوية لتهديدات مباشرة. وسيتوقف هذا على مواقف الأطراف الخارجية من حرب كهذه، وإلى أى مدى سيكون التقارب أو التباعد بين كل من الصين والولايات المتحدة فى هذا الظرف. ففى حال كانت الولايات المتحدة والصين على طرفى نقيض، ربما دفعت اليابان ليس فقط لخطوات إضافية تحت السقف نفسه، وإنما إلى تغييرات جذرية، قد تصل إلى المشاركة فى عمليات قتالية فى الخارج، وما يعنيه ذلك من تغيير الدستور.

الهوامش :

(١) راجع نص الوثيقة الأولى :

- National Defense Program Guidelines for FY 2011 and beyond.

وملخص الوثيقة الثانية :

- Summary of Mid-Term defense program (FY 2011-FY 2015).

على موقع وزارة الدفاع اليابانية :

http://www.mod.go.jp/e/index.html

(2) Ministry of Defense of Japan, Defense of Japan 2010, p. 147.

http://www.mod.go.jp/e/publ/w_paper/.2010html

(3) Ministry of Defense of Japan, op cit., pp. 149-150.

(4) Axel Berkofsky, Dissecting Japan's New defense Guidelines, International Relations and Security Network (ISN).

http://www.isn.ethz.ch/isn/layout/set/print/content/view/ful.

(٥) جاءت الانتقادات على لسان الكثير من قيادات الحزب الليبرالى الديمقراطى، ومنهم رئيس الوزراء الأسبق شينزو آبى، ووزير الدفاع الأسبق يوريكو كوكوى، ورئيس مجلس بحوث السياسة فى الحزب سيجيرو إيشيبا. انظر البيانين اللذين أصدرهما الحزب بهذا الخصوص:

- The liberal Democratic Party of Japan, Chairperson Yoriko Koike of the General Council and former PM Shinzo Abe criticized the government's stance over the Senkaku, Okinawa issues in Sapporo. October 12, 2010.

http://www.jimin.jp/jimin/english/news/news.94html.

- Chairman Ishiba exposes the Kan,s administration empty words Over Senkaku, Okinawa. October 4, 2010.

http://www.jimin.jp/jimin/english/news/news.92html.

(٦) ورد ذلك فى محاضرة لرئيس الوزراء اليابانى ناوتو كان عن السياسة الخارجية اليابانية. راجع نص المحاضرة فى:

- "Japanese Diplomacy at a Historic Watershed" Lecture presentation on Foreign Policy by Prime Minister Naoto Kan, January 20, 2011, Tokyo.

http://www.kantei.go.jp/foreign/kan/statement/20/201101speech_e.html.

(7)- Jason gottlieb, op. cit., pp. 24-25.

(٨) السيد صدقى عابدين، اليابان .. حكومة جديدة وثقة مهزوزة، مجلة الشروق، عدد ٩٤٩، ١٤-٢٠ يونيو ٢٠١٠، ص ص ١٨-١٩.

(9) Leif-Eric Easley, Tetsuo Kotani, & Aki Mori, Electing a New Japanese Security Policy? Examining Foreign Policy Vision Within the Democratic Party of Japan, Asia Policy, no9., January 2010. pp.14-15.

(10) National Defense Program Guidelines for FY 2011 and beyond. Op.cit., pp. 2-4.

(١١) راجع البيانين الصادرين عن وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية يومى ١٩ و٢١ ديسمبر ٢٠١٠. وهما على النحو التالى:

- Rodong Sinmun Warns of danger of Japan's Militarism.

- Japan,s dangerous Moves to Stage Comeback to Korea Flailed.

http://www.kcna.co.jp/index-e.htm.

(12) Kosuke Takahashi, op.cit.,

(13) Will Russia be able to defend Kuril Islands if Japan attacks? Pravda.RU, 2/9/2011.

http://english.pravda.ru/russia/politics/09-02-116829/2011-russia_japan_kuril_islands-0/

فراغ سياسى ممتد :
أبعاد الأزمة السياسية فى بلجيكا وتطوراتها

■ د.عبدالله صالح *

تعيش بلجيكا أزمة سياسية منذ إجراء الانتخابات العامة فى يونيو من العام الماضى (٢٠١٠)، حيث لم تتمكن الأحزاب السياسية حتى الآن من الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة، وذلك بسبب الخلاف المستحكم بين الفلامنكيين (الناطقين بالهولندية) والفرانكفونيين (الناطقين بالفرنسية)، وعدم اتفاقهما على رؤية مشتركة لمستقبل بلدهم. وبذلك، فإن بلجيكا حققت رقما قياسيا لأطول مدة يستغرقها تشكيل حكومة، إذ احتاجت الحكومة العراقية الحالية إلى ٢٤٩ يوما بعد انتخابات ٧ مارس ٢٠١٠ لتخرج إلى النور.

وقد تجاوزت بروكسل الحالة العراقية فى منتصف فبراير ٢٠١٠، عندما قام العاهل البلجيكى، ألبرت الثانى، بتمديد مهمة الوسيط الملكى ديديه رايندرز (فرانكفونى) فى التشاور والتفاوض مع قادة الأحزاب، وتقديم تصور حول إمكانية إيجاد تسوية، لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة بدلا من الحكومة الحالية التى تقوم بتصريف أمور البلاد. وبعد أن أعلن ديديه رايندرز فشله فى إنجاز المهمة الصعبة، كما فشل خمسة وسطاء من قبله فى التوصل إلى اتفاق بين الأحزاب المتصارعة، قام ملك بلجيكا فى ٣ مارس ٢٠١١ بتعيين زعيم الحزب الديمقراطى المسيحى الفلامنكى، فوتر بيكه، كسابع مفاوض يعهد إليه بإعداد حزمة من المقترحات لحل الأزمة السياسية التى تشهدها البلاد.

أولا- أزمات متكررة :

بدأت الأزمة السياسية الحالية فى بلجيكا فى أبريل من العام الماضى (٢٠١٠)، عندما انسحب الحزب الفلامنكى الليبرالى، أحد أكبر أحزاب الائتلاف الحاكم من الحكومة، مما دفع رئيس الوزراء، ايف لوترم، إلى تقديم استقالته للملك ألبرت الثانى، فانهارت حكومة بروكسل، ودخلت بلجيكا فى حلقة جديدة من سلسلة أزمات سياسية تلاحقها منذ عام ٢٠٠٨. وقد شهد التصعيد بين الأحزاب الفرانكفونية (الناطقة بالفرنسية) والأحزاب الفلامنكية (الناطقة بالهولندية) أوجه خلال الشهور الأخيرة، ليلعب الانقسام اللغوى مجددا دورا فاعلا فى تعميق الانقسام الداخلى بين المناطق التى تتكلم بالفرنسية والأخرى التى تتكلم الهولندية.

وقد نشب الصراع الأخير على خلفية سعى الفلامنكيين القاطنين فى ضواحى بروكسل لمنع الفرانكفونيين من القدوم إلى هذه الضواحى والسكن فيها لاعتبارات انتخابية، مطالبين بإلغاء الحقوق اللغوية لهؤلاء، إذا ما أرادوا العيش ضمن مجتمعات فلامنكية. ويتهم الفلامنكيون الفرانكفونيين بالتحيز والتصويت دائما للمرشحين الناطقين بالفرنسية.

يذكر أن هذه ليست المرة الأولى التى يلجأ فيها لوترم (العضو فى الحزب الفلامنكى الديمقراطى المسيحى) إلى تقديم استقالة حكومته، لأنه مر بالتجربة نفسها مرتين فى عام ٢٠٠٨، الأولى بسبب خلاف مشابه للمواجهات الناشبة حاليا بين الفرانكفونيين والناطقين بالهولندية، ورفض الملك ألبرت الثانى قبول الاستقالة وقتها، وأبقى لوترم فى منصبه. لكن الملك وجد نفسه مضطرا إلى قبول الاستقالة الثانية للوترم أواخر عام ٢٠٠٨ على خلفية الإخفاق المالى لبنك فورتيس، وعين مكانه هرمان فان رومبوى الذى استمر رئيسا للوزراء حتى تم اختياره

(*) دكتوراه فى العلوم السياسية .

رئيسا للاتحاد الأوروبى فى نوفمبر ٢٠٠٩، فعاد لوترم إلى رئاسة الوزراء مجددا، وعادت معه الأزمات، ليقدم استقالته من منصبه للمرة الثالثة خلال أقل من عامين.

وما يزيد موقف بلجيكا تعقيدا أن النظام السياسى فيها يشهد حالة من التصدع والانهيار، مدعوما بأوضاع اقتصادية غير مواتية. وقد أسهم المتعاملون فى أسواق المال العالمية فى دفع تكلفة ديون بلجيكا إلى مستويات قياسية. وعلى الرغم من أن معدلات الفائدة لم ترتق بعد إلى معدلات الفائدة المفروضة فى كل من إسبانيا والبرتغال، فإن بلجيكا بات عليها أن تدفع ثمن مخاطرتها السياسية بعد أن ظلت بلا حكومة، وعليها أن تتحمل أعباء ومسئولية اتخاذ القرارات المناسبة حول كيفية كبح جماح مستويات الإنفاق والتحكم فى ديونها. وفى الوقت الذى تعيش فيه بقية دول القارة الأوروبية صراعا حول ما ينبغى خفضه من نفقات، والموعد المناسب لتنفيذ ذلك، فى محاولة للسيطرة على الإنفاق الحكومى، فإن هناك ما يقرب من عشرة ملايين بلجيكى يعانون نزاعا امتد ثلاث سنوات فيما بين الفلامنكيين والفرانكفونيين حول كيفية حكم مقاطعة تقع فى ضواحى العاصمة البلجيكية بروكسل.

ومن أجل فهم أبعاد الأزمة السياسية الحالية، لابد من التعرف على طبيعة النظام السياسى فى بلجيكا، والتنوع الثقافى واللغوى بها، حيث تعد بلجيكا ملكية دستورية. ووفقا للدستور البلجيكى الذى تم إقراره عام ١٨٣١، فإن الملك هو رئيس الدولة. أما السلطة التنفيذية، فيمارسها رئيس مجلس الوزراء. ويتألف المجلس من أعداد متساوية من المتحدثين بالهولندية والفرنسية. ويظل رئيس مجلس الوزراء (وهو رئيس الحكومة)، وأعضاء مجلس الوزراء فى السلطة، ماداموا يحظون بدعم البرلمان البلجيكى.

ويتكون البرلمان البلجيكى من مجلسين، هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ويضم مجلس النواب ١٥٠ عضوا، ينتخبون من الشعب بالاقتراع العام لمدة أربع سنوات بنظام التمثيل النسبى، بينما يتكون مجلس الشيوخ من ٧١ عضوا، منهم ٤٠ عضوا ينتخبهم الشعب، و٣١ عضوا بالانتخاب غير المباشر لمدة أربع سنوات. وقد يطلب رئيس مجلس الوزراء من الملك فى أى وقت حل البرلمان، وإجراء انتخابات جديدة.

أما عن الأحزاب الكبرى فى بلجيكا، فهى تنقسم بين أحزاب فلامنكية، أبرزها الحزب المسيحى الديمقراطى والفلامنكى، وقائمة ديديكار، والتحالف الفلامنكى الجديد، والحزب الفلامنكى الليبراليين والديمقراطيين/المفتوح، وأحزاب فرانكفونية، مثل حزب فرانكفون الخضر، والمركز الديمقراطى الإنسانى، والجبهة الوطنية، وحزب الإصلاح.

وتنقسم بلجيكا إلى ثلاث مناطق كالآتى:

(١) منطقة بروكسل العاصمة.

(٢) المنطقة الرئيسية (منطقة فلاندر)، وتتكون من خمس مقاطعات هى: أنتويرب، وليمبرج، وفلاندر الشرقية، وفلاندر الغربية، وبارابانت الفلامنكية.

(٣) المنطقة الوالونية، وتضم خمس مقاطعات هى: برابانت الوالونية، وهينوت، وليبج، ولكسمبورج، ونامور.

ويرجع الدستور البلجيكى إلى عام ١٨٣١، وجرى آخر تعديل عليه فى ١٤ يوليو ١٩٩٣ . وبموجب هذا التعديل، أصبحت بلجيكا دولة فيدرالية. ولحكومة بلجيكا مستويات ثلاثة، حكومة فيدرالية، وحكومة إقليمية، وحكومة تجمعات لغوية، وبينها تداخل معقد فى توزيع المسئوليات.

ولكل منطقة من المناطق الثلاث رئيس للوزراء ومجلس للوزراء وبرلمان يعرف باسم المجلس الإقليمى. وينتخب سكان الإقليم المجلس الإقليمى لفترة خمس سنوات. ولكل منطقة الحق فى إبرام الاتفاقات والمعاهدات ذات العلاقة بالإقليم. وتضطلع حكومات الأقاليم بشئون الطاقة والبيئة والاتصالات. ولكل مجموعة لغوية مجلس للمجموعة. وتتكون مجالس المجموعات من أعضاء مجالس المناطق. فمجلس المجموعة الفلامنكية يمثل المتحدثين باللغة الهولندية فى الفلاندرز وبروكسل. ويمثل مجلس المجموعة الألمانية المتحدثين بالألمانية فى والونيا الشرقية. وتضطلع هذه المجالس بالشئون الثقافية، مثل اللغة والمتاحف والإعلام والرياضة والسياحة، وتشارك أيضا فى إعداد بعض السياسات الخاصة بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. وتنقسم بلجيكا، أيضا، إلى عشر مقاطعات، لكل منها مجلس ينتخبه الشعب، وحاكم يعينه الملك. وينتخب شعب كل مقاطعة مجلسا، ويعين الملك محافظا وفق توصية المجلس.

ثانيا- تطور الخلاف :

ظل التنوع الثقافى واللغوى هو المشكلة الأولى لبلجيكا على مدى تاريخها الحديث، حيث توجد مجموعتان أساسيتان هما الفرانكفونيون (ذوو الثقافة الفرنسية) والفلامنكيون (ذوو الثقافة الهولندية). وبين الجانبين خلافات قوية تتعلق بمن هو الأحق بالمزيد من الحقوق السياسية فى مدينة بروكسل التى يتحدث أغلب سكانها الفرنسية، وسط منطقة تتحدث الهولندية.

يذكر أن العلاقات بين الفلامنكيين والفرانكفونيين شهدت توترا شديدا فى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى. وحتى ذلك التاريخ، كانت الفرنسية هى اللغة الرسمية الوحيدة للدولة، وسيطر متحدثو الفرنسية بشكل واسع على الحكومة والاقتصاد. ونال الفلامنكيون الاعتراف بالهولندية كلغة رسمية فى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى. واستمر النزاع بين الفلامنكيين والفرانكفونيين إلى أوائل القرن العشرين الميلادى، لأن كلتا الفئتين بحثت عن مصالحها الاقتصادية والثقافية الخاصة.

ومنذ عام ١٩٢٢، تم التوافق على معاملة كلتا الطائفتين بالمثل وتعميم تعليمهما على أراضى المملكة. وقد أدخلت عدة تعديلات على قوانين اللغة و الثقافة والقوانين الإدارية فى العقود التى تلت الحرب العالمية. وفى سنة ١٩٧٠، تم التفاهم بين الفرانكفونيين والفلامنكيين على دستور اتحادى كرس سيطرة الجنوبيين على والونيا وعلى بروكسل التى تعتبر جغرافيا جزيرة فرانكفونية وسط محيط فلامنكى. وسيطر الفلامنك على منطقتهم الغنية الفلاندر، وتصاعدت مطالباتهم بإصلاحات تحد من

صلاحيات الدولة الاتحادية وتئول بالتدريج إلى منح إقليميهم استقلالا ذاتيا، إلى أن تم إعلان بلجيكا دولة اتحادية عام ١٩٩٣، على نحو أتاح لكل ولاية تحديد قوانينها الداخلية بنفسها.

وقد ظل صراع الفرانكفونيين والفلامنكيين مؤثرا فى السياسة البلجيكية. ففى سنة ١٩٦٨، وقعت أحداث جامعة لوفان، والتى أدت إلى سقوط حكومة رئيس الوزراء حينها، فاندن بوينانتس، فانشقت الأحزاب السياسية كالاشتراكى المسيحى والحزب الليبرالى وغيرهما. وعرف المشهد الحزبى ظهور الأحزاب القومية مثل حزب فلكسونى ذى التوجه الفلامنكى، والتكتل الوالونى، والجبهة الديمقراطية الفرانكفونيين، كما انتشرت التيارات القومية، ومن أبرزها تيار فلامس بلوك الذى تم حله سنة ٢٠٠٤ وتشكل بدلا منه حزب فلامس بلانج.

ثالثا- أصداء وتداعيات مهمة :

شهدت المدن البلجيكية مظاهرات حاشدة، حيث خرج عشرات الآلاف للاحتجاج على البقاء عدة أشهر دون حكومة، وطالبوا السياسيين بتنحية خلافاتهم جانبا لوضع حد لأطول أزمة سياسية تشهدها البلاد، ورفع المتظاهرون شعار "يا للعار، بلد عظيم بلا حكومة" وارتدى بعض المحتجين ملابس بيضاء فى محاكاة لمسيرة ضخمة شهدتها بلجيكا عام ١٩٩٦، شارك فيها ثلاثمائة ألف متظاهر.

وانعكست أصداء الأزمة فى الصحافة البلجيكية، حيث جسدت عناوينها، (خاصة الفرانكفونية منها) خلال الأشهر الأخيرة، مخاوف بشأن قدرة المجموعتين الكبيرتين فى بلد مقسم على مواصلة العيش معا، ومن هذه العناوين "الوداع بلجيكا" و"هل لا يزال لهذا البلد معنى". وفى رسم نشرته الصحافة، بدت بلجيكا لا يوحدها إلا خيط رفيع وضمادة مع هوة سحيقة ترتسم بين الفلامنكيين الناطقين بالهولندية فى الشمال والفرانكفونيين فى الجنوب.

وفى خطوة اعتبرها البعض أقرب للدعابة، دعت عضوة البرلمان الاشتراكية مارلين تميرمان زوجات السياسيين لممارسة ضغوط من نوع خاص على أزواجهن بالإضراب عن ممارسة الجنس معهم لحثهم على الإسراع بتشكيل حكومة ائتلافية، مشيرة إلى أنها وسيلة فعالة حققت نجاحا فى كينيا عام ٢٠٠٩، حيث لم يستطع السياسيون هناك الصمود أمام الإضراب سوى أسبوع واحد قبل أن يسارعوا إلى تشكيل حكومة. وبينما قوبلت دعوة تميرمان بقبول شعبى واسع، اعتبرها كثير من السياسيين نوعا من الإهانة لهم.

وقد تأثرت الأوضاع الاقتصادية بشدة جراء الأزمة السياسية، خاصة أن طول أمد الأزمة خلق تصورا بأن الأطراف البلجيكية الناطقة بالهولندية والفرنسية غير راغبة أو غير قادرة على تجاوز خلافاتها، وأن إجراء انتخابات جديدة قد لا يفى بالغرض، لأنه سيعزز قوة الحزب القومى الفلامنكى فى الفلاندرز، وقوة الحزب الاشتراكى الفرانكفونى فى والونيا، مما يعزز التنافر الأيديولوجى واللغوى فى بلجيكا.

وقد تزايدت حدة التداعيات الاقتصادية للأزمة السياسية أخيرا، وتأثرت البلاد بعدة إضرابات أصابت البلاد بالشلل التام، نتيجة توقف عمال وسائل النقل عن العمل، كما تفاقمت أزمة الديون السيادية فى هذا البلد، الذى يعد قلب الاتحاد النقدى الأوروبى. وبدأت الأسواق المالية تنظر إلى بلجيكا كقناة قد تتدفق الأزمة بواسطتها من أطراف منطقة اليورو إلى قلبها، بعد أن ظل اقتصاد بلجيكا مزدهرا وتنافسيا لأكثر من عشرين عاما، والدين العائلى ضمن المستويات الأدنى فى منطقة اليورو.

ومع ذلك، فإن الدين العام حاليا لم يصل بعد إلى الذروة التى بلغها فى ١٩٩٣، عندما تجاوز ١٣٣٪ من الدخل المحلى الإجمالى. وقد تسببت الأزمة الأخيرة فى ارتفاع هذا الدين من ٨٤,٢٪ فى عام ٢٠٠٧ إلى نحو ١٠٠٪ اليوم. كما أن النظام المصرفى لم يتعاف بعد من عاصفة ٢٠٠٨ التى فرضت تقسيم بنك فورتيس، وتقديم مساعدة مالية من الدولة لبنكى دكسيا، وكى بى سى، مما يثير الكثير من القلق إزاء الديون السيادية.

ويشكل الجانب الاقتصادى بذاته أحد أبعاد الأزمة القائمة بين الفرانكفونيين والفلامنكيين، حيث يشكل الفرانكفونيون نحو أربعة ملايين نسمة يعيش معظمهم فى الجنوب، فى حين يشكل الفلامنكيون نحو ستة ملايين نسمة، ويتركزون بالأساس فى الشمال، وهدفهم المعلن والنهائى هو الاستقلال.

وفى الوقت الذى يرغب فيه الفرانكفونيون فى الشمال فى التواصل مع سكان الجنوب، فإنهم يرغبون فى الوقت نفسه فى حماية لغتهم وتراثهم وتاريخهم الخاص، الذى يتعرض إلى ضغوط الفلامنك، خاصة القاطنين فى ضواحى بروكسل العاصمة، والمدعومين من الفلاندر.

ورغم تخصيص أكثر من ١٠ مليارات يورو من الخزانة العامة سنويا لتنمية الجنوب، فإن البطالة لا تزال متفشية فيه، حيث تتجاوز نسبتها ١٢٪، وترتفع أحيانا إلى أكثر من ذلك، وقد تصل إلى ضعف هذا الرقم فى المستقبل. أما فى الشمال، فإن البطالة أقل بكثير، حيث تبلغ نسبتها نحو ٥٪. ولعل هذه القضايا قد أسهمت فى تعميق الخلاف بين الشمال والجنوب.

وفى إطار إجراءات مواجهة تبعات الأزمة المالية التى امتدت عبر المحيط من الولايات المتحدة إلى القطاع المصرفى الأوروبى، فقد انضمت الحكومة الفرنسية إلى بلجيكا ولوكسمبورج فى جهود إنقاذ مجموعة (ديكسيا) الفرنسية - البلجيكية للخدمات المالية بعد أن تهاوت أسهمها، حيث تم الاتفاق بين حكومات الدول الثلاث على ضخ ٦,٤ مليار يورو فى (ديكسيا)، كإجراء "ضرورى لم يكن هناك مفر منه لضمان استقرار النظام المالى بأكمله. كما تحركت حكومات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج لاتخاذ إجراءات تأميم جزئى (٤٩٪) لمجموعة فورتيز إن. فى البلجيكية الهولندية بضخ ١١,٢ مليار فيها، وتعد هذه أكبر عملية إنقاذ لبنك أوروبى منذ بدء أزمة الائتمان.

وفى الوقت الذى رفضت فيه كل من فرنسا وألمانيا مقترحا بتكييف مستوى الأجور، وفقا لمستوى التضخم الذى تشهده منطقة اليورو حاليا، فإن الشارع البلجيكى وحكومة تصريف الأعمال البلجيكية يقفان ضد الاقتراح الفرنسى - الألمانى.

وتعمل الحكومة البلجيكية حاليا على تطبيق اتفاق جرى بينها وبين أكبر نقابة فى البلاد، حول تكييف الأجور مع التضخم، برفع مستواها فى القطاع الخاص بما يفوق مستوى التضخم، فى خطوة تستهدف الحد من إضرابات العمال التى بدأت تستشرى فى العديد من القطاعات.

كان مكتب الإحصاء البلجيكى قد أعلن عن ارتفاع معدل التضخم فى أسعار المستهلكين فى فبراير ٢٠١١ إلى أعلى مستوياته منذ أكتوبر عام ٢٠٠٨، حيث قفز التضخم إلى مستوى ٣,٣٩٪ ارتفاعا من ٣,٢٢٪ فى يناير، وارتفعت أسعار الكهرباء وزيوت التدفئة بنسبة ٣,٨٪، بينما زادت أسعار الغاز الطبيعى بنسبة ١,٤٪، ووقود السيارات بنسبة ٠,٧٪ بالمقارنة مع يناير ٢٠١١ .

رابعا- سيناريوهات المستقبل :

كشف استطلاع للرأى، أجرى أخيرا فى بروكسل، عن تشدد غير مسبوق لدى الرأى العام الفلامنكى فيما يتعلق بالرغبة فى العيش فى دولة موحدة. ولأول مرة، لم يعد الفصل بين شمال البلاد وجنوبها موضوعا محظورا، حيث أظهر هذا الاستطلاع أن ٤٣٪ من الفلامنكيين يريدون الانفصال، فى حين أعرب ٨٨٪ من الفرانكفونيين عن رغبتهم فى أن تبقى بلجيكا موحدة.

إذن، فى حال إجراء انتخابات جديدة الآن، حسب استطلاعات الرأى، يتوقع فوز الحزب الاشتراكى فى جنوب البلاد الناطق بالفرنسية، والمتمسك بوحدة البلاد. كما من المتوقع تكريس قوة حزب التحالف الفلامنكى الجديد فى الشمال الناطق بالهولندية وصاحب النزعة الاستقلالية. وفى حين يطالب الفلامنكيون المنضوون بغالبيتهم تحت حزبهم الرئيسى الانفصالى بالحصول على حكم ذاتى واسع جدا، يحذر الفرانكفون من خطورة أن يؤدى هذا الخيار لاحقا إلى تقسيم البلاد.

من هنا، تتراوح السيناريوهات المحتملة للأزمة القائمة حاليا فى بلجيكا بين سيناريو متشائم ينذر بتفكك البلاد، مرورا بخيار الكونفيدرالية، وانتهاء بسيناريو استمرار الوضع القائم. ففى ظل السيناريو الأول، وتحت ضغط ناخبين فلامنكيين ازدادوا راديكالية، يمكن أن تصل المفاوضات بين الأحزاب الفرانكفونية والناطقة بالهولندية إلى الاتفاق على تفويض المناطق صلاحيات جديدة بصورة أكبر، حيث يعتمد الفلامنكيون المطالبون بحكم ذاتى أوسع لفلاندريا موقفا متطرفا يطالب بحكم ذاتى ضريبى لمنطقتهم، مع الانشقاق عن الضمان الاجتماعى الوطنى؛ والنظام التقاعدى، والتأمين الوطنى ضد البطالة، بينما يرفض الفرانكفونيون هذا الأمر، معتبرين أن تفكيك آليات التضامن الاجتماعى هذه سيفرغ الدولة الفيدرالية من جوهرها تماما.

وهذا السيناريو غير محتمل على المدى القريب، لا سيما وأن العاصمة بروكسل، الواقعة ضمن فلاندريا، يشكل الفرانكفونيون الغالبية الكبرى من سكانها، ولا يعرف مصيرها فى حال انقسام البلاد.

أما السيناريو الثانى، وهو الأكثر احتمالا فى الوقت الراهن، فهو سيناريو الكونفيدرالية. فتحت وطأة فوز الاستقلاليين فى الانتخابات الأخيرة، يمكن التوافق على نقل صلاحيات متزايدة من الدولة الفيدرالية إلى المناطق، مع الإبقاء على الحد الأدنى المشترك، بحيث تتجه البلاد ببطء إلى نموذج كونفيدرالى، حيث تكتسب كل منطقة استقلاليتها، ولا يجمع بينها سوى بعض الوظائف السيادية على المستوى الفيدرالى، ويتم ترسيم الحدود اللغوية بوضوح أكبر بين الفرانكفونيين والناطقين بالهولندية، مقابل تعويضات معينة، وإعادة النظر فى معظم الحقوق الخاصة الممنوحة للفرانكفونيين المقيمين فى ضواحى بروكسل الفلامنكية.

ويقضى السيناريو الثالث المحتمل باستمرار الوضع القائم، مع انخفاض حدة التوتر، وتوافق الأحزاب الفلامنكية والفرانكفونية على تأجيل عملية إصلاح المؤسسات، تفاديا لتفاقم المشكلات، ويتم تشكيل حكومة ائتلافية بين المجموعتين اللغويتين الكبريين فى البلاد: الفرانكفونية والناطقة بالهولندية على وجه السرعة. ولا يعد هذا السيناريو سوى حل مؤقت، إذ لا يحقق مطالب الفلامنكيين الذين يطالبون بإجراء تغيير سريع، وإقامة حكم ذاتى أوسع نطاقا لمقاطعتهم.

قوة جديدة فى الاقتصاد العالمى :
صناديق الثروة السيادية بعد الأزمة المالية

■ حسن حجازى *

صناديق الثروة السيادية هى ترتيبات استثمارية ذات غرض محدد تملكها الدول، وتعود ظاهرة صناديق الثروة السيادية لعدة عقود ماضية، وترتبط نشأتها بصفة أساسية بالفوائض المحققة فى موازين المدفوعات التى حققتها هذه الدول، وتوافر الاحتياطيات الدولية الرسمية بالعملات الأجنبية ، أو حصيلة الخصخصة، ومن الفوائض المالية والمتحصلات الناتجة من الصادرات السلعية. وتشير التقديرات إلى أن حجم أموال هذه الصناديق على مستوى العالم يتراوح بين ٢ و٣ تريليونات دولار أمريكى(١).

وتجدر الإشارة إلى أنه لايمكن الحديث عن صناديق الثروة السيادية على أنها مجموعة متجانسة، ولكنها تختلف من حيث أهدافها، ومن ثم استراتيجياتها فى الاستثمار المحققة للهدف والتنويع الاستراتيجى لأصولها وإدارة مخاطرها. ويمكن تصنيف هذه الصناديق على أساس أهدافها إلى خمسة أنواع رئيسية(٢):

(١) صناديق التثبيت أو الاستقرار :

ويتمثل الهدف الرئيسى لهذا النوع من الصناديق فى حماية الموازنة والاقتصاد من التقلبات التى تشهدها أسعار السلع التصديرية المهمة للدولة مالكة الصندوق (مثل البترول أو غيرها من السلع).

(٢) صناديق المدخرات :

وهى تهدف إلى ادخار موارد لأجيال المستقبل من جانب، وتحويل الأصول الناضبة إلى محفظة أكثر تنوعا من الأصول من جانب آخر، والتخفيف من الآثار التضخمية التى تعانيها الاقتصادات التى تشهد طفرة فى مواردها المالية بسبب اكتشاف مورد طبيعى كالبترول وتصديره.

(٣) مؤسسات استثمار الاحتياطى :

وتعتبر أصولها ضمن الأصول الاحتياطية، ويتم تأسيسها بغرض زيادة العوائد على أصول الاحتياطى.

(٤) صناديق التنمية :

وتعمل أساسا على تمويل المشروعات الاقتصادية، أو تشجيع السياسات الصناعية التى قد ترفع إمكانات نمو الإنتاج فى الدولة.

(٥) صناديق احتياطى المعاشات الطارئة :

ويوفر هذا الاحتياطى من موارد مالية بخلاف مساهمات المعاشات من الأفراد والالتزامات الطارئة غير المحددة على ميزانية الحكومة .

وتجدر الإشارة إلى أن اختلاف أهداف صناديق الثروة السيادية وتعددها يلقى بظلاله على تنوع استراتيجيات الاستثمار التى تتبعها تلك الصناديق، وموازنتها بين العوائد والمخاطر والأفق الزمنى الذى يحكم هذه الاستثمارات. فعلى سبيل المثال، تركز صناديق التثبيت أو الاستقرار على اعتبارات

(*) خبير اقتصادى .

جدول (1)

صناديق الثروة السيادية العربية

الدولة	اسم الصندوق	الأصول تقديرات (أمريكى دولار بالمليار) الأدنى الحد	الأقصى الحد
الإمارات العربية المتحدة	Abu Dhabi Investment Authority	250	875
السعودية	No designated name	289	289
الكويت	Reserve Fund for the Future Generations / Government Reserve Fund	213	213
ليبيا	Libyan Investment Corporation	50	50
قطر	State Reserve Fund/Stabilization fund	30	50
الجزائر	Reserve Fund/Revenue Regulation Fund	43	43
عمان	State General Reserve Fund	2	2
إجمالي		877	1522

Source: INTERNATIONAL MONETARY FUND. "Sovereign Wealth Funds—A Work Agenda," Prepared by the Monetary and Capital Markets and Policy Development and Review Departments In collaboration with other departments, Approved by Mark Allen and Jaime Caruana ,February 29, 2008.

السيولة وذات أفق استثمارى قصير الأجل، مقارنة بصناديق الثروة السيادية ذات الأهداف الادخارية، والتى تنخفض احتياجاتها للسيولة.

أولا- حجم صناديق الثروة السيادية:

تشير التقديرات إلى أن حجم الأصول الأجنبية التى تملكها جهات سيادية بنحو ٧ تريليونات دولار أمريكى فى شكل احتياطيات دولية، بما فيها الذهب، هذا بالإضافة إلى ما يتراوح مابين ٢ و٣ تريليونات دولار فى صناديق ثروة سيادية. وتتوقع بعض التقديرات أن يصل حجم الأصول الأجنبية تحت سيطرة صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم إلى ما يتراوح بين ٦ و١٠ تريليونات دولار عام ٢٠١٣(٣). وعلى الرغم من ارتفاع القيمة المطلقة لأصول صناديق الثروة السيادية، فإنها تعد صغيرة مقارنة بإجمالى الأصول المالية العالمية، والتى تقدر بنحو ١٩٠ تريليون دولار أمريكى(٤).

ويلاحظ أن الدول المصدرة للبترول والغاز (من أهمها: النرويج، السعودية، الإمارات، الكويت، ليبيا، قطر، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها) تسيطر على نحو ٦٨٪ من عدد الصناديق (٢١ صندوقا)، كما تسيطر على نحو ٧٥٪ من إجمالى أصول هذه الصناديق (مابين ١,٦ -٢,٢ تريليون دولار أمريكى).

أما الدول الآسيوية المصدرة (الصين، تايوان، سنغافورة كوريا) فتسيطر على ١٦٪ من عدد الصناديق (٥) صناديق، وتستحوذ على مابين ٢٢٪ و٢٣٪ من إجمالى الأصول (ما بين ٤٥٣ و٦٨٣ مليار دولار أمريكى).

هذا، بينما تستحوذ الدول الأخرى (من أهمها: استراليا، شيلى، بتسوانا) على نحو ١٦٪ من عدد الصناديق، وتسيطر على مابين ٢,٥٪ و٣,٦٪ من إجمالى أصول الصناديق، أى نحو ٧٥ مليار دولار أمريكى.

وهناك ثلاث دول هى (الإمارات والسعودية والنرويج) تستحوذ على ما يتراوح بين ٤٤٪ و٥٢٪ من إجمالى أصول صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم، أى نحو ٩١٩ - ١٥٤٤ مليار دولار أمريكى.

ثانيا- الدول العربية وصناديق الثروة السيادية :

ويوضح الجدول رقم (١) تقديرات حجم أصول صناديق الثروة العربية:

ويلاحظ من الجدول ما يلى:

* يقدر حجم الأصول التى تسيطر عليها صناديق الثروة السيادية التى تملكها دول عربية بما يتراوح بين ٨٧٧ و١٥٢٢ مليار دولار أمريكى، تمثل مابين ٤٢٪ و٥١٪ من إجمالى أصول صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم.

* تستأثر ثلاث دول عربية (الإمارات، السعودية، الكويت) بنسبة تتراوح ما بين ٨٦٪ و٩١٪ من إجمالى أصول صناديق الثروة السيادية العربية، وما بين ٣٦٪ و٤٦٪ من إجمالى أصول صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم.

* هناك قدر كبير من عدم الشفافية فيما يتعلق بالإحصاءات الخاصة بصناديق الثروة السيادية على وجه العموم، وفيما يخص أغلب صناديق الثروة السيادية العربية على وجه الخصوص، وهو مايتضح من التفاوت الكبير لتقديرات صندوق النقد الدولى، والتى تفاوتت حدودها الدنيا العليا بدرجة كبيرة. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لصندوق الإمارات العربية المتحدة Abu Dhabi Investment Authority تبدأ تقديرات قيمة

الأصول التى يمتلكها عند ٢٥٠ وتصل إلى ٨٢٥ مليار دولار أمريكى.

ثالثا- صناديق الثروة السيادية والأزمة المالية العالمية :

تشير الدراسات إلى أن الأزمة المالية العالمية أثرت فى صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم، حيث أدى الانخفاض فى أسعار الأصول، خصوصا أسعار الأسهم والاستثمارات البديلة، إلى خسائر كبيرة لكثير من هذه الصناديق، خاصة الصناديق التى لها آفاق استثمارية طويلة الأجل. ووصلت تلك الخسائر إلى ما نسبته ٣٠٪ من قيمة المحفظة الاستثمارية فى عام ٢٠٠٨، وهو ما أثر أيضا فى عوائدها طويلة الأجل(٥).

وقد أثارت الخسائر التى تعرضت لها الكثير من صناديق الثروة السيادية، خلال الأزمة العالمية، العديد من أوجه النقد، ودفعت الكثير منها لمراجعة استراتيجياتها الاستثمارية. ومن أهم هذه الانتقادات(٦):

- الدخول فى أسواق الأسهم فى أوقات غير سليمة.

- فقدان الرؤية عند الاستثمار فى المؤسسات المالية عند مراحل مبكرة من الأزمة المالية وتكبدها خسائر كبيرة.

- اتجاهها للاستثمار فى الخارج فى الوقت الذى كانت فيه أسواقها المحلية فى حاجة ملحة لدعمها.

وعلى الرغم من الخسائر التى تعرضت لها صناديق الثروة السيادية على مدى الأزمة، فإنها استطاعت أن تسترد جانبا كبيرا من خسائرها. كما أظهرت هذه الصناديق تأثيرات إيجابية تمثلت فى:

- استطاعة هذه الصناديق (خصوصا من تلك التى تنتمى لشرق أسيا والشرق الأوسط) أن تلعب دورا استقراريا من خلال ضخ جرعات كبيرة من رءوس الأموال فى العديد من البنوك الكبيرة.

- قيام هذه الصناديق من خلال استثمارها فى الأسهم بإظهار المصلحة المشتركة بين الاقتصادات الناشئة والاقتصادات المتقدمة فى ضمان أداء جيد للشركات المستثمر فيها، وفى الأسواق التى تعمل فيها، مما يساعد على اندماج الاقتصادات الناشئة فى النظام المالى العالمى، وبما يشجع على اشتراكها أكثر فى وضع السياسات.

- استطاعة الصناديق خلال ممارستها العملية أن تؤكد أن ما يحفزها ليس أهدافا سياسية ضيقة، كما أنه لاتوجد دلائل على تدخل حكومات تلك الصناديق مباشرة فى القرارات الاستثمارية لصناديقها، أو استخدام هذه الصناديق لأهداف سياسية.

رابعا- استراتيجيات صناديق الثروة السيادية :

لا يمكن الحديث عن صناديق الثروة السيادية على أنها مجموعة متجانسة من الصناديق، بل هى فى الأصل مجموعة غير متجانسة، سواء من حيث الدول التى تمتلكها، أو من حيث أنواعها أو الأهداف التى تبتغيها، ومن ثم لا يمكن الحديث عن استراتيجية موحدة تحكم توجهاتها الاستثمارية أو ما يطلق عليه التخصيص الاستراتيجى للأصول. فعلى سبيل التوضيح، تختلف أنواع الصناديق اختلافا جوهريا من حيث أهدافها الاستثمارية وتصرفاتها. فمؤسسات استثمار الاحتياطى -على سبيل المثال- لابد أن تأخذ فى اعتبارها عند توظيفها لأموالها الانعكاسات الممكنة لمخاطر موازين مدفوعات الدول التى تمتلكها، ومن ثم ترغب فى شمول محافظها أصولا سائلة. كذلك، يؤثر نوع الصندوق وهدفه فى الأفق الزمنى. كما تتأثر الأهداف الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية بمصادر أموالها إلى جانب الأصول والالتزامات الأخرى فى ميزانية الحكومة(٧).

خامسا- الآثار الاقتصادية لصناديق الثروة السيادية :

صناديق الثروة السيادية هى نبت أصيل للاختلالات المزمنة فى الاقتصاد الدولى، والمتمثلة فى الفوائض والعجوزات فى موازين المعاملات الجارية وموازين المدفوعات، والتى انعكست حاليا فى تراكم الفوائض فى مجموعة من الدول، معظمها من الدول المصدرة للبترول والدول الناشئة أو الصاعدة، وتزايد فى العجوزات فى مجموعة أخرى من الدول، منها كثير من الدول المتقدمة.

وقد ترتب على هذا الوضع تراكم متزايد من الاحتياطيات الدولية لدى المجموعة الأولى، والتى ينبغى إعادة تدويرها فى شرايين الاقتصاد العالمى عامة والنظام المالى العالمى خاصة. ويمكن النظر إلى صناديق الثروة السيادية على أنها نوع من التدفقات الرأسمالية بين الدول، والتى ترتبط ارتباطا وثيقا بالاختلالات فى التجارة الدولية(٨).

ويمكن بلورة أهم هذه الآثار فيمايلى(٩):

- تيسير عملية الادخار، وتحويل المتحصلات من الموارد غير المتجددة عبر الأجيال.

- التخفيف من آثار الدورات الاقتصادية صعودا وهبوطا، الناتجة عن التغيرات فى أسعار سلع التصدير.

- إتاحة صناديق الثروة السيادية إمكانية تنوع المحفظة، والتركيز على العوائد بصورة أكبر مما هو محقق من الناحية التقليدية عند إدارة أصول الاحتياطى من قبل البنك المركزى، مما يخفض من تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بأرصدة الاحتياطى.

- تيسير عملية تخصيص المتحصلات من الفوائض السلعية عبر الدول بصورة أكثر كفاءة، ومساندة سيولة الأسواق، بما فى ذلك أوقات الضغوط المالية العالمية.

سادسا- العالم العربى ومستقبل صناديق الثروة السيادية :

وفق تقديرات صندوق النقد الدولى(١٠)، شهد ت معدلات النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى اتجاها عاما للتحسن فى ٢٠١٠، مقارنة بما كانت عليه فى العام السابق، ويأتى ذلك عقب الارتداد الإيجابى لأسعار البترول التى وصلت إلى القاع

فى عام ٢٠٠٩، مما عزز من العائد فى البلدان المصدرة للنفط، هذا إلى جانب التحركات الكبيرة والسريعة لمواجهة الأزمة من خلال السياسة المالية العامة، خاصة فى الاقتصادات المصدرة للنفط. وقد ساهم ذلك فى دعم القطاعات غير النفطية فى هذه الاقتصادات. وقد امتدت آثار السياسات التوسعية لتشمل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط، نظرا للروابط الوثيقة التى تربط بين المجموعتين من الاقتصادات، ومن ثم ارتفع معدل النمو فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ٢٪ فى عام ٢٠٠٩ إلى ٤,١٪ فى عام ٢٠١٠(١١).

ومن الضرورى الإشارة إلى ملاحظات عامة تتعلق بأداء ودور الصناديق السيادية، منها:

١- أصبح المنظور العالمى لإدارة الأصول فى ضوء العولمة المالية معطى رئيسيا فى التخصيص الاستراتيجى لأصول هذه الصناديق.

٢- انتفاء الدوافع السياسية فى إدارة أصولها، وهو ما تأكد فى أداء هذه الصناديق خلال الأزمة، وذلك لتهدئة المخاوف لدى الدول المضيفة، إلى جانب الاتجاه نحو قدر أكبر من الشفافية والحوكمة فيما يخص هذه الصناديق.

٣- يمثل العائد على التوظيف معيارا رئيسيا فى توجه تلك الصناديق، وذلك فى إطار إدارة مخاطر حصيفة.

٤- وجود مصلحة مشتركة بين الدول الأم والدول المضيفة كأساس عام يحكم التفاعل على صعيد الاقتصاد العالمى، فى ضوء تنامى الدور المتزايد للاقتصادات الناشئة، صاحبة الجانب الأكبر من هذه الصناديق.

ورغم امتلاك الدول العربية (البترولية) لجانب كبير من هذه الصناديق، فإن النظرة إلى دور أكبر لصناديق الثروة السيادية فى التنمية الاقتصادية للدول العربية ينبغى النظر إليها فى ضوء الإطار الاقتصادى الكلى الجاذب للاستثمار الأجنبى المباشر، وما يتطلبه من أساسيات اقتصادية وحزمة سياسات اقتصادية كلية وقطاعية، تضمن الاستقرار الاقتصادى، وتحديد أولويات واضحة تساعد على اتخاذ قرار المستثمرين، بصرف النظر عن طبيعتهم المؤسسية. ومن أهم العوامل المساعدة على ذلك تطوير أسواق مالية تتسم بالكفاءة والعمق.

الهوامش :

1- TaoSun and HeikoHesse, March 2009, “Sovereign Wealth Funds and Financial Stability”, IMF Reaearch Bulletin, Vol. 11, No1., p.4.

2- INTERNATIONAL MONETARY FUND. “Sovereign Wealth FundsA Work Agenda,”.

- Prepared by the Monetary and Capital Markets and Policy Development and Review Departments In collaboration with other departments,Approved by Mark Allen and Jaime Caruana, February 29, 2008. p.5.

3- IMF , Ibid, p.5.

4- IMF., Ibid. p.5.

5- Peter Kunzel, Yinqiu Lu, Iva Petrova,and Jukka Pihlman: "Investment Objectives oSovereign Wealth FundsA Shifting Paradigm;" IMF Working paper, WP/19/11, January 2011, p .8

6- IBID. p.8.

7- IBID. p.3.

٨- فى تفاصيل ذلك، انظر

- John Gieve: Sovereign wealth funds and global Imbalances Speech by Sir John Gieve, DeputyGovernor of the Bank of England, tothe Sovereign Wealth ManagementConference, London, 14 March 2008.

9- INTERNATIONAL MONETARY FUND. “Sovereign Wealth FundsA Work Agenda,” Op-cpt:, p.4.

١٠- صندوق النقد الدول، آفاق الاقتصاد العالمى .. التعافى والمخاطر واستعادة التوازن، أكتوبر ٢٠١٠ .

١١- المصدر السابق، ص ص ٨٤-٨٦.

دولة الأزمات :
لبنان بين الفراغ السياسى والمحكمة الدولية

■ إبراهيم غالى *

يقف لبنان مرة جديدة أمام حائط مسدود، بعد أن تفاقمت الأزمة السياسية الداخلية لأقصى مستويات التوتر الذى أعاد البلد إلى أجواء فبراير ومارس ٢٠٠٥، فقد دار ستة أعوام إلى الوراء دورة كاملة مع اختلاف فى الإخراج والتفاصيل دون تغير فى الأهداف والمطامح والرؤية التى يريدها كل من فريقى ١٤ آذار و٨ آذار لشكل وطبيعة وأنموذج الدولة اللبنانية المنشود.

وبعد ست سنوات من هذا الصراع السياسى، أصبحت الجمهورية اللبنانية المتقطعة أكثر تقطعا، وغابت الديمقراطية، سواء أكانت ديمقراطية الأكثرية أم ديمقراطية التوافق، وزادت وطأة الاختراقات الخارجية أكثر من أى وقت مضى، بحيث بات لبنان أمام أوضاع لا تنذر بأى انفراجات قريبة بقدر ما تنذر باسترجاع دوامة العنف الداخلى والحرب الأهلية التى دقت الباب أكثر من مرة خلت فى السنوات الأخيرة، إذا لم تستحدث صيغ إبداعية لمعالجة الأزمة الراهنة.

ويعزز من هذه التداعيات السلبية والخطيرة مجموعة من العوامل، أبرزها فشل المسعى السعودى - السورى لإيجاد توافق داخلى وموافقة خارجية على معالجة تداعيات اقتراب صدور القرار الاتهامى فى جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريرى، وما أعقب ذلك من قيام فريق ٨ آذار بـ "انقلاب دستورى" قابلته قوى ١٤ آذار بإحياء ما أطلق عليه بعض رموزها "ثورة الأرز الثانية" و"انتفاضة الكرامة"، وفشل رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتى فى تأليف حكومة جديدة وهو ما ينذر باستكمال حلقات الفراغ المؤسساتى فى الدولة، بعد توقف طاولة الحوار الوطنى عن الانعقاد وكذا مجلس الوزراء.

ويأتى كل ذلك فى سياق صراع سياسى عنيف سيفضى إلى إضعاف دور الرئيس اللبنانى ميشيل سليمان، سيما مع بروز صراع جديد على الزعامة المسيحية لم يرده سليمان، وأججه زعيم التيار الوطنى الحر، العماد ميشيل عون، فيما أحدث قبول ميقاتى التكليف الجديد شرخا داخل الطائفة السنية. ناهيك عن دخول القيادت الدينية، السنية والشيعية، على خط الصراع السياسى بين تيار المستقبل وحزب الله، الأمر الذى يضيف بعدا مذهبيا وطائفيا إضافيا يزيد فتيل الأزمة اشتعالا.

أولا- فشل المساعى السعودية - السورية :

منذ ٣٠ يوليو من العام الماضى، موعد اللقاء الثلاثى بين العاهل السعودى الملك عبد الله، والرئيس السورى بشار الأسد، والرئيس ميشيل سليمان فى قصر بعبدا، عرف لبنان قدرا معقولا من الهدوء بعد سجالات طويلة بين حزب الله وتيار المستقبل حول ملف المحكمة الدولية، بما يشمله ذلك من ملف شهود الزور، وتوارد أنباء متفرقة عن توجيه القرار الاتهامى اتهامات لعناصر من حزب الله. وسادت فى الأشهر الخمسة التالية تكهنات حول دور سعودى – سورى مشترك للتوصل لتفاهمات معينة تصب فى خانة استقرار لبنان، ومنع حدوث الفتنة، فى حالة صدور القرار الاتهامى. وأضحت هذه التكهنات حقيقة ملموسة يوم ٨ يناير ٢٠١١، عبرت عنه تصريحات مباشرة من رئيس الوزراء اللبنانى، سعد الحريرى، تؤكد وجود تفاهم سعودى - سورى، وأن الفريق الآخر (يقصد ٨ آذار وحزب الله تحديدا) لم يف بتعهداته لتنفيذ هذا الاتفاق. ولم يكشف الحريرى عن تفاصيل هذا التفاهم أو طبيعة الالتزامات المطلوب تنفيذها من كل طرف. وبالمقابل، كانت مصادر حزب الله تنفى علمها بما يقول الحريرى إن على حزب الله الالتزام به، وذلك فى وقت لم تكن فيه الرياض ودمشق تصدران أى توضيح بشأن هذا الاتفاق.

(*) باحث فى العلوم السياسية .

وفى ١١ يناير ٢٠١١، ذكرت قوى ٨ آذار أن ما أطلق عليه داخليا "المبادرة السعودية - السورية" انتهت من دون نتيجة، وطالبت رئيس الحكومة بالدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء من أجل اتخاذ الموقف المطلوب من المحكمة والقرار الظنى، وما يتسبب به من انقسامات وإشكالات، علما بأن رئيس الجمهورية كان يؤجل مطلب المعارضة بانعقاد جلسة لمناقشة ملف شهود الزور، حتى تهدأ الأطراف الداخلية أو تناقش قضية المحكمة كلها أولا على طاولة الحوار الوطنى. وهدد فريق ٨ آذار بالاستقالة من الحكومة، إذا لم تعقد جلسة مجلس الوزراء فى اليوم التالى مباشرة.

فى هذا الوقت، كان الحريرى يزور الولايات المتحدة، ويجرى لقاءات مكثفة هناك مع العاهل السعودى، والرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى، ووزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون، ومن ثم أضيف عائق آخر لانعقاد هذه الجلسة، يتمثل فى غياب الحريرى، بل وعدم إمكانية حضوره لموعد جلسة لم يوافق أصلا على انعقادها. وفى اليوم التالى، أعلن وزراء المعارضة العشرة استقالتهم من الحكومة، ثم التحق بهم الوزير المحايد أو الملك، وزير الدولة، عدنان السيد حسين، المحسوب على رئيس الجمهورية، مما يعنى سقوط الحكومة التى تتألف من ٣٠ وزيرا، واعتبارها بحكم الدستور مستقيلة حكما، بسبب استقالة الثلث + ١ من الوزراء، وطالبت المعارضة رئيس الجمهورية باتخاذ الإجراءات القانونية والدستورية اللازمة.

وردت قوى ١٤ آذار على هذه الاستقالة بتمسكها بثلاث نقاط، أولاها: إنه لا تسوية على حساب العدالة، والثانية هى: لا للتعطيل ولا رئيس سوى سعد الحريرى، والثالثة هى: لا للتلاعب بالاستقرار الأمنى. كما رأت كتلة المستقبل النيابية أن قوى ٨ آذار طرحت طلبات تعجيزية للتسوية، وأنها ربطت بين هذه التسوية وإسقاط محكمة الحريرى بالكلية.

وواقعيا، يعود فشل الجهود السعودية - السورية التى كان الغموض عنوانها إلى ثلاثة عوامل، أولها: إن التنسيق بين الرياض ودمشق حول لبنان لم يرق إلى مستوى المبادرة أو طرح تسوية شاملة. وساهم الطرفان بهذا الغموض المتعمد فى العامل الثانى وهو تخبط اللبنانيين فى تأويل حقيقة هذا التفاهم، بحيث إن كل طرف أخذ يناقض نفسه أحيانا ويخون الطرف الآخر ويتهمه بالتعطيل. ثالثا لأن التفاهم السعودى - السورى من غير المعروف ما إذا كان قد حظى بغطاء فرنسى أم لا، منعا للرفض الأمريكى، حيث أسفرت لقاءات نيويورك عن تأييد دولى لفصل مسار المحكمة الخاصة بلبنان عن المسعى السعودى السورى لتوفير الاستقرار الداخلى، مما أفضى إلى طلب المعارضة فرض موضوع المحكمة بندا وحيدا على جدول أعمال جلسة مستعجلة لمجلس الوزراء.

ولهذا، كان التوصيف داخل لبنان بوجود تسوية سعودية - سورية غير دقيق، وهو ما وضح على لسان السفير السعودى فى بيروت، على عواض عسيرى، يوم ١١ يناير ٢٠١١، حين أكد أنه "لا توجد فى الأساس مبادرة سعودية - سورية لكى تفشل، وأن الرياض تبذل جهودا لتقريب وجهات النظر بين القيادات اللبنانية"، وقوله: "أرد على الكلام المتواصل عن الـ (س - س) (الجهود السعودية - السورية) بتأكيد الـ (ل - ل) أفضل ألف مرة (أى الجهود اللبنانية - اللبنانية)، لأننا نؤمن بأن الحلول اللبنانية هى وحدها القابلة للحياة".

إذن، لم تكن توجد تسوية تقوم على مبدأ (كل السلطة مقابل إلغاء المحكمة)، وهو ما رشح عن ورقة مطالب للحريرى أشهرها رئيس الحزب التقدمى الاشتراكى، النائب وليد جنبلاط، فى مؤتمر صحفى يوم ١٧ يناير ٢٠١١، بل لم يعد الأمر أكثر من توافق بسيط برعاية سورية - سعودية جرت رأسا برأس - كما ذكر وزير الخارجية السعودى سعود الفيصل يوم ٢١ يناير ٢٠١١، حينما أكد أن الرياض رفعت يد الوساطة عن لبنان - بين الملك عبد الله والرئيس الأسد، ربما تضمنت إصلاح العلاقات السعودية - السورية أولا، وتفاهما على رعاية سعودية لإزالة الشوائب من العلاقات اللبنانية - السورية التى تدهورت منذ عام ٢٠٠٥ ثانيا، كما أنهما توافقا ثالثا على رعاية سعودية سورية مشتركة لتسوية لبنانية لبنانية جامعة.

مغزى ذلك أنه لم يكن واردا من الأصل أن تعمل الدبلوماسية السعودية لدى الأطراف الدولية لإلغاء المحكمة الخاصة بلبنان، وإنما العمل مع سوريا على منع تداعيات المفاعيل السلبية للقرار الاتهامى على استقرار وأمن لبنان. وهذا ما جسدته تصريحات الدوائر الرسمية الفرنسية من أن أى قرار "لن يستهدف تنظيما ولا حزبا ولا طائفة"، فى ظل توافق على أن المحكمة لا يمكن إيقاف آليتها، وتوافق آخر على ضرورة العمل على عدم تسييسها. وهذا أيضا أقرب لما كشف عنه أمين حزب الله حسن نصر الله يوم ١٦ يناير ٢٠١١، حين ذكر أن التسوية السورية - السعودية كانت قد وصلت إلى مرحلة الاتفاق النهائى قبل أسبوعين، وكان ينتظر الاتفاق على آلية تنفيذها، وأن الحزب كان يقف إلى جانب المبادرة السعودية، رغم وضوح الجانب السعودى من البداية حول عدم إمكانية إلغاء المحكمة أو إلغاء القرار الاتهامى. وأكد نصر الله أن أمرين طرحا، الأول هو تأجيل القرار الاتهامى لأسابيع عدة، ريثما يجرى التفاهم على الأمر الآخر، وهو كيفية حماية لبنان وتحييده من تداعيات القرار الاتهامى، والذى حدده نصر الله فى ثلاثة مطالب هى: سحب القضاة اللبنانيين، ووقف تمويل المحكمة، وإلغاء مذكرة التفاهم بين الحكومة اللبنانية والمحكمة الدولية. مشيرا إلى أن "تلك البنود لا تلغى المحكمة، إذ يمكن تعيين قضاة غير لبنانيين وتمويلها من جانب آخرين فى العالم. وبالنسبة لمذكرة التفاهم معها، فهناك وسائل أخرى كالإنتربول وغيره، لأن وظيفة الحكومة اللبنانية ليست أن تعتقل هؤلاء، وهذا يعنى أن مطلبنا لم يكن إلغاء المحكمة، لأن كل ما طالبنا به لا يؤدى إلى إلغائها".

ثانيا- تحول جنبلاط وتغير المعادلة السياسية :

بعد توقف المساعى السعودية، أصرت قوى المعارضة (٨ آذار) على ألا تعيد تسمية الحريرى رئيسا للحكومة. وكان يوم ١٧ يناير حاسما فى مجريات الأحداث اللبنانية، نظرا لثلاثة عوامل هى:

١ - تسليم المدعى العام الدولى، دانيال بلمار، مسودة قرار اتهامى إلى قاضى الإجراءات التمهيدية، دانيال فرانسين، مع مواد الإثبات الخاصة بها، وذلك بعد خمس سنوات و١١ شهرا من التحقيق، وبعد سنة وتسعة أشهر من مباشرة المحكمة الدولية عملها، مما يعنى بدء العد التنازلى لصدور القرار النهائى.

٢ - انتشار ألف عنصر من حزب الله فى الصباح التالى فى شوارع بيروت، مرتدين قمصانا سوداء اعتراضا على ذلك المسار،

وإيذانا بالتهديد بتنفيذ خطة انقلابية تقوم كدفعة أولى على اقتحام المؤسسات الأمنية والقضائية اللبنانية، على أن يلى هذه الخطوة خطوات أخرى على الأرض. وربما طرأ تعديل بعد ساعتين من هذا الانتشار لتدخل كل من نجيب ميقاتى ووليد جنبلاط لاحتواء الموقف وإيجاد وسيلة أخرى سياسية لا تؤدى لإشعال فتنة طائفية.

٣ - ألغى الرئيس سليمان موعد الاستشارات النيابية لتكليف رئيس جديد بتأليف حكومة جديدة إلى يوم ٢٤ يناير ٢٠١١، وجاء ذلك بناء على رغبة بعض أطراف المعارضة، لتكون هى السابقة الأولى منذ اتفاق الطائف لتأجيل موعد الاستشارات النيابية الملزمة، لأنها تتمحور لأول مرة حول اسم الرئيس المكلف. إذ كانت المعارضة تبغى التأكد من حصولها على الأكثرية المطلوبة لمنع إعادة تكليف الحريرى.

ولم تثمر الجهود القطرية والتركية فى هذا الوقت فى تقريب وجهات النظر بين الأكثرية والمعارضة، كما لم تفلح الدبلوماسية الفرنسية فى تشكيل مجموعة اتصال دولية سعت باريس لتشكيلها من أجل مواكبة الأزمة السياسية اللبنانية بشقيها، وهما ملء الفراغ الحكومى من جهة، ومسألة المحكمة الدولية من جهة أخرى. ويعود ذلك ربما إلى سأم الرياض من محاولات التعطيل إقليميا وداخليا لحلحلة الأزمة، وربما كذلك إلى عدم قبول دمشق التفريط فى الأوراق التى تمتلكها وتفادى ما تعتبره "تدويلا" للملف اللبنانى، فى وقت تبدو فيه وحلفاؤها فى الداخل الطرف الأقوى والقادر على التأثير فى الوجهة التى يمكن أن يصل إليها الوضع فى لبنان.

وكان حل عقدة اسم الرئيس المكلف عند الزعيم الدرزى وليد جنبلاط الذى غير موقفه بعد أيام من السعى إلى حل وسط، وعدم الاستفزاز، ورفض الدخول فى حسابات هذا الطرف أو ذاك فيما يتعلق بكتلته النيابية، ورفض حكومة ٨ آذار أو حكومة ١٤ آذار، حيث أعلن يوم ٢١ يناير ٢٠١١ ثبات حزبه فى الوقوف إلى جانب سوريا والمقاومة، قائلا: "لابد أن تأخذ اللعبة الديمقراطية مداها بعيدا عن الاصطفافات المذهبية والطائفية، وأن نبقى متمسكين بالحوار، وأن نحتكم إلى الدستور". ومن ثم انضم ثمانية نواب من اللقاء الديمقراطى إلى اختيار مرشح قوى ٨ آذار، الرئيس نجيب ميقاتى الذى انضم إلى ترشيحه النواب الثلاثة الآخرون من طرابلس، والحصيلة فقدان قوى ١٤ آذار للأكثرية النيابية لأول مرة منذ عام ٢٠٠٥ بعد نيل ترشيح الحريرى ٦٠ نائبا من أصل ١٢٨ نائبا، وحصول نجيب ميقاتى على ترشيح ٦٨ نائبا، وتكليفه منذ يوم ٢٥ يناير بتشكيل حكومة جديدة.

لقد خلصت هذه الاستشارات بالتالى إلى تبدل فى وضعية القوى السياسية فى لبنان، إذ انتقلت قوى ١٤ آذار بقيادة تيار المستقبل إلى صفوف المعارضة، فيما أصبحت قوى ٨ آذار بقيادة حزب الله هى الأكثرية النيابية، فى مشهد اعتبره الكثيرون "انقلابا دستوريا أبيض" نفذته المعارضة السابقة لإعمال أجندتها ورؤاها السياسية على سائر القوى اللبنانية لقلب التوازنات السياسية الداخلية رأسا على عقب بشكل دستورى وقانونى. ومع ذلك - وبعيدا عن قول الحريرى بتعرضه لاغتيال سياسى - فقد ارتكبت قوى ٨ آذار مخالفة سياسية كبرى، بالنظر إلى انقلابها أولا على اتفاق الدوحة الذى ينص فى بنده الثانى على إعطاء المعارضة الثلث الضامن فى التشكيلة الحكومية، شرط ألا تستخدمه لتعطيل عمل الحكومة أو الاستقالة منها، وهو ما لم يحدث. ثانيا بالنظر إلى أن هذا التبدل يخالف نتائج انتخابات ٢٠٠٩ التى أدت إلى تكريس قوى ١٤ آذار فى موقع الأكثرية وبقاء قوى ٨ آذار فى موقع المعارضة، علاوة على تثبيت زعامة الرئيس سعد الحريرى زعيما وممثلا رئيسيا للطائفة السنية فى لبنان. والنتيجة هى السقوط العملى لمقولة "الديمقراطية التوافقية"، حتى وإن تماشت مع الميثاقية والدستورية وما ساد من أعراف تتبدل لدى كل مشهد سياسى حام فى لبنان.

ثالثا- الفراغ الحكومى :

قبل الرئيس نجيب ميقاتى التكليف، أملا فى استعادة تجربته القصيرة فى رئاسة الوزراء، عقب اغتيال الشهيد رفيق الحريرى، حيث بدأ حينذاك كل من الانسحاب السورى من لبنان والتحقيق الدولى فى جريمة اغتيال الحريرى، وجهز الأجواء لإجراء انتخابات ٢٠٠٥ . ويقول البعض بوجود دور مركزى له حينذاك وسط تصاعد موجتى ١٤ آذار و٨ آذار. لكن اليوم، يعود ميقاتى ليواجه عقبات معقدة فى سبيل تكليف الحكومة الجديدة، وعقبات أكثر فى الاتفاق على بيانها الوزارى، وحائطا مسدودا أمام احتمالية التوفيق بين مطالب الأكثرية الجديدة والمعارضة.

ويقدم ميقاتى نفسه فى هذه الظروف الصعبة على أنه مرشح يعبر عن الوسطية فى السياسة الداخلية الراهنة، ويقول إنه مع فريق ١٤ آذار لجهة المطالبة باستقلال لبنان وسيادته، ومع فريق ٨ آذار الذى يتحدث عن المقاومة وعن واقع إقليمى معين، لبنان جزء منه.

وكعادة كل فريق لبنانى يحوز الأكثرية، فإنه يدعو إلى تأليف حكومة تضم كل القوى السياسية، وفق ما تنص عليه مواد الدستور. حيث دعا الأمين العام لحزب الله إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتحدث رئيس تيار المردة سليمان فرنجية عن أن قوى ٨ آذار يمكنها معاملة الفريق الآخر بالمثل وتوافق على إعطائه الثلث الضامن. ومن هنا، أكد ميقاتى لرئيس الجمهورية رغبته فى تشكيل حكومة تضم كل القوى السياسية للعمل على إنقاذ البلاد والوحدة الداخلية، وأنه سيسعى إلى ضم تيار المستقبل وقوى ١٤ آذار إلى حكومته. فإذا تجاوبت، قامت حكومة سياسية موسعة تضم الجميع. أما إذا لم تتجاوب قوى ١٤ آذار، فإنه سيتجه إلى تأليف حكومة تتكون من التكنوقراط مبدئيا، وقد تطعم بسياسيين مستقلين.

على أن عقدة التأليف لم تأت فقط من قوى ١٤ آذار التى وضعت شروطا محددة لدخول الحكومة، وهو ما سيرد بعد قليل، إذ اتخذت قرارا بعدم المشاركة، وإنما جاءت العقدة الكبرى من داخل ٨ آذار "الأكثرية الجديدة"، فقد تشعبت الخلافات داخلها بعد تحقيق ما اعتبرته "انتصارا". فثمة فريق يمثله العماد عون يحض على السيطرة الفعلية على معظم مقاعد الحكومة الجديدة أو الإمساك بها تماما. ويربط عون بين ذلك وبين فتح ملفات فساد خلال الحقبة الماضية. وثمة فريق آخر يمثله رئيس المجلس النيابى وزعيم حركة أمل، نبيه برى، يحرص على عدم الاستئثار بالسلطة، وفتح باب المشاركة لإظهار قدرة المعارضة السابقة على الإمساك بزمام الحكم والاستقرار، بعد أن أصبحت الأكثرية. ويلتقى معه فى هذا الطرح النائب وليد جنبلاط. وبين هذين الفريقين، يتخذ حزب الله موقفا داعما لجهود وإنجاح تأليف حكومة ميقاتى، ولكن دون مس استراتيجيته فى حماية خياراته، وخصوصا المقاومة، مع

ملاحظة أن الحزب لم يتدخل لدى حلفائه لحثهم على تقديم مطالب مقبولة تسهم فى تأليف الحكومة.

وخلال محاولة التأليف التى لم تنجح بعد اقتراب شهرين، وجد تجاذب داخل فريق ٨ آذار حول حصة كل حزب من جهة، وعلى الحقائب السيادية والخدماتية من جهة أخرى. كما برز خلاف طاحن بين العمادين (ميشيل سليمان وميشيل عون) يجعل كلا منهما قادرا على تعطيل تأليف الحكومة. ويرجع ذلك إلى أن العماد عون يصر على تمثيل تياره وحلفائه فى تكتل التغيير والإصلاح بـ ١٢ مقعدا وزاريا من ١٥ مقعدا للمسيحيين فى حكومة ثلاثينية، وأن يعهد إلى تكتله بوزارة الداخلية.

ويكمن داخل هذا الصراع المسيحى على الزعامة إمكانية تعطيل تأليف الحكومة لوقت قد يطول. ففى يد كل من الجنرالين سلاح دستورى يمدد أمد الفراغ الحكومى، ويترك الرئيس المكلف معلقا على حبل التوصل إلى تسوية بينهما، ما دام ميقاتى قرر منذ قبل بالتكليف عدم الاعتذار عن عدم تأليف الحكومة، مهما تكن العقبات التى سيواجهها. سلاح سليمان أنه بموجب صلاحياته الدستورية لن يوقع مرسوم تأليف حكومة غير متوازنة. وسلاح عون أن كتلته لن تعطى حكومة ميقاتى الثقة فى مجلس النواب.

ولا شك فى أن ميقاتى يواجه هذه العقبات نفسها، بعد أن أعلن يوم ١٣ مارس ٢٠١١ نية التوجه لتشكيل حكومة ثلاثينية مختلطة (٣٠ وزيرا من التكنوقراط والسياسيين المستقلين)، لأن ذلك يحول دونه حل عقدة عون أولا، وتوافق كافة الأطراف على هذه الشخصيات ثانيا، والأهم كيف ستدير حكومة كتلك حالة التباعد التام بين مواقف تيار المستقبل وحزب الله ثالثا.

رابعا- السلاح والمحكمة.. مواجهة مفتوحة:

ويبقى موقف كل من حزب الله (الطرف المركزى فى الأكثرية الجديدة) وموقف تيار المستقبل (الطرف المركزى فى المعارضة) أمرين يحددان إلى أى بوصلة قد يسير لبنان فى الآونة القليلة المقبلة، سيما وأن الصراع السياسى بينهما قد احتدم إلى درجة قصوى هى الأقوى منذ عام ٢٠٠٥ .

بالنسبة لحزب الله، يبدو جليا اليوم أن الحزب الذى كان يزهد فى دخول الحكومة حتى عام ٢٠٠٥، بل وربما يزهدها اليوم أيضا، قد أصبح عراب التشكيلات الحكومية منذ خروج الجيش السورى من لبنان فى العام نفسه، أو أنه بالأحرى قد حل محل دمشق. فلا مصالحة معها من أى طرف لبنانى إلا بما يقع فى خانة الخيارات الاستراتيجية للحزب، وأبرزها حماية المقاومة، وبقاء السلاح، وكذلك لا تشكيلة حكومية لا تضمن كل مطالب ومصالح حزب الله.

إن الجديد فى الانقلاب الأبيض الذى حققه حزب الله مع بقية أطراف ٨ آذار أنه وضع يده على سدة الرئاسة الحكومية، وهو ضامن لسدة مجلس النواب، ولديه نفوذ كبير عند الرئاسة الأولى (رئاسة الجمهورية)، وهو يملك تعطيل عمل هذه المؤسسات الدستورية، إن بالسياسة أو بالسلاح، إن اضطر إلى ذلك.

أما عن موقف حزب الله من تأليف الحكومة، فيحتاج لبعض التفسير، ذلك أن الحزب يدعم نجيب ميقاتى وخياراته، فى وقت تتعارض فيه مطالب العماد عون، الحليف الجوهرى للحزب، مع إمكانية إبصار الحكومة النور. وربما يكون التبرير أن حزب الله يتصرف على أن عون شريك رئيسى فى انتصار إسقاط الحكومة السابقة، وله أن يحصل على حصة وزارية موازية لتمثيله المسيحى من جانب، وأن الحوار بين ميقاتى وعون كفيل بحل إشكالية التأليف والتمثيل المسيحى وغيره داخل الحكومة. وربما لا يريد الحزب فى هذا التوقيت عدم التدخل فى جهود الرئيس المكلف، لأنه صاحب خيارات مقررة يطبقها تبعا لصلاحياته الدستورية، كما لا يسعى للتأثير فى العماد عون لحمله على التراجع عن شروطه، خوفا من تشظى رأى الأكثرية.

أما بالنسبة لمواقف تيار المستقبل وبقية قوى ١٤ آذار، فقد تدرجت على هذا النحو:

١ - قرأت قوى ١٤ آذار إزاحة سعد الحريرى عن رئاسة الحكومة بأنه انقلاب سياسى داخلى، واكبه انقلاب إقليمى إيرانى - سورى سعى لإقصاء سعد الحريرى، وعاد بعلاقة الحريرى بالسوريين إلى النقطة صفر، رغم ما قدمه من تنازلات.

٢ - وضع تيار المستقبل "دفتر شروط" أمام الرئيس المكلف ميقاتى لتحديد إمكانية المشاركة من عدمها، وأبرزها تحديد المحكمة الدولية كعنصر رئيسى فى برنامج الحكومة الجديدة، أى تكريس المحكمة، وإلغاء السلاح غير الشرعى المنتشر على الأراضى اللبنانية.

٣ - قررت قوى ١٤ آذار عدم المشاركة فى الحكومة، وعدم تمثيل الأطراف المسيحية المنتمية إليها فى الحكومة، وعدم طلب الثلث الضامن، كى يتماشى ما تفعله مع ممارسة كانت تطالب فى السابق بتنفيذها.

٤ - بدأت قوى ١٤ آذار تجمع قواها لخوض مواجهة سياسية مع قوى ٨ آذار، خاصة حول موضوع المحكمة الدولية والعدالة ومعالجة سلاح حزب الله. كما أعلن الحريرى أنه فى حل من أية التزامات سابقة تتعلق بالـ (س - س)، مما يعنى الرفض القاطع لفك تعاون لبنان مع المحكمة الدولية.

وواقعيا، وإن تم تأليف حكومة جديدة، فإن هذه المواقف الأخيرة للحريرى وحلفائه، وحزب الله وحلفائه، من مسألتى سلاح المقاومة والمحكمة الدولية، أبرزت صورة مكملة لانقسام حاد ازداد ضراوة أكثر من أى وقت مضى، وخوض معركة إلغاء خيار الآخر، ووضع الاستقرار الأمنى فى مهب المواجهة، فى وقت لا يسع رئيس الجمهورية ولا الرئيس المكلف الاضطلاع بأى دور إيجابى فيه، بغية تخفيف وطأته، ولا بالتأكيد حكومة تصريف الأعمال ولا مجلس النواب، فضلا عن انقطاع كافة سبل الحوار بين الطرفين، فى وقت لا يعول فيه أى منهما على وساطة من الخارج، بعد انقطاع التواصل السعودى - السورى منذ ١١ يناير ٢٠١١ .

الخلاصة ربما يكون حزب الله بإحكام سيطرته على مقاليد ومفاصل السلطة فى لبنان، وعلى عكس المتوقع، أقل قدرة فى التأثير، فى ملف المحكمة الدولية، تماما كما كان تيار المستقبل أقل قدرة فى التأثير، فى ظل وجود سعد الحريرى فى منصب رئاسة الوزراء. وربما سيوجه له اللوم يوما ما على الإقدام على هذه الخطوة، مثلما وجه اللوم فى بعض الأحيان إلى سعد الحريرى باستعجاله الوقوع فى فخ السلطة وما أقدم عليه من تنازلات.

ثنائية الاحتجاج والقمع :
لماذا لا تنشأ ثورة جديدة فى إيران ؟

■ رانيا مكرم*

يتمتع النظام السياسى الإيرانى بخصوصية تتمثل فى كونه نظاما ثيوقراطيا يحكمه رجال الدين، تمتد هذه الخصوصية لتشمل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية كافة، ويمكن من خلالها الانطلاق لتفسير ما تشهده الساحة الإيرانية من تطورات عدة، لعل أبرزها فى الوقت الحالى تجدد التظاهرات الاحتجاجية ضد نظام ولاية الفقيه، والرئيس محمود أحمدى نجاد، بقيادة بعض رموز المعارضة، وما أعقب ذلك من أساليب قمع للمتظاهرين، وتصعيد ضد زعمائهم.

ففى مقابل ما أبداه رموز النظام الإيرانى من ارتياح لموجة الثورات التى يشهدها العالم العربى، وعلى رأسهم المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى -الذى اعتبر الثورة المصرية أحد تجليات الثورة الإيرانية- وجد رموز النظام أنفسهم فى وضع حرج، فرضه الموقف المتشدد الذى دائما ما يتخذ للتعامل مع حركات الاعتراض والاحتجاج على سياسات النظام وممارسته تجاه المعارضين له. حيث استثمر المتظاهرون حلول الذكرى الثانية والثلاثين لقيام الثورة الإيرانية لإعادة تجديد مطالبهم. وبرغم الإجراءات التى اتخذتها السلطات لمنع المعارضة من تنظيم مظاهرات، سواء للاحتفال بذكرى الثورة، أو لتأييد ثورتى الياسمين واللوتس فى مصر وتونس، فإن ذلك لم يمنع المتظاهرين من التجمع والتعبير عن رفضهم للنظام، وهو ما أدى إلى حدوث اشتباكات أسفرت عن وقوع عدد من القتلى والجرحى فى صفوف المعارضين.

وعلى عكس ما حدث فى كل من مصر وتونس، استطاع عنف النظام الإيرانى وأد قوة الاحتجاجات. فإذا كان غياب السوابق فى مصر وتونس قد ضاعف من صعوبة معالجة نظاميهما للوضع قبل تحقيق الثورتين لأهدافهما المتمثلة فى إسقاط النظام، فإن الأمر مختلف فى إيران، ذلك البلد الذى لا يزال الجدل مستمرا حول ما إذا كان قد استطاع بالفعل الانتقال من مرحلة الثورة إلى الدولة أم لا، والذى عايش حالات ثورية عدة منذ عام ١٩٧٩، سواء كانت ضد الثورة الإسلامية للإمام الخمينى فى سنواتها الأولى، أو تلك التى تلت الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية العاشرة، حيث أعيد انتخاب أحمدى نجاد فى صيف عام ٢٠٠٩.

دلالات تجدد الاحتجاجات :

ترجيحا لاتجاه رأى مؤيدوه، وقت اندلاع أزمة الانتخابات الرئاسية الإيرانية، التى أجريت فى ١٢ يونيو ٢٠٠٩، أن هذه الأزمة تعبر عن خلل هيكلى وبنائى يتعلق ببنية النظام السياسى فى إيران، والذى بدا عجزه واضحا عن إمكانية استيعاب الجيل الجديد من الشباب المتزايدة أعداده داخل المجتمع الإيرانى، والذى يعد الأكثر تعليما وانفتاحا عن مثيله الذى احتضن الثورة الخمينية وأيديولوجيتها الإسلامية - جاءت احتجاجات ١٤ "بهمن" فبراير، التى أكدت أن أزمة النظام الإيرانى قد تجاوزت السقف السياسى، وبدأت تطال المجتمع بشرائحه كافة.

* باحثة متخصصة فى الشأن الإيرانى، مركز الترجمة والنشر، الأهرام.

فبجانب الخلاف بين تيارى الحياة السياسية فى إيران، الإصلاحى والمحافظ، أو بالأحرى بين التيار الإصلاحى والجناح المتشدد من التيار المحافظ ، ظهر خلاف مجتمعى آخر بين اتجاه مؤيد لحالة الدولة الدينية الخاضعة لمفهوم الولى الفقيه، وآخر رافض لها، يعلى قيما أخرى من شأنها إخراج البلاد من حالة العزلة، والخضوع للسلطة المطلقة لشخص المرشد، وهو ما تم التعبير عنه بوضوح من خلال الشعارات التى رفعها المتظاهرون، والتى تجاوزت بكثير تلك التى نادى بها أكثر زعماء المعارضة راديكالية، وذلك بنيلها من شخص المرشد، عندما رفعت شعار "الموت للديكتاتور".

وبات جليا أن أجيالا شابة لم تعد تحتمل مصادرة مستقبلها بماضى ثورة لا شأن لها بها، ولا بشعاراتها التى أسقطت بفعل ممارسات النظام وسياسته التى أولت الاهتمام لفئات بعينها من المجتمع الإيرانى، بعد أن اعتمدت الثورة فى بدايتها أسلوب إعادة توزيع الدخل ومساعدة الفقراء. غير أن الحال قد تبدل مع ارتفاع معدل التضخم إلى ١٠٪ خلال عام ٢٠١٠(١)، وبلوغه معدل الـ ١١٪ خلال ما انقضى من عام ٢٠١١، بعد رفع الدعم عن السلع والوقود، طبقا للبنك المركزى الإيرانى، وبلوغ نسبة البطالة ١١٪، يمثل الشباب منها ما نسبته ٧٠٪ من إجمالى العاطلين عن العمل. حيث تحتاج إيران للتغلب على هذه النسبة المرتفعة للبطالة إلى توفير نحو نصف مليون وظيفة سنويا لاستيعاب الوافدين الجدد على سوق العمل، فى مجتمع يمثل فيه الشباب دون الثلاثين ما نسبته ٦٣٪ من عدد السكان.

كما أكدت هذه الاحتجاجات وما حملته من شعارات أن أزمة النظام السياسى قد تجاوزت مجرد التشكيك فى شرعية الرئيس أحمدى نجاد، بعد انتخابات طعن فى نزاهتها -ذلك الطعن الذى مثل نقطة مفصلية فى تاريخ النظام الذى شهد أول مظاهرات اعتراض على فوز رئيس الدولة- ليشمل مطالب أكثر تطلعا للحد من صلاحيات المرشد الأعلى للجمهورية ومراقبتها، تلك الصلاحيات التى كفلت له حسم المشروعية الدستورية للرئيس نجاد بتصديق المرشد على نتيجة الانتخابات، وهو ما أثار موجات من الغضب العارم على شخص خامنئى. وهو ما يشير، من ناحية أخرى، إلى أن الأزمة التى تواجهها إيران منذ نحو عام ونصف عام لم تنتج عن صراع على السلطة، بل عن صراع النخبة على تحديد مستقبل إيران، الذى يخضع لحالة من الشد والجذب بين اتجاهات عدة، من أهمها:

اتجاه يرى أن حاجة النظام باتت عميقة لفرض إصلاحات جوهرية، وأن نظام الجمهورية الإسلامية قد فشل فى تحقيق أهدافه، لاسيما عقب ظهور نزعته العنيفة للدفاع عن بقائه وعدائه للتغيير.

وهناك اتجاه آخر لا يزال يرى أن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد نجح فى تحقيق إنجازات تؤصل لأحقية بقائه على الساحتين الداخلية والخارجية، بل وتمنحه شرعية الاستمرار. ومن ثم، فإنه يرى أن المطالبة بإجراء إصلاحات جذرية ما هى إلا "مؤامرة" تحاك ضد إيران بتدبير من قوى خارجية ومشاركة أطراف داخلية. تلك الاتهامات التى وجهت لزعماء المعارضة الذين قادوا الاحتجاجات الأخيرة فى محاولة لتشويه صورتهم(٢).

بالطبع، يتبنى التيار الإصلاحى الاتجاه الأول. فمع اقتراب الفترة الرئاسية الثانية لأحمدى نجاد من إتمام عامها الثانى، وإدراكه لتدنى أهمية الحديث حاليا عن عدم شرعية الرئيس، بدأت مؤشرات الاستعدادات المبكرة للاستحقاقات الانتخابية القادمة فى الظهور من قبل الكثير من الرموز الإصلاحية، حيث ألمح الرئيس السابق محمد خاتمى إلى أن الإصلاحيين مستعدون للمشاركة فى الاستحقاقات القادمة، المتمثلة فى انتخابات الدورة التاسعة لمجلس الشورى الإسلامى التى سوف تجرى فى عام ٢٠١٢، وانتخابات الدورة الحادية عشرة لرئاسة الجمهورية التى سوف تجرى فى عام ٢٠١٣، إذا توافرت فيها شروط النزاهة. وذلك إلى جانب ما أعلن من أسماء بارزة من التيار المحافظ، منها مدير مكتب الرئيس ومبعوثه إلى الشرق الأوسط إسفنديار رحيم مشائى، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومى سعيد جليلى، وهم من أهم حلفاء الرئيس أحمدى نجاد، بالإضافة إلى بعض الشخصيات المنتمية للجناح المعتدل مثل رئيس بلدية طهران محمد باقر قاليباف، ورئيس مجلس الشورى على لاريجانى، الذين سبق أن وجهوا انتقادات حادة للسياسات المتشددة التى تنتهجها الحكومة(٣).

مرحلة تعثر الثورة :

ومع اختلاف الرؤى حول حقيقة الوضع فى إيران حاليا، ومدى قوة النظام وشرعية استمراره، فإن ثمة اتفاقا على وجود العديد من العوامل التى من شأنها الحيلولة دون تحول مظاهر الاحتجاجات فى إيران -على خلفية تردى الوضع الاقتصادى، وبالتالى الأوضاع المعيشية تحت وطأة العقوبات الدولية بشأن البرنامج النووى الإيرانى، من ناحية، وتردى الأوضاع الاجتماعية، المتمثلة فى غياب الحريات والقمع الأمنى والكبت السياسى -إلى فعل ثورى حقيقى. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى أولى أيديولوجية وثانية سياسية.

تتمثل العوامل الأيديولوجية فى نجاح النظام الإيرانى بقيادة المرشد الأعلى للجمهورية فى حشد جماهيرى حول الثورة وأهدافها، وإن تغيرت معالمها الحالية، من خلال أدبيات خطاب الثورة الخمينية فى مراحلها الأولى، سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى، التى تخاطب مشاعر التدين لدى الإيرانيين، وتأكيد أن إيران فى حالة ثورة دائمة، وإن تغيرت الأدوات والاستراتيجيات من مرحلة إلى أخرى وفقا للأولويات، لاسيما فيما يخص استراتيجية تصدير الثورة، والحفاظ على معاداة النظام للولايات المتحدة وإسرائيل، باعتبارهما نظامين استعماريين معادين للثورة الإسلامية ومبادئها فى إيران، بل وإلصاق أى محاولة بهما، داخلية كانت أو خارجية، لانتقاد سياسات الثورة.

كما تمكن النظام الإيرانى من إيجاد هدف مشترك بحق الإيرانيين كافة بمختلف تياراتهم، وهو استكمال البرنامج النووى، الذى يمكن الاختلاف حول طريقة إدارته والتعامل مع الغرب بشأنه، لكن لا يمتد هذا الخلاف إلى مدى جدواه ووجوب استكماله من عدمه.

أما أهم ما يعنينا فى هذا الإطار، فهو ما استطاعت الثورة إنشاءه من مؤسسات للمحافظة على مكتسباتها، واستطاع فى الوقت نفسه النظام الإيرانى الحالى المحافظة على ولائها الشديد والوحيد له. ومن أهم هذه المؤسسات مؤسسة الحرس الثورى، التى لعبت ولا تزال دور حامى الثورة ورموزها ودستورها، مما أدى إلى تعاظم دور هذه المؤسسة بمرور الزمن وتغلغلها فى المجتمع الإيرانى سياسيا، من خلال ظهور العديد من قياداته على المسرح السياسى الإيرانى، وتولى العديد منهم المناصب القيادية، وعلى رأسهم الرئيس محمود أحمدى نجاد.

واقتصاديا، من خلال السماح لها ببسط سيطرتها على القطاعات الاقتصادية فى البلاد، إما بتلقى عقود حكومية بالغة الأهمية تتيح لها امتلاك حصص كبيرة من مقدرات الاقتصاد الإيرانى. فإلى جانب شراء مجموعة شركات مرتبطة بالحرس الثورى للنصف زائد واحد من أسهم شركة الاتصالات الحكومية التى تحتكر الخطوط الهاتفية الثابتة، يلعب الحرس الثورى الدور الأهم فى إدارة المنشآت النفطية، ومصانع السيارات، أو من خلال اتخاذ بعض القرارات التى تضيف إلى صلاحياته الاقتصادية صلاحية اتخاذ القرار. حيث اتخذ المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى برئاسة نجاد، على سبيل المثال، قرارين، يسمح الأول بحضور ممثل عن الحرس الثورى فى مجلس إدارة البنك المركزى، وبموجبه لا يسمح للبنك المركزى باتخاذ القرارات من دون موافقة ممثل الحرس الثورى عليها. فيما يحتم الثانى حضور أحد أعضاء الحرس الثورى، بالإضافة إلى ممثل عن وزارة الاستخبارات فى منظمة مراجعة وتنظيم القرارات، وهى هيئة رقابية فى شركة الاتصالات الإيرانية(٤).

من هذا المنطلق، يعتبر الحرس الثورى أن ثروته مرتبطة بشكل كبير وجوهرى بالنظام الثيوقراطى القائم حاليا فى إيران، وبالتالى فإن زوال هذا النظام أو تغييره - بآخر معتدل -يعنى بطبيعة الحال فقدان ثروته الاقتصادية الهائلة، لاسيما مع الانتقادات الشديدة التى يوجهها الإصلاحيون والمنتمون للجناح المعتدل من التيار المحافظ لتعاظم مقدرات الحرس الثورى فى المجتمع. فعلى سبيل المثال، انتقد الزعيم الإصلاحى مهدى كروبى حصول وحدة "خاتم الأنبياء" التابعة لمؤسسة الحرس الثورى على عقود اقتصادية حساسة فى قطاعات الصناعة، مشيرا إلى "أن المادة (٤٣) من الدستور الإيرانى لا تسمح باحتكار الثروة بيد عدد من الأفراد أو المجموعات، وتحظر على الحكومة التحول إلى مقاول يسيطر على مناحى الحياة الاقتصادية، مما سيتسبب فى تزايد مستوى الفساد، وارتفاع مستوى البطالة، بالإضافة إلى فقدان الحرس الثورى لمكانته الحقيقية فى البلاد"(٥).

ولهذه الأسباب إلى جانب غيرها، يبرز دور مؤسسة الحرس الثورى بوضوح فى محاولات النظام وأد ثورات الجماهير الإيرانية واحتجاجاتها فى مهدها، وذلك من خلال ممارسة القمع ضد المتظاهرين. وهو الدور الذى لعبته عقب الانتخابات الرئاسية فى يونيو ٢٠٠٩، وتعرضت على أثره لانتقادات واسعة داخلية وخارجية، نالت بشكل كبير من شعبية المؤسسة داخل أطياف الشارع الإيرانى، وتسببت فى ازدياد الضغوط الممارسة على قياداتها من الخارج، والمتمثلة فى تجميد أرصدتهم، ومنعهم من دخول أراضى بعض الدول، الأمر الذى دفع عددا من كبار الضباط فى قيادة وحدات الحرس فى مدن طهران وأصفهان وقم وتبريز للطلب من قياداتهم عدم استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين، خلال الاحتجاجات الأخيرة التى شهدتها إيران(٦).

أما العوامل السياسية، فتتمثل فى استطاعة النظام الإيرانى إلى حد كبير تحييد العامل الخارجى فى التأثير فى الداخل الإيرانى، بل واستثمار محاولات التدخل الغربية فى الشئون الإيرانية، وانتقاد سياسات النظام لصالحه. فعلى الرغم مما يقدم للمعارضة الإيرانية فى الخارج من مساعدة غير خفية، من خلال البرامج الأمريكية والأوروبية لدعم التحول الديمقراطى والمعارضة فى إيران، والانتقادات الحادة الموجهة لإيران فى مجالات التعبير عن الرأى والحريات وحقوق الإنسان، فلم تتمكن المعارضة الخارجية والداخلية من ممارسة ضغوط حقيقية من شأنها زعزعة استقرار النظام لفترة طويلة يمكن أن تؤثر فى بقائه، بغض النظر عن نجاحها بشكل كبير فى النيل من شرعيته(٧).

ومن منطلق الحفاظ على مكتسبات الثورة الإسلامية، يتجه النظام الإيرانى إلى حملات التخوين لكل من يبدى اعتراضا أو انتقادا، وهو ما تم اتباعه فى معالجة الاحتجاجات الأخيرة، حيث صعدت السلطات الإيرانية ضغوطها على قادة المعارضة، فتم وضع كل من مهدى كروبى ومير حسين موسوى قيد الإقامة الجبرية فى منزليهما. كما اتهم رئيس السلطة القضائية آية الله صادق لاريجانى قادة الاحتجاجات بالعمالة للخارج، وتلقى دعم من إسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا، الأمر الذى أسهم فى تقويض الاحتجاجات بشكل كبير، وذلك بإبعاد قادتها عن المشاركين فيها.

وإلى جانب محاولات الإقصاء والاعتقال، عادة ما تمارس أشكال متعددة من العنف، تكون وحدها كفيلة بإنهاء حركات الاحتجاج فى أسرع وقت ممكن. فطبقا لتقرير صادر عن مؤسسة هيومن رايتس ووتش، نشر على موقعها فى يونيو ٢٠١٠، دأبت قوات الأمن الإيرانى بشكل منهجى على مضايقة واعتقال واحتجاز أعداد من الجماعات الحقوقية المحلية، دون نسب اتهامات إليهم، فيما تم، على سبيل المثال، إدانة ما يقرب من ٢٥٠ شخصا بجرائم ذات صلة باحتجاجات الانتخابات التى أجريت، تلقى الكثير منهم أحكاما بالسجن لفترات مطولة، إثر محاكمات صورية(٨).

كما انتهج النظام سياسة ناجحة كان لها أثر كبير فى إضعاف الجبهة المضادة له من خلال استقطاب العناصر المنشقة عنه مرة أخرى. ولعل أقرب الأمثلة للأذهان فى هذا الإطار محاولات استعادة رئيس مجلس الخبراء السابق ورئيس مجمع مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى تحت عباءة النظام، وذلك من خلال عدة خطوات هدفت فى مجملها إلى تضييق نطاق الحملات التى وجهت له ولأفراد عائلته من قبل الجناح المتشدد من التيار المحافظ، والسماح له ودعوته لحضور مناسبات واجتماعات دينية كان قد غاب عنها منذ الإعلان عن

نتائج الانتخابات الرئاسية السابقة. وقد ظهر نجاح هذا الاستقطاب لشخص رفسنجانى فى تغيير موقفه من المعارضة، وذلك بتغيير لهجة بيانه الصادر عن مجلس الخبراء فى ١٥ فبراير ٢٠١١، والذى أشار فيه إلى وجود ثورة مضادة للثورة للإسلامية، وهو بيان يتلاءم بشكل كبير مع ادعاءات النظام بوجود عناصر مأجورة تسعى إلى القضاء على الثورة الإسلامية، ولا يتواءم مع دعمه السابق لمطالب الاحتجاجات على نتائج الانتخابات الرئاسية(٩). غير أن هذا التغيير فى موقف رفسنجانى لم يمكنه من الحفاظ على موقعه فى رئاسة مجلس الخبراء خلال الانتخابات الأخيرة للمجلس، ذلك الإقصاء الذى حاول المرشد الأعلى للثورة الإسلامية التقليل من شأنه، مشيدا بأداء رفسنجانى فى المجلس طيلة فترة رئاسته له(١٠).

وفى المقابل من أسلوب القمع والإقصاء، عمد النظام الإيرانى إلى خلق نخبة ترتبط مصالحها بوجوده، بغض النظر عن ارتباطها أيديولوجيا بما يروج من أفكار - مثل الحرس الثورى- وهى طبقة الأثرياء الجدد الذين يعيشون نمطا حياتيا واقتصاديا غير معهود فى إيران خلال السنوات السابقة، لاسيما بعد رفع الدعم عن السلع الأساسية، وبالتالى ارتفاع الأسعار بشكل أثر بالفعل فى دخل الفرد الإيرانى بالسلب، فى الوقت الذى وسعت فيه متاجر السلع الاستهلاكية من انتشارها فى العديد من المدن الإيرانية المختلفة لتوفير متطلبات هذه الطبقة الارستقراطية الجديدة. تلك الخطوة التى تبدو بسيطة، ولكنها تحمل فى طياتها محاولات لإرضاء واستقطاب ولاء هذه الطبقة على نحو لم يكن متوقعا قبل ذلك فى إيران الثورة، الحريصة على استبعاد كل ما هو غربى(١١).

وقد أسهمت هذه العوامل فى مجملها بشكل كبير فى ترجيح كفة بقاء النظام الإيرانى مستقرا، تحت سيطرة الجناح المتشدد من التيار المحافظ، لاسيما بعد فوز الرئيس أحمدى نجاد الذى أخفق فى تحقيق ما وعد به من إرساء لمبادئ الثورة بشكل يستوعب الأغنياء والفقراء. حيث لا يمكن القول إن قمعية النظام الإيرانى قد تزامنت مع تولى نجاد، غير أنها قد تبلورت خلال فتره توليه الرئاسة، الأمر الذى انعكس بشكل ما فى حدة التحركات المعارضة للنظام، والتى لم تتح لها الفرصة حتى الآن للتبلور بشكل كاف يمكنها من حشد الطاقات اللازمة للقيام بثورة أخرى تسعى للخلاص من نظام قمعى، على الرغم من تشجيع قياداته، وعلى رأسهم المرشد الأعلى على خامنئى، بل ومباركته للثورات التى شهدتها ولا تزال تشهدها المنطقة العربية.

الهوامش :

(1) http://www.aleqt.com/04/01/2011/article_.487124html

(٢) محمد عباس ناجى، رؤية إيرانية مرتبكة لثورة مصر، www.aljazeera.net ، ٦ مارس ٢٠١١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) صلاحيات جديدة للحرس الثورى تزيد من سيطرته على اقتصاد إيران، العربية نت.
http://www.alarabiya.net/articles/18/08/2010/117017html، ١٨ أغسطس ٢٠١٠.

(٥) صعود "الحرس الثورى".. هل يغير النظام الإيرانى؟
www.lebanese-forces.org.

(٦) إيران: تحريك مظاهرات مناوئة للمعارضة .. وبوادر انقسام داخل الحرس الثورى.
www.alriyadh.com/.../article.605945html.، ١٩ فبراير ٢٠١١.

(٧) بشير عبدالفتاح، عن الاستعصاء الثورى الحالى فى إيران، www.aljazeera.net ، ١ مارس ٢٠١١.

(٨) إيران: الأزمة تتفاقم بعد عام من الانتخابات المتنازع عليها.
http://www.hrw.org/ar/news-all/226?page=1، ١٠، ٢٠١١.

(٩) محمد عباس ناجى، مرجع سابق.

(١٠) خامنئى يقلل من أهمية إقصاء رفسنجانى، www.alanba.com.kw ، ١٣ مارس ٢٠١١.

(١١) نجمة بوزرجمهر، نزاع اجتماعى بين الأثرياء الجدد والطبقة الوسطى الإيرانية.
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/237160، ٢٣ فبراير ٢٠١١.

حدود الملاحقة الدولية للجرائم الداخلية :
المحكمة الجنائية الدولية والثورة المصرية

■ د.محمد محمود الزيدى *

أثارت وسائل الإعلام أخيرا قضية دور محتمل للمحكمة الجنائية الدولية بصدد الاعتداءات التى وقعت على المتظاهرين، خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى مصر، وما سبق ذلك من تجاوزات فى ظل نظام الحكم السابق، وما إذا كان ذلك الكيان القضائى الدولى يستطيع التصدى لأعمال القتل والجرح التى ارتكبت خلال أيام الثورة أم لا، وكذلك جرائم التعذيب والفساد وإهدار المال العام التى ارتكبت على مدى العقود الثلاثة الماضية.

وبمتابعة تلك المناقشات، وجدت أن هناك سوء فهم لدور كل من المحاكم الدولية بصفة عامة والمحكمة الجنائية الدولية (المحكمة) بصفة خاصة. ولذلك، وجب تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة عن طبيعة تلك المحاكم، مع التركيز على دور المحكمة الجنائية الدولية فى شأن الأحداث المنوه عنها.

أولا- طبيعة المحكمة الجنائية الدولية :

تختلف المحكمة الجنائية الدولية عن سائر المحاكم الدولية الأخرى، مثل محكمة العدل الدولية، والمحاكم الجنائية الدولية المؤقتة، كالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهى تختلف أيضا عن المحاكم المختلطة ذات الطابع الدولى، مثل المحكمة الخاصة بلبنان، والمحكمة الخاصة بسيراليون، والدوائر الاستثنائية فى محاكم كمبودية، فكل له اختصاصه وطبيعته المنفردة(١). ولعدم الخوض فى تفاصيل الاختلاف لكونه خارج النطاق الرئيسى لموضوع هذا المقال، فعلى الأقل يجب معرفة أن محكمة العدل الدولية غير مختصة بمحاكمة أو معاقبة أشخاص عن ارتكاب أى نوع من الجرائم، سواء كانت عادية أو دولية، بل هى كيان قضائى دولى يمتد اختصاصه لنظر النزاعات القانونية التى قد تنشأ فيما بين الدول .وكذلك إصدار آراء استشارية أو فتاوى بشأن أمور قانونية تحال إليها بواسطة أجهزة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة المصرح لها بذلك (٢). وأما بالنسبة للمحاكم الأخرى، فقد أنشئت تحت مظلة الأمم المتحدة، وتختص بمحاكمة أشخاص عن ارتكاب جرائم دولية(٣) -باستثناء المحكمة الخاصة بلبنان- التى لا يمتد اختصاصها إلى الجرائم الدولية، بل إلى الأفعال الإرهابية المنصوص عليها فى قانون العقوبات اللبنانى الواجب التطبيق(٤). وأسفرت تلك الأفعال عن مقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريرى وآخرين فى ١٤ فبراير ٢٠٠٥ . إلا أن إحدى السمات الأساسية التى تميزالمحكمة الجنائية الدولية فى صفة "الدوام"، وفى كونها منظمة دولية مستقلة عن الأمم المتحدة، فهى ليست "بهيئة قضائية رئيسية" للأمم المتحدة، كما هو الحال بشأن محكمة العدل الدولية. ولم يتم إنشاؤها بموجب قرار من مجلس الأمن، مثلما حدث بصدد محكمتى يوغوسلافيا السابقة ورواندا، أو

(*) المستشار القانونى للدائرة التمهيدية الثانية بالمحكمة الجنائية الدولية، والرئيس بمحكمة جنوب القاهرة سابقا.

(*) الآراء الواردة تعبر عن رأى المؤلف وليس بالضرورة رأى المحكمة الجنائية الدولية .

بمقتضى اتفاق ثنائى فيما بين الأمم المتحدة ودولة بعينها، كمثال المحاكم المختلطة. أنشئت هذه المحكمة بموجب اتفاقية دولية متعددة الأطراف، تم توقيعها فى روما عام ١٩٩٨، وانضم إليها حتى الآن ١١٤ دولة (نظام روما الأساسى/النظام الأساسى). ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى ١ يوليو ٢٠٠٢، وهو أيضا التاريخ ذاته الذى يحدد الاختصاص الزمنى الذى تستطيع بموجبه المحكمة ممارسة ولايتها القضائية بشأن الجرائم المنصوص عليها فى نظامها الأساسى(٥).

فالمحكمة الجنائية الدولية تمارس ولايتها القضائية على "الأشخاص إزاء أشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولى"(٦)، وتختص بالنظر فى أربع جرائم دولية هى: جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، وجريمة العدوان، التى تم التوصل إلى تعريف متفق عليه بشأنها فى مؤتمر المراجعة الذى عقد فى كمبالا من ٣١ مايو إلى ١١ يونيو ٢٠١٠ (٧). وينبنى على ذلك أن اختصاص تلك المحكمة لا ينعقد بالنسبة لأية جريمة تخرج عن نطاق الجرائم الأربع المنصوص عليها فى نظام روما الأساسى. وبالتالى فجرائم الفساد أو الجرائم الخاصة بالأموال العامة، والتى من بينها إهدار المال العام، لا شأن للمحكمة الجنائية الدولية بنظرها.

ثانيا- أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ وما قبلها .. هل هى جرائم ضد الإنسانية؟:

أما بالنسبة للأفعال التى ارتكبت خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مثل القتل العمد والشروع فيه وأعمال العنف التى أدت إلى إحداث إصابات على درجة بالغة من الخطورة، فيمكن القول إن تلك الأفعال قد ترقى إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية(٨). وعلاوة على ذلك، فأفعال التعذيب التى تم ارتكابها بواسطة الشرطة خلال الأعوام السابقة على الثورة يمكن أن تعد أيضا جريمة ضد الإنسانية. ولكن ذلك مرهون بثبوت أن تكون تلك الأفعال "قد ارتكبت فى إطار هجوم واسع النطاق أو منهجى" موجه ضد أى مجموعة من المدنيين فى مصر، وإعمالا لسياسة الدولة أو منظمة(٩). وهذه العناصر (Contextual Elements) هى ما تميزالجرائم ضد الإنسانية من الجرائم العادية(١٠). والمقصود بعبارة "هجوم" هو نهج يتضمن ارتكاب تلك الأفعال بصورة متكررة(١١). ولا يلزم أن يكون ذلك الهجوم ذا طابع عسكرى، بل يكفى أن يكون مجرد حملة ضد عدد كبير من المدنيين(١٢). كما يقصد بعبارة "مدنيين" الأشخاص غير المنتمين للقوات المسلحة أو الفئات الأخرى" التى فى حكمها.

ويكون الهجوم "واسع النطاق" عندما يكون مكثفا، متواترا، ونفذ بشكل جماعى على درجة ملحوظة من الخطورة(١٣). ويمكن أيضا استخلاص طبيعة الهجوم من أنه واسع النطاق بناء على عدد الضحايا. فقد قررت الدائرة التمهيدية الأولى فى قضية كاليكست مباروشيمانا، التابعة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن قتل ٣٨٤ مدنيا خلال هجوم قامت به القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR) يعد هجوما "واسع النطاق"(١٤). وفى قرار لاحق صدر فى قضية وليام روتو وآخرين، الخاصة بحالة جمهورية كينيا، اعتبرت الدائرة التمهيدية الثانية أن مقتل ٢٤٠ من المدنيين كاف لاعتبار أن الهجوم ضد الجماعات الإثنية -الكيكويو، والكامبا والكيسى- "واسع النطاق"(١٥).

أما عن منهجية الهجوم، فقد استقر قضاء المحكمة على أن هذا المصطلح يشير إلى الطبيعة المنظمة لأعمال العنف واستبعاد العشوائية فى حدوثها(١٦). علاوة على ذلك، فالهجوم قد يعد منهجيا إذا استمر لفترة طويلة، "وتكرر السلوك الإجرامى المماثل بصورة غير عرضية، بل على أساس منتظم(١٧). فى قضية الرئيس عمر البشير، اعتبرت الدائرة التمهيدية الأولى أن الهجوم كان منهجيا، لأنه استمر لمدة تفوق الأعوام الخمسة، ولكون أفعال العنف التى ارتكبت فى سياقه، إلى حد كبير، ذات نمط مماثل(١٨).

ووفقا لما ورد من تصريحات لرئيس اللجنة القومية لتقصى الحقائق، التى شكلت بناء على قرار رئيس الوزراء السابق فى ١٠ فبراير ٢٠١١، فإن الانتهاكات التى شهدتها مصر منذ ٢٥ يناير شملت عدة محافظات فى القطر المصرى، وأسفرت عن سقوط عدد من القتلى يصل إلى أكثر من ٧٠٠ شهيد وآلاف من الجرحى(١٩). وكما ورد فى تصريح لاحق من رئيس لجنة تقصى الحقائق بالمجلس القومى لحقوق الإنسان فقد تجاوز عدد القتلى ٦٠٠ شخص بكثير(٢٠). تلك النتائج إن ثبتت صحتها فى التقرير النهائى للجنة، فإنها تعد كافية على الأقل لإثبات أن الهجوم ضد المتظاهرين كان واسع النطاق، وشمل أفعالا متكررة من القتل والأفعال اللاإنسانية التى تسبب أذى خطيرا "يلحق بالجسم أوبالصحة البدنية". حيث تم تنفيذ ذلك على عدة مرحل خلال أيام الثورة، مما يشير لتوافر العناصر المنصوص عليها بالمادة ٧ فقرتى (أ) و(ك) من النظام الأساسى للمحكمة.

ويشترط أيضا لتكييف تلك الأفعال جرائم ضد الإنسانية إثبات أنها ارتكبت إعمالا لسياسة الدولة (مصر) أولسياسة منظمة. وعلى الرغم من أن قضاء محكمتى يوغوسلافيا السابقة ورواندا أقرا لعدة سنوات وجوب توافر هذا الشرط، فإن دائرة الاستئناف لمحكمة يوغوسلافيا السابقة نفت أهمية توافره فى حكم لاحق. فقد اعتبر ذلك الحكم نقطة البداية فى رسم الاتجاه الجديد فى تفسير عناصر الجرائم ضد الإنسانية.

وعلى الأخص، فقد اعتنقت الدائرة التمهيدية الثانية فى أحدث حكمين لها فى ٣١ مارس ٢٠١٠، و٨ مارس ٢٠١١ ذلك الاتجاه من التفسير بشأن معنى إعمالا لسياسة "منظمة"(٢١). وبغض النظر عن بعض التحفظات التى أثيرت تجاه نتيجة هذا التفسير من بعض فقهاء القانون الجنائى الدولى، يمكن القول

إن ما حدث فيما يسمى "بموقعة الجمال" فى ١ و٢ فبراير ٢٠١١ قد يكون إعمالا لسياسة منظمة مكونة وممولة من بعض عناصر الحزب الوطنى(٢٢)، وذلك شريطة توافر بعض المعايير الأخرى، من ضمنها أن تكون هذه المجموعة منظمة بصورة تجعلها قادرة على ارتكاب تلك الأفعال التى تعتبر تعديا على القيم الإنسانية الأساسية(٢٣).

ثالثا- موقف مصر من النظام الأساسى وانعدام الولاية القضائية :

إن توافر أركان الجرائم ضد الإنسانية (والمتضمنة توافرعناصر القصد الجنائى) لا يعنى بالضرورة إمكانية محاكمة مرتكبى تلك الأفعال أمام المحكمة الجنائية الدولية. فبالرغم من أن مصر قد وقعت الاتفاقية فى ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٠، فإنها لم تصدق عليها حتى الآن، وهذا يعنى انعدام الولاية القضائية للمحكمة للنظر فى تلك الأحداث، إلا إذا توافر أحد الشروط التالية:

* أن تنضم مصر للاتفاقية من خلال التصديق عليها، وأن تقبل اختصاص المحكمة بشأن أحداث سبقت تاريخ انضمامها للمحكمة، لكى تشمل أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، أو أى أحداث أخرى سابقة على هذا التاريخ. وذلك القبول مشروط بألا تكون تلك الأحداث وقعت بتاريخ سابق على ١ يوليو ٢٠٠٢ - تاريخ بدء تنفيذ الاتفاقية. عقب ذلك، تقوم مصرأو أى دولة طرف فى الاتفاقية بإحالة تلك الأحداث إلى المحكمة . وأكد ذلك المدعى العام للمحكمة لويس أوكامبو، أثناء زيارته لمصر فى ٢٣ مارس ٢٠١١ ، بقوله إن نظر المحكمة فى أحداث ٢٥ يناير مشروط بتصديق مصر على اتفاقية المحكمة، حتى ولو تم ذلك التصديق مستقبلا.

* ألا تنضم مصر للاتفاقية ولكن كحل بديل، وأن تقبل مصر اختصاص المحكمة المؤقت فيما يتعلق بأحداث ٢٥ يناير فقط أوما سبقها من فترات معينة، وذلك بموجب إعلان يودع لدى سجل المحكمة(٢٤).

* أن يحيل مجلس الأمن الحالة المتضمنة أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما فعل بشأن أحداث دارفور وليبيا بموجب القرارين رقمى ١٥٩٣ و١٩٧٠(٢٥).

ومع ذلك، فمن المستبعد أن يقوم مجلس الأمن بإحالة الأحداث المتعلقة بالثورة إلى المحكمة، لأن الأمر لا يرقى إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين(٢٦)، كما هوالحال فى ليبيا. ولذلك، فالانضمام للاتفاقية قد يبدو أفضل الحلول، فضلا عما يحققه من إيجابيات، أهمها أن مصر سوف تستطيع المشاركة فى رسم سياسة المحكمة المستقبلية، وتفسير القوانين التى تحكم عملها واقتراح تعديلها.

الهوامش :

1- For a discussion on the nature and jurisdiction of the hybrid or mixed tribunals, see A. Cassese, "The Role of Internationalized Courts and Tribunals in the Fight Against International Criminality", in C. Romano et al., Internationalized Criminal Courts: Sierra Leone, East Timor, Kosovo, and Cambodia, (OUP, 2004), p. 1 ff.;

2- UN Charter, Arts. 33(1), 92, 96; See also, C. Tomuschat, "Article 33" in B. Simma et al., (eds.), The Charter of the United Nations: A Commentary, 2nd ed., vol.I, (OUP, 2002), p. 583 ff.

3- UN Doc. S/RES/827(1993); UN Doc. S/RES/955(1994); UN Doc. S/246/2002; UN Doc. A/RES/ 228/57 B; S/RES/1664(2006), S/RES/1757(2007).

4- See recently, Interlocutory Decision on the Applicable Law: Terrorism, Conspiracy, Homicide, Perpetration, Cumulative Charging, Case No: (STL-II-OI/IlAC/RI76bis), 16 February, 2011.

5- Rome Statute, Art. 11(1).

6- Rome Statute, Art. 1.

7- Rome Statute Arts 5, 6-8; See also the resolutions adopted by the Review conference at the 12 th and 13th plenary meetings concerning the amendments to the war crimes provision (RC/Res. 5) and defining the crime of aggression together with the conditions

for the exercise of jurisdiction over this crime (RC/Res.6).

8- On the origin and development of crimes against humanity see, Zahar, Sluiter, International Criminal Law, (OUP, 2008), p. 197 ff.

9- Rome Statute, Art. 7(1),(2)(a).

10- See, inter alia, W. Schabas, The International Criminal Court: A Commentary on the Rome Statute(OUP, 2010), p. 146.

11- Rome Statute, Art. 7)2)(a).

12- Kenya (ICC-09/01-19-Corr), 31 March 2010, para. 80; Bemba (ICC-05/01-08/01-424), 15 June 2009, para. 75,.83 On the multiplicity of victims or civilians see also, Blaskic, ICTY (IT-95-14-T), 3 March 2000, para. 206; Kordic, ICTY (IT-95-2/14-A), 17 December 2004, para. 94.

13- Katanga (ICC-04/01-07/01-717), 30 September 2008, paras 395, 398; Bemba (ICC-05/01-08/01-424), para. .83

14- Callixte Mbarushimana (ICC-04/01-10/01-1), 28 September 2010, para. 25.

15- William Ruto et al., (ICC-09/01-11/01-01), 8 March 2011, para. 18

16- Callixte Mbarushimana (ICC-04/01-10/01-1, para. 24.

17- Katanga (ICC-04/01-07/01-717), paras 397-398; Akayesu, ICTR (IT-96-4-T), 2 September 1998, para. 580.

18- Al Bashir((ICC-05/02-09/01), 4 March 2009, para. 85.

١٩- "رئيس لجنة تقصى الحقائق فى أحداث ٢٥ يناير: عدد الشهداء يفوق التقديرات الرسمية المعلنة"، المصرى اليوم، ٦ مارس ٢٠١١:

http://www.almasryalyoum.com/node/.341504

٢٠- "حقائق مذهلة تكشفها لجنة حقوق الإنسان..." الأهرام ١٧ مارس ٢٠١١ .

http://www.ahram.org.eg/The-First/News/.67803aspx

21- Kenya (ICC-09/01-19-Corr), para. 90; William Ruto et al., (ICC-09/01-11/01-01), 8 March 2011, para.15.

٢٢- "بعد حبس خطاب فى موقعة الجمل، منفذو الجريمة أكدوا تقاضيهم أموالا وتوجيهات مباشرة لضرب متظاهرى التحرير"، الأهرام، ١٨ مارس ٢٠١١:

- http://www.ahram.org.eg/Incidents/News/.68035aspx

23- Kenya (ICC-09/01-19-Corr), para. 90.

24- Rome Statute, Arts 13(1), 14(1); see also, M.M. El Zeidy, The Principle of Complementarity in International Criminal Law (Boston: Martinus Nijhoff, 2008).

25- Rome Statute, Art. 12(3); On the triggering method of article 12(3), see C. Stahn, M. M. El Zeidy & H. Olasolo, "The International Criminal Court's Ad hoc Jurisdiction Revisited", (2005) 99 American Journal of International Law 421.

26- Rome Statute, Art. 13(b); 174, 2008.


www.siyassa.org
www.siyassa.org
السياسة الدولية
Back Forward Reload Home Search Netscape Images Print Security Shop
Go To: www.siyassa.org
إسهام متميز فى مجال الصحافة الإلكترونية
ابتداء من أول مايو ٢٠١١
الموقع الإلكترونى لـ "السياسة الدولية"
التحليل الآن
• متابعة تحليلية يومية للشئون العربية والدولية.
• تغطية مستمرة للأنشطة الأكاديمية فى المنطقة والعالم.
• ترجمة لأهم التحليلات بالمجلات والصحف الأجنبية.
• أرشيف كامل لأعداد السياسة الدولية منذ عام ٢٠٠٠.
• "نافذة تفاعلية" للمهتمين بالسياسة الدولية.
• قاعدة أرشيفية وخدمات علمية للباحثين، والأكاديميين، والدبلوماسيين، والإعلاميين، والصحفيين، والنشطاء، وصناع القرار، وطلبة العلوم السياسية.
www.siyassa.org

كيف يفكر العالم؟

مختارات من الدوريات الأكاديمية العالمية



"الشعبوية" تعود إلى المجتمعات الغربية

كارن أبو الخير *

اتجه اهتمام كبار المحللين ومؤسسات الفكر أخيرا لدراسة الحركات الاحتجاجية الجديدة التى ظهرت فى المجتمعات الغربية، والموصوفة "بالشعبوية"، والتداعيات المترتبة على ظهورها.

فعلى سبيل المثال، تصدرت دراسة عن أثر صعود حركة "حفل الشاى" على السياسة الخارجية الأمريكية غلاف عدد مارس/أبريل ٢٠١١ من مجلة فورين أفيرز الأمريكية، كما أعلنت مؤسسة بروكينجز عن تنظيم حلقة نقاش فى مارس من العام نفسه بعنوان "صعود الشعبوية فى أوروبا والولايات المتحدة"، وذلك بالتعاون مع مؤسسة هينريك بويل الأوروبية. ورغم أن الاهتمام بدراسة الحركات "الشعبوية" (Populism) ليس جديدا على الصعيد الأوروبى، فهو اهتمام جديد نسبيا على دوائر السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة.

وبحسب دراسة أعدها لمعهد الدراسات الاستراتيجية الأمريكى الباحث ستيف روب فى عام ٢٠٠٥، بعنوان "التداعيات الاستراتيجية لصعود الشعبوية فى أوروبا وأمريكا الجنوبية"(١)، أشار الباحث إلى أن ما يطلق عليها "الحركات الشعبوية" لم تنل حظها من الاهتمام فى دوائر السياسة الخارجية والأمن القومى الأمريكى. وأرجع الباحث ذلك لعدة أسباب، من ضمنها سيطرة الرؤية التحليلية القائمة على أن التطور الديمقراطى يسير حتميا فى اتجاه تصاعدى. يؤدى ذلك إلى تجاهل هشاشة بعض النظم الديمقراطية الحديثة - فى أوروبا الشرقية على سبيل المثال - كما يصعب من رصد نمو الحركات الشعبوية التى تتميز بالديناميكية وعدم الثبات، داخل هذه النظم. يرى الباحث ضرورة دراسة الحركات الشعبوية بوصفها تهديدا خارجيا للقوة الأمريكية، حيث يمكن أن تقوض القاعدة السياسية للنظم الأوروبية الغربية، التى ترتكز عليها الولايات المتحدة فى استخدام قوتها العسكرية للتدخل فى مختلف أنحاء العالم، كما فعلت لاحتواء الاتحاد السوفيتى وفى أزمة البلقان.

(*) مدير تحرير مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام .

ويعزو الكثير من المحللين تصاعد قوة ونفوذ الحركات الشعبوية خلال السنوات القليلة الماضية، فى أوروبا والولايات المتحدة نفسها، إلى تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة. وقد أشارت دراسة عن القطاع البنكى والأزمة المالية العالمية إلى أثر هذه الأزمة فى خلق فجوة من عدم الثقة بين المجتمعات الغربية ونخبها الاقتصادية والسياسية(٢). فبحسب الدراسة، استندت عمليات الإشراف على العمليات المالية وتنظيمها - على المستويات القومية والعالمية - إلى رؤية ضيقة مفادها أن ربحية البنوك تعتبر فى حد ذاتها مؤشرا على فعالية النظام المالى. ولم يكن هناك نقاش حول التداعيات الاجتماعية لهذا النظام، وما يترتب عليه من توزيع غير عادل للثروة. ولهذا السبب، كان هناك ميل شعبى عام لعدم تصديق دعاوى الحكومات عن الحاجة الملحة لإمداد قطاع البنوك بالمبالغ الضخمة من الأموال، والتى جاءت على حساب الطبقات المتوسطة والفقيرة. وبالتالى، فقد انفجر الغضب الشعبى تجاه النخبة الحاكمة التى اتهمت إما بالتواطؤ مع القطاع المصرفى، أو بالعجز عن الوقوف أمام نفوذه.

فاقم من الأزمة السياسية بين النخب والشعوب الغربية اضطرار معظم الحكومات الأوروبية - وستتبعها فى ذلك قريبا الولايات المتحدة - لاتخاذ إجراءات تقشفية شديدة للتعامل مع أزمتها المالية الحادة. وقد أظهرت دراسات حديثة أن نسبة ديون هذه الحكومات قد بلغت معدلات غير مسبوقة وغير محتملة. فقد ارتفعت نسبة عجز الموازنة الفيدرالية فى الولايات المتحدة من ١,٢٪ من الناتج القومى عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٩,٩٪ من الناتج القومى عام ٢٠٠٩، بما يوازى ١,٤ تريليون دولار(٣). ومن المنتظر أن تبلغ نسبة إجمالى الدين الأمريكى إلى إجمالى الناتج القومى ٣٤٤٪ بحلول عام ٢٠٥٠، وأن تبلغ هذه النسبة ٣٣٧٪ بالنسبة لفرنسا، و ٢٢١٪ بالنسبة لألمانيا، و ٥٦٠٪ بالنسبة لبريطانيا بحلول العام ذاته.

وبالتالى، فإن الحكومات الأوروبية وحكومة الولايات المتحدة تواجهان خيارات كلها صعبة على المستوى السياسى، وهى تنحصر فى رفع معدل الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية والصحية أو الاثنتين معا. وكلها سوف تزيد من مستوى الغضب الشعبى، وعدم الثقة فى النخب الحاكمة، وبالتالى ازدهار الحركات "الشعبوية".

تعريف الحركات "الشعبوية" :

تعتبر الخطوة الأولى فى دراسة الحركات الشعبوية هى التوصل إلى تحديد مفهوم "الشعبوية" نفسه، وللخصائص التى تميز هذه الحركات. وقد قدمت الباحثة كريستا ديويكس فى دراسة بعنوان "الشعبوية" استعراضا لتطور المفهوم النظرى فى الأدبيات المختصة، خلصت فيه إلى تحديد المعالم الرئيسية للحركات التى يطلق عليها "شعبوية"(٤). وحسب هذه الدراسة، فإن الميزة الأساسية لهذه الحركات هى إيمانها بمحورية دور الشعب فى العملية السياسية، التى يجب أن تعكس بشكل مباشر الإرادة الشعبية. ولذلك، فإن لدى هذه الحركات معارضة ونفورا من النخب والمؤسسات السياسية المختلفة التى تقف حائلا بين هذه الإرادة الشعبية، وتحقيق أهدافها. ويرى الكثير من المحللين أن ظهور الحركات الشعبوية يعتبر إفرازا طبيعيا للنظام السياسى الديمقراطى نفسه، حيث إنها مرتبطة بحركة الشد والجذب بين وجهى الديمقراطية: الوجه "البراجماتى" - الذى تمثله المؤسسات الديمقراطية من أحزاب وانتخابات وجماعات ضغط، والتى يتم صنع القرار فيها من خلال توافقات وتفاعلات أعداد كبيرة من الفاعلين السياسيين - والوجه "المثالى"، الذى تمثل فيه الديمقراطية طريقا لحياة أفضل من خلال تحقيق إدارة الشعب لأموره، وتنفيذ إرادته فى تحديد مستقبله.

وعندما تعجز العملية السياسية عن تحقيق عالم "أفضل وأكثر عدالة" للشعوب، أو عندما ترفض النخبة الحاكمة تحقيق الإرادة الشعبية، تظهر الحركات الشعبوية التى تسعى لأن تستبدل بالنخب السياسية أخرى أكثر تحقيقا لإرادتها. وفى هذا الإطار، فإن ظهور هذه الحركات مؤشر على وجود خلل فى العملية الديمقراطية، يجب على النخب أن تنتبه إليه وتتعامل معه.

يتميز الخطاب الشعبوى بالتبسيط الشديد لقضايا معقدة، حيث إنه يتوجه إلى رجل الشارع العادى، كما يتميز بطغيان الجانب العاطفى، إذ إن هذه الحركات تتغذى على مشاعر الغضب والخوف عند عامة الناس. يقوم هذا الخطاب أيضا على وجود حالة من الاستقطاب بين "الشعب" الذى تمثله الحركة، وطرف "آخر" يشكل هدفا للوم والغضب، بوصفه السبب فى المشاكل التى يعانيها الأول. ويختلف تعريف "الشعب" بين الأنماط المختلفة للحركات الشعبوية، فقد ينصرف التعريف إلى مجموع سكان دولة ما، وقد ينصرف إلى جزء منه تجمعه روابط عرقية أو إثنية أو ثقافية. وفى الحركات الشعبوية اليسارية، ينصرف مفهوم الشعب إلى طبقة أو قاعدة اجتماعية معينة، مثل الطبقة العمالية، كما يختلف مفهوم "الآخر" أيضا. فرغم أن هذا المفهوم ينصرف عادة إلى النخبة السياسية والاجتماعية والثقافية، فإنه قد ينصرف أيضا إلى أقليات عرقية أو إثنية أو ثقافية. وتعد إحدى المشاكل المرتبطة بظهور الحركات الشعبوية هى إمكانية انزلاقها إلى العنصرية والتحيز، حيث تحمل جماعة ما، بدون أسس عقلانية، مسئولية المشاكل التى يواجهها المجتمع.

تظهر هذه الحركات بشكل عام أثناء فترات الاضطراب والتغيير، سواء كانت أزمة اقتصادية لها تداعيات اجتماعية واسعة، أو بسبب سيطرة نخبة فاسدة تهتم بتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة، كما قد تظهر فى حالات الحروب أو الكوارث الطبيعية. وكثيرا ما تصعد هذه الحركات قيادات سياسية جديدة تتميز بالكاريزما والجاذبية، تنجح فى إقناع أنصارها بأن وصولها إلى الحكم سوف يؤدى إلى تحقيق الإرادة الشعبية الحقيقية.

"الغضب الاقتصادى" وتصاعد الشعبوية فى الولايات المتحدة الأمريكية:

يرصد روبرت ريش، وزير العمل الأمريكى الأسبق، وأستاذ السياسات العامة بجامعة كاليفورنيا، فى مقاله "صعود الشعبوية"(٥)، مظاهر وأسباب تصاعد الغضب الشعبى ضد النخبة السياسية والاقتصادية فى الولايات المتحدة. ويبرز ريش فى هذا المقال ازدياد الفجوة فى الدخل والنفوذ بين النخبة والطبقة المتوسطة الأمريكية، وما يراه تواطؤا بين النخب

السياسية والاقتصادية يؤدى إلى إلحاق الضرر بالمصالح الأساسية للطبقة المتوسطة، ويحد من قدرتها على تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

يعزو الكاتب تصاعد مشاعر الغضب والتوتر فى المجتمع الأمريكى، عقب الأزمة الاقتصادية، إلى تزامن التراجع الاقتصادى العام، مع إحساس الطبقة الوسطى بالحرمان النسبى. فرغم تلقى الأغنياء فى الولايات المتحدة ضربة موجعة عام ٢٠٠٨، فإن معظمهم قد استرد عافيته بحلول عام ٢٠١٠، بينما ظلت الطبقات المتوسطة والفقيرة تعانى البطالة والحاجة. وبذلك، عادت الفجوة بين الأغنياء وباقى المجتمع الأمريكى فى الاتساع مرة أخرى.

وعلى سبيل المثال، حققت مؤسسة جولدمان ساكس أرباحا فى عام ٢٠٠٩، مكنتها من دفع ١٦,٧ مليار دولار مكافآت لموظفيها، بينما قدمت مؤسسة جى بى مورجان تشيس ٢٧ مليار دولار كمكافآت لموظفيها فى العام نفسه. وقد انفجر الغضب الشعبى فى مارس ٢٠٠٩، بعد أن اتضح أن شركة AIG، التى تكلفت الحكومة الأمريكية أكثر من ١٥٠ مليار دولار لإنقاذها، قد دفعت لقياداتها العليا ١٦٥ مليار دولار مكافآت. وقد توجه مواطنون إلى منازل قيادات هذه الشركة للتعبير عن غضبهم، كما أمطروهم بوابل من الخطابات الغاضبة. ويرجع غضب الطبقة المتوسطة الأمريكية إلى أنها فقدت معظم قيمة أهم الأصول التى تمتلكها - وهى المنازل - نتيجة للتدهور الذى أصاب سوق العقارات، بل وخسر الكثير منهم هذه المنازل لعدم قدرتهم على سداد الأقساط، وذلك كنتيجة مباشرة لسوء تصرف البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين.

يرى ريش أن تركيز الدخل والثروة فى الشريحة العليا من المجتمع الأمريكى أصبح يضع قيودا على إمكانية الطبقات الأقل حظا فى تحقيق التقدم الاجتماعى. فأبناء الطبقة العليا هم الأكثر حظا فى الحصول على التعليم الجيد فى الجامعات الخاصة ذات المصاريف الباهظة، مما يعزز من فرصهم فى الحصول على أفضل الوظائف بأعلى الرواتب. وتاريخيا، لم تؤد هذه الفروق الكبيرة فى مستوى المعيشة والدخل إلى حدوث اضطرابات اجتماعية فى الولايات المتحدة، نظرا لإيمان غالبية الأمريكيين بأن لديهم الفرصة، من خلال العمل الجاد، للحصول على حياة أفضل ومزايا اقتصادية أكبر لهم ولأبنائهم. لكن الأمريكيين باتوا يشعرون بالقلق الشديد، نظرا لاجتماع الثروة مع القوة السياسية، واستخدام الثروة لشراء النفوذ السياسى.

وفى هذا الإطار، يشير الكاتب إلى التبرعات الضخمة التى تضخها مؤسسات وول ستريت فى خزائن كل من الحزب الجمهورى والديمقراطى. فقد تبرعت مؤسسات وول ستريت ومديروها لأعضاء الحزبين بنحو ٤٢ مليار دولار فى الفترة ما بين نوفمبر ٢٠٠٨ ونوفمبر ٢٠٠٩، خاصة لأعضاء اللجان البرلمانية المختصة بالقضايا المالية. وقد تبرعت مؤسسات وول ستريت، أثناء الحملة الانتخابية لعام ٢٠٠٨، بنحو ٨٨ مليون دولار لمرشحى الحزب الديمقراطى، و ٦٧ مليون دولار لمرشحى الحزب الجمهورى. فى هذا الإطار، يرى الرأى العام الأمريكى استعداد النخبة السياسية لإنفاق الأموال الطائلة لإنقاذ البنوك من الإفلاس، ثم تغاضيها عن عودة البنوك لنفس ممارساتها السابقة، بعد أقل من عام دون أى تدخل، تواطؤا بين الطرفين.

يرصد ريش تجلى رد الفعل الشعبى لكل هذه الممارسات فى ظهور خطاب سياسى يتميز بالمرارة والغضب، يهاجم بشدة النخب التى تنظر بتعال إلى الأمريكيين "العاديين" من أعضاء حركة "حفل الشاى"، ويسعى إلى الخلاص منها. كما اتخذ رد الفعل شكل الهجوم على فكرة "التعددية الثقافية"، واتهام المهاجرين المقيمين فى الولايات المتحدة بتهديد القيم الأمريكية المستمدة من التراث المسيحى - اليهودى. وبسبب هذا المناخ المتوتر، أصبح الكثير من الأمريكيين على استعداد لمساندة إجراءات اقتصادية تسبب ضررا للنخبة الاقتصادية، حتى وإن عادت بالضرر عليهم أيضا. وفى هذا المناخ غير العقلانى، يتم الهجوم على التوسع فى نشاط الحكومة فى إدارة المجتمع من ناحية، وعلى مؤسسات وول ستريت من ناحية أخرى. وإذا استمر تفاقم الغضب الشعبى، نتيجة لامتداد فترة الأزمة الاقتصادية، فقد يتم تصعيد زعامات ديماجوجية تسعى للحصول على سلطة مطلقة، وتتبنى سياسات سوف تضر بالولايات المتحدة داخليا وخارجيا.

"الشعبوية" الأمريكية وتداعياتها على السياسة الخارجية:

فى مقاله "حزب الشاى والسياسة الخارجية الأمريكية"، يرصد والتر رسل ميد، أستاذ العلاقات الدولية الأمريكى الشهير، الجذور التاريخية للحركة الشعبوية الأمريكية(٦)، والتى تعود إلى المرحلة الاستعمارية. وبحسب ميد، عادة ما تعاود هذه الحركات ظهورها عند انتشار شعور عام بالاستياء من النخبة المميزة اجتماعيا واقتصاديا، مع تفاقم الشكوك تجاه دوافع وممارسات النخبة الحاكمة. وينسب هذا التيار الشعبوى الأمريكى المسمى "بالجاكسونية" إلى الرئيس الأمريكى أندرو جاكسون، الذى استغل الزخم الشعبوى السائد فى عام ١٨٣٠ فى إعادة تنظيم النظام الحزبى، وتوسيع رقعة المشاركة الشعبية فى الانتخابات.

تعتمد الجاكسونية رؤية تتميز بالإيمان الشديد بالتفرد والتميز الأمريكى، وبرسالة الولايات المتحدة العالمية. يقوم النظام العالمى، وفق هذه الرؤية، على التنافس بين دول تسعى فى المقام الأول لتحقيق مصالحها الخاصة. ولهذا، فهى لا تؤمن بإمكانية قيام نظام عالمى ليبرالى. وفى حالة وقوع أى اعتداء على الولايات المتحدة، فإن أنصار هذا التيار يؤيدون القيام بحرب شاملة، هدفها إلحاق الهزيمة الشاملة بالعدو وتحقيق استسلامه غير المشروط.

وعبر التاريخ، واجه الرؤساء الأمريكيون مشكلة فى إقناع هذا التيار بدعم سياساتهم الخارجية. واجه الرئيس فرانكلين روزفلت هذه المشكلة، عندما كان يحاول تحقيق الدعم الداخلى للتدخل ضد قوى المحور أثناء الحرب العالمية الثانية، وإن كان وقوع الاعتداء اليابانى على بيرل هاربور قد قدم له مخرجا فى ذلك الوقت. وقد لجأ الرئيس الأمريكى، هارى ترومان، ووزير خارجيته دين أشيستون، إلى خلق "فزاعة" الخطر الشيوعى لحشد الدعم لسياسات تهدف إلى مساعدة أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ومنها مشروع مارشال على سبيل المثال.

وفى إطار الدفاع عن الولايات المتحدة ضد الخطر الشيوعى، ساند التيار الجاكسونى ميزانيات الدفاع العالية، والتدخل الأمريكى العسكرى فى الخارج. وقد استغلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة فكرة التنافس مع الاتحاد السوفيتى لحشد الدعم لعديد من السياسات التى أسهمت فى تشكيل نظام عالمى ليبرالى يضم الدول غير الشيوعية.

وبعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، سادت قناعة بأن الولايات المتحدة تتعرض لخطر داهم وشديد. لذلك، فإن الرأى العام كان على استعداد لبذل المال والدماء لدرء هذا الخطر. وقد كان أمام إدارة الرئيس جورج بوش الابن الفرصة لتبنى سياسة خارجية نشيطة لدعم نظام عالمى ليبرالى فى ظل هذا الدعم الشعبى. وسوف يتناقش المؤرخون لسنوات طويلة قادمة حول الأسباب التى أدت بهذه الإدارة لتفويت هذه الفرصة.

وعند توليه السلطة، قررت إدارة الرئيس باراك أوباما انتهاج منهج مختلف، حيث تخلت عن "الحرب على الإرهاب" كمظلة لعملها الخارجى. ولذلك، تواجه إدارة أوباما عقبات حقيقية فى بناء دعم داخلى لسياساتها الخارجية، فى إطار مناخ سياسى يتميز بالاستقطاب الشديد، حيث تمر الولايات المتحدة اليوم بلحظة جديدة من الزخم "الجاكسونى"، نتيجة لتضافر عدة عوامل داخلية وخارجية. فهناك استمرار لخطر الإرهاب من جانب متطرفين من الداخل والخارج، وهناك خطر الصعود الصينى الذى يمثل تهديدا على صعيد الأمن الدولى فى آسيا، وعلى صعيد المنافسة الاقتصادية التى ترتبط فى أذهان التيار الجاكسونى بمشاكل الطبقة الوسطى الاقتصادية. وهناك أيضا أزمة الدين الفيدرالى التى تهدد أمن واستقرار البلاد. وعلى الصعيد السياسى، هناك تصاعد لخطاب تصادمى بين رجل الشارع الأمريكى والنخب الأمريكية التى يراها متعالية، وتعتمد أفكارا تستعصى على الفهم.

يرى ميد أنه من الصعب التنبؤ بتداعيات هذا الزخم الشعبوى الجديد، والذى يتجسد فى حركة "حفل الشاى" على السياسة الخارجية الأمريكية، ولكن يمكن القول إن هناك إجماعا فى هذا التيار على أن أمن الولايات المتحدة الداخلى لا يمكن تحقيقه بدون نشاط أمريكى واضح فى الخارج. وكلما زاد شعور الجاكسونيين بالخطر، سواء من الصعود الصينى أو من الإرهاب، سوف يزيد إصرارهم على توفير الإمكانيات، وتكوين التحالفات لمواجهة هذا الخطر. وسوف يؤدى تنامى النفوذ الجاكسونى إلى زيادة الدعم الأمريكى لإسرائيل، حيث لا يؤمن أنصار هذا التيار بأن العرب يشكلون حلفاء يمكن الاعتماد عليهم. كما أنهم سوف يتقبلون استخدام إسرائيل لمستويات عالية من العنف ضد الفلسطينيين، فى إطار "حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها". كما يجعل تنامى قوة هذا التيار من اتخاذ إجراءات عسكرية ضد البرنامج النووى الإيرانى أمرا أكثر احتمالا.

وبرغم المصاعب التى يشكلها صعود هذا التيار بالنسبة للدور الخارجى الأمريكى، فإن ميد يرى أن النسخة المعاصرة من التيار الجاكسونى تعتبر أقل عنصرية وتحيزا من التيار الانعزالى الذى تعاملت معه إدارة الرئيس ترومان منذ عدة عقود، وأكثر انفتاحا على ثقافات ورؤى مختلفة. كما يؤكد ميد أنه حتى لو فقدت حركة "حفل الشاى" زخمها، فإن أصواتا شعبوية معارضة أخرى سوف تظهر. ولذلك، فمن واجب صانعى السياسات داخل الولايات المتحدة وخارجها دراسة وفهم هذا التيار الذى أصبح يشكل قوة رئيسية فى الحياة السياسية الأمريكية.

الهوامش :

1- Steve C. Ropp, The Strategic Implications of the Rise of Populism in Europe and South America, Strategic Studies Institute, June 2005.
available at www.carlisle.army.mil/ssi.

2- Ben Thirkell-White, Dealing with the Banks: Populism and the Public Interest in the Global Financial Crisis. International Affairs, vol. 85, No. 4, July 2009, pp. 689-7111.

3- Douglas J. Besharov & Douglas M. Call, The Global Budget Race. The Wilson Quarterly, Autumn 2010.
available at www.wilsonquarterly.com/printarticle.cfm?aid=1709.

4- Christa Dewiks, Populism, Living Reviews in Democracy, vol. 1 (2009).
available at http://democracy.livingreviews.org.

5- Robert Reich, Populism Rising, The American Interest, Nov./Dec. 2010.
available at www.the-american-interest.com.

6- Walter Russel Mead, The Tea Party and American Foreign Policy, Foreign Affairs, March/April 2011, pp. 28-44.

مكتبة السياسة الدولية
مؤلفات أجنبية

Leslie H. Gelb, Power Rules: How Common Sene Can Rescue American Foreign Policy, Harper Collins, March 2009.

"قواعد القوة .. كيف ينقذ الاتفاق الجمعى السياسة الخارجية الأمريكية؟"

مع تولى إدارة جديدة سدة الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة "باراك أوباما" بعد سنوات ثمان من تراجع القوة والمكانة الأمريكية على الصعيد الدولى، صدر كتاب "ليسلى جيلب" المعنون بـ "قواعد القوة .. كيف ينقذ الاتفاق الجمعى السياسة الخارجية الأمريكية؟" فى عام ٢٠٠٩، مناقشا مبادئ وقواعد القوة الأمريكية، وكيفية استعادتها واستخدامها بفاعلية فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية فى ظل نظام دولى لم تتشكل ملامحه بعد.

يأتى هذا الكتاب ضمن الإطار العام الذى ميز الكتابات الأمريكية الصادرة خلال السنوات الخمس الأخيرة للعقد الأول من القرن الحادى والعشرين، والتى تناولت مستقبل القوة والدور والمكانة الأمريكية على المسرح الدولى، فى وقت تتزايد فيه قوة قوى منافسة للولايات المتحدة على المكانة الدولية، وساعية للإحلال محل واشنطن فى مناطق تراجع نفوذها.

وتعد الميزة الأولى لهذا الكتاب فى كونه دليلا ومرشدا لـ "أوباما" ولفريقه للسياسة الخارجية فى كيفية استعادة القوة الأمريكية واستخدامها بصورة كفء فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ولهذا يقارنه "جيلب" فى رسالته للرئيس الأمريكى "باراك أوباما" بكتاب "الأمير" لـ "نيكولا ميكيافلى" الذى كتبه منذ خمسة قرون مضت.

يهدف الكتاب إلى تحقيق هدفين رئيسيين، يتمثل أولهما فى استعادة القوة الأمريكية لتكون أكثر فاعلية مع التطورات الحادثة على المسرح الدولى خلال القرن الحادى والعشرين. أما الأخير، فتمثل فى استعادة الاتفاق الجمعى بين الأمريكيين (ساسة ومواطنين) حول القوة الأمريكية واستخداماتها، وكذلك التوافق حول صناعة السياسة الخارجية الأمريكية.

فى حين تتمثل الميزة الثانية للكتاب فى كاتبه، فهو خبير متمرس فى العمل السياسى الأمريكى بمستوياته الرسمية وغير الرسمية لمدة تقرب من أربعة عقود. فقد اشتغل "جيلب" بوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) بإدارة "ليندون جونسون" ووزارة الخارجية الأمريكية بإدارة "جيمى كارتر"، ناهيك عن كونه مستشارا لـ "هيلارى كلينتون" خلال حملتها الانتخابية الرئاسية لعام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى كونه مراسلا وكاتبا لعمود بصحيفة "نيويورك تايمز"، كما عمل بعدد من مراكز الفكر والرأى الأمريكية وهى: مؤسسة بروكينجز كارنيجى للسلام الدولى، ومجلس العلاقات الخارجية الذى يرأسه، وهى مراكز لها كبير الأثر على صانع القرار الأمريكى.

انعكست تلك الخبرة الطويلة بالعمل السياسى فى تحليلاته وتفسيراته لكثير من الإخفاقات والإنجازات التى حققتها السياسة الخارجية الأمريكية خلال العقود الماضية التى حفل بها الكتاب. فالكتاب غزير بتحليل عديد من الإخفاقات الأمريكية على الصعيد الدولى، بداية من الهزيمة الأمريكية فى فيتنام، مرورا بأزمة الرهائن الأمريكيين فى إيران، وصولا إلى الحربين اللتين تخوضهما الولايات المتحدة فى أفغانستان والعراق.

ويعكس الكتاب بما يقدمه من تفسيرات لإخفاقات السياسة الخارجية الأمريكية ولاستخدامها للقوة خلال العقود الماضية والنصائح التى يقدمها لإدارة "أوباما" انتماء "جيلب" إلى التيار الواقعى فى السياسة الخارجية الأمريكية الذى يولى أهمية أكثر إلى المصالح الذاتية، باعتبارها المحرك الأول للسياسات الخارجية، وهى واقعية برجماتية ممزوجة برصانة أكاديمية وخلفية تكنوقراطية بالعمل السياسى.

ينطلق الكاتب فى تحليله من أن المشكلة التى تواجهها الولايات المتحدة، والمتعلقة بالأمن القومى الأمريكى، ليست فى القوة الأمريكية فى حد ذاتها، ولكنها فى كيفية استعادة واستخدام تلك القوة بعد اختطافها من قبل الليبراليين والمحافظين الذين ظلوا لسنوات طويلة وإلى يومنا هذا يحاصرون القادة الأمريكيين ويجبرونهم على اتخاذ قرارات خاطئة، وأيضا على تقديم تنازلات وتعهدات غير قادرين على الإيفاء بها، مما جعل القوة الأمريكية أحد محاور الجدل الأيديولوجى على الساحة السياسية الداخلية الأمريكية - بل وعلى الصعيد العالمى أيضا - أكثر من كونها أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

ويتبنى "جيلب" المفهوم الكلاسيكى للقوة، وهو "القدرة على جعل الشعوب (الدول) تفعل مالا تريد أن تفعله". والقوة عنده مصدرها سيكولوجى وضغط سياسى، ومكوناتها قوة عسكرية اقتصادية دبلوماسية وأخلاقية، والتى تعد أدوات الضغط لتحقيق القوة الأمريكية أهدافها. والقوة - حسب "جيلب"- تفقد فاعليتها عند استخدامها بطريقة غير حكيمة، كما أن الاستخدام غير الحكيم لها يؤدى إلى الحروب.

وللدور الجلى للقوة الاقتصادية على المسرح الدولى بما تمنحه للدولة من قدرات على ممارسة دور دولى، وأنها تحقق مكاسب وفاعلية أفضل من القوة العسكرية فى كثير من الأحيان، أضحت

تتقدم على الأخيرة فى وقت لم تعد فيه القوة العسكرية تتحكم فى ميزان القوى بين الدول وبعضها بعضا.

هذا لا يعنى أن "جيلب" ينكر أهمية التفوق العسكرى الذى لا يزال العنصر الرئيسى فى عناصر القوة الأمريكية، كما أن "جيلب" ضد التخفيض فى ميزانية الدفاع الأمريكى. ولكن يجب أن تكون القوة العسكرية فى خدمة السياسة الخارجية والدبلوماسية، وليست هى المسيطرة، حيث إنها بمفردها لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا نادرا. وفى هذا السياق، ينتقد إدارة "بوش الابن" لاقتصار تعريفها للقوة على مكونها العسكرى وعسكرتها للسياسة الخارجية الأمريكية.

وينتقد الكتاب عديدا من الأفكار والأطروحات التى احتوتها الكتب الأكثر رواجا داخل الولايات المتحدة، مثل فكرة "عالم ما بعد أمريكا" لـ "فريد زكريا"، و"العالم مسطح" لـ "توماس فريدمان". حيث يرى "جيلب" أن العالم هرمى الشكل من حيث توزيع القوة، وأن الولايات المتحدة تأتى على قمته، وتليها فى المرتبة الثانية دول خصها بالاسم وهى: الصين، واليابان، والهند، وروسيا، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، والبرازيل. ويلى تلك الدول طبقات أخرى من دول وكيانات وشعوب تملك من مقاليد القوة (التأثير والنفوذ) ما يمكنها من مقاومة نفوذ الدول الكبرى. ولكن موقع الولايات المتحدة على قمة هرم القوة لا يعنى أنها القوة المهيمنة، وأن تلك القوة لا تمكن الولايات المتحدة من فرض وجهة نظرها على الآخرين.

وينتقد أيضا مفهوم عالم السياسة بجامعة "هارفارد" "جوزيف ناى" لـ "القوة الناعمة"، حيث يرى "جيلب" أن القيم الجيدة والإقناع لن تدفع قيادات الدول الأجنبية لعمل ما تريده الولايات المتحدة، ولذا فـ "القوة الناعمة" ليست الأساس فى تحقيق السياسة الخارجية الأمريكية وليست شيئا حقيقيا، ولكن لابد أن يصاحبها الجانب العسكرى للقوة. وهو بذلك يقلل من أهمية الدعم الأمريكى للقيم والمبادئ الغربية وحقوق الإنسان والديمقراطية واقتصادات السوق التى تبنتها الولايات المتحدة، والتى شجعت الملايين من الأوروبيين فى دول أوروبا الشرقية على الثورة على الهيمنة السوفيتية عام ١٩٨٩.

ويخلص إلى أن قوة الولايات المتحدة المستقبلية مبنية على مبدأ "الحاجة المتبادلة" بينها وبين دول المجتمع الدولى، بمعنى أن الولايات المتحدة هى القادرة على حشد التحالف الدولى وقيادته لحل المشكلات الدولية الرئيسية، فى وقت تدرك فيه دول العالم ذلك، وأنها فى حاجة أكبر لدور أمريكى. ولذا، فعلى واشنطن أن تحدد مواضع التقاء المصالح المشتركة فى الوقت الذى تسعى فيه إلى استعادة مكانتها ودورها الذى تراجع خلال سنوات حكم "بوش الابن" الثمانى.

وأفضل طريقة، من وجهة نظر "جيلب"، لأن تمارس الولايات المتحدة قوتها، هى أن تتحالف مع القوى التى هى بالقرب منها فى هرم القوة الذى صاغه. وقبل أن تمارس واشنطن قوتها، فإن عليها صياغة استراتيجية شاملة لتعظيم قوتها، يكون من أولوياتها فهم موضوعى وعميق لمشاكل وقضايا الدول الأخرى، وأن تعلم حقيقة العلاقة بين القوة والسياسة، مع عدم التهويل من قدرات الخصم. مشيرا فى هذا الصدد إلى التهويل الأمريكى من القدرات الصاروخية السوفيتية، وأنها تتقدم على الولايات المتحدة بأشواط كبيرة فى مجال القذائف الصاروخية، على عكس حقيقة الأمر، حسبما يرى "جيلب".

وينتهى إلى أنه ليس من استراتيجية لدى الولايات المتحدة لتعظيم قوتها ومكاسبها فى الوقت الراهن، ولكن يمكن النظر إلى استراتيجية الأمن القومى التى أصدرتها الإدارة فى السابع والعشرين من مايو ٢٠١٠ على أنها الاستراتيجية التى تستعيد القوة والمكانة الأمريكية، والتى أكدتها الوثيقة التى تبنت النهج الذى دعا إليه "جيلب" فى كتابه.

ويكمن مفتاح نجاح الاستراتيجية الأمريكية فى الاتفاق الجمعى عليها وتضمينها أهدافا قابلة للتحقيق. فنجاحات السياسة الخارجية الأمريكية فى مجالات شتى استطاعت -فى رأيه- أن تمتص عوامل الإخفاق التى صاحبت السياسة ذاتها خلال سنوات ماضية. وفى هذا السياق، انتقد سياسات إدارة "جورج دبليو بوش" لافتقادها القدرة على تحويل العراق إلى دولة ديمقراطية ذات نظام اقتصادى قائم على اقتصادات السوق، وإهدار الطاقة الأمريكية فى "أضغاث أحلام" حسب تعبير الكاتب. ويرى أن تبنى أهداف غير قابلة للتحقيق، مثل نشر الديمقراطية فى الشرق الأوسط، ينال من مصداقية القوة الأمريكية. ويرفض كذلك تبنى الإدارات الأمريكية نشر الديمقراطية فى بلدان لا تتوافر فيها أساسيات الحياة كتوافر مياه نظيفة للشرب على سبيل المثال.

ويرجع إخفاق الساسة الأمريكيين فى صياغة استراتيجية للقوة الأمريكية يتوافر إجماع جمعى عليها داخل الولايات المتحدة إلى ثلاثة أسباب رئيسية. يتمثل أولها فى تحويل المبادئ إلى عقيدة تفرض على الآخرين لاتباعها دون مناقشة. ثانيها: ضغوط السياسة الخارجية. وآخرها: توهم الولايات المتحدة قدرتها على فعل أى شىء.

وفى التحليل الأخير، يلاحظ المتابع للسياسة الخارجية الأمريكية، خلال العامين المنصرمين على تولى إدارة "أوباما" وفريقه سدة الحكم فى الولايات المتحدة، أن سياساتها الخارجية جاءت مترجمة لكثير من النصائح التى ذهب إليها "جيلب" فى كتابه هذا. فعلى الصعيد الدولى، انطلقت سياسة "أوباما" الخارجية من قناعة بأنه ليست هناك قوة مهما بلغت قوتها - فى إشارة إلى الولايات المتحدة - قادرة على حل "المشكلات الدولية بمفردها، ولذا توجه للعمل الدولى التعاونى لحل المشكلات الدولية المستعصية على الحل، مثل قضية الاحتباس الحرارى.

وفى قضايا مثل البرنامج النووى الإيرانى، لم يستخدم أوباما حتى يومنا هذا القوة العسكرية، أو لوح بها بصورة جدية، ولكن عمل على تهيئة الساحة الدولية للعمل الدبلوماسى بجعل الروس أقل استعدادا للتعاون مع إيران فى برنامجها النووى، وفك أواصر التحالف الاستراتيجى بين طهران ودمشق، والتواصل المباشر مع الشعب الإيرانى فى رسائله له بعيد "النيروز" الإيرانى. وهى سياسة يرى البعض أنها قد تحد من المساعى الإيرانية إلى امتلاك تكنولوجيا نووية غير سلمية، رغم انتقاد كثير من أقطاب المحافظين والمتشددين لهذا النهج الدبلوماسى.

وكان هذا أيضا جليا فى التعامل مع الملف الأفغانى. فبجانب تعزيز القوة العسكرية العاملة فى أفغانستان، سعى أوباما إلى صوغ تحالف دولى لمواجهة تنظيم "القاعدة" وحركة "طالبان"، ومساعى عقد صفقات مع القبائل البشتونية الجنوبية، وإبعادها عن التحالف مع "القاعدة" و"طالبان"، والعمل على إشراك دول الجوار كالهند وباكستان وروسيا، والتى توفر الحد الأدنى من الدعم الخارجى لبقاء الدولة الأفغانية.

وأخيرا، عكست سياسات أوباما تجاه قضايا المنطقة ما ذهب إليه "جيلب" فى كتابه بخصوص منطقة الشرق الأوسط وقضية الصراع العربى - الإسرائيلى، حيث طرح أوباما فى جامعة القاهرة فى يونيو ٢٠٠٩ محاور السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة، واستراتيجيتها الجديدة تجاه دول المنطقة، ورؤيته للصراع العربى - الإسرائيلى بالضغط على إسرائيل لتتوقف عن توسيع المستوطنات القائمة، أو بناء مستوطنات جديدة، باعتبار أن هذه أشد النقاط حساسية واستفزازا للفلسطينيين، إلى جانب وقف الهجمات الفلسطينية التى تهدد أمن الإسرائيليين وتثير حفيظتهم. ولكن الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة لم تنجح حتى يومنا هذا للتحولات الحادثة على صعيد السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية، بعد انتخابات الكونجرس فى نوفمبر ٢٠١٠، وقبلها التعنت الإسرائيلى، والتى أدت فى فترة إلى توتر العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية.

عمرو عبد العاطى

The Political Mind: Why You Can't Understand 21st-Century American Politics with an 18th-Century Brain, George Lakoff, Penguin Group, 2008.

العقل السياسي.. كيف لا نستطيع فهم سياسات القرن الحادي والعشرين الأمريكية بعقل القرن الثامن والعشرين؟

لتفسير تأثير التيارات السياسية الأمريكية في السياسات الأمريكية على الصعيدين الداخلي والخارجي، اعتمد "جورج لاكوف" في كتابه العقل السياسي .. كيف لا نستطيع فهم السياسات الأمريكية خلال القرن الحادي والعشرين بعقل القرن الثامن عشر على النظريات العلمية للعقل وكيف يعمل. ولذا، يقدم الكاتب نظرة معمقة للحياة السياسية الأمريكية، مستفيدا من التطورات الحادثة في دراسات العقل لجعل السياسات التقدمية، باعتبار الكاتب ديمقراطيا تقدميا، أكثر تأثيرا في السياسات الأمريكية، بعد سيطرة المحافظين عليها لمدة تقرب من العقود الثلاثة.

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، الجزء الأول بمثابة إطار نظري. أما الثاني والثالث، فيتناولان موضوع الكتاب بشيء من التفصيل، اعتمادا على ما قدمه الكاتب من أفكار نظرية وعلمية في الجزء الأول من الكتاب. ففي الجزء الأول، يتحدث الكاتب عن الاكتشافات العلمية الحديثة، التي تتعلق بعمل المخ، والتي أوضحت أن ٩٨٪ من التفكير يتم في اللاوعي ، وهذا التفكير اللاواعي يحدث بطريقة تلقائية لا يتم فيها. ويرى الكاتب في هذا الجزء أن الأخلاق والسياسة هي مجموعة من الأفكار غير المجردة، والتي يعمل معظمها في اللاوعي، والعقل يتعامل معها متأثرا بعوامل عديدة تؤثر في القرارات والاختيارات. ولذا، يخلص إلى أن المحافظين خلال العقود الثلاثة الماضية كانوا على وعي بهذا، ولذلك كانت أفكارهم أكثر نظاما وتوضيحا

وعن فكرة الكتاب الرئيسية بأننا لا نستطيع تفسير سياسات القرن الحادي والعشرين بعقلية القرن الثامن عشر، يرفض الكاتب الاعتماد على الرشادة التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر لتفسير السياسات السائدة في القرن الحادي والعشرين، مثل "لماذا يصوت المرشح ضد مصالحه أحيانا"، رغبة منه في تجاهل تأثير العواطف والانحيازات في القرارات. فرشادة القرن الثامن عشر لا توضح السلوك السياسي، لأن رؤيته للرشادة خاطئة. فهو يرى أن الرشادة والعواطف متناقضتان. لكن الرشادة تحتاج إلى العواطف، فبدونها لن يستطيع المرء أن يشعر ما إذا كان القرار الذي سيتخذه سيجعله سعيدا أم غير سعيد، واثقا أم قلقا. وليس كل العواطف غير رشيدة، كما كانت تذهب الرؤى القديمة للقرن الثامن عشر، ولكن العواطف مادامت منضبطة، فقد أضحت رشيدة. ولذا، يؤكد الكاتب أهمية الأخذ في الاعتبار الجانب اللاواعي والعاطفي في التفكير .

وانطلاقا من هذا، دعا "لاكوف" إلى ضرورة "تغيير العقول" لاسيما التيار الديمقراطي، بعد تمكن التيار المحافظ خلال السنوات الماضية من التعبير عن قيمه بشكل متميز، لسيطرته على الإعلام والمناقشات السياسية، مما مكنه من أن يكون له كبير الأثر على الناخب الأمريكي. ولذا، دعا الكاتب إلى ضرورة جعل الفكر التقدمي أكثر تأثيرا. فالفكر التقدمي يرى أن وراء كل سياسة تقدمية توجد قيمة أخلاقية.

ويرى الكاتب أنه إذا كانت رؤية السياسة الأفضل تتعلق بقدر القوة والسلطة على التحكم في المال والموارد، فإنه لابد من توافر وعي جديد بأن الإجادة السياسية تتعلق بالأخلاق القادرة على التأثير في مشاعر الشعوب. بمعنى أن أي نظام أخلاقي سيحكم وسيكون له تأثير في الرأي العام، وبالتالي في نتائج الانتخابات.

وفي القسم الثاني، يقدم "لاكوف" إطارا فكريا جديدا للديمقراطيين يتواءم مع التطورات الأخيرة في عمل العقل، بعد تمكن المحافظين من التأثير في العقل الأمريكي طوال السنوات الماضية. وهنا، يتساءل الكاتب: كيف يستطيع الديمقراطيون استخدام هذه المعلومات لإعادة القيم الأمريكية الرئيسية والمؤسسات الديمقراطية؟ وما هي الخطوات التي يجب على الديمقراطيين اتخاذها حتى يكونوا على وعي جديد بقيمهم ومن ثم التأثير في المواطنين؟

وعلى الديمقراطيين تأكيد قيمهم التقدمية من خلال الاستفادة من خبرة المحافظين من استغلال اللغة والأفكار والرموز بصورة متواترة للترويج لنموذجهم المحافظ من جهة، وإعاقة النموذج التقدمي من جهة أخرى، لاسيما وأن الأمريكيين مزدوجو المفاهيم، بمعنى أن لديهم مفاهيم محافظة وتقدمية. وينطلق الكاتب في الترويج للأفكار الديمقراطية التقدمية – مثل تقليل نسبة الكربون في الهواء لتقليل التلوث البيئي والاحتباس الحراري – من خلال تكرارها في الإعلام خلال النقاش العام، مما يحدث تغييرا في عقل المواطن الأمريكي بشكل تراكمي، بما يجعل تلك الأفكار تحظى بتعاطف شعبي.

ويرى الكاتب أنه يجب أن يحدث تنوير جديد لينتج وعي جديد، ينبع هذا الوعي الجديد من الرؤية الأخلاقية للديمقراطية، والتي في قلبها الشعور بالغير، أي رؤية العالم من حيث ما يراه الآخرون، والمسئولية أيضا. فمبادئ الديمقراطية من حرية وعدالة ومساواة ليست للأمريكيين فقط، بل للجميع. ويرى أن هناك صعوبة في التخلص من الآراء المضللة والهدامة التي تأتي تحت تأثير الصدمة. فلقد استغل المحافظون الجدد الصدمة التي حدثت للمجتمع الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وتم فرض مبدأ "الحرب على الإرهاب" لتسيطر على العقل الأمريكي، وإقناعه بأن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لحماية الولايات المتحدة. وأصبح من يقف ضد الحرب هو ضد الدولة وضد حماية الولايات المتحدة.

لذلك، يدعو الكاتب لإقامة مناقشة واعية حول الحرب على الإرهاب، تقوم على توضيح أن الحرب كانت من أجل شركات البترول ومصالحها وأرباحها ،بالسيطرة على ثاني أكبر دولة بها احتياطيات بترولية في العالم، في إشارة إلى العراق التي غزتها الولايات المتحدة في مارس ٢٠٠٣ ، وأن الاتفاقيات البترولية مع العراق جعلته يمتلك البترول ولكن لا فيه، مع الدعوة إلى تقليل الاعتماد الأمريكي على النفط الخارجي بالبحث عن بدائل أقل تلويثا للبيئة، وذلك للحفاظ على كوكب الأرض من الاحتباس الحراري.

وهذا الوعي الجديد، حسبما يرى "لاكوف"، يتطلب إنشاء إطار مفاهيمي جديد واضح ومتفق عليه، خاصة أن معظم المفاهيم السياسية والأخلاقية المهمة – مثل قيم والعدالة والمساواة والأمن والمحاسبة، وهي مفاهيم محل انقسام داخل الفكر الأمريكي – هناك اختلاف في تفسيرها بين مختلف التيارات. فنفس المفهوم يختلف بين المحافظين والديمقراطيين، وقد تصل رؤية كل منهما للمفهوم إلى مرحلة التناقض.

فعدم الاتفاق وتنازع المفاهيم والأفكار السياسية بين التيارات السياسية الأمريكية سمة السياسة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، يركز المحافظون على المسئولية الفردية. أما التقدميون، فيركزون على الاستقلال والمسئولية الجماعية، جنبا إلى جنب مع المسئولية الفردية. ويرون أن القيود القانونية تعمل لصالح الحرية وليس ضدها، فهي تحمي الشعب من الأضرار غير الأخلاقية وغير المسئولة لحرية السوق. ويظهر الاختلاف أيضا حول مفهوم المحاسبة، فهو بالنسبة

للتقدميين محاسبة الشعب للمسئولين، لكن المحافظين يرون أنه محاسبة المسئول الفعلى. فمثلا ما حدث فى سجن أبو غريب بالعراق، تمت محاسبة المسئولين الصغار عنه، وليس وزير الدفاع الذى أعطى الأمر بذلك.

وفى الجزء الثالث والأخير من الكتاب، يذكر الكاتب أنه قد حان الوقت لجعل الأبحاث الخاصة بالعقل محل اهتمام، وأن تتم الاستفادة منها فى حقل العلوم السياسية. فالعقل عامل غير محايد لفرضه فهما معينا للحقيقة، فليس الأفراد يفهمون الحقيقة بالطريقة نفسها. وبالتالى، فإن العقل وطريقة فهمه للأمور له تأثير كبير على القرارات السياسية ونتائجها.

ويرى الكاتب من جهة أخرى أن اللغة تلعب دورا هائلا لكونها وسيلة الاتصال الفكرى، ولأنها تعكس فهم المرء للحقيقة. لذا، يرى الكاتب ضرورة الحذر عند استخدام اللغة فى السياسة، فاللغة لديها قوة سياسية، وهى تستخدم لتغيير العقول للجيد أو للسيئ، فهى لا تعبر فقط عن المشاعر، بل لها دور فى تغيير المشاعر، وتعبر عن الهوية، بل لها دور أيضا فى تغييرها. فاللغة تجمع الشعب أو تفرقه، فهى تستطيع أن تغير الذاكرة وتشكلها، وتغير التاريخ وقصص الماضى .

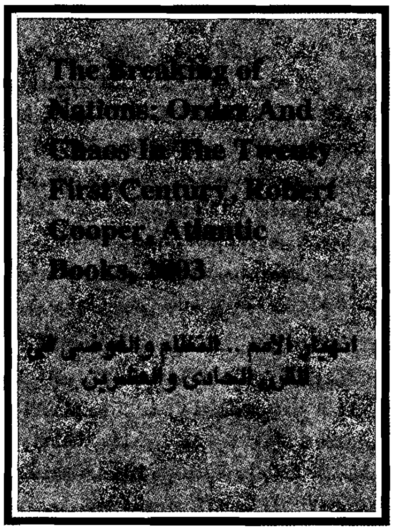
وفى النهاية، يرى الكاتب أنه إذا أخذت الأبحاث الجديدة المتعلقة بدارسة عمل العقل فى الاعتبار عند صياغة القرارات السياسية، فإن القيادات السياسية ستصبح أكثر وعيا بالأطر المفاهيمية التى تستخدمها، وسيكون النقاش العام للقضايا ذا تأثير كبير فى الحياة السياسية. فالرؤية القديمة للتنوير لم تعد صالحة الآن وغير كافية لفهم السياسة، وهى لا تهدد فقط الديمقراطية، بل تجعل الكثير من القيادات السياسية والناشطين الاجتماعيين غير فاعلين.

ويخلص الكاتب إلى أهمية مرحلة جديدة من التنوير تتناسب مع مقتضيات القرن الحادى والعشرين لفهم عقل القرن الجديد، لأن أفكار الرشادة التى كانت سائدة فى القرن الثامن عشر لم تعد صالحة. ويؤكد أنه لا مفر من فكر جديد يتلاءم مع اكتشافات العلم الحديث الخاصة بعمل العقل.

ويتساءل الكاتب عما سيتغير إذا عرف عقل القرن الحادى والعشرين وأخذ فى الاعتبار التغير فى فهم طريقة عمله. ويرى أن تشكيل الآراء حول القضايا المختلفة سوف يتم فى نقاشات مفتوحة، وأن القيادات السياسية سوف يأخذون فى الاعتبار القيم التى تقف خلف الأطر المفاهيمية المستخدمة لديهم، ويتجنبون استخدام الأطر التى تخدم قيم الاتجاه المقابل، وأنهم سيكونون على وعى بالقاعدة الأخلاقية التى تعتمد عليها سياساتهم، وأن الصحفيين سيكونون أكثر وعيا عند تناول القضايا السياسية. فإذا ناقشوا اتجاها سياسيا لقضية معينة، فإنهم سيعرضون الاتجاه الآخر للقضية ذاتها، وأن الحملات السياسية لن تتبع استطلاعات الرأى، ولكن ستستخدمها للتحقق من قدرتها على تغيير الرأى العام نحو الرؤية الأخلاقية للقائمين عليها للعالم، وأنه ستكون هناك حاجة لسياسة خارجية تركز على الشعوب وليس فقط على الدول. كما ستكون هناك حاجة إلى سياسة خارجية تؤكد قضايا، مثل الفقر، والجوع، وحقوق المرأة والطفل، والصحة العامة، والحفاظ على البيئة العالمية، وحقوق المياه، وأيضا الاهتمام بالملكيات العامة العالمية من ثروات، وهواء وأنهار وغيرها. لذلك، يرى الكاتب أنه يجب أن يكون هناك فهم جديد للقضايا التى تهم الجنس البشرى .

ويعتبر هذا الكتاب مرشدا للأحزاب والجماعات السياسية التى تسعى لتكوين أحزاب فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، فلابد أن تضع أطرا فكرية خاصة بها محددة الأفكار فيما يتعلق بتصوراتها لإحداث نهضة علمية فى مصر لدستور مصر الجديد، ولعلاقات مصر الخارجية، ولتطوير التعليم والبحث العلمى، وللتأمين الصحى، ولمواجهة التلوث البيئى، وتكرارها فى الإعلام ليتشكل رأى عام تجاه تلك القضايا. فالفترة القادمة ستحدد من سيستطيع أن يؤثر فى عقول وقلوب المصريين .

إيمان العيوطى



على الرغم من صدور الكتاب الذى نحن بصدد قراءته فى عام ٢٠٠٣، فإنه يعد من أحد أهم الكتب التى صدرت فى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، لثلاثة أسباب رئيسية. يتمثل السبب الأول فى موضوع الكتاب الذى يتناول انهيار الأمم فى القرن الحادى والعشرين، نتيجة لتغير مصادر التهديد، التى لم تعد تقتصر على الخارج، كما كانت تؤكد الكثير من الكتابات، بل أضحت التهديدات الداخلية على قدر كبير من الأهمية لتهديدها تكامل وتماسك المجتمعات والأمن والسلم الدوليين.

أما السبب الثانى لأهمية الكتاب، فيتمثل فى الأحداث التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط من ثورات شعبية، والتى أثبتت صحة استخلاص الكاتب من أن هناك ثورات كبيرة سوف تحدث داخل الدول الراعية للإرهاب، نظرا لوجود مشاكل قد تكون عرقية، أو دينية، أو قومية، أو اقتصادية، وكذلك لأن هذه الدول تخضع لأنظمة استبدادية.

والسبب الثالث والأخير مرتبط بمؤلف الكتاب. فمؤلفه "روبرت كوبر"، شخصية فريدة من نوعها، فـ "كوبر" أحد أبرز الدبلوماسيين فى المجتمع الأوروبى، فقد كان المستشار الخاص للشئون الخارجية لرئيس الوزراء البريطانى الأسبق "تونى بلير"، ثم مديرا عاما لشئون السياسية الخارجية والعسكرية لمجلس الاتحاد الأوروبى، ويشغل الآن منصب مستشار فى دائرة العمل الخارجى الأوروبى.

قدم "كوبر" خلال صفحات كتابه تفسيرات واقعية للسياسة الدولية المعاصرة، وكيفية تطور النظام الدولى منذ صلح ويستفاليا عام ١٦٤٨ حتى وقتنا الحالى. ويميز بين ثلاثة أشكال من الدول، حسب موقعها من مراحل تطور نظريات الحداثة (ما قبل الحداثة، الحداثة، وما بعد الحداثة). وكل مرحلة منها لها خصائصها وتطوراتها.

وقد انقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول رئيسية تركز على القضايا المختلفة للسياسة الدولية. تناول الجزء الأول بالتحليل تطور التاريخ الأوروبى لتقديم إطار تحليلى لفترة ما بعد الحرب الباردة، والتى مثلت نهاية لتوازن القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. فقد شهد العالم حروبا ونزاعات كثيرة خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى التنافس على امتلاك الأسلحة النووية بين القوتين العظميين فى ذلك الوقت. وركزت السياسة الخارجية لهاتين القوتين على قضية رئيسية هى نشر الأيديولوجية، ورأت كل منهما أن أيديولوجيتها هى الأفضل، إلى أن انتصرت الديمقراطية والقيم الليبرالية مع انهيار الاتحاد السوفيتى مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين.

يؤكد "كوبر" أن مرحلة دول ما قبل الحداثة كان توازن القوى فيها يعتمد على الإمبراطوريات

فى تحقيق النظام، وأنها كانت مجتمعات زراعية، ثم فقدت شرعيتها بعد ظهور الثورة الصناعية والعلمانية، ومن ثم ظهرت دول الحداثة.

ويتميز عصر الحداثة بالاعتراف بسيادة الدول القومية وفصل السلطة الداخلية عن الخارجية، وتمثل القوة العسكرية الضامن الوحيد للأمن، بحيث يمكن إحداث تغير فى الحدود بالقوة. ولا تزال قيم ومفاهيم عالم الحداثة تسيطر على أفكار العلاقات الدولية، وتنتمى منظمة الأمم المتحدة إلى هذا العالم.

وبالنسبة لعالم ما بعد الحداثة، فهو يعتبر المرحلة الثالثة من تطور النظام الدولى. فقد نشأت دول الحداثة فى أوروبا من خلال صلح ويستفاليا، ولكن دول ما بعد الحداثة نشأت من خلال معاهدة روما ١٩٥٧، التى أنشأت لتعكس فشل عالم الحداثة. وهذا النظام لا يعتمد على توازن القوى أو فصل السلطات الداخلية عن الخارجية. ولأن العالم أصبح يحكمه القانون وليس القوة، فاعتبر كل معتد على هذا القانون مجرما. وعن شرعية الحروب من عدمها، فقد حرصت الدول الغربية على تجنب الحروب، نظرا لتكلفتها وصعوبة تحمل نتائجها. والذى شجع على ذلك وجود الاتحاد الأوروبى، وحلف شمال الأطلسى، وكذلك وجود الولايات المتحدة الأمريكية كحليف مشترك.

وينتقل "كوبر" عبر صفحات الكتاب ليصف حالة الأمن فى القرن الحادى والعشرين، حيث إنها تختلف بكثير عن الفترات السابقة. فعلى الرغم من أن أوروبا تعيش فى منطقة يسودها الأمن والسلام، فإنها محاطة بأخطار جمة تأتى من خارجها بما يؤثر بالسلب فى أمنها. وتكمن المشكلة فى صعوبة التعامل مع الفوضى خارج أوروبا، حيث إنه لم يعد بالإمكان استخدام وسائل الضغط والكره التى استخدمت فى السابق، ولأن هناك دولا كثيرة لم تعد لديها القدرة على فرض السيادة وسيطرتها على أراضيها، مما ساعد على ظهور فاعلين مادون مستوى الدولة، وهذه الجماعات كونت فروعا كثيرة لها فى إطار شفافية النظام الدولى.

ويوضح "كوبر" هذا السيناريو من خلال أحداث الحادى عشر من سبتمبر. فهذه الأحداث أكدت للعالم الغربى أنه لا يمكن السماح لدول ما قبل الحداثة باحتواء هذه الجماعات الإرهابية، مما يثير التساؤل عن نوعية التدخل لحماية الدول الغربية من تلك التهديدات. فقد كان التعامل مع الفوضى قديما من خلال الاستعمار، ولكنها -الآن- لم تعد تؤمن بالاستعمار واستخدام القوة العسكرية لفرض إرادتها على الغير، خاصة أن هذه الدول تتبنى الديمقراطية والقيم العالمية، ولو أخفقت الحكومة فستتحمل الكثير.

ويميز "كوبر" بين ثلاثة أشكال للإمبريالية، الشكل الأول وهى الأقدم، كانت تهدف لاستغلال الثروات والمصادر الطبيعية للدول الأضعف، ويرفض "كوبر" هذا النوع نتيجة لعدم جدواه فى الوقت الراهن. الشكل الثانى هو الإمبريالية الدفاعية، وهذا النوع يسمح فقط للولايات المتحدة وحلفائها بمواجهة كافة التهديدات. أما الشكل الثالث، فهو إمبريالية حقوق الإنسان، ولكنها مؤقتة بطبيعتها، لأنها تهدف إلى نشر الديمقراطية. ويرى الكاتب أن هناك تداخلا كبيرا بين الإمبريالية الدفاعية وإمبريالية حقوق الإنسان، بحيث يكون هناك تقارب بين هدف جعل العالم بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، آمنين ضد التهديدات مع تهيئة البيئة لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفى الجزء الثانى من الكتاب، يتحدث "كوبر" عن أهمية صنع السلام من خلال مجموعة من الثوابت الدبلوماسية، وهذه الثوابت لا يمكن تسميتها بالمبادئ أو حتى القواعد. ويؤكد الكاتب أن الهدف من السياسة الخارجية هو أن يعم السلام والرخاء بدلا من القوة والهيمنة، فالسلطة السياسية أساسها الدفاع عن السلام، ولكنها مجرد وسيلة وليست غاية، وهذه ثوابت لعصر ما بعد الإمبريالية. فقد كانت الحروب طريقة الحياة فى عصر ما قبل الحداثة، ولكن فى عصر الحداثة مثلت أداة من أدوات السياسة الخارجية للدول. أما فى عصر ما بعد الحداثة، فقد أصبحت شيئا لا بد من تجنبه، وبالتالى فاستخدام القوة هو سياسة مخفقة.

وتتمثل الثوابت الدبلوماسية فى أربعة ثوابت رئيسية، أولها: الحاجة إلى فهم الأجانب جيدا، فلم تكن لها أهمية إلا بعد نهاية الحرب الباردة. فقد كانت المواجهة دائما مع دول من نفس الثقافة والديانة، ولكن أصبحت النزاعات فى العهد الجديد قائمة على اختلاف الثقافات والأديان، وبالتالى فلابد من إدراكها جيدا تجنبا للمخاطر. ثانيها: أهمية إدراك أن الشعوب لا تزال تفكر محليا، بالرغم من ظهور العولمة وكسر هذا الطوق. ويؤكد "كوبر" أهمية السياسة الداخلية لتأثيرها فى السياسة الخارجية.

ثالثها: صعوبة التأثير فى المجتمعات الأجنبية، وبالتالى لابد من الاعتماد على سياسة الاحتواء، وذلك عن طريق سعى الدول إلى الدفاع عن مصالحها، بينما تسعى فى الوقت ذاته لإيجاد طرق أخرى تقنع بها الدول الأخرى لتغير من سياساتها. وأخيرا: تغير الأسس التى تحدد الدول على أساسها مصالحها القومية، مما يصعب من إمكانية تحديد هذه المصالح. ولذا، فلابد من إعادة التفكير فى الأسس الأخرى، والتى منها، على سبيل المثال، الهوية، مما يسهل فى نهاية الأمر تغيير المجتمع الدولى، وتجنب الدخول فى حروب.

وفى نهاية الفصل، يتفق "كوبر" مع "صمويل هنتنجتون" على أن الحروب القادمة ستكون على أساس الهوية، أى من "تكون" وليس "ماذا تفعل". كما أن السلام مستقبليا سيعتمد على الأساس نفسه، فلا يزال العالم منقسما بين "نحن" و"الآخر". ولكن "كوبر" يختلف مع "هنتنجتون" فى وجود فرص لتحديد أنفسنا ثم تحديد الآخرين.

والجزء الثالث من الكتاب هو الأكثر أهمية، حيث إنه يتناول العلاقة بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية، ومدى أوجه الاختلاف والتشابه بينهما، وكذلك مستقبل العلاقات بينهما. ويعتمد "الكاتب" فى هذا التحليل على مفهوم إرادة السلطة لنيتشه، حيث يرى أن أوروبا فقدت إرادة السلطة، خاصة فى توظيفها للقدرات العسكرية. ولكن وفقا لـ "كوبر"، فإن هذا الكلام غير صحيح، لأن أوروبا باستطاعتها استخدام القوة العسكرية، ولكنها غير مستعدة لاتخاذ مثل هذه الخطوة.

ويرى أن الفراغ الموجود بين الولايات المتحدة وأوروبا ينبع من الإرادة نفسها وليس اختلاف القدرات. ويؤكد الكاتب أنه لا يوجد ضمان حتى باستمرار توافق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأوروبية، وبالتالى عليهما تطوير استراتيجية جديدة للأمن القومى، وهذا يتطلب امتلاك قوات لتنفيذها، ولكن بموافقة الولايات المتحدة من خلال وجود مصالح من جراء هذه الاستراتيجية.

ويؤكد "كوبر" أن احتكار السلطة لا فائدة منه إلا إذا كان مصحوبا بالشرعية، والشرعية هى مصدر من مصادر القوة، ووجود قوة دون شرعية سيؤدى فى نهاية الأمر إلى انتشار الحكم السلطوى. فهو لا يدعو إلى أن تتساوى القدرات الأمريكية بالأوروبية، ولكن يجب عليها أن تفعل كل ما بوسعها ليكون هناك توازن جيد، وهذا يتطلب إنفاقا عسكريا باهظا.

ويؤكد كوبر فى نهاية الأمر أن السلام الأمريكى يختلف كثيرا عن غيره من الإمبراطوريات والأنماط الإمبريالية السابقة، فهناك تكريس من جانب الولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية من أجل السلام والأمن. ويؤكد أن الاعتماد على السلام الأمريكى فقط كقوة أحادية سوف يتسبب فى فوضى

عارمة، لابد أن تتجنبها الولايات المتحدة. وفى النهاية، يدين كوبر بالعرفان للولايات المتحدة على جهودها لنشر الديمقراطية فى العالم، والتزامها بنشر الأمن فى المنطقة.

وبالرغم من أن هذا الكتاب قوبل بترحيب كبير داخل الأوساط الدولية وقت صدروه، فإنه وقع فى تناقضات شديدة، والتى يتمثل أهمها فى تبرير الإمبريالية الدفاعية، وإعطاء الولايات المتحدة الحرية الكاملة فى التصرف فى إطاره. لذلك، فإنه يقر بشرعية الحرب على أفغانستان ٢٠٠١، والحرب على العراق ٢٠٠٣، حتى وإن كانت بطريقة غير مباشرة، إلا أنها غير مقبولة دوليا.

وبذلك، فهو يشجع الولايات المتحدة على استخدام القوة العسكرية، ولكن يبدو أنه قد تناسى حجته الأولى بأن أوروبا هى رمز لجاذبية دول ما بعد الحداثة، فهى تمثل قيما عالمية ولا تؤمن باستخدام القوة العسكرية، فهذا تناقض كبير وقع فيه "كوبر". هو يرى أيضا أن الخطر الأكبر هو أسلحة الدمار الشامل، ووصولها إلى الجماعات الإرهابية، والتى هى أساس الفوضى، وبالتالى فهو يجهل مساهمة النظم الاستبدادية فى هذا الأمر، لأن هناك نظما استبدادية لا تقر بحقوق الإنسان، ولكنها حليفة للولايات المتحدة. وتأكد صدق هذا الحديث من خلال الأحداث الأخيرة التى شهدتها مصر وتونس، بأن النظم الاستبدادية وحدها هى التى ساعدت على نمو هذه الجماعات. وبسقوط هذه النظم، سيصبح الإرهاب لا مكان له.

ريهام مقبل

"أثر أحداث ١١ سبتمبر على الترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج العربى ١٩٩٠-٢٠٠٧"

محمد بدرى عيد على
رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠١٠

اكتسب مفهوم الأمن القومى والوطنى زخما كبيرا فى ظل ما يجتاح منطقة الشرق الأوسط اليوم من تغيرات سياسية وأمنية، وبروز دور الأجهزة الأمنية الداخلية لهذه الدول ، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر وما أدت إليه من زيادة الترتيبات الأمنية الداخلية لهذه الدول وآثارها على المستوى العالمى بصفة عامة وعلى منطقة الخليج العربى بصفة خاصة، ومن هنا، تنبع أهمية هذه الرسالة. ولم تلحق آثار أحداث ١١ سبتمبر تغيرات بمفهوم الأمن فقط، وإنما أيضا بالنطاق والأبعاد ومصادر التهديدات المحتملة والقوى الدولية والإقليمية المعنية مباشرة بهذا الأمن، هذا إلى جانب أهمية الإقليم الاستراتيجية الذى أدت هذه الأحداث إلى تزايد الضغوط الدولية والأمريكية عليه للقيام بالإصلاحات، فضلا عما عاناه ويعانيه الخليج حتى الآن من تكلفة معنوية ومادية واجتماعية، إثر مشاركة هذه الدول فى الحرب على الإرهاب.

ويعرض الباحث فى الفصل الأول- المعنون بـ"الأمن الإقليمى وأبعاده والترتيبات الأمنية فى الخليج"- لمفهوم الأمن الإقليمى للخليج والمفهوم المعاصر للأمن الوطنى بكل اتجاهاته ومراحله، بدءا من نشأة المفهوم فى عام ١٩٤٧، وصولا للمرحلة الحاسمة بعد أحداث سبتمبر وما أحدثته من تأثيرات على القضايا والمخرجات ذات الصلة بالأمن والدفاع فى العالم، حيث أفرزت هذه الأحداث متغيرات جديدة وعززت ما حدث من تغيرات أمنية عالمية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

فقد تمت عولمة الجانب الأمنى بإطلاق مفهوم الحرب على الإرهاب والتحول فى المفاهيم وتحويرها وما ترتب على ذلك من آثار وخيمة، مثلما حدث من جراء الربط بين مفهوم مكافحة الإرهاب ونزع أسلحة الدمار الشامل، واعتبار النظم الديكتاتورية خطرا يهدد الأمن والسلم الدوليين، الأمر الذى ترتب عليه تزايد احتمال استخدام القوة العسكرية فى العلاقات الدولية، وهو ما يظهر تشابك مستويات الأمن جميعها.

وتناول الباحث أبعاد أمن الخليج والعلاقة المتبادلة بين أبعاد الأمن الوطنى والإقليمى، ووجد أن نمط المحددات الداخلة فى صياغة هذا الأمن يدفع باتجاه تفاعله ضمن نطاق يفوق كثيرا حيزه الإقليمى. وتتسع الامتدادات الجغرافية والاستراتيجية له، إذ تتفاعل مع أمن الأحمر والمتوسط، إلى جانب ما يرمى إليه أمن الملاحة البحرية فى الخليج بتداعياته المباشرة على أمن كل من مضيق ملقا فى الشرق الأقصى ومضيق جبل طارق عند بوابة المحيط الأطلسى، فيصبح بذلك متداخلا مع أمن العالم بأكمله.

وخلص الباحث إلى أن الأمن الوطنى والإقليمى والدولى معا تكون مثلثا تتساند زواياه الثلاث وتتداخل معا. فالأمن الوطنى لدولة ما لا يستقيم إلا إذا ارتكز إلى أمن إقليمى وأمن دولى بما يضمن الحد الأدنى من الأمن فى المنطقة.

وتناول الباحث فى الفصل الثانى "أثر أحداث ١١ سبتمبر على أمن الخليج"، عارضا للملامح العامة التى أصبحت تتسم بها البيئة الاستراتيجية الأمنية فى منطقة الخليج فى مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر، وأهمها إطلاق الحرب على الإرهاب التى نتج عنها الحرب فى أفغانستان وظهور تحدى القرصنة البحرية.

وعلى الرغم من ذلك، أدت الحرب على الإرهاب إلى تنامى التنظيمات الإرهابية وتكريس الولايات المتحدة لمنهج الضربات الاستباقية، خاصة ضد ما سمتها الدول المارقة. وقد وفرت أحداث سبتمبر للولايات المتحدة المبررات العملية لشن الحرب على العراق التى كان لها بالغ الأثر على منطقة الخليج ، حيث تغيرت معادلة العلاقات داخل النظام الإقليمى للخليج، وتغير كذلك ميزان القوى، فلا يمكن إغفال الصعود الإيرانى فى الإقليم وتزايد نفوذه فى العراق. فمن خلال الورقة الشيعية، استطاعت إيران تعزيز نفوذها فى دول مجلس التعاون الخليجى على الصعيدين الرسمى وغير الرسمى.

كما يتوقع الباحث أنه نتيجة للحرب على العراق، فإن منطقة الخليج عموما ودول مجلس التعاون خصوصا ستصبح مسرحا لعمليات تغييرية شاملة وعميقة، وهو ما يفرض تساؤلات رئيسية حول ماهية وآليات ومستقبل التغيير المحتمل فى الخليج، خاصة ما يدور حول احتمالات تقسيم العراق وتداعيات ذلك على أمن الخليج العربى، بما فيها توفير البيئة الملائمة لعمل الإرهاب.

ثم يعرض الباحث لأثر الحرب على الإرهاب على ترتيبات الأمن الوطنى فى دول الخليج، بداية من بروز ظاهرة الإرهاب كمتغير جديد، فضلا عما اتخذته هذه الدول من ترتيبات أمنية وطنية وحمائية للتصدى لهذا التحدى، حيث قامت هذه الدول بتفعيل دور الأجهزة الأمنية الداخلية، وعقد بعض الاتفاقيات الخارجية، واتخاذ إجراءات لتكثيف التنسيق والتعاون الأمنى والاستخباراتى المشترك بين دول الخليج وبعضها، وبين دول الخليج ودول أخرى. وبذلك، أصبحت عملية التحديث السياسى والاقتصادى ضرورية لتحقيق الأمن والاستقرار، وهو ما أيقنت به دول الخليج بعد أحداث ١١ سبتمبر.

كما يرصد الباحث حجم التغير فى دور القوى الدولية والإقليمية فى أمن الخليج بعد أحداث سبتمبر، من حيث التغير الذى طرأ على طبيعة الترتيبات الأمنية الإقليمية، وطبيعة أدوار القوى الدولية والإقليمية المشاركة فى ضمان أمن الخليج ، حيث تحولت الولايات المتحدة إلى جزء من معادلة الأمن الإقليمى فى الخليج بواقع وجودها فى العراق، فضلا عن تعاظم الدور الإيرانى، وتنامى الدور الروسى الآخذ فى منافسة الولايات المتحدة، إلى أن وصل إلى تقديم مبادرة للحفاظ على أمن الخليج -إحياء للمبادرة الروسية السابقة عام ٢٠٠٠- والتى تضم الدعوة إلى إقامة منظومة أمنية إقليمية تشمل دول مجلس التعاون والعراق ودول جواره، وذلك لبناء الثقة بينها، كما أبدت موسكو استعدادها لإجراء وساطات فى هذا الصدد، إلى جانب بروز الدور الغربى والناتو وغيرها إلى السطح.

ثم أفرد الباحث الفصل الثالث لتناول العلاقة بين أحداث ١١ سبتمبر وتطورات البرنامج النووى الإيرانى وأثره على الأمن الوطنى والإقليمى فى

منطقة الخليج. حيث يشير إلى أن العلاقات الأمريكية – الإيرانية شهدت تطورا سلبيا نتيجة لأحداث سبتمبر، لذا تغيرت توجهات الإدارة الأمريكية، وهو ما أدى بإيران لمزيد من التشدد لاستكمال برنامجها النووى، بل وتسريع وتيرته، لذا فشلت كل المفاوضات السلمية بين الطرفين، مما أتاح الفرصة لفرض عقوبات على النظام الإيرانى.

ويطرح الباحث مسارات محتملة لأزمة البرنامج النووى الإيرانى وأنها قد تكون أحد ثلاثة سيناريوهات، إما نجاح الحوار بتسوية شاملة تتخلى فيها إيران عن برنامجها النووى، أو تمتنع الولايات المتحدة والمجتمع الدولى عن اتخاذ أية مواقف رادعة تجاه إيران، أو أن تقوم الولايات المتحدة والمجتمع الدولى، عبر آلية مجلس الأمن أو باستحداث آلية خاصة خارجية، بفرض عقوبات شاملة على إيران لإخضاع برنامجها النووى للإشراف والمراقبة الدولية دون شروط. ما يحدث الآن هو خيار غير متوقع، حيث تقوم الولايات المتحدة وإسرائيل بتدمير البرنامج النووى الإيرانى عبر توجيه فيروسات "ستاكس نت" للقضاء على التكنولوجيا نفسها، وهو ما سبب تراجع البرنامج النووى الإيرانى لعدة سنوات للوراء، وهو ما قد يكون السبب وراء دعوة إيران للاتحاد الأوروبى لزيارة مواقعها النووية، وحتى الآن لم تعترف إيران بكمية الخسائر التى لحقت بها.

ويرى الباحث أن تأثيرات البرنامج النووى الإيرانى على أمن الخليج من شأنها أن تعرقل التوصل لصيغة للأمن الإقليمى الخليجى، بعد أن أصبح هذا الأمن عرضة للتهديد، سواء فى حالة التسوية أو المواجهة الشاملة بين الولايات المتحدة وإيران.

ثم يعرض الباحث للمحددات الداخلية والخارجية التى أحدثت التغيرات فى البيئة الاستراتيجية الأمنية لدول الخليج، ومنها الإرهاب وتحدى مواجهته، بالإضافة لتحدى مواصلة الإصلاحات السياسية والتحول الديمقراطى السلمى. هذا إلى جانب الضغوط الأمريكية المتزايدة على المنطقة والمتعلقة بالإصلاح وتعزيز دول مثل السعودية والكويت للإجراءات الأمنية بحكم وجودها على الحدود مع العراق، خوفا من أى تداعيات أو انفلات أمنى أو اندلاع حرب أهلية، والتحسب من قيام دولة شيعية فى جنوب العراق، مما يعنى تمدد النفوذ الإيرانى فى المنطقة.

ويطرح الباحث فى النهاية إشكاليات بناء النظام الأمنى الخليجى، حيث شهدت هذه المنطقة تراكمات غير مواتية لبناء وتعزيز نظام أمنها الإقليمى، فى ظل حرص الولايات المتحدة على استبعاد كل من العراق وإيران من أية ترتيبات أمنية فى المنطقة، وغياب قواعد وقيم مشتركة للتعاون السياسى، وأيضا للتباين الحاد فى رؤى دول مجلس التعاون لمصادر تهديد الأمن الإقليمى وسبل تحقيق الاستقرار.

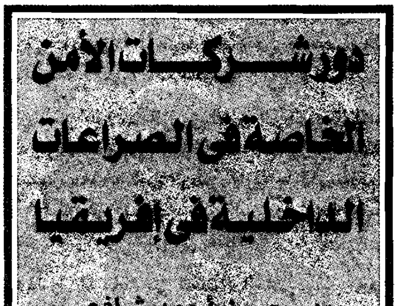
كما يمثل تحدى الافتقار إلى وجود اقترابات مشتركة بين دول الخليج والولايات المتحدة، بشأن التعامل مع المصادر المحتملة لتهديد الأمن، معضلة كبيرة، خاصة بالنسبة لخطر الإرهاب، وتحدى الأمن والاستقرار فى اليمن الذى أصبح مصدرا للتهديد هذه الأيام، بالإضافة إلى التحدى المرتبط بالتأثيرات المحتملة لعمل عسكرى موجه ضد إيران.

كما يتوقع أن يستمر الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج باعتباره الترتيب الأمنى الأبرز للحفاظ على الأمن والاستقرار فى الخليج، وهو ما يرتبط لدى الولايات المتحدة بمستقبل وجودها العسكرى فى المنطقة.

كما تبرز إمكانيات واسعة لإشراك دول الاتحاد الأوروبى وروسيا والدول الآسيوية الرئيسية صاحبة المصالح الحيوية فى المنطقة، وفى مقدمتها الصين والهند فى قضية حفظ الأمن فى المنطقة .

لذلك، يوصى الباحث بأن ضمان أمن الخليج يجب ألا يأتى من قبل طرف دولى واحد، حتى لو كان القوة العظمى الوحيدة فى العالم. كما يجب أن ترتكز الترتيبات الأمنية الإقليمية الخليجية فى المستقبل على مفهوم الأمن الشامل لتتحول من ترتيبات عسكرية وقائية إلى أمنية ذات أبعاد متعددة. ويرى أن أمن الخليج يتحقق من خلال الأخذ بعين الاعتبار وضعية ومصالح الدول الثمانى المكونة للنظام الإقليمى الخليجى، وكذلك دول الجوار، من خلال ترتيبات أمنية مرنة.

إيمان شادى



اكتسبت ظاهرة شركات الأمن الخاصة – والتى كانت تعرف سابقا باسم قوات المرتزقة – أهمية خاصة فى مجال العلاقات الدولية، بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث اعتمدت عليها الدول الكبرى كإحدى الأدوات الفاعلة فى تحقيق أهداف سياستها الخارجية. ولعل ما حدث – ولا يزال – فى العراق الآن من فوضى ودمار هو أحد التداعيات الخطيرة لهذه الشركات التى تم الاتفاق معها بموجب تعاقدات رسمية مع كل من وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" ووزارة الخارجية للقيام بالعديد من المهام القتالية وغيرها تحت مسميات عديدة، مثل شركات المقاولات، وشركات إعادة الإعمار وغيرها.

وبالنسبة للقارة الإفريقية، فقد شهدت هى الأخرى تنامى دور هذه الشركات فى الصراعات بشقيها الداخلى والإقليمى، خاصة مع تراجع الاهتمام الدولى والأممى بهذه الصراعات، وعدم الرغبة فى التدخل المباشر بها، إما بسبب الخوف من الخسائر البشرية أو بسبب التكلفة المالية الهائلة.

ولقد ساعد تآكل شرعية معظم النظم الإفريقية الحاكمة وبروز حركات معارضة مسلحة، فضلا عن وجود موارد طبيعية هائلة بها، على توفير بيئة خصبة لتدخل هذه الشركات لصالح هذا الطرف الداخلى أو ذاك، فضلا عن إمكانية التدخل لحساب طرف خارجى (دولى)، سواء أكان هذا الطرف دولة كبرى أم حتى شركة متعددة الجنسيات.

ولقد انطلق الباحث من عدة فروض أساسية، منها أنه كلما تراجعت شرعية النظم السياسية، زاد الاعتماد على هذه الشركات، سواء من قبل هذه النظم ذاتها من أجل تثبيت دعائم حكمها، أو من قبل قوى المعارضة من أجل الإطاحة بالنظم. كما أنه كلما تراجعت كفاءة المنظمات الإفريقية – بشقيها الإقليمى والفرعى – فى عملية تسوية الصراعات الواقعة فى نطاق تخصصها، زاد الاعتماد على هذه الشركات، وأن تدخل شركات الأمن الخاصة بمفردها فى الصراعات الإفريقية – الداخلية – قد يؤدى فى أغلب الحالات إلى حدوث تسوية سياسية مؤقتة، على اعتبار أن التسوية الشاملة تتطلب تضافر جهود المجتمع الدولى مع النظم الحاكمة لبحث مكامن الصراع ومسبباته الحقيقية، والسعى لحلها، فضلا عن إمكانية استفزاز المتمردين وسعيهم للانتقام، هذا بخلاف الإشكاليات القانونية المتعلقة بصعوبة تطبيق القوانين الدولية والإقليمية على هذه الشركات.

انقسمت الدراسة إلى خمسة فصول، بالإضافة لمبحث تمهيدى وآخر ختامى.

فالمبحث التمهيدى تناول الإطار النظرى للدراسة. أما الفصل الأول، فتناول المحددات المختلفة لخصخصة الأمن فى إفريقيا . وهو ينقسم إلى مبحثين، الأول يتناول المحددات الداخلية بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والأمنية، فى حين يتناول المبحث الثانى المحددات الخارجية التى تنقسم بدورها لمحددات إقليمية تتعلق بالرغبة فى السيطرة على الموارد الطبيعية فى دول الجوار أو دعم الحلفاء السياسيين أو الرغبة فى الهيمنة الإقليمية. فى حين تتعلق المحددات الدولية بتراجع الاهتمام الدولى بالصراعات الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة وتجربة التدخل الفاشلة فى الصومال. لذا، فإن نتاج هذه المحددات الداخلية والخارجية يصب فى اتجاه زيادة خصخصة الأمن

فى القارة. فى حين تطرق الفصل الثانى للعلاقة بين هذه الشركات والأطراف الخارجية للصراع، سواء أكانت هذه الشركات القوى الكبرى بصفة عامة أم الاستعمارية السابقة بصفة خاصة، وسواء أكانت هذه العلاقة فى مرحلة ما قبل الاستقلال أم بعده. أما الفصل الثالث، فهو محور الرسالة، حيث تم تخصيصه لدراسة دور هذه الشركات فى بعض حالات الصراع الداخلى، سواء أكان هذا الدور مقصورا على دعم بعض النظم التى تواجه معارضة مسلحة، مثل حالة انجولا "المبحث الأول"، أم المساهمة فى عودة بعض النظم الشرعية للحكم بعد الإطاحة بها من قبل المؤسسة العسكرية، مثل حالة الرئيس "كاباه" فى سيراليون "المبحث الثانى"، أم الدور السلبى فى الإطاحة ببعض النظم من خلال عدم دعمها، كما هو الحال فى حالة زائير بعد رفض تعاونها على الأقل ظاهريا مع الرئيس موبوتو، مما أدى إلى الإطاحة به من قبل قائد التمرد "لوران كابيلا" "المبحث الثالث". فى حين تم تخصيص الفصل الرابع لدراسة الجوانب القانونية لهذه الظاهرة، مع التركيز على الموقفين الدولى والإقليمى منها. فالموقف الدولى تمثل بالأساس فى البروتوكول الإضافى الأول لمعاهدات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والذى صدر عام ١٩٧٧، ثم الاتفاقية الدولية لمناهضة استخدام وتمويل وتدريب المرتزقة لعام ١٩٨٩، والتى عملت على تلافى بعض العيوب الواردة فى البروتوكول الإضافى. أما الموقف الإقليمى "الإفريقى"، فتم تخصيصه للحديث عن الجهود الإقليمية فى هذا الشأن، والمتمثلة بالأساس فى اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لحظر المرتزقة لعام ١٩٧٧، مع دراسة مدى انطباق الشروط الواردة بها فيما يخص تعريف المرتزق على أفراد شركات الأمن الخاصة التى لم يتم الحديث عنها بصورة مباشرة، على اعتبار أن ظهورها جاء لاحقا على هذه الاتفاقية.

أما الفصل الخامس والأخير، فهو عبارة عن تقييم لهذه الشركات، سواء من النواحى الإيجابية أو السلبية، حيث تم التركيز فى المبحث الأول على الجوانب الإيجابية المتمثلة فى تفعيل جهود التسوية السلمية للصراعات وتثبيت شرعية بعض النظم، مثل حركة "مبلا" فى أنجولا، أو المساعدة فى عودة بعض النظم المنتخبة بعد الإطاحة بها كما حدث فى سيراليون.

أما الجوانب السلبية، فتتمثل فى إمكانية مساهمة هذه الشركات بصورة متعمدة أو غير متعمدة فى استمرار الصراعات الإفريقية، فضلا عن إمكانية توتر العلاقة بين المؤسسة السياسية "السلطة التنفيذية تحديدا" والمؤسسة العسكرية بسبب اعتماد الأولى على هذه الشركات بدلا من الثانية، علاوة على إمكانية قيام هذه الشركات بإسقاط بعض النظم الحاكمة من خلال عدم دعمها، كما حدث فى حالة زائير.

لقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، أبرزها وجود علاقة واضحة بين شركات الأمن الخاصة مع كل من أطراف الصراع الداخلى المباشر (النظم الحاكمة، حركات التمرد) والخارجى (القوى الكبرى، الشركات متعددة الجنسية)، وأن هذه العلاقة تحكمها المصالح المتبادلة بين الدوائر الثلاث (الشركات، الأطراف الداخلية، الأطراف الخارجية). ثانيتها أن تدخل هذه الشركات قد يؤثر - سلبا أو إيجابا - فى عملية تسوية الصراعات الإفريقية ومن ثم استقرار النظم السياسية الإفريقية. أما ثالثتها فهى وجود مجموعة من الإشكاليات السياسية والقانونية والأمنية المرتبطة بفكرة تدخل شركات الأمن الخاصة فى الصراعات الداخلية الإفريقية. فالإشكاليات السياسية تتمثل فى إمكانية زيادة التوتر السياسى فى البلاد، خاصة أن مهام هذه الشركات عسكرية بالأساس. ومن ثم، فإنه حتى فى حالة التوصل لتسوية سلمية من خلال وساطة أطراف خارجية إقليمية ودولية، فإن قوى التمرد قد لا تلتزم بها، بل قد تنتهز فكرة انتهاء عقود هذه الشركات للانقضاض ثانية على الحكم.

أما الإشكاليات القانونية، فتتمثل فى غياب تشريعات دولية واضحة تتحدث عن هذه الشركات، حيث إن التشريعات القائمة بمستوياتها المختلفة "الدولية والإقليمية والوطنية" تتحدث عن المرتزقة بالأساس، فضلا عن الاعتبارات السياسية التى صاحبت وضعها، بحيث تكون هناك صعوبة كبيرة فى تطبيق الشروط الخاصة بالمرتزقة على هذه الشركات.

أما الإشكاليات الأمنية، فترتبط باستفزاز هذه الشركات للمتمردين، ومن ثم قد يقوم هؤلاء بالتنسيق مع بعض أفراد المؤسسة العسكرية لشن هجمات ضد قوات هذه الشركات لإجبارها على الرحيل كما حدث مع شركة "كورخا" فى سيراليون.أما النتيجة الرابعة، التى كانت أكثر أهمية، فهى أن الاعتماد على هذه الشركات سوف يزداد خلال الفترة القادمة بسبب عدم الرغبة الدولية أو الإفريقية فى التدخل من ناحية، أو ضعف فاعلية تدخلهما من ناحية أخرى.

واختتمت الدراسة بالحديث عن السيناريوهات المتوقعة لهذه الظاهرة، وخلصت لوجود سيناريوهين:

الأول منهما يشير إلى تنامى دور شركات الأمن الخاصة فى إفريقيا من خلال عملها كقوة مضاعفة للقوات المحلية أو الإفريقية أو حتى الدولية (وهو الذى تؤيده الدراسة).

أما السيناريو الثانى، فيشير إلى تراجع دور شركات الأمن الخاصة فى إفريقيا" على المستوى الرسمى.

وهناك عدة ملاحظات على الدراسة، لعل أهمها ما يلى:

- إن الحالات التى تناولتها الدراسة ركزت بشكل أساسى على دور شركة أو شركتين فقط فى عملية التدخل هما شركة "النتائج الحاسمة" وشركة "ساند لاين". صحيح أن هذا يمكن أن يعود إلى دور هاتين الشركتين الكبير فى عمليات التدخل، فضلا عن احتمال ندرة المعلومات عن الشركات الأخرى، لكن الأمر كان يتطلب المزيد من البحث والاطلاع للخروج بنتائج أكثر دقة.

- إن المدى الزمنى للدراسة بالنسبة لحالات التدخل يكاد يكون مقصورا على مرحلة التسعينيات من القرن الماضى، وهو ما قد يستلزم الإشارة ولو بصورة سريعة لتدخل هذه الشركات فى المرحلة الراهنة، لا سيما وأن شركة مثل شركة "النتائج" قد توقفت عن العمل منذ عام ١٩٩٩، بسبب قانون حظر الارتزاق فى جنوب إفريقيا. ومن ثم، كان من المهم الحديث عن مدى استمرار هذه الشركة من عدمه، وهل انتهى نشاطها كلية أم أنها تقوم بذلك من خلال شركات أخرى لتجنب المساءلة القانونية؟ ثم هل هناك شركات أخرى باتت مسيطرة على الساحة الآن مثل "بلاك ووتر" وغيرها أم لا؟

- إن الدراسة تبنت السيناريو الخاص بزيادة دور هذه الشركات فى الفترة المستقبلية، ولعل أحداث ثورة ليبيا تؤكد ذلك. لكن فى المقابل، فإن الممارسات السيئة لبعض هذه الشركات، كحالة "بلاك ووتر" فى العراق، قد تؤدى إلى فقدان الثقة فى هذه الشركات وبالتالى عدم التعامل معها، وهى نقطة مهمة كان ينبغى التركيز عليها.

- إن الدراسة تناولت الحديث عن بعض الجوانب الإيجابية لهذه الشركات، مثل دعم بعض النظم الحاكمة كحالة سيراليون وأنجولا، لكن هذا الأمر ينبغى التعامل معه بحذر، لا سيما إذا كانت هذه النظم قد وصلت إلى الحكم بطريقة مشكوك فيها "انقلاب أو تزوير فى الانتخابات" فضلا عن إمكانية استخدام هذه الشركات لقمع الثورات الشعبية، بالرغم من أن الشعب هو مصدر السلطات.

- بالنسبة للموقف القانونى الدولى من جريمة الارتزاق، فإن الرسالة تحدثت عن النصوص القانونية دون الحديث عن مدى انطباقها على الشركات العاملة فى إفريقيا، وإن كان قد تم تفادى هذه الجزئية عند الحديث عن المعاهدة الإفريقية لحظر الارتزاق.

أسمهان عبد الحميد



يشهد العالم العربى، وفى القلب منه مصر، الآن ما يشبه الزلزال الذى يعيد تشكيل المنطقة العربية برمتها بعد ركود دام لعقود طويلة، فى جو يكتنفه الكثير من الغموض. فيأتى يوم ٢٥ يناير ليرسم ملامح ثورة مصرية فريدة من نوعها فى تاريخ مصر، أثارت دهشة العالم أجمع، حيث اندفع طوفان من القوى الشعبية لا تحركها جهات مؤسسية محددة، ولا يجمعها سوى هدف واحد، ألا وهو إسقاط النظام. ولكن الأكثر إثارة للدهشة هو أن المستشار طارق البشرى - رئيس اللجنة الحالية لتعديل الدستور - قد تنبأ فى كتابه هذا بقرب سقوط النظام قبل عدة أعوام من سقوطه، من خلال استدلالات واستنتاجات منطقية، رسم من خلالها ملامح تفكك هذا النظام، حيث أكد مرارا وتكرارا أن العصيان فى المؤسسات التكوينية للدولة هو بداية التصدع فى أى نظام بحكم التاريخ.

واستشرافا لما حدث منذ يوم ٢٥ يناير وحتى تنحى الرئيس عن السلطة، تساءل الكاتب بما مفاده: "هل لنا نحن الأهالى أن نتداعى ونتواصى ونتنادى بأن نحدد يوما نسميه "يوم القلق" أو "يوم الحذر" أو "يوم اليقظة"، عسى أن يكون فى يقظتنا الجماعية ما يوقظ النيام فينا، ولا يعتبر أى من ذلك تجمهرا يعاقب عليه القانون أو يستدعى ترخيصا من أحد، أو يمكن أن يقال إن من شأنه تهديد الأمن والسكينة أو تعريض الممتلكات للخطر"، وكأنه بذلك قد أعلن عن جمعة الغضب قبل حدوثها بسنوات. ومن هنا تأتى أهمية التعرف على أفكار هذا الكتاب، فهو رغم قدمه متجدد كالنهر.

أرسى الكاتب عددا من الشواهد التى تنذر باقتراب سقوط النظام وزواله على نحو ما تحقق بالفعل قائلا: "عندما يفتقد النظام السياسى الحد الأدنى من اقتناع الناس بجدواه وثقتهم بأنه يكفل لهم حدا معقولا من تنظيم الحياة اليومية العادية برتابتها واطرادها، عندئذ يكون قد آن وقت زواله. وهذا الإيذان لا يأتى فقط من نهوض الناس ضده أو احتجاجهم عليه، ولكنه يأتى أيضا من سلوكه المتخبط، ومن افتقاده المنطق والمعقولية فى تصرفاته وقراراته. ذلك أن رجاله أنفسهم، خاصة من خارج الحلقة الضيقة العليا الحاكمة، يصيرون مثل حبات العقد المنفرط لا يجمعهم جامع، ولا يحدد مسارهم طريق مرسوم، يصيرون مثل عازفين بغير قائد ينظم حركتهم، ولا ضابط إيقاع ينسق بين نغماتهم".

ويشير الكاتب فى مقالة معنونة "شخصنة الدولة" إلى علامات انهيار وتفكك النظام السياسى، ويعنى الكاتب بشخصنة الدولة غياب الأطر المؤسسية والقانونية عن الحكم، مع الاتجاه إلى تمركز آلة الحكم وأجهزتها تحت إمرة شخص أو جماعة، ولا يقيدهم إلا الإمكانات المادية للدولة وأجهزتها فى الحركة والنفوذ، ويتغلب الحاكم على الضغوط التى يواجهها بأن يشخصن الفئة المحيطة به بإبقائهم فى وظائف الدولة العليا أطول مدة ممكنة، بحيث تحل العلاقات الشخصية محل علاقات العمل الموضوعية.

ومن شأن هذه الشخصنة حصر نطاق الحكم فى مجموعة ضيقة جدا من الأفراد بما يحتم على من يليهم فى السلطة أن يكونوا ضيقى النطاق، ومعزولين عن الصفوف التالية. ويؤدى طول المكوث فى أعمالهم إلى اعتياد الركود والنظرة الضيقة، وحصر نطاق خبرات التعامل فى هذا الحيز الصغير ذى العلاقات القديمة غير المتجددة.

وبما أن لكل فعل رد فعل، فإنه من الصعوبة بمكان الإبقاء على هذه الشخصنة، ويعلل الكاتب هذا بأن من شأن بقائها انهيار قوائم النظام الحضارى الذى تقوم عليه إرادة الدولة وإدارة المجتمع. ولذلك، فإن ردة الفعل حتمية للخروج من الطريق المسدود، ومن حالة الاختناق الحاصلة، أيا كانت تكلفتها ونفقاتها، وأيا كانت احتمالاتها لتكون أكثر مواتاة للأهداف الوطنية والشعبية.

"المشكل لا يأتى من اتباع سياسة ضارة فقط، ولكنه يأتى أيضا من اللاسياسة". من هذه العبارة، يثير الكاتب أيضا إشكاليات متعلقة بالسلطة القضائية، فى جو تسود فيه الكثير من التساؤلات حول الاستهانة فى التعامل مع ما يعتبر من البنية التحتية للمجتمع المصرى تحت ستار الخصخصة، والتى وصفها الكاتب ببيوع تجرى تحت عنوان "البيع لدواعى السفر"، فى ظل نظام اتسم بالضعف والافتقاد للمصداقية، وحاول إخفاء أفعاله السياسية غير المقنعة خلف قرارات قضائية. وليس أدل على هذه السياسة من التلاعب فى نتائج الانتخابات البرلمانية تحت ستار الإشراف القضائى الكامل.

وقد رأى الكاتب فى رفض الغالبية من رجال القضاء القيام بهذا الدور، للذود عن مؤسساتهم القضائية والحفاظ على حياديتها، إيذانا بتفكك آلة الدولة وظهور الشروخ فى أبنيتها. معللا ذلك بأن تفكك الأنظمة السياسية لا يبدأ من المعارضة السياسية التى تقف وتمشى فى الشوارع، وإنما من ناحية التكوينات المؤسسية ذاتها. واستشهد الكاتب بعدد من الأمثلة التاريخية حول إضرابات القضاة فى أعوام ١٩٥٢، و١٩٦٨، و٢٠٠٦، وهى الأقوى ليدلل على صدق نظريته، وهى "أن ما من انتفاضة من هذه الانتفاضات حدثت إلا فى نهاية مرحلة تاريخية ونهاية أوضاع سياسية" اتسمت بها هذه المرحلة.

إمارة شرم الشيخ ودولة مصر:

واستنبط الكاتب عبارة جاءت فى خطاب رئيس الجمهورية السابق أمام الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى فى ١١ نوفمبر ٢٠٠٣، حول مخاطر الزيادة السكانية، والتى تقول: "إننا لا نريد يوما أن نصل إلى تلك الدول التى لا تهتم سوى بنسبة ١٠٪ من سكانها، وتترك الآخرين فى العشوائيات دون رعاية أو تعليم"، بداية مرحلة الخصام بين الدولة المشخصنة ومواطنيها. وفى هذا السياق، كتب يقول: "إن الحكومة وضعت ضمن بدائلها السياسية ألا تهتم بأكثر من ١٠٪ من سكان مصر، وتترك الباقى دون رعاية، ليشار إلى المصريين باعتبارهم "سكانا"، لأن وصف المواطنة لن يعنى فى هذه السياسة إلا نسبة ١٠٪".

وبالنظر إلى الوضع السياسى والاجتماعى والتنظيمى الذى يتناسب مع مجتمع الـ ١٠٪، لاحظ الكاتب أن القاهرة لم تعد المدينة التى تمارس منها أمور الحكم، بل صارت مدينة شرم الشيخ المقر الدائم لحاكم مصر الذى يقابل فيه رجال الدولة، ويعقد اجتماعاته مع رؤساء وممثلى الدول الأجنبية. وتقع هذه المدينة فى الجزء الشرقى لمصر فى المنطقة المنزوعة السلاح فى سيناء، بما يجعل القوات المسلحة الإسرائيلية هى الأقرب إليها برا وجوا وبحرا بحكم الموقع الجغرافى، ليصبح الباقى من أرض مصر الذى يشكل ٩٠٪ من مساحتها الكلية غير مشمول بالرعاية، وما عليه من بشر هم سكان وليسوا شعبا بالمعنى المتعارف عليه فى القانون الدولى.

ومن هنا، نصبح أمام ما يطلق عليه الكاتب "إمارة انسلخت من الدولة الأم وأخذت اسمها ووصفها القانونى". وهنا يرسى الكاتب نظرية تفسر لنا ما آل إليه النظام السالف من زوال، وهى "أن أى دولة منسلخة تختلف نظرتها إلى أمنها القومى عن النظرية السائدة لدى الدولة الأم، بل هى تكون ضد هذه النظرية. لذلك، فإن الجزء المنسلخ يعتبر الدولة الأم عدوه الأول والأكبر ومصدر الخطر الدائم عليه. ومتى تعين العدو الأول، فقد تعين أيضا الحليف الأول وهو عدو العدو. والإمارة المنسلخة فى هذا التصور لا تجد حليفا لها إلا من كان يخشاه الوطن الأم، ويعتبره خصما له وخطرا عليه. ولعل هذا ما يفسر العديد من المواقف السياسية التى اكتنفها الغموض، خاصة الموقف المصرى من أحداث غزة ٢٠٠٨. والتفسير - حسب الكاتب - هو أن ثمة تحالفا استراتيجيا تتشكل أطرافه بناء على العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وبين الإمارة المنسلخة من مصر "إمارة الـ ١٠٪" من جهة أخرى.

كما رصد الكاتب تطور الحياة الفكرية فى مصر

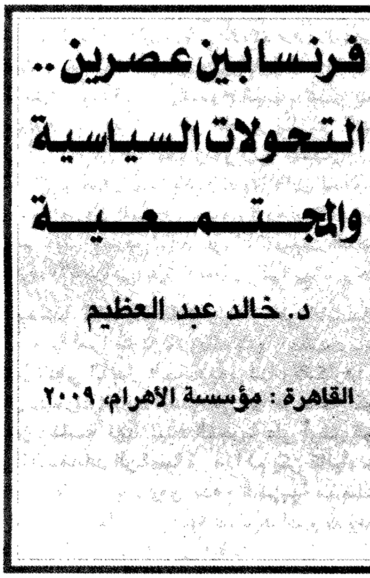
منذ بداية الثمانينيات إلى يومنا هذا، ليستنتج حدوث انعطاف حاد فى الحياة الفكرية السياسية فى مصر، يعد أخطر ما حدث فى نصف القرن الأخير، وقد امتدت عواقبها إلى المرحلة التى نحيا أحداثها، معللا ذلك بأن المسائل المثارة كانت فى أغلبها تتعلق بالسياسات الوطنية وبالسياسات الديمقراطية. وبما أن القضايا السياسية تحتل المكانة الأولى من اهتمام الشعب المصرى ومستقبله، فإن التصنيف ما بين مؤيد ومعارض لمسألة أو موقف كان يجرى على أسس سياسية. وكان الاستقطاب بين التيارات السياسية يجرى على أسس سياسية أيضا، الأمر الذى استدرج المثقفين إلى صراعات الفكر المجرد والحقوق الفردية والصراعات الذاتية، وقد أدارت قوى الدولة والخارج هذه الصراعات ليبقى المتصارعون لاهين بها، غافلين عما يحدث لبلادهم ولهم، وهذا ما سماه الكاتب الفتن الثقافية.

ويختم الكاتب هذا الجزء بخلاصة، مفادها أنه بينما تئول الصناعات إلى التوقف، والأرض إلى التصحر، والمؤسسات إلى التفكك، والقوة إلى الوهن، والأمن القومى إلى التهديد، فإن الدعوة إلى العصيان تصبح أمرا حتميا. وهو ما دعا إليه المستشار البشرى بشكل صريح وعلنى فى مقالة له تحت عنوان: "أدعوكم إلى العصيان". بل إنه حاول رسم الشكل الذى يكون عليه هذا العصيان قائلا: "كلما ضاقت دائرة الأفراد المسكين بزمام الدولة زاد التضييق على خصومهم السياسيين، وزاد ميلهم لاستخدام العنف مع الخصوم، ويضيق التأييد الاجتماعى، كما تضيق الحجج التى تساق لتبرير السياسات والأوضاع، وهذا ما يواجه أو ينتظره أى فعل حركى، لأنه يتعين أن يكون فى الحسبان عدم توقع عنف الدولة، ولكن لابد من الإعداد الشعبى للقدرة على مواجهة هذا العنف بعدم العنف.

ودعا الكاتب المواطنين إلى الخروج من حالة الشتات داخل أوطانهم بتجاوز أوامر قيادة الدولة المشخصنة، من خلال انضمام الأفراد إلى عمل جماعى يتغلب فيه الفرد على شعوره بالغضب وعدم الأهمية. فلن يشعر الفرد بقوته وبأثره إلا فى جماعة فاعلة، وأن قوة الجماعة أضعاف مجموع أفرادها مستشهدا فى ذلك بالآية الكريمة "فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين" (الأنفال:٦٦).

وفى النهاية، يمكن القول إن الكاتب سطر من خلال مقالاته التى ضمها الكتاب علامات اقتراب زوال النظام السابق، وكأنه كان يستشرف المستقبل ويشارك فى صنع ملامحه، وهو ما ظهر جليا فى عنوان الكتاب "مصر بين العصيان والتفكك". فقد تنبأ الكاتب بتفكك النظام السياسى السابق كنتيجة موضوعية لظاهرة العصيان. كما أوصى بأن الجمود السائد فى الدولة لن يتحرك إلا بفعل شعبى يرد من خارج الإطار الرسمى المرسوم من غير توقع ولا حساب، فيرجح كفة على كفة أو يمسك هو بزمام الأمر، حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا، وهو ما حدث بالفعل من خروج ثورة شعبية ليس لها مثيل، لا تلتف حول قيادات سياسية بعينها، كما يصعب الوقوف أمامها. واستعان الكاتب بتعبير دقيق لغاندى يصف به هذا الواقع، إذ يقول: "إن الحاكم عندما يواجه الحركة الشعبية السلمية بالعنف، يكون كمن يضرب بسيفه الماء ليقطعه، فالعنف لا يهزم الحركة السلمية مهما أذى رجالها". ويخلص إلى أن هناك وقتا تصبح فيه الثورة حتمية شرعية للخروج على الشرعية.

أميرة البربرى



شهدت فرنسا موجة عنيفة من الاحتجاجات فى شهر أكتوبر ٢٠١٠، حيث خرج الملايين فى الشوارع الفرنسية فى مظاهرات تعد هى الأكبر من نوعها. فقد أثار قانون إصلاح سن التقاعد ورفعه من ٦٠ إلى ٦٢ سنة غضب الشارع الفرنسى، وعلى وجه الخصوص الشباب الذين يعانون مشاكل البطالة، حتى إنه ولأول مرة تشهد فرنسا ظاهرة اندماج أعداد هائلة من طلاب المدارس الثانوية فى الاحتجاجات. وهو أمر يعنى أن السياسات اليمينية، والتى يمثلها الرئيس اليمينى "ساركوزى" تقابل رفضا شديدا لدى الناخب الفرنسى، وهو أمر ينذر بكثير من القلق لساركوزى بشكل خاص ولحزب يمين الوسط بشكل عام، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية فى ٢٠١٢.

وفى كتاب "فرنسا بين عصرين .. التحولات السياسية والمجتمعية"، يقدم المؤلف دراسة لهذه التحولات من خلال تشريح دقيق وعميق لواقع الحياة السياسية والاجتماعية لفرنسا المعاصرة. ولعل أهم ما يميز هذا الكتاب هو الاعتماد شبه الكامل على المصادر الفرنسية بشكل مباشر. فعلى سبيل المثال، اعتمد المؤلف فى تحليله لأداء القوى السياسية الفرنسية المختلفة فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة على تحليل الخطب السياسية لزعماء الأحزاب. وقد وصل تمكن المؤلف من اللغة الفرنسية إلى درجة الوقوف على التأثير السلبى لبعض الكلمات التى كانت تستخدم من أحد هؤلاء المتنافسين. وقد انعكس هذا التمكن بشكل واضح على ما احتواه الكتاب من كم كبير من المعلومات والمتابعات الدقيقة للعملية الديمقراطية فى فرنسا.

ومن خلال قراءة فصول الكتاب، يتضح أن الكتاب فى مجمله يقدم دراسة حالة للانتخابات الرئاسية الفرنسية التى جرت فى عام ٢٠٠٧، والتى شهدت معركة انتخابية شديدة بين طرفى المعادلة الديمقراطية الفرنسية، وهما يمين الوسط بزعامة "ساركوزى"، واليسار بزعامة "رويال". وقد قام المؤلف فى فصول الكتاب المختلفة بتحليل كافة تحركات أحزاب اليمين واليسار تجاه بعضها بعضا فى فترة المعركة الانتخابية، بل كذلك أيضا داخل الحزب الواحد نفسه، مشيرا إلى أهم نقاط الضعف والقوة لكل من الطرفين. بالإضافة إلى ذلك، قدم فصلا كاملا عن الأسباب السياسية والاجتماعية الداخلية التى أدت إلى التحول من تأييد اليسار إلى تأييد اليمين فى فرنسا. وقد جاءت كل فصول الكتاب متسقة مع هذا الأمر فيما عدا الفصل الأول، الذى اهتم بشكل مباشر بالتحول فى السياسة الخارجية الفرنسية، وبشكل محدد نحو الولايات المتحدة الأمريكية. وقد جاء فى مقدمة الكتاب لإثبات أمر وصفه المؤلف بالحقيقة الغائبة عن الكثيرين، وهى أن فرنسا المعاصرة تختلف اختلافا كبيرا عن فرنسا التى كانت فى فترة الحرب الباردة. وقد استخدم المؤلف واقعة عدم تأييد فرنسا للمرشح المصرى فى اليونسكو كدليل إثبات على هذا التحول، وهو ما يجعل هذا الفصل بدرجة ما غير متسق مع بقية فصول الكتاب الأخرى.

وبشكل عام ومن خلال فصول الكتاب الخمسة، قام المؤلف بمناقشة عدد من القضايا المهمة بالنسبة للحياة السياسية الفرنسية، ومنها التقارب الفرنسى – الأمريكى، الذى اعتبره المؤلف تحولا قويا فى السياسة الخارجية الفرنسية، جاء مصاحبا لحقبة العولمة. حيث إن فرنسا الديجولية، التى انتهجت سياسات تقاربية مع العالم العربى، لم يعد لها أى وجود على أرض الواقع اليوم، ولاعتبارات عديدة نجدها اليوم تتجه نحو التقارب مع الولايات المتحدة وليس الاختلاف معها. ويقدم الكتاب فى الفصل الأول عددا من الاعتبارات التى تحد بشكل واضح من استقلالية فرنسا فى مواجهة الولايات المتحدة، يأتى على رأسها: توحد ألمانيا بعد سقوط حائط برلين، مما يدفع فرنسا إلى الحفاظ على تحالف وثيق مع الولايات المتحدة، باعتبار أن هذا التحالف يشكل قوة توازن دولى فى مواجهة برلين. بالإضافة إلى ذلك اعتبار أمنى مهم تجلى بعد تحرر أوروبا الشرقية من التبعية السوفيتية، وأيضا اندلاع حروب البلقان، تمثل هذا الاعتبار فى أن استقرار أوروبا مرهون بالناتو والولايات المتحدة، وليس بأى بنية دفاعية أوروبية – أوروبية.

كذلك أيضا قام المؤلف بمناقشة قضية مهمة تشهدها فرنسا المعاصرة، وهى التحول من تأييد اليسار إلى اليمين، من خلال سببين رئيسيين، الأول هو أن العولمة تؤدى إلى تراجع اليسار فى فرنسا. حيث يطرح المؤلف فى الفصلين الثانى والخامس حقيقة استخلصها من متابعاته وتحليلاته للواقع الفرنسى، تتمثل هذه الحقيقة فى أن العولمة أدت إلى تراجع اليسار.

حيث إنه بانهيار حائط برلين عام ١٩٨٩، حدث تغير جذرى فى الكثير من الحقائق والمعطيات الأوروبية والدولية التى سادت فى فترة الحرب الباردة، فتحول الاتحاد الأوروبى إلى واقع، ذلك الاتحاد الذى تعتبره فرنسا ركيزة مجدها ونفوذها السياسى على المستويين الأوروبى والدولى. وهكذا، غيرت العولمة ميزان القوة الذى كثيرا ما حكم علاقة الساسة برجال الأعمال، وكان هذا التغيير لصالح رجال الأعمال الذين حررتهم العولمة من خلال انتشار الشركات متعددة الجنسيات. وأصبحت هناك أصوات قوية ومؤثرة داخل فرنسا تطالب بإلغاء مركزية الدولة، وإلغاء "النموذج الاجتماعى" الذى أنشأه ديجول.

أما السبب الثانى، فيتمثل فى الوضع الديموجرافى فى فرنسا، حيث تمثل "الشيخوخة الديموجرافية" أزمة تعانيها المجتمعات الغربية فى معظمها، وهى تعنى أن معدلات الإنجاب ضعيفة للغاية، وهو ما ينعكس بصورة أساسية على نتائج الانتخابات فى فرنسا. فمن خلال فصول الكتاب المختلفة، سواء الفصل الأول أو الفصل الثانى أو الخامس، تتكرر الإشارة إلى هذه الحقيقة التى ربما تعد الأهم فى سير العملية الديمقراطية فى فرنسا.

الواقع فى فرنسا يقول إن الشباب يؤيدون اليسار، فى حين أن الشيوخ يختارون اليمين المحافظ. لكن الواقع يشير أيضا إلى أن الشباب لا يستطيعون أن يصلوا باليسار إلى الحكم، لأنهم لا يمثلون غالبية الناخبين الفرنسيين. بالإضافة إلى ذلك، فإن شيوخ فرنسا إدراكا منهم بحقيقة التوجه الشبابى نحو اليسار، أبدوا اهتماما بالغا بالمشاركة فى الانتخابات الأخيرة ليضمنوا وصول المرشح اليمينى للرئاسة، وبالتالى استمرار انتهاج الإليزيه سياسات يمينية تحافظ على مكاسبهم الاقتصادية.

من ناحية أخرى، تمثل الجاليات الإسلامية والعربية معضلة كبيرة بالنسبة للحياة السياسية الفرنسية، حيث إن تلك الجاليات يصل عددها إلى نحو ٨ ملايين نسمة، معظمها يؤيد اليسار. ولكن المعضلة الفرنسية تتمثل فى أن الجاليات العربية، على عكس المواطنين الفرنسيين الأصليين، يقبلون وبشدة على الإنجاب، وبذلك فهذه الجاليات، بتكوينها الديموجرافى الشاب وتوجهها اليسارى، إنما تمثل تهديدا لمصالح الناخب اليمينى الرأسمالى المحافظ، وهو الأمر الذى يزيد من إصرار الناخب اليمينى على المشاركة فى العملية الانتخابية لكبح جماح الجالية العربية، وتقليص فرص تأثيرها فى الحياة السياسية فى فرنسا.

وقد أفرد الكاتب الفصل الثالث بأكمله ليقدم عرضا تفصيليا للأداء السياسى لأحزاب اليسار، مركزا بصورة واضحة على الحزب اليسارى الأكبر وهو "الحزب الاشتراكى الفرنسى" ومرشحته "سيجولين رويال". استعرض المؤلف خلال هذا الفصل التحركات الحزبية قبل وأثناء الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

وظهر من خلال هذا التحليل أن الانقسام هو سمة أحزاب اليسار. أما داخل "الحزب الاشتراكى اليسارى"، فكان الانقسام الشديد هو ما يمكن أن يوصف به حال الحزب قبيل الانتخابات. حيث اتبع الحزب طريقة المناظرات السياسية بين مرشحيه، قبل عقد الانتخابات الداخلية فى الحزب، لاختيار المرشح الرسمى للحزب فى الانتخابات الرئاسية. وهكذا، خاضت "سيجولين رويال" الشابة نسبيا مناظرات ساخنة مع شيوخ الحزب الذين يطلق عليهم اسم "الأفيال". ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن "رويال" تختلف كثيرا عن "الأفيال"، حيث إنها تريد يسارا اشتراكيا حديثا أكثر انتماء إلى حقبة العولمة، التى هى حقبة ازدهار الاستثمار ورأس المال. وبرغم فوزها فى الانتخابات الداخلية للحزب الاشتراكى، فإن "الأفيال" ظلوا يهاجمونها.

وهكذا، كانت خسارة "رويال" فى الانتخابات الرئاسية أمرا محتوما، وذلك لأنها اعتمدت بدرجة كبيرة على القبول الجماهيرى لها ولأفكارها، فى حين خسرت التأييد السياسى لها من داخل كوادر الحزب نفسه. وقد أثبتت التجربة على أرض الواقع فى الانتخابات الرئاسية أن هذا لم يكن كافيا، حيث دخلت الانتخابات وقواعدها الحزبية متخلخلة للغاية، بالإضافة إلى أنها خسرت أصوات ناخبى الأحزاب اليسارية الأخرى أيضا.

ومن جهة أخرى، جاء الفصل الرابع من الكتاب ليرصد الأداء السياسى لحزب "الاتحاد من أجل حركة شعبية"، وهو الحزب اليمينى الأكبر فى فرنسا والذى أسسه "جاك شيراك". كما قدم الفصل أيضا متابعة جيدة لتحركات "نيكولا ساركوزى" مرشح الحزب أثناء العملية الانتخابية. ومن هذه المتابعة، يتبين الفرق بين سياسة الحزب اليمينى و الحزب الاشتراكى اليسارى، حيث إنه لم يلجأ إلى المناظرات، بل أنهى التنافس بين المرشحين بالتراضى، وقدم "ساركوزى" باعتباره المرشح الوحيد. وبهذا، حصل مرشح اليمين "نيكولا ساركوزى" على تأييد اليمين كله قبل أن يصل إلى عامة الشعب، وهذا على عكس "رويال" التى لم تمتلك هذه الميزة داخل اليسار.

من ناحية أخرى، اتبع "ساركوزى" سياسات شديدة الذكاء والتنظيم فى حملته الانتخابية، حيث لجأ إلى احتواء منافسيه. فهو من جهة، سعى إلى احتواء صعود مرشحة اليسار "رويال". ومن جهة أخرى، قام باحتواء مرشح اليمين المتطرف "جان مارى لوبان" عندما تبنى قضية الهجرة ومن ثم جذب ناخبيه المتشددين. بالإضافة إلى ذلك، استطاع "ساركوزى" احتواء الرئيس "شيراك" بعد أن كان يمثل أحد أهم العوائق أمامه، فى حال إذا ما أراد "شيراك" إعادة ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثالثة، واستطاع "ساركوزى " أن ينتزع من "شيراك" تأييدا علنيا أمام الرأى العام الفرنسى. حيث إن "نيكولا ساركوزى" بدا لكل من درس تحركاته على الساحة السياسية الفرنسية يمينيا محافظا يتمسك بآرائه، مع قدرته فى الوقت نفسه على تعديل استراتيجيته باستثمار أى متغير لصالحه، لذلك كانت حملته الانتخابية تجمع بين الهجوم والاستمالة.

بشكل عام، يمكن القول إن هناك العديد من التحولات السياسية والمجتمعية التى تشهدها فرنسا اليوم، والتى ستلعب دورا بارزا فى الانتخابات الرئاسية القادمة. ومن المهم الإشارة إلى أن الوضع الديموجرافى الفرنسى لا يعنى بالضرورة ضمانا كافيا لاستمرار اليمين فى الفوز بمنصب الرئاسة فى فرنسا. ومن جهة أخرى، فإن موجة الإضرابات والاحتجاجات العنيفة التى عصفت بفرنسا فى أواخر عام ٢٠١٠ ليست ضمانا كافيا لفوز اليسار فى تلك الانتخابات. ولكن على أى حال، يمكن اعتبارها دليلا كافيا على أن اليمين سيواجه انتخابات شديدة الصعوبة فى ٢٠١٢، خاصة بعد أن أعلنت "سيجولين رويال" رسميا فى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠ عن نيتها إعادة الترشح مرة أخرى للانتخابات الرئاسية القادمة، وأنها بدأت بالفعل التجهيز لحملتها الانتخابية القادمة. كذلك أيضا من الممكن أن تأتى الضربة لحزب "ساركوزى" من اليمين المتطرف بزعامة "لوبان"، الذى يستعد بقوة كبيرة للانتخابات الرئاسية القادمة.

أمل مختار



ليس من المبالغة فى شئ القول إن حماية البيئة، وإقرار القواعد الوطنية والدولية اللازمة لتوفير هذه الحماية، باتا من الموضوعات التى استحوذت على

اهتمام الكثير من الدوائر الدولية، سواء كان ذلك فى إطار الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات ذات الصلة. ويرجع ذلك إلى الطبيعة التى تتمتع بها البيئة، كونها تؤثر وتتأثر بالإنسان الذى يعيش فيها. فإذا كانت سلوكيات الإنسان لا تمثل خروجا على مقتضيات المحافظة عليها وحمايتها، فهذا فى حد ذاته إحدى الضمانات الأساسية للحد من الانتهاكات البيئية. غير أن الواقع يقدم لنا مشهدا فى غاية المأساوية بسبب الحروب والنزاعات المسلحة التى تضر بالبيئات على اختلافها البحرية والجوية وغيرها. ولعل تلك النتيجة السلبية للحروب على البيئة، ولاعتبارات تتعلق بضرورة حماية البيئة، كان من ثمارها أن بدأت النظم القانونية العالمية والمحلية فى وضع موضوعات البيئة وحمايتها ضمن أولويات اهتماماتها.

من هنا، تنطلق هذه الدراسة من بيان ماهية القواعد والأحكام المعنية بحماية البيئة فى القانون الدولى الإنسانى للوقوف على مدى ما توفره هذه الأحكام وتلك القواعد من حماية للبيئة الطبيعية فى كافة صورها ومظاهرها فى أوقات الحروب والنزاعات المسلحة. إذ فى تلك الأوقات، كثيرا ما تتعرض البيئة الطبيعية بعناصرها المختلفة إلى الكثير من الاعتداءات والتجاوزات بما يحقق أضرارا بالغة تنعكس بدرجة أو بأخرى على كل الكائنات الحية بل وغير الحية التى تتأثر بكل التغيرات التى تنال من البيئة. وتكون هذه النزاعات أحد الأسباب الرئيسية التى تتسبب فى ضرر بالغ الأثر على مكونات البيئة الطبيعية.

كما تهدف الدراسة إلى معرفة وتحديد ما إذا كانت أحكام القانون الدولى الإنسانى - بوصفه ذلك القانون الذى يعنى بكفالة التمتع بحقوق الإنسان فى أوقات الحروب والنزاعات المسلحة - تكفل فى كمها ومضمونها الحماية الضرورية للبيئة الطبيعية. وبالتالى، فإن ما يكشف عنه واقع الحال فى الحروب والنزاعات المسلحة من انتهاكات جسيمة، تنطوى على أضرار بالغة بالبيئة الطبيعية، بما يهدد حياة الإنسان على ظهر الأرض، إنما يرجع لعوامل وأسباب أخرى، تنبع وترتبط بالظروف والأوضاع الداخلية والدولية المحيطة بالأطراف المتحاربة والمتنازعة، أم أن ثمة نقصا فى الأحكام والقواعد سالفة الذكر، وبالتالى فإنه يتعين التحرك على المستوى الدولى لسد هذا النقص بما يضمن الحماية الكافية والفعالة للبيئة الطبيعية، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فإن البيئة تعد من أهم نعم الله علينا، الأمر الذى يرتب التزاما دوليا قاطعا بأن تبذل الجهود الدولية اللازمة لحماية البيئة وحفظ سلامتها من الأخطار، وعلى وجه الخصوص فى وقت السلم وزمن الحرب. وبالتالى، لا يجوز أثناء النزاع المسلح الهجوم على البيئة الطبيعية، إلا إذا شكلت هدفا عسكريا، كما لا يجوز تدميرها إلا إذا اقتضت ذلك الضرورة العسكرية القهرية، وفى حدود ما تقتضيه الضرورة فقط.

وتنطلق الدراسة من تساؤل رئيسى مفاده: هل تكفل أحكام القانون الدولى الإنسانى فى وضعها الراهن الحماية الواجبة للبيئة الطبيعية، أم أنه لايزال ثمة نقص وقصور فى أحكام القانون الدولى الإنسانى بشأن حماية البيئة الطبيعية، مما يتعين معه العمل على سد هذا الفراغ القانونى؟

فضلا عن ذلك، فإن الباحث استخدم اقتراب المصلحة الوطنية المرتبط - بشكل أو بآخر - بعلاقات وتوازنات القوى المتمثلة فيما تفرضه اعتبارات المصلحة القومية والضرورات العسكرية من مخالفة أحكام القانون الدولى الإنسانى ذات الصلة بحماية البيئة. حيث حاولت الدراسة مراعاة بعدين رئيسيين، أحدهما تفرضه مقتضيات الشرعية الدولية ذات الصلة بحماية البيئة، الأمر الذى يقوم على دراسة وتحليل ضرورات الواقع وما تفرضه اعتبارات المصلحة من مخالفة هذه الأحكام.

وتشير الدراسة إلى أن حماية البيئة الطبيعية فى أوقات الحروب والنزاعات المسلحة قد مرت بمراحل عديدة على مستوى القواعد والأحكام. ومن أهم ملامح حماية البيئة أثناء النزاع المسلح ما تضمنته الأعراف والمواثيق الدولية من حظر استخدام وسائل القتال التى تهدف إلى/أو يتوقع منها إحداث ضرر واسع وجسيم وممتد زمنيا بالبيئة الطبيعية، لأن ذلك من شأنه إحداث ضرر كبير بصحة وحياة السكان، فضلا عن حظر الاعتداء على البيئة على سبيل الانتقام. فقد قررت المادة ٨ من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية أنه يعد من جرائم الحرب: شن الهجوم عمدا، مع العلم بأن هذا الهجوم سيحدث فقدا للحياة أو إصابات للمدنيين، أو إضرارا بالأشياء المدنية، أو إضرارا واسعا وممتدا زمنيا وجسيما بالبيئة الطبيعية، والذى يكون زائدا بطريقة واضحة عن الميزة العسكرية المتوقعة فعلا ومباشرة.

فهناك - على أية حال - العديد من المواثيق الدولية التى تنص على ضرورة احترام البيئة وحمايتها فى أثناء النزاع المسلح، نذكر منها، وعلى سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ١٩٤٩، واتفاقية الأمم المتحدة للبحار لعام ١٩٨٢، والبروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ (م ٣٥، ٥٥)، والميثاق العالمى للطبيعة (عام ١٩٨٢)، واتفاقية حظر استخدام وسائل التغيير العسكرى أو أى استخدام عدائى آخر للبيئة عام ١٩٧٦ .

وكشفت الدراسة عن واقع الأحداث فى المنطقة العربية وتعرض البيئة الطبيعية لانتهاكات جسيمة من جراء ما شهدته المنطقة من نزاعات وحروب. فمثلا، تعرض العراق منذ الغزو الأنجلو- أمريكى له فى عام ٢٠٠٣ - ولا يزال - لحرب مدمرة وأحداث عنف دامية، شمل تأثيرها جميع مساحته الجغرافية، وامتد هذا التأثير إلى عمق البيئة والمناطق المجاورة.

وكذلك الحال بالنسبة للعدوان الإسرائيلى على لبنان فى يوليو وأغسطس ٢٠٠٦، والذى ترتب عليه انتهاك لكافة قواعد القانون الدولى الإنسانى، فقد دمرت إسرائيل على نحو عمدى البيئة الطبيعية فى لبنان.

وقد اتجه العالم منذ أوائل القرن المنصرم إلى وضع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات بهدف حشد الجهود الدولية لمعالجة القضايا ذات العلاقة بالبيئة ومواردها، وقد بلغ عدد تلك الاتفاقيات نحو ٢٥٠ عملا قانونيا فى مجال القانون الدولى للبيئة ما بين معاهدات واتفاقيات وإعلانات وأحكام دولية منذ عام ١٩٢١ .

وبجانب الاهتمام بالبيئة فى أوقات السلم، لاقت البيئة أيضا اهتماما كبيرا فى ظل الحروب والنزاعات المسلحة، حيث إن مضمون الحماية البيئية فى القانون الدولى الإنسانى يتجسد فى مجموعة من المبادئ التى يتعين على الأطراف المتحاربة مراعاة أحكامها والنزول على مقتضاها فى مثل هذه الظروف. ومن أهم هذه المبادئ مبدأ تقييد حقوق المتحاربين بصدد استخدام وسائل وأساليب القتال، ومبدأ حظر الآلام التى لا مبرر لها، ومبدأ التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية، ومبدأ التناسب.

كما عرضت الدراسة للجهود الدولية المبذولة فى إطار القانون الدولى العام والمنظمات الدولية من أجل الحفاظ على البيئة الإنسانية. وتعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أهم هذه المنظمات، فقد ارتبط اسمها بالقانون الدولى الإنسانى، باعتبارها حارسا أمينا لهذا القانون، وبحكم التجربة الغنية التى اكتسبتها طوال فترة عملها، فهى التى تأخذ على عاتقها أداء المهام ذات الصفة الإنسانية. وإلى جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، هناك آليات خاصة أخرى تنفرد بمراقبة التطبيق كـ "الدولة الحامية"، أو بالتحقيق فى الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولى الإنسانى.

ومما لاشك فيه أن الاحتلال الأمريكى لدولة العراق - أثبت بشكل لا جدال فيه - دور الحرب فى تهديد البيئة كموطن للإنسان، ومساهمتها فى الإسراع فى عملية انهيار الأنظمة الإيكولوجية. حيث تعرضت البيئة العراقية لانتهاكات خطيرة من جراء الاحتلال الأمريكى. فعلى سبيل المثال، استخدمت القوات الأمريكية الناقلات العملاقة، والدبابات، والعربات، وكاشفات الألغام التى جابت الأراضى العراقية من شمالها إلى جنوبها، هذا بالإضافة إلى المخلفات، وجميعها عمل على تلويث البيئة العراقية. ومن ثم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعد مسئولة مسئولية كاملة عن الضرر البيئى، والتدهور الصحى الذى لحق بالعراق، وذلك بموجب القواعد الشرعية الدولية، وأعراف الحرب بالاتفاقيات.

كما عرضت الدراسة لتجربة الجيش الإسرائيلى الذى استخدم فى حربه غير المشروعة على لبنان عام ٢٠٠٦ أنواعا من الأسلحة الخطرة والمدمرة والمحظورة، وفقا للقانون الدولى الإنسانى، ومن هذه الأسلحة: القنابل العنقودية، والقنابل الفسفورية الخطيرتان، الأمر الذى يعنى أن إسرائيل تجرأت فى هذه الحرب على استخدام أسلحة خطيرة امتد خطرها ليشمل الإنسان والحيوان والنبات وكل عناصر البيئة التى تتأثر بدرجة أو بأخرى بإطلاق مثل هذه القنابل الفتاكة، وهذا ما أكدته تقارير دولية صدرت عن منظمات

حقوق الإنسان الدولية. ومع ذلك، فقد نفت إسرائيل ذلك فى بادئ الأمر، وهذا النفى الإسرائيلى لم يلق قبولا لدى المجتمع الدولى بسبب تاريخها الدموى الطويل. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: عدم شرعية خرق قواعد حماية البيئة الدولية، فضلا عن ترسيخ دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى مجال تطوير قواعد القانون الدولى الإنسانى، فهى تقوم بدورها فى تدوين وتقنين القواعد الدولية الإنسانية، إلى جانب قيامها بدور فى التنبيه إلى المخاطر التى تتعرض لها البيئة أثناء النزاعات المسلحة، وتدعو إلى تدوين القواعد التى تحمى البيئة خلال فترة النزاعات.

كما أن المسئولية الجنائية - والمدنية كذلك - عن الأضرار البيئية تتولد، عندما تكون هذه الأضرار من الجسامة إلى الحد الذى يجعلها فى مرتبة جرائم الحرب ضد البيئة، وبغض النظر عن مدى جسامتها.

كما أن الطبيعة التشريعية لاتفاقيات القانون الدولى الإنسانى لا تجعل عدم انضمام دولة ما إلى هذه الاتفاقيات فى حل من المسئولية القانونية عن انتهاك قواعد هذه الاتفاقيات. ومن ثم، فالدول أطراف النزاع المسلح تلتزم باحترام القواعد الإنسانية، بما فيها قواعد حماية البيئة، سواء أكانت هذه الدول أطرافا فى اتفاقيات القانون الدولى الإنسانى، أم لم تكن كذلك.

كما أقرت الدراسة بعدم شرعية الاحتلال الأمريكى للعراق، وعدم شرعية العدوان الإسرائيلى على لبنان.

ولم يفت الدراسة أن تطرح عددا من التوصيات المهمة التى من شأنها أن تساعد على الحد من تعريض البيئة للخطر فى فترات النزاعات المسلحة، ومنها: ضرورة إبرام اتفاقية خاصة ومنفردة بحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، وضرورة دعوة الطلاب والباحثين إلى إجراء المزيد من الدراسات القانونية حول مظاهر الأضرار البيئية وآليات مواجهتها، وكيفية انعقاد المسئولية عنها، هذا فضلا عن منح مجلس الأمن الدولى دورا أكبر فى تحديد المسئولية عن الأضرار البيئية الواقعة أثناء النزاعات المسلحة.

وأوصت الدراسة أيضا بضرورة إنشاء منظمة دولية خاصة بالبيئة، فقد كثرت المشاكل الدولية المتعلقة بالبيئة، مما يستلزم قيام مثل هذه المنظمة المتخصصة.

كما أكدت ضرورة أن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية المسئولية عما اقترفته قواتها من جرائم أثناء احتلالها للعراق، وما نجم عن ذلك من أضرار بيئية، ومن ذلك كافة التعويضات العينية. وفى حالة تعذرها، تكون ملزمة بالتعويضات المالية. وينطبق الأمر نفسه على إسرائيل، التى تسبب عدوانها على لبنان فى أضرار بيئية، مما يوجب محاكمة القادة والمسئولين فى الولايات المتحدة وإسرائيل محاكمة جنائية. ولذا، نقترح إنشاء محكمة خاصة أو محكمة دولية من أجل محاكمة هؤلاء القادة والمسئولين عما اقترفوه من جرائم بيئية.

وإجمالا، يمكن القول إنه نتيجة للأخطار التى أحاطت بالبيئة الدولية على خلفية الحروب والنزاعات المسلحة، فقد أدرك المجتمع الدولى مدى الخطورة الكامنة فيما تتعرض له البيئة من أشكال الانتهاك والتلوث، ومن ثم كان التحرك على مستوى التنظيم الدولى من خلال تفعيل دور المنظمات الدولية فى ملاحقة الأضرار التى تحدث بالبيئة على نحو منظم، فى سبيل الوصول إلى بيئة دولية خالية من التلوث.

وأخيرا، دعت الدراسة إلى تشجيع أطراف النزاعات المسلحة على تسهيل وحماية عمل المنظمات الخيرية المساهمة فى منع أو إصلاح الضرر بالبيئة، ومثل هذا العمل ينبغى القيام به، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية للأطراف المعنية.

سمير محمد شحاتة

مؤتمرات وندوات دولية

مؤتمر

"كانكون" للتغير المناخي.. حدود النجاح والإخفاق

(كانكون: ٢٩/١١-١٠/١٢/٢٠١٠)

د. هشام بشير

رغم خطورة تداعيات المشكلات البيئية على العالم، فلا تزال أغلبية الدول لا تعيرها الاهتمام الكافي والضروري، وهو الأمر الذي تجلى واضحا في نتائج مؤتمر " كانكون" بشأن التغير المناخي، الذي عقد في المكسيك خلال الفترة من ٢٩ نوفمبر وحتى ١٠ ديسمبر ٢٠١٠، وشارك فيه نحو ١٩٣ دولة وقرابة ١٥ ألف شخص من الوفود الحكومية وخبراء البيئة والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال والإعلاميين. ففي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، حث الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" ممثلي الدول المجتمعين على الاتفاق على خطوات لمكافحة الاحتباس الحراري وعدم الانتظار إلى أن يتم التوصل لاتفاق كامل، قائلا "لا نستطيع أن ندع الكمال يكون عدوا للخير، لأن صحة الكوكب في خطر".

وكما هو معروف، فإن مؤتمر "كوبنهاجن"، الذي عقد في عام ٢٠٠٩، لم ينجح في التوصل إلى صيغة ملزمة لحماية الأرض من التغيرات المناخية، ولكن تم التوصل بدلا من ذلك إلى اتفاق سياسي غير ملزم، رفض بغضب من العديد من الدول النامية التي وجدته غير كاف لمواجهة خطر التغيرات المناخية.

وتأتي أهمية المؤتمر من أنه يعد استكمالا للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة من خلال العديد من المؤتمرات لمواجهة قضية التغيرات المناخية التي يشهدها الكون، خلال السنوات الماضية، انطلاقا من مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ الذي عقد في "بالي" بإندونيسيا في ديسمبر عام ٢٠٠٧، الذي تبنى خريطة طريق حول كيفية الوصول إلى اتفاق ما بعد كيوتو، مرورا بنظيره الذي عقد في مدينة "بوزنان" البولندية في الفترة من ١ إلى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٨، والذي بحث سبل تعزيز التفاهم حول "رؤية مشتركة " لنظام جديد لتغير المناخ، انتهاء بمؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (كوبنهاجن) الذي عقد في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٩، وانتهى إلى اتفاقية غير ملزمة قانونيا،أطلق عليها "معاهدة كوبنهاجن".

وتأتي أهمية المؤتمر في إطار ما كشفت عنه إحدى الدراسات الصادرة عن المنظمة الدولية للأرصاد الجوية من أن عام ٢٠١٠ المنصرم قد يصنف كواحد من بين الأعوام الثلاثة الأشد حرارة منذ بدء المجتمع البشري، خاصة في إفريقيا ومناطق من آسيا. وأضافت المنظمة أن معدلي درجات حرارة سطح الأرض والبحر زادا على معدلاتهما في الفترة ما بين عامي١٩٦١ و١٩٩٠ بمقدار نصف درجة مئوية، ومن المتوقع أن يرتفعا بنحو أربع درجات مئوية بحلول عام ٢٠٦٠، أي بمقدار ضعف السقف الذي حددته ١٤٠ دولة بمعدل درجتين مئويتين في قمة الأمم المتحدة حول المناخ في كوبنهاجن عام ٢٠٠٩ . ومن المحتمل، بحسب الدراسة، أن يؤدي هذا الارتفاع السريع إلى تعطيل إمدادات الغذاء والماء في أجزاء كثيرة من العالم.

وقد هدف المؤتمر إلى تحقيق العديد من المطالب، أهمها تقليل الانبعاث الحراري المسبب للتغير المناخي لمنع حدوث ارتفاع خطير في درجات حرارة الأرض، حيث حذر العلماء من أن درجات الحرارة قد ترتفع في القرن الحادي والعشرين إلى بضع درجات مئوية، مما يؤدي إلى اضطراب مناخي حاد يؤثر في الحياة نفسها، بسبب ذوبان الجليد، وارتفاع منسوب مياه البحار والجفاف والتصحر واتساع موجات الحر، وكذلك الفيضانات والحرائق في الغابات، وكذلك البحث في توفير الأموال اللازمة للتعامل مع ما سيأتي من كوارث بسبب الارتفاع المستمر في درجات الحرارة، وكذلك محاولة التوصل إلى حلول ترضي مختلف الأطراف، خاصة الدول الصناعية الكبرى، مثل الولايات المتحدة، حول بروتوكول "كيوتو" والتي لم توقعه وترفض باستمرار السعي الجاد لخفض انبعاثات الغازات، خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون.

مواقف عربية ودولية :

ليس بجديد القول إن الدول العربية في طليعة المناطق المهددة بتأثيرات تغير المناخ، وبالتالي فإن الدول العربية كانت لديها مصلحة حقيقية في التوصل إلى اتفاق دولي ملزم للحد من تغير المناخ ومواجهة مضاعفاته، وخصوصا بعد التقرير العلمي الذي أصدره المنتدى العربي للبيئة والتنمية أخيرا بأن البلدان العربية من أكثر المناطق تعرضا لتأثيرات تغير المناخ المحتملة، وأبرزها الإجهاد المائي، وتراجع إنتاج الغذاء، فضلا عن ارتفاع مستوى البحار، وتردي الصحة البشرية.

ويذكر أن مصر ترأست المجموعة العربية، وتحدث باسمها وزير البيئة المصري السابق ماجد جورج، الذي أبلغ المفاوضين الموقف الموحد لوزراء البيئة العرب وجامعة الدول العربية، بضرورة الالتزام ببروتوكول "كيوتو"، وبنوده التي لا تلزم البلدان النامية (والعربية بينها)، وضرورة الإبقاء على مقولة المسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة.

أما الدول الصناعية، فقد حاولت خلال المفاوضات تقليص التزاماتها لتجنب أية أعباء اقتصادية عليها، وإعطاء وعود غير ملزمة بتقديم مساعدات مالية أو تقنية للدول النامية والمتضررة. وقد دخلت الدول الصناعية في مؤتمر "كانكون" وهي على علم بالمواجهة القائمة منذ فترة طويلة بين أكبر بلدين متسببين في انبعاثات الغازات، وهما الولايات المتحدة والصين، إذ تطالب واشنطن بفرض قيود أكبر على الانبعاثات في الصين.

وخلال أروقة هذا المؤتمر، خطفت اليابان موقع صدارة الرافضين لتمديد العمل ببروتوكول "كيوتو" من الصين، التي عرقلت مؤتمر "كوبنهاجن" عام ٢٠٠٩، حين رفضت أن تخرج المفاوضات بأية أرقام ملزمة لتخفيض الانبعاثات، مع العلم بأن الولايات المتحدة تعد

أحد الأطراف الدولية المهمة فى فشل بروتوكول "كيوتو" بعد انسحابها منه، قبل أن يبدأ تطبيقه. ولكن الحقيقة تقتضى الاعتراف بأن اليابان كانت مجرد واجهة فى " كانكون"، إذ لم تكن روسيا وكندا أقل إصرارا منها على رفض التجديد لبروتوكول "كيوتو"، لكنهما اختارتا الاختباء وراء اليابان.

فاليابان من الدول التى رفضت صراحة تمديد العمل ببروتوكول " كيوتو"، كما حذرت من أنها لن توقع الالتزام بالبروتوكول لمرحلة ثانية، حيث قال "هيديكى مينامكياوا" أحد المفاوضين اليابانيين :إنه لا معنى للانطلاق فى مرحلة ثانية، كما أن بروتوكول "كيوتو" لا يغطى سوى ٢٧ بالمائة من الانبعاثات الشاملة من أكسيد الكربون. وترى طوكيو أن المعاهدة الصحيحة يجب أن تشمل كل المتسببين فى الانبعاثات، كما أنها لا تمثل سوى ٣ بالمائة من إجمالى انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى فى العالم. وقد أدى هذا الرفض إلى قلق العديد من الدول، إذ صرح سفير البيئة الفرنسى "بريس لالوند"، المدافع بشدة عن مرحلة ثانية من الالتزام بإطار المعاهدة المبرمة سنة ١٩٩٧، بأنها مفاجأة سيئة.

ومن جانبها، اعتبرت البرازيل، أكبر المفاوضين فى "كانكون"، هذه القضية أساسية، وقال المفاوض "لويز فيجيريدو" إن تسوية هذه المشكلة أمر أساسى من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية فى "كانكون". كما أضاف "فيجيريدو" أن إعلان اليابان لا يساعد، وأن عددا من الدول أعربت عن قلقها إزاء ما أعلنته اليابان. كما أعرب مفاوض بنجلادش، قمر الإسلام شودهورى، عن قلقه لأن "كيوتو" و"كانكون" مرتبطان ببعضهما

الجدير بالذكر أن بروتوكول "كيوتو" أقر مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة، الذى يعترف بالمسؤولية التاريخية للدول الصناعية فى تراكم الكربون خلال السنوات الـ ١٥٠ الأخيرة، ويضع عليها المسؤولية الكبرى فى الالتزام بتخفيض الانبعاثات وتحمل التكاليف، بينما يعطى الدول النامية، ومنها الصين والهند، فترة سماح لا تفرض عليها خلالها تخفيضات ملزمة. وهذا ما يفسر محاولة الصين عرض تخفيضات طوعية فى انبعاثات الكربون لفترة غير محددة، واتخذت الولايات المتحدة من هذا ذريعة للخروج على "كيوتو"، ورفضت باستمرار إعطاء الصين والاقتصادات الناشئة الأخرى الإعفاءات نفسها مثل بقية الدول النامية.

ومن ناحية أخرى، تمثلت مطالب الدول النامية فى تمديد بروتوكول" كيوتو"، ما دام لم يتم التوصل إلى أى اتفاق آخر أكثر شمولا ليحل محله. فالدول النامية تعتبر أن هناك مسئولية تاريخية على الدول المتقدمة لتراكم ثانى أكسيد الكربون فى الجو، وتسببه فى الاحتباس الحرارى، هذه المسئولية يجب أن تتحملها هذه الدول التى قام نموها الاقتصادى منذ الثورة الصناعية على استنزاف الموارد والتلويث. وقد أخذ بروتوكول" كيوتو" هذا فى الاعتبار حين تم وضعه عام ١٩٩٧، إذ فرض تخفيضات فى الانبعاثات على الدول المتقدمة، وأعطى فترة سماح للدول النامية، مع مساعدتها على تخفيف انبعاثاتها من خلال ما يسمى آلية التنمية النظيفة، التى تدعم البرامج والمشاريع المخففة للانبعاثات فى هذه الدول.

ويذكر أنه منذ عام ١٩٩٧، تغيرت الأوضاع، فأصبحت الصين عملاقا اقتصاديا، وتطورت اقتصادات دول، مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، على نحو غير مسبوق، مما ضاعف من انبعاثاتها. ويمكن أن نتفهم تخوف اليابان وروسيا من إعطاء جارتهما اللدودة، الصين، فترة سماح جديدة بعد عام ٢٠١٢ من دون التقيد بتخفيضات ملزمة فى الانبعاثات، وهذا يؤدى بالتأكيد إلى تقدم ضخم فى الاقتصاد الصينى على حساب اليابان وروسيا خاصة. ويحتج البعض بأن الصين تستخدم تقنيات ملوثة فى تطوير منتجات قليلة الانبعاثات تبيعها إلى الدول الأخرى، مثل الألواح الشمسية، وكأن الصين تستغل الاستثناء من التزامات بروتوكول" كيوتو" لتسريع إنتاجها، استعدادا لسوق عالمية تضع قيودا على الكربون، فهى تطلق المزيد من الانبعاثات الملوثة لصنع منتجات خضراء تبيعها إلى العالم بأسعار منافسة، مما حدا بفرنسا إلى التهديد بوقف استيراد الألواح الشمسية من الصين واليابان.

نتائج المؤتمر:

اختتمت محادثات المؤتمر باعتماد حزمة من القرارات لمساعدة الدول على التقدم نحو مستقبل منخفض الانبعاثات، وهو ما وصفه كبار المسؤولين الأمميين بنصر فى معركة ضد أحد أبرز تحديات العصر. وقد أطلق على حزمة القرارات اسم "اتفاق كانكون"، والتى تضمنت تعهدات بالتخفيف من حدة الانبعاثات وضمان زيادة المساءلة بشأنها، فضلا عن اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية الغابات فى العالم، وضمان عدم وجود فجوة بين فترتى الالتزام الأولى والثانية من بروتوكول" كيوتو". علما بأنه من المقرر أن تنتهى الفترة الأولى للالتزام به فى ٢٠١٢، وضرورة الإبقاء على ارتفاع درجات حرارة الأرض عند درجتين مئويتين، وإنشاء صندوق لتمويل المناخ على المدى الطويل لدعم البلدان النامية (الصندوق الأخضر)، بهدف تعزيز أسواق الطاقة النظيفة فى مختلف أنحاء العالم، ومساعدة الدول النامية فى التكيف مع انعكاسات تغير المناخ ، وتسهيل الوصول إلى أحدث التقنيات والتمويل الدولى للعديد من المشاريع والمبادرات التى تقوم بها العديد من الدول لخفض انبعاثات الكربون وحماية البيئة، وتعزيز التعاون فى مجال التكنولوجيا.

هذا فضلا عن تعزيز قدرة السكان المعرضين للخطر على التكيف مع تغير المناخ، مع إدخال مشاريع تجميع الكربون وتخزينه ضمن آلية التنمية النظيفة. ومن ثم، فإن هذه المشاريع أصبحت مؤهلة للحصول على تمويل، وهذا لم يكن منتظرا على الإطلاق. فالدول العربية النفطية أمامها فرصة تاريخية للاستفادة من الدعم لتطوير مشاريع تجميع الكربون وتخزينه، مما يخفض الانبعاثات ويعطى البترول فسحة للاستخدام الأنظف.

إلا أن تطبيق هذه التعهدات يبقى رهنا بمدى تطبيق هذه الدول لاتفاقاتها، حيث ينظر للبيئة نظرة غير متحمسة فى عدد من دول العالم، خاصة أن ما تمخض عنه مؤتمر "كانكون" لا يتضمن أى جديد بشأن الطموحات إلى انخفاض انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون التى يرى الخبراء أنها متواضعة إلى درجة لا تسمح بتحقيق هدف الحد من الإبقاء على ارتفاع الحرارة بمقدار درجتين.

ومما تجدر الإشارة إليه أن كثيرين من المشاركين فى المؤتمر اعترفوا بأن البيان الختامى لا يعد وثيقة مثالية، لكنه يشكل - بحسب رأى الغالبية - أساسا لاتخاذ المزيد من الخطوات التقدمية فى مجال مواجهة التغيرات المناخية، والبت بمستقبل "كيوتو أثناء انعقاد المؤتمر الدورى القادم فى "دربان" بجنوب إفريقيا أواخر عام ٢٠١١ .

وقد أوجز تصريح الأمين العام للأمم المتحدة ما تحقق فى كانكون بقوله "لقد أثمرت مفاوضات التغير المناخى فى" كانكون" بالمكسيك عن نجاح مهم نحن فى العالم فى حاجة إليه، فقد تعاونت الحكومات فى قضية مشتركة، من أجل المصلحة العامة، واتفقت على المضى قدما للتصدى للتحدى المؤكد فى عصرنا، وأن نجاح مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ فى" كانكون" وضع العالم على مسار أكثر أمانا وازدهارا، وعالم مستدام للجميع".

ملتقى

مراكش للأمن في إفريقيا

(مراكش : يناير ٢٠١١)

أميرة محمد عبدالحليم

عاشت دول المغرب العربى تجربة مريرة فى مواجهة التنظيمات الإرهابية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضى. فقد طورت هذه التنظيمات من خططها وأدواتها وصعدت من مواجهتها حتى أعلن أحدها انضمامه إلى تنظيم القاعدة. فخلال شهر يناير عام ٢٠٠٧، أعلنت "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" انضمامها إلى تنظيم القاعدة، وأطلقت على نفسها اسم "تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى"، مما مثل تحولا نوعيا كبيرا فى توجهاتها وأدواتها. فبعد أن كانت هذه الجماعة تقوم بعملياتها فى مواجهة النظام السياسى والأمنى الجزائرى، اتسعت نشاطاتها لتشمل بلاد المغرب ومنطقة الساحل والصحراء الإفريقية، مستخدمة أدوات وعناصر تنظيم القاعدة، ومنفذة لأهداف التنظيم الإرهابى فى هذا النطاق الجغرافى الواسع.

ومع مرور السنوات، سعت دول المغرب العربى، يساندها عدد من الدول الإفريقية الأخرى، إلى التوصل إلى آليات لمواجهة انتشار عمليات تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى التى تصاعدت بصورة هددت الاستقرار الأمنى والاقتصادى فى دولها، كما اختلطت أعمال هذه التنظيمات مع أنشطة الجريمة المنظمة. وانطلاقا من الأهداف الإفريقية للسيطرة على النتائج السلبية لانتشار عمليات الإرهاب على نطاق واسع، اهتمت بعض مراكز الأبحاث بعقد جولات لتبادل الرأى بين الخبراء المختصين فى قضايا الإرهاب لتقديم توصياتها لصناع القرار.

وبادرت الفيدرالية الإفريقية لمراكز الأبحاث الاستراتيجية، بالاشتراك مع المركز المغربى للدراسات الاستراتيجية فى الرباط، إلى عقد لقاءات لمناقشة الأوضاع الأمنية فى إفريقيا، وبدأت هذه اللقاءات فى يناير ٢٠١٠، حيث عقد الملتقى الأول للأمن فى إفريقيا.

ومع نجاح الملتقى الأول، بالإضافة إلى تصاعد نشاط تنظيم القاعدة بمنطقة المغرب الإسلامى خلال الأشهر الأخيرة، عقد الملتقى الثانى للأمن فى إفريقيا فى مدينة مراكش المغربية فى يناير ٢٠١١ تحت عنوان: "إفريقيا فى مواجهة التحديات الإرهابية .. القاعدة بالمغرب الإسلامى تهديد استراتيجى"، وشارك فيه نحو ٢٠٠ مسئول مدنى وعسكرى، وممثلون عن منظمات دولية وخبراء وإخصائيون فى مجال الأمن والإرهاب، يمثلون أكثر من ٧٠ دولة من إفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة وآسيا.

ودارت أعمال الملتقى حول عدد من القضايا المتعلقة بتنامى نشاط تنظيم القاعدة فى إفريقيا التى أصبحت ملاذا للإرهاب وساحة للحرب الدولية ضده، وما يرتبط بها من "استراتيجية تدويل الإرهاب"، ومسار تحول "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" فى الجزائر لتصبح من أهم روافد تنظيم القاعدة. إلى جانب البحث فى وسائل وأهداف تنظيم القاعدة فى المغرب الإسلامى، والتداخلات بين الإرهاب وتهريب المخدرات فى منطقة الساحل والصحراء، ومشكلة التواطؤ المحلى والحلفاء المحليين لـ "القاعدة".

الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب :

وخلال محاور الملتقى، عُرضت أوراق مهمة ومداخلات ركزت الضوء على المخاطر التى تهدد المنطقة بشكل عام، واهتمت بعض هذه الأوراق بتناول الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب، ومن بينها الاستراتيجية الموريتانية التى استعرضها "جدنا ديدا"، الخبير الموريتانى فى الشئون الأمنية، والتى ارتكزت على أبعاد عسكرية واجتماعية ودينية، وحققت تقدما ملموسا، وتمكنت من بلورة برنامج يهدف إلى النهوض بالأوضاع المعيشية للسكان، والانخراط فى حوار بمشاركة علماء الدين لتوضيح تعاليم المذهب المالكى السمحة بموريتانيا ومواجهة خطاب المتطرفين. بالإضافة إلى إطلاق قانون للعفو شمل كافة القوى السياسية فى البلاد، مما مكن أكثر من ١٥ شابا موريتانيا من المنضمين إلى تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى من تسليم أسلحتهم.

وفى معرض حديثه عن التواطؤات المحلية التى يستفيد منها تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى، استعرض الخبير الموريتانى عددا من النماذج التى تشير بأصابع الاتهام إلى مقاتلى البوليساريو، مقدما مثالا "لعمر الصحراوى"، منظم عملية الاختطاف التى تمت فى نوفمبر ٢٠٠٩، والتى طالت ثلاثة من العاملين فى منظمة إنسانية إسبانية غير حكومية.

أما آليات مواجهة ظاهرة الإرهاب، فقد تحدث عنها ممثل الأمين العام لاتحاد المغرب العربى السيد "زهير المرشاوى"، وأكد أنها تتركز فى بعدين، البعد الأول يتعلق بالتعاون بين كافة الأطراف لاجتثاث ظاهرة الإرهاب. فالأمن بمنطقة المغرب العربى هو أمن لإفريقيا، كما أن أمن الاتحاد من أجل المتوسط مرتبط بأمن المغرب العربى. داعيا فى هذا السياق إلى ضرورة العمل بشكل جماعى من خلال تبادل المعلومات وتقصى أوكار الجريمة والعمل الميدانى.

أما البعد الثانى، فيؤكد ضرورة التنمية الميدانية والنهوض بالإنسان وضمان العيش الكريم للجميع، حتى لا ينجذب الشباب إلى الشبكات الإرهابية، إلى جانب ترسيخ مبادئ الحكامية والمواطنة والمشاركة الحقيقية فى إطار دولة القانون، وضرورة الاهتمام بالشباب المغاربى، وتقوية الوازع الدينى لديه وتمكينه من التعبير عن ذاته بكل حرية.

وفى هذا السياق، أعرب المدير العام لمعهد استراتيجيات التقييم والمستقبليات بالنيجر، "إبرو عبدو"، عن تأييده لقيام تعاون إقليمى غير محدود فى مجال مكافحة الإرهاب بعد أن اتسع نطاقه بمنطقتى الساحل والصحراء والمغرب العربى، وإعاقته لعمل المؤسسات ومشروعات التنمية فى المنطقتين.

التداخلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة :

حيث يعد نشاط الجماعات الإرهابية فى منطقة الساحل والصحراء عاملا مشجعا على استفحال الجريمة المنظمة، وهذا ما أكده المحلل السياسى "المالى" "محمد فارما ميجا"، فقد رأى أن وجود تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى بالصحراء الوسطى يعمل

على تسهيل كل أنواع الاتجار غير المشروع، وسيدفع إلى مواجهة وضعية غريبة لعدم الاستقرار ليس فقط فى الدول التى توجد فى الواجهة، بل أيضا فى الاقتصاد العالمى. واستشهد على ذلك بمثال تجارة المخدرات التى لها صلة وطيدة بالإرهابيين. وأبرز "فارما ميجا" أن هناك عنصرا جيوسياسيا يجب عدم إغفاله فى مقاربة هذه الظاهرة، هو أننا لسنا فقط بالصحراء الإفريقية، ولكن أيضا فى الحوض المتوسطى، أى بالقرب من أوروبا. ووصف الدور الذى يقوم به المغرب فى مجال مكافحة الإرهاب بالإيجابى، معتبرا أن هذا الدور يتماشى واهتمامات الدول المغاربية وبلدان جنوب الصحراء بصفة عامة.

الدور الخارجى فى مكافحة الإرهاب :

أما عن الدور الغربى فى مواجهة الإرهاب فى إفريقيا، فقد تناوله الجنرال "أدوم نكارى حسن" ممثلا عن وزارة الدفاع التشادية، حيث أشار إلى أن اجتثاث ظاهرة الإرهاب رهن بمراجعة دول الغرب لسياساتها تجاه إفريقيا، ودعا الدول الغربية إلى العمل على رسم استراتيجيات ناجعة من شأنها وضع حد لمخاطر الإرهاب. وأكد أن غياب تصور استراتيجى واضح المعالم يسهل مهمة تنظيم القاعدة، مشددا على أن الحل الأمثل للتصدى لظاهرة الإرهاب يتمثل فى إنشاء قيادة عليا مشتركة إفريقية - غربية، تضطلع القوات المسلحة الإفريقية فيها بدور محورى.

كما انتقد سياسة الدول الغربية فى مواجهة الإرهاب، والتى تعتمد على الكيل بمكيالين. فلسنوات، كانت أوروبا مصدرا لتمويل الإرهاب، ولم تغير سياستها تجاه هذه المسألة إلا بعد أحداث ١١ سبتمبر. وعلى الرغم من أن معظم ضحايا الإرهاب من سكان دول الإقليم، فإنهم لم يشكلوا بالنسبة للغرب سوى مجرد أرقام، فى حين حول الغرب حادث مقتل رهينتين أوروبيتين إلى دراما.

ودعا الدبلوماسى المغربى "على بوجى" إلى تنسيق أكبر بين بلدان المنطقة والقوى العظمى من أجل تطويق الخطر الإرهابى فى إفريقيا. وأكد أن على دول المنطقة أن تمارس سيادتها كاملة على أراضيها، خاصة فيما يتعلق بحماية الحدود، وانتقد إقصاء المغرب من التنسيق الإقليمى الذى تقوده الجزائر. وأضاف أن نزاع الصحراء يلقى بظلاله على جهود التنسيق الدولى من أجل تطويق الخطر الإرهابى وأخطار عصابات تهريب البشر والأسلحة والمخدرات فى المنطقة، مشيرا إلى أن المغرب قدم حلا مرضيا فى إطار منح حكم ذاتى تحت السيادة المغربية للصحراويين، وهو الحل الذى حظى بالترحاب الدولى.

علاقات البوليساريو بالتنظيمات الإرهابية :

وعن الروابط بين الشبكات الإرهابية وبعض عناصر "البوليساريو"، أشار "عثمان تازغارت"، الباحث المتخصص فى الحركات الإسلامية المتطرفة بالمرصد الدولى للإرهاب بباريس، إلى أنه منذ بداية التسعينيات من القرن الماضى، قامت روابط بين الشبكات الإرهابية وشبكات التهريب التى يتزعمها صحراويون يقيمون بمخيمات تندوف.

فقد أشارت بعض وسائل الإعلام الجزائرية إلى وجود صلات بين الجماعة الإسلامية المسلحة التى تحولت فيما بعد إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال وبعض عناصر (البوليساريو) الذين قاموا بإمداد الجماعة بالأسلحة، فى الوقت الذى تنضم فيه أعداد كبيرة من الشباب الصحراويين إلى الجماعات الأصولية الإسلامية بسبب الأوضاع المزرية التى يعيشونها بمخيمات "تندوف".

وانتقد "تازغارت" حالة الانقسام التى تعيشها المنطقة المغاربية، التى تخدم أهداف وتطلعات "القاعدة"، فى الوقت الذى يتوحد فيه الإرهابيون حول الأهداف والوسائل والأيديولوجية.

أما "شارل سانبروت"، مدير مرصد الدراسات الجيو-سياسية بباريس، فقد أكد فى حديثه أن استمرار النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية نجم عنه "زواج مصلحة" بين حركة البوليساريو وتنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى، مشيرا إلى أن المطالبة بخلق كيان انفصالى تنسجم مع رغبة تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى فى أن يكون له منفذ على الساحل الأطلسى.

كما أن القلاقل التى يحدثها انفصاليو "البوليساريو" تشكل خطرا أكبر من ذلك الذى يمثله تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى. فوجود البوليساريو يشجع على عدم الاستقرار بالمنطقة ويحول دون بناء الاتحاد المغرب العربى. وأضاف أن جبهة البوليساريو وتنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى يعدان منظمتين إرهابيتين لهما يد فى عمليات التهريب على المستوى المحلى، بما فى ذلك تهريب المخدرات.

وأشار إلى أن محاولة استعادة الاستقرار فى منطقة المغرب العربى تستلزم وضع حد للعمليات التى تقودها جبهة البوليساريو المدعومة من قبل الجزائر منذ ٣٥ سنة، مبرزا أن المجموعات المسلحة المتبنية لأسلوب البوليساريو لها توجه للتنسيق مع العصابات الإجرامية، سواء تعلق الأمر بتجارة المخدرات أو الأسلحة، وهم يريدون أن يجعلوا من هذه المنطقة امتدادا لأوروبا.

كما أن جذور النزاع بالصحراء المغربية تعود إلى مخلفات الحرب الباردة، وقد حان الوقت ليطالب المجتمع الدولى الجزائر بأن تعمل بوضوح على دعم المبادرة المغربية للحكم الذاتى.

كما نوه مدير اللجنة الوطنية الأمريكية للسياسة الخارجية، "جون بيتر فام"، إلى أن العديد من العمليات التى تمت فى الساحل كشفت عن أن القاعدة تسخر متمردين من الطوارق ومقاتلين سابقين فى جبهة البوليساريو، التى تتخذ من مخيمات اللاجئين الصحراويين فى "تندوف" مقرا لها، للقيام بعمليات نيابة عنها فى منطقة الساحل والصحراء، خاصة اختطاف الرهائن، مستفيدة من الخبرة العسكرية لهؤلاء المقاتلين ومعرفتهم الجيدة بالمنطقة، وذلك مقابل المال. وأضاف أن القاعدة فى المغرب الإسلامى تمكنت من اختراق بعض الجماعات السكانية عبر المصاهرة وربط علاقات عائلية، بالإضافة إلى تكفلها بعدد من الجماعات السكانية المهمشة والفقيرة، والتى أصبح التواطؤ مع القاعدة والتستر عنها أهم مورد للعيش بالنسبة لها.

وخلال الجلسة الختامية للمؤتمر، أعرب "محمد بنحمو"، رئيس الفيدرالية الإفريقية للدراسات الاستراتيجية، عن اعتزازه بمستوى النقاش والحوار اللذين ميزا هذه الدورة، مبرزا أن هذه التظاهرة أضحت لقاء عائليا يجمع ثلة من المحللين والخبراء المهتمين بالقضايا الآنية المتعلقة بالأمن فى إفريقيا.

وأكد أن الهدف من عقد مثل هذه المنتديات يتمثل فى العمل على استتباب السلم والأمن بإفريقيا من خلال بلورة استراتيجيات جماعية ومتفاوض بشأنها، بطريقة جادة من أجل اجتثاث منابع وأوكار الإرهاب.

مؤتمر

دافوس الاقتصادى

(دافوس : ٢٦-٣٠ يناير ٢٠١١)

د. عبدالمنعم لطفى محمد كمال

عقد، خلال الفترة من ٢٦ حتى ٣٠ يناير ٢٠١١، مؤتمر القمة العالمى لمنتدى "دافوس" الاقتصادى السنوى، والذى يتجمع فى هذا التوقيت من كل عام، حيث يشارك فيه مجموعة من أبرز وأهم الشخصيات فى العالم، مستغرقا خمسة أيام، وعاقدا لنحو ٢٣٩ جلسة بهدف إجراء المناقشات وطرح الأفكار فى مجالات مختلفة لا تقتصر على القضايا الاقتصادية فحسب، ولكن تمتد لتشمل أمورا أخرى، مثل الجغرافيا السياسية إلى القضايا التجارية والعلوم المتطورة وحتى قضايا غريبة الأطوار، مثل دروس القيادة الشكسبيرية.

وتظهر الأهمية الكبيرة لمؤتمر دافوس الاقتصادى السنوى من قدرته على تحقيق تواصل كبير بين كبار رجال الأعمال على مستوى العالم، حيث يصل عدد المشاركين منهم فى فعاليات المؤتمر إلى نحو ٢٥٠٠، وكبار السياسيين (نحو ٣٥ رئيس دولة وحكومة) بالإضافة إلى الأكاديميين المجتمعين معهم فى المكان نفسه، بما يمنحهم الفرصة للحوار والتواصل من خلال عقد اللقاءات الجانبية واستخدام شبكة الإنترنت.

ولا يخلو المؤتمر من مناقشة الأمور السياسية أيضا، إذ شهدت السنوات الأخيرة، لاسيما فى أوقات التوتر السياسى، تناولا لعدد من القضايا السياسية الملحة والحساسة، حيث أتاح منتدى دافوس فرصة للخصوم السياسيين للاجتماع فى جو خاص بعيدا عن المراقبين، وبصورة مكنتهم فى بعض الحالات من تهيئة الأرضية لتحقيق السلام.

وبالعودة لمؤتمر هذا العام، فقد عقد مؤتمر دافوس الاقتصادى ٢٠١١ تحت عنوان "معايير مشتركة للواقع الجديد". إذ عنى منظمو المنتدى الاقتصادى العالمى هذا العام بالتركيز على القضايا الاقتصادية الأكثر إلحاحا، والتى جاء على رأسها بالطبع تناول التحولات المشاهدة فى موازين القوى الاقتصادية فى العالم بهدف وضع أسس ومعايير مشتركة لدول العالم أجمع، لكى تبنى واقعها الاقتصادى الجديد. ومن ثم، فقد ازدحم جدول أعمال المؤتمر بجلسات لدراسة التحول فى ميزان القوى من الغرب إلى الشرق، ومن الشمال إلى الجنوب، فظهرت جلسات بعناوين مثل: الهند والصين هما القوتان العظميان القادمتان، فكيف سنتعامل معهما هل من الممكن أن تصبح البرازيل مركز قوة

وقد استطاع مؤتمر العام الحالى أن يخرج من حالة التشاؤم والإحباط التى سيطرت على مؤتمرات السنوات الثلاث الأخيرة فى دافوس بسبب تناولها المستمر موضوع تباطؤ النمو الاقتصادى العالمى، واتهامها المستمر لرموز النظام الرأسمالى فى العالم من قيادات البنوك العالمية وصناديق الإقراض بالتسبب فى الكساد العالمى. فبمنظور أكثر تفاؤلا، أكد المنظمون والمشاركون فى المؤتمر أنه قد آن الأوان للتطلع إلى المستقبل، والتركيز على الانتعاش الاقتصادى بتركيز الأنظار على النماذج الاقتصادية المضيئة على مسرح الاقتصاد العالمى، مثل معظم الاقتصادات الآسيوية التى لم تشهد تراجعا بل شهدت مجرد تباطؤ محدود فى النمو الاقتصادى.

وقد أظهر المؤتمر هذا العام حضورا قويا للصين والهند بصورة لم يعهدها المؤتمر من ذى قبل بسبب ظهورهما القوى على ساحة الاقتصاد العالمى. وقد أجمع المشاركون على أن القوة الاقتصادية قد انتقلت من الدول المتقدمة إلى دول آسيا، وهو الأمر الذى يزداد تأكدا ووضوحا مع تعافى الاقتصاد العالمى بوتيرة أسرع.

وللمرة الأولى منذ بداية الأزمة المالية فى ٢٠٠٧، خيم التفاؤل على الجلسة الافتتاحية التى تناقش حالة الاقتصاد العالمى. فقد وصف الخبير الاقتصادى العالمى المعروف، نوريل روبينى -وهو من القلائل الذين تنبأوا بالأزمة المالية العالمية والمعروف بنظرته التشاؤمية- الحالة الاقتصادية السائدة على مسرح الاقتصاد العالمى حاليا بوضع أشبه "بنصف الكأس الممتلئ" تعبيرا عن تغير حالته من التشاؤم إلى التفاؤل بحدوث التعافى الاقتصادى. وأشار "روبينى" إلى ظهور "العلامات الأولى للنمو" فى اقتصادات الأسواق الناشئة والمتقدمة.

ومن هذا المنطلق، فقد أعرب رجال الأعمال والاقتصاد المجتمعون عن ثقتهم الكبيرة فى اتجاه الاقتصاد العالمى نحو الانتعاش خلال عام ٢٠١١. حيث شهدت الجلسة الافتتاحية للمنتدى توقع الخبراء ظهور ذلك الانتعاش فى عدة دول، إذ تسجل الأسواق الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل أسرع معدلات نمو اقتصادى، ومن المتوقع أن تسجل الولايات المتحدة وألمانيا نموا قويا.

غير أن هؤلاء المهتمين برصد أداء الاقتصاد العالمى، ومن بينهم بالطبع "نوريل روبينى"، لم يفتهم التحذير مما سموه بالسلبيات المحتملة التى تواجه الاقتصاد العالمى. فأكد روبينى أن التراجع الاقتصادى فى بريطانيا والمشكلات التى تواجهها بعض الدول الأعضاء فى اليورو تؤكد أن الأزمة لم تنته بعد. كما أن عملية تسديد الديون، فى القطاعين العام والخاص، لا تزال مستمرة. غير أن التهديد الأكبر، كما اتفق الخبراء، يبدو واضحا فى افتقار دول العالم إلى التعاون فيما بينها بشأن اللوائح المنظمة لأسواق المال والعملات والتجارة. ويقول الخبراء إن تنامى التفاوت فى توزيع الدخول بين دول العالم قد يدفع بعض الحكومات إلى فرض المزيد من القيود على حرية التجارة العالمية، وهو الأمر الذى سيكون له تأثير كارثى فى دول العالم أجمع ومن ثم أداء الاقتصاد العالمى. وحذر الخبراء من أن الاسواق الناشئة ليست بمأمن من تلك المخاطر، فهذه الأسواق وإن كانت تقود قاطرة النمو الاقتصادى، فإنها مهددة بارتفاع معدلات التضخم والإغراق وحدوث ظاهرة فقاعات الأصول (أى تنامى أسعار الأصول بصورة غير مبررة ولا تعكس قيمتها الحقيقية)، لاسيما فى أسواق العقارات. ومن هنا، نصل إلى ما لخصه الخبراء الاقتصاديون من تحذيرات لدول العالم أجمع بخصوص ارتفاع معدلات التضخم، وتنامى الإجراءات الحمائية المقيدة لحرية التجارة، إلى جانب الديون العامة والخاصة من كونها المخاطر المحتملة التى قد تعوق النمو الاقتصادى.

كما لفت الخبراء الأنظار أيضا إلى العواقب

الوخيمة الناجمة عن الإعلام الاجتماعي وتأثيره السلبي المتحيز في السياسة العامة لدول العالم. هذا بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن العولمة والتغيرات التكنولوجية السريعة وحروب العملات، والتي توجب توخي الحذر، حيث إنها برزت على السطح كقضايا اقتصادية ملحة يعكسها الواقع الجديد، ويملى على دول العالم التعاون للتصدى لها.

كما ألقت الأزمة الاقتصادية التى تعصف بمنطقة اليورو بظلالها على المؤتمر ولهجة الحوار السائدة فيه، وهو الأمر الذى اتضح جليا فى كلمة الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى، والتى أوضح فيها تصميمه على ضرورة إنقاذ اليورو، كلما احتاجت هذه العملة الأوروبية المشتركة للإسعاف. كما أعلن ساركوزى عن نيته وضع آليات ضبط للنظام النقدى الدولى، ولأسواق المواد الأولية خلال ترؤس بلاده لمجموعة العشرين. كما شدد الرئيس الفرنسى أيضا على أهمية تبنى فكرة إقرار ضريبة على التعاملات المالية لتمويل مساعدات التنمية، مقترحا أن تبادر مجموعة من الدول الكبرى بتطبيقها لإعطاء المثال للآخرين.

أزمة الديون الأوروبية :

ومن ناحية أخرى، خيمت أزمة الديون الأوروبية على النقاشات فى المنتدى، حيث تبادل المشاركون وجهات النظر حول كيفية الخروج من هذا المأزق. إلا أن المناقشات أظهرت اختلافا فى أوجه النظر بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تبنت الدول الأوروبية التى تعانى أزمة المديونية، وفى مقدمتها بريطانيا، الاتجاه المنادى بقبول السياسات التقشفية، مهما تكن صعوبتها بغرض تقليص عجز الموازنات وتحقيق التعافى الاقتصادى لمنطقة اليورو. وقد اتضح ذلك جليا فى كلمة ديفيد كاميرون، رئيس الوزراء البريطانى والتى جاء فيها: "لقد أنقذنا أنفسنا من دائرة الخطر هذه باعتماد برنامجنا الطموح، والذى يمتد على مدى عدة سنوات. فحينما يكون لديك عجز بنسبة ١٠٪، لا يمكنك أن تسده بلمسة سحرية. لكننى واثق بأننا إذا التزمنا بهذا البرنامج وأنجزنا وعودنا، فإن الاقتصاد البريطانى والاقتصاد الأوروبى، مثلما أوضحت فى خطابى، سيتعافيان". وعلى الجانب الآخر، أكد وزير الخزانة الأمريكى "تيموتى جايتنر" خلال المنتدى أن البديهيات المتعارف عليها عالميا لتحقيق النمو الاقتصادى تعتمد على ما ينتجه نظام التعليم من عقليات وأفكار وابتكارات، وهو ما لن يتوافر للاقتصاد المعنى إلا من خلال توسع الحكومة فى الاستثمارات العامة فى التعليم والبحث العلمى، لأن قوى السوق بمفردها لن تنتج بشكل آلى المستوى المطلوب من الاستثمارات فى مجالات العلوم والبحوث الأساسية. وقد عكست كلمة وزير الخزانة الأمريكى الاعتقاد السائد لدى الولايات المتحدة الأمريكية وساستها بأن سياسات التقشف وضغط الإنفاق الحكومى تعد بمثابة عائق أمام النمو الاقتصادى المستدام، وأن الاستثمار العام هو المحرك الناجع لقاطرة الاقتصاد وروح الإبداع. ويعزز من هذا الاعتقاد الأمريكى حالة الانقسام التى تفرض نفسها على الدول الأوروبية نفسها حيال اعتبار سياسات التقشف وضغط الإنفاق العام بمثابة الطريق الأمثل لتحقيق التعافى الاقتصادى الذى تنشده دول منطقة اليورو.

كما ظهر اهتمام المجتمعين فى المؤتمر بمتابعة تطورات الوضع السياسى المشتعل فى مصر، حيث تزامن اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير فى مصر مع بدء فعاليات المؤتمر. فدعا رئيس الوزراء اليابانى "ناوتو كان" الرئيس المصرى مبارك إلى بدء الحوار مع الفرقاء السياسيين ومع شعبه والبدء بالإصلاحات السياسية التى تطالب بها الثورة المصرية، وهو ما قد يعيد الاستقرار والسلام إلى مصر. أما رئيس الوزراء الدانماركى "لارس لوك راسموسن"، فقد أعلن أن الوضع فى مصر يكتسب أهمية قصوى، ويجب أن تتضافر جهود دول العالم من أجل التأهب للمساعدة على استقرار الوضع فى مصر.

وقد اهتم المجتمعون فى مؤتمر دافوس ٢٠١١ بوضع أولويات للساسة الاقتصاديين لعلاج المشكلات الاقتصادية الراهنة. وقد تجلى ذلك فى دعوتهم لأن تصبح مشكلة البطالة، لاسيما بطالة الشباب ومن استمروا لمدة طويلة فى حالة بطالة، صاحبة الأولوية الأولى للعلاج، تلتها مشكلة الانفجار السكانى، ثم مشكلة الآثار الجانبية للنمو الهائل للتكنولوجيا، ثم دراسة الدور الذى يجب أن تلعبه دول مجموعة العشرين.

الملاحظ أن هؤلاء الخبراء والساسة العالميين قد فاتهم إلقاء الضوء على وجوب الدراسة العميقة للمشكلة المزمنة التى تعانيها سائر أسواق المال العالمية، والتى يعزى إليها السبب الرئيسى فى حدوث الأزمة المالية العالمية العميقة التى دهمت دول العالم أجمع خلال عام ٢٠٠٨. تلك المشكلة هى حالة الانفصال الواضحة بين الاقتصاد المالى والاقتصاد العينى الحقيقى، والتى نجمت عن التوسع الضخم فى ابتكارات المشتقات المالية.

فالمشاهد الآن أن أسواق المال العالمية قد انفصلت عن السوق الحقيقية للسلع والخدمات، إذ صارت التعاملات المالية تتم لذاتها ببيع وشراء النقود مقابل النقود، لا مقابل سلع وخدمات وموجودات حقيقية، وباستخدام أساليب المداينات والائتمان. وأدى ذلك إلى أن أصبح حجم أسواق المال أضعاف أضعاف قيمة أسواق الاقتصاد الحقيقى العالمية، مما أدى إلى هذا الخلل المشاهد فى التوازن بينهما، وبحيث وصلت قيمة أسواق المال إلى ٦٦ ضعف قيمة أسواق السلع الحقيقية. وقد يتصور البعض أن حالة الانفصال تلك بين الاقتصاد الحقيقى والاقتصاد المالى ستجعل آثار الأزمة المالية الحالية لا تطول الاقتصاد الحقيقى، وليس أبعد عن الصحة. فالانهيار المالى للبنوك والمؤسسات المالية العالمية الكبرى الذى شاهدناه إبان الأزمة دفع المؤسسات المالية الأخرى العاملة بالسوق بالفعل إلى تقليص دورها فى تمويل الشركات الإنتاجية، بما يجعلها تقلص إنتاجها وتطرد بعضا من عمالها. وهو الأمر الذى شاهدناه بالفعل خلال الأزمة المالية العالمية، حيث فقد نصف مليون أمريكى وظائفهم خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٨ فقط بسبب تسريحهم من أعمالهم من جراء عمليات خفض النفقات التى تمارسها كبرى الشركات هناك، والصعوبات الضخمة التى تواجه صناعات عديدة هناك مثل صناعة السيارات.

وهو الأمر الذى يؤكد ضرورة علاج هذا الانفصال بين أسواق المال والأسواق الحقيقية، إذا ما أرادت دول العالم التصدى لمشكلة البطالة وعلاجها علاجا جذريا.

مؤتمر

ميــــونخ للأمن والســـلام الـعـــالمى

(ميونيخ : ٤ - ٦ فبراير ٢٠١١)

أحمد سعيد تاج الدين

هيمنت قضايا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أعمال مؤتمر ميونخ للأمن والسلام العالمى فى نسخته السابعة والأربعين - الذى عقد خلال الفترة من ٤ إلى ٦ فبراير ٢٠١١ بمدينة ميونخ عاصمة ولاية بافاريا- نظرا لما تموج به من ثورات شعبية وتحولات سياسية قد تفضى إلى تغييرات حقيقية نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان. إذ اعتبر المؤتمرون أن المنطقة تعزف حاليا على وتر تحولات سياسية تستدعى إجراء تغييرات حقيقة نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهو ما دعت إليه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون فى كلمتها أثناء المؤتمر، حين أشارت إلى أنه "لا يمكن الإبقاء على الوضع الراهن". وبالتالى، وفقا لكلينتون، فإنه "لزاما على الحكومات فى العالم العربى إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية".

المؤتمر الدولى الذى حضره نخبة من الساسة والخبراء، كونه يعد الأهم لمناقشة السياسات الأمنية على مستوى العالم. فقد ناقش المؤتمرون عديدا من القضايا الأمنية الرئيسية التى تمثل تحديات أمنية. فبجانب اضطرابات الشرق الأوسط وعملية السلام، كانت هناك قضايا رئيسية من قبيل، تأثيرات عواقب الأزمة المالية العالمية فى الأمن والاستقرار العالميين، وتعزيز الأمن الأوروبى، وعدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك مستقبل أفغانستان التى كانت حاضرة على أجندة المؤتمر. ولعل جديد هذا العام هو عقد جلسة خاصة عن الأمن الإلكترونى (الأمن السيبرانى) Cyber Security متماشيا مع الثورة الصناعية الثالثة بروافدها الاتصالاتية والمعلوماتية السريعة.

وبجانب هذه القضايا التى تمثل تحديات أمنية للسلم والاستقرار العالميين، كان هناك حدث ذو قوة رمزية شهدته أروقة المؤتمر، والمتمثل فى تبادل وزيرة الخارجية الأمريكية، "هيلارى كلينتون"، ووزير الخارجية الروسى، "سيرجى لافروف"، لوثائق التصديق على معاهدة ستارت الجديدة. وهى نتاج للنهج الجديد القائم على الفهم المشترك الأمريكى - الروسى لتدابير بناء الأمن والثقة، وبالتالى للالتزام المشترك بالحفاظ على الأمن والاستقرار الاستراتيجى العالمى.

أولا - الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها فى الاستقرار والأمن العالميين :

تعد الأزمة المالية العالمية بتداعياتها الحالية من الأزمات الكبرى التى يشهدها النظام المالى العالمى منذ عام، بل اعتبرها البعض الأزمة المالية الأسوأ منذ قرن مضى، وهو ما دفع المؤتمر لوضعها على جدول أعماله. وكان الهدف الرئيسى من طرح هذه القضية هو الحيلولة دون تحول الأزمة المالية إلى أزمة أمنية، وأيضا تبيان تأثيرها السلبى فى سبل تحقيق الاستقرار.

وفى هذا السياق، قدم الأمين العام لحلف شمال الأطلنطى "أندرس فوغ راسموسن" مداخلة عن تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فى الأمن والاستقرار العالميين، أوضح خلالها قلقه من خفض نفقات الدفاع والموازنات العسكرية فى معظم البلدان الأوروبية كنتاج عن الأزمة، مشيرا إلى أن نظم الدفاع الصاروخى مهمة من أجل إيجاد توازن بين الأسلحة الهجومية والدفاعية. وأعرب كذلك عن قلقه من القدرة النووية الصينية والتطوير المستمر من جانب إيران للأسلحة النووية. ومن ناحية أخرى، أكد المجتمعون التأثير السلبى لارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع تكاليف المعيشة فى تحقيق الاستقرار العالمى المنشود.

ثانيا- قضية الأمن الإلكترونى :

كانت قضية الأمن الإلكترونى (الأمن السيبرانى) إحدى أهم القضايا التى تمت مناقشتها خلال المؤتمر، فالمجتمعون أشاروا إلى أن ثمة خطرا إلكترونيا يهدد المعلومات الشخصية والمؤسساتية وحتى الحكومية، حيث أضحى الخوف متأصلا من هجمات يومية محتملة فى إطار ما يسمى بالحرب الإلكترونية ضد الحكومات والمنشآت العسكرية والاقتصادية والصناعية وإمدادات الطاقة والنظم المعرفية. وقد أشار المؤتمرون فى هذا الصدد إلى حالات سابقة كانت البداية لهذه الحرب الإلكترونية الجديدة، فاتحة أفق الحذر من اختراق أنظمة المعلومات، مثلما حدث فى أستونيا عام ٢٠٠٦، وهجمات قراصنة سيبريين فى جورجيا ٢٠٠٨، وأخيرا هجوم فيروس "ستاكس نت" للمنشآت النووية فى إيران، وهو ما جذب انتباه الخبراء الأمنيين، ليتوصلوا عبر ذلك إلى قناعة بأنها مخصصة لاستهداف البنى الحساسة وأنظمة الكمبيوتر.

ومن الواضح كما أشار المجتمعون أنه لا توجد استراتيجية واضحة من جانب دول حلف الناتو لمواجهة أى هجوم محتمل عبر الشبكة العنكبوتية.

ثالثا - الاضطرابات فى الشرق الأوسط:

ألقت الاضطرابات والثورات التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط، خاصة ثورة ٢٥ يناير فى مصر، ظلالها على مناقشات المؤتمر. فقد تبوأت هذه القضية مكانا بارزا على جدول أعمال المؤتمر، والذى طالب الحكومة المصرية "بإجراء إصلاحات فورية واحترام حق المواطنين فى التظاهر والتعبير عن رأيهم". كما أجمع المؤتمرون على ضرورة عدم التدخل المباشر فى شئون مصر الداخلية ونبذ العنف كطريقة لحل النزاع. وفى هذا السياق، أكدت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" -خلال

المؤتمر- أن "ضمان الحريات فى مصر أمر له أهمية مطلقة"، مضيفة "أن هناك تغييرا سيحدث ويجب أن يتم تشكيله، وأن يسير بصورة سلمية وعاقلة، كما أن أوروبا مستعدة لدعم هذه العملية من خلال شراكة جديدة".

وحول حالة التحول الديمقراطى فى المنطقة، قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون إن "هناك حاجة ملحة إلى إصلاحات سياسية فى الشرق الأوسط، ويجب على جميع الدول الإسراع فى الإصلاح. فالغالبية تحت سن الثلاثين وليس لديهم عمل. الوضع الراهن غير مستدام، وأيضا هناك فجوة بين هذه الشعوب وحكوماتها". وأضافت أنه لا يمكن الإبقاء على الوضع الراهن، داعية الحكومات العربية لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

ومن المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية أقامت شراكات أمنية متينة مع بلدان عدة فى الشرق الأوسط لإشاعة السلام بين إسرائيل وجاراتها، ولوضع حد للطموحات النووية الإيرانية المحفوفة بالأخطار، ولدعم التنمية الاقتصادية، ووقف انتشار الإرهاب، وهو ما كان يراه الجانبان الأمريكى والأوروبى مهما لأمنهما.

ومن جانبه، أكد الأمين العام للأمم المتحدة "بان كى مون"، فى كلمته خلال فعاليات اليوم الأول للمؤتمر، أن "الاحتجاجات فى العالم العربى نابعة فى الأساس ليس فقط من الاضطراب الإنسانى والفقر، ولكن أيضا من الفساد وعجز الديمقراطية".

ولذا، أكد المؤتمرون تحقيق معادلة الشرق الأوسط الصعبة، وهى التقاء رافدى الأمن والتحول الديمقراطى. فهناك ضرورة استراتيجية تدعو إلى إحراز تقدم ملموس من جانب الدول الشرق أوسطية باتجاه إرساء نظم سياسية منفتحة وخاضعة للمحاسبة، وإلا فإن الفجوة بين الشعوب ستتسع، مما يؤدى إلى زعزعة الاستقرار والأمن العالميين.

رابعا - عملية السلام فى الشرق الأوسط:

طالبت اللجنة الرباعية الدولية المعنية بعملية السلام فى الشرق الأوسط خلال المؤتمر بدفع عملية السلام إلى الأمام، والعودة الفورية إلى مائدة المفاوضات ووقف الاستيطان كشرط لمواصلة التفاوض، مؤكدة أن "استمرار الركود فى عملية السلام يضر بفرص السلام والاستقرار فى المنطقة". وقد أصدرت الرباعية الدولية بيانا جاء فيه، أن أى تأخير فى استئناف المحادثات بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى سيكون ضارا باحتمالات السلام والأمن الإقليمى.

كما أن المجموعة تأسف لعدم استمرار توقف النشاط الاستيطانى الذى استمر عشرة أشهر من جانب إسرائيل.

وأكدوا أن الأعمال المنفردة من جانب أى من الجانبين لا يمكنها أن تحدد مسبقا نتيجة المفاوضات، ولن يعترف بها المجتمع الدولى، فى إشارة إلى حملات الجانبين لتحديد حدود خاصة بهما تمثل خطوطا حمراء قبل التفاوض.

خامسا - التعاون الأمريكى - الأوروبى لتحقيق الأمن العالمى:

تعتبر العلاقات الأمريكية - الأوروبية حجر الزاوية فى العمل الدولى، وحافزا للتعاون العالمى، وهو ما جعلها تحتل حيزا لا بأس به فى مناقشات مؤتمر ميونخ هذا العام التى تطرقت إلى أشكال هذا التعاون، ومنها:

- العمل معا لمحاربة الفقر والمرض والجوع، فالولايات المتحدة وأوروبا مسئولتان عما يقرب من ٨٠٪ من مساعدات التنمية الدولية، وهو ما يشكل عنصرا دافعا للأمن المشترك.

- التعاون الأمريكى - الأوروبى تحت مظلة حلف الناتو فى أفغانستان.

- الاتفاق بين الطرفين فيما يخص البرنامج النووى الإيرانى فى إطار مجموعة (٥+١)، لتحديد مسارات طهران فى الفترة القادمة، ما بين إثبات كون البرنامج الإيرانى للأغراض السلمية أو مواجهة العزلة الدولية المصحوبة بعقوبات رادعة وخيارات مطروحة على الطاولة.

- التعاون فى مناطق مختلفة من العالم، منها - على سبيل المثال- منع حدوث العنف خلال استفتاء جنوب السودان فى يناير ٢٠١١، والحد من أعمال القرصنة قبالة سواحل القرن الإفريقى. وأيضا اتخاذ موقف موحد حول بيلاروسيا فى دعمها لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتعزيز المجتمع المدنى بها. كذلك التعاون الامريكى - الأوروبى لتعزيز التنمية الاقتصادية، والحكم الديمقراطى فى غرب البلقان، والعمل معا لدمج المنطقة بدرجة أعمق مع الاتحاد الأوروبى.

فى حين طالبت وزيرة الخارجية الفرنسية "ميشيل اليوت مارى" خلال المؤتمر بتحديث أنظمة الدفاع الأوروبية لمواجهة تحديات الأمن فى المستقبل، مؤكدة أن "غطاء الولايات المتحدة ليس كونيا أو أبديا".

سادسا- الناتو وأفغانستان .. نهج إقليمى:

تركزت مناقشات اليوم الأخير للمؤتمر (٦ فبراير ٢٠١١) حول محاولة التوصل إلى استراتيجية مناسبة لتحقيق الاستقرار فى أفغانستان، وهو ما دعا إليه وزير الخارجية الألمانى فيشر فيله من خلال ضرورة وجود: نهج إقليمى يكون بديلا عن الالتزام العسكرى لحلف الناتو من خلال حث كل من الصين والهند على لعب دور حيوى فى تعزيز العلاقات الاقتصادية، والارتقاء إلى مستوى المسئولية المترتبة على قدرتهما الاقتصادية على الخريطة العالمية، ناهيك عن الدور السياسى المتنامى دوليا لهما. كما أن هذا النهج الإقليمى لن يتحقق دونما إدماج لمختلف الأطياف السياسية الأفغانية فى العملية السياسية، بما فيها حركة طالبان.

واقترح أن تتحمل الحكومة الأفغانية المسئولية كاملة من قوات حلف الناتو بحلول عام ٢٠١٤، وهو ما أكده الرئيس الأفغانى "حامد كرزاى" خلال المؤتمر (طبقا لمقررات قمة الحلف فى لشبونة)، والذى أعلن أنه سيتم الإعلان فى ٢١ مارس ٢٠١١ عن المرحلة الأولى من خطة انتقال الاختصاصات من فرق إعادة الإعمار والقوات التنفيذية للناتو إلى قوات محلية أفغانية يصل قوامها حاليا إلى

٢٧٠ ألف فرد على كفاءة عالية. لكن هذا الانتقال يكون بالتوازى مع النجاح فى تحقيق الاستقرار فى الدولة. وقد طرح مصطلح "الهياكل الموازية فى أفغانستان"، القادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، كخطوة أولية فى طريق تحقيق الاستقرار السياسى.

ومن ناحية أخرى، حمل المؤتمر فى ثناياه العديد من الأفكار والقضايا الفرعية التى تطرق إليها بعض المسئولين. فقد طرح رئيس الوزراء البريطانى "ديفيد كاميرون" وجهة نظره حول ما سماه "جذور التطرف الإسلامى"، عند حديثه عن الإرهاب، مؤكدا أن هذا التطرف ما هو إلا "نسخة ضارة بالفكر الإسلامى"، وأنه أيديولوجية سياسية تدعمها أقلية. وأضاف أن هذا التطرف بعيد كل البعد عن فكر الإسلام الصحيح والسمح. وأشار "كاميرون" إلى وجوب حظر دعاة الكراهية، وتعزيز التسامح والاحترام المشروع لشبكة الأمن الدولى. وفيما يتعلق بالتحرك البريطانى لتحقيق الأمن العالمى، أشار إلى ضرورة مواصلة الدعم البريطانى لمهمة حلف الناتو فى أفغانستان، وتعزيز القدرة العسكرية البريطانية، حيث تمتلك لندن رابع أكبر ميزانية للدفاع العسكرى فى العالم.

وشهد المؤتمر أيضا طرحا مميزا من جانب الأمين العام للأمم المتحدة الذى دعا إلى ضرورة تجنب الأعمال العسكرية المكلفة ماديا وبشريا، والاتجاه نحو القوة الناعمة لتحقيق السلام العالمى.

وعلى الرغم من تنوع وتعدد القضايا على جدول أعمال المؤتمر، والتى تمثل تحديات أمنية تهدد أمن واستقرار العالم، فإن هناك طائفة أخرى من التحديات الأمنية والسياسية التى لم يتطرق لها المؤتمر، مثل الأمن البحرى، أو الدور المستقبلى للصين على المسرح الدولى.



PROFESSION: PILOT CAREER: ACTOR
People are acquainted with the star, the multi-faceted actor. But John Travolta is also a seasoned pilot with more than 5,000 flight hours under his belt, and is certified on eight different aircraft, including the Boeing 747-400 Jumbo Jet. He nurtures a passion for everything that embodies the authentic spirit of aviation. Like Breitling wrist instruments. Founded in 1884, Breitling has shared all the finest hours in aeronautical history. Its chronographs meet the highest standards of precision, sturdiness and functionality, and are all equipped with movements that are chronometer-certified by the COSC (Swiss Official Chronometer Testing Institute). One simply does not become an aviation supplier by chance.
WWW.BREITLING.COM
Felopateer Palace Tel.: 262 00000
Breitling Navitimer
A cult object for aviation enthusiasts.
BREITLING
1884
INSTRUMENTS FOR PROFESSIONALS™

السياسة الدولية

اتجاهات نظرية
في تحليل السياسة الدولية

الثورات:
المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية

- العنف.. أحد أعراض الثورة
- تعريف الثورات ومراحلها والقوى المحركة لها
- ما بعد الثورة.. "وهم" الديمقراطية؟

أبعاد التغير فى السياسة الخارجية خلال مرحلة ما بعد الثورة

- متى تهتم الثورة بالسياسة الخارجية؟
- ما هى علاقة الثورة بالحرب؟
- انتقال عدوى الثورات بين الدول

أثر الفراشة

نظرية الدومينو

نظرية الفوضى

أثر الانتشار

الثورات المضادة



ملحق مجلة السياسة الدولية - عدد ابريل ٢٠١١

١٨٤

اتجاهات نظرية
في تحليل السياسة الدولية

الثورات:
المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية

تحرير:
إيمان أحمد رجب

تعليق:
د. أمل حمادة

ترجمة:
عزة أحمد عفيفي

مادة علمية:
على محمد على

تصميم داخلى:
كمال أحمد إبراهيم

تصميم الغلاف:
أحمد كمال دياب

اتجاهات نظرية

في تحليل السياسة الدولية

ملحق دورى يصدر مع مجلة "السياسة الدولية" يناقش أهم المفاهيم والمقولات والمداخل النظرية السائدة فى مجال العلاقات الدولية، والمرتبطة بالتطورات الجارية فى المنطقة والعالم، استنادا إلى الكتب الأساسية والدراسات الحديثة، وإسهامات مراكز الأبحاث والتفكير الدولية.

Theoritical Trends

A supplement to the International Politics Journal which provides a critical review of major theoretical trends, models, and concepts in the field of international relations, as developed by academic scholarship in universities, research centers and think tanks all around the world.

تقديـــــــم:

تقوم فكرة هذا الملحق على مناقشة المفاهيم النظرية والنماذج التحليلية الخاصة بالسياسة الدولية، سواء تلك التى تستدعيها التطورات الحالية التى تمر بها المنطقة العربية والعالم، أو تلك التى طورتها مراكز الأبحاث والفكر الدولية، بما يوفر أدوات نظرية تساعد على فهم ما يجرى من حولنا.

وكان التحدى الرئيسى الذى واجه أسرة التحرير هو كيفية اختيار المفهوم أو النظرية فى كل عدد من أعداد الملحق، ولذا تمت دراسة ما انتهت إليه مراكز الأبحاث الغربية فى هذا الشأن، باعتبارها صاحبة الإسهام الأكبر فى مجال العلاقات الدولية. ووجدنا أن بعضها ينزع لدراسة ظواهر محددة واستخراج أفكار نظرية منها، مثل مركز الدراسات الدولية التابع لجامعة لندن، الذى يهتم بدراسة ظواهر دولية مثل الإرهاب، وحالات التدخل الدولى لفرض الديمقراطية وحقوق الإنسان، والسياسات الأمريكية تجاه دول جنوب شرق آسيا.

بينما وجدنا اهتماما من نوع آخر من قبل بعض المتخصصين فى مجال العلاقات الدولية، حيث اهتموا بتقديم قراءة نقدية للفروض والمقولات التى تقوم عليها النظريات الرئيسية الكبرى فى العلاقات الدولية، وذلك بهدف اختبار مدى صلاحيتها فى تفسير حركة التفاعلات الدولية الحالية. ونذكر على سبيل المثال الدراسات التى قدمها ستيفانو جوزينى، الخبير فى المعهد الدنماركى للدراسات الدولية، والتى قدمت قراءة نقدية للنظرية الواقعية واتجاهات التحديث فيها، وللنظرية البنائية(١).

ورأينا أنه من المهم أيضا البحث فى كيفية عمل كليات العلوم السياسية العربية والأجنبية، ووجدنا أن الخطة العلمية لقسم العلوم السياسية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، على سبيل المثال، قد حددت عددا من المجالات التى تحتاج لمزيد من البحث والنقاش فى مجال العلاقات الدولية، وتشمل ثنائية العلاقة بين الفكر والقيم والمصالح فى العلاقات الدولية، وما يرتبط بذلك من مفاهيم نظرية، وإشكاليات العلاقة بين قضايا السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، والقضايا التى كانت من قبيل القضايا الداخلية ثم أصبحت تحتل مكانة مهمة فى أجندة القضايا العالمية، مثل قضايا حقوق الإنسان، والأمن "الرخو" مثل المياه والهجرة والبيئة.

وذلك بالإضافة إلى الدراسات الاستراتيجية، ببعديها التقليدى أى العسكرى، والحديث مثل حرب المعلومات والتكنولوجيا، والعلاقات البينية بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية، ودراسات المناطق، خاصة آسيا وأوروبا الشرقية وإسرائيل وأمريكا اللاتينية، إلى جانب الدراسات الإعلامية.

بينما اهتمت كلية العلاقات الدولية فى جامعة براتيسلافا بقضايا من قبيل دور الثقافة فى العلاقات الدولية، وقضايا الاقتصاد السياسى. كما تنوعت مجالات اهتمام جامعة برنستون بالولايات المتحدة ما بين قضايا تقليدية، مثل الحروب داخل الدول، والردع، والتعاون الدولى، وتوازن القوى والعقوبات الاقتصادية، والنمو الاقتصادى، والاستقرار والمؤسسات الدولية، وقضايا حديثة مثل حقوق الإنسان، والفاعلين من غير الدول، والصراعات الإثنية، والعدالة الدولية والمجتمع المدنى العالمى.

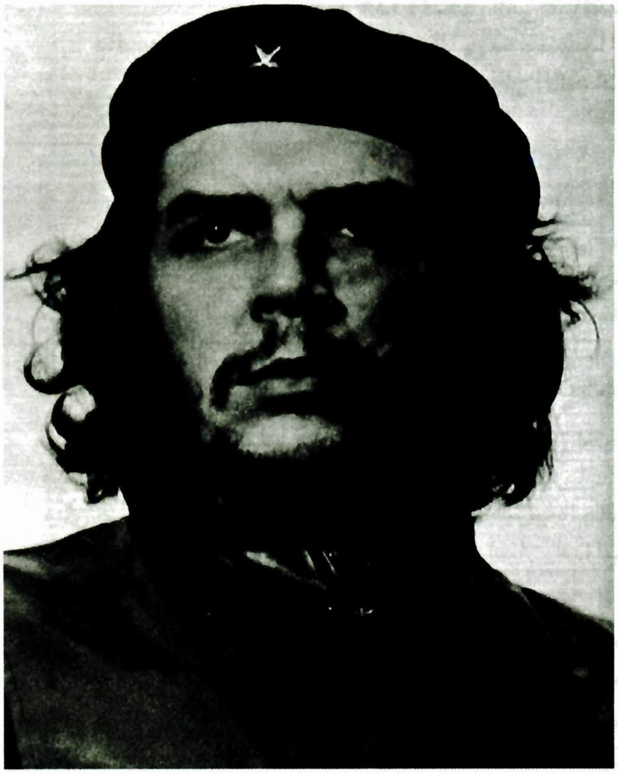
١- انظر:

- Stefano Guzzini and Anna Leander(eds.), Constructivism and International Relations: Alexander Windt and his Critics,(NewYork: Routledge, 2006).

- Stefano Guzzini, Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold, (NewYork: Routledge, 1998).

وقد تم الاتفاق على اعتماد أحد منهجين فى اختيار موضوع الملحق، يتمثل المنهج الأول فى مناقشة ما تستدعيه التطورات المهمة فى المنطقة أو العالم من أطر نظرية، وبحث كيفية تأثيرها فى العلاقات الدولية. ويتمثل المنهج الثانى فى تقديم قراءة نقدية للأطر والمفاهيم الجديدة المرتبطة بالسياسة الدولية، والتى طورتها مراكز الفكر والأبحاث الدولية. وبالنظر إلى التطورات التى تشهدها المنطقة العربية، نجد أنها تستدعى مجموعة من المفاهيم النظرية، مثل مفهوم الثورة والعدوى والحروب الثورية، والتى ساد اعتقاد بين المتخصصين أن نجمها قد أفل، ومثل هذه المفاهيم بحاجة إلى إعادة مراجعة ومناقشة لدلالاتها وقيمتها التحليلية.

وتتزايد أهمية هذه المراجعة مع الارتباك الذى حدث فى المصطلحات المستخدمة للتعبير عن "حالة " الثورة، التى تشهدها المنطقة العربية منذ مطلع عام ٢٠١١. فهناك من استخدم اسم "الصحوة" Awakening كما فعلت مجلة الإيكونومست فى تغطيتها للأحداث فى مصر والدول العربية، فى حين فضلت مجلة النيوزويك مصطلح الثورة Revolution. فما هو المقصود بالثورة تحديدا؟، وما هو الفرق بينها وبين أعمال الشغب والعنف؟وبينها وبين الإصلاح؟.



ارنستو تشى جيفارا

وتفيد المتابعة الدقيقة لتفاصيل هذه الحالة فى الدول التى نضجت فيها، مثل مصر وتونس، بأن "عملية" الثورة تستهدف بالدرجة الأولى انهيار نظم سياسية قائمة وإعادة بناء أخرى، وهذا ما تؤكده الشعارات التى رفعت فى ثورتى تونس ومصر من قبيل "الشعب يريد إسقاط النظام". ولكن يظل التساؤل حول الحدود الفاصلة بين **انهيار النظام وانهيار الدولة** قائما، وهل من الممكن أن تؤدى الثورة إلى انهيار الدولة والنظام معا؟ خاصة أن هناك اتجاهين رئيسيين فى الأدبيات الخاصة بالثورات، حيث يرى الاتجاه الأول أن الثورة عملية تستهدف النظام السياسى دون أن تمس بالضرورة الدولة ذاتها، حيث من الممكن أن ينهار النظام السياسى دون أن تنهار الدولة، كما أن انهيار الدولة ليس مرتبطا بالضرورة بالثورة، ومثال على ذلك تفكك يوغوسلافيا.

بينما يرى الاتجاه الثانى أن فكرة انهيار الدولة مرتبطة بالثورة، فانهيار الدولة القديمة هو المرحلة الأولى للثورة، والتى يتم خلالها تغيير النظام ككل، وطرح أفكار جديدة حول الدولة ومؤسساتها الرئيسية. أى أن فكرة الدولة ذاتها وتعريفها من الناحية الأيديولوجية والقومية تكون محط تغيير(٢). وبالنظر إلى الوضع فى تونس ومصر وليبيا، فإن الخط الفاصل بين النظام والدولة ضعيف جدا، والزخم الثورى ربما يؤدى إلى بدء انهيار الدولة ذاتها.

إلى جانب ذلك، تفيد متابعة أهداف القائمين أو المحركين لحالة الثورة بأن الهدف الرئيسى منها هو إحداث تغيير ثورى فى النظم السياسية، وعدم قبول أى عمليات تجميل أو إصلاح للنظام. ولعل هذا يستدعى **فكرة الاستقرار وعلاقتها بالتغيير**، حيث كان هناك تيار من الأكاديميين قبل حالة الثورة تلك، يفضل تصنيف النظم السياسية العربية على أنها من النظم المستقرة. ولكن حالة الثورة تفيد بأن حالة الاستقرار تلك، والتى استمرت فى بعض

2- Badredine Arfi, "State Collapse in New Theoritical Framework: The Case of Yugoslavia", International Journal of Sociology, Vol. 28, No. 3, Fall 1998, pp.16-17.

الحالات ما يزيد على ٤٠ سنة، لم تعبر عن استقرار حقيقى، بقدر ما عبرت عن حالة من الركود، وأن تغيير الحكومة أو النظام ليس بالضرورة مؤشرا على عدم الاستقرار، بل قد يعبر عن حالة من الاستقرار السياسى الحقيقى فى النظام، كما هو فى حالة النظم الديمقراطية الغربية، فعدم التغيير فى العديد من الدول العربية عبر عن غياب استقرار سياسى حقيقى فيها.

إلى جانب ذلك، تثير عملية إعادة بناء النظام فى فترة ما بعد الثورة فى كل من مصر وتونس العديد من التساؤلات حول **ملامح المرحلة الانتقالية**، حتى يترسخ النظام الجديد، وحول **شكل النظام السياسى** الجديد من حيث درجة ديمقراطيته، وطبيعة علاقته بتيارات الإسلام السياسى النشطة فى العديد من الدول العربية.

فى ضوء هذه التطورات، يناقش هذا العدد مفهوم الثورة كإحدى طرق انهيار النظم السياسية، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك الانهيار فى السياسة الخارجية للدولة المعنية. وفى هذا الإطار، ينقسم هذا الملحق إلى قسمين، يعرض القسم الأول نصا مترجما بتصرف حول انهيار النظم السياسية عن طريق الثورات، وهو عبارة عن فصل فى كتاب "مقدمة فى العلوم السياسية"(٣)، وهو من تحرير مايكل روسكن وروبرت كورد وآخرين، وقد صدر هذا الكتاب فى عام ٢٠٠٨، ويدرس هذا الكتاب فى الجامعات الأمريكية لطلبة العلوم السياسية. وقد تم اختيار هذا النص باعتباره أفضل ما كتب حول مفهوم الثورة، من حيث تعريف الثورة ومراحلها وعلاقتها بالعنف، والقوى المحركة لها، وطبيعة النظام الجديد الذى سينشئه الثوار، وذلك على ضوء الخبرات الثورية التى شهدها العالم منذ مطلع القرن العشرين. ويعرض القسم الثانى تعليقا أعدته الدكتورة أمل حمادة، مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وتعتبر الدكتورة حمادة من الباحثين المتخصصين فى دراسة الثورات والديناميكيات الخاصة بها، لاسيما الثورة الإيرانية. ويقيم التعليق المقولات النظرية المتعلقة بالثورة والعنف، ويعالج الإشكاليات الخاصة بالمرحلة الانتقالية وشكل النظام الجديد فى فترة ما بعد الثورة، كما يحاول الإجابة على جملة من الأسئلة حول الأبعاد الخارجية لانهيار النظم السياسية عن طريق الثورة، وذلك من قبيل: فى أى مرحلة من مراحل الثورة يتم الاهتمام بالسياسة الخارجية للدولة؟، وهل عادة تكون هناك رغبة ثورية فى إحداث تغيير جذرى فى توجهات السياسة الخارجية؟، وما هو التغير الذى يمكن أن يمس السياسة الخارجية لدولة ما نتيجة انهيار النظام السياسى عن طريق الثورة؟، وهل يتوقف هذا التغير على طبيعة الثوار وتوجههم، من حيث كونهم إسلاميين أو يساريين، أم يتأثر بمتغيرات وعوامل أخرى؟، وما هى طبيعة التغيرات المترتبة على ذلك على طبيعة تحالفات الدولة فى فترة ما بعد الثورة؟، وإلى أى مدى يمكن الحديث عن "عدوى" إقليمية؟، وما هى حدودها فى تفسير ما يجرى الآن فى المنطقة العربية؟، وما هى الحالات التى قد تنزع فيها الدولة التى تمر بحالة الثورة إلى شن حرب على دولة أخرى؟.

ويتخلل هذا العرض قراءة لبعض المفاهيم النظرية التى تستدعيها حالة الثورة التى تشهدها المنطقة العربية، مثل نظرية الدومينو، ونظرية الفوضى، وأثر الفراشة وأثر الانتشار، والثورات المضادة، وهى نظريات ومفاهيم تحليلية من الممكن أن تساعد فى تفسير الحالة التى تشهدها المنطقة العربية.

إيمان أحمد رجب

٣- يمثل هذا الجزء عرضا بتصرف لفصل بعنوان الثورة والعنف انظر:

- Michael G. Roskin, Robert L. Cord, James A. Medeiros, Walter S. Jones, Political Science : An Introduction, (New Jeresy: Pearson Education , Inc., 2008), p. p359-378.

المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية

كثيرا ما تحدث المتخصصون فى علم السياسة، تحت تأثير اقتراب النظم، عن النظم السياسية والاستقرار، وصورها البعض على أنها ماكينات مزودة بقدر كاف من الوقود، ولا يمكن أن تتعطل. ولكن منذ أواخر ستينيات القرن العشرين، امتلأت وسائل الإعلام بصور العنف والثورات، واتضح أن الثورات من الممكن أن تقع فى أى دولة، بما فى ذلك الولايات المتحدة، وهو ما حدث بين عامى ١٩٦٥ و١٩٦٨، حيث "اكتشف" الأكاديميون فجأة العنف فى الولايات المتحدة. وبعد أن كانوا ينظرون فى وقت سابق إلى العنف باعتباره أمر غير عادى، أشار الكثير من الأكاديميين فى النهاية إلى أن "العنف يحمل صبغة أمريكية"، كما شعر الأوروبيون بالصدمة، بعدما أدركوا أنهم ليسوا محصنين ضد العنف، خاصة بعد المذبحة التى شهدتها يوغوسلافيا السابقة. وقد ترتب على ذلك تزايد أهمية الحديث عن انهيار النظم السياسية عن طريق الثورات.

وعادة ما يصاحب عملية انهيار النظم انتشار أعمال الشغب على نطاق واسع، والحروب الأهلية والأعمال الإرهابية والانقلابات العسكرية، وعادة ما توجد فى ظل هذه الظروف حكومات استبدادية بدرجات متفاوتة. فالأنظمة الديكتاتورية لا تصنعها مجموعات صغيرة من المتآمرين فقط، لكنها عادة ما تنتج عن انهيار النظام السياسى، فالانهيار يسمح لمجموعات صغيرة، لكنها منظمة بشكل جيد، وغالبا ما يكون الجيش، بالسيطرة على النظام، وهذا هو السبب وراء عدم جدوى شجب نظام عسكرى لا يتردد فى استخدام القوة العسكرية فى مواجهة المواطنين. فقد قتلت الأنظمة العسكرية فى الأرجنتين وشيلى وجواتيمالا الآلاف لمجرد الاشتباه فى أن توجهاتهم يسارية. وحتى يمكن فهم ذلك، فإن هناك حاجة إلى الإجابة على تساؤلات من قبيل: لماذا حدثت هذه الانقلابات؟، ولماذا يتكرر انهيار النظم السياسية فى بعض الدول؟.

تتمثل الأسباب الكامنة وراء انهيار النظم السياسية فى فقد الشرعية، ونقص شعور المواطنين بعدالة حكم النظام. ويمكن تحديد مؤشرين على ذلك، يتمثل المؤشر الأول فى انتشار العنف المتمثل فى أعمال الشغب والإضرابات الشاملة والتفجيرات الإرهابية والاغتيالات السياسية. ويتمثل المؤشر الثانى فى حجم جهاز الشرطة. فكلما ارتفع مستوى الشرعية، احتاجت الحكومات لعدد قليل من ضباط الشرطة، وعندما تنخفض تحتاج لعدد أكبر. فعلى سبيل المثال، يلتزم الشعب فى إنجلترا غالبا بالقانون، لذلك يقل عدد أفراد الشرطة، ومعظمهم لا يحمل أسلحة نارية. وفى أيرلندا الشمالية، حتى وقت قريب، ازداد الاعتماد على عناصر الشرطة المسلحة لتحقيق الاستقرار، وذلك بسبب تزايد نشاط الإرهابيين الذى كان نتيجة إحساس نسبة من السكان بأن الحكومة غير شرعية. وكانت القوات البريطانية، حتى وقت قريب أيضا، تقوم بعمل دوريات حراسة بالأسلحة الأوتوماتيكية والعربات المدرعة. وقد أسفرت الحرب الأهلية فى أيرلندا الشمالية عن مقتل نحو ٣٦٠٠ شخص.

ومن أبرز أسباب تلاشى شرعية النظم السياسية هو فقدان النظام للفاعلية فى إدارة الدولة، ومن أهم مؤشرات فقدان الفاعلية معدلات التضخم الخارجة عن نطاق السيطرة، واستشراء الفساد، وارتفاع مستويات البطالة، والهزيمة فى الحروب. وبالتالى، تعتبر هذه المؤشرات مقدمات لوجود مشكلة ما بين المجتمع والنظام السياسى القائم، وهى تمهد لانفجار أعمال العنف والشغب فى المجتمع، والذى يعتبر أحد أعراض قيام الثورة.

أولا- العنف .. أحد أعراض الثورة :

يعبر العنف عن نفسه من خلال أعمال الشغب والإضرابات الشاملة، والتفجيرات الإرهابية، والاغتيالات السياسية، وهو فى حد ذاته لا يشير إلى قرب وقوع ثورة. فتاريخيا، أكثر الردود شيوعا على الاضطرابات الداخلية الخطيرة ليست الثورة على الإطلاق، وإنما السيطرة العسكرية، ولكن من الممكن النظر إلى العنف باعتباره عرضا لتلاشى فاعلية وشرعية الحكومة. وعادة لا ينتج عن الاضطرابات شىء ذو أهمية كبيرة، إذا اتجهت القيادة إلى التهدئة والتعامل مع المشكلات التى كانت سببا فى تلك الاضطرابات. لكن إذا افتقدت الحكومة الحكمة، وحاولت سحق وإسكات الساخطين، فإنها قد تزيد الأمر سوءا. فعلى سبيل المثال، استخدمت الولايات المتحدة الجيش فى عام ١٩٣٢ لتفريق جيش بونس Bonus Army، الذى تألف من محاربى الحرب العالمية الأولى، والذين سعوا حينها للحصول على منافع لمساعدتهم فى فترة الركود الأعظم. وقد ساعد الغضب الشعبى تجاه التعامل الفظ مع المحاربين فى تحويل الدولة ضد الرئيس هربرت هوفر فى الانتخابات التى جرت فى خريف العام ذاته.

أثر الفراشة Butterfly Effect:

يعتبر هذا المفهوم أحد المفاهيم الرئيسية المستخدمة فى نظرية الفوضى، ويرجع أصل هذا المفهوم إلى نظرية فيزيائية ابتكرها إدوارد لورينتز عام ١٩٦٣، لتفسير الظواهر الطبيعية والأحداث المتواترة التى تنتج عن حدث بسيط، لكنه يؤدى فى النهاية إلى سلسلة من النتائج والتطورات التى يفوق حجمها الحدث البسيط الأول، مما يدل على أن التغيرات الصغيرة جدا يمكن أن تؤدى إلى تأثيرات ضخمة. فحركة بسيطة فى جزء من العالم يمكن أن تغير تاريخ الكون بأكمله، وذلك مع انخفاض القدرة النظرية على التنبؤ بذلك، نتيجة عدم وجود قواعد متعارف عليها فى هذا الإطار، خاصة مع ما ينتج عن ذلك الأثر من تشعب فى النتائج المتوقعة.

وقد طبق هذا المفهوم فى مجال الأمن الدولى والاستراتيجية، واعتبر ريتشارد كى بيتس فى دراسته التى طبق فيها هذا المفهوم فى مجال الأمن أن الشكوك حول قدرة الحكومات على إحداث تأثيرات مقصودة فى مجال ما من خلال استراتيجية ما عادة ما تكون معززة بنظرية الفوضى، حيث تركز نظرية الفوضى على فكرة كيف أن أحداثا بسيطة تؤدى إلى تغييرات كبيرة من خلال أثر الفراشة.

كما استخدم هذا المفهوم فى مجال الانتخابات لتفسير عدد من الظواهر، وتوصلت بعض الدراسات إلى أن التغيرات الضئيلة فى نسب الاقتراع فى الانتخابات الرئاسية فى الولايات المتحدة الأمريكية داخل كل ولاية يمكن أن تؤدى إلى تغييرات ضخمة، بمعنى أنها قد تبرز مرشحا معينا وتطيح بآخر داخل المجمع الانتخابى، وقد تبرز رئيسا معينا وتطيح بآخر فى المرحلة النهائية بسبب اختلاف نسب التصويت لكل ولاية، واختلاف الحجم النسبى للولايات. وبالتالى، فقد تقوم ولاية فلوريدا -على سبيل المثال- بالتصويت لمرشح معين، الأمر الذى قد يؤدى إلى ارتفاع نسب أصواته وفوزه فى الانتخابات بأكملها بسبب ما حصل عليه فى تلك الولاية.

ومن الأمثلة التاريخية على أثر الفراشة، أدولف هتلر الذى كان جناح الفراشة الذى استطاع نقل النظام الألمانى من الديمقراطية إلى الشمولية، وثورة ١٩٧٩ فى إيران التى تعتبر نتاج عدم يقين فوضوى تسبب فى إحداث تغيرات ديناميكية لم يكن ممكنا توقعها.

المصدر :

- Joan Pere Plaza i Font and Dandoy Rgis, "Chaos Theory and its Application in Political Science", IPSA AISP Congress, 9 13 July 2006.

- Richard G. Niemi and Paul S. Herrnson, "Beyond the Butterfly: The Complexity of U.S. Ballots", Perspectives on Politics, Vol. 1, No. 2, Jun., 2003.

يمكن القول إن العنف الداخلى له وظائف سياسية. فمن ناحية، يشير العنف إلى أن الأمور لا تسير بشكل جيد، وأن هناك فئات معينة انطلاقا من شعورها باليأس أو قناعات محددة، مستعدة لانتهاك القانون لإحداث تغيير. وعادة ما يكون رد الفعل الأول لأى حكومة، عندما تواجه اضطرابات داخلية، هو استخدام الأداة العسكرية، وإلقاء اللوم على مجموعة من الراديكاليين وصناع المشكلات، أو المتآمرين، دون أن ينفى ذلك إمكانية أن يتعمد المحرضون إثارة الحوادث، ولكن حقيقة أن الجماعات المعارضة للنظام تحظى بتأييد بعض فئات الشعب لابد أن تخبر النظام الحكومى بأن هناك خللا ما. فعلى سبيل المثال، خلال مؤتمر الحزب الديمقراطى عام ١٩٦٨،

هاجمت شرطة شيكاغو بوحشية المحتشدين احتجاجا على حرب فيتنام، وقد تجاهل المؤتمر المحتجين، وقام بترشيح هيوبرت هامفرى نائبا للرئيس جونسون، نظرا لموقفه غير الحاسم تجاه هذه الحرب. وقد كشف ذلك عن أن الحزب الديمقراطى لم يكن متفهما لمطالب دائرته الانتخابية، والتى صوتت منذ أربع سنوات لصالح جونسون، لأنه تعهد بعدم إقحام البلاد فى حروب، وعلى ذلك كان ينبغى على الديمقراطيين الاستماع إلى المحتجين بدلا من تجاهلهم.

من ناحية أخرى، يخدم العنف فى بعض الحالات هدفا ما. فعلى سبيل المثال، كانت أعمال العنف والشغب التى اجتاحت المدن الأمريكية فى أواخر ستينيات القرن العشرين سببا فى اهتمام الحكومة الأمريكية بمشكلة الأمريكيين من أصول إفريقية، والتى أسفرت عن مستويات مروعة من الدمار والقتل، حيث نجحت فى جذب أنظار الإعلام والعامة والحكومة، ثم فى تحسن أوضاع تلك الفئة.كما لعبت أعمال الشغب فى جنوب إفريقيا دورا فى اقتناع حكومة الأقلية البيضاء بضرورة البدء فى حوار مع الأغلبية السوداء، وهو ما أدى إلى الإفراج عن نيلسون مانديلا وتشكيل حكومة منتخبة من المواطنين كافة.

١- أنماط العنف :

قدم العالم السياسى فريد آر فون در مهدن خمسة أنماط متمايزة من العنف، يتمثل النمط الأول فى **العنف البدائى**، ويظهر هذا النمط نتيجة النزاعات بين الولاءات الأولية: العرقية أو القومية أو الدينية، مثل الصراع العنيف بين السنة والشيعة فى العراق، وبين العرب والقبائل الإفريقية فى دارفور بالسودان، وبين الصرب والألبان فى كوسوفو، والهوتو والتوتسى فى رواندا، والذى راح ضحيته نحو ٨٠٠ ألف شخص فى أواخر التسعينيات. وهذا النمط لا يقتصر بالضرورة على الدول النامية، حيث شهدت مدينة كيبك الكندية وإقليم الباسك الإسبانى وأيرلندا الشمالية هذا النمط من العنف بين البروتستانت والكاثوليك.

ويتمثل النمط الثانى فى **العنف الانفصالى**، وهذا النمط يكون أحيانا امتدادا للنزاعات البدائية، ويهدف إلى استقلال جماعة ما. ومن الأمثلة الواضحة على هذا النمط الحرب التى يخوضها التاميل فى شمال سريلانكا من أجل الانفصال منذ عام ١٩٨٣، والتى أدت إلى مقتل أكثر من ٦٠ ألف شخص، والحرب بين كرواتيا والبوسنة وصربيا من أجل الانفصال عن يوغوسلافيا فى أوائل التسعينيات. وتعتبر مطالب الأكراد العراقيين الخاصة بإقامة دولة لهم تعبيرا عن هذا النمط، وهى قد تشجع أكراد تركيا وسوريا وإيران على القيام بمحاولات مماثلة.

أما النمط الثالث، فيتمثل فى **العنف الثورى**، وهو يهدف إلى الإطاحة بنظام قائم وإقامة نظام آخر محله، ومثال على ذلك العنف الذى يمارسه الإسلاميون بهدف السيطرة على الدول الإسلامية وجعلها أصولية. وتتعرض دول مثل الجزائر ومصر والسعودية وباكستان لتهديدات من جانب الحركات الإسلامية التى تتخذ من العنف سبيلا لها. وقد نجح العنف الثورى فى الإطاحة بسوموزا فى نيكاراجوا عام ١٩٧٩، وفى إسقاط شاه إيران فى العام نفسه أيضا. وحتى وقت قريب، كانت أمريكا الوسطى والمنطقة الجنوبية من إفريقيا مسارح لهذا النمط من العنف.

ويدرج فريد مهدن تحت هذا النمط العنف المضاد للثورة، بمعنى الجهود التى تبذلها الجماعات المحافظة لمواجهة المحاولات الثورية. ومن الأمثلة على ذلك عمليات القتل التى نفذها اليمينيون فى سلفادور، ومحاولات سحق حركات التحرر فى المجر عام ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وبولندا عامى ١٩٧٠ و١٩٨٠، مع المفارقة أنه فى هذه الحالات كان الشيوعيون هم القوة المناهضة للثورة.

ويتمثل النمط الرابع فى **عنف الانقلابات**، والمقصود به الحالات التى يمارسها الجيش بعد تنفيذه الانقلاب العسكرى، ونجاحه فى الإطاحة بنظام الحكم. فعندما يظل الجيش مستشعرا لوجود معارضة، من الممكن أن يمارس عمليات قتل مقننة ضد المعارضة. فعلى سبيل المثال، اختفى نحو ٣٠ ألف أرجنتينى عقب سيطرة الجيش على الحكم عام ١٩٧٦، وتم إغراق الكثير منهم أحياء فى البحر، كما قتل الجيش الشيلى ما يقرب من ٣ آلاف شخص بعد انقلاب عام ١٩٧٣. ومنذ انقلاب عام ١٩٥٤، قام الجيش فى جواتيمالا بقتل ٢٠٠ ألف للاشتباه فى انتمائهم لليسار. وفى أمريكا اللاتينية، كان العنف المضاد للثورة الذى أعقب بعض الانقلابات أكثر دموية من أى شيء فعله الثوريون.

وبمجرد حدوث انقلاب فى دولة ما، تكون هناك فرص لحدوث آخر فى الدولة نفسها. ففى بعض الدول، هناك ميل للانقلابات العسكرية، حيث تعرضت باكستان، على سبيل المثال، لأربعة انقلابات منذ استقلالها عام ١٩٤٧،

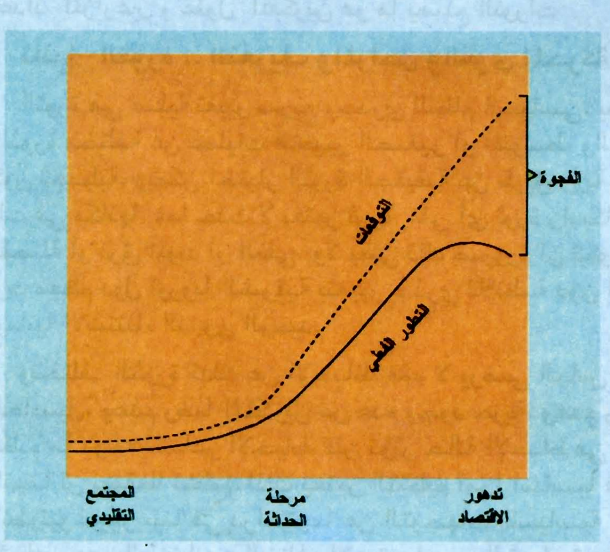
كان آخرها فى ١٩٩٩. وبوجه عام، تحدث الانقلابات بسبب ضعف وفساد وعدم فاعلية مؤسسات الحكم المدنية، أى الأحزاب والبرلمانات والأجهزة التنفيذية، بحيث تترك للجيش الفرصة للاستيلاء على الحكم، أو حدوث حالة من الفوضى.

وقد اعتبر مهدن **عنف القضايا** هو النمط الخامس للعنف، وقصد به العنف الموجه لقضايا معينة، وهو فى طبيعته أقل شدة من الأنماط الأخرى. ومن بين الأمثلة على ذلك الاحتجاجات المعارضة للعولمة، والإضرابات الطلابية فى الجامعات الفرنسية والأمريكية فى أواخر الستينيات، وأعمال الشغب التى كان سببها ضرب قوات الشرطة لشباب الأقليات، وعمليات النهب التى يقوم بها الجوعى العاطلون فى البرازيل، وإضرام المزارعين الفرنسيين النار فى شاحنات نقل المحاصيل الإسبانية. وربما يكون الخط الفاصل بين العنف الذى تثيره قضية ما والعنف الثورى دقيقا جدا، حيث إنه إذا اتسمت تلك القضية بالخطورة، وكان قمع الشرطة وحشيا، فمن الممكن أن تتحول الاحتجاجات لتأخذ الطابع الثورى.

ورغم أهمية هذا التصنيف، فإنه غير جامد، فبعض أعمال العنف تقع فى منطقة وسط بين أكثر من نمط، أو قد تتفاقم لتندرج تحت تصنيف آخر. فعلى سبيل المثال، أدت شكاوى الألبان فى مقدونيا من وضعهم كمواطنين درجة ثانية إلى تشكيل أحزاب سياسية ألبانية، ثم إلى احتجاجات، ثم تشكيل جماعات سرية، ثم عنف، ثم تمرد مسلح لفصل المناطق ذات الأغلبية الألبانية عن مقدونيا.

٢- التغيير كأحد أسباب العنف :

توصل الكثير من المتخصصين إلى أن السبب وراء الاضطرابات الداخلية، بما فى ذلك الثورات، هو التغيير المصاحب لعمليات التحديث التى تمر بها المجتمعات. فالمجتمعات التقليدية ذات الأنماط السلطوية القديمة والاقتصادات البسيطة لا يصيبها العنف بشكل نسبى، حيث يعيش الأفراد مثل أسلافهم ولا يتوقعون الكثير. كما تتعرض المجتمعات العصرية المتقدمة ذات الأنماط السلطوية العقلانية والاقتصادات المنتجة لأنماط محدودة نسبيا من العنف. ولكن فى المرحلة البينية، عندما تبدأ الحداثة فى تغيير المجتمعات التقليدية، يزداد احتمال العنف، وبذلك تكون قد خرجت من مرحلة الاستقرار التقليدى، لكنها لم تصل بعد لمرحلة الاستقرار العصرى، فكل شىء يتغير فى مثل هذه المجتمعات، الاقتصاد، والتوجهات الدينية، وأسلوب الحياة، والنظام السياسى، مما يتسبب فى حالة من القلق والارتباك لدى الشعب، تجعله مستعدا لممارسة العنف.



التوقعات المتزايدة Rising Expectations:

من بين طرق معرفة تأثير النمو الاقتصادى فى أى مجتمع هو تمثيله فى صورة رسم بيانى، وفيما يلى يمثل الخط المتصل التغيير الاقتصادى الفعلى فى مجتمع آخذ فى الحداثة، وهو متصاعد بوجه عام. أما الخط المتقطع، فيمثل توقعات الأفراد. وفى المجتمع التقليدى، يسار الرسم البيانى، ينخفض مستوى الأداء الفعلى والتوقعات، ومع تصاعد النمو، تبدأ التوقعات فى التزايد بمعدل أسرع من مستوى الأداء الفعلى.

وقد يمر المجتمع بمرحلة من تردى الأوضاع الاقتصادية، فتحبط التوقعات، وفجأة تظهر فجوة كبيرة بين ما يريده الناس وما يستطيعون الحصول عليه. وبتعبير دانيال لينر، تصبح "نسبة المراد: المحصول عليه" مقلقة، مما يولد ثورة الإحباطات المتزايدة.

يمكن أن يكون التغيير الاقتصادى هو أكثر الأمور المثيرة للقلق، والمفارقة هى أن تحسن الأوضاع الاقتصادية يمكن أن يكون بنفس درجة خطورة الفقر. فقد لاحظ عالم الاجتماع الفرنسى العظيم ألكسيس دو توكويفيلى أنه "على الرغم من أن فترة حكم لويس السادس عشر كانت أكثر فترات الحكم الملكى رخاء، فإن هذا الرخاء نفسه

هو الذى عجل اندلاع ثورة عام ١٧٨٩". ويمكن تفسير ذلك بما يسميه الماركسيون الخصومة الطبقية. فعندما يعيش الأفراد فى فقر دائم، لا يكون لديهم أى أمل فى المستقبل. ورغم بؤسهم، فإنهم يتحلون بالهدوء. وعندما تتحسن الأمور، يبدأ الناس فى تخيل مستقبل أفضل وتستيقظ طموحاتهم. وبعد تلاشى شعورهم بالرضا بقدرهم، تتولد لديهم الرغبة فى تحسين أوضاعهم بشكل سريع، أسرع مما يمكن أن يقدمه حتى الاقتصاد الآخذ فى النمو. والأسوأ من ذلك، أنه خلال فترات الرخاء يزداد رخاء بعض الأفراد بشكل أسرع من أفراد آخرين، الأمر الذى يثير مشاعر الحقد، وتشعر جماعات معينة بأن التغييرات الاقتصادية قد أهملتها وتجاوزتها، ومن ثم يشعرون بالمرارة. ومع ذلك، فإن المشاعر الثورية لا تظهر بين الفقراء، لكن بين من سماهم كران برينتون "الأفراد المتمتعين بالرخاء، الذين يشعرون بالقيود والضيق" من حكومة تعوق حقهم فى التقدم بشكل أسرع.

وتعتبر هذه الفترات من أكثر الفترات حساسية فى حياة أى أمة، حيث قد تنشأ عنها عمليات تمرد أو ثورات، فالمشكلة الحقيقية كما حددها تيد روبرت جيور، المتخصص فى الصراعات السياسية وعدم الاستقرار. لا تنحصر فى الفقر نفسه لكن فى الحرمان النسبى. فنادرا ما يثور الفقراء المنشغلون بإطعام أسرهم. لكن بمجرد شعورهم بالشبع، يبدأون فى النظر حولهم، ويلاحظون أن بعض الأفراد يعيشون أفضل منهم، هذا الشعور بالحرمان النسبى قد يحضهم على الغضب والعنف والثورة فى بعض الأحيان. وتجدر الإشارة إلى أن ما توصل إليه جيور يتوافق أيضا مع آراء توكويفيلى وبرينتون، والمتمثلة فى أن الثورات تقوم عندما تتحسن الأمور بشكل عام، وليس عندما تسوء.

ويمكن أن تثير التغييرات الاقتصادية الأخرى الاضطرابات، فقد أشار عالم الأنثروبولوجيا إريك آر ولف إلى أن التحول من نمط الزراعة البسيط، كمصدر رزق، إلى المحاصيل النقدية المعتمدة على الأسواق وملاك الأراضى والمصرفيين يؤدى إلى إفقار الكثير من المزارعين وتحويلهم من السكينة إلى الثورة. ويرى ولف أن التحديث الاقتصادى للزراعة فى المكسيك وروسيا والصين وفيتنام والجزائر وكوبا هو تحديدا ما مهد الطريق للثورات الناجحة القائمة على المزارعين فى هذه الدول. وربما يخرج النظام السياسى أيضا عن نطاق مواكبة العصر، اعتمادا منه على وضع موروث بلا فرصة حقيقية للمشاركة الجماعية. ومع تحسن الاقتصاد، ترتفع مستويات التعليم، ويتعلم الناس أفكارا معنوية مثل الحرية والديمقراطية. كما يصاحب ذلك تزايد الغضب من الحكم الاستبدادى، خاصة بين المفكرين، فقد يكره المزارعون النظام بسبب الضغط عليهم اقتصاديا، لكن المفكرين الحضريين يكرهونه بسبب قمعه الحقوق والحريات. ويشير صامويل هنتنجتون إلى أن الالتقاء بين هاتين القوتين: "أعداد" المزارعين و"عقول" المفكرين هو ما يصنع الثورات.

ثانيا- الثورة .. التعريف والمراحل والقوى المحركة :

الثورة هى عملية تغيير سريع وجذرى للنظام السياسى، بما يؤدى للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له. والثورة مختلفة عن عمليات التغيير الصغير أو المتوسط، والتى تحافظ على النظام القديم، فالتغييرات عادة ما تكون تجميلية. ويمكن اختبار الثورة الحقيقية عن طريق رؤية ما إذا كانت قد أطاحت بالنخبة القديمة أم لا. فإذا ظلت فى مكانها، فما حدث لا يعتبر ثورة. ففى أى ثورة راديكالية، تتخلص النخبة الجديدة من القديمة باستخدام المقصلة أو فرق الموت أو النفى. ولا يعنى ذلك ضرورة أن تكون الثورة دموية، ففى عام ١٩٨٩، على سبيل المثال، مرت معظم دول أوروبا الشرقية بتغيير جذرى للأنظمة دون إراقة دماء، وهذا ما سمى بالثورة البيضاء، وكانت رومانيا الاستثناء الدموى الوحيد.

وتختلف الثورة كذلك عن الإحباط، فقد لا يرضى الناس عن وضع ما، مثل عدم رضا المزارعين عن أسعار المحاصيل، وعدم رضا المفكرين عن عدم وجود حرية، وعدم رضا رجال الأعمال عن الفساد. وإذا لم يكن هناك تنظيم ما يوجه مشاعر الإحباط، فلن تؤثر حالة الإحباط فى النظام القائم، حيث إن السخط والفوضى فى حد ذاتهما لن يسقطا نظاما، لذلك يعتبر التنظيم أمرا أساسيا فى قيام الثورة. وهذا ما توصل إليه بيتر مكدونو وأنطونيو لوبيز بينا فى دراستهما عن التوجهات السياسية للبرازيليين، حيث توصلا إلى وجود "قدر كبير من مشاعر عدم الرضا من النظام الاستبدادى، والتى لم تجد قناة تبثها"، وأشارا إلى أنه "فى غياب البدائل التنظيمية، فإنه فى الغالب تأخذ المقاومة شكل اللامبالاة والفتور". وبالتالى، فإن وجود الإحباط والعنف وأعمال الشغب والإضرابات فى مجتمع ما لا يؤدى بالضرورة إلى ثورة. فبدون تنظيم، لن تكون هناك ثورة، ومن يوفر التنظيم كما تكشف عن ذلك خبرة الثورات هم المفكرون.

هو الذى عجل اندلاع ثورة عام ١٧٨٩". ويمكن تفسير ذلك بما يسميه الماركسيون الخصومة الطبقية. فعندما يعيش الأفراد فى فقر دائم، لا يكون لديهم أى أمل فى المستقبل. ورغم بؤسهم، فإنهم يتحلون بالهدوء. وعندما تتحسن الأمور، يبدأ الناس فى تخيل مستقبل أفضل وتستيقظ طموحاتهم. وبعد تلاشى شعورهم بالرضا بقدرهم، تتولد لديهم الرغبة فى تحسين أوضاعهم بشكل سريع، أسرع مما يمكن أن يقدمه حتى الاقتصاد الآخذ فى النمو. والأسوأ من ذلك، أنه خلال فترات الرخاء يزداد رخاء بعض الأفراد بشكل أسرع من أفراد آخرين، الأمر الذى يثير مشاعر الحقد، وتشعر جماعات معينة بأن التغييرات الاقتصادية قد أهملتها وتجاوزتها، ومن ثم يشعرون بالمرارة. ومع ذلك، فإن المشاعر الثورية لا تظهر بين الفقراء، لكن بين من سماهم كران برينتون "الأفراد المتمتعين بالرخاء، الذين يشعرون بالقيود والضيق" من حكومة تعوق حقهم فى التقدم بشكل أسرع.

وتعتبر هذه الفترات من أكثر الفترات حساسية فى حياة أى أمة، حيث قد تنشأ عنها عمليات تمرد أو ثورات، فالمشكلة الحقيقية كما حددها تيد روبرت جيور، المتخصص فى الصراعات السياسية وعدم الاستقرار. لا تنحصر فى الفقر نفسه لكن فى الحرمان النسبى. فنادرا ما يثور الفقراء المنشغلون بإطعام أسرهم. لكن بمجرد شعورهم بالشبع، يبدأون فى النظر حولهم، ويلاحظون أن بعض الأفراد يعيشون أفضل منهم، هذا الشعور بالحرمان النسبى قد يحضهم على الغضب والعنف والثورة فى بعض الأحيان. وتجدر الإشارة إلى أن ما توصل إليه جيور يتوافق أيضا مع آراء توكويفيلى وبرينتون، والمتمثلة فى أن الثورات تقوم عندما تتحسن الأمور بشكل عام، وليس عندما تسوء.

ويمكن أن تثير التغييرات الاقتصادية الأخرى الاضطرابات، فقد أشار عالم الأنثروبولوجيا إريك آر ولف إلى أن التحول من نمط الزراعة البسيط، كمصدر رزق، إلى المحاصيل النقدية المعتمدة على الأسواق وملاك الأراضى والمصرفيين يؤدى إلى إفقار الكثير من المزارعين وتحويلهم من السكينة إلى الثورة. ويرى ولف أن التحديث الاقتصادى للزراعة فى المكسيك وروسيا والصين وفيتنام والجزائر وكوبا هو تحديدا ما مهد الطريق للثورات الناجحة القائمة على المزارعين فى هذه الدول. وربما يخرج النظام السياسى أيضا عن نطاق مواكبة العصر، اعتمادا منه على وضع موروث بلا فرصة حقيقية للمشاركة الجماعية. ومع تحسن الاقتصاد، ترتفع مستويات التعليم، ويتعلم الناس أفكارا معنوية مثل الحرية والديمقراطية. كما يصاحب ذلك تزايد الغضب من الحكم الاستبدادى، خاصة بين المفكرين، فقد يكره المزارعون النظام بسبب الضغط عليهم اقتصاديا، لكن المفكرين الحضريين يكرهونه بسبب قمعه الحقوق والحريات. ويشير صامويل هنتنجتون إلى أن الالتقاء بين هاتين القوتين: "أعداد" المزارعين و"عقول" المفكرين هو ما يصنع الثورات.

ثانيا- الثورة .. التعريف والمراحل والقوى المحركة :

الثورة هى عملية تغيير سريع وجذرى للنظام السياسى، بما يؤدى للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له. والثورة مختلفة عن عمليات التغيير الصغير أو المتوسط، والتى تحافظ على النظام القديم، فالتغييرات عادة ما تكون تجميلية. ويمكن اختبار الثورة الحقيقية عن طريق رؤية ما إذا كانت قد أطاحت بالنخبة القديمة أم لا. فإذا ظلت فى مكانها، فما حدث لا يعتبر ثورة. ففى أى ثورة راديكالية، تتخلص النخبة الجديدة من القديمة باستخدام المقصلة أو فرق الموت أو النفى. ولا يعنى ذلك ضرورة أن تكون الثورة دموية، ففى عام ١٩٨٩، على سبيل المثال، مرت معظم دول أوروبا الشرقية بتغيير جذرى للأنظمة دون إراقة دماء، وهذا ما سمى بالثورة البيضاء، وكانت رومانيا الاستثناء الدموى الوحيد.

وتختلف الثورة كذلك عن الإحباط، فقد لا يرضى الناس عن وضع ما، مثل عدم رضا المزارعين عن أسعار المحاصيل، وعدم رضا المفكرين عن عدم وجود حرية، وعدم رضا رجال الأعمال عن الفساد. وإذا لم يكن هناك تنظيم ما يوجه مشاعر الإحباط، فلن تؤثر حالة الإحباط فى النظام القائم، حيث إن السخط والفوضى فى حد ذاتهما لن يسقطا نظاما، لذلك يعتبر التنظيم أمرا أساسيا فى قيام الثورة. وهذا ما توصل إليه بيتر مكدونو وأنطونيو لوبيز بينا فى دراستهما عن التوجهات السياسية للبرازيليين، حيث توصلا إلى وجود "قدر كبير من مشاعر عدم الرضا من النظام الاستبدادى، والتى لم تجد قناة تبثها"، وأشارا إلى أنه "فى غياب البدائل التنظيمية، فإنه فى الغالب تأخذ المقاومة شكل اللامبالاة والفتور". وبالتالى، فإن وجود الإحباط والعنف وأعمال الشغب والإضرابات فى مجتمع ما لا يؤدى بالضرورة إلى ثورة. فبدون تنظيم، لن تكون هناك ثورة، ومن يوفر التنظيم كما تكشف عن ذلك خبرة الثورات هم المفكرون.

١- المفكرون والثورة .. مطورو العقائد الثورية :

فى كل مكان تقريبا، يوجد مفكرون ساخطون من الأوضاع القائمة، ذلك لأنهم على درجة عالية من التعليم، ويمتلكون أفكارا متنوعة، بعضها ينطوى على قدر كبير من المثالية. إلى جانب ذلك، عادة ما يكون للوعاظ والمدرسين والمحامين والصحفيين وآخرين ممن يتعاملون مع الأفكار حصة فى انتقاد النظام. فإذا كان كل شىء يسير على ما يرام، فلن يكون هناك الكثير ليتحدثوا أو يكتبوا عنه. وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء المفكرين نادرا ما يكونون من الأثرياء، رغم أنهم أحيانا ما يكونون ميسورى الحال، وربما يشعرون بالاستياء من الأفراد الأغنى منهم، وليسوا بنفس درجة ذكائهم، مثل رجال الأعمال والمسئولين الحكوميين.

مثل هذه العوامل تجعل بعض المفكرين، لكن ليسوا جميعا أو حتى الغالبية، يميلون إلى تطوير ما أطلق عليه جيمس بيلينجتون "عقيدة ثورية"، وهى تتمثل فى إمكانية أن يستبدل بالنظام الحالى نظام آخر أفضل منه. وطبقا لبيلينجتون، فإن الثورة تبدأ بهذا "الانفعال فى عقول الأشخاص". فنادرا ما يهتم العامة والعمال العاديون والمزارعون بالأيديولوجيات المعنوية، إنما تتركز رغباتهم فى تحسين الظروف المادية. بعبارة أخرى، تزود القناعات المثالية للمفكرين الحركات الثورية بالقوة التى تجمعهم معا، والأهداف التى يتوقون لتحقيقها، وتوفر لهم القيادة.



إلى اليمين فيكتور يو شنكو قائد الثورة البرتقالية فى أوكرانيا، وإلى الوسط لينين قائد الثورة البلشفية فى روسيا، وإلى اليسار آيه الله الخمينى قائد الثورة الإيرانية.

وجدير بالذكر أن معظم الحركات الثورية فى القرن العشرين تم تأسيسها وقيادتها عن طريق أشخاص على درجة من التعليم، وليسوا بالضرورة مفكرين. فعلى سبيل المثال، كان لينين دارسا متميزا للقانون، كما ساعد ماو زى دونج فى تأسيس الحزب الشيوعى الصينى أثناء عمله كإخصائى مكتبات فى جامعة بكين. أما فيدل كاسترو ومعظم المقاتلين التابعين له، فقد كانوا من خريجى مدرسة القانون، وكان أحدهم، وهو شى جيفارا، طبيبا، وقد قتل عام ١٩٦٧ فى الوقت الذى كان يحاول فيه إشعال ثورة فى بوليفيا. كما كان زعيم ميليشيات الطريق المضىء فى بيرو أستاذا فى الفلسفة. وكان زعماء الثورة ضد الشاه فى إيران مفكرين و أكاديميين.

٢- مراحل الثورة :

حدد كران برينتون فى كتابه الذى صدر عام ١٩٣٨ بعنوان "تشريح الثورة"The Anatomy of Revolution خمس مراحل تمر بها كل الثورات تماما مثلما يمر جسم الإنسان بمراحل مرض ما، واختبر هذه المقولة بدراسته للثورة الإنجليزية فى أربعينيات القرن السابع عشر، والثورة الأمريكية عام ١٧٧٦، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، والثورة الروسية عام ١٩١٧. وتتمثل هذه المراحل فى الآتى:

- **انهيار النظام القديم:** فى هذه المرحلة، تتطور موجة من مشاعر عدم الرضا عن الحكومة، نتيجة تعطل الإدارة وتزايد الضرائب، وتبدأ تدريجيا ثقة الشعب فى الحكومة تتآكل، كما تبدأ الحكومة تفقد ثقتها فى نفسها، ويحول المفكرون ولاءهم من النظام القائم إلى نظام آخر مقترح يحمل قدرا من المثالية، ويتزامن هذا مع بدء عملية تحديث اقتصادى، تلعب دورا كبيرا فى إثارة مشاعر السخط والحقد.



أحد المتظاهرين فى يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، فى القاهرة يرفع لافتة مكتوبا عليها ارحل ارحل يا مبارك" فى مواجهة عناصر الأمن المركزى.

- **المرحلة الأولى للثورة:** تبدأ هذه المرحلة ببدء التحرك من أجل تغيير الوضع القائم، فيبدأ التآمر على النظام القائم من خلال تشكيل اللجان والشبكات والخلايا، وتتخذ من الإطاحة بالنظام القديم هدفا لها، وتبدأ بعض مظاهر التمرد الشعبى على النظام، مثل رفض دفع الضرائب، ويبدأ تطور مأزق سياسى يستعصى حله، وتلجأ الحكومة إلى استدعاء القوات، الأمر الذى يعطى عكس النتائج المرجوة، نظرا لتخلى القوات عن الحكومة وزيادة غضب الشعب. فى البداية، يكون الاستيلاء على السلطة سهلا، لأن النظام يضع نفسه خارج نطاق الخدمة، كما يتزايد ابتهاج الشعب.

- **مرحلة تولى المعتدلين السلطة:** خلال هذه المرحلة، يتولى القيادة المعتدلون، وهم الذين عارضوا النظام القديم، ولكنهم ما زالوا مرتبطين به، ويبدأون إصلاحات معتدلة غير جذرية وغير كافية أيضا بالنسبة للمتشددين المتواجدين بين الثوار، ويتهم هؤلاء المعتدلين بالجبن والتوافق مع قوى النظام القديم. أما المعتدلون، فهم أفراد لا يتمتعون بالصرامة الكافية لسحق الراديكاليين الذين يتواجدون جنبا إلى جنب مع المعتدلين فيما يشبه حكومة موازية.

- **مرحلة تولى المتشددين السلطة:** يقوم المتشددون الأكثر صرامة والأفضل تنظيما من المعتدلين، والذين يعرفون ما يريدونه تحديدا، بالإطاحة بالمعتدلين وتولى قيادة الثورة، ويتم التخلص من أى بقايا للنظام القديم، ويفرض المتشددون على الشعب طاعة النظام الجديد بقيمه وقوانينه، ويتعرض المخطئون للعقاب، وحتى الرفقاء الثوريون الذين يرى أنهم خرجوا عن الخط الثورى الصحيح يتم إعدامهم: "فالثورة تلتهم أبناءها".

- **"ترميدور" ينهى فترة حكم الرعب :** فى النهاية، لا يستطيع المجتمع تصعيد الثورة، ويصبح الشعب، حتى الثوريون منهم، منهكا من حالة الجنون المؤقت، ويتوق إلى الاستقرار وتسيير عجلة الاقتصاد مرة أخرى والتمتع بالأمن الشخصى. ثم يأتى بعد ذلك "ترميدور" Thermidor، وهو اسم أطلق على الشهر الصيفى لتقويم الثورة الفرنسية، والذى كان علامة على نهاية التطرف الثورى، والذى تم خلاله أيضا إعدام المتطرف "روبسبيير"، ويصف برينتون هذه المرحلة بأنها فترة نقاهة ما بعد الحمى. وخلال هذه المرحلة، غالبا ما يستولى ديكتاتور يشبه طغاة النظام القديم على الحكم لاستعادة النظام، وهو الأمر الذى يلقى ترحيب معظم الناس.

٣- ما بعد الثورة .. "وهم" الديمقراطية ؟

إن الديناميكية الخاصة بالثورات، والمراحل التى تمر بها، تجعل حتمية إقامة الثورة لنظام ديمقراطى حر مسألة تحتاج لنقاش، خاصة أن الثورات تظهر ميلا ثابتا للإطاحة بصورة من صور الطغيان لاستبدالها بصورة أخرى من الطغيان. فعلى سبيل المثال، استبدلت الثورة بالملوك الفرنسيين نابليون الذى نصب نفسه إمبراطورا، وأشرف على دولة بوليسية مكتملة الأركان، كمااستبدلت بالاستبداد الجزئى للقياصرة الروس الاستبداد التام لستالين، وكانت الحياة الروسية أكثر حرية والنمو الاقتصادى كان أسرع فى بداية القرن العشرين فى ظل حكم الأنظمة القيصرية، وذلك رغم افتقادها الكفاءة. كما أطاح فيدل كاسترو بنظام باتستا، وفى عهده انخفضت الحريات والنمو الاقتصادى فى كوبا بشكل كبير.وبالتالى، يظل السؤال المحورى: ما هو الخير الذى تقدمه الثورات؟. يميل الفرد إلى الشعور باليأس لدى سماع ما قاله سيمون بوليفار محرر أمريكا الجنوبية، بأن "من يساند الثورة يكون بمثابة من يجرف البحر". وبوجه عام، تنتهى الثورات بشكل سيئ.

نظرية الفوضى Chaos Theory:

يعد مفهوم الفوضى مفهوما غامضا. فمن جانب، ترتبط الفوضى بميراث الأساطير فى العديد من الثقافات القديمة المختلفة. ومن جانب آخر، تشير إلى برنامج بحثى متعارف عليه فى دراسة التطور الزمنى للنظم غير المستقرة. وقد تطورت نظرية الفوضى فى العلوم الطبيعية، ثم انتقلت إلى العلوم الاجتماعية، وهى تساعد فى فهم ديناميكية النظم التى تتطور بصورة غير خطية.

تختلف الفوضى عن العشوائية Randomness، فالنظام العشوائى لا يمكن التنبؤ بالخطوة التالية فيه، وكل شيء ولذا يمكن وضع سيناريوهات محددة حول ما سيحدث ولكنها لا تكون بلا نهاية. الفوضى، فإن هناك مدى غير نهائى لإمكانية التنبؤ بالمستقبل. ويمكن تطوير مجموعة من البدائل التى يمكن أن تتلاءم معها، فالفوضى لها نظام كامن. وتهدف نظرية الفوضى إلى وضع نموذج لكل النظم بالنظر إلى النماذج الكلية، بدلا من عزل علاقات السبب والنتيجة لأجزاء محددة فى النظام. ويرتبط مسار تطور النظام فى ظل نظرية الفوضى بعنصر جذب Attractor يحدد مسار التطور.

يتسم السلوك بحساسيته الشديدة للشروط الأولية، وتمثل تلك الحساسية الخاصية الأكثر عقلانية فى النظم الفوضوية. فعلى سبيل المثال، تساعد نقطة معينة فى النظام الفوضوى على اكتشاف نقطة أخرى قريبة منها، وتبعد بمسافة ما، وقد تقود هذه النقطة النظام إلى مسار فى اتجاه نقطة أبعد من النقطة الأولى، أى أن المسارات الخاصة بكل نقطة قد تكون مختلفة ويكون من غير الممكن التنبؤ بها. وهذه الخاصية تجد المقابل لها فى مجال النظم السياسية المقارنة، فالقرارات السياسية المصيرية تقيد العمليات والأحداث التالية بمجرد أنها حددت مسارا معينا للتطور السياسى، ويكون من المستحيل عكسه. ولذا، يمتاز التطور السياسى بوجود لحظات حرجة تصيغ الملامح الأساسية الاجتماعية، وتسمى بنقاط التشعب Bifurcation Points، وعندها تكون حساسية النظام للشروط الأولية أقوى، وتتجلى الطبيعة الفوضوية للنظام بصورة راديكالية، وتقود هذه النظام إلى يسمى حدود الفوضى. فقبل الوصول إلى هذه النقطة، كان النظام يتصرف بطريقة يمكن التنبؤ . ولكن بعد وصوله لهذه النقطة، لايكون هناك التزام بمسار التصرف السابق، ويصبح السلوك أقل قابلية للتنبؤ به، ولذا تعتبر هذه النقاط مهمة لفهم تطور النظام.

وفى مجال العلوم السياسية، الفوضى لوصف السلوك السياسى والظواهر السياسية، مثل الحروب والثورات وعدم الاستقرار السياسى والمشكلات السياسية البسيطة والمعقدة. ويبرر البعض ذلك بأن العامة من الناس على وعى بالفوضى التى تحدث من حولهم عن طريق الإعلام، فأصبحوا أكثر حساسية للفوضى. فالأزمات والتغيرات الفجائية والأشياء خارج إطار السيطرة تنتشر فى عالمنا الملىء بالمنظمات الحديثة فى نظام كونى شديد التعقيد، ومن ثم يجب أن يستعد القادة السياسيون للتعامل مع الظواهر الفوضوية وإدارة المنظمات المعقدة. وقد تمت الاستفادة من نظرية الفوضى فى أبحاث السلام فى مجال العلاقات الدولية، حيث افترض المتخصصون فى أبحاث السلام أن احتمال يزداد العشوائية وقل النظام، ومن ثم انخفضت القدرة على التنبؤ. وباستخدام هذه النظرية، أمكن التمييز بين النظم الاجتماعية التى تكون منظمة فى بعض الأحيان وغير منظمة فى أحيان أخرى. لذلك، فإن فكرة الفوضى المستقرة والعشوائية المنظمة تمهدان الطريق لفهم جديد باعتبار أن هو تسلسل طبيعى للعشوائية المنتظمة، التى تظهر فى كل مستوى من التفاعلات الإنسانية، بدءا من العائلة كوحدة تحليل، وصولا إلى الأمة. كما طبقت هذه النظرية فى مجال الأمن الدولى والاستراتيجية، ريتشارد بيتس دراسة حول ذلك فى دورية الأمن الدولى. واستنادا لدراسته تتعامل هذه النظرية مع الحرب على أنها ظاهرة غير منتظمة، تنتج سلوكا غير من خلال عدم التناسق فى العلاقة بين المدخلات والمخرجات، التى لا يتساوى فيها الكل مجموع الأجزاء. وترجع أهمية هذه النظرية فى مجال العلوم السياسية إلى أنها تمد الباحث بأدوات وطرق جديدة قائمة على البيانات المتعاقبة، لتحليل تطور أشكال المتغيرات المتنوعة فى النظم السياسية. فالجانب الإبداعى للمنظور الفوضوى يبين كيفية الوصف والتحليل القائم على تطور السياسات العامة، والمؤسسات السياسية، والفواعل والعمليات، مثل العملية الانتخابية.

المصدر :

- Joan Pere Plaza i Font and Dandoy Rgis, "Chaos Theory and its Application in Political Science", IPSA AISP Congress, 9 - 13 July 2006.

وبالنظر إلى خبرة الولايات المتحدة، نجد أن الشعب الأمريكي يطلق على نضاله مع بريطانيا خلال الفترة بين عامى ١٧٧٦ و١٧٨١ الحرب الثورية. ويقول البعض إنها لم تكن ثورة حقيقية، لأنها لم تعد صنع المجتمع الأمريكى، وبالفعل كان بعض من أعظم قادتها شخصيات بارزة ثرية تعيش فى مجتمع استعمارى، وكانوا يرغبون ببساطة فى التخلص من الحكم البريطانى، وفى الوقت نفسه الاحتفاظ بمكانتهم كنخبة للمجتمع. ولذا، يقول البعض إن النضال الأمريكى كان حربا من أجل الاستقلال أكثر منه ثورة، حيث لم يستول المتطرفون أبدا على السلطة، بينما يشير آخرون إلى أنه كان هناك قدر كبير من العنف الثورى موجه تحديدا ضد المحافظين فى الولايات المتحدة، والذين ظلوا مؤيدين لبريطانيا، وقد فر ما يقرب من ١٠٠ ألف شخص بدافع الخوف إلى الأراضى التى منحها لهم التاج البريطانى فى كندا.

ويعتقد حنا أرندت أن النضال الأمريكى كان حقا ثورة، وربما تكون حتى الثورة الكاملة الوحيدة فى التاريخ، لأنها هى الوحيدة التى انتهت بتأسيس الحرية بدلا من الطغيان الذى ترتب على الثورات الأخرى. وطبقا لأرندت، فقد كان الثوار الأمريكيون محظوظين، لأنه لم يتعين عليهم النضال مع القضية الاجتماعية الصعبة التى شغلت ذهن الثوار الفرنسيين، حيث كانت الولايات المتحدة تتمتع بالرخاء، وكانت الثروة توزع بشكل متساو، ولم تحول مشكلة الفقر الصراع الأمريكى عن مساره، ولذلك استطاع التركيز على وضع دستور عادل دائم ويمنح سلطات متوازنة ويوفر الحرية السياسية. إن تميز الثورة الأمريكية هو الذى جعلها تأخذ الطابع السياسى الصرف وليس الاجتماعى، فلم تكن الولايات المتحدة فى حاجة إلى مقصلة، لأنها لم يكن لديها طبقة أرستقراطية فى حاجة إلى قطع رأسها.

أما الثورة الفرنسية، التى كانت تحاول تصحيح الظلم الاجتماعى، فقد تحولت إلى فوضى دموية انتهى بها الحال إلى نظام ديكتاتورى. وبعبارة أرندت، فإنها "لم تكن ثورة ناجحة"، لأنها لم تسفر عن ترسيخ الحرية مثلما فعلت الثورة الأمريكية. ولا تزال الثورة مثيرة للجدل بعد مرور أكثر من قرنين على وقوعها، حيث يحتفل بها عدد قليل، ويكرهها الكثير من المحافظين الفرنسيين، بينما يفتخر معظم الشعب الفرنسى بقيمها المثالية الأصلية: "الحرية والمساواة والإخاء"، لكنهم يعترفون بأنها أخذت المسار الخاطئ، وأنها تحولت إلى إراقة الدماء والديكتاتورية. والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: هل كان وقوع الثورة فى يد المتطرفين والمتعصبين جزءا من الخطة؟ أم أن العملية الثورية واجهت شيئا جعل الانهيار أمرا حتميا؟.

وفى روسيا، يسأل هذا السؤال عن الثورة البلشفية التى اندلعت فى ١٩١٧، فقد توفى لينين الشخصية الذكية المركبة عام ١٩٢٤، ولو افترضنا أنه ظل على قيد الحياة، فهل كانت الشيوعية ستتخذ مسارا أكثر إنسانية وأقل وحشية؟. من وجهة نظر بعض الماركسيين، فإن ستالين هو المجرم الذى خان الثورة من خلال تحويلها إلى ديكتاتورية شخصية. وأوضحت دراسة حديثة أن لينين كان قاسيا، وكان يرغب فى القضاء على كل المعارضة، ولم يكن يتسم بالاعتدال أو الإنسانية، كما يميل الروس المتعلمون الآن إلى الاعتراف بأن لينين كان على خطأ منذ البداية.

٤- أفول نجم الثورات :

على الرغم من تمتع فكرة الثورة بشعبية فى الستينيات من القرن العشرين، فإنها نالت سمعة سيئة فى السبعينيات. وبحلول الثمانينيات، كانت الكثير من الدول الراديكالية تحاول التراجع عن أنظمتها الثورية، ولم يكن هناك أى أمثلة إيجابية للثورات التى سارت بشكل جيد. واعترف الاتحاد السوفيتى والصين، اللذان كانا فى وقت سابق نموذجا يحتذى به الكثير من الثوريين، أنهما يعانيان صعوبات اقتصادية ويحاولان التحول إلى نظام السوق. وخلال عام ١٩٨٩، شهدت المناطق الشيوعية فى أوروبا الشرقية ثورات ضد الشيوعية، ثم انهارت الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى أواخر عام ١٩٩١ . وفى إفريقيا، تحررت المناطق الشيوعية الثورية فى أنجولا وموزمبيق وإثيوبيا، وطلبت مساعدة الغرب الرأسمالى.

ومثلت كمبوديا أسوأ مثال على الرعب الثورى، ففى أواخر السبعينيات، قتل الخمير الحمر نحو ١,٧ مليون مواطن، وقد أدى الفيلم الذى أعد حول تلك الأحداث تحت اسم "حقول القتل" إلى إثارة صدمة العالم. كما حولت فيتنام، التى وحدها الشيوعيون عام ١٩٧٥ بعد حربها الضارية مع الولايات المتحدة، نفسها إلى واحدة من أفقر دول العالم، وقد خاطر عشرات الآلاف من الفيتناميين، وخاضوا عرض البحر، متحملين خطر التعرض للقراصنة، هروبا من بلادهم التى كانت تعانى الفقر والجوع. وللأسف، لم تكن هناك دول كثيرة مستعدة لقبولهم. وفى عام ١٩٩٥، أقامت فيتنام والولايات المتحدة علاقات دبلوماسية، وتحول الاقتصاد الفيتنامى إلى السوق العالمية. وفى كوبا، واصل فيدل كاسترو الزعم بأن نظامه ثورى، لكن معظم الكوبيين كانوا يعانون منذ ذلك الحين بسبب القيود والعجز. أما فى نيكاراجوا، فقد استبعدت الانتخابات الحرة التى جرت عام ١٩٩٠ الثوريين، وأحلت محلهم ائتلافا ديمقراطيا.

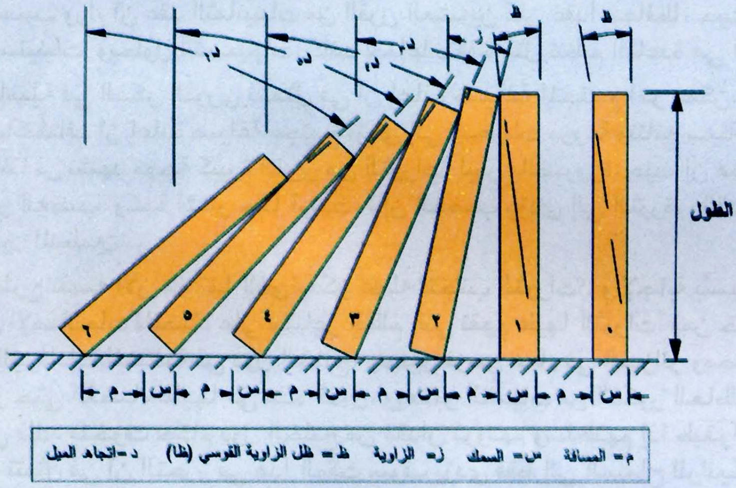
فى الوقت الحالى، هناك عدد قليل من الحركات الثورية البارزة، حيث تشن الجيوش الماركسية فى كولومبيا، التى

تمولها تجارة الكوكايين، حرب عصابات وعمليات إرهابية، وفى باكستان ومصر والسعودية، ينفذ الإسلاميون عمليات تفجير واغتيال، فى محاولة للإطاحة بالحكومات الاستبدادية الفاسدة، ويدفعهم فى ذلك شعور قوى بالظلم، لكن لديهم "وهما" فيما يتصل بما سيتم فى مرحلة مابعد الثورة.

نظرية الدومينو Domino Theory:

تفترض هذه النظرية وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة فى ترتيب معين، مشكلة نظاما ما، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة فى زعزعة استقرار أى من تلك الكيانات، تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام، الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة سرعة فى الانتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتية لدى العناصر التى تسقط أولا، على تعزيز انتشار أثر الموجة. ومن شروط تحقق هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية، وأن تسقط بسرعة معينة، وأن يكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعداد للتأثر بالموجة. وقد استخدمت هذه النظرية فى دراسة الظواهر الطبيعية والتفاعلات الكيميائية.

وقد اهتم W.J. Stronge بالدراسة التفصيلية لأثر سقوط إحدى قطع الدومنيو على القطع الأخرى التى تليها، كما يتضح فى الرسم، وافترضت التجارب التى قام بها وجود مسافة قصيرة ومتساوية بين أحجار الدومينو، وتساوى أحجام وكتلة تلك الأحجار، وأن التفاعل الوحيد بين هذه الأحجار هو التأثر بسقوط الأحجار السابقة لها فى الترتيب، وأنها قادرة على الاتصال مع أى من العناصر التالية لها فى الترتيب، ويفترض أنه فى حالة السقوط ستميل الأحجار كلها فى اتجاه واحد.



وتعلى هذه النظرية من أهمية العامل الخارجى لإحداث تغيير فى دولة ما، وقد استخدمت هذه النظرية فى مجال النظم السياسية المقارنة، وتوصلت الدراسات التى استخدمتها إلى أن ارتفاع أو انخفاض درجة الديمقراطية فى دولة معينة ينتشر ويعدى جيرانها من الدول. ومن ثم، فإن التغير داخل دولة معينة يحدث تغيرا مماثلا فى الدول المجاورة لها، مما يشبه أثر العدوى.

المصدر :

- W. J. Stronge and D. Shu, "The Domino Effect: Successive Destabilization by Cooperative Neighbours", Proceedings of the Royal Society of London. Series A, Mathematical and Physical Sciences, Vol. 418, No. 1854 (Jul. 8, 1988).

- Peter T. Leeson and Andrea M. Dean, "The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation", American Journal of Political Science, Vol. 53, No. 3 (Jul., 2009).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرقا بين الدول التى انتصرت فيها الثورة والدول التى لا تزال الثورة جارية فيها، فالمجموعة الأولى من الدول تستشعر المرارة وانقشاع الوهم، حيث يريد قطاع عريض من الشعب التخلص من النظام الثورى، بينما فى المجموعة الثانية من الدول، لاتزال الحركات متمسكة بالرؤية المثالية والقناعة بأنها ستنشىء مجتمعا أفضل، حيث تبنى الثورات على أساس الاعتقاد بأنه من خلال الاستيلاء على السلطة، يستطيع أى نظام ملتزم تجديد المجتمع ويضفى عليه صفة العدل والنزاهة والرخاء. ويتنامى هذا الشعور فى المجتمعات التى تعانى الظلم والبؤس. ولكن بعد الاستيلاء على السلطة، يكتشف النظام الثورى أن تسيير الاقتصاد يواجه عقبات أصعب مما كان يعتقد. ويظل الثوريون على مدى عقود يلقون اللوم على الرأسماليين والمخربين الإمبرياليين. ومن أجل السيطرة على هؤلاء المتآمرين المزعومين، يعطون أنفسهم سلطات مطلقة لوقف الانتقادات الموجهة لهم.

لكن الأمور تزداد سوءا، فلا يزرع المزارعون إلا إذا حصلوا على سعر مناسب لمحاصيلهم، ولا يعمل العاملون بدون المقابل الذى يرضيهم. ويتردد النظام الثورى فى الاعتراف بأنه أخطأ بعد قتل عدد كبير من الأفراد، ينغلق على نفسه من خلال السيطرة الأمنية. وبعد فترة من الصعوبات وضعف النمو، قد يأتى جيل جديد إلى السلطة، ويعترف بأن النظام فى حاجة إلى المرونة والتحرر، وربما تكون مشاعر الحرج عاملا فاعلا هنا. فبمقارنة نفسها بالدول المتمتعة بالحرية، ترى الدولة الثورية أنها تتخلف عنها. وقد يشعر الصينيون بالأسى، لأنه فى الدول المجاورة للصين، مثل سنغافورة وهونج كونج وتايوان، يتمتع الصينيون بالرخاء، ولكن ليس فى الصين، ففى ظل حكم دينج زياوبينج، تحولت الصين بصورة جزئية إلى الصناعة الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية. لقد فشلت الثورة العظيمة.

إن التوصل إلى فكرة أن الثورات تنتهى بشكل سيئ استغرق فترات طويلة من التجارب الثورية واسعة النطاق، ويمكن القول إن الوعود الثورية عادة ما تكون مشرقة ومضيئة، لكن النتائج عادة ما تكون سيئة، وإذا لم تر ذلك بنفسك فلن تصدقه. وبالنظر إلى العديد من التجارب الثورية، تراجع الكثير من الثوريين المحتملين عن ثورتهم، وهذا يساعد فى تفسير السبب وراء أن عقد الثمانينيات من القرن العشرين كان عقدا محافظا، حيث من الممكن النظر إلى نتائج الثورات فى الستينيات. وبحلول التسعينيات، كانت جماعات فقط مثل تنظيم القاعدة هى التى تريد الثورة.

إن الفكرة الأساسية فى الفكر الثورى تتمثل فى أن إعادة صياغة المجتمع أمر ممكن، وبدون ذلك فلن يقوم الكثيرون بثورات. وباكتشاف أن إعادة صياغة مجتمع تؤدى إلى صعوبات مروعة ونتائج سيئة، يموت الحلم الثورى. لكن هل معنى هذا أننا لن نشهد موجة كبيرة أخرى من الثورات؟ ليس بالضرورة، حيث إن هناك وفرة من الظلم فى العالم، وهو ما يثير الغضب. وكما أشار حنا أرندت، فإن الغضب يؤدى إلى الثورة، والقدر الأكبر من مشاعر الغضب الآن يوجد بين المسلمين.

السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: ما الذى يمكن عمله لتجنب الثورات؟، والإجابة بسيطة، لكن من الصعب تنفيذها، وهى تقديم الإصلاحات للقضاء على مشاعر الظلم التى تقوم عليها الثورات. فمن خلال إصلاح الأراضى فى بيرو والفلبين والبرلمانات المنتخبة فى دول الخليج، وتوفير فرص عمل فى الجزائر ومصر، من الممكن إخماد الحركات الثورية أو حتى القضاء عليها فى هذه الدول، ويعتبر الشباب من الذكور العاطلين هم جنود أى ثورة إسلامية. علاوة على ذلك، يتخوف حكام دول الخليج من فقدان ثروتهم وسلطتهم إذا طبقوا الديمقراطية، ولديهم وجهة نظر صحيحة تتمثل فى أن التحرر فى هذا الوقت سوف يؤدى فقط إلى السماح للراديكاليين بالسيطرة. فإذا أجرت السعودية، على سبيل المثال، انتخابات حرة ونزيهة، فمن المحتمل أن يفوز فيها شخص مثل أسامة بن لادن، إن الحل يتمثل فى الإصلاح البطىء والتدريجى، ولكن حكومات معظم دول العالم الثالث تكره الاعتراف بأن بيروقراطياتهم الفاسدة تعوق النمو الاقتصادى، كما أنه من الناحية العملية، من الصعب تطبيق الإصلاحات، نظرا لوجود مقاومة شديدة من جانب الطبقة الحاكمة التى ستخسر الكثير إذا تحققت الإصلاحات. فعلى سبيل المثال، حثت الولايات المتحدة نظام سايجون فى فيتنام الجنوبية على تنفيذ إصلاحات واسعة فى الأراضى لإبعاد المزارعين عن العصابات الشيوعية، لكن الكثير من ملاك الأراضى، كان يجمع رسوم إيجار باهظة من المزارعين، وهم من عرقلوا المشروعات الخاصة بإصلاح الأرض، فلو أنهم تخلوا عن أراضيهم، لكان من الممكن أن ينقذوا بلادهم: لكنهم فقدوا الاثنين. الرسالة المستخلصة من ذلك هى تقديم الإصلاحات قبل أن تترسخ المشاعر الثورية، ومنع المشكلة قبل أن تصبح خطيرة.

تعليـــق نقـــدى:

أبعاد التغير فى السياسة الخارجية خلال مرحلة ما بعد الثورة

تلعب الثورات دورا مهما فى حياة الأمم، وبالرغم من ارتباط العديد من الثورات بقدر من العنف، وبقدر أكبر من الفوضى قبل استقرار النظام الجديد ونجاحه النسبى أو المطلق فى تحقيق أهدافه، فإن الثورات، من ناحية، تحقق نقلة نوعية وكمية فى مجتمعاتها، من حيث طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما يهدف لإدماج أعداد أكبر من المواطنين فى تلك المنظومة من العلاقات. ومن ناحية أخرى، تعانى الأدبيات المرتبطة بدراسة الثورات من اتهامها بعدم القدرة على التنبؤ بحدوث الثورة فى مجتمع ما.

د. أمـل حمـادة *

ولكن فى واقع الأمر، يناقض هذا الاتهام طبيعة الثورة نفسها، والتى تتعلق بتفجر الأوضاع فى مجتمع مؤهل لهذا الانفجار، ولكن فى لحظة مفاجئة، وبالتالى يعجز الجميع، بمن فيهم الثوار أنفسهم، عن التنبؤ بموعد حدوثها. وتطرح التجربة المصرية، التى لاتزال تمر بتطورات عديدة تجعل بعض المراقبين يصفون ما حدث فى مصر منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ بأنه ثورة لم تكتمل، نفسها كواحدة من أهم الثورات التى تحتاج لمزيد من الدراسة والتأمل بسبب طبيعة مطالبها، وطبيعة النخبة الثورية، ونطاق الاحتجاجات، وتعامل النظام السياسى مع المطالب قبل انهياره، وحتى بعد تفويض الرئيس السابق مبارك سلطاته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. وفى هذا الإطار، تبدو أهمية الرجوع للكتابات النظرية عن الثورات بغرض اكتشاف قدرتها على تقديم إجابات وافية على عدد من الأسئلة، التى ترتبط بفترات ما قبل وأثناء وما بعد قيام الثورة، وكذلك قدرتها على تفسير العديد من المراحل التى يمر بها المجتمع خلال تطور الحركة الثورية فيه، والمراحل التى تلى ذلك، من قبيل مراحل الاستقرار السياسى.

وينقسم هذا الجزء إلى قسمين، يقدم القسم الأول مراجعة نظرية للجزء السابق الذى تناول الثورة وعلاقتها بالعنف، ومراحل الثورة، وطبيعة النظام الذى يمكن أن ينتج عنها، ويهتم الجزء الثانى بمناقشة مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات الخاصة بتأثير الثورة فى السياسة الخارجية للدولة المعنية.

أولا- مراجعة نظرية للمقولات المطروحة حول العنف والثورة :

ترجع أهمية النص الذى تم عرضه فى الجزء الأول إلى عاملين رئيسيين، ينصرف العامل الأول إلى أنه جزء من كتاب مصمم لتدريس مقدمة فى العلوم السياسية للطلاب فى الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالى يمكن فهم

(*) مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .

فلسفة التعامل مع الموضوعات التى تبدو خارج السياق الأمريكى، مثل مفهوم الثورة، وهو ما يعنينا كجماعة علمية مصرية بشكل غير مباشر. فمن المهم التعرف على فلسفة العلم فى واحدة من كبريات مدارس العلوم السياسية، ومدى قدرتها على الإلمام ببعض الظواهر السياسية وتفسيرها، خاصة إذا ما كانت هذه الظواهر بعيدة الصلة عن الواقع الأمريكى السياسى والاقتصادى والاجتماعى. ويتمثل العامل الثانى فى تاريخ صدور الكتاب، والذى يعود إلى عامين فقط، بما يعنى أن مؤلفى الكتاب قد وقفوا على آخر الأدبيات فيما يتعلق بالموضوع محل البحث.

ويمكن رصد عدد من الملاحظات الخاصة بالجزء المتعلق بالعنف وأسبابه وأنماطه، تتعلق **الملاحظة الأولى** بالأسباب الأخرى التى قد تدفع جماعات بعينها إلى استخدام العنف لتحقيق مطالبها، حيث انتهى النص السابق إلى أن العنف يشير إلى عدم قدرة الحكومة على الاستجابة بكفاءة للمطالبات الشعبية، وأن هناك ارتباطا بين العنف كسلوك ودرجة التغير فى المجتمع والمرتبطة بعمليات التنمية والتحديث، ووفق هذا المنطق، فإن العنف يزيد فى المجتمعات التى تمر بمراحل التنمية والتحديث. وذلك لارتباط هذه المراحل بدرجات متعاظمة من السيولة والانتقال بين الأشكال التقليدية الناظمة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والأشكال الأكثر حداثة، خاصة فى المجالات الاقتصادية وما يرتبط بها من تصاعد التوقعات، وما يترتب عليها من الإحباطات وزيادة معدلات الحرمان النسبى.

وبهذا المعنى، فإن العنف مرتبط بالمجتمعات السياسية التى يبدو حتميا أنها تواجه احتمالات تفجر أشكال مختلفة من العنف كرد فعل على عدم قدرة الحكومة، أو عدم فعاليتها فى القيام بواجباتها. ولكن هذا المنطق يغفل العديد من النقاط التى تتعلق بالأطر القانونية والدستورية التى تنظم المجتمع. فلا يمكن، على سبيل المثال، تصور أن هناك حكومة ما قادرة على الاستجابة بشكل دائم ومستمر للمطالب الشعبية، ولكنها تعانى تراجع شرعيتها فى لحظة معينة. ولكن المحك فى هذه الحالة يكون فى توافر الأطر القانونية والدستورية والمجتمعية القادرة على محاسبتها على التقصير، وطرح بدائل شرعية لحل هذه الأزمة، سواء من خلال الدعوة لانتخابات مبكرة أو محاسبة المقصرين، أو تقدم المجتمع المدنى بمؤسساته لملء الفراغ الناتج عن تقصير الحكومة.

وتتعلق **الملاحظة الثانية** بخلط هذا المنطق فى تقسيمه للعنف بين الأسباب والنتائج، وبين النطاق والقضايا، فأحيانا تكون الانتماءات الأولية سببا لاندلاع العنف. ولكن فى معظم الأحيان، يكون اندلاع العنف المرتبط بهذه الانتماءات مرتبطا بالتطابق بين الانقسامات الجزئية وعدالة التوزيع فى المجال السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وهو ما يجعل العنف نتيجة وليس سببا. كما أنه فى لحظات تاريخية معينة، يتحول العنف من كونه نتيجة لعوامل تتعلق بعدم العدالة إلى أداة فى يد النظام الحاكم لتبرير دورة جديدة من العنف تجاه هذه الفئات السابق الإشارة إليها. كما يغفل هذا المنطق العنف المعنوى الذى تمارسه بعض الدول تجاه مواطنيها أو قطاعات معينة من المواطنين، وهو الأمر الذى يهدد بانفجار المجتمع ككل، وهو حال معظم دول العالم الثالث التى تعانى سلطوية واستبداد حكوماتها، بالإضافة إلى استخدامها درجات متعاظمة من العنف المادى والمعنوى فى مواجهة معارضيها.

وفيما يتعلق بالثورات، هناك **ملاحظة مبدئية** يجب تأكيدها، وهى مرتبطة بفلسفة تحليل الثورات، كما اتضحت فى الجزء السابق. فمن ناحية، يجب القول إن الثورات تمثل لحظات استثنائية فى حياة الأمم، وتتعلق بالقشة الأخيرة التى يلجأ إليها المحتجون، بعد استنفاد كافة الوسائل السلمية والعنيفة نسبيا للضغط على النظام الحاكم من أجل إحداث التغيير. ولكن من ناحية أخرى، فإن هذه اللحظات الاستثنائية تبدو غير مقبولة فى أطر مرجعية تعلى من قيمة الاستقرار السياسى، وتراهن على التغيير التدريجى، بغض النظر عن موقف النظم الحاكمة، وهو ما يبدو أنه موقف الكتاب كما سيتضح لاحقا.

يركز النص فى تحليله للثورة على البعد التنظيمى الذى يبتعد بمفهوم الثورة عن الأشكال المختلفة للعنف المجتمعى بأنماطه السابق توضيحها، فالثورة بدون قيادة تنظيمية تفقد تعريفها كثورة وتصبح أكثر قربا من مفهوم العنف. وفى هذا الإطار، يلعب المثقفون الدور الأهم والأكبر فى صياغة المطالب المجتمعية، بشكل يسمح بالالتفاف حولها، وإهمال الفوارق الطبقية والأيديولوجية والإثنية والدينية الموجودة فى المجتمع. وبهذا المعنى، يقدم المثقفون القيادة الفكرية للحركة الثورية، ومن المفترض أن تمتلك هذه الحركة الفكرية القدرة على صياغة البدائل التى يمكن للمجتمع أن يتبناها، خاصة بعد المراحل الأولى من نجاح الثورة فى الإطاحة بالنخبة القديمة ومؤسساتها.

أثر الانتشار Spill Over Effect:

يعتبر مفهوم أثر الانتشار أحد المفاهيم المستخدمة فى النظرية الوظيفية الجديدة، وهو يشير إلى انتقال عملية التكامل الوظيفى بين الدول من مجال إلى آخر، وقد استخدم هذا المفهوم فى تحليل أثر التطورات التى تحدث داخل دولة ما على دولة أخرى تتشابه مع الدولة الأولى من حيث مكوناتها ومقدرات القوة الخاصة بها، وأثرها على الإقليم الذى تنتمى إليه الدولة، وعلى النظام الدولى، وذلك بافتراض وجود تأثير عابر للحدود لقضايا معينة. ومثال على ذلك انتقال الصراع الطائفى من العراق إلى دول مجاورة له تتشابه معه من حيث التكوين الطائفى، وكذلك انتقال ديكتاتورية صدام إلى غيره من القادة العرب.

المصدر:

W. Andrew Terrill, "Regional Spill Over Effects of the Iraq War", Strategic Studies Institute, January 2009.

ويقدم كتاب البروفيسور برينتون السابق الإشارة إليه تقسيما مرحليا للثورات قائما على التمييز بين خمس مراحل، كما سبق توضيحها. ويتساءل الكتاب: هل تمثل هذه المراحل الخمس حتمية ما لابد أن تمر بها الثورات؟ أم أن السياق الذى تحدث فيه الثورة يكون مؤثرا بدرجة كبيرة فى ظهور هذه المراحل الخمس بهذا الترتيب؟. وهذا يثير سؤالا منطقيا مفاده: كيف يمكن الحديث عن أى فائدة يمكن أن تترتب على الثورة، التى يبدو أن هناك شيئا متوطنا فى تشريح الثورات يجعلها بدرجة أو بأخرى تتطابق مع هذا السيناريو المرعب؟ وفى هذا السبيل، يناقش الكتاب ما يمكن أن نسميه انتشار المد الثورى فى العالم خلال الخمسين سنة الأخيرة. ويرى أن نظرة متأنية على عدد من التجارب الثورية التى حدثت، اقتداء أو تأثرا أو تقليدا للنموذج الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى أو الصين، مثل كوبا وكمبوديا وفيتنام، تكشف لنا عن عدد من الأمور، **أولا:** تطابق تاريخ وتطور هذه التجارب مع دورة حياة الثورات السابق الإشارة إليها. فهذه الدول استبدلت ديكتاتوريات بأخرى، دون أن تستطيع تحقيق نقلات نوعية لدولها، ولا حتى على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى. **ثانيا:** تعانى العديد من هذه الدول مشكلات حقيقية تواجه شرعيتها، وهو ما يترجم نفسه من خلال عدد من الصراعات المسلحة التى تتم داخل حدود هذه الدول بين الحكومة "الثورية " والمعارضة. **ثالثا:** اختار بعض من هذه الدول فى نهايات القرن العشرين أن تتحالف مع المعسكر الأيديولوجى المضاد، ممثلا فى الولايات المتحدة، لتحقيق درجات من التنمية الاقتصادية التى تضمن تحسين مستويات معيشة مواطنيها.

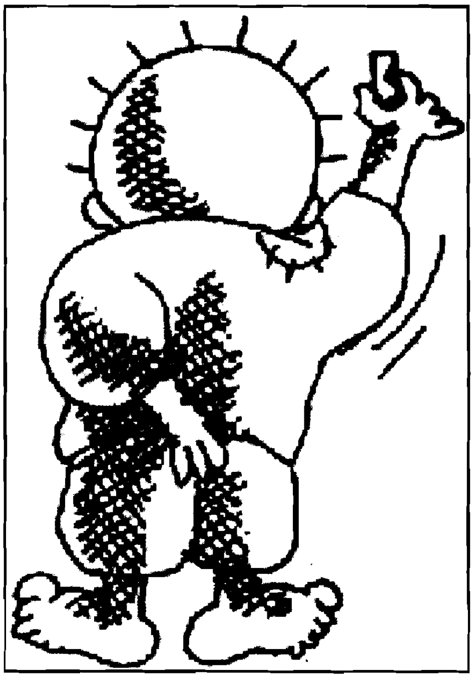
وينتهى هذا الفصل إلى نتيجة مفادها أنه بإعمال تحليل مبسط للخسائر والعوائد المرتبطة بقيام الثورة، سنكتشف أن الخسائر والمخاطر المرتبطة بالثورة أعمق وأخطر بكثير من الفوائد المترتبة عليها. ويرى أن الحل الأمثل لمواجهة هذه المعضلة هو بمعالجة المشكلات التى تعانيها المجتمعات بشكل فعال وكفء وتدريجى بما يجنب المجتمعات ويلات الثورة. وهو ما يعود بنا إلى الفرضية الأولى فى هذا الفصل، والتى ترد قيام العنف فى المجتمع إلى عجز الحكومة عن الاستجابة لمطالب الجماهير.

وهذا التحليل يطرح عددا من النقاط التى تحتاج لنقاش، تتعلق **النقطة الأولى** بأن هذا التحليل ينطلق من فلسفة تعلى من قيمة الاستقرار، وترى فى الثورات هدما لهذا السياق وطرح سيناريو مختلف به قدر كبير من عدم اليقين والاحتمالات اللانهائية لتطور المجتمع، وتفضل أن يكون تطور المجتمعات الإنسانية وفق سيناريو أكثر قدرة على التنبؤ والتحكم فى المسارات، وهو ما يميز الفكر الحداثى الذى يعلى من فكرة قدرة الإنسان على التحكم شبه الكامل فى الكون وعلاقاته من حوله بشكل يجعل كل الظواهر خاضعة له. من السهل علينا أن نتحفظ من حيث المبدأ على هذا التحليل، وأن نرى فى الظاهرة الإنسانية فى تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إمكانيات هائلة لتحقيق النمو البشرى بما يعود - كما عاد سابقا - بالخير على الجميع. كذلك، يفرض علينا سعى المجتمعات الإنسانية لتحقيق مزيد من الحريات والعدالة والكرامة، بكل الطرق المتاحة أمامها، أن نفترض أنه يمكن إعادة النظر فى خلاصة عدم جدوى الثورات بشكل يسمح لنا بالقيام بتحليل مختلف للثورة والجدوى منها.

فمن ناحية، ما يميز الثورة عن غيرها من أشكال العنف المجتمعى هو أربعة مفاهيم مترابطة: عملية للتغيير السياسى والاجتماعى والاقتصادى تتم عبر ممارسة العنف من قبل الثوار أو النظام الحاكم، ولحظة تاريخية معينة تتعلق بتغيير هياكل السلطة الحاكمة، وبرنامج للتغيير مقدم من قبل الجماعة الثورية، وقيم الثورة التى تتبناها هذه الجماعة.

ومن ناحية أخرى، تبدأ الثورات بحالة من الاتفاق المجتمعى على رفض هياكل السلطة القائمة، وتجذر قناعة لدى قطاعات عريضة من الجماهير المسيسة وغير المسيسة باستحالة التفاعل مع النظام السياسى بغرض إحداث إصلاحات حقيقية فى معادلات القوة. هذا الاتفاق يتجاوز الخلافات والاختلافات الأيديولوجية والفكرية بين ما يمكن أن نطلق عليه النخبة الثورية، التى تتولى مهمة قيادة الجماهير فى تلك اللحظة التاريخية لتغيير النظام، الذى يحاول بكافة الوسائل المتاحة أمامه (كرموز ومؤسسات وقوى) إجهاض تلك اللحظة للإبقاء على ما يمكن إبقاؤه.

وتتعلق **النقطة الثانية** بسؤال رئيسى حول سبب الثورات، فهل تقوم الثورات من أجل الديمقراطية أم الخبز؟ وهل تؤثر نوعية المطالب فى مستقبل الثورة؟. من الأهمية مناقشة هذا الأمر فى ضوء السياق التاريخى الذى تحدث فيه الثورات، فلا يمكن إهمال التأثير المرتبط بحدوث ثورات فى نهايات القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين، حيث تلعب ثورة الاتصالات وما يرتبط بها من سهولة التعبئة داخل الدولة الواحدة، وسهولة التعاون العابر للحدود الجغرافية، دورا مهما فى قيام الثورة ونجاحها بدرجة ما. كذلك، تلعب ثورة الاتصالات دورا مهما أيضا فى نشر وتدعيم قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبارها من القيم الإنسانية العالمية، وهو ما يجعل ترتيب القيم لدى الثوار يعلى من الحرية والديمقراطية على حساب الخبز، وهو ما ظهر بشكل واضح خلال الثورة التونسية والثورة المصرية، حيث تجمعت الشعارات حول التغيير والحرية والعدالة الاجتماعية.



شخصية "حنظلة" ابتكرها رسام الكاريكاتير ناجى العلى

وفى الواقع أن إعلاء قيم الحرية والعدالة الاجتماعية يمكن أن يوفر ضمانة لعدم تحقق السيناريو الذى أشار له النص السابق فى الحديث عن مراحل الثورة. فوعى الجماعة الثورية والجماهير العريضة برغبتها فى تحقيق نقلة نوعية فى مجتمعاتها فيما يتعلق بالتحول الديمقراطى، يفرض عليها أن تقوم برقابة مستمرة على تطور الثورة، خاصة على المستويين المؤسسى والقانونى بما يضمن هذا التحول.

وتتعلق **النقطة الثالثة** بسمات المرحلة الانتقالية التى تبدأ منذ انهيار الهياكل القديمة وحتى استقرار نظام سياسى جديد يترجم كلا من قيم وبرنامج الجماعة الثورية. وتتمثل أهم ملامح هذه المرحلة فى الآتى:

١- الصراع بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية:

يتميز التنظيم السياسى فى مرحلة ما بعد انهيار النظام القديم بدرجة عالية من السيولة والسرعة فى تغير التحالفات داخل وخارج المؤسسات السياسية، وتزيد هذه الحالة فى ضوء وجود حالة من الفراغ السياسى والقانونى، إلى أن تستطيع النخبة الجديدة فرض القواعد الدستورية والقانونية الجديدة، وهذا ما يعرف بالصراع بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية. وهذا الصراع فى حقيقة الأمر هو مناط احتمالية أن تستبدل الثورة نظاما ديكتاتوريا بآخر. ولذلك، يبدو من المهم أن تستطيع النخبة السياسية الجديدة التوصل إلى إطار قانونى ودستورى يستجيب للمطالب الشعبية بمزيد من الحريات، ويتوافق مع الثقافة العامة للشعب ويطورها، ويستطيع قيادة عملية التحول الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بشكل يضمن إدماج المجتمع ككل. بعبارة أخرى، يجب على النخبة الثورية أن تدرك أن عليها أن تختار ما بين مبدأى ديمقراطية التوافق وديمقراطية الأغلبية. حيث تفترض الأولى فرصا أفضل لكافة القوى السياسية التى يصبح من حقها التفاعل من أجل إنتاج قواعد جديدة للتحاكم السياسى. كما أن العلاقات داخل الديمقراطية التوافقية تتضمن مباراة غير صفرية تهتم بالبحث عن حلول وسط تضمن بقاء الجميع، وعدم إقصاء أى منهم، بينما قد تتضمن ديمقراطية الأغلبية احتمالات أكبر لتضييق الفرص أمام القوى السياسية من خارج النخبة الحاكمة، ويتم استغلال الأغلبية البرلمانية لوضع قواعد للتحاكم السياسى تقصى البعض.

وبالتالى، فإن ضعف قدرة النظام الجديد على إيجاد مؤسسات وقيم مرتبطة به، وتوسيع الدائرة الشعبية المرتبطة به، قد يسهلان ويسرعان من عملية ارتداد العلاقات والقوى والمؤسسات التى كانت سائدة قبل الثورة. هذه الملاحظة تصدق فى حالات تاريخية بعينها، انفصل فيها النظام الجديد عن مجتمعه، بدرجة لم تسمح له ببناء وترسيخ قواعد ومؤسسات تكون قادرة على التواصل مع ثقافة المجتمع وتدعيم القيم الجديدة، وهذه الملاحظة بالتحديد تؤكد الخلاصة التى توصل إليها النص السابق فى تحليله لتطور تجارب أوروبا الشرقية وكمبوديا وفيتنام وغيرها.

٢- "إشكالية" تحقيق التوازن بين المؤسسات :

يرتبط نجاح النظام الجديد أيضا بقدرته على تحقيق التوازن الدقيق بين ثلاثة أنواع من المؤسسات: مؤسسات قديمة مستمرة من النظام القديم، إما لكفاءتها أو خبرتها أو ارتباطها بالثقافة السياسية للمجتمع، ومؤسسات معدلة، وهى مؤسسات قديمة طالتها تعديلات، إما فى وظائفها أو حدود دورها أو علاقتها بغيرها من المؤسسات أو من حيث عضويتها. والنوع الثالث هو المؤسسات الجديدة التى ينشئهاالنظام الجديد بغرض تحويل قيم الثورة إلى إجراءات يتم تبنيها بشكل مجتمعى واسع. بطبيعة الحال، فإن المؤسسات القديمة والمعدلة تواجهان تحديات تتعلق بقدرتهما على التواؤم مع الوضع الجديد، خاصة فى ظل وجود درجات عالية من الفساد المالى والإدارى المرتبطين بقيادات هذه المؤسسات من الصفين الثانى والثالث. وبالتالى، يكون على النخبة الثورية أن تجرى عمليات تطهير داخل هذه المؤسسات فى الوقت نفسه الذى تجرى فيه عمليات إحلال وتجديد للقيادات الوسيطة والدنيا، وعمليات إعادة التأهيل والتدريب.

وتتعلق **النقطة الرابعة** بالإطار الإقليمى والدولى، الذى يلعب دورا مهما فى مسار الثورة، تطورا واستقرارا. فمن ناحية، لا يمكن إهمال الدور الذى تلعبه القوى الإقليمية والدولية دعما للنظام السياسى القديم أو دعما لجماعات المعارضة والثورة. فمن المؤكد أن نزع الشرعية الدولية عن النظام السياسى من شأنه أن يرجح كفة الجماعة الثورية فى مواجهتها ضد النظام السياسى، كما أنه يفتح الباب أمام حصول الثوار على الدعم المادى والمعنوى من المجتمع الدولى، وهذا ما يحاول المجتمع الدولى تقديمه للشعب الليبى فى صراعه ضد نظام العقيد القذافى. ولكن فى الوقت نفسه، فإن مسألة الدعم الدولى لابد أن تدار بكثير من الحذر، حيث من الممكن أن يتهم النظام السياسى الثوار بالعمالة، وتنفيذ أجندات خارجية بما قد يعرض شرعيتهم الداخلية للخطر، ويمكن النظام السياسى من توظيف أقصى درجات العنف ضدهم، وعزل هذه النخبة الثورية عن الجماهير، بما قد يغير معطيات المعادلة السياسية، وينهى قدرة الثوار على تعبئة الجماهير بشكل أفضل، وكسب المعركة ضد النظام القديم. على مستوى آخر، فإن دعم السياق الدولى والإقليمى للنظام الحاكم يخصم من شرعية المطالب الثورية، ويعطل حسم الموقف السياسى بما يرفع من تكلفة التغيير. وهنا، تظهر العلاقة الجدلية بين الإصلاح التدريجى المدعوم بالقوى الدولية والثورة العنيفة، فقد تبنت النظم السياسية فى منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات العشر الأخيرة خطابا يدعو لإحداث وتبنى خطوات تدريجية للإصلاح السياسى والاقتصادى، وهو ما دعمته قوى المجتمع الدولى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وهو ما اتسق مع المنطق الذى تبناه الكتاب حول جاذبية خيار الإصلاح التدريجى مقابل المخاطر المرتبطة بالثورة العنيفة. وقد ساهم فى إفشال هذا الخيار عدد من العوامل التى ترتبط فى مجملها بعدم جدية كل من النظم السياسية والقوى الكبرى فى دعم تحول ديمقراطى حقيقى فى تلك الدول، خوفا من أن تتضرر مصالحها بالتغير فى معادلات القوى الداخلية، وصعود قوى قد تكون مناوئة للمصالح الغربية فى تلك المناطق التى تتحكم فى معظم موارد العالم من البترول والغاز الطبيعى.

ثانيا- "الأبعاد الثلاثة" للسياسة الخارجية فى فترة ما بعد الثورة :

هناك عدد من القضايا المهمة التى ترتبط بالثورة من حيث توجهاتها الخارجية، وهى ترتبط بمناقشة علاقة النظام الجديد بالسياق الدولى والإقليمى، وإلقاء نظرة عامة على الثورات التى قامت فى النصف الثانى من القرن العشرين، سواء فى العالم الثالث كإيران، أو تلك التى حدثت فى أوروبا الشرقية فى نهايات القرن وبدايات القرن الحادى والعشرين، تطرح رؤيتين لكيفية صياغة العلاقة بين النظام السياسى الجديد والسياق الإقليمى والدولى.

تتمثل **الرؤية الأولى** فى النموذج الذى تطرحه الخبرة الإيرانية، والذى عمل على إعادة صياغة علاقات الدولة الجديدة مع السياق الإقليمى والدولى، من خلال ما سمى فى تلك الفترة بتصدير الثورة الإيرانية، واستخدمت الدولة الإيرانية العديد من الوسائل التقليدية وغير التقليدية من أجل نشر نموذجها الفكرى والعقيدى، سواء فى منطقة الخليج العربى أو ما تعداها إلى المنطقة العربية أو إلى إفريقيا.

وتتمثل **الرؤية الثانية** فى النماذج التى تطرحها ثورات أوروبا الشرقية، والتى ارتبطت بخروج هذه الدول

الثورات المضادة.. حالة الدول الشيوعية:

كان من أبرز ظواهر أواخر القرن العشرين ظاهرة الثورة ضد الشيوعية، فقد كانت الأنظمة الشيوعية منذ فترة طويلة تعرف نفسها بأنها نظم "ثورية"، وتشجب كل من يعارضها باعتباره رجعيا. لكن إذا كانت الثورة تعنى تغييرا جذريا لنظام والإطاحة بالصفوة الحاكمة، فإن الإطاحة بالأنظمة الشيوعية كانت أيضا ثورية.

وتعتبر دوافع الثورة فى الأنظمة الشيوعية هى نفسها فى الأنظمة الأخرى الظلم والفقر. وبعد أن وعدوا بمدينة فاضلة اشتراكية، سئم العمال من الإخفاق فى تحقيق تلك الوعود. وبالفعل، تمتع السوفيت بوجه عام بمستويات معيشية مرتفعة، لكن توقعاتهم وتطلعاتهم ارتفعت بشكل أسرع، وكان الحقد عنصرا مدمرا حقا، حيث كان السوفيت يدركون أن الصفوة كانت تتمتع بأنماط خاصة من السكن والغذاء والرعاية الطبية، وكانوا يدركون أيضا أن قدرا كبيرا من الاقتصاد الاستهلاكى يدار على أسس الفساد. فالمنتجات المرغوب فيها لم تعرف أبدا طريقا إلى المخازن، إنما كانت تباع بطرق ملتوية مقابل فوائد كبيرة. وعلى ذلك، يمكن القول إن مشاعر الاستياء الكامنة فى الدول غير الشيوعية كانت موجودة أيضا فى الدول الشيوعية.

وكما هى الحال فى الثورات السابقة، كانت أخطر الأوقات فى حياة أى نظام شيوعى عندما كان يحاول إصلاح نفسه، حيث كان الإصلاح فى الدول الشيوعية على الدرجة نفسها من الصعوبة التى تمر بها فى المجتمعات التقليدية، حيث تعين على الصفوة الشيوعية أن تخسر الكثير فيما يتصل بالسلطة والمميزات. وفى هذه الأنظمة، أصبحت صفوة الحزب الشيوعى هم المحافظين الذين كانوا يعيشون حياة كريمة، وكانوا فى وضع يسمح لهم بعرقلة الإصلاحات. وعندما تدهورت الظروف لدرجة استوجبت الإصلاح، كان الوقت قد فات، فقد كانت الأوضاع سيئة فى الاتحاد السوفيتى فى ظل برزنيف. لكن الاضطرابات الجماعية حدثت فقط، عندما وضع جورباتشوف إصلاحات كبيرة، وأعطى اعترافه بسوء الأوضاع الضوء الأخضر للعمال الذين ضاقت بهم الحال والقوميات لأن يطلبوا أكثر مما كان يجرؤ أحد على مجرد الإشارة إليه منذ سنوات قليلة. ومن خلال طلبه الدعم والصبر، أظهر جورباتشوف أنه كان يشعر بالرعب، وهو ما يمثل دافعا آخر للثورة. ومن ناحية أخرى، وبسماحه بقدر أكبر من الإعلام الغربى، يكون قد أظهر للسوفيت الحياة الكريمة التى يعيشها الأمريكيون والأوروبيون الغربيون، وبهذا سرعان ما أصبحت الضغوط لإحداث تغيير شامل متفجرة. ولم تكن الإصلاحات الجزئية كافية فى هذه الحالة، وغالبا ما زادت الأمر سوءا، فقد حاولت الأنظمة الشيوعية فى أوروبا الشرقية تهدئة شعوبها الغاضبة من خلال الوعد بالإصلاح وتقديم قيادات جديدة، لكن لم ينخدع معظم المواطنين، حيث أدركوا أن الإصلاحات سوف تبقى على الأنظمة المتخلفة فى مكانها، وأن القادة الجدد كانوا من الشخصيات البارزة فى الحزب الذين ينوون البقاء فى السلطة. ففى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٨٩، على سبيل المثال، سخرت حركة المنتدى المدنى Civic Forum المتنامية بسرعة من مجلس الوزراء الجديد الذى قدمه النظام الشيوعى المرعوب، حيث بدا هذا المجلس "الجديد"، الذى ظل يهيمن عليه الشيوعيون، شبيها بالقديم بشكل كبير. وبعد أن عمت الاحتجاجات العارمة الشوارع، فاز "المنتدى المدنى" بمجلس وزراء من غير الشيوعيين، وضم بعض الأشخاص الذين كان قد تم سجنهم منذ أسبوعين فقط، وهذا هو ما أطلق عليه الرئيس التشيكوسلوفاكى فاكلاف هافل الثورة الناعمة. وعلى ذلك، يمكن القول إنه عندما يبدأ نظام لا يتمتع بشعبية فى تقديم إصلاحات، قد تنتهى به الحال خارج نطاق الخدمة.

وبإدراكهم لهذا الاحتمال، حاولت بعض الأنظمة سحق المطالب الجماعية بالقوة العسكرية. مثال على ذلك الإجراءات الصارمة الدموية التى اتخذتها الصين عام ١٩٨٩، عندما تم إطلاق النار على مئات الطلاب المحتجين فى بكين، وحاول دينج زياوبينج تقديم إصلاحات جزئية، لكنها لم تحقق الكثير. إن الإصلاح الجزئى لنظام ديكتاتورى فاسد يعتبر أمرا مستحيلا، لأنه بمجرد أن تسمح للناس بانتقاده، فسوف يطالبون باستبداله، أى أنه إذا سمحت لهم بمساحة صغيرة من حرية التعبير، فسوف يطلبون مساحة كبيرة من الديمقراطية، وهذا بالطبع يعنى الإطاحة بالصفوة الشيوعية التى كانت تحارب بضراوة من أجل سلطتها ومميزاتها. ولكن برفضهم تقديم إصلاحات جذرية، قدمت الصفوة الحزبية دافعا لانفجار أكبر، فهم يستطيعون سحق المعارضين السياسيين، لكنهم لا يستطيعون تحقيق النمو الاقتصادى اللازم لإطعام وإسكان شعبهم الذى أصبح أكثر غضبا. والمفارقة أن الدول الشيوعية حقا هى التى قادت الطريق نحو الثورة.

كأوكرانيا وجورجيا من المعسكر الذى ارتبط طويلا بتوجهات المعسكر الشرقى، على مستوى كل من السياسة والاقتصاد، إلى اقتصادات العالم الحر، وما يرتبط بها من تنظيمات سياسية تعطى الأفراد حرية أكبر ودورا أكبر فى صنع القرار.

بعبارة أخرى، نحن أمام نموذجين من السياسة الخارجية لنظامين مرا بثورة نقلت مجتمعاتهما من شكل معين للتنظيم السياسى إلى شكل جديد، فأى من النموذجين هو القابل للتكرار فى المستقبل؟ فى الواقع أن هذين المسارين يجب فهمهما فى سياق أوسع يتضمن عناصر عديدة، يتعلق بعضها بطبيعة النظام السياسى القديم الذى كان موجودا قبل قيام الثورة، وشكل تحالفاته الدولية، ودرجة قبول المجتمع الدولى للأيديولوجيا التى يتبناها النظام الجديد، واللحظة التاريخية التى حدثت فيها الثورة.

فالثورة الإيرانية، قامت فى ١٩٧٩ ضد نظام حكم كان معروفا بعلاقاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتبنيه للمصالح الأمريكية فى المنطقة، بما أدخله فى سلسلة من التحالفات الرسمية وغير الرسمية مع عدد من القوى الإقليمية فى ذلك الوقت، وعلى رأسها إسرائيل ومصر اللتان ارتبطتا فيما بعد بمعاهدة سلام، كانت الأولى من نوعها فى تاريخ الصراع العربى - الإسرائيلى. كذلك، تميزت النخبة الجديدة التى قادت التغيير بسمات فكرية معينة ترى فى نموذجها للإسلام الشيعى التطبيق الأمثل والواجب دعمه ونشره بكل الوسائل الممكنة. وقد تعرضت الدولة الإيرانية بعد أقل من عامين من الإطاحة بنظام الشاه لهجوم من جارتها الغربية (العراق)، بهدف محاولة تحقيق مكاسب على الأرض فيما يتعلق بتنظيم الحقوق بين الدولتين حول شط العرب. وقد اضطرت إيران خلال بعض مراحل هذه الحرب، التى استمرت ثمانية أعوام واستهلكت موارد الدولتين، إلى أن تنفذ سياسة خارجية هجومية كإحدى وسائل إدارة المعركة العسكرية. وبسبب الأيديولوجية التى تبناها النظام الحاكم فى إيران بعد الثورة، انتهجت الدولة سياسة خارجية وضعتها فى مواجهات عدائية مع كثير من دول العالم، كما لم تستطع الدولة أن تحافظ على صداقاتها وتحالفاتها القديمة، مما عرضها لكثير من العداوات الإقليمية والدولية.

أما الثورات التى حدثت فى أوروبا الشرقية فى نهايات القرن العشرين، فقد انتهجت طريقا مختلفا مرتبطا بطبيعة النخبة الثورية ومطالبها، وارتبطت أيضا بطبيعة تحالفات الدولة القديمة. فالنخبة الثورية التى قادت عملية التحول آمنت بقيم الديمقراطية وأساليب إدارة العملية السياسية السائدة فى العالم الغربى بشكل عام وأوروبا الغربية بشكل خاص، ومن ثم لم تكن تصوراتها لمجتمعها بعد نجاح الثورة منفصلة عن العلاقات السائدة فى تلك المجتمعات، وهو ما كان يعنى إعادة هيكلة العلاقات الخارجية بما يضمن إدماجها فى المعسكر الغربى، وهو الأمر الذى لم يحدث خلخلة فى السياق الإقليمى فى ظل انهيار النموذج الاشتراكى، الذى كان سائدا فى الاتحاد السوفيتى سابقا ودول أوروبا الشرقية. ويمكن تحديد ثلاثة أبعاد لتأثير الثورة فى حركة السياسة الخارجية، خلال فترة ما بعد الثورة، وذلك على النحو التالى:

١- متى تهتم الثورة بالسياسة الخارجية ؟

يمكن إثارة قضيتين حول اهتمام الثوار بالسياسة الخارجية، تتعلق القضية الأولى بحقيقة أن الثورات عادة ما تقوم لأسباب داخلية بالأساس، تتعلق بعلاقة النظام السياسى بالمواطنين، ويكون الأداء الخارجى للنظام القديم هو إحدى القضايا التى يتم انتقاده على أساسها، دون أن يعنى ذلك أن الثورة تقوم اعتراضا على التوجهات الخارجية للنظام. فعلى سبيل المثال، يتفق العديد على أن أداء وزير الخارجية المصرى السابق أحمد أبو الغيط كان محل انتقاد وتعليق العديد من المصريين، وأن المطالب بإقالته تصاعدت بعد تنحى الرئيس مبارك، ولكن لا يمكن افتراض أن سياسات مصر الخارجية كانت سببا مباشرا فى قيام ثورة ٢٥ يناير، وإن كانت بالتأكيد سببا إضافيا لرفض نظام مبارك وسياساته الداخلية والخارجية.

وتتعلق الحقيقة الثانية بأن اهتمام الثورة بالسياسة الخارجية يبدأ مع تحولها من الثورة إلى الدولة، أى بعد أن تستقر كل من الأطر القانونية والمؤسسات المرتبطة بالنظام الجديد. فالحديث عن سياسة خارجية لا عن مجموعة قرارات خارجية لنظام ما يرتبط باستقرار أوضاع وعلاقات معينة على المستوى الداخلى بما يسمح بترجمتها على المستوى الدولى. فما دامت النخبة الثورية تتحرك من خلال مؤسسات استثنائية وقوانين استثنائية، فستظل السياسة الخارجية هى مجموعة من القرارات التى تصدر استجابة لأزمات أو مواقف دولية معينة. وكلما زاد استقرار النظام السياسى الجديد، بمعنى أن تبدأ النخبة الثورية فى التحول إلى نخبة سياسية تعمل من خلال أوضاع مؤسسية وقانونية أكثر استقرارا، تطورت هذه القرارات والاستجابات إلى شكل سياسة خارجية لها ملامح محددة تعمل على تحقيق أهداف نظام جديد يتمتع بدرجات متعاظمة من التوافق الوطنى.

بالإضافة إلى ذلك، يجب التأكيد على أن النظام الجديد لا يعمل منفصلا عن كل ما سبقه من أنظمة. فمن ناحية، لا يمكن فى إطار قواعد القانون الدولى الناظمة لتفاعلات الدول أن تحتج الدولة بتغيير النظام السياسى بسبب الثورة للتنصل من التزاماتها الدولية التعاقدية، وهو ما يعنى ضرورة استمرار التزام النخبة الثورية بالخطوط العامة لسياسة الدولة والتعاقدات الدولية، كعضوية المنظمات الدولية والتزامها بالمعاهدات الإقليمية والدولية. ولكن من ناحية أخرى، لابد من الاعتراف بأن المعطيات على الأرض قد تغيرت بما قد يستلزم تغييرا مماثلا فى السياسة الخارجية، وهو ما يترجم نفسه فى شكل إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية بشكل يتناسب مع النخبة الثورية الجديدة ولا يضر بالأمن القومى للدولة. وفى هذا الإطار، قد تطرح مسألة إعادة النظر فى بعض الالتزامات الدولية، ولكن لابد أن يحدث هذا بشكل اتفاقى بين الأطراف فى هذا الالتزام التعاقدى الدولى.

٢- الحرب كخيار سياسى للثورة :

المسألة الثانية فى هذا السياق تتعلق بالحرب أو ما يعتبره السياسيون السياسة بأشكال أخرى، فما هى علاقة الثورة بالحرب؟ وهل تنتج الثورة عنها أم تؤدى إليها أم تتبناها كخيار سياسى فى لحظة ما؟. تذكر أدبيات الثورة أن أحد أسباب قيام الثورة والانقلابات العسكرية قد يكون مرتبطا بهزيمة النظام السياسى فى مواجهة عسكرية، حيث تنكسر هيبة الدولة ويتعرض المجتمع لعديد من النكسات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية المرتبطة بحالة الهزيمة، مما قد يدعم تحركا عسكريا مدعوما بالقوى الشعبية ضد النظام القديم. وتذكر هذه الأدبيات خبرة الدول الإفريقية فى هذا المجال، وتظهر التجربة المصرية فى ١٩٥٢ كأحد تجليات هذا المنطق. فقد أكد الضباط الأحرار (وهو التنظيم الذى قاد الثورة ضد النظام الملكى فى مصر) أن هزيمة الجيش المصرى فى حرب ١٩٤٨ ضد إسرائيل كانت سببا رئيسيا فى تزايد رفض الجيش للنظام الملكى وبداية الحركة الحقيقية التى انتهت بإنهاء النظام الملكى فى مصر وإعلان الجمهورية فى ١٩٥٤ . وفى الحقيقة، فإنه لا يمكننا قبول هذا المنطق على إطلاقه، إذ يرتبط ذلك الأمر بشكل كبير بشرعية النظام السياسى. ففشل النظام السياسى فى مواجهة عسكرية يستتبع عددا من المراجعات على المستوى الداخلى، والتى تتعلق بكفاءة النظام وقدرته على الاستجابة للمطالب الشعبية، ولكن هذا لا يعنى بالضرورة التحول إلى الثورة بالمنطق السابق الإشارة إليه. ويتوقف هذا على نجاح النظام السياسى فى معالجته لأزمة الهزيمة العسكرية، حتى لا تنسحب على شرعيته بالكامل. وفى هذا الإطار، تظهر خبرة الولايات المتحدة الأمريكية فى تجاوز أزمة الهزيمة العسكرية فى حرب فيتنام. فلا يمكن إنكار التداعيات الداخلية التى ارتبطت بهذه الهزيمة، ولكن فى الوقت نفسه فقد التزمت هذه التداعيات بالإطار العام الحاكم للنظام الأمريكى الذى لم ينهر، كنتيجة للهزيمة العسكرية.

أما عن احتمالات أن تؤدى الثورة إلى الحرب، فيبدو أن هذا الأمر مرتبط بدرجة الانقطاع التى تحدثها الثورة فى الترتيبات الإقليمية والدولية، وهو ما يعنى أن تتعرض الثورة إلى إعلان الحرب عليها، لا أن تقوم الثورة بإعلان الحرب على الجيران. فى هذا السياق، تظهر الخبرة المصرية بعد عام ١٩٥٢ وما تعرضت له من هجمات عسكرية بدأت بالعدوان الثلاثى فى ١٩٥٦، وحرب ١٩٦٧، كما تظهر الخبرة الإيرانية فى عام ١٩٨٠، حينما قامت القوات العراقية بشن هجوم على الأراضى الإيرانية. ولكن يجب وضع هاتين التجربتين فى سياق يؤكد درجة الانقطاع التى أحدثتاها فى الترتيبات الإقليمية والدولية، دون أن يعنى هذا إقصاء احتمال أن تلجأ الثورة لخلق معارك خارجية لحل مشكلات تتعلق بقدرتها على فرض سيطرتها على الأوضاع الداخلية.

٣- انتقال "عدوى" الثورات بين الدول :

تطرح التطورات الأخيرة فى المنطقة العربية العديد من التساؤلات التى تتعلق بما يعرف بتأثير الدومينو أو عدوى الثورات، ويرتبط بهذا المنطق ما كان صمويل هنتنجتون قد تحدث عنه فى نهايات القرن العشرين عن موجات المد الديمقراطى فى العالم. ينطلق هذا التصور من تناقص أهمية الحدود السياسية والجغرافية فى عالم اليوم، وأن ما يحدث اليوم فى مدينة صغيرة فى دولة من دول العالم الثالث يؤثر فى مناطق بعيدة من العالم. وينسحب هذا المنطق على ما حدث ويحدث فى تونس ومصر وليبيا منذ بداية عام ٢٠١١، واحتمالية انتشاره إلى دول أخرى كاليمن والبحرين والأردن وغيرها. وبالرغم من جاذبية فكرة المد الثورى وانتشار رقعة المطالبين بالحرية فى الدول العربية التى يعانى المواطنون فى دولها المختلفة درجات من القمع وكبت الحريات وعدم العدالة، فإن الواقع السياسى يجعلنا ندرك أن هناك غيابا لعدد من العوامل الذاتية الواجب توافرها فى الظرف السياسى، أو ما يطلق عليه **العوامل الموضوعية** لقيام الثورة، بما يضع عددا من القيود على احتمالية تحول عدد من الدول العربية التى تنتشر فيها الاضطرابات السياسية فى هذه الأيام إلى مزيد من الديمقراطية.

إن الملاحظة الأخيرة فى هذا السياق تتعلق بغياب عنصر مهم عن الأدبيات الخاصة بالثورات وتأثيرها فى السياسة الخارجية، وهو تأثير الإطار الزمنى الذى تتحرك فيه المجتمعات، فخلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرون تزداد حالة السيولة السياسية، وتتناقص قدرة الدولة على الرقابة والسيطرة على حدودها الداخلية، وهناك العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتى تفرض نفسها على مفهوم الثورة من حيث تعريفها، والعوامل الدافعة لحدوثها، وتكوين النخبة الثورية، والخيارات المتاحة أمام المجتمعات والنخب الثورية بعد الإطاحة بالنظم القديمة، واحتمالية انتشار الثورة خارج حدودها، سواء بالتصدير أو من خلال تأثير الدومينو، وغيرها من العوامل التى من الممكن أن تعيد النظر فى كل الأدبيات المرتبطة بدراسة الثورات، والتى انبنت على متابعة ثورات ارتبطت بالقرن العشرين، والتى يبدو أن اللحظة مناسبة لطرح أسئلة جديدة، والبحث عن إجابات خلاقة تتناسب مع قدرة المجتمعات الحديثة على الابتكار والإبداع خلال رحلتها للبحث عن حقها فى الحرية والعدالة والديمقراطية.

اتجاهات نظـــريـــة

ملحق دورى يصدر مع مجلة "السياسة الدولية" ، يناقش أهم المفاهيم والمقولات والمداخل النظرية السائدة فى مجال العلاقات الدولية، والمرتبطة بالتطورات الجارية فى المنطقة والعالم، استنادا إلى الكتب الأساسية والدراسات الحديثة، وإسهامات مراكز الأبحاث والتفكير الدولية.

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

السياسة الدولية

تحــولات استــراتيجيــة

على خريـطـة السيــاســـة الــدولـيــة

إقليم تحت التشكيل

ملحق مجلة السياسة الدولية - عدد ابريل ٢٠١١

١٨٤

تحـــولات استـــراتيجيـــة
على خريـطـــة السيـــاســـــة الـــدولـيـــة

إقليم تحت التشكيل

السياسة الدولية

تحرير:
سعيـــد عكاشـة

المشاركون:
مجدى صبحى
د. حسن البرارى
د. معتز سلامة
خليل العنانى
أحمد تهامى عبد الحى
بشير عبد الفتاح
نهال البنا

تصميم داخلى:
كمال أحمد إبراهيم

تصميم الغلاف:
أحمد كمال دياب

تحـــولات استـــراتيجيــة

على خريطـــة السيــــاســــة الــــدولـيــــة

ملحق دورى يصدر عن مجلة "السياسة الدولية" يطرح تقديرات حول الاتجاهات الجنينية داخل وبين الدول التى تمثل تحولات محتملة على المستوى الاستراتيجى فى مناطق العالم المختلفة خاصة إقليم الشرق الأوسط

Strategic Indicators

A supplement to the Journal of International Politics which seeks to highlight incipient trends which may produce strategic transformations on state and international levels in different parts of the world, especially the Middle East.

تقديم

هكذا تغير العالم

سعيد عكاشة

باحث مشارك فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

تهدف المطبوعة الجديدة الملحقة بمجلة "السياسة الدولية" إلى دراسة الاتجاهات الجنينية فى المجتمعات المعاصرة، والتى يمكن أن تؤثر فى شبكة العلاقات الدولية.

وهى بمعنى ما محاولة للإسهام فى اتجاهات بحثية جديدة تسبر غور الطبيعة المعقدة للصراعات التحتية فى الوحدات المكونة للنظام الدولى، والتى تحتوى على توجهات جديدة تبدو آنيا غير مؤثرة فى تفاعلات وحدات النظام الدولى، ولكنها قد تشكل فى المستقبل عنصرا رئيسيا فى تشكيل توجهات هذه الوحدات داخل منظومة العلاقات الدولية. وغنى عن القول إن تتبع هذه التوجهات الجنينية على الأصعدة المختلفة، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، لن يكون كافيا فى حد ذاته لفهم الواقع والتنبؤ بالمستقبل ورسم سيناريوهات محتملة له، بل يقتضى الأمر أيضا فهم الطبيعة المعقدة لتفاعل هذه الاتجاهات مع العناصر الأخرى التقليدية، والتى تؤثر فى مسار العلاقات الدولية. والأمر ربما يشبه تماما ما يحدث فى مجال مهم من مجالات العلوم الطبيعية وهو البيولوجيا. حيث إن ثورة البحث فى مضامين النجاح فى رسم خريطة الجينوم البشرى كانت قد قادت فى البداية إلى توقعات متفائلة بقرب تفهم طبيعة الأمراض التى يصاب بها البشر، ومن ثم التغلب عليها قبل وقوعها. إلا أن هذا التفاؤل سرعان ما زال، نظرا لصعوبة فهم التفاعلات القائمة بين الجينات بعضها بعضا، الأمر ذاته بالنسبة للتطورات الجنينية التى تشهدها المجتمعات المعاصرة. فمعرفتها والاهتمام برصدها مسألة مهمة، ولكنها تظل عملا قاصرا، ما لم يبذل جهد خلاق فى فهم وإدراك تفاعلاتها مع معطيات أخرى مستقرة كانت قد شكلت فى الماضى مفردات لنظريات تقليدية استخدمت فى فهم منظومة العلاقات الدولية.

ولأن الثورات البازغة فى منطقة الشرق الأوسط قد شكلت فى حد ذاتها تحديا لنظريات مستقرة عن كنه الصراعات الداخلية محليا وإقليميا ومآلاتها المحتملة، ومن ثم تأثيرها المحتمل فى النظام الدولى، فإن الحاجة تبدو ملحة لأفكار جسور ومناهج متطورة للتعامل مع الأوضاع القائمة، بداية من نقد النظريات السائدة ليس على أساس مدى السلامة المنطقية لمعمارها الفكرى، بل على أساس مدى قدرتها على تفسير الواقع والتنبؤ بمساراته، وانتهاء بالشجاعة فى التخلى عن هذه النظريات إذا ما ثبت ضعف قدرتيها التفسيرية والتنبئية.

الاعتراف بالفوضى كمعطى لا يمكن إسقاطه !

نهض العلم فى جوهره على أساس أن الفوضى ليست سوى عدم إدراك للعلاقات القائمة بين ظواهر شتى، وأن دور العلم هو الوصول إلى القوانين الحاكمة لما يبدو ظاهريا على أنه نوع من "الشواش". وربما كانت الفلسفة التى بنيت على قوانين الحركة التى وضعها نيوتن فى القرن السابع عشر هى المسئولة عن استبعاد فكرة أن العالم قد أسس على الفوضى وليس على النظام. وكانت الثورة التى أحدثتها كشوفات نظرية النسبية، ومن بعدها نظرية "الكوانتم"، بدءا من مطلع القرن العشرين، سببا فى ظهور فلسفات قامت على الاعتراف بمبدأ أن العالم قائم على نقص، وأن التنبؤ بمسارات الظواهر الطبيعية والإنسانية ليس مطلقا أو حتى مؤكدا. بل إن "الفوضى" فى النظم التى يمكن وضعها فى البدء فى حالة استقرار لا تلبث أن تنتشر فيها الفوضى كناتج لا يمكن تفاديه بسبب حجم التفاعلات الجارية داخله"مبدأ تزايد الأنتروبيا". هذه الأفكار التى تولدت فى البدء داخل معامل البحث الفيزيائى، بمساعدة التصورات القادمة من حقل الفيزياء النظرية، سارت ببطء من مجال العلوم البحته إلى الفلسفة، ولكن لم يقدر لها أن تنفذ لمجالات العلوم الإنسانية إلا على استحياء فى الوقت الراهن.

وكان العالم والأديب البريطانى جى.بى سنو قد حذر فى الخمسينيات من القرن العشرين من تزايد الفجوة بين الثقافتين العلمية والأدبية، وما يمكن أن يؤدى إليه هذا التباعد من خسارة لكلتيهما، وهو ما نشعر به الآن بشكل كبير، حيث لم تستثمر إنجازات وأفكار وفلسفات العلوم الطبيعية بالقدر الكافى لإثراء مجالات البحث فى العلوم الإنسانية. بل كانت المفارقة الكبرى أنه فى الوقت الذى كانت فيه مفاهيم مثل "اللايقين"، و"النظم العشوائية"، و"حتمية تزايد الفوضى داخل اى نظام بارتفاع كثافة التفاعلات الجارية فيه" تتحول لأساس منطقى أو مسلمة من مسلمات البحث فى مجالات عدة من مجالات العلوم الطبيعية، كانت نظريات علم الاجتماع غارقة فى البحث عن حتميات تاريخية. بل إن النظرية الماركسية التى اعتمدت كأحد أكثر الإنجازات إبهارا فى تفسير مراحل التطور التاريخى للمجتمعات الإنسانية كانت فى جوهرها نظرية "غائية" مجافية لجوهر العلم، كما كان يفهمه العلماء من الضفة الأخرى. وكان الأكثر مفارقة أنها بقت على جاذبيتها لسنوات طويلة بعدها، رغم كل ما عانته من فشل، سواء فى تفسير حركة الكثير من المجتمعات أو التنبؤ بمساراتها.

إن ما نقصده بإمكانية الاستفادة من مناهج وفلسفات العلوم الطبيعية فى إحداث ثورة فى العلوم الإنسانية تمكنها من تجاوز فشلها المدوى فى تفسير الظواهر الإنسانية المعاصرة، لا يعنى بأى حال القول بتطابق حقلى الدراسات الطبيعية والإنسانية، فقط يعنى ذلك اكتساب الجسارة التى تميزالباحثين فى حقل الظواهر الطبيعية، والتخلى عن النظريات التى فقدت صلاحيتها، خاصة أن بعض المفكرين كانوا قد امتلكوا الشجاعة فى وقت مبكر نسبيا للقول إن الفلسفات والمنظومات التفسيرية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية قد غدت متهالكة. فالكاتب الأمريكى "الفن توفلر" تحدث منذ مطلع السبعينيات فى كتابيه "صدمة المستقبل" و"تحولات السلطة" عن الأزمة البنيوية فى النظريتين الاشتراكية والليبرالية، ولكن لم يلتفت الكثيرون لإسهاماته، ربما لطابع كتاباته غير الأكاديمية، رغم أن الأفكار والملاحظات التى بنى عليها تقييمه كانت مثيرة للتأمل، وذلك خلافا للحفاوة التى قوبلت بها أعمال فوكوياما "نهاية التاريخ" التى عادت إلى الحتميات المجوجة تاريخيا، أو أعمال هنتنجتون "صدام الحضارات" و"الموجة الثالثة"، والتى يمكن مقارنتها بأعمال بعض علماء الفيزياء فى القرن التاسع عشر، والتى هدفت إلى إنقاذ نظرية نيوتن فى الحركة، بعد فشلها فى تفسير حركة الأجسام التى تسير بسرعات تقترب من سرعة الضوء، وفى حينها أنتجوا نظرية "الأثير" التى كانت بمثابة "ترقيع" لنظرية نيوتن، ومحاولة لمدها بالحياة كنظرية مطلقة لقوانين الحركة عامة. لم يفعل هنتنجتون سوى محاولة "ترقيع" مماثلة نقلت الصراع التقليدى بين المجتمعات من خانة "المصالح"، كما تقول النظريتان الماركسية والليبرالية، إلى خانة "الصراع الثقافى". ولا نريد أن نكرر هنا ما وجه من نقد لهنتنجتون أو فوكوياما، فقط نحاول أن نلفت النظر إلى أننا لا نزال بعيدين عن التفكير الجسور والاعتراف بأن الفوضى الماثلة فى الطبيعة لم توقف سعى الإنسان نحو فهم الطبيعة، حتى لو بالتخلى عن فكرة جذابة ومريحة، مثل فكرة "نظامية الطبيعة"، والاعتراف بأن الفوضى معطى أساسى يجب فهم الطبيعة بناء عليه، والتواضع فى الطموح نحو القضاء عليها، والاستبدال بذلك تهذيبها -أى الفوضى- والتعايش مع القدر المحتمل منها.

إن "ادارة الأزمة" وليس حلها يبدو مفهوما أقرب لمفهوم الاعتراف بالفوضى كمعطى أساسى فى الظواهر الإنسانية. غير أن هذا المفهوم المستخدم كثيرا فى معالجة الأوضاع فى الصراعات الدولية الراهنة يبدو وكأنه يستخدم كمخرج آنى لانسداد أفق الحل، دون إسقاط الطموح بأن الحل النهائى يظل ممكنا، وهى روح لا تتماشى مع واقع النظرة الجديدة والمطلوبة للظاهرة الإنسانية فى عمومها.

الفوضى وأزمة التنبؤ :

إذا كانت عبقرية "أينشتين" قد تجلت فى الخروج من أسر نيوتن -الذى تصور أن قوانينه للحركة تصلح للتطبيق على كل حركة الأجسام-،بوضع فرضية تقول إن الأجسام التى تتحرك بسرعات تقترب من سرعة الضوء تخضع لمبادئ وقوانين أخرى، فإن فهم مشكلات العالم الإنسانى المعاصر، بما يعج به من صراعات وأزمات وحروب بشكل كثيف وبوتيرة متسارعة، يقتضى الدفع بمفهوم "معدل التغير" كمحدد للقوانين الحاكمة لحركة التفاعل فى العلاقات الدولية. ومن المسلم به أن معدلات التغير فى عالم يتعرض لظاهرة "عولمة" مكثفة على كل الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية، بل ترتفع بالتوازى معها -وبالضرورة- معدلات التغير الداخلى فى كل مجتمع على حدة، لابد أن تسقط النظريات والنماذج الإرشادية التى بنيت فى عالم أسبق قام على معدلات تغير منخفضة وصراعات أقل كثافة وانتشارا. وحينذاك، تصبح القوانين التى تحكم حركة مجتمعات تتسم بالبطء غير تلك التى تحكم مجتمعات تتغير بشكل أسرع، مع إدراك صعوبة التعامل مع حركة التفاعل بين عالمين بينهما فروق واضحة فى معدلات التغييرالداخلى لكليهما، بل تتجاور داخل كل منهما طبقات وجماعات لا تتعرض لقدر متساو من كثافة معدلات التغير، سواء على صعيد الوعى أو مستوى العيش. وتبدو بعض المناهج فى علم التاريخ متماهية مع هذا التوجه، دون الإشارة له بمعناه الاصطلاحى المطروح هنا. فالمؤرخ إريك هبسبوم، الذى تناول تاريخ التطورات العالمية منذ القرن التاسع عشر فى أربعة مجلدات، بنى أطروحته على فكرتى "القرن التاسع عشر الطويل" و"القرن العشرين القصير"، بمعنى أن الأول بدأ فعليا عام ١٧٨٩ (تاريخ اندلاع الثورة الفرنسية)، وانتهى عام ١٩١٤ (الحرب العالمية الأولى) بينما احتل الثانى الفترة الزمنية من ١٩١٤ إلى ١٩٨٩ بسقوط وتحلل الكتلة الشيوعية. يشكل هذا الطرح لوضع التاريخ فى إطار عمليات تغييرمتعددة الأبعاد تبدأ وتنتهى عند نقاط محددة، مع تجاهل فكرة تساوى الوحدات الزمنية، وإطالتها أو تقصيرها وفقا للمسافة الزمنية الواصلة بين نقطتى البداية والنهاية -يشكل هذا الطرح اقترابا مثيرا من فكرة أو مفهوم معدل التغيير الذى نعنيه هنا. فكلما انخفضت معدلات التسارع فى تغير البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فى مجتمع ما فى مرحلة زمنية محددة، كانت صدمة التغيير بطيئة، والعكس بالعكس. وعلى حين تنتج معدلات التسارع المنخفضة مجتمعات قابلة لإقامة نظم يخضع لها الجميع لفترات زمنية طويلة، وتحدث التحولات فيها من داخل هذه النظم وليس من خارجها، فإن المجتمعات التى تتسم بمعدلات تسارع أكبر تميل لخلق نظم أقصر عمرا، وتعانى تقلبات متواترة على الدوام، والأخيرة تكون فيها التدفقات غير النظامية أكثر تأثيرا فى صنع صدمات التغيير. وهذه الفكرة مجرد فكرة أولية فقط عن كيفية فهم ما يحدث فى عالمنا المعاصر، ولكن فى إطار تأكيدنا مجددا أن مفهوم "معدل التغير" لن يمدنا وحده بقدرة تفسيرية لما يحدث فى عالمنا المعاصر من ظواهر انقلابية، ولكنه يؤهلنا للبحث فى كيفية بناء سيناريوهات يمكن التعامل مع أى منها حال حدوثها، بشرط ألا نعود لمفهوم أن ما يحدث هو خروج على نظام كان موجودا ويمكن إعادته، بل هو معطى لحالة جديدة يجب الاستعداد للتعامل معها.

وينطبق هذا التصور تماما على الثورات المفاجئة فى العالم العربى، والتى تسببت حتى الآن فى إسقاط نظامى حكم الرئيس التونسى"بن على"، والمصرى "مبارك"، فيما تقترب ليبيا من الحالة نفسها، ولكن بمساعدة دولية. وربما تكون مآلات الأوضاع مشابهة أيضا فى اليمن فى المستقبل القريب، ولكن بصورة مغايرة.

أسقطت هذه الثورات نظريات ونماذج تفسيرية، كانت حتى وقت قريب تفسر عدم قيام الثورات فى المجتمعات العربية، وهى:

١- خصوصية الثقافة القائمة على الحاكم -الرعية وليس الدولة- المواطن.

٢- المقايضة التاريخية بين الحاكم (الفرعون) والمجتمع (الرعايا) وفقا لمعادلة: الأمن والقوت الضروريان للرعية، مقابل كل السلطات للحاكم الفرعون.

٣- الخوف من فراغ السلطة المدعوم بمقولات دينية (حاكم ظالم خير من فتنة سائبة).

٤- غياب القوى القادرة على تبنى وقيادة عملية التغيير نتيجة القمع والتوحش الهائل للسلطات الحاكمة.

٥- لا تغيير فى الأنظمة الحاكمة إلا بتدخل خارجى (ربما تكون الحالة الليبية التى لم تصل إلى نهاية حتى اليوم مثالا عكسيا ولكن من السابق الحكم القطعى فيها الآن).

٦- الرشوة الاجتماعية: الدولة الريعية الثرية التى تقدم رشاوى اجتماعية لمنع التغيير.

٧- غلبة الولاءات القبلية على الولاءات الوطنية فى كثير من المجتمعات العربية.

٨- "الكتلة الصامتة" التى تمنع تعبئة القدر الكافى من القوى الاجتماعية اللازمة لمواجهة السلطة الحاكمة.

كان سقوط هذه النظريات أو التصورات أمرا واضحا للعيان فى الفترة القليلة الماضية، ولا تزال احتمالات انتقال حالات الثورة إلى بلدان عربية أخرى قائمة، ولو بتأثير العدوى، وهو أمر يفرض تعبئة المجتمع الأكاديمى فى العالم العربى لبذل الجهد نحو بحث أطر نظرية جديدة لفهم ما يحدث الآن وتبعاته المستقبلية. ومما لا شك فيه أن مفهوم "معدل التغير" الذى قدمناه هنا يحتاج بدوره إلى تأصيل وجهد مضاعف لإنزاله إلى الحالات التطبيقية الماثلة أمامنا لاختباره أولا، وتحديد الجدوى منه ثانيا.

"الأدوار المتغيرة" للجيوش فى مرحلة الثورات العربية

بشير عبد الفتاح

باحث فى العلوم السياسية
مجلة الديمقراطية بالأهرام

تجنح التجارب السياسية العربية الحديثة، فى معظم الحالات، باتجاه وضع العديد من الجيوش العربية ضمن قائمة الجيوش "المتدخلة" فى العملية السياسية، استنادا لأسباب عديدة، من أبرزها: الدور البارز الذى اضطلعت به تلك الجيوش فى استقلال بلدانها عن الاستعمار الأجنبى، فضلا عن هشاشة الوسائط السياسية العربية المدنية، كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى، علاوة على نمط التربية العسكرية لهذه الجيوش، ومناخ العلاقات المدنية العسكرية الذى يحوطها.

لكن الثورات الشعبية التى تشهدها بعض دول المنطقة فى المرحلة الحالية، والتى لعبت بعض الجيوش العربية دورا محوريا فى إنجاحها من عدمه، تطرح تساؤلات بشأن إمكانية تغير مثل هذا الدور "التدخلى" لتلك الجيوش خلال المرحلة المقبلة، وتحولها إلى جيوش "حارسة" للعملية السياسية، من دون التدخل فى توجيه مساراتها، خصوصا وأن تلك الثورات قد رفعت شعار الديمقراطية والدولة المدنية، فى زمن لم يعد يتسع لغير هذه القيم والمبادئ.

أدوار تدخلية :

تضرب السمة التدخلية للجيوش العربية فى العملية السياسية بجذورها فى عمق التاريخ العربى، على نحو امتدت أصداؤه جلية إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث إن أول تحرك عسكرى فى مصر، بقيادة أحمد عرابى عام ١٨٨١، لم يخل من نزعة سياسية، ثم فى مطلع القرن العشرين، ابتداء من انقلاب "الاتحاد والترقى" العثمانى فى عام ١٩٠٨ الذى خلف تداعيات مهمة على دور الجيوش فى دول المشرق العربى، خصوصا بعد مشاركة عناصر من جيوشها فى هذا الانقلاب.

وتدريجيا، بدأت الدول العربية تعرف ظاهرة الانقلابات العسكرية، التى استهلها العراق بانقلاب بكر صدقى فى عام ١٩٣٦، ومن بعده جاء اليمن فى عام ١٩٤٨ عبر محاولة عبد الله الوزير. غير أن الضباط السوريين احتلوا صدارة المشهد الانقلابى العربى بسلسلة الانقلابات العسكرية التى بدأت منذ ربيع عام ١٩٤٩ كانقلابات الزعيم، الحناوى، الشيشكلى.

وسرعان ما لحق الجيش المصرى بالركب مع قيام "الضباط الأحرار" بانقلاب عام ١٩٥٢، ليبلغ إجمالى الانقلابات العسكرية التى شهدتها الدول العربية بين عامى ١٩٣٦ و١٩٧٠ فقط ٤١ انقلابا عسكريا، توالى على أثرها تدخل الجيوش العربية فى الشأن العام بصور شتى، تراوحت ما بين ممارسة الضغوط على النخب الحاكمة، وإعلان التمرد أو التهديد به، والانقلاب والاستيلاء على السلطة، وتقرير السياسات والتوجهات، وتغيير هياكل الدولة وهويتها ... الخ.

ويمكن تناول أهم التوجهات التى حكمت أدوار الجيوش فى فترات الثورة، وما بعدها، من خلال وقائع محددة، فى النقطتين التاليتين:

أولا- الجيوش فى فترات الثورة:

من بين عوامل عديدة تؤثر فى إنجاح الثورات التى تشهدها بعض الدول العربية هذه الأيام، يبرز دور الجيوش فى هذا المضمار، ليس لأن تلك الجيوش هى القوى المنظمة الأقدر على حسم مسيرة الثورة، وضبط إيقاع الأحداث والتطورات المتلاحقة كحماية الثوار من بطش القوى المناهضة للثورة فحسب، ولكن لكونها كذلك الأكثر جاهزية لحماية الثورة ذاتها من أية ثورات مضادة، والتصدى لمحاولات سرقتها من قبل العناصر أو الدوائر الموالية للنظام البائد، كما تلك المستفيدة منه.

من الحياد إلى الانحياز للثورة .. تونس ومصر نموذجا :

فى ثورة الشعب التونسى ضد نظام الرئيس المخلوع بن على، لعب الجيش دورا مفصليا فى إنجاحها،حيث التزم الحياد إبان تحول الحالة الثورية إلى فعل ثورى، ولم يتدخل إلا لحفظ الأمن والحيلولة دون انهيار الدولة بعد تعطل مظاهر الحياة فيها.

ولقد ارتكز هذا الموقف من جانب الجيش التونسى على ركائز شتى، أهمها: استياء الجيش من سياسة الإضعاف والتهميش المتعمدين له من قبل بن على لمصلحة الأجهزة الأمنية الأخرى، التى كان يحتمى بها. وفى اللحظات الأخيرة من عمر نظام بن على، تحول موقف الجيش إلى الانحياز للثورة، خاصة مع موقف قائد جيش البر، الجنرال رشيد بن عمار، الذى حاصرت دباباته قصر قرطاج، مما أجبر الرئيس المخلوع على مغادرة البلاد.

وفى الحالة المصرية، سلكت الأمور مسلكا مشابها إلى حد كبير، وإن اختلفت كثيرا طبيعة الجيش المصرى وتكوينه وعلاقته بالسياسة عن نظيره التونسى، خصوصا فى ظل اتصال عسكر مصر

بالسلطة السياسية منذ ثورة عام ١٩٥٢، كون جميع الرؤساء الذين حكموا مصر منذ ذلك التوقيت قدموا جميعا من المؤسسة العسكرية. وكان واضحا للعيان منذ اندلاع الثورة فى الخامس والعشرين من يناير، وعقب استدعاء الجيش لملء الفراغ الذى خلفه انسحاب الشرطة، أن الجيش وضع مسافة بينه وبين القيادة السياسية، وحرص على أن يتدخل فى لحظة احتدام الأزمة لإقناع الرئيس مبارك بالتنحى لوقف تدهور الأوضاع. وبشكل عام، كان موقفه متوازنا طيلة الوقت، وإن مال فى بعض الأحيان تجاه الشارع ومطالبه.

الانشقاق العسكرى فى اليمن :

وفى الحالة اليمنية، بدا الأمر جد مختلف، إذ عمد الرئيس على عبد الله صالح منذ اندلاع الثورة الشعبية ضد نظامه إلى التلويح بدعم الجيش له.

وعلى الرغم من إقدام بعض الضباط والرموز العسكريين على إعلان الانشقاق على نظام الرئيس صالح والانضمام إلى صفوف المعارضة أو الثوار، فإن الموقف الرسمى للجيش اليمنى، على الأقل حتى مثول تلك المطبوعة للنشر، يبقى منحازا للرئيس صالح، على نحو من شأنه أن يؤخر عملية حسم الثورة لمصلحة الثوار، ما لم تحدث تحولات استراتيجية مفاجئة فى مواقف قيادات الجيش، تتغير على أثرها موازين القوى خلال الأزمة.

"الانقسام العسكرى" فى ليبيا :

أما فى ليبيا، فإن غموضا واضحا يكتنف جيشها، بدءا من أدائه وتسليحه، مرورا بتشكيلاته، وانتهاء بتوجهاته وعقيدته العسكرية، بشكل كان له بالغ الأثر فى بلورة موقفه المنقسم حيال ثورة الشعب الليبى ضد نظام العقيد القذافى.

ففيما يخص تسليحه وأداءه، ورغم أن ليبيا تعد إحدى أكثر الدول إنفاقا على التسلح فى العالم، فإن أغلب الوحدات العسكرية بها تبدو ضعيفة التسليح والتدريب ومحدودة الخبرة، إلى الحد الذى قلص من قدراتها على الأداء العملياتى بشكل بدا واضحا فى الإخفاقات المتتالية لتلك القوات، إبان قيامها بمهام وحملات عسكرية فى عدد من الدول الإفريقية.

وعلى خلاف ذلك، ومقارنة بالقوات المسلحة النظامية، الهزيلة، تبدو الأجهزة الأمنية والتشكيلات شبه العسكرية المعنية بحماية القذافى، والتى يقودها أبناؤه وأقرباؤه وأصهاره، أفضل تجهيزا وتحديثا فى العتاد والتدريب بسبب توجيه غالبية موارد البلاد إليها.

وعلى خلفية الشك فى ولاء القوات المسلحة النظامية، يوفر محيط القذافى العائلى، وباقى أعضاء قبيلة القذاذفة والقبائل الأخرى المتحالفة معهم، أهم مكونات القيادة العسكرية فى البلاد.

وقد طرحت تشكيلة القوات شبه العسكرية، التى شكلها القذافى لتحقيق نوع من التوازن فى مواجهة طموحات القوات المسلحة النظامية، والتى تضم، حسب بعض التقديرات، أكثر من ١٥٠ ألف مرتزق، تساؤلات عديدة بشأن مدى وطنية الجيش الليبى والمسافة التى تفصله عن القذافى من جهة، والشعب الليبى من جانب آخر.

وفيما يتصل بتوجهات ومواقف الجيش الليبى، تشى العقود الأربعة المنقضية بأنه لا يدين كله بالولاء التام للقذافى، فما فتئ الزعيم الليبى يتعرض لمحاولات انقلابية للإطاحة بنظامه (جرت عدة محاولات أعوام ١٩٧٥، ١٩٨٥، ١٩٩٣).

ولقد انعكست كل هذه الملابسات مجتمعة على موقف الجيش الليبى من ثورة الشعب ضد العقيد القذافى، فلم يحسم الجيش موقفه بالانحياز إلى جانب الثوار، على غرار ما جرى فى كل من تونس ومصر، كما لم يقف كلية فى صف النظام، مثلما حدث فى حالة البحرين، ومن ثم اتسم موقفه بشىء من الانقسام ما بين الولاء للقذافى أو الانحياز إلى ثورة الشعب.

ومن جهة أخرى، شرعت رموز قبلية وعسكرية ليبية مهمة للانضمام إلى صفوف الثورة.

ثانيا- جيوش ما بعد الثورات :

تطرح التجارب السابقة للجيوش العربية فى التعاطى مع الثورات إبان حقبة ما بعد الاستقلال عن الاستعمار الغربى، والتى عمدت تلك الجيوش على أثرها إلى الإمساك بالسلطة وتثبيت جذورها فيها بعد تحرير البلاد، تساؤلات عديدة بشأن الدور الذى يمكن أن تضطلع به تلك الجيوش فى مرحلة ما بعد الثورات الشعبية التى تشهدها دول عربية عديدة هذه الأيام.

وفى حين يبدو من السابق لأوانه حاليا إجراء تقويم موضوعى واضح ومتكامل لمواقف الجيوش العربية حيال العملية السياسية، عقب الثورات الشعبية الراهنة، والتى كان لبعض هذه الجيوش دور محورى فى إنجاحها، يمكن القيام باستشراف مبدئى للأدوار المتوقعة لتلك الجيوش فى حالتى تونس ومصر، اللتين اتضحت معالمهما جزئيا حتى الآن، من خلال عدد من المؤشرات، التى تلوح فى آفاق ما بعد الثورات الشعبية العربية، كتصريحات قيادات هذه الجيوش بخصوص المشاركة فى السلطة والحكم من عدمه، إضافة إلى إسناد بعض المناصب والمسئوليات المهمة فى البلاد لرموز أو شخصيات تنتمى للمؤسسة العسكرية، أو محسوبة عليها بشكل أو بآخر، فضلا عن مواقف وقرارات قيادات تلك الجيوش حيال الدساتير وشكل نظام الحكم المرتقب، حتى كتابة هذه السطور على الأقل.

١- "الجيش الحامى" فى تونس :

وعبر محاولة حذرة لتطبيق المؤشرات الآنفة الذكر على الأفعال الثورية العربية الحالية، يتكشف لنا فى الحالة التونسية، ابتداء، أن قيادات الجيش التونسى لم تبد أية نية صريحة للاستيلاء على السلطة، وفرض وصاية الجيش على الأمة، ومحاولة استثمار دورها فى دعم الثورة وحمايتها، أو استغلال حالة الفراغ السياسى وأجواء الاضطراب الأمنى والاقتصادى، التى أعقبت فرار الرئيس السابق، متذرعة بإنقاذ البلاد، كون الجيش هو وحده الأقدر على الاضطلاع بذلك، فى ظل عجز وهشاشة القوى السياسية والحزبية.

بيد أن ذلك لم يحل دون لعب الجيش دورا أساسيا فى ترتيب المرحلة الانتقالية التى دشنت بتعيين الوزير الأول السابق "محمد الغنوشى" رئيسا للدولة بمقتضى الفصل ٥٦ من الدستور، ثم نقل رئاسة البلاد إلى رئيس البرلمان "فؤاد المبزع" بموجب الفصل ٥٧ من الوثيقة الدستورية.

وفى أول تدخل معلن من جانب الجيش التونسى فى الأحداث، خاطب رئيس أركانه رشيد عمار الشعب التونسى، إبان تظاهرات تطالب بإسقاط حكومة الوحدة الوطنية التى كانت تتولى مؤقتا تسيير شئون البلاد، على نحو مباشر وليس عبر وسائل الإعلام. وكان خطابه حميميا، وأكد خلاله أن ثورة الجيش هى ثورة الشعب، وأن الجيش هو حامى الديمقراطية والشرعية الدستورية، وحامى البلاد والعباد، ولن ينتهك الدستور.

وباستقراء المعطيات الواقعية ومجمل التطورات التى أعقبت مغادرة "بن على" البلاد، يمكن القول إن الجيش لا يبدى استعداده للسيطرة على السلطة السياسية خلال المرحلة الحرجة الراهنة، بالنظر إلى عدد من الاعتبارات، أهمها: انغماس الجيش بمهمة صعبة تتمثل فى إدارة المرحلة الانتقالية عبر تهدئة الأوضاع، وإعادة الاستقرار لمؤسسات الدولة، ودعم الشرعية الدستورية لهذا التحول، فى الوقت الذى تحتاج فيه منطقة الحدود مع ليبيا والممتدة بطول ٤٥٩ كلم وكذا الحدود مع الجزائر، والممتدة بطول ٩٦٥ كلم، لجهود إضافية من أجل مراقبتها وتأمينها والحيلولة دون تسرب جماعات، يكون هدفها إثارة الفتنة الداخلية، فى ظل تأزم الأوضاع الداخلية فى البلدين المجاورين حاليا.

هذا، وتدرك قيادات الجيش التونسى جيدا أن أية محاولة من جانبها للسيطرة على الحكم بعد ثورة "الياسمين" ستفقدها احترام المواطن التونسى، كما ستشكل عامل احتقان سياسيا جديدا ومصدر انفجار اجتماعيا آخر، لأن المطلب الأساسى للثوار هو بناء مجتمع ديمقراطى، وتعزيز سلطة القانون من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن التونسى.

٢- "الجيش الضامن" فى مصر :

أما فى الحالة المصرية، فتجدر الإشارة بداية إلى أمرين، أولهما أن دور القوات المسلحة فى الحياة المدنية عامة لم يكن منصوصا عليه دستوريا أو قانونيا بأية صيغة، ثانيهما أن الجيش المصرى ليس جيشا أيديولوجيا، لكنه جيش ذو عقيدة وثقافة وطنية، وهو جيش غير متحزب وغير طبقى، تأتى عناصره وقياداته من المخزون الثقافى المصرى فى ريف مصر وحضرها دون تمييز.

ومنذ منتصف خمسينيات القرن الماضى، وحل مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو، وانخراط أغلب أعضاء هذا المجلس فى الحياة المدنية، وفيما بدا للبعض أن الجيش كان ينأى بنفسه بعيدا عن العملية السياسية، ولم يفكر فى أن يكون طرفا فى تعقيدات الصراع على السلطة، لعب الجيش دورا سياسيا لافتا وبصيغ مختلفة، ما بين حكم البلاد بشكل منفرد أولا، ثم بشراكة أو بتنافس مع العسكريين، الذى تحولوا بمرور الوقت إلى قادة شبه مدنيين.

غير أن هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ أتاحت للقيادة السياسية الفرصة لإعادة صياغة العلاقات المدنية - العسكرية، فانسحب الجيش من السياسة، وتفرغ لأداء مهمة الدفاع عن الوطن، فاستقرت صيغة جديدة قبل فيها الجيش الخضوع للقيادة المدنية. وقد سهلت الخلفية العسكرية لرئيس الجمهورية طيلة هذه الفترة الانتقال السلس إلى هذه الصيغة. وتدريجيا، تراجع الجيش إلى خلفية المشهد السياسى. فبينما تجنب التدخل المباشر والصريح فى السياسة، ظل واقفا عند الأفق للتحوط ضد ما قد يحدث من تهديدات للأمن الوطنى فى ساحة السياسة الداخلية، ومقدما الدعم للسلطات الشرعية التى يخضع لقيادتها عندما تحتاج إليه وتطلبه، على غرار ما حدث فى عامى ١٩٧٧ و١٩٨٦، عندما أنقذ الجيش البلاد من فتن هددت السلم الأهلى.

وبدورها، مهدت ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، وما أفرزته من عجز السياسيين، كما الأجهزة الأمنية، عن احتواء ثورة الغضب، الطريق مجددا أمام عودة الجيش لاحتلال صدارة المشهد السياسى بشكل تدريجى وغير مباشر، ثم بآخر صريح، بعد أن سلم الرئيس السابق، مجبرا، السلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذى عقد بدونه حتى قبل التنحى.

وحتى كتابة هذه السطور، يمكن القول إن الجيش المصرى يبدو ميالا للعب دور الضامن لعملية الانتقال السلمى والآمن والمنضبط نحو الديمقراطية بفعالية وبأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية ممكنة، استنادا لخطة واضحة ومتكاملة، ووفقا لجدول زمنى محدد.

فبعد أن حل الجيش البرلمان ووعد بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية حرة خلال ستة أشهر، شكل لجنة لتعديل الدستور، وحدد موعدا للاستفتاء على التعديلات "الخلافية" التى وضعتها اللجنة، كما أعلن عزمه عدم تقديمه مرشحا رئاسيا فى الانتخابات المقبلة، ولم يسند المجلس العسكرى أيا من المهام الإدارية أو السياسية لأى من رجالاته، باستثناء رئاسة اتحاد الإذاعة والتليفزيون التى لم تستمر سوى بضعة أيام. وهى الخطوات التى ارتأى فيها فريق من المراقبين أدلة على استعداد المجلس العسكرى لتسليم الحكم إلى سلطة مدنية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، خصوصا فى ظل سأم الشعب المصرى من استحواذ القادة العسكريين على السلطة السياسية طيلة العقود الستة المنقضية، علاوة على الضغط الدولى فى اتجاه إصلاح سياسى حقيقى. وإن راودت فريقا آخر شكوك فى أن الجيش يحاول استغلال الأحداث للاحتفاظ بالسلطة عبر تسريع المرحلة الانتقالية، وعدم منح الأحزاب والقوى السياسية الوقت الكافى لتنظيم انتخابات حقيقية وعادلة تنبثق عنها حكومة مدنية قوية.

ومن زاوية أخرى، فإن السيطرة الكاملة لقيادة مدنية منتخبة على شئون الدفاع والجيش فى ديمقراطية ناشئة تبدو أمرا غير متصور حدوثه، خاصة فى الحالة المصرية، التى لعب فيها الجيش دورا رئيسيا فى حماية البلاد من الفوضى، وفى سد فراغ السياسة والشرعية، بعد أن كادت الطبقة السياسية، حكومة ومعارضة، تقود البلاد إلى الفوضى. وفى الوقت نفسه، فإن إبقاء كافة شئون الدفاع والجيش خارج نطاق سلطات حكومة منتخبة ديمقراطية هو أمر يتعارض مع مبادئ الديمقراطية، ويمكن له أن يتسبب فى تعريض التجربة الديمقراطية الوليدة لخطر جدى.

على الجانب الآخر، تطرح تساؤلات حول ما إذا كان من الممكن عمليا للجيش الانسحاب، مثلما تعهد، من مقدمة المشهد

السياسى فى نهاية المرحلة الانتقالية أم لا. ويستند هذا الطرح على عدد من الاعتبارات، أبرزها: افتقاد البلاد حاليا التأهيل الكفيل بنقلها إلى حقبة الديمقراطية الحقيقية، فى ظل غياب تقاليد أو ثقافة ديمقراطية يمكن الاستناد إليها فى كبح جماح التطرف والنوازع الاستبدادية عميقة الجذور، فى وقت لا تبدو فيه الوسائط السياسية المصرية مهيأة لممارسة الحكم بشكل مستقر خال من الأزمات، مع حداثة عهد البلاد بالديمقراطية ونوعية الطبقة السياسية الموجودة فى مصر، مما قد يوجد حاجة ملحة لاستمرار اضطلاع الجيش بدور سياسى، يضمن حدا أدنى من الاستقرار السياسى، ويحصن الأمن الوطنى ومصالح البلاد العليا ضد التداعيات السلبية الخطيرة للثورة.

وربما يفسر هذا الطرح دعوة البعض إلى تمديد المرحلة الانتقالية، التى يدير خلالها المجلس الأعلى للقوات المسلحة أمور الدولة، إلى حين أن تكتمل جاهزية البلاد ثقافيا وسياسيا ومؤسسيا وأمنيا لممارسة الديمقراطية بمعناها الحقيقى.

لكن الحالتين المصرية والتونسية، اللتين ترتبطان بوجود دول متماسكة، لم تتكررا بعد ذلك. فقد بدأت أنماط أخرى لأدوار الجيوش فى الظهور فى حالات ليبيا تحديدا، ثم اليمن، ثم البحرين، ثم سوريا، بما يشير إلى أن الأدوار التى لحقت بالجيوش خلال فترات الثورة، وبعدها، لاتزال قيد التشكيل. فالجيوش الحارسة ليست النمط الرئيسى لأدوار الجيوش العربية حاليا، رغم أنها قد تصبح كذلك.

لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر :

١- جاك وودين، الجيوش والسياسة، ترجمة: عبد الحميد عبد الله، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢).

٢- خالد محمد الضمور، العسكريون والحكم فى سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.

٣- جابر سعيد عوض، العسكريون والسياسة فى أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد رقم (٦٧) يناير ١٩٨٢.

٤ - جيورجى ميرسكى، الجيش والمجتمع والسياسة فى البلدان النامية، (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٧).

٥- غسان سلامة، المجتمع والدولة فى الشرق العربى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

6- Morris Janowitz: Armed Forces and society, World perspective, in on military intervention, Ed. By M. M. Janowitz and vandoorn. Rotterdam am university press, 1971, P.20.

7- M. Janowitz: the military in the political Development of New nation, Chicago university press, 1969, P.P . 192-193.

٨- أحمد شوقى الحفنى، عوامل انتشار الظاهرة العسكرية، مجلة المنار، العدد رقم (٦٤)، أبريل، ١٩٩٠.

التيارات الإسلامية فى عصر الثورات العربية

خليل العنانى

باحث فى شئون الحركات الإسلامية
مجلة السياسة الدولية بالأهرام

إحدى أبرز نتائج الثورات العربية الراهنة هى عودة الجدل بشأن الحركات الإسلامية، سواء فيما يتعلق بدورها في إشعال هذه الثورات، أو مستقبلها السياسى والحركي، خاصة في ظل حالة الإقصاء والتهميش التى تعرضت لها هذه الحركات طيلة العقود الخمسة الماضية.

وبوجه عام، يمكن القول إن الحركات الإسلامية، وإن كانت من أهم الأطراف المستفيدة من سقوط الأنظمة الأوتوقراطية العربية، فإن ثمة استحقاقات وتحديات عديدة سوف تواجهها هذه الحركات، إذا ما قدر لهذه البلدان أن تشهد تحولا ديمقراطيا راسخا خلال السنوات القليلة المقبلة. وهو ما تحاول هذه الدراسة الاقتراب منه، وإلقاء بعض الضوء عليه.

تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين أساسيتين ،أولاهما أن الحركات الإسلامية لم يكن لها دور بارز فى إشعال الثورات العربية، وذلك لأسباب كثيرة، بعضها يتعلق بطريقة ومنهج هذه الحركات، والذى يتجنب الصدام المباشر مع الأنظمة السلطوية، خاصة فى ظل تجاربها السابقة، سواء فى مصر أو تونس، وبعضها يتعلق بطبيعة اللحظة التاريخية والمزاج الثورى الذى يمور فى العالم العربى، ويتجاوز الأطروحات والقوى الأيديولوجية الكلاسيكية. أما الفرضية الثانية، فهى أن الثورات العربية، وإن وفرت للحركات الإسلامية فرصة ربما تكون تاريخية فيما يخص الحصول على الشرعية والتمتع بالشرعية القانونية، فإنها أيضا تحمل تحديات عديدة لهذه الحركات، ليس أقلها القدرة على العمل فى بيئة منفتحة سياسيا وأيديولوجيا، وهى التى اعتادت العمل فى سرية ووفق بنية تنظيمية مغلقة تعتمد على التعبئة الفكرية والحركية، ومنها ما يتعلق بالقدرة على التماسك والبقاء بشكل موحد دون التعرض لانشقاقات أو انقسامات داخلية.

من يصنع الثورات العربية ؟:

سيظل السؤال حول من أشعل فتيل الثورات العربية المطالبة بالديمقراطية والحريات عصيا على الإجابة، خاصة إذا ما كان المقصود هنا هو تحديد هوية الطرف القابع خلف ديناميات الثورة ومحركها. فثمة عوامل كثيرة متقاطعة ومتداخلة ما بين مظالم سياسية واقتصادية واجتماعية، إلى ثورة تكنولوجية ولوجيستية عبأت ونظمت وسهلت انتشار الحالة الثورية وهيمنة المزاج الثورى على الشعوب العربية وانتقاله من دولة لأخرى. ولعل عدم معرفة هوية الطرف المحرك لهذه الحالة الثورية، والتى تختلف من بلدٍ لآخر، هو سبب نجاحها وديمومتها.

بيد أن طرح السؤال على هذا النحو لا يخلو من أهمية، إذا كان الهدف هو استكشاف واختبار طبيعة الأوزان السياسية والمجتمعية للقوى المحركة للثورة ومستقبلها فى مرحلة ما بعد السلطوية، خاصة إذا قدر لهذه البلدان أن تشهد انتقالا ديمقراطيا حقيقيا.

هنا، يمكن القول بدون مبالغة إن المجتمع، كوحدة سوسيولوجية تحليلية، كان بمثابة الحاضنة الرئيسية للثورات العربية، والمغذى لديمومتها، والموجه لبوصلتها. والمقصود بمفهوم المجتمع هنا ليس تلك البنية التقليدية التى تجمع بين أفراد وجماعات وطبقات وفئات لا يربط بينها سوى الانتماء المكانى لبقعة جغرافية بعينها، وإنما يقصد به أساسا مفهوم الجماعة Community المتناغمة فكرا وعقلا ومنهجا. وهو هنا يتجاوز النظر للأفراد، باعتبارهم مجرد كتلة سكانية أو بشرية صماء، وإنما كوحدة إنسانية متفاعلة مع بعضها وفاعلة فى محيطها، استنادا إما إلى منظومة قيمية وأخلاقية، أو تستهدف تحقيق مصالح وأهداف مشتركة. وهنا، قد ينقسم المجتمع إلى عدة جماعات فاعلة تتداخل مع بعضها بعضا بشكل أفقي، وتتقاطع منظوماتها القيمية، وتتشابه مطالبها وطموحاتها، فى حين تحاول الدولة ونظامها السياسى إشعال الصراع بين هذه الجماعات من أجل ضمان السيطرة عليها.

ويصبح منطقيا أنه إذا ما زادت مساحات الالتقاء والتناغم بين هذه الجماعات، مقابل انحسار أو تآكل مساحات التعارض والصراع بينها ولو بشكل مؤقت، فإن دوائرها وحلقاتها المجتمعية تزداد ارتباطا واتساعا، فى حين تصبح حركتها الجماعية أكثر فاعلية وتأثيرا. وبمرور الوقت، يتحول المجتمع بصيغته التقليدية الساكنة من Society إلى Community فى شكل جماعة كبيرة فاعلة تتحرك بقوة وثقة وتصبح فجاة

أشبه بديناصور كبير يصعب إيقافه.

بيد أن هذه الكتلة الجماعية لا تعمل فى فراغ، وهنا ننتقل إلى المستوى الكلى للتحليل، والمتعلق بالدولة كوحدة سياسية حولتها الأنظمة السلطوية إلى أداة قمع وبطش وهدف تسعى الكتلة الجماعية لاسترداده وتحريره من قبضة الأوتوقراطية. ويصبح الصدام بين الطرفين واقعا لا محالة، إذا توافر شرطان، الأول: اتساع دوائر الكتلة الجماعية بحيث تغطى المجتمع أفقيا ورأسيا، فيحدث التشبيك Net Working والانصهار Fusion بشكل تلقائى ربما لا تتوقعه الجماعات المنشئة لهذه الكتلة ذاتها. والثانى: خشونة الفعل الدولتى، وانعدام المسئولية المجتمعية والإنسانية والأخلاقية للنخبة الحاكمة، مما يؤدى إلى ضعف وأحيانا انعدام مناعة النظام السياسى، بحيث يصبح معرضا للانتكاس وربما الانهيار. وتصبح حصيلة المواجهة بين الطرفين بمثابة مقدمة للفعل الثورى الذى تتوقف نتائجه اللاحقة على معطيات كثيرة لا مجال للخوض فيها الآن.

إذا ما حاولنا تطبيق هذا النموذج التحليلى على الثورتين التونسية والمصرية، فسوف يتضح ما يلى:

أولا- لا توجد بؤرة سياسية معينة للثورة، سواء تخطيطا كان أو تنفيذا، نقصد أن الثورة لم تكن من صنع حركة سياسية بعينها أو تيار أيديولوجى محدد، وإنما كانت نتيجة لفعل جماعى (التقاء الكتل الجماعية السابق الإشارة إليها) فى لحظة زمنية معينة أشعلت اللحظة الثورية فانتفض المجتمع خلفها والتف حولها، وذلك من أجل تحقيق هدف محدد.

ثانيا- كانت القوى الحية الجديدة هى المحرك الرئيسى فى الثورتين التونسية والمصرية، وهى قوى متجاوزة للأطر الأيديولوجية والسياسية وبنيتها التنظيمية التقليدية. لذا، فقد كانت إسهامات القوى الحزبية والدينية فى هذه الثورات إما شبه منعدمة، كما كانت الحال فى تونس، أو غير مهيمنة، كما كانت فى الحال المصرية. ولعل ذلك أحد أسباب نجاح الثورتين، وهو ما ازداد وضوحا فى الحالة الليبية التى لم تعرف أية تنظيمات سياسية أو أيديولوجية مستقرة. ومن المدهش أن المجتمع الليبى (وهو المعروف بانقساماته العمودية على أساس قبلى) هو الذى يدير الثورة وينقلها من منطقة لأخرى. وعليه، فإن الخطاب السياسى لهذه القوى الجديدة لم يكن فقط متجاوزا فى مفرداته ومعادلاته ومطالبه لخطاب قوى المعارضة التقليدية، وإنما أيضا كان بمثابة خطاب جامع يتحدث باسم الجميع فى حالة غير معتادة من التوحد العفوى بين مكونات الأمة.

ثالثا- كان المجتمع (فى حالته الجديدة بعد الانتقال من السكون إلى الحركة) بمثابة الراعى الرئيسى للثورات والمغذى لها، سواء بإدامة الحالة المعنوية المرتفعة لدى الثوار من خلال التوحد والتوافق حول مطالب الثورة، أو من خلال توفير الدعم المادى والبشرى لها. ومن هنا، تأتى الشرعية الثورية التى من المفترض أن تصبح فيما بعد إرثا مشتركا للجميع.

رابعا- تبدو إسهامات القوى الحزبية والدينية التقليدية فى هذه الثورات، وإن جاءت متأخرة، فإنها أيضا اضطرت للالتزام (كما فى الحالة التونسية، أو أجبرت عليه كما كان فى الحالة المصرية) بالسقف السياسى والمطلبى للقوى الحية التى أشعلت الثورة. صحيح أن ثمة قدرا من الذكاء قد بدا على خطاب وسلوك الإسلاميين من أجل تفويت الفرصة على المتربصين بالثورات العربية داخليا وخارجيا، إلا أن ترددهم فى اللحاق بالثورات فى بداياتها أضعف من موقفهم السياسى والمجتمعى لاحقا.

الإسلاميون والثورات العربية :

بناء على ما سبق، يصعب القول إن حركة ما أو جماعة بعينها كان لها الفضل فى إشعال الثورات العربية التى كانت، بشكل أو بآخر، تعبيرا عن التقاء الإرادة العامة للمجتمع فى لحظة تاريخية معينة، كما سبقت الإشارة إليه. بيد أن الوجه الآخر لذلك هو أن جميع القوى والحركات السياسية والمجتمعية لها نصيب فى ثمار الثورة، حسب دورها وإسهامها فى إنجاح الثورة، أو على الأقل هذا ما تقيس به هذه القوى مصالحها وطموحاتها فى مرحلة ما بعد الثورة. وبما أن هذه الدراسة تختص فقط بالنظر فى دور الحركات الإسلامية فى الثورات العربية، فيمكن القول إن إسهامات هذه الحركات فى إشعال الثورات العربية كانت محدودة، مقارنة بالوضع التنظيمى والحركى لها. صحيح أن بعض هذه الحركات قد دفعت بقواعدها للانخراط فى العمل الميدانى لاحقا، بيد أنها لم تكن بأى حال رائدة له، كما أن مشاركتها كانت كطرف ضمن أطراف وقوى وحركات أخرى دون هيمنة.

وربما يعزو البعض الحضور الضعيف للإسلاميين فى الثورات العربية إلى ذكاء قياداتها وإدراكهم لحساسية اللحظة الثورية وحساباتها، خاصة فى ظل إرث التربص السلطوى والرفض الغربى لهذه الحركات، مما قد يزيد من احتمالات وأد الثورات العربية وإجهاضها فى مهدها، كما حدث فى الجزائر أوائل التسعينيات. بيد أن ذلك أيضا لا ينفى ضعف الخيال السياسى لهذه الحركات وعدم استشعارها المبكر للزخم الثورى. ولعل أهم دلائل هذه الفرضية ما يلى:

- انعدام أو فقر الخيال الثورى لدى التيارات الإسلامية، وذلك نتيجة لخبرتها السلبية مع الأنظمة الحاكمة كما هى الحال فى مصر (الصدام التاريخى بين عبد الناصر والإخوان، فضلا عن المواجهة المستمرة بين مبارك والجماعة طيلة العقدين الأخيرين)، وسوريا (أحداث حماة عام ١٩٨٢)، وتونس (أحداث باب سويقة عام ١٩٩٠). وقد اختزنت ذاكرة الإسلاميين هذه الأحداث طيلة العقدين الأخيرين، فكانت النتيجة إسقاط الخيار الثورى من حساباتها، والاعتماد على المنهج التدريجى كخيار وحيد للإصلاح. ولعله من اللافت أن لغة الخطاب الإسلامى الحركى طيلة العقود الثلاثة الماضية قد خلت من مفردات العمل الثورى كالتغيير، وإسقاط الأنظمة، وتعطيل الدساتير ... إلخ.

- جاءت الثورات العربية نتيجة لفعل جماعى يتجاوز الأطر التنظيمية والأيديولوجية والسياسية الكلاسيكية، ومعبرة عن قوى وتيارات جديدة لم تعرف العمل الحزبى بشكله التقليدى. فالسواد الأعظم للثورتين التونسية والمصرية لم يخرج من عباءة الأحزاب القائمة، وإنما من حركات اجتماعية وثقافية تتسم بالمرونة

الشديدة فى حركيتها وأفكارها وعضويتها. وهو ما يختلف جذريا عن طبيعة وبنية الخطاب الإسلامي الحركي الذى يتسم بالمركزية الشديدة والالتزام الأيديولوجي والتنظيمي. وهنا، كان أمام الحركات الإسلامية أحد خيارين، إما المشاركة فى الثورات العربية، ولكن وفق شروط وقواعد اللعبة التى يحددها محركوها والداعون إليها، وإما عدم المشاركة، وما قد يؤدى إليه ذلك من خسارة سياسية ومجتمعية ليس فقط بين قواعدها وأعضائها، وإنما أيضا بين جموع الشعب.

– لم تكن مشاركة الحركات الإسلامية فى الثورة أمرا اختياريا أو بقرار تنظيمي، إنما كانت أمرا واقعا فرض عليها بفعل تطورات الفعل الثورى الذى كان سريعا وحاول الجميع اللحاق به. فعلى سبيل المثال، رفضت جماعة الإخوان المسلمين فى مصر المشاركة إيجابيا فى تظاهرة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى بداياتها. وهو أمر ليس غريبا على الجماعة، التى لم يكن لها حضور ثقيل فى غالبية المناسبات التعبوية التى قامت فى مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية (لم تشارك الجماعة فى إضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨ وغيرها من إضرابات العمال والمهنيين والضرائب العقارية ... إلخ)، وذلك إما بسبب تخوفها من قمع النظام لها، أو عدم تأثيرها فى هذه الدوائر الساخطة. فى حين جاءت مشاركة الإخوان فى الثورة المصرية، بعدما تأكد لها أن ما يحدث يتجاوز كونه تظاهرة فئوية، كى يصل إلى العمل الثورى التاريخي. صحيح أن نفرا من شباب الإخوان قد انخرط فى الثورة منذ يومها الأول (إسلام لطفى وأحمد عبد الجواد ومحمد القصاص)، بيد أن ذلك لم يأت بقرار تنظيمي، وإنما من خلال مشاركة فردية عكست الفجوة الجيلية والفكرية داخل التنظيم الإخواني. وما لبثت الجماعة لاحقا أن انضمت للثورة بكل قوتها وأصبحت طرفا فاعلا فى ديناميتها سياسيا وميدانيا. وفى تونس، كانت حركة النهضة آخر الملتحقين بقطار الثورة التونسية، وذلك نتيجة لضعف الحركة وتآكل بنيتها القاعدية بسبب الضربات المتلاحقة التى تعرضت لها طيلة العقدين الماضيين، فضلا عن انفصال المستوى القيادى (الذى كان أغلب رموزه فى المهجر) عن القواعد الحركية فى تونس.

– لم يكن متاحا للإسلاميين بأى حال أن يعبروا عن هويتهم الذاتية فى الثورات العربية، ليس فقط لأنهم لم يشعلوها أو يبادروا للقيام بها، وبالتالى لا يحق لهم تلوينها بشعاراتهم وأيديولوجياتهم، وليس أيضا لتخوفهم من أن يتم إجهاض الثورة بسببهم، وإنما أيضا لإدراكهم عواقب ذلك على دورهم، وإمكانية بقائهم كجزء من التركيبة الثورية فيما بعد. فكما قلنا سابقا، لم يكن شباب الثورتين التونسية والمصرية ليسمحوا ببروز أية هوية فئوية أو عمودية قد تؤثر فى شمولية الثورة، وتحجب صورتها كحركة قاطعة للمجتمع، ومعبرة عنه بكافة جماعاته وأطيافه. صحيح أن ثمة حضورا لبعض رموز التيارات الاسلامية فى المشهد الثورى (على العريبى والعجمى الورينى فى تونس، ومحمد البلتاجى وبعض قيادات الصف الثانى فى مصر)، إلا أنه كان حضورا ملتزما بالتيار الثورى العام، وليس متمايزا أو منفصلا عنه.

– لم يحتكر فصيل حركى بعينه المشهد الإسلامى فى الثورات العربية، وإنما تنوعت خريطة الإسلاميين الذين انخرطوا فى العمل الثورى، بحيث ضمت مختلف فصائل وجماعات التيار الديني، بدءا من الإخوان المسلمين، مرورا بالحركة السلفية، وانتهاء ببقايا التنظيمات الجهادية التى كان لها حضور فى الثورة المصرية بدرجات متفاوتة. وهو ما يؤكد مجددا تجاوز الثورة المصرية للأطر الأيديولوجية والعقائدية لمختلف القوى الدينية والسياسية. فلم يحدث من قبل أن انخرط الإخوان والسلفيون والجهاديون، وفى بعض الأحيان الصوفية، فى عمل تنظيمي وحركى يستهدف تغيير نظام الحكم، ليس فقط بسبب الاختلافات الشديدة بين خطاباتها وأيديولوجياتها، وإنما أيضا بسبب العداء التاريخى الذى وصل إلى حد الاتهام بالتواطؤ مع النظام السابق، كما كانت الحال بين السلفيين والإخوان على سبيل المثال.

إذا كان حضور التيار الإسلامى فى الثورات العربية متماشيا مع حضور بقية القوى الأخرى، وباعتباره يعبر عن فصيل اجتماعى وسياسى موجود ومتجذر فى المجتمعات العربية، ولم يكن حضورا استئثاريا أو استثنائيا بأى حال من الأحوال – وهو أمر مهم وفارق، حيث اعتادت الحركات الإسلامية أن تكون هى المحرك الأساسى للشارع العربى، خاصة فى الشرائح الدنيا والوسطى – فإن الثورات العربية هى أعم وأشمل من أن تختزل فى فصيل أو لون سياسى واحد دون بقية القوى والتيارات.

الإسلاميون ومرحلة ما بعد الثورات:

قد يبدو لوهلة أن الحركات الإسلامية هى الفائز الأكبر فى الثورات العربية. فقد أسقطت هذه الثورات تلك الأنظمة الأوتوقراطية التى أقصت وهمشت وحجبت الشرعية عن الحركات الدينية، خاصة الإسلامية. بيد أن الوجه الآخر لهذا الانطباع هو أن هذه الحركات سوف تواجه تحديات واستحقاقات لم تعمل لها حسابا طيلة العقود الثلاثة الماضية. وهنا، نتعرض للفرضية الثانية فى هذه الدراسة. فالثورات كما تمنح فرصا، فإنها تفرض قيودا وقواعد جديدة ملزمة لكافة الأطراف، حتى تكتمل أهداف الثورة.

هنا، يمكن الإشارة إلى بعض المكاسب التى سوف تحصدها الحركات الإسلامية فى مرحلة ما بعد الثورات العربية. أولا، سيكون من حق هذه الحركات الحصول على وضع شرعى وقانونى يمكنها من العمل بحرية وعلنية. فالثورات لم تسقط فقط الأنظمة السلطوية، وإنما أسقطت معها ثقافة الإقصاء والاستبعاد التى كانت حاجزا أمام القوى والتيارات الدينية. فجماعة الإخوان المسلمين فى مصر محظورة منذ عام ١٩٥٤، وحركة النهضة التونسية لم تحظ باعتراف رسمى من الدولة منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضى. ثانيا، سوف يفتح المجال السياسى لهذه الحركات بشكل أكبر مما كان عليه الوضع سابقا، وسيكون بمقدورها أن تمارس دورا سياسيا كثيفا، سواء من خلال المشاركة فى المناسبات الانتخابية بدون قيود، أو من خلال عقد تحالفات والدخول فى ائتلافات سياسية علنية. ثالثها، فتح المجال الاجتماعى

والحركى أمام التيارات الإسلامية من أجل تأكيد وترسيخ حضورها الشعبى، مما يعنى إمكانية التمدد القاعدى مجتمعيا وثقافيا.

بيد أن ثمة تحديات كثيرة تنتظر الحركات الإسلامية، لعل أهمها ما يلى:

أولا- تحدى الانتقال من السرية إلى العلنية. فقد دأبت الحركات الإسلامية على العمل بعيدا عن القواعد المؤسسية التى تحكم عمل الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، وهو ما وفر لها قدرا من السيولة والتغلغل فى المجتمعات العربية. ويترتب على العمل السرى سلسلة طويلة من القيم والمبادئ التى ينشأ عليها أفراد الحركة وأعضاؤها، مما يخلق ثقافة ومنظومة قيمية بعيدة عن الشفافية والوضوح. لذا، فإن أول تحد سوف يواجه هذه الحركات هو كيفية تغيير البنية العقلية والفكرية لأعضائها، ونقلها من الحيز السرى بآلياته وتفاعلاته إلى الإطار العلنى بمسئولياته والتزاماته.

ثانيا- تحدى الفصل ما بين النشاطين الدينى والسياسى. فقد دأبت الحركات الإسلامية على الخلط بين الدعوى والسياسى، ولم توجد حدود فاصلة بين الدور الدينى والاجتماعى لهذه الحركات ونشاطها السياسى. وهذا التحدى لا يمكن حله بمجرد التمييز بين المجالين الدينى والسياسى عن بعضهما بعضا، وإنما من خلال عملية فصل كلى فى الوعى والفكر الحركى بين منطق الجماعة الدينية ومنطق الحزب السياسى. ولا تشجع النماذج العربية (كما هى الحال فى الأردن والمغرب واليمن) التى تجمع بين الأمرين على إمكانية تكرارها فى مصر وتونس. فالمشكلة لم تكن يوما فى العلاقة التنظيمية التى تحكم علاقة الحزب بالجماعة ومساحات الانفصال والتلاقى بينهما، وإنما فى الفلسفة التى يستند إليه كلاهما.

فالعضو الذى يقرر الانتماء لجماعة دينية ليس هو حتما من يقرر الانتماء إلى حزب سياسى وبالعكس. من هنا، تبدو محاولة جماعة الإخوان المسلمين فى مصر لإنشاء حزب سياسى أشبه بإعادة استنساخ التجربة الأردنية، مما سوف يؤدى إلى مشاكل مستقبلية قد تعوق نشاط كلا الطرفين.

ثالثا- تحدى إدارة التوازنات والعلاقات الداخلية فى الحركات الإسلامية. فمن المعروف عن هذه الحركات تماسكها الداخلى والتزامها التنظيمى والأيديولوجى. ولعل أحد أسباب ذلك هو شعور الحركة بكونها دوما مستهدفة من الأنظمة السلطوية، وهو ما كان سببا فى تأجيل كثير من الاستحقاقات التى كانت مفروضة على هذه الحركات تحت وطأة القمع الخارجى. أما الآن، وقد سقطت هذه الحجة، فإن ملفات داخلية كثيرة سوف تكون محل نقاش وجدل كبيرين داخل هذه الحركات، منها - على سبيل المثال - إمكانية الانتقال من ثقافة التلقين والطاعة إلى النقاش والاختلاف، والعلاقة بين الأجيال، والعلاقة بين المستويات التنظيمية المختلفة (مجالس الشورى والمكاتب التنفيذية وسلطات رئيس الحركة)، وما يتعلق بالانتخابات الداخلية، ومنظومة الحراك والترقى الداخلى.

رابعا- تحدى تطوير الخطاب الفكرى والأيديولوجى للحركات الإسلامية. ففى مرحلة ما بعد الثورات، لن يكون مقبولا من هذه الحركات أن تظل متخندقة فى أطروحاتها الدينية والفكرية دون الانفتاح على غيرها من التيارات والرؤى والأفكار الأكثر تقدمية واعتدالا، وإلا فستخسر حتما الكثير من قواعدها ومؤيديها. والأكثر من ذلك أن هذه الحركات سوف تكون مطالبة بأن تضبط خطابها وتفاعلاتها الداخلية مع الواقع الجديد الذى فرضته الثورات العربية، وإلا فإنها ستفقد الزخم الثورى وتسير خلف المجتمع وليس فى مقدمته.

خامسا- تحدى الانقسامات والانشقاقات الداخلية. من المتوقع أن تتعرض بعض الحركات الإسلامية العربية إلى هزات داخلية عميقة، عطفا على الحالة الثورية التى تتطلب تجديدا للبنية التنظيمية والفكرية لهذه الحركات، كى تكون على مستوى التوقعات والطموحات التى حملتها الثورات العربية للشارع العربى. وقد بدأت بالفعل مؤشرات على هذه الانقسامات فى بعض الحركات، وإن بشكل غير علنى حتى الآن. فعلى سبيل المثال، هناك خلاف متزايد بين قادة حركة النهضة التونسية حول كيفية التعاطى مع المرحلة الجديدة. وهو انقسام يعكس عدم توافق الرؤية بين جناحى الداخل والخارج فى الحركة. فالجناح الأول يبدو الأكثر انغلاقا وتحفظا على تقديم تنازلات، سواء فى خطاب الحركة، أو فى موقعها الحركى داخل النظام السياسى الجديد، فى حين يبدو جناح الخارج أكثر مرونة واستيعابا للحظة الثورية، بحكم احتكاكه بالثقافة الغربية، وقبوله بالتعددية الفكرية والأيديولوجية. أما فى مصر، فثمة مؤشرات على خروج وانسحاب بعض قيادات الجماعة وقواعدها، سواء باتجاه قوى سياسية وحزبية مدنية ناشئة، أو لإرساء تجربة إسلامية جديدة، بعيدا عن التجربة الإخوانية بكل إرثها وتعقيداتها، وهو ما قد يضر بالحركة "الأم" على المدى الطويل.

وخلاصة القول، فإن مستقبل الحركات الإسلامية والتحولات التى قد تطالها سوف يتوقف على ما قد تفضى إليه الثورات العربية الراهنة من نتائج على المدى الطويل، وأى الأشكال قد تأخذها الدولة العربية الجديدة، سواء بالانتقال نحو نظم ديمقراطية حقيقية، أو الوقوع مجددا فى براثن السلطوية والأوتوقراطية.

"المفاجآت الإدراكية" لجيل الثورات العربية

أحمد تهامي عبدالحى

باحث فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة

لا ينفصم جيل الانتفاضات والثورات العربية الذى هيمنت عليه الشرائح الشبابية عن الواقع والبنية الاجتماعية القائمة فى الدول العربية، إذ إن الثورات لا تبدأ من العدم، أو تقوم فى فراغ سياسى او اجتماعى ، لكنها تعبر عن تراكم طويل المدى ، يحدث فى البنى السوسيولوجية وأنظمة السلطة.

ورغم أن المدركات التى سادت الدراسات والبحوث الاجتماعية، قبل موجة الانتفاضات الأخيرة ، تمترست حول أننا إزاء شرائح شبابية تشكل ٦٠٪ من السكان العرب - انغمست إما فى الثقافة الاستهلاكية الأمريكية و حالة اللا سياسة واللا أدلجة والتسطيح تارة ، وإما فى " الانخراط " فى الهويات المحلية الدينية أو الطائفية تارة أخرى.إلا أن "المفاجأة الإدراكية" أن تلك المكونات التى اعتبرها البعض تستعصى على ولوج التغيير بدت أكثر فاعلية فى التحريك والحشد والإصرار على دفع تكلفة التغيير، عبر أطر وممارسات شبكية افتراضية وغير سلطوية، سواء فى مصر أو تونس أو اليمن وغيرها، باختلاف الدرجات والفاعلية.

إن السطور القادمة تسعى لمحاولة إجلاء الغيمة عن بعض من ملامح جيل الثورات العربية ومدركاته وآليات تفاعله، وقدرته على صنع التغيير الثورى.

أولا - ملامح جيل الثورات :

إذا كان مفهوم الجيل يعبر عن التجربة السياسية والاجتماعية المشتركة لمجموعة الأفراد ، سواء كان صراعا أو تواصلا أو حتى تمردا ، وليس مجرد السن، فإن جيل الانتفاضات العربية اتسم بمجموعة من الملامح التى تراوحت ما بين انخراطه فى العولمة بقيمها وآلياتها وأفقها، وارتباطه بمحلية تكوينه السوسيولوجى، لجهة الهوية العربية والإسلامية .

ولعل شعار " الشعب يريد إسقاط النظام " الذى رفعته ثورتا مصر وتونس، وامتد لليمن وليبيا، لم يكن تعبيرا فحسب عن محاولة التمرد على سيطرة جيل على الحياة السياسية والمجتمعية العربية لعقود، وإنما يمكن فهمه على أنه توجه لهذا الجيل لبناء عالم جديد (حرية، عدالة، كرامة) يناسب مدركات هذا الجيل التى تشكلت فى ظل انسداد الحراك المجتمعى وتجلط شرايين السلطة.وعلى ذلك ، فثمة ملامح أساسية لجيل الثورات والانتفاضات العربية يمكن تحديدها فيما يلى:

١- تنشئة سياسية شبكية لا هرمية، إذ خرج جيل الثورات العربية من رحم تنشئة شبكية لم تدركها الأبنية السياسية السلطوية فى المنطقة العربية، سواء الأحزاب أو مؤسسات التعليم أو غيرها . فاستخدام الفيس بوك وبقية وسائل الاتصال الاجتماعى ليس مجرد أداة تواصل كما يراها البعض فحسب، بل تحمل قيما تسللت لتلك الشريحة الجيلية. فالممارسات فى هذا العالم الشبكى تكسر السلطة، وترفض التابوهات، وتدفع مستخدميها إلى "بلوغ الخيال السياسى".

ولعل هذا هو الذى جعل نخبة من الأجيال القديمة تتصور أن ما يقوم به الشباب فى مصر وتونس لا يمكن أن يصل إلى إسقاط النظام، دون إدراك أن الثقافة الشبكية للجيل الجديد تأسست على كسر أى تابو ، وعدم الانقياد وراء سقف طموحات معين، حتى إننا نجد أن حركة المتظاهرين فى مصر كانت تذهب بالمطالب إلى أقصى الطريق كلما تنازل النظام ، لأن خيالهم ليس محدودا بالحسابات السلطوية للجيل القديم.

٢- تمازج العالمى والمحلى ، وهو ملمح مهم فى فهم الجيل الجديد للثورات العربية ، إذ إن هذا الجيل تخطى مرحلة الأدلجة أو - إن صح التعبير - يمكن وصفه بأنه ما بعد حداثى" تختلط فيه القيم. ولعل نموذج الشاب وائل غنيم، مؤسس صفحة خالد سعيد، الذى يعمل فى جوجل، هو تعبير عن هذه الحالة، فهو خريج جامعة القاهرة، وحصل على ماجستير من الجامعة الأمريكية. ورغم أنه غير مؤدلج، فإنه انخرط فى مواجهة الدولة البوليسية بذات طريقة التنشئة الشبكية عبر صفحته خالد سعيد.

النموذج ذاته تكرر فى تونس، إذ إنها من دول التعليم المرتفع المرتبط بالثقافة الفرنسية. ولذا، كان هناك إدراك خاطئ بأن قضية جيل المتظاهرين هى البطالة فحسب، وإنما تطلعهم إلى بناء عالم جديد يوائم بين عالميتهم ومحليتهم.

٣-إعلام ووعى بديل، إذ إنه منذ بداية الألفية الجديدة، تعرض هذا الجيل إلى وسائل اتصال (إنترنت، فضائيات) لم تكن متاحة من قبل لغيره، أشبعته برسائل إعلامية قوامها فكرة التمرد والرفض لكل ما يأتى من إعلام السلطة. وبينما كانت الاتهامات لشباب الفيس بوك قبل الثورات العربية بأنهم يقومون بعمليات تنفيس عما يجول فى نفوسهم على هذا الإعلام البديل، وأنهم يعانون عزلة شعورية عن العالم الواقعى، فإن المفاجأة أن هذا الإعلام البديل وفر وعيا مستقلا وحركيا عن السلطة القائمة،ودمج بين العالمين الافتراضى والواقعى .

لقد كشفت الثورة المصرية عن أن ظاهرة المواطن الصحفى تفوقت فى الأخبار على الشبكات الإعلامية التقليدية، لاسيما بما تمتلكه من سرعة وقدرة التأثير وعدم الانسياق لحسابات المصالح الإعلامية. وفى هذا الصدد، برزت مجموعة أو "شبكة رصد" على الفيس بوك، باعتبارها مصدرا رئيسيا للأخبار والمعلومات عن الثورة المصرية، خاصة عندما قررت السلطات عزل مصر عن العالم فى ليلة الثامن والعشرين من يناير ٢٠١١، أو ما عرف بجمعة الغضب ولمدة ثلاثة أيام. وبالتعاون بين مجموعات من الشباب تتراوح اعمارهم بين ١٨و٢٥ داخل مصر وخارجها، تمكن العالم من متابعة الأحداث المثيرة فى جميع محافظات مصر.

٤- القدرة على دفع ضريبة التغيير، إذ إن أحد المدركات الخاطئة التى راهنت عليها السلطات العربية فى مواجهة الجيل الجديد هو رفضها لدفع أى ضريبة تغيير، مستندة إلى طبيعة الطبقة الوسطى التى هيمنت عليها ثقافة الاستقرار والسلبية والخوف من الطبيعة البوليسية للدولة. إلا أن هذا الجيل الجديد الذى خرج من رحم هذه الطبقة فاجأ السلطة بقدرته على دفع ضريبة التغيير. فغالبية من قتلوا فى الثورة المصرية ينتمون للطبقة الوسطى بمستوياتها المختلفة. كما شهدت مجموعات الإنترنت دعوات للعصيان المدنى انضم إليها عشرات الآلاف من الشباب، وقد وفرت بيئة مناسبة لتطوير الوعى السياسى والثقافى وتطوير أساليب الحركة السياسية والاحتجاجية.

ومن أبرز هذه المجموعات على الفيس بوك جروب "خالد سعيد" الذى ضم قبل ثورة ٢٥ يناير ما يزيد على ٣٥٠ ألفا، و"الحملة الشعبية لدعم البرادعى" التى وصل عدد المنضمين إليها إلى أكثر من ٣٠٠ ألف، وقد تضاعفت هذه الأعداد بالتأكيد بعد نجاح الثورة.

٥- إسقاط أسطورة التنظيمات السياسية، إذ إن الجيل الجديد للثورات العربية أسقط فكرة أن التنظيمات السياسية تقود متظاهرين إلى الاحتجاج وعكست المعادلة. فالدعوة للمظاهرة لا تستلزم بالضرورة وجود تنظيم محكم ودقيق يدعو وينظم الشباب، ولكن يتم الاكتفاء بإعلان الدعوة على الفيس بوك، فينزل الشباب فى مختلف المحافظات فى توقيت محدد وفى أماكن محددة، دون وجود قيادة، وهو أحد أبرز ملامح ثورة ٢٥ يناير.

وبدأت هذه الظاهرة من خلال الدعوة فى السادس من أبريل ٢٠٠٨ إلى إضراب عام فى مصر، وما ترتب عليه ذلك من أحداث صاخبة وعنيفة فى مدينة المحلة الكبرى، أثبتت فاعلية دور الشباب ونجاحهم فى استغلال الفرص التكنولوجية المتاحة، وأسهمت فى بلورة وتشكيل الكثير من المجموعات والحركات الشبابية الجديدة، مثل ٦ أبريل، والحرية والعدالة، والحملة الشعبية لدعم البرادعى، إلى جانب تنشيط الحركات التقليدية وبث الحيوية والنشاط فيها من قبيل شباب الإخوان والاشتراكيين الثوريين، وكذلك بعض الأحزاب الشابة مثل الغد والكرامة.

لقد ظهرت أنماط جديدة من التعبئة والمشاركة السياسية فى مصر، حيث يلاحظ أن الحركات الشبابية تتسم بقدر عال من المرونة والسيولة، وضعف التنظيم، وسرعة انتقال النشطاء فيما بينها، نظرا لغياب أيديولوجيات واضحة أو رءوس جامدة. فالنشطاء الشباب يتحركون بين المنظمات والأحزاب بحرية ودونما قيود. وبينما التف الكثير من النشطاء حول حزب الغد وحركة كفاية، باعتبارهما نقطة جذب أساسية للنشطاء أثناء الحراك السياسى فى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، فقد ظهرت مراكز أخرى لجذب الشباب، مثل شباب من أجل التغيير، ثم حركة السادس من أبريل، وصولا إلى الحملة الشعبية لدعم البرادعى.وفى بعض الأحيان، يفضل الشباب التخلى عن يافطة الأحزاب السياسية التى ينتمون إليها، ويبادرون إلى الانضمام إلى حركات جديدة، ولكنهم قد يعودون مرة أخرى إلى تنظيماتهم إذا تعثر الكيان الجديد. وفى الحقيقة، فإن بعض الناشطين ربما يفضل العمل عبر المجموعات والحركات الشبابية.

ثانيا- الجيل الجديد والفعل الثورى:

إن العناصر السالفة التى تشكل بعضا من ملامح الجيل الجديد للثورات العربية لم يتحقق لها الفعل الثورى فى بعض الحالات العربية، إلا بتوافر بيئة تدفع الطبقات والشرائح الجيلية الأخرى داخل المجتمع إلى التحالف معها، والتشابك مع مطالبها. ومن أبرز صفاتها ما يلى :

١- تراكم احتجاجى، إذ إن الجيل الجديد للثورات العربية ما كان له ليحقق الفعل الثورى بدون التقاطع مع ميراث التراكم الاحتجاجى. ففى مصرمثلا، أدت السياسات النيوليبرالية التى انتهجها النظام المصرى منذ تشكيل حكومة أحمد نظيف فى ٢٠٠٤ إلى خلل اجتماعى أصاب معظم الشرائح والطبقات الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما أفرز موجة واسعة من الحركات الاحتجاجية والتظاهرات خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى٢٠١٠ . وقد شاركت كل قطاعات المجتمع المصرى تقريبا فى هذه الاحتجاجات التى شملت العمال والفلاحين، والموظفين، والمدرسين، وقطاعات من الطبقة الوسطى من المهنيين وأساتذة الجامعات، والتى عانت تراجعا ملحوظا فى مستوى معيشتها.

٢- اتساع الفجوات وتحالف الطبقات، إذ استفاد الجيل الجديد فى قدرته على الفعل الثورى من اتساع الفجوات الاقتصادية والمجتمعية داخل المجتمعية العربية.ولعل أبرز مظاهر هذه الفجوات تشكل طبقة شديدة الثراء من المنتفعين والعائلات التى تستأثر بعوائد المجتمع والسلطة (التزاوج بين المال والسلطة) كما حدث فى مصر وتونس، فى مواجهة طبقة عريضة تشكلت من الطبقة الوسطى (موظفين، فئات مجتمعية أخرى من محامين وأطباء وغيرهم) التى أجبرت على دخول أحزمة الفقر بسبب ارتفاع التضخم وتدنى رواتبها، وانخفاض مستوى تعليمها وخدمات الصحة، وكذا الطبقة الدنيا التى واجهت بطالة ومحاولات هجرة غير شرعية. وبذلك، نزلت الطبقة الوسطى إلى أدنى لتذوب مع الطبقة الدنيا، وأصبحت الاثنتان تشكلان كتلة كبيرة واحدة يعانى أفرادها المشاكل نفسها، ولهم الآمال نفسها (أو بالأحرى فقدوا كلهم الآمال نفسها). ورغم أن الطبقات العمالية والفلاحية وغيرها عانت تدهورا حادا فى وضعها الاجتماعى، فإن شباب وأبناء الطبقة الوسطى وجدوا فى وسائل التواصل التكنولوجى، مثل الفيس بوك والتويتر والإنترنت بصفة عامة، مجالا خصبا لإبراز رفضهم واحتجاجهم ليس فقط على تدهور أوضاعهم الخاصة، ولكن على مجمل التدهور السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

٣- أزمة حراك اجتماعى، إذ إن الجيل الجديد واجه أزمة حراك اجتماعى، كما فى مصر، بدأت منذ نهاية السبعينيات، وأخذت تتعمق أكثر فى التسعينيات لتصل إلى انسداد شبه كلى فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. ومعنى ذلك أن ثلاثة أجيال على الأقل عانت مشكلات حقيقية فى عملية الحراك الاجتماعى، مما جعلهم فى وضع الساخطين على المجتمع.

وفى حين ينسب لشباب جيل الألفية الجديدة الفضل فى هذا الحراك والفعل السياسى الثورى ، فإن الأجيال السابقة من جيلى الثمانينيات والتسعينيات شاركت بكل قوة وفعالية فى الثورة، وقدمت العديد من التضحيات. وفى حين بدا أن الثورة فى يومها الأول، أى الخامس والعشرين من يناير، حركة شبابية فى الأساس، فإن مراحلها اللاحقة شهدت مشاركة جميع القطاعات الشعبية والسياسية والطبقية وعلى مستوى جميع محافظات الجمهورية، وليس القاهرة فقط.

إن الملامح الإداركية للجيل الجديد التى شكلت مفاجأة للأنظمة العربية السلطوية ، تضافرت مع خصائص سياسية واجتماعية أخرى ، مما أدى إلى خلق فعل انتفاضى وثورى من طراز فريد لم تشهده المنطقة العربية، اتسم بالانفعال والغضب والرغبة فى بناء مجتمع جديد يوافق مدركاته التى يبدو أن الأنظمة لم تعها أو تلمحها إلا بعد فوات الأوان.

التوجهات الاقتصادية فى مرحلة ما بعد الثورات

مجدى صبحى

نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

يميل الذهن البشرى عادة إلى تعزيز نزعة مانوية تصبح معها الأمور أكثر صرامة ووضوحا ما بين نقيضين محددين، كالأسود والأبيض، أو الشر والخير، أو الجمال والقبح ... إلخ، مع أن الحالة الغالبة فى الحياة الدنيا هى بالقطع أكثر تعقيدا وأقل وضوحا مما يرسمه الذهن البشرى من سيناريوهات. تبدو هذه المقدمة ضرورية للبحث عن إجابة لسؤال فحواه: هل سيتم التوجه نحو دور أكبر للدولة على المستوى الاقتصادى فى العالم العربى بعد الأحداث التى شهدتها وتشهدها دول المنطقة؟ أم سيستمر الاقتصاد العربى فى العمل طبقا لآليات السوق الحر وحدها؟

والواقع أن البعض يميل إلى تعزيز فكرة تصاعد دور الدولة الاقتصادى فى العالم العربى، خلال الفترة القادمة، لعدة أسباب، أغلبها محلى (وطنى/ قطرى)، ولكن أيضا يأتى بعضها بشكل طبيعى من التغيرات على المستوى العالمى عقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهى تلك التغيرات التى تعزز من الفكرة القائلة إن الاقتصاد العالمى قد أضحى منذ ثلاثينيات القرن العشرين على الأقل يسير على متصل بدلا من التنقل بين نقيضين، أحدهما دور كبير للدولة فى المجال الاقتصادى من ناحية، والثانى هو الاقتصاد الذى يعمل وفقا لآليات السوق وحدها على النمط الشائع لما يعرف باليد الخفية أو اقتصاد "دعه يعمل دعه يمر" من ناحية أخرى. ومن الصحيح كذلك القول إنه قد يتم التحرك فى بعض الأحيان على هذا المتصل بحيث نكون أقرب لواحد من القطبين، إلا أنه لم يحدث بشكل قاطع أن تطابق الموقف أبدا مع النظرات الصافية التى ترد إلى الذهن، حينما نتحدث عن أى من هذين النقيضين فى مواجهة أحدهما للآخر.

عودة الدور القوى للدولة :

عقب الأزمة المالية العالمية التى تفجرت بواكيرها فى صيف عام ٢٠٠٧، أثيرت العديد من الأسئلة، ليس فقط على المستوى العملى مثل كيف يمكن التصرف إزاء هذه الأزمة وتجاوزها؟، أو كيف يمكن الحيلولة دون تكرار مثل هذه الأزمات المدمرة؟، أو كيف يمكن منع هذه الأزمة من التحول إلى أزمة ركود اقتصادى عالمى عميق وممتد؟، ولكن جاءت الأزمة أيضا لتدفع نحو إثارة أسئلة تتعلق بمدى سلامة الأفكار النيو ليبرالية التى روجت خلال العقود الثلاثة الأخيرة لعدم وجود بديل لاقتصاد السوق والرأسمالية الحرين تماما من تدخل الدولة، باعتبارهما أنجح وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وقهر الفقر وغيره من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وهى الأفكار التى عبر عنها بشكل واضح ومباشر المفكر الأمريكى اليابانى الأصل "فرانسيس فوكوياما"، بتأكيده فشل كافة المنظومات الفكرية التى عارضت الليبرالية والرأسمالية فى السابق مع انهيار الاتحاد السوفيتى بسقوط الأيديولوجية الماركسية، بعد أن سبقتها فى السقوط كل من الفاشية والنازية.

جدلية الفكر الرأسمالى والاشتراكى:

وجهت للأفكار النيو ليبرالية الاقتصادية ضربة قوية مع اندلاع الأزمة العالمية، خاصة مع الاتجاه المتزايد للدول الغربية عامة، وبشكل خاص فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لوضع خطط لإنقاذ المؤسسات المالية تستند إلى الموارد العامة، وهو ما أدى إلى ارتفاع أصوات من قبل كتل جماهيرية واسعة للاحتجاج على التدخل لإنقاذ هذه المؤسسات الرأسمالية التى كانت تحقق أرباحا هائلة عن طريق جيوب دافعى الضرائب من الطبقات المتوسطة والفقيرة، إلى درجة أن ثار شعار بين الجمهور أنهم "يخصخصون الأرباح ويعممون الخسائر". كما ثار السؤال: هل يمثل ذلك اتجاها نحو عودة قوية للأفكار الاشتراكية، مع زيادة الميل نحو الاستحواذ على العديد من الشركات أو التأميم العملى لبعضها، مع مدها بالأموال العامة مقابل حصص فى رأس مال هذه المؤسسات؟

والواقع أن الجدل الذى ينبغى أن يثار الآن، حتى لا تختلط الأمور، هو جدل السياسى من ناحية والاقتصادى/ الاجتماعى من الناحية الأخرى. فرغم وجود علاقة جدلية واضحة يعترف بها الجميع، سواء كانوا رأسماليين أو اشتراكيين، من وجود تأثير وتأثر واضحين بين الحقلين السياسى من ناحية والاقتصادى/ الاجتماعى من ناحية أخرى، فإن هذه العلاقة يميل الجميع إلى تمييعها دون قول فاصل حول اتجاه هذه العلاقة: هل هى متجهة من السياسى إلى الاقتصادى/ الاجتماعى أم العكس؟ والواقع أن هذا السؤال مشروع ليس فقط مع الأزمة الراهنة، وإنما هو سؤال مشروع بحكم التاريخ الخاص للرأسمالية ذاتها. فكما يمكن القول إنه كانت وستظل هناك اشتراكيات متعددة، فإن هناك أيضا رأسماليات متعددة، مع اختلاف طرق إنزال الأفكار النظرية المجردة على أرض الواقع.

فأزمة الركود العالمى خلال الفترة من

١٩٢٩إلى ١٩٣٣ كانت فترة عصيبة أعقبت فترة من الازدهار الاقتصادى بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨. وقد شهدت هذه الأزمة اضطرار الدول الرأسمالية إلى تبنى العديد من قواعد وأسس العمل التى كانت مستبعدة فى التطبيق الرأسمالى، منذ انتصرت الرأسمالية كنظام على النظام الاقطاعى، وكان أفضل تعبير لذلك ما سمى "الصفقة الجديدة" New Deal التى طبقها الرئيس الأمريكى روزفلت خلال فترات ولايته (١٩٣٣-١٩٤٥). وقد استندت هذه القواعد الجديدة منذ منتصف الثلاثينيات من القرن الماضى فى تجلياتها النظرية إلى كتاب الاقتصادى البريطانى الشهير "جون مانيارد كينز"، "النظرية العامة فى التشغيل وسعر الفائدة والنقود"، الذى نشر عام ١٩٣٦. إلا أن التوجه العام ظل مختلفا فى حدود أن ما دعا إليه "كينز" فى كتاباته كان من قبيل الدفاع عن الرأسمالية بكل الأساليب الممكنة، فى ظل بقاء السلطة السياسية، وأغلب النشاطات يسيطر عليها الرأسماليون. وعلينا أن نتذكر أنه على الرغم من وجود معارضة دائمة لأفكار كينز والمطالبة بالعودة لترك الحرية الكاملة لآليات السوق -وهى أفكار عبر عنها التيار النيوكلاسيكى الذى مثله اقتصاديون كبار مثل الاقتصادى النمساوى/ الإنجليزى "هايك"، والاقتصادى الأمريكى "مليتون فريدمان" والمدرسة التى تتبعه فى جامعة شيكاغو الأمريكية- فإن هذه الأفكار لم تجد الفرصة لتطبيقها أيضا إلا فى ظل أزمة اقتصادية كبيرة فى الدول الغربية، وهى ما سميت أزمة "الركود التضخمى" فى منتصف السبعينيات من القرن الماضى. وباختصار، فإن سقوط بعض الأفكار وصعود بعضها الآخر يأتى فى الغالب فى ظرف أزمة سياسية/اقتصادية عميقة. هكذا، كان الحال مع الفكر الكينزى عقب الركود الاقتصادى الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣)، ثم مع الفكر النيوكلاسيكى عقب أزمة الركود التضخمى فى منتصف السبعينيات. وهكذا، يبدو هو الحال أيضا الآن مع الأزمة المالية العالمية الحالية، وتحولها إلى ركود واضح فى الدول الصناعية المتقدمة.

وإضافة إلى ما سبق، فإنه يمكن القول إنه دائما ما كنا نشهد تباينا واضحا فى طريقة تطبيق وتبنى منظومة معينة من الأفكار.

على الجانب الآخر، فإن الفكرة الاشتراكية، وإن كانت قد أصيبت بأضرار واضحة مع سقوط الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩٠، فإن هذه الفكرة ظلت حيه، بل إنها وجدت تطبيقات جديدة تحاول أن تتجنب ما شهدته الدول الاشتراكية السابقة من أخطاء، بل وخطايا، خاصة على المستوى السياسى.

أمريكا اللاتينية .. فرادة التحول السياسى - الاقتصادى وتعدده :

ربما يكون أفضل مثال على ذلك هو بعض دول أمريكا اللاتينية التى توجهت بلدانها، عكس التيار السائد عالميا، لتختار شعوبها أحزابا اشتراكية لتتولى الحكم فيها، على الرغم من أن هذه التطبيقات هى الأخرى لم تتجنب تماما التيار السائد، حيث كان مكونا ضمن مكونات صنع السياسات فيها، برغم أن من يتولى الحكم هم اشتراكيون. فعندما بدأت شيلى -على سبيل المثال- طريق التحول الديمقراطى فى تسعينيات القرن الماضى، فإن البلد سلك طريقا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا شديد التميز والخصوصية، يكاد يستعصى على أى تعريف تقليدى أو بسيط.

وفى غضون هذه السنوات، شهدت شيلى حالة من النمو الاقتصادى المتواصل، واستقرارا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا نادرا، وصلت بها اليوم إلى التطلع إلى الخروج من دائرة البلدان النامية لتدخل نادى البلدان المتقدمة فى زمن ليس ببعيد. وليس أدل على خصوصية النموذج الشيلى وتميزه من واقع أن هذا التحول جرى فى ظل حكومة يسارية ترأسها، منذ فوزه فى انتخابات الرئاسة فى عام ٢٠٠٠، الرئيس ريكاردو لاجوس، زعيم الحزب الاشتراكى الشيلى (أى الحزب نفسه الذى قاد حكومة الوحدة الشعبية لسلفادور الليندى، والذى قتل فى انقلاب عسكرى فى سبتمبر ١٩٧٣)، وزعيم التحالف الديمقراطى الذى قام بالدور الأبرز فى إزاحة الديكتاتورية العسكرية واستعادة الديمقراطية فى شيلى، ثم انتخبت بعده الرئيسة ميشيل باشيليه لتتولى الحكم فى عام ٢٠٠٦، ليستمر حكم الاشتراكيين للبلاد حتى انتخاب رئيس يمينى فى عام ٢٠١٠.

وبالرغم من الحكم الاشتراكى منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٠، فإن شيلى ظلت تتبنى اقتصادا للسوق يعد من اكثر اقتصادات السوق فى العالم حرية، ولا يتردد المسئولون فى حكومتها اليسارية فى التعبير عن اعتزازهم بأنه لا يكاد يوجد فى شيلى قطاع اقتصادى عام من أى نوع، ويقصرون تدخل الدولة فى الاقتصاد على قطاع الخدمات العامة وفى أضيق حدود.

وقد جمعت شيلى بين سياسات تقوم على اقتصادات السوق وبرامج اجتماعية حازمة حققت نجاحات كبيرة فى الحد من الفقر والبطالة، وذلك بالتركيز على التعليم والصحة، وبتوجيه دقيق للدعم الحكومى إلى الفئات الأشد حاجة إليه، وهو ما يبدو فى شكل نتائج اجتماعية جدية، مثل انخفاض كبير فى عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وزيادة نسب الالتحاق بالتعليم خاصة لأولاد الفقراء، ومساعدة ذوى الدخول المحدودة على بناء مساكن لهم، هذا كله فى ظل ارتفاع متواصل فى متوسط الدخل، حيث ارتفع مستوى نصيب الفرد من الناتج الإجمالى ليصل إلى ما يزيد على سبعة آلاف دولار، وذلك بالرغم من وجود فجوة واسعة فى الدخل بين الشريحة صاحبة أعلى دخل وأفقر شرائح المجتمع. ولكن هذا يعود جزئيا إلى أن شيلى كغيرها أيضا من بلاد أمريكا اللاتينية كانت تتسم تقليديا وعلى مدى زمنى طويل بالتفاوت الاجتماعى الواسع، بحيث كانت نسبة السكان تحت خط الفقر تبلغ ما يزيد على ٤٢٪ من عدد السكان حتى تسعينيات القرن العشرين، لتلى بذلك البرازيل مباشرة فى سوء توزيع الدخل. كما أن هناك بعض المشكلات لا تزال تمثل تحديا كبيرا، يأتى على رأسها مشكلة البطالة، وضيق قاعدة الصادرات. إذ على الرغم من التنويع الكبير مع تحول شيلى لتصبح مصدرا كبيرا نسبيا للنبيذ والأسماك والفواكه والورق وعجينة الورق والأخشاب، وهو نجاح ينسب إلى حد كبير إلى الحكم الاشتراكى، فإن النحاس لا يزال يشكل نسبة تزيد على ٤٠٪ من إجمالى قيمة الصادرات، وهو ما يعمل على تأثر النشاط الاقتصادى فى البلاد،

مع التقلب فى أسعاره فى السوق الدولية.

وبالمثل، فحينما صعد الرئيس سيلفا دى لولا لحكم البرازيل فى فترته الأولى فى يناير ٢٠٠٣، كان من مفارقات القدر أن يبدأ بتنفيذ برنامج صندوق النقد الدولى الذى يستند إلى التقشف المالى، فى الوقت الذى استند فيه نجاحه وشعبيته إلى انحيازه القوى للفقراء، وترويجه إبان حملته الانتخابية للعديد من البرامج الاجتماعية التى وعد بتنفيذها فى حال انتخابه. وبعد عام من التقشف الشديد وانخفاض فى نسبة الاستثمار، كان من المنطقى انخفاض معدل النمو الاقتصادى فى العام الأول لحكم الرئيس لولا إلى ٠,٥٪. ولكن مع تنفيذ البرنامج والمهارة السياسية التى تمتع بها الرئيس، فى محاولة الإبقاء على الزخم الجماهيرى المؤيد له، زادت الثقة فى الاقتصاد البرازيلى تدريجيا، كما تجلى فى انخفاض درجة المخاطر. ومع بدء تنفيذ سياسة اقتصادية توسعية بعض الشىء بتنفيذ جانب من البرامج الاجتماعية للرئيس، فقد بدأ هذا كله فى الإتيان بثماره، فتمت استعادة الانتعاش الاقتصادى القوى، فقفز معدل نمو الناتج إلى أكثر من ٥٪، وارتفع معدل التوظيف. وإلى جانب هذا، فقد تم تسجيل أداء تصديرى قوى أدى إلى فائض كبير فى الميزان التجارى، إلى جانب نمو الطلب المحلى بقوة مع انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، وتسهيل إجراءات الحصول على الائتمان، وذلك فى ظل معدلات إنتاج تقترب من الطاقة الإنتاجية القصوى المتاحة، وزيادة درجة الثقة فى دوائر الأعمال، حيث ارتفعت الاستثمارات، وهذا كله مع التزام حكومة الرئيس لولا بمعدل للتضخم يقع ضمن النطاق المحدد له، ويقل عن ١٠٪. وكان نجاح فريق الرئيس لولا فى فترته الرئاسية الأولى قد دفع خبراء صندوق النقد الدولى إلى الإشادة بالنجاح الكبير الذى حققته الحكومة، بل إن بعض هؤلاء الخبراء قالوا بالحرف الواحد" إن أهداف السياسة المالية البرازيلية فى عام ٢٠٠٥ تعد متحفظة للغاية، على الرغم من أنها تركت مجالا واسعا للإنفاق على البنية الأساسية والبرامج الاجتماعية". وأعرب هؤلاء الخبراء عن رأيهم بأن "الظروف والبيئة الاقتصادية فى البرازيل تقدم فرصة عظيمة للتعامل مع الضعف الهيكلى فى الاقتصاد، وتمكن فى الوقت نفسه من خفض الفقر وعدم المساواة". واتفقت البرازيل مع الصندوق فى ٢٨ مارس ٢٠٠٥ على أنه بنهاية برنامج التثبيت فى نهاية الشهر ذاته، فإن البلاد ليست بحاجة للدخول فى برامج جديدة معه، كما كان هذا النجاح ذاته هو السبب وراء انتخاب الرئيس لولا لفترة رئاسة ثانية، كما لم يكن غريبا أن تحقق مرشحة حزب العمال البرازيلى ومرشحة الرئيس لولا نفسه فوزا واضحا فى الانتخابات لتصبح الرئيسة الاشتراكية الثانية للبلاد، مع تسلم مهامها الرئاسية فى يناير ٢٠١١. وتعد البرازيل الآن من بين أهم بلدان العالم الثالث ليس فقط من حيث نجاحها الاقتصادى، وإنما فى تزايد دورها ونفوذها الدولى، والخطط التى طرحت أخيرا لتطوير المؤسسات المالية الدولية تعطى للبرازيل إلى جانب الهند والصين دورا كبيرا نسبيا فى إدارة الاقتصاد العالمى.

إلى جانب هاتين التجربتين، هناك أيضا التجربة الاشتراكية الفنزويلية فى عهد الرئيس شافيز (١٩٩٩ وحتى الآن)، وهى تعد تجربة أكثر راديكالية على المستويين السياسى والاقتصادى. حيث يمكن القول بشكل عام إنها تجربة تتبع إلى حد أكبر خطوط التطور الاقتصادى الاشتراكى التقليدى بدور قوى للدولة، والتدخل بتأميم عدد من المشروعات الرئيسية، إلى جانب برامج إنفاق اجتماعى ضخمة لمصلحة الفقراء، وهم بشكل واضح مؤيدو الرئيس فى مواجهة احتجاجات واسعة من جانب كبار رجال الأعمال والشريحة العليا من الطبقة الوسطى الفنزويلية.

ونوجز كل ما سبق بالقول إن التغير الذى تشهده السياسات الاقتصادية على المستوى العالمى الآن هو استجابة براجماتية من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة أو غيرها للأزمة المالية الحالية، وهو أمر حدث سابقا وسيحدث لاحقا عقب كل أزمة، لكن يمكن القول فى الوقت نفسه إن هذا أعطى شرعية ومجالا أكبر لتنفس الأفكار التى تطالب بدور قوى للدولة على الأقل فى مجال الإشراف والرقابة والتوجيه لعمل آليات السوق، وربما تدفع الأزمة إلى تغير سياسى، خاصة فى البلدان النامية، بعد نجاح بعض البلدان ذات الحكم "الاشتراكى" فى تحقيق نجاحات ملموسة، حتى فى ظل سيادة الأفكار النيوكلاسيكية على المستوى العالمى. وربما يكون التطور الأهم هو صعود بعض البلدان الناهضة اقتصاديا، مثل الصين والبرازيل والهند، لتصبح لاعبا مهما فى الساحة الاقتصادية الدولية، وإسهامها بدور أكبر فى إعادة صياغة النظام الاقتصادى الدولى، ولعبها لدور أكبر فى مؤسسات التمويل الدولية، وهو ما يمكن أن يقدم عالما مختلفا يستند إلى تعدد الأقطاب، بدلا من النظام الحالى القائم على الهيمنة الغربية، خاصة الأمريكية، على مقدرات العالم الاقتصادية، وعلى ما يدير اقتصادات العالم من سياسات.

العالم العربى .. احتجاجات وتغيير منتظر فى السياسات :

هذه التغيرات المتمثلة فى قبول دور أوسع للدولة فى النشاط الاقتصادى، خاصة فى فرض القواعد والمعايير التى تدار وفقا لها النشاطات وبعض القطاعات الاقتصادية، خاصة القطاع المالى على المستوى العالمى، نجمت إذن عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهو الأمر الذى يسير فى خط التطور الإنسانى الطبيعى، بمعنى أن كل أزمة يترتب عليها بالضرورة، فى محاولة تجاوزها، إقرار سياسات جديدة، تختلف بشكل واضح عما كان مطبقا من سياسات قبل تفجر هذه الأزمة. وتواجه المنطقة العربية ومصر الآن وضعا مشابها، بمعنى أن الثورات التى شهدتها بعض دول المنطقة، كتونس ومصر، والاحتجاجات التى تشهدها دول أخرى، مثل ليبيا واليمن والبحرين وعمان والجزائر والمغرب والأردن، والتى تكشف معها فى مصر وتونس عن حجم ضخم

من الفساد والنهب المنظمين للموارد العامة من قبل جحافل نظم الحكم السابقة، خاصة فى ظل تزاوج المال بالسلطة، وفى ظل سياسات كانت تروج للاستناد إلى آليات السوق وحدها، وفى ظل تفاوت واسع فى الدخل والثروة بين أقلية تتحكم فى مقادير الأمور اقتصاديا وسياسيا، بين أغلبية كاسحة تعيش فى مستويات معيشية متردية -كل هذه التطورات ستفرض بالضرورة اتباع سياسات جديدة فى كل هذه البلدان. فهذه الثورات والاحتجاجات أسهمت بدور بارز فى تفجيرها طبيعة الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية التى شهدتها هذه البلدان، خاصة من بطالة للمتعلمين، وتدهور مستويات معيشة أقسام واسعة من السكان. وهو أمر ليس واضحا وصحيحا فى حالة بلدان كمصر وتونس فقط، بل ينطبق أيضا على عدد آخر من البلدان النفطية الغنية. فتقديرات نسب البطالة، على سبيل المثال، خلال عام ٢٠١٠ تقترب من ١٢٪ فى المملكة العربية السعودية، وترتفع إلى ١٢,٨٪ فى الجزائر، و ١٥٪ فى البحرين، وتصل إلى أكثر من ٢٥٪ فى ليبيا. ومع الوضع فى الاعتبار ارتفاع مستوى التعليم، فإن نوعية العاطلين عن العمل الآن تختلف قطعا عن نوعية هؤلاء مع بدء التدفق الكبير لعائدات النفط، خاصة مع زيادة الأسعار فى منتصف السبعينيات، وهو ما يشكل ضغطا كبيرا على الدولة.

كما لا يمكن أيضا تجاهل أن تذبذب أسعار تصدير الموارد الطبيعية، خاصة النفط، يؤدى إلى دورات متعاقبة من الازدهار والكساد فى البلدان التى تعتمد على هذه العائدات. وبالطبع، فإنه حينما تكون هناك دورة ازدهار، فإنه لا تكون هناك مشكلة لدى الدولة الريع النفطى، بينما فى حالة مرور الأسعار بدورة انخفاض، فإن ذلك يؤدى إلى مصاعب مالية للحكومة، وإلى ركود اقتصادى. وهو أمر منطقى، حيث تلعب السياسة المالية فى دول الريع النفطى دورا يتجاوز بكثير الدور المعروف الذى تلعبه هذه السياسة فى بلدان أخرى، نظرا لدورها فى إدارة عجلة النشاط الاقتصادى ككل، سواء فى القطاع العام عن طريق المشروعات الكبرى التى نفذتها وتديرها الحكومة، أو من خلال الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية التى يقوم بها القطاع الخاص، أو من خلال الدعم المباشر وغير المباشر للمنتجين من القطاع الخاص، وكذلك من حيث توسيع الاستهلاك العائلى من خلال سياسات الدعم المفرط للمواطنين والتى تبنتها هذه البلاد منذ منتصف السبعينيات. ولذلك، لم يكن غريبا أن كافة البلدان التى شهدت ثورات أو احتجاجات أو حاولت توقيها قد سارعت إلى بعض الإجراءات العملية السريعة، سواء بتوفير فرص العمل المستقر للعاملين المؤقتين، أو زيادة مستويات الرواتب، أو التدخل بزيادة مستوى الدعم لبعض السلع الأساسية وغيرها، كما حدث فى مصر وتونس. ويأتى فى السياق نفسه ما أقدم عليه الملك عبدالله، العاهل السعودى، عند عودته لبلاده بعد رحلة علاج استغرقت عدة أشهر، بإعلان خطة حكومية لإنفاق نحو ٣٦ مليار دولار على عدد من القطاعات التى تهم المواطنين السعوديين كالإسكان وتوفير الوظائف وغيرها، توقيا لحالة احتجاج متصاعد فى المملكة. بل رأينا اتجاها من دول مجلس التعاون الخليجى الغنية الأربع (السعودية والكويت والإمارات وقطر) إلى توفير خطة يبلغ مقدارها ٢٠ مليار دولار لدعم كل من البحرين وعمان، عضوى المجلس، الأقل ثراء على مدى عشر سنوات.

وفى البلدان غير النفطية، كمصر وتونس مثلا، ربما لا يمضى الأمر إلى حد هجران آليات السوق، ولكن فى ظل ضبط جديد للأوضاع على يد الدولة بالتحجيم من الفساد، وتوفير آليات شفافة وعادلة تحفز على المنافسة وتجرم وتحارب الاحتكار، وفى ظل تطبيق معايير تحقق المزيد من العدالة الاجتماعية. وربما يعبر عن ذلك خير تعبير الدعوة إلى تطبيق حد أدنى جديد للأجور يتناسب مع مستويات الأسعار السائدة، وربما سياسة ضريبية تصاعدية جديدة تفرض حدودا أعلى للضرائب على دخول الشرائح الأغنى من السكان، وبما يتيح إنفاقا أكثر، وبالتالى تقديم خدمات عامة أفضل فى قطاعات مثل الصحة والتعليم. وفى كل هذا، لن نكون بالضرورة قد انتقلنا إلى دائرة الاقتصاد الموجه، ولكننا على الأقل سنكون فى دائرة اقتصاد يستند إلى آليات السوق، ولكن مع دور أكبر للدولة فى تحقيق العدالة الاجتماعية، سواء عبر توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة، أو عبر إعادة توزيع الدخل بزيادة الإنفاق العام، وتأكيد توافر معيار الجودة فى الخدمات العامة، خاصة تلك التى تقدم للفئات الفقيرة من المواطنين.

لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر :

1- Jhon Maynard Keynez, The General Theory of Emploument, Interest and Money, Promftheus Books, 1997.

٢- ف.أ. هايك، "الطريق إلى العبودية"، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، ١٩٩٤.

٣- ف.أ. هايك، "الغرور القاتل" .. أخطاء الاشتراكية القاتلة، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، ١٩٩٣.

الإعلام الرقمي وأثره على السياسة العربية

نهال البنا

باحثة فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

يشكك الكثيرون فى مدى أهمية الإعلام الرقمى وقيمته المضافة فى الحياة السياسية العربية، وفى مدى إفادته للحراك المجتمعى. وحجة هؤلاء قائمة على أن مجرد الابتكارات فى مجال تكنولوجيا الاتصالات فى حد ذاتها لا يعنى بالضرورة إحداث فرق إلا إذا كانت هناك مشكلة قائمة وتحتاج لحل فى المقام الأول. ومن هنا، يطرح البعض تساؤلا واضحا هو: كيف حدثت الثورات الاجتماعية والحراك السياسى فى عصر ما قبل الإنترنت؟

يحاجج بعض من تصدوا للإجابة على هذا السؤال بأن من الأفضل النظر إلى ما أحدثته هذه الوسائط الجديدة من أثر غير متوقع على الحراك السياسى، ليس بسبب ظهورها فى حد ذاته، بل فى تمكنها من تغيير الطبيعة التنافسية فى الحياة السياسية بإدخال عناصر وقوى كانت مستبعدة قبل ابتكار هذه الوسائط. فالإنترنت سمح للاعبين جدد بالدخول فى اللعبة السياسية، ولكن عن طريق قواعد مختلفة لم تكن متضمنة فى سلة الأهداف التى وضعها مبتكروها. السؤال بهذا المعنى يصبح: كيف تعمل اللعبة الجديدة؟ وكيف يستطيع "داود (المستضعف، أى الفئات المجتمعية غير الممثلة سياسيا) التغلب على جالوت (القوى والقائم بزمام الأمور بالمحافظة على موازين القوى الراهنة، أى الحكومات والانظمة السياسية)؟ استعرت هذا السؤال من نقاش دار بين المحللين السياسيين: مالكولم جلادول وكلاى شيركى، على صفحات مجلة Foreign Affairs. ويمكن تبسيط هذا السؤال الكبير بالصورة التالية: هل تسمح وسائل الاعلام الاجتماعية لرواد السياسة الجدد بخلق استراتيجيات جديدة؟ وهل لتلك الاستراتيجيات أى أهمية عملية؟

من خلال المناظرة المشار إليها، نجد أن كلاى شيركى أكد أن هناك ما لا يقل عن خمس وقائع تاريخية حدثت فى العقد الماضى، تشبه سياق الثورات العربية الراهنة التى وقعت أخيرا فى ٢٠١١، وتؤكد هذه الأمثلة حجم الدور الذى لعبته وسائل الإعلام الرقمية ووسائل الاعلام الاجتماعية الجديدة فيها. فعلى سبيل المثال، استخدم أنصار رئيس الوزراء الإسبانى، خوسيه لويس ثاباتيرو، الرسائل القصيرة على الهتافات المحمولة لتنسيق عملية الإطاحة بحزب الشعب فى أربعة أيام فى عام ٢٠٠٤، والأمثلة المشابهة كثيرة ليس فقط فى أوروبا، ولكن العديد من الأحداث المماثلة وقعت فى آسيا أيضا. ولكن هذا لا يعنى أن توافر هذه الأداة فى حد ذاتها كفيل بإنجاح الحركات الاحتجاجية أو الثورات بشكل مؤكد، حيث يمكن لرد الفعل من الحكومات التى تواجه مثل هذه الاحتجاجات أن يغير من النتائج، مثلما تبين الحالة الليبية فى الوقت الراهن. فقد كان استعداد القذافى للوصول بالبلاد إلى حالة الحرب الأهلية واستخدام القوة المفرطة لقمع الاحتجاجات سببا فى تأخير الحسم هناك فى ليبيا، خلافا للحالتين التونسية والمصرية اللتين لم تشهدا ردا من جانب الأنظمة الحاكمة فيهما، يقترب ولو قليلا من رد فعل نظام القذافى. وهو أمر يطرح تساؤلا حول كيفية إحداث التوازن مستقبلا بين القدرة التعبوية للجماهير وحجم رد الفعل المحتمل من النظم الحاكمة على مثل هذا التحدى

أثر وسائل التعبير المستقبلية:

لن نتوقف هنا عند بحث دور الإعلام الجديد (الميديا الجديدة) فى تنشيط الحراك السياسى، بل سنطرح أيضا أسئلة من نوع:

١- هل هناك حاجة لتنسيق أفضل فيما بين الأفراد والجماعات المحتمل التحاقها بالعمل السياسى، من خلال القنوات التقليدية (النقابات والأحزاب مثلا) إثر الثورات العربية الحالية بشكل عام، وفى مصر بشكل خاص؟

٢- كيف تؤثر وسائل التعبير الرقمى التى لم توظف بعد بشكل واسع النطاق فى الواقعين العربى عامة والمصرى بشكل خاص ؟

فيما يتعلق بالسؤال الأول، فإن ارتفاع نسبة الشرائح السنية الأصغر (١٥ - ٣٠ عاما) بين مستخدمى الإنترنت، مقارنة بتدنى استخدام الشرائح الأكبر عمرا لهذا الوسيط نفسه، وفى المقابل ضعف مشاركة الشريحة الأولى فى مؤسسات العمل السياسى والعام وارتفاع نسبة إسهام الشريحة الثانية فيه، قد أوجد وضعا ملتبسا، حيث فصل الأجيال بعضها عن بعض، مما قلص ولاية وتسلط الأجيال الأكبر سنا على الأجيال الأصغر من ناحية، وزاد فى الوقت نفسه من الشعور بالعزلة والتهميش من جانب الأجيال الأصغر سنا. وقد خلق هذا الأمر صراعا حادا بين الجيلين، وأدى إلى تشتيت قوة الإعلام التقليدى والجديد معا، وإضفاء حالة من الشك فى محتوى ومضمون وأهداف الرسالة الإعلامية لكليهما. وحتى المصالحة النسبية بين الطرفين، والتى تمثلت فى اهتمام الإعلام التقليدى بتتبع ونشر بعض إنتاج مستخدمى الإعلام الجديد، أو قيام الأخير بنشر وتوزيع بعض مقالات الرأى والحوارات التى تنشر فى الوسائط التقليدية على مواقعهم ومدوناتهم، لم تخلق فى النهاية إمكانية للتنسيق بين الطرفين فى إطار أهداف متفق عليها. غير أن الاعتراف الواضح بأن الإعلام الجديد هو من خلق الثورات الحالية ربما يؤدى مستقبلا إلى تحسن القدرة التنسيقية بين الجانبين، بما ينعكس إيجابا على عملية المصالحة المطلوبة الآن بين الشباب والمؤسسات التقليدية للعمل السياسى.

أما البحث عن إجابة السؤال الثانى،

فيكمن أولا فى الكشف عن سياسة النظم الحاكمة العربية حيال مستخدمى الوسائط الجديدة لمعرفة كيف ستكون العلاقة مستقبلا بين هذه النظم والأجيال القادمة التى ستتعرض لمزيد من التأثر بالابتكارات التقنية والمعرفية المرتبطة بهذه الوسائط.

تصورات الحكومات لمستخدمى أدوات التعبير الرقمى:

إن عمليات الاعتقال والحبس والمضايقات التى كثيرا ما طالت المدونين (أو كما يطلق عليهم بعض المتخصصين: صانعى الصحافة الشعبية الرقمية)، أو بشكل أشمل مستخدمى الإعلام الجديد غير الحكومى المعبرين عن آرائهم السياسية فى مصر والعالم العربى، كثيرا ما أوحت بأن لهؤلاء الشباب الناشطين أثرا متخيلا وملموسا قد يؤدى إلى توترات ومصادمات فى الشارع، وهو تصور يتناقض مع التقويمات التى ظلت قائمة خلال السنوات الخمس الماضية عن الإعلام الجديد، ووسائل التعبير الرقمى التى شككت فى وجود ديناميكية لنقل الحشد فى الفضاء الافتراضى إلى الشارع بنفس زخمه وقوته. وجاءت عملية إتاحة المعلومات المحجوبة عن وسائل الإعلام الرسمية والتقليدية لقطاع كبير من أبناء المجتمعات العربية على وجه العموم، ومصر على وجه الخصوص، لتشى بأن فرصة تأثيرهم السياسى قد تكون كبيرة مستقبلا. وتمت تجربة ذلك بالدعوة للوقفات الاحتجاجية بين الحين والآخر على المواقع التفاعلية التى أصبحت متنفسا لشرائح سنية واجتماعية عانت التهميش والتجاهل طويلا.

تحركت الحكومات العربية فى مواجهة مثل هذه الدعوات، التى لم تترجم غالبا لتحركات فعلية وواسعة إلا فى حالات قليلة جدا، بوسائل وأدوات أمنية بحتة:

١- ملاحقة المدونين وتقديم بعضهم للمحاكمة.

٢- منع المدونين من السفر لحضور مؤتمرات عالمية وإقليمية تناقش على أجندتها استراتيجيات التحايل لتفادى الرقابة الأمنية على وسائل التعبير الرقمى.

٣- الدخول إلى المواقع التفاعلية من خلال نشطاء أمنيين يتولون التشويش على الأفكار التى يتم تداولها من خلالها.

وتمثل مدونات النشطاء أنفسهم سجلا لمعظم المضايقات التى تعرضوا لها. ولا يكتفى المدونون بذلك، بل ينشرون أيضا ما يتعرض له أقرانهم فى بلدان أخرى من ممارسات شبيهة. فعلى سبيل المثال، يمكن تتبع الحملات المنسقة بين أكثر المدونات السياسية تأثيرا فى العالم العربى، مثل مدونة نورة يونس، ووائل عباس، وأحمد عبد الفتاح (من الإخوان المسلمين فى مصر) ومدونة منال وعلاء والمدونة المصرية، والمدونة السودانية كيزى شوكت، صاحبة مدونة "لا قبيلة لى"، والمدون السورى محمد عبد الله، صاحب مدونة "رايح ومش راجع"، ومدونة سامى بن غربية التونسى، ومدونة "كلنا ليلة"...وغيرها. وقد جذب نجاح هذه المدونات قطاعا أكبر من الشباب لاستخدام مثل هذه الوسائل فى توصيل أصواتهم إلى عالم أكثر رحابة وتعاطفا. كما كونت المدونات انطباعا إيجابيا عن أن من يستخدمها ويعبر من خلالها عن رأيه هو فى حد ذاته مؤثر، على الرغم من عدم وجود أى وسيلة قياس فعالة لحدود هذا التأثير واقعيا، إلا بعد قيام الثورات المتتالية فى عدد من الدول العربية، والتى نسب نجاحها إلى القدرة التعبوية الهائلة لهذه الوسائط.

تقنيات جديدة على الطريق:

بدأت الثورة فى تطور الوسائل الإعلامية الاجتماعية فقط فى بداية العقد الماضى (سنة ٢٠٠٠)، عندما أخذ على عاتق مطورى البرمجيات والمتخصصين فى الأدوات الرقمية تطوير برامج وتطبيقات شبكة الإنترنت من خلال مفهوم الـ 'web 2.0'.

غير أن سرعة تطوير هذه البرامج والتطبيقات الذكية التى تتيح حدا لا نهاية له من المعلومات فاقت السرعة والقدرة الاستيعابية لتطبيق مثل هذه البرمجيات فى معظم الدول العربية. ويرجع هذا إلى سببين، أولهما هو أن الحكومات العربية لم تسرع بإدخال خدمات الإنترنت إلى بلدانها فور ظهوره فى مطلع التسعينيات، وبالتالى لم يكن هناك استجابة لتطوراته أولا بأول. فعلى سبيل المثال، فى مصر (كما هو الحال فى دول عربية أخرى)، لم تقم الحكومات بإتاحة خدمات الإنترنت بتكلفة مقبولة من شرائح الطبقة الوسطى إلا فى سنة ٢٠٠٢.

ولكن فى الوقت نفسه، لا تعد تلك المشكلة عائقا طويل الأمد، حيث يمكن تدارك هذا الوضع فى زمن قياسى، بعد أن برهنت تقنيات الثورة الرقمية على فائدتها بعد الثورات العربية الأخيرة. إذ ستؤدى الأوضاع الجديدة إلى تدفق أعداد أكبر لاستخدام هذه التقنيات لتسد الفجوة التى نشأت نتيجة التأخر فى التعامل معها فى السابق. كما أن التقنيات الأكثر حداثة وغير المعروفة على نطاق واسع حتى الآن ستلعب دورا بالغ الأهمية فى تحقيق الهدف ذاته. وعلى سبيل المثال، تعد تقنية الـ Book-marking وسيلة لفتح نقاشات موسعة حول قضية ما أو للتحضير لحملة دعائية فى أى مجال. كذلك، يعد برنامج ديلشوس هو أحد تطبيقات التعليم على الويب عن طريق الـbookmarking'.

ومن المتوقع أن تكون النتيجة الأبرز لمثل هذه التطبيقات هى تغير المفاهيم والمعايير القديمة فى الممارسة السياسة. فمن المرجح أن تتم إعادة هيكلة العلاقة، مثلا، بين الناشط المحترف والمثقف لمصلحة الأول على غير العادة. فعلى مدى عقود، ظل ميزان القوة يميل لصالح المثقف، سواء على مستوى المراتب التنظيمية الرسمية، أو على مستوى الممارسة اليومية. فى حين كان موقع القادمين إلى التنظيم السياسى بالاعتماد على خبراتهم الكفاحية المتراكمة فى أحد مجالات العمل المدنى خاضعا للتوظيف فى سبيل تحقيق أحد الأهداف السياسية السامية، والتى لم يكن هؤلاء يسهمون كثيرا فى صياغتها. وظل المثقف هو الوحيد القادر على فك شفرات هذا العصر بحكم صلاته بدوائر صناعة الفكر والقرار فى المركز المدينى، بينما الناشط المحترف معزول يتحرك فى أوساط شديدة المحلية، وبالتالى لا يمكن أن يطور خبرة تنظيمية مركبة. أما الآن، فالعكس تماما هو الحادث. الجامعة التى يتوافد منها هؤلاء الشباب على الساحة السياسية المصرية والعربية هى الساحة الأكثر تعرضا لآثار ثورة الاتصالات والانفتاح على الاقتصاد العالمى، وطلابها هم الأكثر تمثلا للخبرات العالمية فى مجالات التنظيم والتمويل. فى حين أصبح المثقف الوطنى التقليدى معزولا عن أية خبرة تنظيمية مركبة على الصعيد الوطنى أو المحلى، ناهيك عن مهارات الاتصال والتعاون العابرين للحدود".

المراجع :

١- عمرو غربية، حوليات صاحب الأشجار، ٢٦ فبراير ٢٠٠٩ . http://gharbeia.net/

٢- ما مدى ثورية وسائل الإعلام الاجتماعية؟ مناظرة بين مالكولم جلادويل وكلاى شيركى، مجلة الشئون الخارجية (باللغة الإنجليزية)، عدد مارس/أبريل ٢٠١١ .

٣- عمرو عبد الرحمن، ما وراء الانتفاضات الطلابية .. خبرات تنظيمية من العمل الطلابى اليومى، مجلة البوصلة، ١ يونيو ٢٠٠٦ .

الإجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية فى الخليج

د. معتز سلامة

باحث مشارك فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

ربما تكون أنظمة الخليج هى الوحيدة فى العالم العربى التى يوفر لها التاريخ فرصة للنجاة من موجة الاقتلاع العاصف للأنظمة مع موجة الثورات الراهنة. ولو أحسنت هذه الأنظمة انتهازها، لفوتت على نفسها ملاقاة المصير نفسه، مهما يطل الزمن، لو استمرت الأمور على حالها.

فإذا كان الشباب هم الفاعل الأساسى فى الثورتين التونسية والمصرية، فإنهم فى بلدان الخليج أكثر وجودا ومطلبية، يزيد من خطورتها تقاطعها مع القبلية والمذهبية والمناطقية وتفاوتات الغنى والفقر. وإذا كانت شبكات التواصل الاجتماعى (فيس بوك، وتويتر، ويوتيوب ..) الأداة الرئيسية للثورة المصرية، فإنها موجودة بدول الخليج بالمقدار نفسه بل ربما أكثر. وإذا كان هناك تسلط فى أنظمة الحكم وتباطؤ فى العمل السياسى، فإن الوضع فى دول الخليج أشد وطأة. وإذا كان الفساد الدافع الرئيسى للثورات، فإنه مستوطن فى الخليج منذ زمن.

ويستبعد البعض نجاح الثورات فى الخليج لعدم توافر قوى سياسية ومدنية تشكل قواعد القوة الناعمة للثورات. ويشير البعض إلى أن طبيعة الأنظمة الوراثية تفرض سقفا محددا للمطالب السياسية، ويشير البعض الآخر إلى العامل الخارجى والمصالح النفطية. ولكن يبدو أن العامل الخاص بالاعتبارات الريعية النفطية هو الأساس الذى يعمل ضد الثورات فى الخليج. ويدل على ذلك تركز البؤر الثورية بكل من سلطنة عمان والبحرين الأقل غنى بين دول الخليج، حيث تمكن الوفرة النفطية والعوائد الريعية هذه الأنظمة من "شراء" الثورات بالمال أو "رشوتها" بالحوافز.

جنين الثورات :

وفى الحقيقة، لم تكن دول مجلس التعاون الخليجى بعيدة عن الفكر الإصلاحى على مدى العقدين الماضيين بوجه خاص. ونظرا لأن أغلبها لم يشهد بعد انطلاق عربة التطور الديمقراطى الحقيقية، فقد جاءت مطالب نخبها المثقفة بكرا تماما. وكانت الدفعة الأولى لمطالبات الإصلاح الخليجية عقب غزو وتحرير الكويت ١٩٩٠ - ١٩٩١، وتمثلت بشكل أساسى فى العرائض التى رفعها التياران الدينى والليبرالى إلى الملك فهد بن عبد العزيز بين عامى ١٩٩١ و١٩٩٢، مطالبة بإجراء إصلاحات سياسية.

وشهدت المطالبات بالإصلاح دفعة جديدة عقب أحداث ١١ سبتمبر. فنزولا على تسليط الأضواء الدولية عليها -إثر انخراط شباب من دول الخليج فى تنظيم القاعدة ومناصرتهم أسامة بن لادن واشتراكهم فى ١١ سبتمبر- سمحت دول مجلس التعاون الخليجى بمجموعة من الإصلاحات التى دفع إليها أيضا تفاقم أعمال العنف الداخلية. وعزز من تلك الإصلاحات ما ترافق مع هذه الفترة وسبقها من تجديد بالخلافة السياسية بعدد من دول المنطقة.

فى هذه الفترة (خصوصا عام ٢٠٠٣)، قدمت العديد من العرائض الإصلاحية من قبل مختلف التيارات المجتمعية (وفى السعودية تحديدا)، من العلماء وأساتذة الجامعات والمثقفين ورجال الأعمال المهتمين بالشأن العام، حملت هموم النخب الخليجية المثقفة بشأن بلدانها، وأكدت عدم انعزال هذه النخب، واستعدادها لتحمل تبعات ذلك، ولو تعرضوا حتى للسجن.

فدعت عريضة "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" -التى تم تقديمها إلى ولى العهد السعودى حينئذ (الملك عبد الله بن عبد العزيز) (يناير ٢٠٠٣)، ووقعها ما يزيد على ١٠٠ من الشخصيات، يمثلون مختلف مكونات المجتمع السعودى- إلى بناء دولة المؤسسات الدستورية، عبر تطوير النظام الأساسى للحكم، بما يرسخ المفهوم الدستورى القائم على الفصل بين السلطات وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين.

وطالب الموقعون على بيان "دفاعا عن الوطن" (أكتوبر ٢٠٠٣)، الذى رفع إلى ولى العهد السعودى، بضرورة البدء فى تنفيذ عملية الإصلاح الجذرى الشامل لكافة المؤسسات الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى السعودية، باعتباره الرد العملى الناجع على كافة التحديات فى الحاضر والمستقبل.

ودعت عريضة "نداء وطنى إلى القيادة والشعب معا: الإصلاح الدستورى أولا" الموجهة إلى ولى العهد (ديسمبر ٢٠٠٣)، والتى وقعها ١١٦ شخصية أغلبها من الاتجاه الإسلامى من مختلف مناطق المملكة، إلى إعلان القيادة "مبادرة بتطوير نظام الحكم إلى ملكية دستورية"، وتشكيل هيئة وطنية مستقلة لإعداد دستور دائم

للبلاد، والبدء فى تطبيقه خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاثة أعوام.

وفى ظل "ثورة" العرائض، قدمت بعض الطوائف الأقلياتية فى السعودية عرائض هى الأخرى لولى العهد تفصح عن أوضاعها وهمومها الخاصة، فقدم الشيعة وثيقة بعنوان "شركاء فى الوطن" (أبريل ٢٠٠٣)، وقعها ٤٥٠ شخصية شيعية من مختلف مناطق المملكة السعودية، بينهم ٢٤ سيدة، إضافة إلى علماء دين وأكاديميين ورجال أعمال، دعت إلى وأد الفتن، وتجاوز الخلاف من خلال الإعلان الصريح عن احترام المملكة لجميع المذاهب، بما فيها المذهب الشيعى، وعبرت عن تطلع المواطنين الشيعة لمساواتهم مع بقية المواطنين.

فضلا عن ذلك، شهدت هذه الفترة العديد من الوثائق التى تضمنت حوارا ومقارعة للرأى والحجة على أعلى مستوى بين المثقفين السعوديين ونظرائهم الأمريكيين. وعلى سبيل المثال، بيان المثقفين السعوديين الذى حمل عنوان "على أى أساس نتعايش"، الذى جاء ردا على بيان المثقفين الأمريكيين فى سياق أحداث ١١ سبتمبر والحرب ضد الإرهاب الذى جاء بعنوان "على أى أساس نقاتل"، وأيضا بيان (معا فى خندق الشرفاء) الذى وقعه عدد من المثقفين السعوديين فى أغسطس ٢٠٠٢، والذى جاء مناهضا تماما للسياسات الأمريكية بشأن الحرب على الإرهاب.

لقد أخرجت هذه البيانات والعرائض جميعها أحشاء المجتمع السعودى، وأشارت إلى وجود أجنة لتيارات إصلاحية وليبرالية، فى ظل طغيان التيارات السلفية الساحقة.

وشهدت بلدان الخليج الأخرى عرائض مماثلة، وعلى سبيل المثال العريضة الدستورية التى أرسلتها أربع جمعيات بحرينية (الوفاق، العمل الإسلامى، العمل الديمقراطى، التجمع القومى) فى يناير ٢٠٠٥، إلى الملك حمد بن عيسى آل خليفة بالبريد، بعد أن رفض الديوان الملكى تنظيم مقابلة لمقدمى العريضة مع الملك لتسليمها له. وقد حملت هذه العريضة ٧٥ ألف توقيع فى سابقة غير معهودة فى المنطقة، وتضمنت طلب: إجراء التعديلات الدستورية التى أذن بها ميثاق العمل الوطنى على دستور ١٩٧٣ بطريقة تحافظ على سمته التعاقدية، وتلبى شرط الإقرار الشعبى، واقتصار سلطة التشريع والرقابة على مجلس يتكون من ممثلى الشعب المنتخبين، والالتزام بالمبادئ الواردة فى ميثاق العمل الوطنى بشأن المملكة الدستورية.

بل اهتدت الحركة السياسية فى البحرين إلى فكرة خلاقة، حين سلمت عام ٢٠٠٦ الأمين العام للأمم المتحدة عريضة دستورية ضخمة حملت توقيع أكثر من ٨٢ ألف مواطن بحرينى، طلبوا توثيقها ضمن سجلات وثائق الأمين العام للأمم المتحدة، تدعو إلى إصدار دستور جديد بخلاف الذى أصدره ملك البلاد عام ٢٠٠٢، على أن تسند كتابته إلى هيئة منتخبة شعبيا وتحت إشراف الأمم المتحدة، مما يشير إلى مساع مبكرة من جانب شيعة البحرين بشكل خاص إلى التأثير فى شرعية النظام، واستيلاء شرعية أخرى إلى جواره كحل للعجز عن إسماع صوتها للسلطة.

فى تلك السنوات أيضا، شهدت دول الخليج ما يشبه حالة من التنافس فيما بينها على الإصلاح، فأجرى بعضها انتخابات تشريعية، وجرى توسيع لسلطات بعض هذه المجالس، ومنحت بعض الحقوق للمرأة، فشاركت النساء فى الانتخابات تصويتا وترشيحا، كما جرى توزير سيدات فى الوزارات، وجرى أيضا انفتاح على هياكل المجتمع المدنى وانتخابات فى الأندية الاجتماعية والمهنية، وجرى التصريح بإنشاء جمعيات وطنية لحقوق الإنسان، ومجالس لحقوق الإنسان حكومية وغير حكومية. كما شهد الإعلام المكتوب والمرئى بعض مظاهر الانفتاح، وانفتحت بعض الدول على المطالبات المذهبية والحريات الدينية، وجرى السماح بنقد بعض الهيئات الدينية السلفية المتشددة، على أثر بعض الحوادث المؤسفة والمفجعة، وعقدت مؤتمرات للحوار الوطنى.

لكن على الرغم من الزخم الذى أحدثته هذه الموجة من الإصلاحات السياسية، فقد كانت أقرب إلى الموجة الانتهازية التى لم تتأسس على قناعات وصدق توجهات من جانب الأنظمة، وإنما انحناءة للعاصفة. لأنه ما إن تخففت هذه الأنظمة من الضغوط ومن العنف الداخلى وموجات المد الجهادى، حتى نكصت على عقبيها، وأصبحت مبادراتها الإصلاحية حبرا على ورق، ولم تنته إلى أى تطور فى صيغ الحكم الخليجية. وترتب على ذلك أن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١ لم تضف فى الحقيقة إضافات ذات شأن إلى تجارب الإصلاح السياسى الخليجية.

بين الإصلاح والثورة :

فى ٢٠١١، تكررت المطالب والعرائض ذاتها التى يبدو أنها امتلكت رؤية أشمل فى الطرح، وأخذت تجتذب دوائر أوسع من النخبة. فدعت العريضة التى أرسلت إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز (مارس ٢٠١١)، وحملت عنوان "إعلان وطنى للإصلاح .. نداء من مثقفين سعوديين إلى القيادة السياسية" إلى إقامة "نظام ملكى دستورى" عبر "إعلان ملكى يؤكد بوضوح التزام الدولة بالتحول إلى "ملكية دستورية"، ودعا أعضاؤها إلى وضع برنامج زمنى يحدد تاريخ البدء بالإصلاحات المنشودة، والشروع فى تطبيقها وتاريخ الانتهاء منها. وطرحت العريضة برنامجا إصلاحيا تضمن اثنى عشر عنصرا تتضمن آليات التحول إلى ملكية دستورية.

وشهدت دول مجلس التعاون الخليجى الأخرى (الإمارات وعمان والبحرين) مطالب مماثلة. لكن حالتى البحرين وعمان خرجتا عن السياق المكتوم لتتجها إلى أشكال من التحرك الثورى فى البحرين. وتدرجت الشعارات المعارضة من المطالبة بتغيير الحكومة وإزاحة رئيس الوزراء، إلى المطالبة بملكية دستورية، إلى مطالبات بإسقاط النظام والتجمهر فى دوار اللؤلؤة، الأمر الذى حدث ما يقترب منه فى سلطنة عمان. وفى كلا البلدين، وقعت أحداث عنف بين السلطات والمتظاهرين. وانتهت حركة البحرين إلى الإعلان عن ائتلاف جديد من تيار "الوفاء الإسلامى" وحركتى "حق" و"أحرار البحرين" باسم "التحالف من أجل الجمهورية"، يسعى لإلغاء النظام الملكى وتحويل البلاد إلى جمهورية.

وفى سلطنة عمان، قدم الشباب عريضة إلى السلطان قابوس (فبراير ٢٠١١)

تضمنت مطالبات بالحقوق المدنية والسياسية، منها: تعديل صلاحيات مجلس الشورى، وتعديل قوانين الترشح للمجلس، وتعيين رئيس لمجلس الوزراء كل خمس سنوات، مهمته تنفيذ خطة خمسية محددة، ويحاسب من قبل مجلس الشورى فى نهاية فترته، وحماية المال العام من خلال تفعيل دور جهاز الرقابة المالية للدولة، والقضاء على المحسوبية والوساطات فى التعيينات الوظيفية، وتعزيز استقلالية القضاء بإنشاء محكمة دستورية مستقلة، وتعديل قانون المطبوعات والنشر، وتأكيد الحق فى إنشاء نقابات وجمعيات مهنية.

وفى الإمارات، وجه مثقفون وأكاديميون رسالة غير مسبوقة (مارس ٢٠١١) إلى رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وحكام الإمارات، حصرت مطالبها فى اثنين يتعلقان بالمجلس الوطنى الاتحادى (التشريعى). فطالبت إعادة النظر فى تحديد طريقة اختيار ممثلى الإمارات فى المجلس الوطنى على نحو يحقق انتخاب جميع أعضاء المجلس من قبل كافة المواطنين، وتعديل المواد الدستورية ذات الصلة بالمجلس، بما يكفل له الصلاحيات التشريعية والرقابية الكاملة.

ويتضح بشكل عام أن مطالبات الإصلاح قائمة فى الخليج منذ عقد من الزمان، أضافت إليها الثورتان التونسية والمصرية زخما يغازل العقول. ولكن موجة الثورات الراهنة شجعت قوى ذات مظلوميات قديمة وتاريخية على الخروج (القوى الشيعية) طارحة خيار الثورة وليس غيره. وعلى الرغم من أهمية تلبية هذه المطالب فى ظل أى تغيير وطنى مقبل، فإن القلاقل الطائفية الشيعية الراهنة ربما تهدد باغتيال حركة الإصلاح الوطنية التى كانت قائمة منذ عقدين، وقد تحرف مطالبات الإصلاح الليبرالية من الإطار الوطنى الشامل إلى مستنقع المذهبية الضيق، وقد تجعل القوى الإصلاحية التى تتمسك بالوطن تتراجع وتعيد الاصطفاف خلف النظام فى لحظة خطرة، وبما يمنح الدول مبررات لإجهاض حركة الإصلاح.

الثورات المضادة :

من خلال السلوك الذى تتبناه دول مجلس التعاون الخليجى حاليا، يتضح أن هذه الدول شرعت فى استباق الثورات فى الخليج، عبر تفعيل ثورات مضادة تلاحق أجنة الثورات الحقيقية وتستبقها وتصارعها. ومن ثم، تقلب دول المجلس النموذج الاعتيادى للثورات. فبينما من المعتاد أن تشهد الثورات ثورات مضادة تالية، فإن دول المجلس تشهد حالة معاكسة بدأت فيها الثورات المضادة تعمل بكل طاقتها، وتشغيل آلتها التقليدية، مستبقة قيام الثورات الأصلية على الصعيد الداخلى، السياسى والإعلامى والاقتصادى والدينى، وعلى الصعيد الخارجى بإحكام التحالفات البينية، وتفعيل آليات الدفاع المشترك التى كانت معطلة منذ سنين، مع العمل بكل السبل لتضخيم حالة ثورة أخرى (فى ليبيا) بما يكفل لها التحرك ضد أجنة الثورات فى بلدانها، بعيدا عن أنظار الآلة الإعلامية الخطرة.

فعلى الصعيد السياسى، خرجت فى بعض دول المجلس مظاهرات تحت مسمى مظاهرات الولاء للقيادة مضادة للمظاهرات الأصلية، وأنشئت صفحات إلكترونية مؤيدة مضادة لصفحات "فيس بوك" ثورية. وتردد خبر عن عرض الملك عبد الله بن عبد العزيز شراء موقع فيس بوك مقابل ١٥٠ مليار دولار، وهو ما نفاه مصدر سعودى، مركزا على أن" المبلغ ضخم جدا". ويبدو أن ثمة قوى خفية توظفها هذه الدول فى إغراق المواقع الإلكترونية المعارضة بالرسائل المؤيدة للدولة والنظام. وعندما حملت صفحة على الفيس بوك مجموعة من البيانات (دعت إلى "ثورة الحرية ١٦ مارس" فى قطر)، تم السطو على الصفحة وحذف المحتوى القديم لها.

ولعبت الآلة الإعلامية المرئية والمقروءة هى الأخرى دورا رئيسيا فى تسليط الضوء على الثورة الليبية، وإبعاد الأنظار عن التطورات بدول المجلس. وهناك ما يشبه حربا خفية لفرض الحالة الليبية دون منازع على المشهد العربى، بما يوارى ما يجرى فى الخليج. ولقد كانت دول المجلس الداعم الرئيسى وراء دعوة الجامعة العربية أخيرا لتأييد فرض منطقة حظر طيران على ليبيا، واتخذ القرار فى اجتماع المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون قبل اتخاذه من مجلس الجامعة العربية، وربما ذلك ما دفع البعض للحديث عن مقايضة بين دول المجلس والغرب، قايض الخليج بمقتضاها ليبيا بالبحرين.

وعلى الصعيد الاقتصادى، أعلن عدد من دول الخليج عن تقديم مكرمات ملكية بمليارات الدولارات. فى السعودية، أطلق الملك فى ١٧ مارس ٢٠١١ ما أشير إليه على أنه "ثورة اقتصادية" فى المملكة، من خلال إصدار عشرين قرارا ملكيا لتحسين أوضاع السعوديين، تضمنت: صرف رواتب ومكافآت، ومقابل شهرى للباحثين عن عمل، واستحداث ٦٠ ألف وظيفة عسكرية جديدة، واعتماد ٢٥٠ مليار ريال لدعم الخطط الإسكانية. وتضمنت القرارات إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وإنشاء "المجمع الفقهى السعودى". ويبلغ الحجم المالى لهذه القرارات -طبقا لبعض التقديرات- نحو ٣٥٠ مليار ريال. وإذا أضيف إلى ذلك تكلفة القرارات التى كانت قد صدرت فى ٢٧ فبراير ٢٠١١، فور عودة الملك من رحلته العلاجية، والتى تضمنت مكرمات ومنحا بلغت تكلفتها ١٣٥ مليار ريال، فإن التكلفة الإجمالية لهذه القرارات تكون نحو ٤٨٥ مليار ريال (١٢٩ مليار دولار)، بما يوازى مصروفات تعادل ٨٣٪ من حجم المصروفات العامة للمملكة.

فى السياق ذاته، قرر ملك البحرين صرف ألف دينار بحرينى (نحو ٢٦٣٠ دولارا أمريكيا) لكل أسرة، وكشف عن توفير ٢٠ ألف فرصة عمل جديدة. وفى عمان، أعلن السلطان قابوس عن توفير ٥٠ ألف فرصة عمل للمواطنين، ومنح ١٥٠ ريالا شهريا لكل باحث عن عمل حتى توظيفه. وكانت المبادرة الأوسع مدى إعلان دول مجلس التعاون الخليجى عن تخصيص ٢٠ مليار دولار للبحرين وعمان، فيما يشبه "مشروع مارشال خليجيا"، يركز على تحسين الظروف المعيشية فى الدولتين.

ويبقى أهم مجالات الثورة المضادة هو الجانب الدينى، الذى يحتل مساحة كبيرة فى المشهد الخليجى العام. ففى الوقت الذى أصدرت فيه هيئة كبار العلماء فى السعودية بيانا اعتبرت فيه معمر القذافى "ملحدا" و("كافرا وضالا مضلا")، أصدرت الهيئة ذاتها فتوى حرمت التظاهر

فى المملكة، معتبرة إياه ليس من الإسلام، ومؤكدة أن للإصلاح والنصيحة أسلوبهما الشرعى الذى يجلب المصلحة ويدرأ المفسدة، وليس بإصدار بيانات فيها تهويل وإثارة فتن، وأخذ التواقيع عليها، لمخالفة ذلك ما أمر الله عز وجل به.

وسعت دول الخليج إلى ملاحقة الثورات على الأرض عبر التدخل العسكرى فى البحرين. وليس ثمة تبرير لقرار التدخل فى البحرين عبر قوات درع الجزيرة -وهى القوات التى يفترض أنها مخصصة للدفاع عن الأمن الإقليمى وليس الأمن الداخلى- سوى اعتبار السعودية ودول المجلس أن سقوط النظام فى البحرين هو الخطوة السابقة لسقوطها.

هكذا، تبدو الثورات المضادة فى الخليج أكثر ضراوة من الثورات المضادة التى تشهدها دول الثورات العربية (مصر وتونس)، وفى الوقت الذى لا تزال فيه قوى الثورات الحقيقية هزيلة ومنزوية فى هامش المشهد الإعلامى، تبدو الثورات المضادة طاغية ومسيطرة ولديها وسائل القوة والتعبير اللازمة لإجهاض الثورات الأصلية. إن قوى الثورة المضادة متمترسة فى قلب النظام، وتتمثل فى المؤسسات الدينية التى أقامت تحالفا حديديا مع السلطة، وتستقطب الأنصار، وتغدق الحوافز، وتتمثل أيضا فى أجهزة إعلام قوية لديها القدرة على التستر على المشهد الداخلى الحقيقى، وتصدير مشهد مغاير، ولديها أيضا القدرة على استيراد مشاهد قلق إقليمية، والصمت على مشاهد القلق الداخلى.

ولكن يبقى أن ما يمكن أن يخلص إليه أى عاقل بعد الثورة المصرية هو أن الثورات العربية لا يمكن توقعها، وأن البيئة العربية حبلى بكل خمائر الثورة. لا خلاف فى ذلك بين دول الفقر ودول الثروة، وأن الثورات لا يمكن وقفها قبل أن تجرف كل شىء، وأنه على قدر ما يقترب أى نظام سياسى من الإحساس الطاغى بالثقة بالاستقرار، وإنكار احتمال الثورة، على قدر ما تقترب أقدامه من الغوص فيها. وخلف مشاهد الولاء والطاعة والمكرمات الملكية، والمشاهد التى يبدو منها ملوك وحكام مكللين بتيجان الملك يحيط بهم خدم ينثرون عليهم العطور والبخور، هناك مشاهد أخرى تتطور فى الظل، تهدد بالإتيان على كل جوانب الصورة.

إن علو صوت الثورات المضادة الاستباقية فى الخليج هو ترمومتر للثورات الأصلية، وربما لم يبلغ صوت الثورات المضادة هذا المقدار من قبل. لكن يبقى أمام دول الخليج طريق للنجاة، إذا وفرت لها حالتا البحرين وعمان فرصة لالتقاط الأنفاس. والنظام الذكى والحكيم هو من يتعامل منذ اللحظة الراهنة مع مطالبات ثورة، ولا يغتر بمشهد الاستقرار مهما يطل. وذلك يعنى إحداث ثورات سلمية للإصلاح والتغيير، تنقل عروش الخليج إلى ملكيات دستورية، يرتفع بها مقام الشعوب والملوك معا، لأنه ربما تكون هذه المرة الأخيرة التى يمكن فيها "رشوة" الثورات فى الخليج.

إسرائيل على الخريطة الجديدة للشرق الأوسط

د. حسن البرارى

أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأردنية

كانت نشأة إسرائيل بقرار أممي، لم يحظ بتأييد جيرانها الإقليميين، سببا فى أن يصبح محيطها القريب وعمقه الجيوستراتيجي، المنطوى أصلا على تقارب ثقافى بين أطرافه، مصدرا مستمرا للتهديد بالمعنى الوجودى فى بعض الفترات، وبالتالى بنت إسرائيل على الدوام سياستها الأمنية والدفاعية وفقا لتغيرات البيئة الإقليمية التى تنتمى إليها.

فعلى حين تميزت المرحلة من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٩ بتحديات أمنية ذات طابع "وجودى"، كون مصادر التهديد للأمن الأسرائيلى "دولا" تتبنى عقيدة إزالة الدولة العبرية، كحل نهائى لمشكلة الصراع العربى - الإسرائيلى، فإن المرحلة اللاحقة التى امتدت من عام ١٩٧٩ (تاريخ توقيع إسرائيل لمعاهدة السلام مع مصر) وحتى نهاية عام ٢٠١٠ شهدت تغير نوع التهديد ومستواه، والذى أتى بالدرجة الأولى من كيانات "تحت دولة" (حزب الله، وحركات التحرر الفلسطينى مثل حماس والجهاد). ونظرا لمحدودية قدرة هذه التنظيمات أو الكيانات عسكريا واقتصاديا، فقد تبنت عقيدة "إنهاك" إسرائيل بعمليات نوعية استهدفت تقويض الأمن اليومى للمواطن الإسرائيلى، انتظارا لتغييرات قد تتحقق فى الأوضاع الإقليمية تزيد من قوة ومناعة محور ممانعة، تقوده دول (إيران، سوريا) لم تتخل - ولو ظاهريا - عن إزالة إسرائيل من الوجود. وإذا كانت إسرائيل قد تعاملت بنجاح مع مصادر التهديد الأولى، وتمكنت بعد حروب عديدة معها من انتزاع اعتراف منها بحقها فى الوجود، بل ووقعت اتفاقات سلام مع مصر والأردن،كما تمكنت من توسيع نطاق التطبيع بإقامة علاقات دبلوماسية ذات مستوى تمثيلى منخفض مع عدد من الدول العربية، عقب توقيع اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين عام ١٩٩٣، فإن مصادر التهديد الثانية طرحت بشكل متواتر تحديات أمنية صعبة على إسرائيل قادتها إلى حربين كبيرتين نسبيا مع حزب الله عام ٢٠٠٦، وحماس عام ٢٠٠٨. ورغم الهدوء النسبى الذى تمتعت به إسرائيل على حدودها الشمالية والجنوبية حتى اليوم، فإن تزايد احتمالات المواجهة مع تلك الكيانات لا يزال قائما. وتدفع تصريحات القادة الإيرانيين التى لا تخفى رغبتها فى اختفاء الدولة العبرية من خريطة الشرق الأوسط جنبا إلى جنب مع الثورات البازغة فى المنطقة العربية، والتى أطاحت بنظام حكم الرئيس مبارك فى مصر وبن على فى تونس، وانتقال عدوى هذه الثورات بنسب متفاوتة فى ليبيا واليمن والبحرين، مع عدم استبعاد إمكانية امتدادها لبلدان عربية أخرى مستقبلا، وأيضا التحولات الجارية فى السياسة الخارجية التركية - تدفع كل هذه التطورات بقلق إسرائيلى بالغ على أمنها وبقائها، خاصة مع حصول التنظيمات الإسلامية التى كانت محظورة فى السابق على الشرعية فى مصر - على وجه الخصوص - ونيتها للسعى إلى السلطة عبر الديمقراطية، دون أن تغير موقفها من إسرائيل، والذى يتماهى مع موقف إيران وسوريا والكيانات تحت الدولة التى ذكرناها. الأمر الذى يحول الشرق الأوسط إلى بيئة تنطوى على تهديدات مزدوجة للأمن الأسرائيلى، خاصة مع قدرة تنظيمات، مثل حماس وحزب الله، على استغلال الأوضاع القائمة لتوريط أكثر من بلد عربى، يشهد قلاقل وتغييرات سياسية واسعة حاليا، فى حروب ضد إسرائيل مستقبلا. فكيف نظرت إسرائيل إلى مثل هذا الوضع الجديد؟ وما هى السياسات التى ستتبعها مستقبلا للتعامل معه؟

مصر مصدر الخطورة الكبرى :

بعد نجاح المصريين فى ثورتهم الأخيرة، شعرت إسرائيل بحيرة استراتيجية غير مسبوقة من حيث النوع. فقد أخفقت كل أجهزتها الاستخبارية فى توقع اندلاع المظاهرات السلمية وقوتها وهدفها النهائى. فبعد اندلاع الثورة المصرية، حذر رئيس الوزراء الإسرائيلى "نتنياهو" الغرب من مغبة السماح بهزيمة الرئيس مبارك، لأنها ستكون فاتحة لتغيرات كبيرة لا تخدم الغرب ولا إسرائيل.

وفى مقال للمحلل الإسرائيلى "الوف بن"، نشرته صحيفة هآرتس، تناول فيه التوجه الإسرائيلى الاستراتيجى إذا ما وصلت الأمور فى مصر لنهايتها المنطقية ورحل النظام - وهو ما حدث بالفعل - استعرض خسائر إسرائيل فى تحالفاتها الإقليمية عبر العقود الثلاثة الأخيرة قائلا: فقدنا إيران كحليف بسقوط الشاه وصعود النظام الإسلامى فى طهران، ونخسر تركيا الآن بعد التحولات الكبيرة فى سياستها الخارجية، مما يعنى أن الدول غير العربية التى كانت تتحالف مع تل أبيب وتشتت الجهد العربى تاريخيا أصبحت خارج حسبة التحالف، بل وأصبحت تنافس إسرائيل إقليميا. وإذا ما حدث تغيير جذرى فى مصر- وهو بالفعل ما حصل- وجاء نظام يمثل موقف الشارع المصرى الحقيقى من إسرائيل، فإن الأخيرة ستعانى الأمرين، وستتعمق عزلة إسرائيل، وهى فرضية يرى "ألوف بن" أن على إسرائيل بناء سياساتها فى المرحلة القادمة استنادا عليها.

يؤكد الرؤية نفسها نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية سيلفان شالوم، بقوله: إذا ما استبدل بالأنظمة المحيطة بإسرائيل أنظمة ديمقراطية، فإن من شأن ذلك أن يوجه تهديدا كبيرا للأمن القومى الإسرائيلى. فالدول العربية وإسرائيل- على حد تعبير

الوزير شالوم– تشترك فى عدائها للأصولية الإسلامية والتنظيمات الناجمة عنها، وهى تهدد إسرائيل. ويصر شالوم على أن التهديد الناتج عن الأصولية الإسلامية هو السبب الرئيسى فى التنسيق الاستخبارى المباشر وغير المباشر بين إسرائيل وعدد من الأنظمة العربية. غير أن أنظمة عربية ديمقراطية لن تتعاون مع إسرائيل على حساب الحقوق العربية. ولهذا السبب، فإن خشية الإسرائيليين من الشارع العربى هى أمر مفهوم، فالجماهير العربية لها مواقف متشددة من إسرائيل بسبب سياسات الأخيرة تجاه الفلسطينيين وسياسة استمرار الاستيطان، ومصادرة المزيد من الأراضى الفلسطينية المحتلة. ومن المستبعد أن يحدث تحول فى الرأى العام العربى الذى يرى أكثر من ٩٠٪ منه أن إسرائيل هى عدو، كما تكشف عنه الكثير من استطلاعات مراكز مسحية عالمية، أهمها مؤسسة جالوب الأمريكية.

ونشير هنا إلى أن الحركات الإسلامية استعملت فى السابق ولا تزال كفزاعة لاستنفار المجتمع الدولى لمساعدة الأنظمة العربية التسلطية ومباركة وجودها، حتى لو كانت هذه الأنظمة فاسدة ومفسدة. ورأينا كيف حاول العقيد معمر القذافى توظيف هذه الفزاعة – فى محاولة بائسة لحشد تأييد الغرب لحربه على الشعب الليبى– عندما قال إن تنظيم القاعدة هو وراء ما يحدث فى ليبيا، وإنه فى حال انتصار تنظيم القاعدة على النظام الليبى، فإنها ستهدد المنطقة حتى إسرائيل. واللافت أن القذافى يخطب ود الإسرائيليين، عسى أن يمارسوا ضغطا على واشنطن، لكيلا تتدخل، حتى يقضى القذافى على الثورة الليبية. والقذافى بهذا المعنى يعرض على إسرائيل تعاونا بشكل غير مباشر، ويذكر الأوروبيين بأنه أسهم فى الحفاظ على أمن المتوسط حتى اليوم. ويروى بن فؤاد إليعازر فى مقابلة تليفزيونية على القناة الإسرائيلية كيف حذره مبارك من انتقال العصيانات المدنية إلى كل الدول العربية، متوقعا أن ذلك لن يستثنى دولة عربية واحدة. كما أكد أن الإسلاميين والمتطرفين سيتولون دفة الحكم فى أكثر من بلد، وما يعنيه ذلك من إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار الإقليمى.

والدرس الذى استنتجه الإسرائيليون فى النهاية هو أن أى تحالف تقيمه إسرائيل مع أى دولة غير ديمقراطية يمكن أن ينتهى خلال أيام، إذا ما تحرك الشارع، كما حدث فى مصر.

وقد حذر إيميلى لاندو من أن طريق الديمقراطية التى يبشر بها الغرب هى طويلة. فحكم الأغلبية لا يضمن الديمقراطية على حد تعبيره، لأن ذلك يتطلب من المجتمع بشكل أوسع فهم ضرورة احترام حقوق الأقليات والتسامح، وحرية الإعلام، وتوازن السلطات، وحقوق الإنسان، ولهذا السبب احتاج الغرب لمائتى عام تقريبا، حتى تكون عنده ديمقراطيات مستقرة.

اتجاهات تحليلية مخالفة :

مع كل هذه المخاوف التى تراها النخب الإسرائيلية مخاوف مشروعة، هناك اتجاه تحليلى فى إسرائيل يرى فيما حدث فرصة، على إسرائيل اغتنامها خدمة لمصالحها طويلة الأجل. فقراءة سريعة فى تاريخ الصراع فى الأعوام الأربعين الماضية تكشف عن أن التحرك باتجاه السلام يأتى بعد أن تكون هناك حالة من عدم الاستقرار فى المنطقة، بدليل أن حرب عام ١٩٧٣ مهدت لاتفاقية السلام، ومهدت الحرب على العراق لمؤتمر مدريد، ولكن بشرط أن تقبل إسرائيل بحل الدولتين فى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ . غير أن هناك اتجاها تحليليا آخر يرى أن الفوضى "الخلاقة" تقدم فرصة لإسرائيل لحل مشاكلها الديموجرافية. ويعبر عن هذا التصور توم سيجف، أحد أهم المؤرخين الإسرائيليين، الذى يتمنى أن تحدث ثورة فى الأردن، بحيث تتم الإطاحة بالنظام الأردنى. وهو يعلل ذلك بأن ثورة فى الأردن ستفضى فى نهاية الأمر إلى إنهاء القضية الفلسطينية عن طريق تحقيق الوحدة بين الضفة الغربية والأردن الذى تسكن فيه أعداد كبيرة من الفلسطينيين.

إيران هى الهاجس الأهم :

غير أن النقطة الأكثر أهمية بالنسبة لإسرائيل هى كيف سينعكس التغيير فى مصر تحديدا على موقف إيران الاستراتيجى، حيث إن أحدا لا يعرف كيف ستتصرف القيادة المصرية الجديدة بعد أن تستقر الأوضاع. وهناك قلق إسرائيلى من مستقبل العلاقة بين مصر وإيران، خاصة إذا تشكلت حكومة إسلامية فى مصر، وتحالفت مع إيران، بما يفرض على إسرائيل معدلات إنفاق عسكرية باهظة، وسيكون ذلك على حساب رفاهية المجتمع، كما كان سائدا قبل اتفاقات كامب ديفيد. غير أن هناك أغلبية من المحللين الإسرائيليين يستبعدون مثل هذا التحول، ويرون أن التغير الذى حدث فى مصر لم ولن يذهب بأى شكل باتجاه التغير الذى حدث فى إيران فى عام ١٩٧٩، عندما أنهت إيران وبجرة قلم واحدة تاريخ العلاقات الوثيقة بين شاه إيران وتل أبيب. وحتى هذه اللحظة، لم تستعد إسرائيل علاقاتها مع طهران، بل على العكس من ذلك فهناك درجة عالية من العداء المتبادل، وتحضيرات فى السر والعلانية للتعامل مع إمكانية تطوير إيران لقدرات نووية تقلق مضاجع الإسرائيليين.

التقديرات الإسرائيلية الأكثر قوة هى أن الحالة المصرية ستكون أقرب للتجربة التركية منها للتجربة الإيرانية. صحيح أن تل أبيب قلقة من تنامى المشاعر التركية المعادية لإسرائيل وسياساتها، لكن لم تلوح أنقرة، ولو مجرد تلميح، بالصدام المسلح مع تل أبيب. فكل ما هناك هو أن تركيا تريد أن ترى تقدما فى عملية السلام، وهو عكس ما تريده إيران التى تستفيد من فشل مقاربة السلام. بمعنى أن مصر ستطور نظاما لن يكون بالقرب نفسه كما هو الحال مع نظام حسنى مبارك، لكنه قد يكون أقرب للنموذج التركى منه إلى سياسة إيران التى تثير الرعب فى تل أبيب.

ومما لا شك فيه أن الشرق الأوسط يتغير سريعا، ويضع إسرائيل أمام تحديات صعبة، ربما أهمها اضطرارها للتعامل مع اللا يقين الغالب على السيناريوهات المنظرة، وهو ما يحتاج إلى ديناميكية فى التعامل، ورسم استراتيجيات متوافقة مع معدلات تغيير كثيفة وسريعة. إلا أن حالة الانقسام الشديدة الغالبة على مؤسسات صنع القرار فى إسرائيل تضع قيودا كبيرة أمام التعامل مع شرق أوسط يحتوى على تنافس مشروعات مختلفة، لا يتنازل أقطابها عن لعبة الجمع الصفرى zero sum game التى تناسب تاريخا مضى فى العلاقات الدولية والإقليمية، ولا تتواءم مع مستجدات العصر.

مراجع :

١– ليف جرينبورج ،سلام متخيل،المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ديسمبر ٢٠٠٧ .

٢– تريتا بارزى ،حلف المصالح المشتركة، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٨ .

تحـــولات استــراتيجيــة

ملحق دورى يصدر عن مجلة "السياسة الدولية" يطرح "تقديرات" حول الاتجاهات الجنينية داخل وبين الدول، والتى تمثل تحولات محتملة على المستوى الاستراتيجى فى مناطق العالم المختلفة، خاصة إقليم الشرق الأوسط.

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر